وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية الآداب واللغات

قسم الآداب واللغة العربية

العلامة النّحوية بين الشّكل والوظيفة

دراسة تحليلة نقدية في مقولات الكلم العربي

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الآداب واللغة العربية

تخصص: علوم اللسان العربي

إعداد الطالب:

أحمد تاوليليت

إشراف الأستاذ الدكتور:

محمـــد خـــان

السنة الجامعية: 1438 هـ – 1439 هـ

2017 م– 2018 م

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة مُحَمَّد خيضر – بسكرة –
كلية الآداب واللغات
قسم الآداب واللغة العربية

العلامة النّحوية بين الشّكل والوظيفة
دراسة تحليلة نقدية في مقولات الكلم العربي

رسالة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم في الآداب واللغة العربية
تخصص: علوم اللسان العربي

إعداد الطالب:
أحمد تاوليليت

إشراف الأستاذ الدكتور:
محمـــد خـــان

لجنـــــة المنـــــاقشة

الرقم	الاسم واللقب	الرتبة	التخصص	الجامعة	الصفة
01	عمار ربيح	أستـــأذ	علوم اللسان العربي	بسكـــرة	رئيسا
02	محمد خـان	أستـــأذ	لسانيات	بسكـــرة	مشرفا ومقررا
03	الأمين ملاوي	أستاذ محاضر (أ)	لغـــة	بسكـــرة	عضوا مناقشا
04	عبد الكريم عوفي	أستـــأذ	لسانيات	بـــاتنة	عضوا مناقشا
05	لخضر بلخير	أستـــأذ	لغويات	بـــاتنة	عضوا مناقشا
06	الشريف ميهوبي	أستـــأذ	لسانيات	بريـــكة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 1439 هـ – 2018 م

بسم الله الرحمن الرحيم
١٤٣٨

شكر وتقدير

أقدم شكري كله،

أولا: إلى الله سبحانه وتعالى، الذي قادني نحو إتمام هذا الإنجاز العلمي والمعرفي، وإكماله في احدى القضايا النحوية للغة العربية.

وثانيا: تقديري وعظيم امتناني؛ إلى الأستاذ المشرف: الدكتور محمد خان، الذي أشرف عليّ في مرحلتي: الماجستير والدكتوراه، فكان نعم الموجّه والمرشد.

وجدت عنده من العلم وافره، ومن النُّصح والتَّوجيه أحسنه،

ومن التفكير أصوبه، ومن اللغة أثراها وأوسعها، فجزاه الله خير الجزاء، وأدامه ذخرا علميًّا ومعرفيًّا للأجيال.

والشكر موصول كذلك لزملائي الأساتذة، وأخصّ منهم الذين كانت لهم يد العون في إنجاز هذا البحث.

مقدمـــــــة

بسم الله، والحمد والشكر لله، الذي زين السماء بالنجوم الزّاهرة، وجعلها علامات يهتدي بها الإنسان، وسبحانه الذي نظّم اختلاف الليل والنّهار والألسن آية من آياته.

لا يخفى على الدّارسين، والمفكرّين أنّه لا عمارة للأرض إلاّ بعبارة التواصل وأمارة التمييز، ولا معرفة بما انطوت عليه حضارة الشعوب والمجتمعات من سمات فكريّة، وما جادت به القرائح الإنسانية الإبداعية والفنيّة من أساليب تعبيريّة، إلاّ بواسطة اللغة الناقلة بألفاظها وتراكيبها وعباراتها، للاحتياجات والممارسات، والتصورات جميعها. إنّها كائن حيّ، وظاهرة اجتماعية تعيش ألفةً وجنبًا إلى جنبٍ مع مختلف الظواهر المتعلقة بالحياة البشرية، ثقافةً وسلوكًا وطبيعةً؛ فهي أداة يبوح بها الناس عن أسرارهم، ومقاصدهم المختلفة، كما أنها دليل من أدلة هويتهم وعاداتهم وتقاليدهم، يتواصل بها الأفراد فيما بينهم، فيختارون من مادتها ألفاظا وكلمات، ويؤلفون لما يستدلّون به من تصورات ذهنية وحسيّة جُملا وعبارات، فالألفاظ ودلالاتها انعكاس لما هو في الطبيعة والواقع، من مكونات وعلاقات، وموجودات ومالها من صلة بالعقل والنفس؛ ممّا يجعل اللغة تنمو بنمو الإنسان، وتظل خاضعة لنواميس الارتقاء الاجتماعي والفكري والاقتصادي، والسياسي والصناعي، تتطوّر بتطوّر القدرات العقلية، والمهارات العلميّة والخصوصيات الثقافية محليًّا وإقليميًّا وعالميًّا. إنها– اللغة– من أهم الظواهر والممارسات السلوكية البارزة، التي ظلّت– ولا تزال– قائمة ومستحوذة على الإنسان بفضل ما تحويه من خصائص.

وهذه الأحوال موصولة باللغة العربية، لسان حال المتكلم العربي الذي يستخدم سمات وخصائص لغوية مختلفة؛ كالاشتقاق، والاتساع، والحذف، والبيان، والإيجاز والإعراب، والترادف، والتضاد، والتضمين، والحمل على المعنى، والثراء والمرونة؛ وهي مع كل ذلك أوجز اللغات العالمية في إيصال المعاني والإخبار، وأميلها إلى استعمال المجاز.

والظاهر، أن الكلمة في العربية مشحونة بالدلالات الخفيّة، تستمد معانيها في التعابير التواصلية والأسلوبية من مكوناتها البنويّة، ومن ميزاتها الشكلية وخصائصها الجوهريّة ووظائفها في التراكيب المتنوعة، فالكلمة لها سماتها وعلاماتها النحويّة والصرفية في مقولات الكلم، لذلك؛ فقد اتجه علماؤها اتجاها ثلاثيا في تقسيمها، والتمسوا لها مميزات تميّزها، وعلامات فارقة يُعلم بها كل قسم من أقسامها من الوجهة النحويّة وربطوا سماتها وعلاماتها النحوية بأحكامها وبوجوهها الإعرابية وبواظائفها حينما تقترن مع غيرها في التركيب.

غير أن المنهج الذي سطّره النحاة في هذا المقام المذكور، من أجل تصنيف الكلمة واستخلاص خصائصها، ودلالاتها في مقولات الإعراب، والعدد، والنوع والتحديد في درسهم النحوي؛ قادهم نحو ضرورة التركيز على الإعراب وعلاماته، فاهتمّوا بها كثيرا واستندوا عليها لاستجلاء الوجوه والحالات الإعرابيّة، التي لا تتحّقق – في نظرهم– إلاّ من خلال أواخر الكلمات، ومن ثمّ قرّروا التعويل كثيرا على هذا النوع من العلامات لتمييز الكلمة في العربيّة؛ اسما كانت أم فعلا أم حرفا. وبعد هذه الإجراءات؛ أخذوا في تصنيفها ضمن الأبواب النحويّة التي تواضعوا عليها؛ فكان اعتمادهم منصبًّا حول الحالات الإعرابية للكلمة؛ من رفع ونصب وجرٍّ وجزم، فنسبوا إليها باب: المرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات.

ولبيان فكرة العلامات في الدرس النحوي عرضا وتحليلا ونقدا، وتوجيها في ضوء ما يتشابك معها من مسائل لغويّة، وقضايا نحويّة تخصّ الكلمة في العربية، وما تتضمّنه العلامات أيضا من تساؤلات واستفسارات؛ تمّ اختيار العلامة النحويّة شكلا ووظيفة موضوعا لهذا البحث، إضافة إلى إيماني العميق بأهمية العلامة كسمة تمييزيّة فارقة في تحديد نوع الكلمة في ظل أقسام الكلم العربي.

كما اجتمعت لدى الباحث جملة من الدّواعي كانت وراء اختيار هذا الموضوع أهمها: قلّة الدراسات والبحوث التي عالجت العلامة النحويّة معالجة شاملة وجامعة تحيط بمختلف تساؤلاتها وإشكالاتها، وعدم تخصيص وتبرير المنطلقات الفكريّة، والأسس المنهجيّة التي اعتمدها النحاة واللغويون في درسهم للعلامات النحويّة، فركّزوا على قسم العلامات الإعرابيّة، ممّا جعل نظرتهم تتّجه نحو الشكل دون الجوهر والوظيفة، لأن العلامة تنسب إلى هذه المصطلحات، ويمكن أن تتنوع وفقها إلى علامات شكلية وأخرى جوهريّة ثم وظيفيّة، وهي الرؤية التي يراها الباحث جديرة بالاهتمام، وموطن الجدّة فيه، فجاء البحث موسوما بـ:

«العلامة النحوية بين الشكل والوظيفة، دراسة تحليلية نقدية في مقولات الكلم العربي»

ولا ريب أنّ المستقرئ للفكر النحوي العربي في دراسة العلامة، يجدُ كثيرا من القضايا التي تقف على تصنيف الكلمة وتخصيصها بخواص ضمن أقسام الكلم؛ قد أُحيلت نحو نوع من الغموض، وجانب من الإبهام، فأصبحت الكلمة– من هذا المنظور– مُصابة بالتشويه ومشوبة بالخلط في التصنيف في أحيان كثيرة، من ذلك– مثلا– ما سميّ عند النحاة "بأسماء الأفعال" و "الحروف المشبهة بالأفعال" و " نيّابة بعض الحروف عن الأفعال".

وكل ذلك يوحي – دون شك– بالبعد عن الرؤية الواضحة أو الصحيحة التي تحصر الكلمة في قسم واحدٍ كقسم الأسماء أو الأفعال أو الحروف، بحيث لا تحتمل الكلمة سوى وجه واحد، والسبب في ذلك؛ هو المنهج المتبّع من طرف النحويين واللغويين، الذين كانوا – كثيرا– ما يسعون وراء إيجاد السِّمة النحوية للحكم على اسميّة أو فعلية أو حرفيّة الكلمة، فراحوا يسوقون أقوالا، ويصوغون قواعد نحوية كثيرة يحدِّدُون فيها بعض المميزات الشكلية، والمباني الصرفية التي قد يُسْتندُ إليها، لكنّهم في غالب الأحيان لم ينوّهوا بالسِّمات الجوهرية التي تسهم في تحديد الكلمة تحديدا علميا، متماشيا

مع قوانين اللغة، ومع واقع استعمال الكلمات أثناء التواصل الفردي والجماعي. كما أنهم – فيما يبدو– لم ينزلوا الوظيفة منزلة العلامة التي قد تتّخذ معيارا من معايير تمييز الأسماء من جهة المعنى النحوي، والأمر نفسه بالنسبة للأفعال والحروف. والحقيقة أن معنى الفاعلية والمفعوليّة، والإضافة، والحالية، والظرفية، الوظيفي يحشر الكلمة ضمن قسم الأسماء ومعنى الحدث المقترن بالزمن والدلالة على الحركة كوظائف نحويّة يثير استفسارا مفاده أيهما يقع موقع العلامة المميّزة للأفعال؛ الأزمنة أم الأحداث؟ والشأن نفسه بالنسبة للتعديّة واللزوم؟ وكذا خاصية الاقتران؟ وإذا علمنا أن الاقتران سمة معنويّة تعلم بها الأفعال حينما يتعلق الأمر بارتباط الأحداث مع الأزمنة واقترانهما، كما أن معنى الحروف الوظيفي – النحوي– لا يتسنّى إلاّ بهذه الخاصيّة، ممّا جعل علماء العربيّة يصفون الحرف من حيث دلالته ومعناه؛ بأنّه كل كلمة دلّت على معنى مع غيرها، مما يثير– أيضا– إشكالا ينطلق منه البحث، يتمثل في ضرورة الوقوف على حقيقة الاقتران كخاصية متعلقة بقسمي الأفعال، والحروف، وعلاقة تلك الخاصية بالعمل والاختصاص في التأثير بين العامل والمعمول في قسم الحروف؟!

وكل هذه المسائل والتساؤلات المذكورة؛ هي النواة المركزيّة للبحث؛ فهي التي سوّغت لوجود إشكالات وفرضيات معرفيّة قام عليها البحث وموضوع الأطروحة، والغاية منه هي: استجلاء قضاياه ومشكلاته وفقا لما يتطلبه المنهج النحوي السليم الذي يتراءى للباحث، وهو المنهج الذي ينبغي أن تُوضع الكلمة فيه موضوعا صحيحا ضمن أقسام الكلم العربي، انطلاقا من خصوصيّاتها وسماتها، ومميّزاتها، أو علاماتها النحويّة، لاسيّما أن النحاة قد حصروا دراسة العلامة التي توسم بها– نحويًّا– في علامة الإعراب؛ سواء أكانت حركة أم حرفا، بالرغم من أنهم أشاروا كذلك في موضوعات درسهم إلى الخواص والمعايير الشكليّة، وفي أحيان قليلة أشادوا بالوظيفية منها، لكن دون تفصيل جامع لقضاياها وأحكامها؛ فبُني تفكيرهم في مجال المميزات– أو العلامات– على أساس القياس

تارة، والتضمين (اشراب لفظ معنى لفظ آخر)، أو التقدير والتأويل تارة أخرى، واستخلصوا بعدها قواعد وضوابط للكلمات؛ فقالوا هذه أسماء، وتلك أفعال والأخرى حروف، وفقا لما ورد في متون مؤلفاتهم من تعليلات وتفسيرات برّروا بها تقسيماتهم وتصنيفاتهم.

غير أنّه يبدو لي من الأجدر على النحويين أن يستنبطوا أحكام الكلمة وقواعدها؛ من المقاييس المتصلة بواقع الاستعمال اللغوي، وما يَتماشَى مع خصائص العربيّة وقوانينها التركيبية الواردة في المدونة اللغوية شعرا ونثرا، المنطوقة منها والمكتوبة (الخطاب/ النّص). وذلك ما جعل الاستناد إلى فكرة أساسها أن العلامات التي تسمُ الكلمة العربيّة غير محصورة في العلامات الإعرابيّة التي تمثل جزءا من فضاء علاماتي في النظرية النحوية، كمنطلق زاد في تجليات فكرة البحث لان العلامات النحويّة متعددة غير قابلة للانحصار، وتظل متضافرة ومتشابكة مع بعضها لأداء وظائفها.

ومن هذا المنظور؛ فإن البحث يدرس كل ما تكون به الكلمة اسما أو فعلا أو حرفا في العربيّة؛ فيصبح ذلك من السّمات والأمارات التي توصف بالعلامات ينبغي إبراز شكلها ووظيفتها في الوحدات الدّالة (الكلمات) في ضوء ظاهرة الإلصاق الصّرفية المرتبطة بالصّيغ والمباني، باعتبار تلك العلامات – شكلا- إما سوابق أو لواحق أو دواخل متباينة المواقع، لأن الكلمة تسبحُ في أنظمة وسياقات دلالية وتركيبية مختلفة باختلاف الاستعمال اللغوي.

ولمّا ربط النحويون الأوائل بين علامة الإعراب والعامل ؛ قَيَّدُوا العلامات وحصروها حصرا في الحالات الإعرابية باعتبارها آثار لمؤثرات – أو عوامل- والحقيقة أنها – العلامات النحويّة- متنوعة تتجلى ملامحها من مكوناتها الشكلية تارةً، ومن وظيفتها – المعنوية- تارة أخرى؛ فهي متعدّدة الأقسام.

وهذا التراكم من المشكلات؛ زاد في استحضار المساعي الدّاعية إلى معالجة هذا الموضوع، قصد تخصيص العلامات في النحو العربي تخصيصا تركيبيًّا.

ومما يجب ذكره من الدراسات التي سبقت هذا الموضوع وخصّصت للعلامة النحوية ما يلي:

- العلامة في النحو العربي، للدكتور: محمود سليمان ياقوت.
- العلامات النحوية في ضوء علم اللغة المعاصر، للدكتور: عمر محمد أبو نواس.
- قرينة العلامة وأثرها في توجيه المعنى في تفسير البحر المحيط، للدكتور: أحمد خضير عباس العلي السّعدي.

كما عولجت العلامة في محاور بعض الموضوعات؛ منها ما ورد في كتابي: التفكير العلمي في النحو العربي، ونظريّة الأصل والفرع في النحو العربي، للدكتور: حسين ناصح الخالدي، ولم يبرز أنواعها وأقسامها، إنّما عرض لأحكامها ووظيفتها الصرفية واتجه الدكتور: محمد عبد العزيز الدايم إلى اعتبارها مبحثا صرفيًّا متأثرًّا بعلم اللغة الحديث في تصنيفها ضمن المورفيمات والفونيمات، وهو ما يطلق عليه بـ نظريّة الفونيم، وهي النظرية التي يرتبط فيها المستوى الصرفي بالصوتي قصد تجليّة المعنى النّحوي.

أما الدكتور: محمد حماسة عبد اللطيف؛ فقد خصّص كتابه: العلامة الإعرابيّة في الجملة بين القديم والحديث، للإعراب وعلاماته، من حيث: المصطلح والدلالة، وربط بحثه بنظرية العامل، وكذلك علاقة العلامة الإعرابية بالوجوه والأحكام النحوية، مشيرا في ذلك إلى الترخص الذي يبيحه هذا النوع من العلامات في ضوء القرائن اللفظية والمعنوية، ولم ينوّه بأقسام العلامات النحويّة، ووظائفها التي تعد بمثابة السمات والملامح التي يمكن أن تتخذ معيارا من المعايير التي تميز أقسام الكلم العربي.

وكل هذه الدراسات السابقة، لم تعالج العلامة النحوية ولم تفِ بمقتضياتها وأنواعها، وأشكالها، ووظائفها، ومكوناتها، وما يجمع جوانبها في المستوى اللغوي، التركيبي والصرفي والدلالي، ولم تُحِط تلك الدراسات بالعلامة النحوية إحاطة نحويّة تامة،

ولم ترق نظرة أصحابها بهذا المركب الوصفي والمصطلح النحوي في ضوء أقسام الكلم، ارتقاء يجعلها واسعة الأطر والمجالات؛ لأنها تستحقُّ أن نطلق عليها نظرية العلامة النحوية أو النظرية العلاماتية في الفكر النحوي العربي، والأشمل من ذلك؛ إنها موضوع لجميع المعارف والفروع العلمية الإنسانية، ومستويات التحليل اللغوي، وممارسات السلوكات اللغوية.

ولسدّ تلك الثغرات جميعها، واستكمالا لما نقص، وجمعًا لما تناثر، ولَمْلَمَةً لقضايا العلامات النحوية، و مسائلها المرتبطة بأقسام الكلم العربي؛ فقد حاولت استقصاء الشواهد النحوية المتنوعة، الشعرية منها والنثرية، والنظر إلى ما حملته من ملامح شكلية ومعنوية أو جوهرية تخص الكلمات الواردة فيها؛ أسماءً كانت أم أفعالا أم حروفا. وَوَقَفْتُ كثيرا وبأناة أمام الآراء النحوية الواردة في المتون قصد تأصيل الإطار النظري، وإظهارا لأهمية العلامة النحوية، وإبرازا لفعالياتها في تمييز الأسماء والأفعال والحروف.

ونظرا لاتساع هذا الموضوع، وتشعبّه، ومحاولة مني تحقيق أهدافه، وغاياته ولتوضيح إشكالاته كان لزاما عليّ إتباع أكثر من منهج، فاستندت كثيرا إلى المنهج الوصفي والياته الإجرائية في وصف العلامة النحوية، وعرض أنواعها ووظائفها وأشكالها ووصف الظواهر اللغوية والنحوية المتعلقة بها تعلّقا يسهم في أهميتها وفعالياتها في تمييز أقسام الكلم العربي، كما فَرَضَتْ طبيعة الموضوع وانسجامه نظرا وتطبيقا توظيف المنهج التحليلي وآلياته في تحليل الشّواهد، والآراء اللغوية والنحوية والصرفية التي تتطلبها الدّراسة، ولا إغفال للآليات المنهجية المنوطة بالتوجيه والاستقراء ثم الاستدلال قصد استخلاص القواعد والوجوه النحوية للعلامة النحوية وما ينضوي تحتها من أحكام وقضايا في ظل نظرية النحو العربي والدرس اللساني الحديث.

ولإعطاء الموضوع حقّه؛ فقد بُنِيَ هذا البحث في طبيعته وكيفياته العلمية والمعرفيّة؛ على خطة جسّدت مضمونه وبسطت أفكاره، وبنيت مسائله وأوضحت قواعده

وفسّرت غموضه؛ مقسّمة قسمة خماسيّة، تتقدمها مقدمة ومدخل، متبوعة بخاتمة، ثم قائمة للمصادر والمراجع.

وتحقيقا لهذا التقسيم، فقد تناولت في **المدخل** مدلول العلامة كمصطلح لغوي ونحوي، والمرجعيات الدلالية التي تأسست من خلالها مفاهيمها، ومدى ارتباط تلك المدلولات باللغة والفكر، والظواهر الاجتماعية عند الإنسان، مع الإشارة إلى أهمية العلامة أو الخاصية في التعبير والتواصل، ثم نوهّت في الغالب بضوابطها وحقيقتها في ضوء مجموعة القرائن اللغويّة، وفي الكلام والأدب والفن، فسُقت الحديث كثيرًا عن قدرة الإنسان على ابتكاره للعلامة للبوح عن أحاسيسه ومشاعره، متأثرا بالكون ومكوناته وعلاماته، وذلك من خلال تأملاته لإبراز جواهر الأشياء وماهيتها، وكان ذلك منطلقا فكريًّا ظهرت أثاره ونتائجه في اللغة والنحو، واستعمال العلامات كسمات وخواص تميّز الأقسام الثلاثة للكلام.

وعقدتُ **الفصل الأول**، لبيان العلامة في نظر النحويّين واللغويين العرب القدامى وعرضت لعلاقة الارتباط المفهومي والوظيفي بين العلامة والكلمة، باعتبار العلامة خاصية أو خصيصة تميّز الكلمة داخل التركيب، أو مفردة معزولة، ممّا يسمح أو يجوّز إمكانية اعتبار الوظيفة سمة وعلامة يمكن اتخاذها معيارا مميزا للكلمة في مقولات الكلم العربي.

أما **الفصل الثاني**؛ فقد خصصّته للعلامات النحويّة الجوهريّة، وبدأت الحديث فيه عن هذا النوع من العلامات في الأسماء، كدلالة الاسم على المسمّى، والأخبار والإسناد وأَتْبَعْتُ ذلك بعلامات الأفعال والحروف التي تجسدت تجسيدا من خلال ما سمي بـ: الميتالغة أو اللغة ما وراء اللغة(Métalangage)، أو اللغة الواصفة والدلالات الخفية وراء الألفاظ التي لا تظهر إلا من خلال المركبات الوصفية كالعلامة المتواضع عليها تواضعا يجعلها من مميزات الكلمة في العربية وخواصها.

وانفرد البحث في **فصله الثالث**؛ بالعلامات النحوية الشكلية في الأسماء نظرا لاتساع مجالها العلاماتي، وتعدّد أنواعها في هذا القسم من أقسام الكلم، التي خصصّت بعضا منها بالذكر دون أن أجمل الحديث حولها جميعا، وأوضحت مفهوم الشّكل لغة واصطلاحا وبيّنت دلالته في نظر اللسانيين، وقصدي في هذا المقام؛ تبيان أن العلامة النحوية قد تكون خطية تتشكل شكليا من خلال الكتابة خطيًّا، أو ينطق بها ملفوظة أثناء التخاطب الشّفاهي أو الحوار بيْن المتكلّمين.

وانطوى تحت هذا النوع من العلامات حصْرًا؛ النداء وأدواته، والجرّ وعلاماته، ثم النِّسبة والتّصغير... وغيرها.

وعالجت في **الفصل الرّابع** ضوابط الأفعال والحروف وعلاماتها الشكلية، ووسمت الفصل بالعلامات النحوية الشكلية في قسمي الأفعال ثم الحروف، وعرضت لتصوّر النحويين واللغويين، مستحضرا أرائهم ووجهات نظرا كل من ابن الأنباري (ت 577 هـ) وابن مالك (ت 672 هـ) وابن هشام (ت 761 هـ)، وركّزت كثيرا على أراء ابن الخشاب (ت 567 هـ) لاقترابها من موضوع البحث. وبيَّنْتُ أن الحروف – في حدّ ذاتها– علامات شكليّة تحويها بنية الكلمات وصيّغها، فهي – أي الحروف– من مكوناتها الشكلية ومبانيها الصّرفية. والحقيقة أن الحروف التي تعدّ علامات شكلية تعلم بها الأفعال؛ هي محلّ خلاف بين النّحويين؛ منهم من ذهب إلى كونها علامات مطابقة وآخرون يرون أنها ضمائر أو كنايات عن أسماء حينما تتقدم الأفعال عن الفواعل في الجملة الفعلية. والبحث لم يعرض بإسهاب لهذه الخلافات وإنما اكتفى الباحث فيه بالإشارات التي تخدم أغراض وغايات هذا الفصل من البحث، والمتمثلة في البرهنة على أن النحاة عوّلوا كثيرا على هذا النوع من العلامات في تمييز الكلمات للحكم عليها ضمن قسم الأفعال.

ومقابلة للمبنى أو الشّكل، وما يترتّب عنهما من علامات نحويّة شكليّة؛ فقد دعا البحث إلى عقد **فصل خامس** يُوسم بالعلامات النحويّة المعنويّة، التي ترتكز على الوظيفة وتستند عليها كثيرا، وتتخذ دعامتها من المعنى النحوي، وذلك في ضوء النظرية النحوية ونظرية المعنى، ومقولات الكلم العربي لأن المعنى الوظيفي يعدُّ في حدّ ذاته خصّيصة من الخواص النحويّة للكلمة، اسما كانت أم فعلا أم حرفا.

وقد التزمت في كل ما درسته بالتقديم النظري الذي يتناول مكونات العلامات النحوية بجميع أنواعها، وتتبع قضاياها النحويّة في كل فصل من فصول الأطروحة وسعيت نحو بيان مواطن الوضوح،أو الغموض، أو ما احتمل أكثر من وجهٍ، وعرضت أوجه الصوّاب، أو الخطأ الذي لا يتّسق مع الرؤية اللغوية أو النحوية التي تُعنى بالجانب الشكلي أو الوظيفي للكلمات.

وختمت البحث **بخاتمة** تتضمّن ابرز النتائج التي توصلت إليها. ولا أنكر أنني استعنت في معالجة موضوع بحثي بالمصادر التراثية والمراجع الحديثة والمعاصرة، فغذّته في مجال التنظير والتطبيق، والتحليل والتوجيه، اذكر القديمة منها على سبيل الحصر:

- الكتاب لسيبويه، والمفصّل في علم العربيّة للزمخشري، والخصائص لابن جنّي، والأصول في النحو لابن السّراج، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام الأنصاري.

أما المراجع والدراسات الحديثة والمعاصرة؛ فإني أحصرها فيما يلي:

- في النحو العربي نقد وتوجيه، للدكتور: مهدي المخزومي.
- وفي النحو العربي نقد وبناء، للدكتور: إبراهيم السّامرائي.
- والفعل زمانه وأبنيته للمؤلف نفسه.
- اللغة العربية معناها ومبناها، للدكتور: تمام حسّان.
- وما وراء اللغة، بحث في الخلفيات المعرفية، للدكتور: عبد السلام المسدي.

- والكلمة في التراث اللّساني العربي، للدكتور: عبد الحميد عبد الواحد.
- وظاهرة الاسم في التفكير النحوي، بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان، للدكتور: المنصف عاشور.
- والجملة الفعلية للدكتور: علي أبو المكارم. وقد ذكرتها جميعا في ثبت المصادر والمراجع.

وإذا كان لكل باحث صعوبات خاصّة ببحثه، فإن بحثي لم يخلُ منها أيضًا، ولا أشكو من وقعها، لأني أراها اعتراضات ومعاناة محفّزة على الانجاز، فهي التي تجعل الباحث يغارُ على موضوعه، وقد تلخصت تلك المعوّقات التي واجهتني فيما يلي:

- اتساع الموضوع وتناثر مادّته في متون المصادر والمراجع، ممّا صعّب عليّ جمع شتات ما يخدم قضاياه وفصوله.
- الاختلافات والخلافات النحوية التي تطلبت من الباحث حسْمها وفقا لما ارتضاه للتوافق مع وجهات نظره، وما تمليه حقائق العلامة النحويّة حينما تميّز الكلمات وتضعها موضع الاسمية أو الفعلية أو الحرفيّة.
- استقصاء الآراء النحوية من خلال الشواهد واستقرائها لاستنباط الوجوه والأحكام التي يفرضها البحث.
- التنويه بما أهمل، وما استجدَّ من وجوه نحوية في مجال العلامات التي تعلم بها الكلمات.
- البحث عن المعلومات والأفكار التي تثري الموضوع، وتوجّهه الوجه الصحيحة التي تتماشى مع المسائل الواردة فيه دِقَّة وتوضيحًا.

وإذا كانت تلك الصّعوبات تثبّط من عزائم الباحث وتواجهه، فإنها تهون أمام الرغبة في طلب العلم، بفضل الجهد المبذول والمتواصل، والصبر والأناة.

وفي الأخير؛ أتوجه بخالص الشكر وأسمى معاني التقدير والعرفان إلى أستاذي المشرف الدكتور: "محمد خان"، الذي شرّفني بإشرافه على هذا البحث، ومتابعته، فلم يبخل عليّ بنصائحه الجادّة، وتوجيهاته القيّمة، التي كان لها أثر كبير في الانجاز والإتمام، فهو الناصح الأمين، ونعم الأستاذ الفاضل. وإذا كان ثمة فضل أو مزيّة في هذا البحث فهي له، وإن كان ثمّة تقصير فهو مني دون قصدٍ... والله الموفّق.

الطالب: أحمد تاوليليت.

مدخـــــل:

ماهيـة العلامـة

المتأمل في الظواهر الكونية، لا يُخْفَى عليه أنه لا مناص من وجوب الاعتقاد من أجل التفسير أو التأويل، بأنّ تلك الظواهر هي علامات أو مدلولات يُهْتَدَى ويُسْتَعَانُ بها لاكتشاف القوانين المسيّرة له، وتحمِّله على ذلك الاعتقاد والتصور للتجاوز والتَّغَلُّب على حتمية الفَنَاء والموت، أو تجاوز الغرائز إلى قِوَى داخلية كامنة إلى قوة مُدْرِكَة، فكان الإنسان في تلك الحال هو ذاته مَعْلَمًا وعلامةً يحمل في ذاتيته ثنائية المتأمل – أو الناظر– والمنظور إليه بِمَا لَهُ من مُرَكّبات جسدية وعضويّة وقدرات عقلية، وأحاسيس وشاعر تُجْبِرُه على التصريح والإفصاح بمجموعة من المعلومات أثناء التعبير والبوح، وتلك العلامات تنبنى أَسَاسًا على اللَّفْظِ والْمَعْنَى، أو المبنى والمعنى، ولا يمكن التعبير عن المعاني أثناء التواصل والتحكم إلاَّ بالألفاظ، وحينها تمثل الألفاظ دوال على الأفكار وفق مقتضيات الاصطلاح والتواضع، والحدود، والمفاهيم.

ولا سبيل في هذا الموضع إلى الإشارة إلى خصائص العلامة اللسانية (دوال ومدلولات)، وإنَّمَا يقتصر الأمر في ذلك على التنويه بإدراك الدارسين القدامى، لغويين ونحويين، وبلاغيين، ومفسرين قدامى ومحدثين إلى الطبيعة العلامية(Sémiologie) عند البشرية في اللغة، ومدى تعامل الباحثين مع الإشكالية التي تخص مميزات اللسان البشري، ولعل جهود علَماء العربية باختلاف مذاهبهم ومدارسهم وتوجهاتهم الفكرية، وفي مقدّمتهم النحاة أمَارة في حدِّ ذاتها على موقفهم ووعيهم بالعلامة ودورها في بناء النظام اللغوي، لأنّ صَدَاهُ ينبعث في اللغة التي يُعَبِّرُ بها المتكلِّمون والناطقون عن أغراضه[1]، ومكنونات أنفسهم، لأن خصائص الأمة ومميزاتها وعاداتها وتقاليدها تنتقل باللّغة، وينبعث فيها الوجدان والإدراك، والوعي، وآفاق التطلعات نحو الرّقي، ومنهج

[1]– "يقول ابن جني في باب القول على اللغة وما هي: أمَّا حدُّها فإنها أصوات يُعَبِّر بها كمل قوم عن أغراضهم". ينظر، ابن جني(أبو الفتح عثمان)، الخصائص، تحقيق محمد النجار، المكتبة العلمية، نشر دار الكتب المصرية، 31/1.

التعبير عن معاني، وتتشكل- أيضا- باللغة الألفاظ التي تخضع لمقاييس التطور،مما [يسوق] إلى تفسير الظواهر النفسيّة، والشؤون الاجتماعية، والدينية، والأعراف وكل ما يضطلع به المتكلمون والناطقون من وظائف ودلالات، وآثار مستمدة من الطبيعة، والبيئة، وذلك بالاستعانة- في أحيان كثيرة- بالرموز والإشارات غير لغوية، فقد رُوِيَ عن قبائل البوشيمان(*) (Bochimans) [مثلا] [عشائر بدائية تسكن جنوب إفريقية] أنهم إذا أرادوا المحادثة ليلا يضطرون إلى إشعال النار ليتمكنوا من رؤية الإشارات اليدوية والجسمية التي تصحب كلامهم، فتكمّل ناقصة وتوضّح مدلولاته[1]، والتطورات المصاحبة للظواهر اللغوية ومستوياتها تظل مرتبطة بآثار البيئة الجغرافية بصورة غير مباشرة، وبالظواهر الاجتماعية والنفسية، والسلوكات الفردية من الوجهة اللِّسانية، والتعبيرية، لأن اللغة في حدّها "أصواتٌ يعبِّرُ بها كل قوم عن أغراضهم"[2]، وتتنوع الأغراض، فهي إما أن تكون نفسية أو بيولوجية، وتمثل الحتميات المرتبطة بالإنسان، والكامنة في ذاته وجوهره، يَصُغَها المتكلم في الجمل والعبارات وتتكون اللغة بذلك من ملامح وعلامات تمثل حقلاً واسعًا، تحتل فيه الكلمة- أو اللفظة- مركزه ونواته، وتتداخل فيه العلامات في علاقات استبدالية أفقية متعانقة ومتلازمة يسودها الربط لارتباط مع علامات أخرى داخل التراكيب بواسطة التجانس أو الترادف أو الاختلاف أو الاشتراك- المشترك اللفظي- أو التضاد، مما يؤدي إلى الانتظام والتناسق والترتيب

(*)- قبائل البوشمن: البوشمن شعب بدائي يعيش علي صيد الحيوانات وجمع الثمار، لا يزرع ولا يربي حيواناته، ويعيشون عرايا في مستعمرات متناثرة و يمتازون بمهارة الصيد بالحراب والسهام المسمومة والرماح والفخاخ ويتناولون بيض النعام، ولهم فنونهم كالرسم والنقش لصور الحيوانات فوق جدران الكهوف والصخور وتتميز رسوماتهم بالدقة المتناهية والتناسق الهندسي الرائع والتعبير الرمزي المتقن، و قد كانوا يقيمون هذه الأعمال طوال تاريخهم، وكانت هذه الرسومات تصور حفلاتهم الطقوسية ورقصاتهم التقليدية.

(1)- علي عبد الواحد وافي، اللغة والمجتمع، ص20 ،21.

(2)- ابن جنى، الخصائص، 33/1.

بصورة عظيمة تسمح بالتحليل والتوضيح، أو التأويل والتقدير، وكل ذلك لإظهار الدلالة (أو المعنى) من الوجهة المفهومية المرتبطة بالمرجعيات.

وفي هذا الشأن لا تقتصر العلامات على الكلمات أو الألفاظ، بل التعدي إلى الأفكار الذهنية الموحية إلى المرجعيات المتّفق عليها اجتماعيا وثقافيا، لأن مصطلح العلامة يرتبط كثيرا بالطبيعة الجغرافية، والغرائز، والثقافات المتصلة بالظواهر المختلفة، وبالمعتقدات المسيطرة على العقل والتفكير، كالوازع الديني، والأفراح أو الأحزان، والطقوس... وغيرها. وتلك الظواهر قد لا تتشكل عبر المواضعة، أو سبق الاتفاق، وإنما قدْ تُورَثُ وتنتقل عبر الشفرات المتعددة بتعدد البيئات اللغوية، سواء اللغة النموذجية أو المحكية- اللهجة-...

وإذا كان الأمر كذلك، فإنه يسود الاختلاف في التفسيرات والتأويلات للمظاهر والألوان والأشياء، والمحسوسات بحسب الثقافات الاجتماعية، وذلك حينما تتغيَّر الألوان وأشكالها من حيث: دلالتها على التعبير والوصف، والبوح في مقام الحزن أو الحداد، فاختيار الأبيض والأسود في بعض الأقاليم تماشيا مع تباين الثقافات يدلان على العزاء، كما يدلان أيضا على الفرح في بعض الأقاليم الأخرى، لأن الألوان بمثابة العلامات التعبيرية عن الأفكار والمعاني المتنوعة، فتكون وظيفتها -(الألوان)- الوصل بين الأُسَر، والتواصل بين الأفراد والمجتمعات.

ينضاف إلى ذلك استخدام (اللون الأزرق) للطفل، و(الوردي) للطفلة، وَ(الأحمر) للشهوة، و(الأصفر) للغيرة، و(الأخضر) للعبث والتجدُّد، وتلك الألوان هي: علامات تستخدم للتعبير عن الممارسات، والسلوكات اليومية، وغرضها الإيحاء، والإبداع- أَيْضًا- عند الفنانين والرسامين بشكل واعٍ أو غير واع، فالألوان عند الإنسان موصلة للمواقف والرسائل، أو الحوادث إلى المتلقي- المرسل إليه-.

والشيء نفسه ينسحب على الأشياء، والأسماء، والمكونات، كالحرير والقطن، والجلد أو البلاستيك، غير أن الفروق لا تكمن في لونها أو ملمسها، وإنما في المجال الإيحائي والدّلالي وقد استوحى الإنسان كثيرا من ألفاظ الألوان من المصادر الطبيعية، والمعادن والنباتات والموجودات المحيطة به، ومن المشاهدات الحسية في بيئته التي يعيش فيها.[1]

والارتباط بين " العلامة "و الثقافة، والعادات، والتقاليد، والأفكار (المدلولات)، والممارسات الاجتماعية، والدينية، والقوانين العرفية، كل ذلك جعل هذا المصطلح – أي العلامة– يكون موضوعا من موضوعات علم السيميوطيقا (Sémiotique)[2] لإبراز واستظهار مكانة الإنسان، وموقعه من الثنائيات الحيَّة، ومنزلته في الكون، ومن هذا المنظور، تبدو سيمياء الكون « مثل فضاء حواري تلتقي فيه، كما يمكن أن تتعارض أو تتفاعل، عناصر معرفية أو تواصلية، أو صيغ قولية وتلفظية مختلفة»[3].

فالعلامات من العناصر التعبيرية التي يوحى لها عن الأغراض والمقاصد حينما يستعملها المخاطب أو المتكلم في صيغ وبنيات لفظية التي يستخلصها من التنقية والاختيارات المستمدة من الصور الذهنية، والقناعات والانعكاسات التي تختلج في النفوس أمام الوقائع، فيتطلع بها نحو الآفاق، لأن اللغة تؤهله إلى السيادة على العالم، للتحكم في الكائنات والسيطرة والتَّملُّك والامتلاك.

وأفضل وسيلة– أداة– لتحقيق الأغراض السابقة الذكر عند الإنسان، هي الألفاظ، والكلمات، لأنها المعبرة عن الأحداث والعناصر الكامنة في الاستعمال العلاماتي (العلامة اللسانية والأفكار...). أما الشعراء والأدباء فإن إبداعاتهم تكمن في اختيار الألفاظ، وتأليفها في أنساق، وفقا لما تبيحه أحكام اللغة النموذجية، التي

---

[1]– ينظر أحمد مختار عمر، اللغة واللون، ص:83.

[2]– ينظر: سيزا قاسم، المدخل إلى علم السيميوطيقا، ص:9 وما بعدها.

[3]– يوري لوتمان، سيمياء الكون، ترجمة عبد المجيد نوسي، ص:8.

يستعملونها في صياغة النماذج الفنية، والأسلوبية المؤثرة من أجل خلق التواصل الفني[1]، والثقافي، والعقائدي بين عناصر الخطاب(Discours) بين المتكلم والمخاطب والموضوع، وذلك ما يُطْلَقُ عليه مصطلح الممارسات الكلامية الإبلاغية بين المرسل والمرسل إليه والرسالة، أو الباث والمتلقي والمرجع عند اللسانيين.

غير أن الطبيعة العلاماتية التي تختص بها اللغة، ظهرت مع الإنسان في صورة صوتية حينما استعملها المتكلمون (في الخطاب)، قبل ظهور الكتابة وكانت – أي اللغة– في مظهرها الشكلي مجموعة من الأنظمة المتماسكة، والمقاطع الصوتية[2] للتعبير عن الأساليب المتجلية من الألفاظ، وتركيبها في الجمل والعبارات. وصفة التجلي للدلالات الخفية والظاهرية [المعاني/المباني] إنما يكون بالإيحاءات والإيماءات، والملامح المتفق عليها بالمواضعة، ينظاف إليها عنصر السيّاق[3] (أو المقام)[4] الداخلي (داخل النص) أو الخارجي. وَيَسْعَى المتكلم في هذا التعبير إلى إحضار المبرّرات، وأساليب الاقتناع من أجل التأثير، وبذلك فالأغراض والمقاصد تختلف باختلاف مكونات العلامات تارة (الألفاظ والعبارات، والفقرات، والنصوص)، وباختلاف الاختيارات الصوتية المؤثرة للكلمة تارة أخرى في أنساق محددة تفرضها وتجبرها نمطية اللغة بعلاقات تترابط فيها المكونات اللفظية دلاليا واستبداليا[5]، وكلاهما متغيران ومتطوران يستندان إلى قرينة الزمن التاريخي للأجيال المتعاقبة والمتلاحقة.

---

[1]– « وثمة اتجاه تزعمته فئة اعتبرت الفنون والآداب أشكال اتصال تعتمد على أنظمة العلامات، التي صدرت بدورها عن نظرية عامّة للعلامات». محمد كشاش: اللغة والحواس، رؤية في التواصل والتعبير بالعلامات غير اللسانيات، المكتبة العصرية(صيدا، بيروت) الطبعة الأولى، 1422 هـ/2001م، ص:19.

[2]– ينظر: ياسين خليل، نظرية أرسطو المنطقية، ص:34.

[3]– ينظر: مسعود بودوخة، السياق والدلالة، (فصل 2 السياق في التراث اللغوي العربي)، ص:73 وما بعدها.

[4]– ينظر: محمد عبد المطلب، البلاغة والأسلوبية، (فصل السياق)، ص:305 وما بعدها.

[5]– ينظر: مسعود بودوخة، المرجع نفسه، ص:17 وما بعدها.

ويبدو جليا من خلال فعل الكتابة التي تَتَسَنَّى فيها الأفكار والدلالات والذوات المبدعة، أن ذلك الفعل الذي تنشأ من خلاله النصوص المكتوبة في مقابل الخطب المنطوقة، وكلاهما ينبغي تأليفها باستعمال العلامات وفقا للأنظمة التي تتميز بها لغة ذلك المكتوب أو المنطوق، فالأديب أو الشاعر العربي- مثلا – يختار الأصوات المكوّنة للألفاظ الكلمات الدّالة على الفكرة (الأفكار)، وينحصر ذلك الاختيار في أقسام الكلم من العربية [الاسم/ الفعل/ الحرف][1]، فيعمد إلى ربطها واتساقها وترتيبها مع بعضها، وإذا كان المظهر الأساس للغة هو "الصوت"، فقد ظهر الاهتمام به عند علماء العربية منذ القرن الثاني للهجرة، وكان الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:175هـ) هو الرائد في ذلك حينما نظر في ترتيب حروف العربية، وساعده على ذلك الشأن، سمعه المرهف وإحساسه، واهتمامه بموسيقى الشعر[2]؛ وما دامت اللغة أصواتًا ورموزا؛ فهي رنات وإيقاعات موسيقية تشير إلى الأحاسيس والمشاعر في مقام التعبير، وما الكلمات المكتوبة سوى رموز وعلامات تقابل الألفاظ المنطوقة بشيء من الاختصار، لأنّ الكتابة اختصار للمنطوق.

وكل ذلك؛ يتطلب اقتضاء تمثيلات داخلية معبِّرة عن الذوات المتكلِّمة [أو المشاعر] يطلق عليها الدلالة (أو الأثر أو التعبير)، والدلالة (أعم) والمعنى (أخص)، وهي عنصر هام من عناصر اللغة، واصْطُلِح على تسمية العنصر الثاني من حيث الأهمية أو عدمها بالإحباطية التي تخصّ [العلاقة بين اللفظ والدلالة] والمسمّاة بالدليل اللغوي، والمتمثل في الأصوات عند الشّعُوب المختلفة، وذلك المبدأ الذي يدعو إلى البحث عن أصل اللغات من حيث نشأتها، وارتباطها بالطبيعة والثقافات، فاللغة ظاهرة – أو مؤسسة- اجتماعية، وكائن حي يحيا بحياة الأمم، والمجتمعات، والمُتَكّلمُون بها (أو الأشخاص) بإمكانهم أن يتذكروا فكرة أو أفكارًا

[1]– أحمد درويش، دراسة الأسلوب بين المعاصرة والتراث، ص

[2]– ينظر: حسام البهنساوي، الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدرس الصوتي الحديث، ص:21.

انطلاقا من صوت أو لفظة يسمعونها[1] ما دام الكون كله علامات علم، ومنه علم النحو، سواء بالتواضع أو بالاصطلاح، كما أن الكون علامات[2] تُتَّبَع، وبها في كل تعبير يُنتفع، لأن للشيء له وجودا في الأعيان أي في علم المحسّات، ثم في الأذهان، ثم في الألفاظ ثم في الكتابة والموجود في الأعيان والأذهان تختلف باختلاف الألفاظ والكتابة.[3]

أما التكلم، فإن الأسماء والأفعال والحروف تتعانق فيه الكلمات مع بعضها وتترابط بجاراتها في الجمل والعبارات بعلامات (أدوات) الربط ووسائله المتعددة داخل النصوص/أو الخطب، وبذلك فإن النص نسيج من الألفاظ[أو الكلمات] والعلامات الموافقة والمتطابقة مع الأنظمة والقوانين اللغوية القائمة على تفاعل العلاقات النحويّة مع البيانات الصرفية، والصور البيانية، وتتشابك تلك الأنظمة كذلك مع المحاور الدلالية وظواهرها الموحية بالمعاني، وذلك في الحيز الزمني يتم فيه انتقاء العلامات والملامح، والكلمات من خلال انتظامها وتراتيبها ونظمها في الكلام العربي الفصيح، وفي النصوص الأدبية (شعرا ونثرا)، هذه الأخيرة التي تَنْبَعِثُ فيها الجماليّات الفنية، والصور الإبداعية للغة التي كانت « هدفا للدراسات الجمالية والبلاغية على الدّوام... ويثبت أن البلاغيين العرب حرصوا على الجمال وفتّشوا عنه في الجملة اللغوية والنحوية وجَعَلُوا الكلمة أساسه وأصله...، وأدركوا أن وراءه يكمن في معنى وهدف»[4].

وفي العربية يضع النّاظم كلامه وَضْعًا يقتضيه اطّراد العلاقات، وتأليف الألفاظ في السّلْسلة الكلامية، وذلك طبقا للأحكام النحوية في التراكيب والعبارات، لأنّ صحة

---

[1]– ينظر: سيلفان أورو، فلسفة اللغة، ترجمة عبد المجيد جحفة، ص: 20 وما بعدها.

[2]– لأن العلامات الكونية واضحة حتى للأمّي « من تعاقب الليل والنهار وجريان الشمس وما تورثه من مَدِّ الظل وحركته وتغيير القمر...». عبد الرحمن بودرع، منهج السياق في فهم النص، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، عدد: 111، ص:9.

[3]– ينظر: خالد حسين، شؤون العلامات من التشفير إلى التأويل، حلبوني– دمشق، ط1، 2008، ص:9 وما بعدها.

[4]– حسين جمعة، في جمالية الكلمة، ص:8.

أو فساد الكلام، أو فضله، يتصل كل ذلك بمعاني النحو وأحكامه من حيث نُظمه، لأن« النّظم إلاّ أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي نُهِجَتْ فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رُسِمَتْ لك، فلا تُخِلّ بشيء منها»[1]. فلذلك، فإن النحو، وعلاقاته، وعلاماته، وما ينضوي تحت موضوعاته ومجالاته، هو الأساس لصحّة الكلام في « بناء الجمل من كلمات مرصوصة تفيد المعاني المقصودة طبقا لأحكام معينة»[2] تبيحها أو تفرضها قواعد الإعراب، لأنه أي: الإعراب هو الإبانة عن المعاني، وهو وثيق الصّلة بالنحو، ويمثل الفارق بين هذه المعاني، كما أن النحو يرادف« علم العربية» في أحيان كثيرة حينما لا يكون قسيما للصرف.[3]

والأغراض، والأهداف المتوخاة من إنشاء التراكيب، وبناء الجمل في النُّصوص، كلها تخضع لنواميس الهيمنة العلاماتية، والتسلط من أجل التحكم في العملية الإبلاغية، والسيطرة على المجال الفكري، والنظر العقلي، والتخيل، والتأملات الفلسفية. وكل ذلك يتوافق مع الأعراف الثقافية، والتطورات الحضارية، والرواسب المعرفية، مما يدعو اللغة ويسوق قضاياها نحو التعالي في التقدير، وتأويل الظواهر من حيث الدلالات الخفيّة التي تحكمها القوى الداخلية التي تتّضح من خلال البنى الظاهرية داخل اللغة[4]، ولذلك فقد عَمَد المفكرون العرب القُدامى منذ العصور المتعاقبة إلى الاهتمام بشؤون اللغة من جهاتها المتعددة، الدلالية، واللفظية، والمعاني، والنشأة...، وغيرها.

---

[1]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، ص:81.

[2]– محمد مصطفى رضوان، نظرات في اللغة، ص:339.

[3]– ينظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 19/1.

[4]– ينظر: المرجع نفسه، 19/1. وخالد حسين، شؤون العلامات من التشفير إلى التأويل، مكتبة حلبوني، دمشق، ط1، 2008، ص: 19 وما بعدها.

واتبعوا في مناهجهم الإجرائية عمليات تحليلية، واستقرائية ثم استنتاجية وفقا لمقتضيات الظروف، ومتطلبات الأهداف التي سطّروها للتّوصل إلى تفسير الظواهر ضمن جدلية العلاقة بين العناصر الآتية: اللّسان، والكون، والإنسان، والدين، والزمن[1]، والفن. انطلاقا من التصورات المفهومية التي تنبع من العمليات الذهنية، ومن القناعات العقلية، ومن المحيط والبيئة الاجتماعية والثقافية والحضارية التي ترتبط في تطورها وازدهارها، فتعلو مكانتها باللغة، لأن اللغة هي الوسيلة والأداة الناقلة لتلك القضايا جميعها، لاسيما أن الازدهار والرقي لا يتم – كذلك– إلا بالمناهج العلمية التي ارتبطت بثنائية "اللغة والكلام".

وعند العرب علم الكلام "هو نقطة تقاطع الثقافية الإسلامية المقيدة" وتشريعا ومنطقا، وفي مفترقه ازدهرت مناهج الجدل، وأدب المناظرات، ولعل منطلقه وغايته كانتا تساؤلا عن قضايا عقائدية محورها الظاهرة اللغوية أولاً وبالذات، وفي نشأتها ومُنشئها، واتصاف الخالق والمخلوق بها...»[2].

ارتباط العلامة بالقراءة في اللغة فالكلام مظهر أساس من المظاهر اللغوية، وهو حاجة تعبيرية اقتضاها الإنسان بوجوده، قَصْد التواصل وتبيان حاجاتِهِ الدّينية، وممارساته العقائدية، والحتميات النّفسية والبيولوجية، وكذلك المصالح الجمالية، والمعارف الفكرية المستمدة من اختراعاته وابتكاراته المنوطة به، لأن الإنسان حينما « بدأ عقله يستفيد من خزين التجارب، ومن القدرة على رسم علامة مميّزة لكل شيء من أشياء الطبيعة والحياة من معقولات، ومشاعر وخيالات، استوت لديه العبارة»[3]. والعبارة تتألف من علامات لغوية (دوال ومدلولات)، ومزيج من العلامات النحوية والصرفية والمركبات الإشارية، والاسمية، والإضافية، وكلها تتفاعل وتتوزع داخل

---

[1]– ينظر: عبد السلام المسدِّي، التفكير اللساني في الحضارة العربية، ص:46.

[2]– المرجع نفسه، ص:50.

[3]– علي شلق، الزمان في اللغة العربية والفكر، ص:5.

المكونات الجملية، وتتآلف- أيضا- مع جميع الأنساق العلاماتية، والسياقية، تنظاف إليها القرائن اللفظية والمعنوية وكل ذلك الاستخدام يأخذ أشكالا نمطية مقبولة تسمح به قوانين اللغة المعيّنة والمجرّدة، منها العربية التي تمتاز بخصائص ومميزات في قواعدها التركيبية، وسعة ألفاظها ومعانيها، ومطابقة الكلام لمقتضى الحال[1].

وإذا كان الأمر كذلك، فإن اللغة في عمومها هبة طبيعية من الله خصَّ بها الإنسان، تعيينه على استخدام الموجودات استخداما نفعيا، انطلاقا من فكره وحواسه[2]، وهي – اللغة- شكل من الأشكال السلوكية، ترتبط بها القيم والمواريث الاجتماعية وتشير بعلاماتها إلى الأحداث والأنشطة الممارسة في واقع الحياة اليومية للإنسان.

فاللغة ترجمة صادقة للشعوب حينما تتكشف بها الأسرار والمعاني، وعناصر المعيشة والسلوكات، ووظيفتها الأساسية هي الاتصال والإبلاغ، والتعبير الوجداني، واستكشاف ضمائر الأمّة حينما تبرز الخصائص الروحية الكامنة التي تختفي وراء الكلمات والألفاظ المنطوق بها[3]، أو المكتوبة التي تؤلف نسيجا نصّيا متماسك الجمل والعلامات، والرموز. والحقيقة أنها« ما إن تستقر اللغة بين يدي اللغوي، ويشرع في دراسة بنيتها الداخلية، وطريقة تعبيرها عن الأفكار والأشياء حتى يدرك أن اللغة ظاهرة معقّدة للغاية، وأن سطحها الذي بدا أملس ليس إلا نَوْعًا من خداع البصر أو خطأ الحواس»[4].

ولما كان الكلام من الموضوعات التي يعالجه علم اللغة، فإن الكلمات المستعملة أثناء التخاطب تشير مقترنة بالعلامات إلى معان فكرية، ترتبط بالموجودات في عالم المحسوسات، فالألفاظ تترجم الأفكار الكامنة في النفوس، والتفكير استجابة

---

[1]– ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ص . وينظر: حسن الطبل، علم المعاني في الموروث البلاغي، ص .

[2]– ينظر: محمد كشاش، اللغة والحواس رؤية في التواصل والتعبير بالعلامات غير اللسانية، ص: 20 وما بعدها.

[3]– ينظر: عاطف مدكور، علم اللغة بين التراث والمعاصرة، ص:3 ،4.

[4]– المرجع نفسه، ص:6.

لِمُثيرات مستمدة من الوقائع الاجتماعية والطبيعية، وتلك المسائل جميعها تُسْتَخْلَص من التراكيب اللغوية المتنوعة التي تحويها اللغة، لأن المدركات الحسّية تحتاج من الجهة المفهومية إلى المعاني الدّالة عليها المحمولة على الألفاظ التي تكوَّن اللغة.

ولأن هذه الأخيرة – اللغة– مرآة عاكسة وصادقة للصور الذهنية والنفسية من خلال أصواتها المنطوقة، ودلالتها، كالتّضجّر، والألم، والنّدبة، أو التعجب أو الاستفهام ..، وغيرها من الأساليب التعبيرية التي تبدو جلية من واقع الاستعمال، وقد عُرِفَ في هذا الشأن؛ أنّ الأدب العربي انعكاس تعكسُ تعابيره الأحاسيس والمشاعر عند الأدباء والمبدعين فيظل الأديب والشاعر، والفنان، والرّسام مُتَأثّرًا بمثيرات البيئة والمحيط الذي يعيش فيه، فيرسم صُوَرًا خيالية من خلال استجاباته الداخلية، فالأديب – كما يقال– ابن بيئته.

ومن هنا، فإن كلمات اللغة في دلالتها، هي رموز وعلامات اتفاقية من حيث دلالتها على المعاني الخفية التي تتلاءم مع القدرات الإبداعية التي لا تنحصر أَحْدَاثُهَا عند المتكلمين حينما تتجاوز الوجود الحسّي إلى وجود الفكرة، فهي صورة معبرة عن الأفكار الذهنية والفعل فيها تنتقل به الحضارات عبر العصور، لأن اللغة موروث اجتماعي تنتقل به – أيضا– من الأسلاف إلى الأخلاف عن طريق الاكتساب من المجتمع، وتحفظ للمجتمعات مكاسبهم في الماضي والحاضر والمستقبل.

ولعل الخاصية التي تمَيَّزَ أنظمة الاتصال عند الحيوان، ولغة الإنسان؛ هي القدرة العقلية الخلاقة التي يتّسم بها الإنسان، فهو خلاق في لغته، وَبِوُسْعِه أن يُنتِج عددا لا نهائيا وغير محدود من الأصوات، التي تتولد عنها جملٌ مختلفة لا نهائية بحسب المواقف وملابسات الكلام، وما تسمح به قوانين اللغة المعيّنة، ويظهر ذلك جَلِيّا في مظاهر اكتساب اللغة عند الطفل.[1]

[1]– عاطف مدكور، المرجع السابق، ص:35 وما بعدها.

غير أن المتكلمين قد يُعَبِّرُون في كلامهم تعابير مجازية، كما هو الأمر عند مستعملي العربيَّة، من فئة المبدعين الذين يجنحون نحو هذه الخاصّية، فيجرون الألفاظ والكلمات مجرى يخرجون فيه الأصل المتفق عليه في اللغة، فيعدلون عن المعاني الحقيقية، ويومئون إلى المعاني الفنية التي يصبغونها بألوان وعلامات، وقواعد فنية وأسلوبية[1]، فيكسِّرون القواعد النحويّة مستبدلين إيّاها بالقواعد الأسلوبية والفنية التي استنبطها البلاغيون من خلال موضوعات بحثهم.

تلك القواعد المذكورة التي كانت موضوعا من موضوعات الدرس النحوي عند النحاة، والبلاغي عند البلاغيين القدامى؛ أولئك جميعا اهتموا باللغة العربية، وكشفوا عن بعض أسرارها وخصائصها التي اختلف فيها عن اللغات، وتلك الجهود والاهتمامات تفاعلت مع جهود اللغويين والمفسرين، وعلماء الدلالة، والمعاجم، وتضافرت لتظلّ ركامًا معرفيا يخص العربية. واتخذوا القرآن الكريم والحديث النبوي الشريف، وكلام العرب(شعرا ونثرا) مدونة لهم، فراحوا يتخذون لدراساتهم المناهج التي قادتهم نحو الموضوعات المتعددة المبثوثة في متون المؤلفات النحوية والصرفية والبلاغية، وكتب التفاسير والمعاجم.

وتعتبر اللغة العربية من اللغات التي تفرّعت من اللغات السّامية، وهي منحدرة منها، اختص بها الناطقون العرب، للتعبير عن أغراضهم، فكانت مستعملة للتفاهم والتواصل، وتجلت فيها منجزاتهم الحضارية، والعلمية، والدينية؛ فاتسعت مجالاتها استعمالا بقدر رقعتها الجغرافية في شبه الجزيرة العربية قديمًا، وفي العالم شرقا وغربا، شمالا وجنوبا بفضل الدين الإسلامي، لأنها من الدّين ولغته هي المفضلة عند الله سبحانه وتعالى الذي خلق القلم.

---

[1]– ينظر: مصطفى ناصف، اللغة بين البلاغة والأسلوبية، النادي الأدبي الثقافي، جدة، العدد 53، (1409 هـ/1989 م)، ص: 252 وما بعدها.

وجاء في الكتب المقدسة للإسلام، أنه في البدء كانت الكلمة أولى التعاليم السماوية بعد الخلق الأول، وهي الأسماء، قال تعالى: ﴿ **وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاء كُلَّهَا**﴾[1] وبدأت الرسالة الخاتمة بكلمة ﴿**اقْرَأْ**﴾[2]، والعربية ليست الجنس ولا الجغرافيا، وإنما هي اللِّسان العربي[3]. وفي هذا الشأن قال الخطابي فيما نقله السيوطي:« اعلم أن الله لما وضع رسوله – صلى الله عليه وسلم– موضع البلاغ من وحيه، ونصبه منصب البيان لدينه، اختار له من اللغات أعربُها ومن الألسن أفصحها وأبينها، ثم أمدّه بجوامع الكلم»[4].

إنّ مزيّة الاختيار هذه ارتبطت أيَّما ارتباط بالعلامة الموحية بالمعنى [أو المسمى] من خلال الكلمة (الدال) من الأشياء والمخلوقات، وذلك في الحين الذي نزل الإنسان فيه على وجه المعمورة، فكانت الكلمة بمثابة العلامة الدالة على القدرات الخفيّة التي تدل على الخالق جل جلاله، فالكلمة علامة عظمته، ووجوده، وقدرته، ووحدانيته؛ بل العلامات[العلامة] أشمل من أن تكون كلمة واحدة أو كلمات.

وبالرجوع إلى أصل اللغات من حيث: نشأتها لمعرفة لغة أبوينا آدم وحواء التي تحدثا بها في الجنة؛ فإن بعض العلماء المسلمين يَرَوْنَ أنّها اللغة العربية؛ فيقول عبد الملك بن حبيب فيما ذكره السيوطي (ت:911هـ) في مزهره: كان اللسان الأول الذي نزل به آدم من الجنة عربيا إلى أن بَعُد العهد وطال ثم حُرِّفَ وصَارَ سريانيا..، وقد كان لسان جميع من في سفينة نوح إلاّ رجلا واحدا يقال له جرهم، فكان لسانه لسان العربي الأول، فلما خرجوا من السفينة تزوج إرمْ بني سام بعض بناته، فمنهم صار

---

[1] – البقرة / 31.

[2] – العلق / 1.

[3] – ينظر: إبراهيم السامرائي، في شرق العربية، ص:29.

[4] – السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 209/2.

اللسان العربي في ولده ![1]، فإن صَحّت هذه الرواية؛ فإن آدم يكون لسانه عربيا وتكلم بها مع حوّاء، وكذلك نوح – عليه السلام– وذلك استنادا إلى الآية الكريمة ﴿ **وَعَلَّمَ آدَمَ الأَسْمَاء كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلاَئِكَةِ فَقَالَ أَنبِئُونِي بِأَسْمَاء هَؤُلاء إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ**﴾[2].

ويمكن القول: أن اللغة العربية – وفقا لتلك الاعتبارات التاريخية والدينية– لغة ارتبطت بالعقيدة الإسلامية من حيث أصالتها، ووظيفتها فهي اللغة الأم بالنسبة للعرب من جهة النشأة والتاريخ ، كما أنها هبة الله للإنسان.[3]

وإذا كانت اللغة العربيّة من حيث موضوعاتها، ومادتها، وجوهرها من الاهتمامات التي طَرَقَهَا المتخصصون من علماء اللغة، وعلماء النفس؛ فقد نوَّهوا بقضاياها من الوجهة النفسية والاجتماعية حينما اعتبروها من السلوكات والانفعالات، وما الاستخدام والاستعمال للألفاظ، والعلامات من الناحية اللسانية، أو الصوتية أو الصرفية أو النحوية في الواقع « إلاَّ استجابة للعادات اللفظية التي اِكْتُسِبَتْ من البيئة والثقافة المحيطة بشكل أو بآخر»[4].

ومتكلم اللغة؛ يؤدي أفعالاً كلامية في صورة أصوات وجمل، وعبارات ترتبط فيها العلامات بالكلمات، والرموز المستعملة في البيئة المحيطة به، غير أنه – المتكلم– لا يهمل البتة الأنماط والأشكال العرفية لِلُغَتِهِ التي اكتسبها، لأن مفتاح المعاني المقصودة، هو حسن النطق بالكلمات والجمل، والعلامات والرموز، والقصدية هنا تخضع لاستعمال اللغة وفقًا لقوانينها وقواعدها في الأفعال الكلامية، والمتكلم بلغة

---

[1] – ينظر: السيوطي، المصدر السابق، 30/1.

[2] – البقرة / 31.

[3] – كريم زكي حسام الدين، اللغة الأم، نشأتها وتاريخها، ص:3 وما بعدها.

[4]– نوال محمد عطية، علم النفس اللغوي، ص:15. وينظر: كريم زكي حسام الدين، اللغة والثقافة، ص:57 وما بعدها.

من اللغات « حين يخلق منطوقا ذا معنى، فهو يفرض شروط الإشباع على هذه الأصوات والعلامات»[1].

وبذلك يرتبط الفعل الكلامي، باللغة وخصائصها، وسماتها، والواقع، والأعراف، ولعل الارتباط الوثيق يكون في العقل الذي يقوم بتصوير البنيات اللفظية المستمدة من العمليات الذهنية، ثم يترجم ذلك بالعلامات داخل المنطوق، أو بالرموز الموحية أثناء الكتابة، ويمثلها داخل النص، والسياق الذي يتطلب الجمل والكلمات المحددة تماشيا مع المقاصد والأغراض المراد البوح بها، غير أن لغة النص تحيل إلى نصوص أخرى قد تترابط معها بواسطة المعايير النصية التي أشار إليها علماء اللِّسانيات النصية[2]، من خلال الاتجاهات المعاصرة في الدرس اللغوي. لأن الأسماء والأفعال، والعلاقات اللفظية والمعنوية، والعلامات النحوية في المقولات اللغوية، قد تُخالِفُ الصور الذهنية بعينها حينما تكون اللغة من حيث معاني كلماتها، قاصرة عن الإشارة إلى الحقيقة، لأن الكتابة اختصار للمنطوق والملفوظ.

ومن ذلك – مثلاً– التعبير عن الدلالات والمعاني (أو المدلولات) بالكلمات الدالة (أو الألفاظ) على المشاعر والأحاسيس (كالكره، أو الحب، أو النجاح، أو الصفات ... وغيرها)، لأن معانيها الحقيقية لا يمكن تفسيرها؛ أو التوصل إليها، مما دعا ابن جني (ت:392هـ) أن يصف اللغة بصفة المجاز، فيقول:« إنَّ أكثر اللغة مع تأمله مجاز لا حقيقة، وذلك عامة الأفعال؛ نَحْو: قَامَ زيد، وقَعَدَ عمرو، وانطلق

---

[1] – جون سيرل، الفعل واللغة والمجتمع، الفلسفة في العالم الواقعي، ترجمة سعيد الغانمي، ص:208.

[2]– تلك المعايير التي أشار إليها علماء اللسانيات النصية، منهم: دي بو جراند في كتابه: الخطاب والنص والإجراء، ترجمة الدكتور: تمام حسان، ص:103 وما بعدها. وينظر: عثمان أبو زنيد، نحو النص، إطار نظري بعدها ودراسات تطبيقية، ص:27 وما بعدها.

وهي: الحبك:Cohesion/ السَّبك:Coherence/ القصد(القصيدة النية):Intentionality/ القبول:Acceptability/ المقامية:Situationality/ الإعلامية أو الإفادة:informativity / التناص:Intertextuality.

بشر وجاء الصيف، وانهزم الشتاء... فإذا كان كذلك علمت أن (قام زَيْد) مجاز لا حقيقة؛ وإنّما هو على وضْع الكُلِّ موضع البعض للاتساع والمبالغة»[1].

والعربية تتجلى فيها سمات موحيَّة بالعموم والخصوص، وتتعدّد فيها الدلالات والمعاني، وذلك وفقًا للسّياقات المختلفة التي تفرض توجيه المعنى، أو الحمل على الأصل، أو العدول عنه إلى المعاني الهاشمية (أو ظلال المعنى)، أو نحو الدلالات النحوية (السيّاق التركيبي)، أو الصرفية (ملامح الصيغ الصرفية)، أو نحو الدلالة الصوتية الناتجة من الظواهر الصوتية (كالنبر والتنغيم، والإشباع، والإدغام، والإمالة...) وهي المسماة عند ابن جني الدلالة اللفظية.

وتتوافق – أيضا– الدلالات والمعاني مع الأعراف والبيئة الاجتماعية (الدلالة الاجتماعية)، والنفسية، والمعجمية، والأسلوبية، والمركزية (الدلالة الأصلية)، وكذا الفقهية التي تتصل بالحكم الشرعي المستنبط من مصادر التشريع الإسلامي. ينضاف إلى تلك الدلالات؛ الدلالة المنطقية (عند أهل المنطق)[2]، وبذلك تتعدد المعاني للمباني اللفظية بحسب المقام والسياق، سواء أكان داخليا أم خارجيا.

وتتحدد الدلالة، وتفرض أنماطًا وبنيات لفظية في الجمل والعبارات والنصوص في المستويين النَّحوي والصّرفي على المحور الأفقي (المبنى) والعمودي (المعنى) الاستبدالي. وتترابط المكونات التركيبية بعلاقات نحوية (كالفاعلية، والمفعولية والإضافة، والإسناد، والرتبة) في المستوى التركيبي الأفقي والدلالي العمودي. وحينما تتناسق الكلمات في النص المكتوب[3]؛ فإنها تتضافر فيها قرائن لفظية ومعنوية، وتتعاون مجتمعةً مع العلامات النحوية، والأدوات لتأدية المعنى المقصود. ذلك المعنى المتغير وفقا للتغيرات النمطية الشكلية، والسياقات، والأنساق.

---

[1] – ابن جنيَّ، الخصائص،1/447–448.

[2] – ينظر: عبد القادر عبد الجليل، المعجم الوظيفي لمقاييس الأدوات النحوية والصرفية، ص:199 وما بعدها.

[3] – ينظر: إبراهيم محمود خليل، في اللسانيات ونحو النص، ص:185 وما بعدها.

ولما كانت العلامة أكبر من أن تكون مجرد لفظة لها معنى، لأنها قضية كونية، ولغوية، وفنية، وصرفية، ودلالية، ونحوية، كما أنها مسألة معرفيّة وعلمية، وهي: إيحاءات وملامح، وسمات تبدو جليَّة من خلال الألفاظ (المنطوقة)، والكلمات (المكتوبة) في التراكيب النصانية والخطابية. وكل ذلك جعلها منوطة بالاهتمام والدراسة عند علماء العربيَّة القدامى والمحدثيين، فاحتضنها المفكرون العرب بمختلف تخصصاتهم العلمية، وَوُسِمَ بها علم العلامات أو السيميولوجيا (Sémiologie) أو السِّيميوطيقا (Sémiotique)[1]، الذي يهتم بأنظمة العلامات وقوانينها، وعلم اللغة قِسْم من هذا العلم العام.[2]

ويبدو واضحًا، أن العربية مجموعة من العلامات اللغوية وُسِمَت بها المسميات والموجودات في الطبيعة، والأسماء مدلولات لدوال (الألفاظ والكلمات)، « ولولا الاسم لم يعرف المسمى، لأنه قَبْلَ أن ينطق به غير شيء ، فإذا نطق به أبان عنه ودل عليه، سواء كانت الدلالة دلالة لفظ، كما في قولنا: زيد، إذ يدل على الذات دون الإخبار عنها بشيءٍ، أم دلالة إعراب تدل على صريح المعنى في مثل الفاعل الذي يُنْسَبُ إليه الفعل، والاسم في كلتا الحالتين يخرج المسمى إلى حيز الوجود»[3]. والأشياء تشير إليها العبارة، والكلمات المستعملة في التخاطب تقترن بالمعاني الفكرية المرتبطة بالتصورات الاجتماعية، وأجزاء الأشياء اللغوية المقترنة بمثل تلك المعاني هي الأسماء والأفعال والحرف حدٌّ ما بين هذين القسمين، ورابط لهما « فكأنّهُ لوصله بين هذين كالحروف التي تلي ما هو متصل بها»[4]. فالحروف أدوات للربط والوصل بين الأسماء والأفعال، وسميت بتلك التسمية« لأن الحرف في اللغة هو الطرف، ومنه يُقَالُ

---

[1] – يفضل اللسانيون الأوربيون مصطلح Simiologie تواصلا مع دي سوسير. أما اللسانيون الأمريكيون فهم يفضلون simiotics تماشيا مع بيرس. ينظر: عبد القادر عبد الجليل، المرجع السابق، ص:168.

[2] – ينظر: سيزا قاسم ونصر حامد أبو زيد، مدخل إلى السيميوطيقا، ص: 149 وما بعدها.

[3] – لطفي عبد البديع، ميتافيزيقا اللغة، ص:33.

[4] – أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، ص:44.

حرف الجبل أي طرفه، فسمي حرفا لأنه يأتي في طرف الكلام»[1] في نظر بعض اللغويين والدارسين.

ونستخلص من كل ذلك بأن الأسماء والأفعال والحروف، منظمة ومؤسسة من العلامات اللغوية في فضاء الكلام والمنطوق والمكتوب لأنها تدل جميعها على معاني بهيئاتها ووظائفها، فَتَرْتَبِط الحروف بوجودها بالمكونات الدلالية مع الأسماء والأفعال، وتسوق نحو الأحداث (الأسماء)، أو الأحداث في زمان محدّد (الأفعال)؛ فتعيد التاريخ الحضاري والثقافي للأمم والمجتمعات.

غير أن تلك المكونات الكلامية تختلف وجهات النظر حولها بحسب الفروع العلمية، ووفقا للموضوعات المُعالجة من قبل علماء اللغة، ومجالات التحليلات اللغوية، التي يظل الاهتمام فيها منصبّا حول البحث عن المغنى (أو التعبير أو الدلالة)؛ لأن الكلمات والألفاظ (أو العلامات اللغوية) تأتلف وتتشابك فيما بينها في الأنساق التركيبية التي وردت في المصادر اللغوية العربية، في القرآن الكريم وقراءته، والأحاديث النبوية الشريفة، وكلام العرب (شعرا ونثرا).

وذلك الائتلاف والتشابك؛ وسائله هي: العلامات النحوية والصرفية، والأدوات والحروف، والقرائن اللفظية منها والمعنوية[*] وحروف الإعراب وحركاته والعناصر اللغوية الإشارية، والإحالية ووسائل الربط المختلفة.

وإذا كان كل عنصر من العناصر الشكلية [المباني] للغة، يعتمد على العلامات في الأنساق المختلفة، المترابطة بوسائل الربط ومقتضياتها؛ فإن ذلك يعني وجود علامات نحوية، وصرفية متتابعة مع البنيات الجملية تتابعا مطردًا أو منعكسا من حيث: الظاهرة العلاماتية، التي تمتزج وتتشاكل العلامة فيها مع الرمز والكلمة بالعلاقات المختلفة، فيظل المتكلم في ذلك الحين يسبح في فضاء العلامات بمخيلته،

[1]– ابن الأنباري، أسرار العربية، ص:06، وينظر: الدكتور خليل ياسين نظرية أرسطو المنطقية، ص:39، 40.

[*]– ينظر: تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص:

فينتقي منها [لنصّه أو لرسالته] ما يتلاءم مع أهدافه وتصوّراته، ويؤدي مقاصده، وما الألفاظ والعلامات التي تحويها الجمل والعبارات، والفقرات سوى أجزاء من حقل واسع يدعى فضاء العلامات. وتلك الاختيارات المؤلفة في النص[أو الرسالة] هي أجزاء من الكل، لأن تصورات المتكلم [أو صاحب النص] تتماشى كلّيّا [تطابقا] أو جزئيا [على الأقل] مع المادة اللغوية المختارة [معنى ومبنى] حينما تتعلق الأسماء والأفعال بالحروف [بصورة نسبية].

وكل لفظة [أو كلمة] تأتي معبّرة مستوفية الدّلالة [ولو نسبيا] وَتُظهِر ما في النفوس، وتوضّح التصورات والأفكار [ولو اعتبارا]، وبحسن السّبك التركيبي (إجبارا) وفقا لقوانين اللغة ونظامها، مما يدعو إلى وجود مئات الألفاظ– مثلا– «الدالة على أنواع الأرض والتربة والطين، باختلاف الخصب والجدب ونحو ذلك»[1]، وللرياح تسميات تزيد عن المئة– أيضا– وكل اسم يدل على جهتها ونوعها فتختلف بذلك الأشياء (والمسميات) من حيث: أسماؤها وأوصافها باختلاف حالاتها، للدلالة على معاني أوائلها أو أواخرها، وطولها أو قصرها، ولينها أو رطوبتها، وكثرتها أو قلتها، وضروب ألوانها، كما تختلف حالات الناس الفكرية والمعيشية وكذلك الحيوانات والطيور، من جهة قوتها وشجاعتها وحركتها وأفعالها، وهيئاتها... مما لا يمكن حَصْرُهَ في هذا المجال[2]، وتلك العناصر والمعايير، والسّمات، والعلامات اختصت بها اللغة العربية، واختلفت بها عن اللغات العالمية؛ فالعلامات دُرَرُهَا الكامنة في أَحْشَائِهَا، تضيء معاني ألفاظها وتراكيبها، ما دامت هذه اللغة الشريفة من الكائنات الحيّة التي تشترك في كينونتها مع العلامات بجميع أنواعها وأصنافها، منها: العلامات النحوية

[1]– ينظر: سعيد أحمد بيّومي، أم اللغات، دراسة في خصائص اللغة العربية والنهوض بها، ص:50. نقلا عن جورجي زيدان، تاريخ آداب اللغة العربية، 31/1.

[2]– ينظر: أبو منصور الثعالبي، فقه اللغة وسر العربية، تح: فايز محمد و إميل بديع يعقوب، ص:21 وما بعدها.

والصرفية، من حيث: شكلها ووظيفتها في أقسام الكلم، ومقولات: العدد والنوع والإعراب والتحديد، في ضوء نظرية النحو العربي.

ولما فرضت اللُّغة العربية عبقريتها، تعبيرا وتصويرا فنيا في جميع مظاهرها الصوتية، والصرفية، والتركيبية، والبلاغية حينما صُقِلَتْ بالحدث التاريخي والديني، فكانت لغة للنص القرآني، والحديث النبوي الشريف، مما دعا النّحاة واللغويِّن العرب القدامى إلى السّعي نحو التفكير في شؤونها، والنظر في تفسير ظواهرها، وتحليل تراكيبها، فراحوا يتخذون من النص « مادّة نحوية لشرح القاعدة النحوية، وأحكام الظاهرة المراد تحليلها في النص، وهو يربط بين القاعدة والأسلوب الأدبي الرفيع»[1].

وفي ظل الارتباط بين العلامة والمصطلحات النحوية في اللغة من حيث الوظيفة والدلالة، طُبعَ علم النحو بعلم العلامات في الحين الذي رَاح فيه علماؤه يَصِفون العربية بالاستقراء والشرح والتحليل، فسطّروا قواعدها بلغة واصفه في إطار إعمال الفكر الذي قادهم نحو الاصطلاح النحوي، فاتفقوا واصطلحوا على استعمال ألفاظ معينة للتعبير عن الأفكار، والوظائف النحوية[2]، منها مصطلح " العلامة " الذي ارتبط بصلة وُثقى بالدّرس النحوي وموضوعاته، فكيف عالج هؤلاء جميعا موضوع – العلامة– في ظل نظرية النحو العربي، حينما وَصَفوا ماهيته وعلاقاته التركيبية، وشرحوا نظامها في الأنساق الكلامية داخل النصوص، لأن هذا العلم – النحو– جدير بالاهتمام من أجل الاحتراز عن الخطأ واللحن، فكانا من البواعث الحاسمة لنشأته، فبلغ مكانا وشأوا عظيما، ولمعت فيه أسماء من العلماء الأفاضل؟

وذلك ما سنفصّل الحديث عنه لاحقا في هذا الموضوع – إن شاء الله–.

---

[1]– حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص:155.

[2]– ينظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص:22، 67.

الفصل الأول:

العلامَة في نظر النحاة واللغويِّين العرب القدامى

أ- مفهوم "العلامة" لغةً واصْطِلاحًا.

ب- أنواع العلامات النحويَّة في أقسام الكلم.

ج- الوظائف النحوية علاماتٌ للألفاظ.

د- العلامة النحوية وحدة من الوِجهة الصرفية.

لَمَّا ارتبطت العلامة ارتباطا وثيقا وجوهريا باللغة، تَنْكَشِفُ بها المعاني والمقاصد في الأنساق الكلامية المتنوعة أثناء التعبير؛ دَعَا ذلك إلى الاهتمام بها عند عُلماء العربيَّة القدامى لأنَّها تؤدي وظائف تمييزية، فَتُظْهِرُ المعاني الخفية المستورة وراء الكلماتِ المعبّرة عن الأشياء المحسوسة والملموسة، حينما تتشكل في تصوّرات بالألفاظ داخل اللغة، وفي الأثناء التي يختارها المتكلِّمون أَلْفَاظًا في كلامهم؛ يهدفون من ورائها إلى التَّصرِيح أو التَّلميح في سيَّاق تواصلهم، أو تبليغهم وإبلاغهم عن الإنفعالات، فتتعدَّد بذلك العلامات التركيبية داخل الجمل والعبارات وِفْقا للتصورات الذهنية المختلفة.

وكان جديرًا باللّغويين العرب القدامى أن يوضِّحوا، وينوِّهوا بهذا المركب الوصفي المتمثل في مصطلح "العلامة"، فعرَّفوه وكشفوا عنه القنَاعَ في متون مؤلفاتهم التراثية كالآتي:

أ/ مَفْهُومُ العَلاَمَة لُغَةً:

أَخَذَ مصطلح (علامة) في التُّراث اللغوي عند العرب، دلالات لغوية متباينة ومختلفة، دلالات كلية عُني بها الاتساع والشمول فغطّت بمفهومها أَبْعادًا تدلّ على الزّمان أو المكان، التي توحي باللانهاية فوردت في التنزيل بهذا المعنى في وصف عيسى عليه السلام، في نحو قوله تعالى:﴿**وَإِنَّهُ لَعِلْمٌ لِّلسَّاعَةِ**﴾[1] بمعنى: أن نزول عيسى عليه السلام إلى الأرض، علامَةٌ دالَّةٌ على اقتراب السَّاعة.

كما أخذت العلامة طبيعة جزئية للدلالة على المحسوسات حينما يُسْتَدَلُّ بِهَا على الطريق؛ فيقال: أَعْلاَمٌ، والْمَعْلَمُ مَا جُعِلَ عَلاَمَةً وعَلَمًا للحدود والطريق. وقد

[1]– الزخرف/ 61.

يضيق مفهوم لَفظة (علامة) للدلالة على "الأَثَرِ" في رسم الثوب، ورقمهِ في أطرافِهِ، وكل ذلك يُرْجِعُ استخدام "العلامة" إلى "الْوَسْمِ والْعَلَمِ"[1].

كما أن (العلامة) مرادفة "لِلأَثَرِ والسِّمة" التي يُهْتَدَى بِهَا في الفلوات عند الضَّالَّة، وهي "العِبْرَةُ" و"الآيةُ"[2]، فوردت بهذا المعنى في التنزيل الحكيم، بقوله تعالى: ﴿**لَّقَدْ كَانَ فِي يُوسُفَ وَإِخْوَتِهِ آيَاتٌ لِّلسَّائِلِينَ**﴾[3]، وقوله تعالى: ﴿**إِنَّ فِي خَلْقِ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَاخْتِلاَفِ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ وَالْفُلْكِ الَّتِي تَجْرِي فِي الْبَحْرِ بِمَا يَنفَعُ النَّاسَ وَمَا أَنزَلَ اللّهُ مِنَ السَّمَاءِ مِن مَّاء فَأَحْيَا بِهِ الأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَبَثَّ فِيهَا مِن كُلِّ دَآبَّةٍ وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ وَالسَّحَابِ الْمُسَخِّرِ بَيْنَ السَّمَاء وَالأَرْضِ لآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ**﴾[4]. وقوله تعالى: ﴿**وَتَصْرِيفِ الرِّيَاحِ آيَاتٌ لِّقَوْمٍ يَعْقِلُونَ**﴾[5].

وَوَرَدَ مصطلح "العلامة" في القرآن الكريم لَفْظًا في قوله تعالى:﴿**وَعَلامَاتٍ وَبِالنَّجْمِ هُمْ يَهْتَدُونَ**﴾[6]. بصيغة الجمع، بمعنى الآيات والأعلام، والعبر، والسِّمات أو (السِّمة)، في نحو قوله تعالى:﴿**سِيمَاهُمْ فِي وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ السُّجُودِ**﴾[7]، أي: دلائل العبادة والصَّلاة في وجوههم، وتبدو آثَارُها موحية من خلال لفظة «السِّيمات» الواردة في الآية بصورة الجمع، الذي مفرده (سمة).

وترادف (العلامة) أيضًا الإعلام والإشهار، في نحو قول الشاعر:[8]

فَتَعَرَّفُونِي إِنَّنِي أَنَا ذَاكُم شَاكٍ سِلاَحي في الحوادث مُعْلِمُ

---

[1]– ابن منظور، لسان العرب، 12/ 419 (مادة: ع ل م).

[2]– ينظر: ابن سيده، المخصص، ص: 154 (السفر 13). وابن منظور، لسان العرب، 12/ 372.

[3]– يوسف / 7.

[4]– البقرة / 164.

[5]– الجاثية / 5.

[6]– النحل / 5.

[7]– الفتح / 29.

[8]– البيت من الكامل، منسوب للشاعر طريف بن تميم العنبري المكنى بأبي عمرو . نسبه سيبويه في الكتاب، 466/3، 378/4. وابن جني، المنصف، 53/2. وبلا نسبة في ابن منظور، لسان العرب، مج264/10.

وقال الأخطل:

مَا زَالَ فِينَا رِبَاطُ الخَيْل مُعْلِمَة وفي كليب ربَاطُ الذُلِّ والْعَارِ[1]

فيقالُ:(أَعْلَمَ الْفَارِسُ) حينَما يجعل لنفسه علامةَ الشُّجْعَانِ لِتَدُلَّ على شجاعته. والْعَلَمُ المنار: قال بن سيده (ت:458هـ): والعلاَمة، والْعَلَمُ: الْفَصْلُ يَكُونُ بَيْن الأرضين و(العلامة) و(الْعَلَمُ)، وبين القوم أعْلُومة كعلامةٍ نحو قوله تعالى: ﴿**وَلَهُ الْجَوَارِ الْمُنشَآتُ فِي الْبَحْرِ كَالْأَعْلَامِ**﴾[2].

وقالوا: الأعلام الْجِبَالُ، والْعَلَمُ: العَلاَمةُ والْعَلَمُ: الجبلُ الطَّويلُ... والْعَلَمُ رَسْمُ الثَّوْبِ، وعَلَمُه رَقْمُهُ في أَطْرَافِهِ. وقد أَعْلَمَهُ: جَعَلَ فيه عَلاَمَةً، وجعل لهُ عَلَمًا.[3]

غير أن بعض اللُّغويين؛ يفرِّقون بين العلامة ودلالتها وبين تلك المترادفات، فمنها ما كانت دلالتها ثابتة، وأخرى متغيرة، وبعضها دَالٌّ على العموم، أو الخصوص، من ذلك مَا فرَّقوا فيه بين "العلامة"، و"الآية" و"السِّمَة"، فالآية تتميز بالثبوت نحو "تَأَيَّيْتث بالمكان" إذا تَحَبَسْتَ بِهِ وتَثَبَّتَّ كقول الشاعر[الكامل]:

وَعَلِمْتُ أَنَّ لَيْسَتْ بِدَارٍ ثَابِتَهْ فَكَصَفْقَةٍ بالْكَفِّ كَانَ رُقَادِي

أَيْ: لَيْسَتْ بِداري تَحَبُّسٍ وتَثَبُّتٍ.[4]

أما الاختلاف السَّائد بين "العلامة" و"السِّمَة" فإنَّهُ كَامنٌ في التَّخْصيص الذي تدل عليه السِّمة، المتمثل في المميِّز الذي يميز العناصر بَعضُها عن بعض، كما تُوسمُ الإبلُ عن بعض بواسطة النَّار أَثنَاء الكي، فتكون السِّمة خصيصَة يختص بها ذلك الحيوان. وفي الحديث، يروى أنَّ الرَّسُول (صلى الله عليه وسلم) يَسِمُ إبل الصَّدقة،

---

[1]– شعر الأخطل، صنعة السّكرّي، تحقيق فخر الدين قباوة، ص: 419.

[2]– الرحمن/ 24. ومنه قوله تعالى: ﴿**ومن آياته الجوار في البحر كالأعلام**﴾ [الشورى/ 32].

[3]– ابن منظور، لسان العرب، 12/ 373.

[4]– ينظر: أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص: 99. والبيت من شواهده، وغير منسوب.

أي يُعَلّم عليها بالكي ليميِّزها عَن الأخرى– ويقال كذلك: اِتَّسَمَ الرَّجُلُ: إذا جَعَلَ لِنَفْسِهِ سِمَة يُفَرَّقُ بها.

وفي وصف الأرْض؛ يُقَالُ: أَرْضٌ مَوْسُومَة، وَمَطَر الرَّبيع (الوسمى) لأنه يَسمُ الأرض نَبَاتًا، وتَوسَّمَ الشَّيءُ: تَخَيَّلَهُ، فَعُرِفَت فيه سِمَتُهُ وعلامته ودلالة (أو الأثر) الحُسْنِ الوسَامَةُ والمَيْسَم، قال عمرو بن كلثوم[الوافر]: خَلَطْنَ بِمَيْسَمٍ حَسَبًا ودينًا.[1] والوسم، والوسوم، والوشوم العلامات الدالة على الحُسْنِ؛ فيقال لابن الأعرابي: الوسيم الثَّابتُ الحُسْنِ، كأنه قَدْ وُسِمَ. و(أسماء) اسم امرأة مشتق من الوسامة، وهي من دَلائِلِ الْحُسْنِ التي تظهر آثارُهَا جليَّةً. وقالوا: " السِّيما" العلامة.[2]

و"السِّيمياء" من العلامة أيضَا. قال أُسَيْد بن عنقاء الفزاري:[الطويل]

غُلاَمٌ رَماهُ الله بالحُسْنِ يَافِعًا لَهُ سيمياء لا تُشَقُّ على البَصَرِ

وتختلف دلالة "العلامة" عن مَعْنَى "الأمَارة"[3] بأن الأمارة علامة ظاهرة، لأن أصل الكلمة الظُّهُور، فيُقَالُ: أَمِرَ الشيءُ إذا كَثُرَ وظهر مع كثرته، ومن ثَمَّ قيل: "الأمَارةُ" لظهور الشأن. وسمَّى العَرب (المشورةُ من الشورى) أَمَارًا، لأن الرأي يَظهر بها. "وائْتَمَرَ الْقَوْمُ" إذا تشاوروا. قال الشاعر[الطويل]: فَفيمَ الأَمَارُ فيكُم والأَمَارُ.

بالإضافة إلى ذلك؛ فإن دلالة "العلامة" تكون أعم من دلالة (الرسم) وأوسع، لأن "الرسم" هو إظهار الأثر في الشيء ليكون علامةً فيه، والعلامة تكون ذلك الأثر مع الإظهار، فالعلامة بذلك أشمل وأوسع من (الرسْمْ). فتقول: علامة مجيء زيد «تصْفيقُ عمرو» وليس ذلك بأثَرٍ[4]. وتقابل العلامة في اللغة الأجنبية مصطلح

---

[1]– ينظر:ابن منظور، لسان العرب، 12/ 635.

[2]– ينظر: المصدر نفسه، 12/ 635.

[3]– ينظر: أبو هلال العسكري، المصدر السابق، ص: 101.

[4]– «العلامة في اللغة الأمارة بالفتح كالمنارة للمسجد. والعلامة تختلف عن ذي العلامة كالسحاب مثلاً فإنه علامة المطر، والدليل لا يختلف عن المدلول كالدخان والنار مثلاً». ينظر: الكفوي، الكليات، 3/ 277.

"Signe"؛ ويُعنىَ بها في النصوص العربية الحديثة:(السِّمة/ الدَّال/ الإشارة) كما يقترب معناها كذلك؛ من معنى(الرمز/ والأيقونة/ والقرينة/ والأمارة).[1]

وبذلك؛ فإن الدلالة اللغوية لمصطلح "علامة" متعددة الأوجه تعني أَنَّهَا ذات وظيفة فعَّالة، حينما تَّعْمَلُ على رَصْدِ كثير من الظواهر والأشياء المادية والمعنوية، وذلك يُمَكِّنُ من اتخاذهَا وسيلة وأداةً للكشف عن المعاني والجواهر والسلوكات، والتصوّرات، والمشاعر الكامنة في النفوس أثناء التعبير، أو التَّأمّل في الموجودات لإظهار االقدرات الخفية، لأن دلالتها ترتبط بمعنى (الإظهار) و(البيان) في أحيان كثيرة، وهي أداة للتّعَرُّف إذا استعان بها الإنسانُ للتوصُّلِ إلى أغراضِهِ مَا ظَهَرَ مِنْها وما بطن. كما أنها مركَّبٌ وصفي، تستعين به اللغة لتمييز الموصوفات وتوضيحها. وفي هذا المقام؛ وَضَّحَ الجاحظ مَعْنى (البيان) الذي ارتبط بالْعلاَمةِ الدّالة على الكشف والإظهار من حيث وظيفتها؛ فيقول في ذلك: « و(البيان) اسم جَامعٌ لِكُلَّ شيءٍ كشف لَكَ قنَاعَ الْمَعْنَى، وهَتَّكَ الحجاب دون الضَّمير، حتى يَفْضِيَ السَّامعُ إلى حقيقتِهِ، ويهجم على مَحْصُولهِ كائنا مَا كان ذلك البيان، ومن أيِّ جنسٍ كان الدَّليل، لأن مدَارَ الأمر والغَاية التي يجري القائل والسَّامع، إنما هو الفهم والأفهام، فبأيِّ شيء بَلَغْتَ الأفهام وأوضَحْتَ عَنِ المعنى فذلك هو البيان في ذلك الموضع».[2] و(البيان) يؤدي غرض الفهم وتوضيح المعنى في المواضع التركيبية اللغوية كالعلامة التي تكشف عن ذلك المعنى، غير أنه شاملٌ يكشف عن حقائق الأشياء ومعانيها الخفيَّة.

وممَّا تختص به العلامة المميِّزة والكاشفة عن الدلالة كذلك؛ ما أشار إليه أبو هلال العسكري؛ حيث فَرَّقَ بين الدلالة [المعنى] والعلامة؛ فيرى أن الدلالة على الشيء ما يمكنُ أن يستدلّ الناظر بها على الشيء، كالعالم [الكون] لما كَانَ دلالةً على الخالق

---

[1]– أوزوالد ديكرو، جان ماري سشايفر، القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللسان، ترجمة: منذر عياشي، ص:229.

[2]– الجاحظ، البيان والتبيين، تح: الدكتور علي أبو ملحم، 1/ 82.

كان دالاً عليه لكل مستدل به، فالعلامة مركَّبٌ لغوي أو تَصَوَّري يُسْتَدلُّ بها، ويُحْتَجُّ بها على الأشياء [المعاني] المختفية، والعلامة تكون بالوضع [المواضعة] والدلالة بالاقتضَاءِ.[1]

ونستنتج؛ من خلال المفهوم اللُّغَوِي للعلامة؛ أَنَّهَا متعددة من حيث أشكالها ومعانيها بِحَسب الوضع والدلالة، وذلك أن العلامة علامات، وهي دلائل تكشف عن حقائق الأشياء الحسيَّة والمعنوية يَلْجَأُ إليها المتكلم مَتَى أَنَّ له أن يكشف عن مكنوناته النَّفسيَّة، أو يُوضّح تصوراته الفكريَّة، كما أنها – أي العلامات – مَرَكبات لفظية وبدائل عن الحقائق الكونيَّة؛ « فالألوان علامات، والرسوم علامات، والصور علامات والانفعالات البشرية من ضحك وبكاءٍ علامات والسكوت علامة، والكلام علامة»[2].

وتشارك العلامة مجموعة من الألفاظ للدلالة على المعاني المختلفة، وتلك الألفاظ تَنْحَصِرُ في حقل دلالي هو الإظهار والكشف؛ فهي السِّمة والآية، والرمز، والوسم والوشم، والأثر، والرسم، والأمارة والدليل، وتلك الألفاظ تكاد تكون مُرادفة لمصطلح "العلامة" من حيث كونها تُوصَفُ بها الموجودات، والظواهر الطبيعية والاجتماعية والفنيَّة، وهي بدائل لفظيَّة – أو مركبات لغوية – تتكشف بها المعاني، وهي واسعة وثريَّة في اللغة العربيَّة تتميز بالاتساع من جهة الاستعمال في النص القرآني، وفي مدونة اللغويين، ومصادر درسهم اللُّغوي والنحوي و"العلامة" في عُرْفِ النَّحويين نَسُوقُ الحديث عنها كالآتي:

ب/ العلامة إصْطِلاحًا:

إن البواعث التي دعت إلى نشوء مصطلح العلامة النحوية تتمثل أساسا في وصف اللغة، ودراسة قضاياها، وإبراز أحكامها، وتصنيف مكوناتها التركيبية، فارتبطت تلك الأحكام والقوانين بنشأة النحو العربي، وحينما استوى علمًا كسائر العلوم العربية،

[1]– ينظر: أبو هلال العسكري، الفروق اللغوية، ص: 54.

[2]– عمر محمد أبو نواس، العلامات النحوية في ضوء علم اللغة المعاصرة، ص: 09.

وكانت الحوافز والأسباب الدَّاعيَّة لذلك؛ نشوء اللَّحن والخطأ على الألسنة، فجاءَ تقويمًا للسان بعد فقدان السَّليقة اللغوية العربية في كلام العرب لمَّا خَالطُوا أممًا غير عربية اعتنقت الإسلام دينًا لها، وحينما نزل القرآن الكريم بلسان عربيٍّ مبين، زاد ذلك رسوخًا في الاعتقاد بعظمة اللغة العربيِّة[1]، وكانت تلك البواعث سبيلا لإيجاد الطرق التي تصُونُ العربية من التحريف والتصحيف.

كل ذلك كان مدعاة، ودافعًا دفع نفرًا من المفكرين العرب لاستقراء ما توارثوه من أدَبٍ، ومَا وَرَدَ في الكتاب القويم، فَأمْعنوا النظر في ظواهر العربيَّة، ثم رَسَمُوا حُدُودَها المنوطة بهَا، فظهر علم النحَّو، الذي كان وليد الإحساس بالحاجة إلى ضبط قواعد اللغة العربية الفصحى، التي لم تعد مجرد أداة للتواصل الاجتماعي؛ وإنماً هي وعاء النص المقدس، وسبيلٌ لفهم العقيدة الدينيَّة.[2]

ولما كانت العربيَّة مرتبطة بالعقيدة، عند العرب والمسلمين، وظهر اللَّحن، وتفشَّى الخطأ؛ ففسدت الألسنة، وسادَ التحريف وسرَى نحو لغة القرآن، وشاع في لغة البوادي والأمصَار، بسبب الاختلاط الذي تدهورت أمَامه نقاوة اللغة وسلامتها؛ فإن هذه البواعث والدّواعي حَسَمَتِ الأمر؛ فتهافت العلماء والمفكرون؛ من نحاة ولغويين نحو تأسيس علمٍ يَصُون اللغة العربية، ويحفظها من الانحراف والضياع.

وتحقيقا لتلك الأغراض جميعا؛ وضع أبو الأسود الدؤلي (ت:69هـ) علم النحو، إذ يُرْوى فيما ورد في متون المؤلفات التراثيَّة أَنَّه « أول من أَسَّسَ العربية، وفتح بابَهَا، وأَنْهَجَ سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي... وكان رجل أهل البصرة... حين إضطر كلام العرب، فغلبت السَّليقة... فوضع باب الفاعل والمفعول به، والمضاف وحروف الجرِّ والنّصب والجزم»[3]. وذكر ابن قتيبة (ت:276 هـ) أن أبا الأسود

---

[1]– ينظر: إبراهيم السَّامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص: 11 ومَا بعدها.

[2]– ينظر: عفيف دمشقية، تجديد النحو العربي، ص: 10، 11، 71.

[3]– ابن سلام الجمحي، طبقات الشعراء، تح: طه أحمد إبراهيم، ص: 29.

« أَوَّلُ مَنْ عَمَلَ في النحو كتابًا»[1]. وممَّا وَرَد أيْضًا أنه قيل: « قَدِمَ أعرابيّ في زمن عمر (رضي الله عنه) فقال: مَنْ يُقْرِئني ممَّا أَنزل الله على محمد صلى الله عليه وسلم؟ فَأَقْرَأَهُ رَجُلٌ "براءَة" فقال:﴿**أَنَّ اللّهَ بَرِيءٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ**﴾[2]. بالجرِّ، فقال الأعرابيُّ: أَوَ قد بَرِئَ الله من رَسُولِهِ ؟ إنْ يَكُنِ الله بَرئَ من رسُولِهِ فَأَنَا أَبْرَأُ مِنْهُ، ... فأَمَرَ عُمَرُ بن الخطاب (رضي الله عنه) أَلاَّ يُقْرئ القرآنَ إلاَّ عَالمٌ باللغة، وأمَرَ أَبَا الأسودِ فَوَضَعَ النَّحو»[3]. وَوَرَدَ عن أبي الأسود أنهُ قال: « دَخَلْتُ على أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (رضي الله عنه) فرأيته مُطْرِقًا مفكّرًا، فقلتُ: فِيمَ تفكِّرُ يا أمير المؤمنين؟ قال: إنِّي سَمعتُ ببلدكم هذا لَحْنًا فَأَرَدْتُ أن أَضَعَ كتاباً في أصول العربية، فقلتُ: إن فَعَلْتَ هذا أَحْيَيْتَنَا، وبقيَّتْ فِينَا هَذهِ اللغة، ثم أَتَيْتُه بَعد ثلاثٍ فَألقَى إليَّ صحيفَةً فيها: بسم الله الرحمن الرحيم. الكلام كله اسم، وفعلٌ، وحروفٌ. فالاسم ما أنبأَ عن المسمَّى. والفِعْلُ: ما أَنْبَأَ عن حركة المسمى. والحرف: ما أَنْبَأَ عن مَعْنىً ليْسَ باسم ولا فعل. ثم قال لي: تَتَبَّعْهُ...»[4]. وهذه الرِّواية، توحي في مضمونها إلى نسبة وضع علم النحو لعلي بن أبي طالب كرَّم الله وجهه، وفي هذا النص ملامح تبيِّن الحدود النحويَّة لأقسام الكلام في العربية، وتظهر من خلالها أماراتٌ تمييِّز الاسم، والفعل، والحرف.

ومما يوحي بالسِّمات والعلامات النحوية في العربية ايحاءًا جَليًّا، ما ورد – كذلك – عن أبي الأسود الدؤلي أَنَّه أتى بكاتبٍ، فقال له: « إذا رأَيْتَني قد فَتَحْتُ

---

[1]– ابن قتيبة، الشعر والشعراء، تح: أحمد محمد شاكر، 2/ 719.

[2]– سورة التوبة / الآية: 03.

[3]– جلال الدين السُّيوطي، الأخبار المرويَّة في سبب وضع العربية، تح: سالم العميري الهذلي، ص: 2، 3. وينظر: ابن النديم، الفهرست، تح: شعبان خليفة، م1 / 67. وينظر: أحمد رشيد رضا، معجم متن اللغة، ص: 53. وينظر: محمد الطنطاوي، نشأة النحو وأشهر النحاة، ص: 22، 23.

[4]– السُّيوطي، المرجع السابق، ص: 5، وروي أن سبب وضع علي عليه السلام لهذا العلم، أنه سَمِعَ أعرابيا يقرأ قوله تعالى:﴿**لا يأكلُهُ إلاَّ الخاطئون**﴾ الحاقة/37. ينظر: محمد الطنطاوي، نشأة النحو و تاريخ أشهر النحاة، ص:23.

فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه، وإنْ ضَمَمْتُ فمي فانقط بَيْن يدي الحرف، وإن كَسَرْتُ، فاجعل النقطة من تحت الحرف، فَفَعَل ذلك»[1]، وهذا الصَّنيع من قبل أبي الأسود ضَبْطٌ مصحفيٌّ دعته بوادر اللحن في قراءة القرآن وتلاوته، وبرزت من خلاله العلامات الإعرابية، لأن « الخط العربي الذي استعمله العرب في كتاباتهم؛ لم يكن مضبوطاً بالحركات الإعرابية، وإنَّما كان غفلاً مجرّدًا من النقط والشكل، وكان الناس يعتمدون في ضبط كلامهم على سليقتهم اللغوية الفصيحة، وكان الصحابة والتابعون أكثر الناس علمًا بالقرآن، وأحرصهم التزامًا به وفقا لما سمعوه عن رسول الله عليه وسلم»[2].

أبو الأسود الدؤلي والنظر النحوي:

من أجل تجسيد الأحكام التي يُضْبَطُ بها الكلام، وتأسيس القواعد النحوية التي يستقيم بها المعنى، وتُجنَى الفائدة المرجوّة عند المتكلمين (المعاني)، والسَّامعين (الدلالات) في أثناء العملية التواصلية؛ فإن أبا الأسود بعبقريته العقلية الفذة، وبحسِّه اللغوي المرهف، وبقناعته المعرفية المستمدة من منطلقات فكرية وعلميَّة متعددة المنابع؛ استطاع تمييز الخطأ من الصواب فيما سمعه من كلام بعض الناس، وفيما ساده الخطأ والانحراف من قبل بعض القرَّاء للآيات الكريمة، وصَحَّح ما أصابه العدول عن النمطية اللغوية والنحوية التي تتسم بها اللغة العربية. واعتمد في ذلك على الأنماط [الأشكال] والمباني من المسموع، والمعاني والدلالات، المتوخاة من تلك المباني، وبيَّن

---

[1]– ابن خلكان، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تح: إحسان عباس، م2 /537. وينظر: ابن النديم، الفهرست، م1 / 67. وينظر: السيوطي، المرجع نفسه، ص: 7، 8. وقد ذَكرت هذه الرواية، أن أبا الأسود قال لكاتبه: «وهو رجل من عبد القيس: قبيلة من أسد» : « خذ المصحف وَ صِبْغًا يخالف لَوْنَ المدَادِ، فإذا فتحْتُ شفتي فانقطْ واحدةً فوق الحَرْفِ، وإذا ضَمَمْتُهَا فاجْعَل النقطة إلى جانب الحرفِ، فإذا كَسَرْتُهَا فَاجعَلِ النقطة من أسفل الحْرفِ، فإن أتبَعْتُ شيئا من هذه الحركات غُنَّةً فانقط نقطتين، فابتَدَأَ بالمصحف حتى أتى على آخره...» ينظر: السيوطي، المرجع نفسه، ص: 7، 8. وينظر: حسن الأكرت، الضبط المصحفي، ص72.

[2]– حسن الأكرت، المرجع نفسه، ص: 70، 71.

فَسَاد المعنى من خلال العلامات النحوية التي تمثِّل مركزاً (نواةً) لهذا العلم، وكل ذلك كان تَأْسيسًا وتَأْصيلاً للقواعد النحوية والصرفية والصوتية للغة العربية الخَاصَّة بها، وتعتبر تلك القواعد من نظامها النحوي وخصائصها المنوطة بها من سنن العرب في كلامهم.

ومن ذلك – مثلا – مَا روي – كذلك – أن رجلاً فارسيًّا من أهل زندخان يُسمىَّ سعد، قَدِم البصرة مع جماعة أهله، فمرَّ بأبي الأسود يَقُودُ فرسًا، فسألَهُ أبو الأسْوَدِ: مالَكَ يا سعد لِمَ لا تركب، قال: إن فرسي ضَالِعُ [يعني ضالِعًا]...، فقال أبو الأسود: هؤلاءِ الموالي قدْ رغبوا في الإسلام، فدخلوا فيه، فصاروا لَنَا أخوة، فلو علَّمنا لهم الكلام، فوضع باب الفاعل والمفعول.[1]

والملاحظة التي يمكن أن نسوقها من خلال هذه الرواية؛ أن أَبَا الأسود في تصويبه وتوجيهه النّحوي لكلمة [ضالعًا] بدل [ضالعٌ] وتبويبه للفاعل والمفعول، يُدركُ تمام الإدراك بأن الكلمة ينبغي أن تكون منصوبة بدل مرفوعة، وأن الفاعل من المرفوعات، والمفعول من المنصوبات، وأَمْلتْ عليه قريحته وقدرته المعرفية تمييز الخطأ من الصواب، فكان في تقويمه للكلام موضحًا للعلامات النحويَّة التي يظهر بها المعنى، والمتمثلة أساسًا في حركات الإعراب، والعلاقات الخفية التي تترابط بها المكونات الاسمية والفعلية، والحرفية؛ مِنْها: علاقة الفاعلية، والمفعولية والحالات الإعرابيَّة، من رفع ونصب وجرٍّ، وكان واعيا فيما سَطَّرَهُ من قواعد نحوية من خلال إشاراته، وتصويباته وتبويبه النحوي. وقد أظهر بعمله هذا، ما يوحي باستيعابه لمسائل وظواهر لغوية أخرى؛ كالحالات الإعرابية، وحروف الإعراب، والعامل والمعمول، والإسناد، والعمدة، والفضلة، تلك المصطلحات التي تظل مترابطة ومتشابكة ومتعلِّقة بعضها ببعض، وفي الجمل والعبارات، وهي – أيضًا – التي وُصفت بها لغة المصادر

[1]– ينظر: السيوطي، المرجع السابق، ص: 15، 16. وينظر: ابن النديم، المصدر السابق، م1 / 67، 68.

التي اتخذت "مُدونةً" للدّرس النحوي واللغوي عند علماء العربية، بصريِّين وكوفيين بَعْد أبي الأسود، بل اعتمد عليها كذلك المتأخرون، والدَّارسون المحدثون، والفقهاء والبلاغيون، وجميعهم كانت منطلقاتهم المفهومية والاصطلاحية والمنهجية مأخوذة من اختراع أبي الأسود، وزادوا عَلَيْها مصطلحات خصبة استمدّوا ألفاظها ومفاهيمها من التطورات العلمية واللغوية والثقافية؛ فاستبدلوا تارة، وغيّروا تارة أخرى «على الأقل التغيير اللَّفظي، الذي جَعَل عملية استقراره [المصطلح] شبه مستحيلة، من القرن الثاني الهجري إلى السَّادس ثم بعد السَّادس ما تمثل في خطاب شُرَّاح المفصلّ(*)، ... بيد أن في ذلك، فَضْلاً على المصطلح بحيث يجعله مَادّة دراسة دسمة، ويثري حقله اللفظي والمفهومي، وخصُوصًا لجهة ما يحيط بالمصطلح من ألفاظ تجعله مدخلاً إلى التفكير النحوي، وشاهدًا للدلالة على عصر النحاة المشتغلين فيه»[1]. ولعل أول المشتغلين بالمصطلح هو أبو الأسود – كما أشرنا – وفقاً لما وَرَد من أسانيد ورويات.

وكان أبو الأسود الدؤلي في انشغالاته النحوية متأثِّرًا في رسمه لأصول النحو العربي، والمصطلحات بعلي بن أبي طالب كرّم الله وجهه، الذي كان ساعيًّا وراء وضع صبغةٍ خاصَّة، يسْتطيع من خلالها الولوج في معاني القرآن الكريم، وتفسيره ولا شك أن أبا الأسود تلقى علومًا شتى في تلك الآونة؛ فكان من الفقهاء، والأمراء، والشعراء، والنَّحويين الذين سلَّطوا الضوء – في تلك المرحلة – على الحركات الإعرابية، لِمَا لها من دورٍ فعَّال، وأهمية قصوى في فهم معاني الآيات الكريمة.[2] والأمر لتحقيق ذلك الغرض يتطلب الحذر، وعدم التساهل في ضبط القاعدة؛ لأنه قد يؤدِّي إلى غموض المعنى وإبهامه؛ بَلْ قد يؤدي إلى الخروج عن العقيدة الإسلامية.

(*)– المفصل في علم العربية للزمخشري، شرحه ابن يعيش.

(1)– رياض عثمان، تشكل المصطلح النحوي بين اللغة والخطاب، ص: 192.

(2)– ينظر: أمان الدين حتحات، الأثر الفقهي في استدلال النحاة الأوائل، ص: 146.

والذي يبدو مُهمًّا؛ في مرحلة تأسيس علم النحو « الذي ننشده ونرمي إليه هو طرائق الاستدلال عن أبي الأسود، والطريقة التي بنى عليها القواعده النحوية، ومَدى تأثُّره بعلماء عصره من فقهاء وغيرهم...، والحقيقة أن عمله لم يتَعدَّ استنباط بعض القواسم المشتركة للغة العرب، وإدراك بعض الرموز والحركات التي تُراعى في الكلام، كمراعاة المتكلم في رفع كل ما يدلُّ على من قام بالفعل، ونصب من وقع عليه فعل الفاعل.. إلخ»[1].

فتلك البدايات؛ كشفت الستار أمام الحاجة إلى استنباط الأحكام، وخلق القواعد، وإيجاد الضوابط للغة العربيَّة لغة الوحي، الذي أكْسَبها القدَاسَة، والعِزَّةَ، وهي – كذلك – المرحلة التي تمثل لبنة أساسية، وخطوة حاسمة يرتكز عليها علم النحو إلى اليوم في بنائه، وتقعيده، وما يطرأ عليه من تحولات وتغيُّرات[2]. وانكشفت لنا من خلال الأخبار المروية عن العمل الجاد الذي قام به أبو الأسود الدؤلي ومن حذا حذوه، مِمَّن سبقوه أو عاصروه؛ الملامح والعلامات، والحدود التي تَتَحَدَّدُ بها الكلمات (أسماء، وأفعال، وحروف)، والمميزات التي تخصّ نطق الحروف والأصوات، وما يعتريها من حالات وصفات؛ من خلال ما ساقه من إشارات نحويَّة، ودلالية، وسمات تركيبية، مستنبطة بالاستقراء والاستدلال، في الحين الذي استدل فيه « بالقرآن الكريم عندما اهتدى إلى القواعد البسيطة التي أبرز فيها الرَّفع والنصب، وغير ذلك، وأنه حين يشير إلى ضابط من ضوابطه يستدلُّ بآيات من القرآن الكريم، أو بشعر عربي، نقله عن الرُّواة من المحيط الفصيح الذي عاش فيه في الجزيرة العربيَّة، أو البصرة التي مات فيها»[3].

وقد استمد تفكيره المعرفي اللغوي والنحوي من الدعوات الصَّريحة السائدة في عصره والمنصَّبة حول الاهتمام بالمعنى، من خلال التدبّر في آيات القرآن الكريم،

---

[1]– أمان الدين حتحات، المرجع السابق، ص: 147.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص: 147، 148.

[3]– المرجع نفسه، ص: 150.

قَصْدَ فَهْمِهِ، وإيجاد الحلول للتصدِّي لِما شاع من بواعث اللَّحن والخطء في الأداء لا سيَّما أن القرآن الكريم ارتبط بالعقيدة؛ فنزل بلسان عربيٍّ مبين، ومن هنا لا بدَّ من التنويه بقوانين اللغة العربية، وقواعدها لتنجو من الفسادِ الطارئ على الألسنة، بدواعي اختلاط العرب بالأعاجم من جهة، وبمجيء الدين الإسلامي، الذي غيَّر مجرى الحياة الاجتماعية في عقر الديار العربية من جهة أخرى، وما «العلم الذي حمله أبو الأسود إلاَّ جزءٌ من علوم متعدِّدة على غرار عُلَماءِ عصره، من دون تنظيم ولا تبويب؛ بل ملاحظات قيلت في مجالس العلم هُنَا وهناك، ودارت حول لغة العرب ولهجاتهم»[1]. وفي هذا المقام؛ أصبح الاعتماد على اللغة العربية هَدَفًا لتأصيل المعاني والمقاصد النحوية، والشرعية، فكانت الأهداف المرجوَّة لتحقيق تلك المآرب؛ هي: معرفة القواعد اللغوية، والإفصاح عن الدلالات الخفية التي تحملها الألفاظ، والتراكيب الجُمليَّة في الآيات الكريمة، فتضافرت جهود النحاة، والفقهاء، وعلماء أصول الدين، وكان الترابط بينهم واضحًا، حول البحث عن المعنى، فلم يَستغنوا عن النحو، فاجتهدوا جميعًا من أجل توضيح وتفسير المقاصد المتوخاة من النص القرآني؛ من حيث: أحكامُه، وإعجازُهُ، ولغتُه، وبيانُه وكل ما تعلق به من المسائل، التي تطلَّب أمرها ربط العلاقة بين العلماء، بجميع تخصصاتهم لدراسة المعنى.[2]

والهدف الأساس من ذلك التضافر، والترابط بين العلوم هو « قراءة القرآن، وضبط آياته، وإحاطة بعناية لغوية خاصَّة حُبًّا له وخوفا عليه»[3]، وتعلَّق ذلك – أيضا– باللغة العربيَّة التي نزل بها وحيًا على الرسول صلى الله عليه وسلم، فَشرَّفها الله سبحانه وتعالى، فكانت تستحق الإجادة في الاستخدام، والحِفَاظ عليها، والنظر إليها نظرة فاحصة للتنويه بخصائصها، وسماتها المختلفة عن اللغات الأخرى، واللَّهجات.

---

[1]– أمان الدين حتحات، المرجع السابق، ص:150.

[2]– ينظر: عبد العال سالم مكرم، القرآن الكريم وأثره في الدراسات النحوية، ص: 45 وما بعدها.

[3]– أمان حتحات، المرجع نفسه، ص: 150.

لأنها اللغة النموذجية التي كان يتفاضل بها الأدبَاء والشعراء والنُّقاد قبل مجيء الإسلام، فكانت اللغة المشتركة تنتقل كلماتها بين الأفواه في فيافي الصحراء والبوادي، واستطاعت أن تتحول في دلالتها من تجريد الصورة المادية إلى الصعيد المعنويِّ، فتولَّدت منها الألفاظ التي تعبِّر عن الأشياء الحسيّة والمجرّدة والمبتكرات في الحياة الاجتماعية كالجريدة، والقاطِرة، والهاتف، والمحرك، وذلك لأنها تتميز بالاشتقاق، والتوليد، والثراء، والاتساع... وغيرها.[1]

النص القرآني ومرحلة التقعيد:

لمَّا نزل القرآن الكريم، ظهرت فيه تلك السِّمات واجتمعت في لغته، ودلَّت على وحدانيته من خلال الألفاظ والمعاني، فاستقرت بلاغته في القلوب، فملأتها إيمانا وخَشْيةً من الله، فأعجز الفصحاء والبلغاء، وأَخْرَسَ الناطقين من أهل العربية فعَرَفوا منه محاسن الكلام، ودلَّهم على الطرق العجيبة في التعبير والوصف، وبيَّن لهم أنه لم يخرج عن لغتهم، ولم يشذ عن كلامهم؛ لكنه تحدَّاهم بإعجازه، وَوَقَعَ موقعًا خارقًا للعادات، من حيث: وجوه الإعجاز.[2]

وتلك الوجوه – المذكورة – لفتت انتباه البلاغيين، فتتبعوا بيانه وبديعه، وأسلوبه ومعانيه، ونظمه، وصلة اللفظ بالمعنى، في الوقت الذي كان المفسرون يتتبعون آياته، والفقهاء يستخلصون منه أصول الشريعة، واللغويون اهتموا بالبحث في الألفاظ العربية، والدَّخيلة والغريبة، وكان النحويون يستقصون وجوه آياته الإعرابية.[3]

وإذا كان الأمر كذلك؛ فإن علمَاء العربيَّة أسَّسُوا موضوعات درسهم للغة العربية، ومَّيزوا المصطلحات والمفاهيم، واتخذوا القرآن والحديث النبوي، وكلام العرب

---

[1]– ينظر: أنيس فريحة، اللهجات وأسلوب دراستها، ص: 16 وما بعدها. وينظر: محمد خليل جيجك، ثراء المعنى في القرآن الكريم، ص: 27 وما بعدها.

[2]– ينظر: الباقلاني، إعجاز القرآن، ص: د، هـ، 7، 30 وما بعدها.

[3]– ينظر: أحمد جمال العمري، المباحث البلاغية في ضوء قضية الإعجاز القرآني، ص: 26.

مدونةً لهم، وكان النُّحاة في هذا المقام يعتمدون على المنطوق والمسموع من كلام العرب، واتفقوا على مُصطلحات ومفاهيم وصفوا بها الموصوفات المتمثلة في مصادر درسهم؛ فابتكروا لُغةً واصفة (ثانية) في دوالّها ومدلولاتها، اعتمدوا عليها في التقعيد للعربيَّة؛ فكان النحو بذلك آلة وأداة للتقويم باستعمال كلمات واصفة من حيث: الاصطلاح والمفهوم والوظيفة يمكن تسميتها بـ: " لغة النحاة – أو لغة النحو"، وهي تبدو في ظاهرها مطابقة – بعض الشيء – للعربية الفصحى (النموذجية)، لكنها تختلف في جوهرها من الوجهة المفهومية، والمصطلحيِّة في أحيان كثيرة، هذه الأخيرة – لغة النحو– تتماشى في ظاهرها وفي مفاهيم مصطلحاتها، مع التطورات الفكرية عند النحويين في مختلف الحقب التاريخية اللاحقة لمرحلة النشأة، تلك التطورات التي غيرت مجرى الأهداف والأغراض لاحقا من التقويم والتصحيح إلى التكسُّب المعرفي، والعلمي.

وبعبارة أخرى؛ يمكن أن تكون اللغة الواصفة في مركباتها الاسمية والفعلية والحرفية عند النحاة واللغويين – ولو تجاوزًا – هي لغة العلامات وعلم النحو العربي هو: علم العلامات[1]، فتكون النتيجة في هذه العلاقات بالروابط العلاماتية؛ هي: أن اللغة عند النحاة واللغويين لغة مجازية واصفة (مُنْتجة للمُصطلح)[2]، ومصطلح العلامة في النحو؛ هو: المركَّبُ الوصفي الذي وُسِمَت به التراكيب والألفاظ، والبنيات الصرفية (علامات صرفية)، استمد النحويُّون الأوائل ملامحَهُ من رَوَافِدٍ متعدِّدة، ومن مجمل قناعاتهم وتصوراتهم لتشابه الأشياء وتماثلها في الطبيعة، لأن في « الطبيعة تشابُهًا ونمطيَّة، فإن الأشياء على اختلافها تتشابه وتتماثل وترجع إلى أنواعٍ وفصائل...، لكن هذه الأشياء المتشابهة لكل منها ذاتية متميزة، فلكل نوع ذاتيته وخصائصه... وكذلك ألفاظ اللغة العربية؛ فإن التشابه والتماثل والوحدة يظهر في

[1]– ينظر: محمود سليمان ياقوت، االعلامة في النحو العربي، ص: 9.

[2]– ينظر: محمد مفتاح وأحمد بو حسن، المفاهيم تكونها وسيرورتها، ص: 88.

صيغها، والتعدد والكثرة تظهر في موادها المختلفة، أي فيما تتركب منه الكلمات من حروف وأصوات»[1].

وذلك التشابه والتماثل بين اللغة العربية والطبيية، يكون من ورائه « لكل كلمة من الكلمات حياة خاصَّة وتاريخ؛ فكم من كلمة عاشت في الصحراء، ثم دخلت الأمصار، وتحضرت وعاشرت الفلاسفة، أو الفقهاء، أو الشعراء، أو التجار. ورُبَّما كانت كلمتان من مادَّة واحدة برزت إحداهما واشتهرت وتداولها الملوك وأفراد الشعب وبقيت الأخرى مغمورة ومستورة »[2]، وهذا ما ينضوي تحت موضوع التطور اللغوي للألفاظ من حيث: دلالتها الاجتماعية، والثقافية، والعقائدية ومظاهر النشاط الفكري والمهني، والتغيرات الطارئة عليها عبر العصور.

ومن عوامل التطور الدلالي؛ التأثر والتأثير بين اللغات، والعوامل الأدبية فيما تُنتجهُ القرائح، وما تبذله المؤسسات التعليمية والتربوية، والمجامع اللغوية، من مجهودات لحماية اللغة وارتقائها من الوجهة الدلالية أو اللفظية لِتَظَلّ متوافقة مع تطور الحياة الفكرية، معبّرةً عن المنجزات والإبتكارات الصناعية والعلمية. ومن بواعث التطور؛ العوامل الطبيعية في ظواهرها الجغرافية والفيزيولوجية، تنضاف إلى تلك الأسباب طبيعة اللغة من جهة أصواتها وقواعدها.[3]

وقد أشار ابن فارس – مثلا – إلى تغيّر الدلالات تضييقًا أو توسُّعًا للألفاظ الدينية؛ فقال: « كانت العرب في جاهليتها على إرث من إرث آبائهم في لغاتهم وآدابهم ونسائكهم وقرابينهم. فلَّما جاء الله جَلَّ ثناؤه بالإسلام حَالت أحوالٌ، ونُسِخَت ديانات، وأُبْطِلَت أُمُورٌ، ونُقِلَت من اللغة ألفاظ من مواضع إلى مواضع أخر بزيادات زيدت، وشرائع شُرِعت، وشرائط شُرِطت فَعَفَّى الآخر الأولَ، وشُغِلَ القَوْمُ. بَعْدَ

---

[1]– محمد المبارك، عبقرية اللغة العربية، ص: 15، 16.

[2]– محمد المبارك، المرجع نفسه، ص: 16.

[3]– ينظر: علي عبد الواحد وافي، اللغة والمجتمع، ص: 9.

المغاورات والتّجارات وتطلُّب الأرباح والكدح للمعاش في رحلة الشتاء والصيف... فكان ممَّا جاء في الإسلام؛ ذكر المؤمن والمسلم والكافر والمنافق. وأنّ العرب إنما عرفت المؤمن من الأمان والإيمان وهو التصديق... وممَّا جاء في الشرع؛ الصلاة وأصله في لغتهم الدُّعاء»[1].

إن التقارب بَيْنَ الطبيعة واللُّغة في تشابه الموجودات، أدى إلى انزياح "العلامة" من دلالتها الطبيعية التي تشير إلى صور المدركات الحسية، لتكون ضمن اللغة ومصطلحاتها النحوية، فارتبطت بخاصية الاختيار الدَّلالي للسِّمة، والإشارة، وخَصَّصَها النحويون واللغويون في درسهم للغة بأقسام الكلم، في المقولات اللغوية والنحوية فأصبحت حينئذٍ من المركبات الوصفية التي تُمَيِّزُ بها الاسماء، والأفعال والحروف فكانت نَواةً للدرس النحوي، واللغوي والصرفي، واسْتُعِينَ بها لفظًا ومعنىً، من الوجهة المفهومية المجردة، وأضحت بعد كل ذلك عَلَمًا وأَمَارةً في الألفاظ والتراكيب، فهي حينما تؤدِّي دورها المنوط بها داخل اللغة؛ فإنها تُميِّز أوجه الاختلاف أو التشابه، بين مكونات التعبير اللغوي، كما أنَّها تُبْعِد الخطأ والفساد عن الكلام الصحيح.

هذا الأخير الذي حرص علماء العربيَّة على تحقيقه، من خلال ما سَّطروه من شروط، وتقعيد، واستقراء، واستنباط على ضوء منهجهم الذي انتهجوه في درسهم النحوي واللغوي، ابتغاء تصويب ما خالف الكلام العربي. وبذلك؛ فإنهم قاسُوا كلام على كلام بعدما تفحصَّوا وأدركوا الخصائص والسُّنن، التي تختص بها اللغة العربية، وسنن العرب في كلامهم. فلم يجوِّزوا الخروج عنها إلا مَا يدخل في باب الانزياح والعدول، أو ضمن الضرورات الشعرية، والجماليات الفنية عند الأدباء والشعراء. وكان الإعراب موضوعًا محوريًّا لتلك القضايا والظواهر التي اختصُّوا بها، في دلالته على

[1]– ابن فارس الرازي، الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص: 77، 78، 79.

إبانة المعنى وإظهاره من خلال الأنماط التركيبية، والبناء، والإعلال[1]، والتقديم والتأخير والإضمار، والحذف، والاختصار... وغيرها مما اتسمت به اللّغة العربيّة.[2]

ولم تسلم هذه الظواهر جميعها من العلامة النحوية إنجازًا وممارسةً، فاتسعت دائرتها قدرةً واستعمالاً، مما يشير بوضوح بأنها وسيلة إيجابية ومهمة في الممارسات النحوية، اتخذها علماء العربية سبيلاً لتأملاتهم في اللغة، وكانت من الأسس التي بنوا عليها تصوراتهم الفكرية، بغية التوصل إلى القوانين التي يُعرف بها إعراب الكلمات، وبناؤها[3]، وما قد يعتري اللغة من قضايا وظواهر توحيها العلامات في ظل نظرية النحو العربي.

العلامة النحوية محدد مفهومي وظيفي:

لم تكن العلامة عند النحاة واللغويين بمنأى عن التفسيرات والتقديرات عندما « كَان همّهم مقصورًا على الوصف والتحليل، وكان عندئذٍ أن انتبهوا إلى أن دلالة تراكيب اللغة تجري على غير ما تجري عليه دلالة ألفاظها المفردة»[4]. وذلك أدى إلى سيطرة العلامات على التفكير النحوي واللغوي؛ من حيث كونها دلائل على مُحدّدات مفهومية، ووظيفية، كما أنها خصوصيات يَسّرت عمليات التنظير والتقعيد، بشكلٍ وافرٍ، وثبَّتَت الأصول النحوية واللغوية للغة، في ظواهرها المتعددة، ممَّا دعَا إلى جواز

---

(1)– ينظر: الشريف الجرجاني، التعريفات، ص:240. وينظر: ابن فارس الرازي، المرجع السابق، ص: 175، 202، 259. وينظر: الثعالبي، فقه اللغة و سر العربية، تح: فايز محمد و إيميل بديع يعقوب، ص: 292 وما بعدها.

(2)– ينظر: عبد الله جاد الكريم، الاختصار سمة العربية، ص:17 وما بعدها. وينظر: طاهر سليمان حمودة ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي، ص:31 وما بعدها. وينظر: ابتسام أحمد حمدان، الحذف والتقديم والتأخير في دوان النابغة الذبياني، ص: 19 وما بعدها.

(3)– ينظر: الشريف الجرجَاني، التعريفات، ص: 240.

(4)– عبد السلام المسدي، ما وراء اللغة "بحث في الخلفيات المعرفية"، ص: 66.

« الإيمَاء إلى المعنى الواحد بالألفاظ المتنوعة، لا بحكم الترادف فقط، وإنما بحكم التحولات المجازية»[1].

وتلك التحولات المجازية التي يُراد فيها بالألفاظ غير مَا وُضعت له، لِوُجُودِ قرينة مُناسبة بين الألفاظ والمعاني، فتُسْتَعَارُ المعاني للألفاظ بالمشابهة، كإطلاق كلمة "الأسد" في الشجاعة، وتقول: فلان كالأسد، أي: يشبه الأسد في صفة الشجاعة، أو قولك: اليد في النِّعمة.[2]

والمجاز ما « تَعدَّى عن محله الموضوع له إلى غيره، لمناسبة بينهما إما من حيث الصُّورة، أو من حيث المعنى اللازم المشهور أو من حيث القرب والمجاورة كاسم الأسد للرجل الشجاع، وكألفاظ يكنَّى بها الحديث»[3]، وهو ما يتوجه المتكلم فيه إلى الانحراف في الاستعمال اللفظي، فيكون بذلك صفة أسلوبية وإبداعية يَتَعَمَّدها المبدعون، من خلال الجنوح نحو الخصوصيات الدلالية، الخاصَّة بالأشكال التعبيرية الفنية التي تتمايز بها الصَّور المجازية، عند تجاوز الدلالة الوضعية المباشرة، وذلك التجاوز الذي يرتبط بالانحراف غرضه ابراز القيم الفنية المستمدة من الإحساس بجماليات الصور البلاغية، إذ لا يمكن التوصل إلى الأنماط التي تعدُّ تمايزًا فنيًّا من الألفاظ المفردة أو من « دلالة اللفظ وحده، ولكن يَدُلُّك اللفظ على معناه الذي يقتضيه موضوعه في اللغة، ثم تجد لذلك المعنى دلالة ثانية تصل بها إلى الغرض، ومدار هذا الأمر على الكناية والاستعارة والتمثيل»[4]. وتلك الصور تتجلىَّ فيها المزية الفنية في ضوء الانحراف الدلالي للكلمة، قياسا على أصلها الوضعي أو صورتها النمطية، حينما تكون خارجة عن دائرة تواردها وتضامّها مع الكلمات في الأنساق التركيبية،

---

[1]– ينظر: عبد السلام المسدي، المرجع السابق، ص: 68.

[2]– ينظر: الشريف الجرجاني، المرجع السابق، ص: 202، 203.

[3]– المرجع نفسه، ص: 203.

[4]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 202.

فتنحرف دلالتها بالمفارقة عن المعاني المعجمية (وهي القرينة الدالة على الانحراف)، وبذلك فإنها تستعير المعنى المجازي الذي يُخرجُها من المعنى الإفرادي المجرَّد، الذي يرتسم ارتساماً أوليا في الأذهان، ثم يظل كامنا على تجرّده فيه حتى يستثار ويتجسد عند الكلام.[1]

ويتجلى المعنى الإفرادي في إشارة الجاحظ بقوله: « المعاني القائمة في صدور العباد، المتصورة في أذهانهم، والمتخلجة في نفوسهم والمتصلة بخواطرهم، والحادثة عن فكرهم، مستورة خفية، وبعيدة وحشية، ومحجوبة مكنونة، وموجودة في معنى معدومة... وإنما تحيا تلك المعاني في ذكرهم لها، وإخبارهم عنها، واستعمالهم إيَّاها...»[2]. وقال عبد القاهر الجرجاني: « الألفاظ المفردة التي هي أوضاع اللغة لم توضع لِتُعرف مَعَانيهَا في أنفسها، ولكن لأن يضمّ بعضها إلى بعض فيعرف فيما بينها فوائد... والدليل على ذلك أنَّا إن زعمنا أن الألفاظ، التي هي أوضاع اللغة، إنما وُضِعَت لِيُعْرَفَ بها معانيها في أنفسها، لأدَّى ذلك إلى ما لا يشك عاقلٌ في استحالته، وهو أن يكونوا قد وضعوا للأجناس الاسماء التي وضعوها لها لتعرفها بِها، حتى كأنهم لَوْ لَمْ يكونوا قالوا: "رجلٌ" و"فرسٌ" و"دارٌ" لَما كان لنا علمٌ بهذه الأجناس، ولو لَمْ يكونوا وضعوا أمثلة الأفعال لما كان لنا علم بمعانيها... كيف؟ والمواضعة لا تكون ولا تتصور إلا على معلومٍ، فَمُحال أن يوضع اسم أو غيرُ اسم لغير معلوم...»[3]. فالكلمة المفردة من حيث علاقتها بالمعنى المخصص – المتواضع عليه – لها لا تعمل فيها العوامل، ولا المسبّبات؛ بل هي « علاقة إشارته محضة، تقتضي سبق المشار إليه في الوجود عن الإشارة، لا ترتبه عليها، أو توحّده معها»[4].

---

[1]– ينظر: حسن الطبل، المعنى في البلاغة العربية، ص: 10، 124.

[2]– الجاحظ، البيان والتبيين، ص:81.

[3]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 539، 540.

[4]– حسن الطبل، المرجع نفسه، ص: 11.

العلامة النحوية والمعاني المجازية:

لم يكن المجاز مقتصرًا على بَحْثِ البلاغيين في التصوير الفني للكلام واستكناه المعاني المجازية للتراكيب؛ بل سبقتهم الدراسات النحوَّية واللغوية إلى ذلك، في الوقت الذي اهتموا فيه بالطرق التي تسلكها العرب في التعبير عن المقاصد والأغراض؛ بتأليف الجمل، وبيان ما يجب أن تكون عليه الجملة بمفردها، أو حين تنتقل الأغراض والمعاني بين المتكلمين والسَّامعين، فتنتقل الجمل مع أخرى. وسبيلهم كذلك؛ هو ضبط أواخر الكلمات التي تتألف منها الجمل أو الجملة تبعًا لنظام الإعراب التي استخلصها النحويون، من خلال نظرتهم إلى اللغة العربية استقراء وتحليلا.[1]

وقد أفاض النحاة في السَّبيلين السَّابقين؛ واعتبروا التوسع من المجاز ولونًا من ألوانه، في التعبير، والتوسع هو جنس من أجناسه، يجنح نحوه العربي بشجاعته، وجرأته على فتق وتشقيق أبواب القول، كما أنه – التوسّع – سمة من سمات التلاعب اللفظي تقديما وتأخيرا، أو تقديرًا وحذفاً، أو إيجازًا واختصارًا، وأيضا الزيادة، والحمل على المعنى[2]، والتضمين[3] بتذكير المؤنث وتأنيث المذكر، وتنزيل الفاعل منزلة المفعول، وتنزيل الظرف منزلة الفعل، والاتساع في استعمال حروف المعاني، وتلك

---

[1]– ينظر: عبد الفتاح لاشين، التراكيب النحوية من الوجهة البلاغية عند عبد القاهر، ص: 15.

[2]– **الحمل على المعنى:** و هو في عرف النحاة "أن يعطي حكم الشيء ما أشبهه في معناه أو في لفظه أو فيهما"، وهو كثير الورود في كلام العرب، وهو أيضا "حمل لفظ على معنى لفظ آخر، أو تركيب على تركيب آخر لشبه بين اللفظين أو التركيبين في المعنى المجازي، ينظر: عبد الله أحمد جاد الكريم، المعنى والنحو، ص: 97 و ما بعدها. وابن جني، الخصائص، 2 / 411.

[3]–**التضمين:** له دلالات متباينة بحسب المادة التي استعمل فيها، فهو في كتب البلاغة (باب التضمين والاقتباس) وفي العروض (في باب عيوب القوافي) ومتعدد في أبواب النحو، في باب (حروف الجر) و(المتعدي واللازم)، ينظر: إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، ص: 201 ومابعدها. وينظر: صلاح الدين الزعبلاوي، مسالك القول في النقد اللغوي، ص: 191. وينظر: ابن جني، الخصائص، 308/2.

هي أجناس الشجاعة المجازية التي ذكرها ابن جني (ت:392هـ) على أنها (من باب الشجاعة في اللغة).[1]

ومن طرق التوسع كذلك؛ ما نصَّ عليه النحاة واللغويين؛ منهم سيبويه في ثنايا أبواب كتابه، واعتبر المجاز مَعْنًى « مقابلا لجريان الألفاظ والتراكيب على أصل وضعها في الاستعمال، ودَلّ عليه بأمثلته التي تواتر ذكرها في مصنفات البحث البلاغي الخالص، وهو وإن لم يذكر له ذلك المصطلح الشائع فقد أجراه على مصطلح الاتساع، الذي لا يبعد مفهومه كثيراً عن مصطلح المجاز[2]. إلا من حيث العموم والخصوص، بل وربما يرادفه في مجال التحليل أحياناً»[3]. فتراه يشرح ويقرر ذلك التوسع الذي يجري مجرى المجاز، فيقول مثلاً: « وتقول على هذا الحدّ. سَرَقْتُ اللَّيلة أَهْلَ الدَّار، فتجري اللَّيْلة على الفعل في سعة الكلام، كما قال: صِيدَ عليه يومان، وَوُلِدَ له ستونَ عامًا، فاللفظُ يَجرِي على قوله: هَذَا مُعْطى زيد درهَمًا. والمعنى إنما هو في الليلة، وَصِيدَ عليه في اليومين، غير أنهم أَوْقَعُوا الفعل عليه لسعّة الكلام. وكذلك لو قُلْتَ: هذا مُخْرِجُ اليوم الدِّرهَمَ وصَائِدُ اليوم الوَحْشَ»[4].

---

[1]– ينظر: ابن جني، الخصائص، ص: 2 / 306، 308.

تذكير المؤنث: من ذلك قوله تعالى: ﴿**فمن جاءه موعظة من ربّه**﴾ البقرة/275. وذكَّر الفعل لأن الموعظة هي الوعظن وذكر ابن فارس في باب الحمل، قوله تعالى: ﴿**السماء منفطر**﴾ المزمل/18. حمل على السقف. وقال الحطيئة: ثلاثة أنفسٍ وثلاث ذودٍ لقد جاز الزمان على عيالي. (وحقه أن يقول: ثلاث أنفس وتذكير المؤنث واسع جدا، لأنه ردٌّ فرع إلى أصلٍ. لكن تأنيث المذكر أذهب في التناكر والإعراب كما يقول ابن جني). ينظر: أسيدة بشير شهبندر، الاتساع في النحو العربي، ص:85 وما بعدها. وينظر: ابن جني، الخصائص، 411/2. وينظر: ابن فارس الرازي، الصاحبي، ص: 249 (باب الحمل). والبيت من شواهد ابن جني، الخصائص، 412/2.

[2]– « فَطِن سيبويه إلى مفهوم المجاز العقلي القائم على اسناد الفعل إلى غير ما هو له في الحقيقة وأجراه على الإتساع، ودلَّ على ذلك بأمثلته التي تناقلتها كتب البلاغيين من بعده». أحمد سعد، الأصول البلاغية في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي، ص: 359.

[3]– محمد حسن عبد العزيز، كتاب سيبويه، مادته ومنهجه، ص: 211، 212.

[4]– سيبويه، الكتاب، 1 / 174.

ويحتج لذلك التوسع، من الشواهد القرآنية لتثبيت رأيه، بقوله: « ومثْلُ مَا أُجْرِي مُجْرَى هذا في سعة الكلام والاستخفاف قوله عزَّ وجلَّ: ﴿ **بَلْ مَكْرُ اللَّيْلِ وَالنَّهَارِ**﴾[1]. فالليل والنهار لا يمْكُرانِ، ولكنَّ المكرَ فيهما. فإن نَوَّنتَ فقلتَ: يَا سَارقًا اللَّيْلة أَهْلَ الدَّارِ، كَانَ حَدُّ الكلام أن يكُونَ أَهْلُ الدَّارِ على سَارِقٍ منْصُوبًا، ويكُونُ الليلة ظرفًا، لأنَّ هذا مَوْضعُ انفصال. وإن شِئْتَ أَجْرَيْتَهُ على الفعل على سعة الكلام. ولا يجوزُ يا سارِقَ اللَّيلةَ أَهْلِ الدَّارِ إلا في شعْر كَرَاهيَّة أن يفصلوا بين الجارّ والمجرور. فإذا كان مُنَوّنًا فهو بمنزلة الفعل النَّاصِب تكون الاسماءُ فيه منفصلة... فإن قُلْتَ: كَرَّارٍ وطبَّاخٍ، صَارَ بمنزلة طبَخْتُ وكرَّرت، تُجْريها مجْرى السَّارق حين نوَّنْتَ، على سعة الكلام»[2].

والقول: «(يا سارِقَ الليلةِ) بإضافة "سارِقَ" إلى "الليلةِ" ونصب "أهلَ" على التوسع في الظروف، فَنُصبَ نصب المفعول به، في "يا سَارقَ الليلةِ أهلَ الدَّارِ»[3]. وقد أشار ابن السَّرّاج إلى هذا الشاهدِ، ويرى أن سيبويه جَرَّ "الليلة" وجعلها على السعة مفعولاً بها. لأن مَا نُصِبَ من الاسماء الدالة على الزمان، كاليوم، والليلة، والساعة، وغدوة، وبكرة، ومسَاء... وغيرها؛ فإن انتصابه على أنه ظرف وتعتبره بحرف الظرف "في" فيحسن معه، كقولك: قُمْتُ اليوم، وقمتُ في اليوم، فأنت تريد معْنىَ "في"، ولذلك تُسمىَّ – إذا نُصِبت – ظروفًا لأنها تقوم مَقَام "في"، فيجوز على هذا أن تَنْصِبَ نصب المفعول على السِّعة إذا كان ظرفًا للزمان.[4]

وقد صَرَّح – أيْضًا– مؤكِّدًا على نصب المفعول إذا كان ظرفًا، أن العرب لم تستعمله مجرورًا ولا مرفوعًا، إلا ما كان مُعرَّفًا بـ "أل"؛ بقوله: واعلم أن اسماء الأزمنة على ضربين: منها « ما يكون اسما ويكون ظرفاً، ومنها ما لا يكون إلا ظرفًا، فكل

---

[1]– سبأ / 33.

[2]– سيبويه، الكتاب، 1 / 177.

[3]– حمادي العبيدي، التوسع في كتاب سيبويه، ص: 127.

[4]– ينظر: ابن السَّراج، الأصول في النحو، 1 / 190، 192، 196.

اسم من اسماء الزمان فلك أن تجعله اسماً وظرفًا إلا ما خصته العرب وجعلته ظرفا وذلك ما لم تستعمله العرب مجْرُورًا ولا مَرفُوعًا...»[1]. وقد ذكر سيبويه ذلك في باب ما يكون فيه المصدر حينا لسعة الكلام والاختصار...، ومما لا يحسن فيه إلا النصبُ قولهم: سِير عليه سَحَرَ، لا يكون فيه إلاَّ أن يكون ظرفًا، لأنهم إنما يتكلمون به في الرفع والنصب والجرِّ، بالألف واللام، يقولون: هذا السَّحْرُ، وبأَعلى السَّحْر، وإنَّ السَّحْرَ خيرٌ لك من أوَّل اللَّيل... ومثل ذلك: سِيرَ عليه ذات مرَّةٍ، نَصْبٌ، لا يجوز إلا هذا. ألاّ ترى أَنَّك لا تقول: إن ذات مرةٍ كَانَ مَوْعِدَكَ، ولا تقول: إنَّما لك ذَاتُ مَرَّةٍ، كما تقول: إنَّما لَك يومٌ... وذو صَبَاحٍ بمنزلة ذات مَرَّةٍ. تقول: سيرَ عليه ذا صَبَاحٍ... إلا أَنَّهُ قَدْ جَاءَ في لغةٍ لِخَثْعَم مُفارقًا لِذَاتِ مَرةٍ، وذات ليلةٍ. وأما الجيِّدة العربيَّة، فأن تكون بمنزلتها [أي: ظرفًا]،... فهو على هذه اللغة يجوز فيه الرَّفع»[2]، يعني على لغة خثْعَم.

وذلك معناه – فيما يبدو– أن الغالب في ظروف الزمان هو النصب على المفعولية توسُّعًا، والتوسع في الكلام من سمات العربية، وما ذكره سيبويه في هذا المقام من الشواهد، جاء « على سبيل التَّوسع والتّجوّز القائم على إسناد الشيء إلى غير ما هو له، كإسناد الصوم إلى النهار، والقيام إلى الليل، وهو زمَانٌ للفعل يقع فيه ولا يقع منه، فعلاقته [قرينته] الزمانية التي هي إحدى علاقات المجاز العقلي التي عرفها البلاغيون»[3]، وعُقِدت الصِّلة بين النحاة والبلاغيين في محاور التوسُّع في الكلام، ومحاور أقسامه من حيث: الوظائف النحوية للكلمة في التراكيب الجملية، من أجل استخلاص الدلالات الخفية، سواءٌ الحقيقية منها أو المجازية، وكان النحويون في تلك الموضوعات معتمدين على نواةٍ مركزية في سعيهم وراء « تعيين الحدود العامة

---

[1]– ابن السَّراج، المرجع السابق، ص: 192.

[2]– سيبويه، الكتاب، 1 / 222، 225، 226.

[3]– حمادي العبيدي، المرجع السابق، ص: 126.

للكلمة...»[1]؛ هي العلامة النحوية، التي أظهروا من خلالها مدى إدراكهم وعبقريتهم الفكرية في استنباط أحكام الكلمة، والجملة، والقوانين المرتبطة بها في اللغة العربية، وتَسنَّى لهم ذلك، بعد ما أنمعوا النظر، واستقرأوا، وحَلَّلوا الكلام العربي، ففرَّقوا بين المصطلحات النحوية التي تخص حدوده وأقسامه، والكلمات المعربة والمبنية، وأواخر الكلم من العربية[2]، واختلاف العوامل، والإسناد، والأبواب النحوية بجميع قضاياها المنوطة بها. « واستعمل النحويون مصطلحات تعلقت بعلة بناء الاسماء وإعرابها»[3]. والمتمكن، وغير المتمكن، والمتعدي واللازم، والمعرفة والنكرة، والضمير، والمضمر، والمفرد والمثنى والجمع... وغيرها من المصطلحات النحوية التي لا يمكن حصرها في هذا المقام.

إن العلامة في النحو العربي ظلت متعلقة بمصطلحات لا حصرة لها، واقترنت تحديدًا بمصطلح الحدّ – أو الحدود – النحوي، فظهرت ملامحها في أثناء صياغة قوانين الحدود المفهومية للمركبات الاسمية، والفعلية والحرفية في سياق التقسيم الكلامي، وذلك حينما قارن النحاة بين "الحد" و"العلامة" من حيث الدّلالة؛ لكنهم لم يقدموا تعريفا خاصًّا بالعلامة في ذلك الحين، واكتفوا فيما أشاروا إليه بدلالتها الخاصة، التي تختلف عن الدلالة العامة للحدِّ.[4]

وتعتبر "العلامة" في اصطلاح النحاة واللغويين؛ آيةٌ ومَعْلَمٌ يُعْلَمُ بها الشيء، وتُعْلِنُ عنه بالتلميح أو التصريح، وتشير إلى دلالته، « ولا بدَّ للعلامة في دلالتها على

---

[1]– علاء نور الدين، عبد القاهر الجرجاني في قراءات البلاغيين المحدثين، ص: 157.

[2]– قال سيبويه في «باب مجاري أواخر الكلم من العربية: وهي تجري على ثمانية مجار: على النَّصب والجر والرفع والجزم والفتح، والضم والكسر والوقف. وهذه المجاري الثمانية.. يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضربٌ واحدٌ، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضم، والجزم والوقف...». سيبويه، الكتاب، 1 / 13.

[3]– يوخنا مرزا الخامس، موسوعة المصطلح النحوي من النشأة إلى الاستقرار، 2 / 582.

[4]– ينظر: جمال الدين الفاكهي، شرح الحدود النحوية، ص: 44، 45.

المعلوم من أن تكون ظاهرة ملفوظة أو ملموسة، ومن أمثلتها الظاهرة: علامة الضّمّ على الرَّفع، والفتح على النصب، والكسر على الجرِّ. ومن أمثلتها الملموسة: علامة حذف الألف، والواو، والياء على الجزم في الأفعال؛ يسعى ويدعو، ويجري من قولنا: لم يسَعْ، ولم يدعْ، ولم يَجْرِ»[1]. وهنا ارتبطت "العلامة النحوية" بالإعراب وعلاماته، وبحالات الكلمات، من اسماءٍ وأفعالٍ، نصبًا ورفعًا، وجرًا وجزمًا، ودورها في هذا المقام؛ هو تمييز الألفاظ – أو الكلمات – انطلاقا من أواخرها وحالاتها الإعرابية، وكونها مرتبطة بظاهرة حذف حروف العلة من أواخر الأفعال التي سبقتها عامل الجزم (لم).

أما دورها التمييزي؛ فهي تُميِّز – كذلك – أقسام الكلمات في المقولات الدالة على الأجناس من حيث الاسمية؛ نحو: (أل) الدالة على اسمية الكلمة المعرَّفَة، وكذلك (التنوين)، و(دخول الجرّ)، أما دخول (قد) و(السين) و(سوف) فتلك علامات على أن الكلمة فعلاً.

بالإضافة إلى ذلك؛ فإنها – أي العلامة – ظاهرة لفظًا، أو قدَّرها النَّحويُّون في الكلمة، من خلال بعض الملامح والدلائل، كعدم قبول الكلمة شيئا من علامات الاسماء، ولا شيئا من علامات الأفعال، ذلك يمثل في حدَّ ذاته علامة على حرفية الكلمة، وأنَّها حرف لا اسم ولا فعل.[2]

والعلامة المقدَّرة، استنتجها النحويون واللغويون من خلال الاستقراء والتحليل لمَا وَرَدَ في كلام العرب، ومن المنهج المتبع في درسهم، حينما عالجوا موضوعات درسهم النحوي، فقدَّروا وأوّلوا تماشيًّا مع مَا سَطَّروه من قواعدٍ وأحكامٍ عامة أو خاصة.

---

[1]– محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص: 159.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص نفسها.

العلامة النحوية بين الظهور والإختفاء:

إن عدم قبول الكلمة شيئًا من العلامات لا يعني – في الحقيقة – أنه لا يصلح دليلا على شيء موجود؛ لأنه أمرٌ عدمي، فقد تكون العلامة هنا غير لازمة، إنما ذهنية تصورية مختفية « يلزم من وجودها الوجود، ولا يلزم من عدمها العدم، لكونها مساوية لِلاَّزم، فهي كالإنسان وقابل الكتابة يستلزم نفيُ كل منهما نفي الآخر،... قبول النداء علامة للاسم ملزومة له [مثلا]، وهي أخصّ منهُ، إذ يقال كل قابل للنداء اسم، ولا عكس، وهذا هو الأصل في العلامة».[1]

ومعنى ذلك؛ أن عدم قبول النداء لا ينفي كون الكلمة من الاسماء، لأن من الاسماء ما لا يقبل النداء، ولا يُخْرِجُ انتفاء العلامة الاسماء عن خاصية الاسمية، لأنها – أي العلامة – غير لازمة. كما أنه « لا يُشْترطُ لتمييز هذه العلامات وجودها بالفعل، بلْ يكفي أن يكون في الكلمة صلاحية لقبولها»[2]، وعدم وجود العلامة علامة، و« علامة الحرفيَّة أن لا تقبل الكلمة شيئا من علامات الاسماء ولا شيئا من علامات الأفعال»[3]، وقياسا على ذلك؛ لا يمكن القول: أن علامة الاسمية أن لا تقبل الكلمة شيئا من علامات الحرفية، ولا شيئًا من علامات الأفعال لأنه لا يلزم من عدم وجود العلامة عدم الحرفية أو الفعلية، فالأمر لا ينعكس بالنسبة للعلامة، خلافًا للحدِّ الذي« يُشترَطُ فيه الاطراد والانعكاس...، والعلامة يشترط فيها الاطراد دون الانعكاس»[4]، والعلامات بمثابة المحدِّدات التي تتحدَّد بها الاسماء، والأفعال، والحروف، وتوحي بإيحاءاتها الدلالية سواءٌ أكانت تلك الأقسام الثلاثة مفردةً، أمْ مؤلفة في الأنماط التركيبية، ولا يمكن الاستغناء عنها البتة – العلامات– البتة، ظاهرة أو

---

[1]– الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تح: حسن حمد، 1 / 40.

[2]– المرجع نفسه، 1 / 35.

[3]– المرجع نفسه، 1 / 37.

[4]– ابن يعيش، شرح المفصَّل، 1 / 24.

مقدرة، لأنها تميز الكلمات في المقولات النحوية والصرفية، وتدلّ على أصالتها أو فرعيتها.

ولمّا كانت العلامة متفقة من حيث الاطراد دون الانعكاس مع الحدّ؛ فإن ما ورد من إشارات النحاة واللغويِّين حَوْلَهَا، في ضوء مقارنتها بالحدِّ كان في سياق الحديث – كذلك – عن الخصِّيصة، قال ابن يعيش (ت:643هـ):« الخَصائص جمع خصِّيصة، وهي تأنيث الخصيص بمعنى (الخاص، ثم جُعلت اسما للشيء الذي يختص بالشيء ويلازمه، فيكون دليلا عليه وأمارة على وجوده كدلالة الحدِّ»[1].

وذلك كله يعني أن العلامة هي السِّمة، والخصيصة التي تختص بها الأشياء، والموجودات لتكون معلومة من حيث دلالتها، ووسْمُ الأشياء بالعلامات التي تكون ملازمة لتلك الموسومات، هي دلائل وأمارات على ما في الأذهان، وتظهر في الألفاظ (أو الكلمات)؛ لأن هذه الأخيرة – الكلمات في حدِّ ذاتها – دلائل على الأشياء والموجودات.

ويبدو؛ أنَّ ما جُعِلَ للشيء قَصْدًا وسِمَةً وتحديدًا ويكون ملازما، وعلامة ودليلا على الشيء؛ فكرة منطقية وعقلية، مستمدة من التصورات الفلسفية للنطق والمنطوق عند الفلاسفة، ولما تبلورت هذه الفكرة في عقول النحويين واللغويين؛ تأثَّروا ثم انتفعوا بها في تفسيراتهم للظواهر اللغوية والنحوية، لأن الفلاسفة « النُّطق عندهم يُطلقُ على نطق اللِّسان، وهو حروف منظومة بأصوات مُقطَّعة في مخارج مخصوصة نظْمًا يُعَبِّرُ عن المعنىَ الذي في النفس، بحكم الاصطلاح والمواضعة، أو بحكم التوقيف والمُصادرة[*]»[2]. والكشف عن أعيان المقاصد والمعاني الخفية وراء الألفاظ،

---

[1]– ابن يعيش، المرجع السابق، 1/ ص نفسها.

[*]– المصادرة: « قضية يُطلب التصديق بها لحاجة العقل إليها في الاستدلال، وربَّما سُميت المصادرات "أوضاعا" أو "أصولا موضوعة".. ومصادرات الوجود تفترض وجوداً منطقيا أو رياضيا للحدود التي تستوفي شروطاً معينة...». عبده الحلو، معجم المصطلحات الفلسفية، ص: 132، 133.

[2]– عبد الكريم الشهرستاني، كتاب نهاية الإقدام في علم الكلام، تصحيح: فرد جيوم، ص: 318.

والتراكيب؛ تضافرت فيه جهود فكرية متعددة، وتعاونت عليه قرائن مختلفة، فظلت العلامة نواة هذا الموضوع؛ لأنها تعني "الدلالة" عن الشيء، ولم تُعَالج اللغة بمعزل عن أنظمة الدلالات اللغوية، وغير لغوية التي توحيها العلامات غير لغوية (كالإشارات والرموز...)، وكان البحث عن تلك الدلالات في الفكر العربي الإسلامي كالفكر اليوناني الذي تَعامل مع الدلالة اللغوية، باعتبارها مدخلاً منطقيا، الذي يزن التفكير العقلي والاستدلالي، الذي يؤدي إلى معرفة الدلالة المقصورة من خلال التراكيب اللغوية؛ لأن اللغة في حدِّ ذاتها – وفقا لهذا الغرض – نظام من العلامات أو [الدلالات]، اشتركت موضوعاتها بين الاتجاهات المعرفية، والمذاهب الفلسفية، ونوَّه اللغويون بها أهل السُنة والأشاعرة، والمعتزلة، والمتصوفة[1]، وأشار إليها اللغويون والنحويون باسهاب، لا لشيء وإنما لأهميتها، وارتباطها بالعلامات. وكما يتسع فضاء العلامات، يتسع – أيضا – حقل الدلالات، من داخل اللغة إلى خارجها، ومن الدلالة اللغوية إلى غير اللغوية، والشأْن نفسه بالنسبة للعلامة؛ «لأن اللغة من أهم هذه الدلالات التي تكشف عن حالات الناطقين بها وأفكارهم، ولأن اللغة من ناحية أخرى، تستعين بدلالات غير لغوية، كالحركات والإشارة وملامح الوجه، وغير ذلك ممَّا يضيف إلى دلالة اللغة دلالات أخرى تكشف عن حالة النطق وفكره، والدلالات غير اللغوية أنواع وأصناف: فمنها حركة أعضاء البدن، كالرقص ونحوه، ومنها ما يصدره الإنسان من أصوات غير لغوية في حالات الفرح أو الحزن؛ كالأنين والصياح والصفير... ومنها الإشارات التي يؤدِّيها المرء برأسِهِ أو عينه أو لسانه أو يده ممَّا يمكن أن يُستدَل به على حالة خفية في نفسه، ومنها تغيير ملامح الإنسان في بعض المواقف، كأن يبتسم مثلاً فيُعَبِّرُ بابتسامته عن حالةٍ من الرِّضا أو الحبِّ أو التملّق أو السَّخرية أو الاحتقار أو الدَّهشةِ...»[2].

---

[1]– ينظر: سيزا قاسم ونصر حامد أبو زيد، أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة، ص:78.

[2]– عبد المجيد عابدين، مدخل إلى فنون القول عند العرب االقدماء، ص: 06.

غير أن الدلالة النحوية التي تنساق وراء العلامة النحوية في الكلمات المفردة، أو في الأنساق التركيبية؛ ثم ترتبط أشد الارتباط بالمعاني والوظائف المؤداة من المركبات اللفظية؛ هي« النِّسب أو العلاقات القائمة بين مواقع الكلمات في الجملة»[1]. والنِّسب من المصطلحات التي ارتبطت بالإضافة، وهي إلحاق ياءٍ مشددة في آخر الاسم للدلالة على نسبته إلى الاسم المجرد منها، نحو قولك من يَمَنٍ ومَغربٍ؛ يَمَنيّ ومَغْرِبيّ، ونسبة الشيء إلى شيءٍ آخر إضافته إليه[2] وإسناده، وهذا المعنى شائع عند النحويِّين؛ منهم سيبويه في إشارته إلى الإضافة بمعنى «النسبة»، في باب الإضافة، وهو باب النِّسبة، فقال: « اعْلَم أَنَّكَ إذا أَضَفْتَ رَجُلاً إلى رَجُلٍ فَجَعَلْتَهُ من آلِ ذلك الرَّجُل، أَلْحَقْتَ ياءي الإضافة. فإن أَضَفْتَهُ إلى بَلَدٍ فَجَعَلْتَهُ من أَهْلِهِ، أَلْحَقْت ياءي الإضافة، وكذلك إنْ أَضَفْتَ سَائِرَ الاسماء إلى البلاد، أو إلى حَيٍّ أو قبيلةٍ»[3].

وقال في « باب الإضافة إلى الجمع: اعلم أَنَّكَ إِذَا أَضَفْتَ إلى جميع أَبدًا فإنك تُوقع الإضافة على واحِدِهِ الذي كُسِّرَ عليه...، فمن ذلك قول العرب في رَجُل من القبائل: قَبليٌّ، وقبليَّةٌ للمرأة... وكذلك لو أَضَفْتَ إلى المساجدَ قُلتَ: مسجِديّ، ولو أَضَفتَ إلى الجُمَعِ قلْتَ: جُمْعِيٌّ، كما تقولُ: رُبِّيٌّ. وإنْ أَضَفْتَ إلى عُرَفَاءَ، وقلتَ: عَرِيفيٌّ »[4]. وكذلك قولك: نفرٌ، نفريٌّ، ورهط، رهطيٌّ، وأناس، أناسيٌّ، وفي الأعراب: أعرابيٌّ، وفي الأنصار: أنصاريٌّ...[5] والنّسب من الوظائف التي تؤديها قرينة لإضافة، والإضافة من العلاقات االقائمة بين المضاف والمضاف إليه في حالة الجرِّ بالإضافة، أو بالحرف؛ كاللام الجارّة، نحو قولك: (الكتاب لزيد)، بنسبة الكتاب لِصاحبهِ (زيد) بواسطة "اللام"؛ فيكون المنسوب إليه (زيد).

---

[1]– أحمد نعيم الكراعين، علم الدلالة بين النظر والتطبيق، ص: 98.

[2]– ينظر: محمد سمير نجيب اللبدي، المرجع االسابق، ص: 222، 223.

[3]– سيبويه، الكتاب، 3/ 335.

[4]– المصدر نفسه، 3/ 378.

[5]– ينظر: المصدر نفسه، 3/ 379 وما بعدها.

المركبات الوصفية المرتبطة بالعلامة (ارتباطها ببعض المصطلحات):

يبدو؛ أنه لا غرابة أن يقال في هذا المقام: إن العلامة في النحو العربي مرتبطة بمصطلحات لا حصرة لها، كالإعراب والبناء، والعِلَّة والعامل، والنِّسبة، والإضافة والشبه والتضمين والتعليق والإئتلاف في التراكيب والقرائن المعنوية واللفظية، كالرتبة والتضام، والمطابقة، والعلاقات القائمة بين مواقع الكلمات في الجمل؛ كالفاعلية والمفعولية، والإسناد، والحالية... وغيرها. وينبغي التَّنويه مما سبق ذكره، أن االعلامات النحوية قد تكون ظاهرة مُصرَّحا بها، أو خفيَّة واضحة الملامح، من خلال الإيحاءات الوظيفية، والدلالية التي تتضمنها العلاقات بين الكلمات داخل الجملة في المحور الدلالي العمودي [أو المعنى]، وبها – أي العلامات – تتمايز الألفاظ، والمعاني من جهة الاختلاف والتباين والترادف والإشتراك، وبها تُفسَّرُ بعض الأبنية الصرفية حينما تكون من السوابق أو اللواحق، أو الدَّواخل، وهو يُسمَّى بـ «اللواصق التصرفية» التي تترشح عنها بعض الصفات الصوتية في إطار الأصوات.[1]

ويجلو ذلك من خلال مَعْنى "الإلصاق"؛ وهو ملازمة الشيء للشيء، لأن تغيرُّ معنى الكلمة الأصل (الجذر) يُشارُ بِهِ إلى مكونات لغوية تخصّ بنية الكلمات، فتلتصق بها إما سابقة أو وسطًا، أو بعْدَهَا، وتُعدُّ من العناصر التي تؤدي دلالات مُعَيّنة[2]، وقد اتجه علماء العربية نحو مفهوم وسائل الالتصاق، في مصنفاتهم عندما جعلوا (الباء) لاصقة لما قبلها بما بعدها، قال أبو منصور الثعالبي (ت:430هـ): «ومنها باءُ الإلصاق، كقولكَ: مَسَحْتُ يَدي بالأرض»[3]. وقال سيبويه (ت:180هـ):

---

[1]– ينظر: عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية في النحو العربي، أطروحة دكتوراه (مخطوطة)، جامعة الجزائر 1994 – 1995، ص: 13. وينظر: أشواق محمد النجار، دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، ص: 71 وما بعدها.

[2]– ينظر: أشواق محمد النجار، المرجع السابق، ص: 26.

[3]– أبو منصور الثعالبي، كتاب فقه اللغة وسر العربية، تح: فايز محمد، وإميل بديع يعقوب، ص: 319.

«وَبَاءُ الجرِّ إنَّما هي للإلزاق والاختلاط، وذلك قولك: خَرَجْتُ بزيدٍ، ودَخَلْتُ به، وضربته بالسوطِ: أَلْزَقْتَ ضَرْبَكَ إيَّاهُ بالسَّوطِ»[1].

العلاقة بين التصريف والنحو:

يتَّضح؛ بأن التصريف مرتبط بالنحو، ويُعنى فيه ببنية الكلمة ومكوناتها، لأن الصيغة تسهم في أداء المعنى، وقد أشار اللغويون والنحويون إلى ذلك؛ منهم ابن جني (ت:392هـ) بقوله: « فالتصريف إنما هو لمعرفة أنْفُسُ الكلم الثابتة. والنحو إنما هو لمعرفة أحواله المتنقلة، ألا ترى أَنَّكَ إذا قُلْتَ: "قَامَ بَكْرٌ، ورَأَيْتُ بَكْرًا، ومرَرْتُ بِبَكْرٍ" فإنَّك إنما خالفْتَ بيْنَ حركات حروف الإعراب لاختلاف العامل، ولم تعرِض لباقي الكلمة»[2]. لذلك فإنه يرى وجوب معرفة أحوال الكلمة، وبنيتها التصريفية، بل اعتبر ذلك واجبًا، فقال: « فقد كان من الواجب على منْ أراد معرفة النحو أن يبدأ بمعرفة التصريف...»[3].

والعلامات النحوية في مقام التصريف؛ هي: وحدات صوتية تتشكل في بنية الكلمات – أو صيغتها–، وتشارك في أداء المعنى الوظيفي، سواءٌ أكانت من السوابق أم الدواخل أم اللواحق، وفي هذه الحالة تنتظم مع مكونات الكلمة المفردة، أو في أثناء ترتيبها داخل أنظمة الجمل، لتكتسب بها الكلمات دلالتها النحوية المرتبطة بالدلالة الصوتية، والدلالة الصرفية؛ فَيَبْرُزُ المعنى النحوي من خلال المكونات الصوتية للألفاظ « عندما تقع في سياق معين من التركيب الإسنادي وعلاقاته الوظيفية، كالفاعلية، والمفعولية، والحالية والنعتية، والظرفية، والتمييز، والإضافة... إلخ»[4].

---

[1]– سيبويه، الكتاب، 4/ 217.

[2]– ابن جني، المنصف، تح: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، 1/ 4.

[3]– ابن جني، المصدر نفسه، 4/1.

[4]– عواطف كنوش المصطفى، الدلالة السياقية عند اللغويين، ص: 45.

ويَظهر المعنى النحوي بوضوح؛ بترابط الكلمات المكونة للجملة، وإذا انعدم ذلك الترابط أو التوافق تصبح الجملة عديمة المعنى، ولا تؤدي الفائدة المرجوة التي يحسن السكوت عليها؛ لأن نظامها في العربية يتطلب نمطيةً وهندسةً وترتيبًا خاصًّا ومحدّدًا، لو اختل ذلك الترتيب، وتلك الهندسة لا ستبهم المعنى.[1]

وذلك الترتيب؛ يعتري الألفاظ في تآلفها، وتعلق بعضها ببعض، ويستخلص من مكوناتها مفردة [المكونات الجوهرية]، ومن موقعها في التركيب، ومن حالاتها الإعرابية، وتلك المسائل والقضايا جميعها ظلت من الموضوعات النحوية والصرفية، والصوتية، عند علماء العربيَّة؛ نَوَّهوا بتفاصيلها، وتضافرت جهودهم، لإبراز خصائصها التي تحكم التغيرات الدلالية للكلمات « لأن الألفاظ تعيش مع الناس، وتنتقل من جيل إلى جيل، وهي بانتقالها تكسب دلالات اجتماعية يتعارف الناس عليها وقد يتسعُ مدلولها»[2].

وقد جمع بعض الدارسين المحدثين بين الدلالتين، المعجمية والاجتماعية، وأوْلُوهُمَا اهْتِمَامًا بالغا، منهم إبراهيم أنيس في قوله: « إن كل كلمة من كلمات اللغة لها دلالة معجمية اجتماعية تستقل عما يمكن أن توحيه أصوات هذه الكلمة أو صيغتها من دلالات زائدة على تلك الدلالة الأساسية التي يُطلق عليها الاجتماعية»[3]. وتنضاف إلى ذلك؛ خاصية الاستعمال التي تتم بين الأفراد في المجتمعات، في مختلف المناسبات والبيئات.[4]

---

[1]– ينظر: إبراهيم أنيس، دلالة الألفاظ، ص: 48.

[2]– عواطف كنوش المصطفى، المرجع السابق، ص: 47.

[3]– إبراهيم أنيس، المرجع نفسه، ص نفسها.

[4]– ينظر: عواطف كنوش المصطفى، المرجع نفسه، ص: 48.

أما الدّلالة الصرفية؛ فهي الدّلالة التي تستمدها المفردات من هيكلها وبنياتها الداخلية، تلك الصيغ والبنيات الخاضعة للموازين الصّرفيّة[1]، التي يُعنى فيها بمقابلة « الحروف الأصلية بحروف تُسمى حروف الميزان الصرفي، وهي (الفاء والعين واللام) وهذه الحروف مشكّلة بحركات أحرف الكلمة المُرَاد وزنها وزنًا صَرْفيًّا»[2]، وقد عَدَّ الصرفيون أصول الكلمات ثلاثة أحرف، وجعلوا (الفاء) تقابل الحرف (الأول)، و(العين) تقابل الحرف (الثاني) و(اللام) تقابل الحرف (الثالث) من كل كلمة ثلاثية الأصول، وأطلقوا على الحرف الأول من اللفظ: فاء الكلمة، وعلى الثاني: عين الكلمة، وعلى الثالث لام الكلمة.

أمَّا الكيفيات التي توزن بها الكلمات؛ فإن قاعدتها أن كل طارئ يطرأ على الكلمة من زيادة أو نقص حرف، أو تغيير حركة يطرأ أيضًا على الميزان الصرفي، ففي: كَتَبَ، يكتب، كاتِب، مكْتوب، مكتَب، مكتَبة، يكون ميزانها الصرفي: فَعَلَ، يَفْعَلُ، فاعِل، مفعول، مَفْعَلٌ، مفعلةٌ، فالحروف الأصلية للكلمة (ك، ت، ب) تقابل (الفاء، والعين، واللام). وإذا كانت الكلمة مزيدة بحرف من حروف الزيادة العشر (سألتمونها) أو (اليوم تنساه)؛ فإن تلك الحروف تُزاد في الميزان كما هي بحركاتها وسكناتها، وتختلف معاني الكلمات بحسب الزيادة؛ فمعنى (الكتابة) مثلاً أساسه هو الجذر (ك. ت. ب) المستخلص من الأحرف الأصلية الثابتة، التي توحي بثبوت حدث الكتابة.

أمَّا المتغيرات (الزوائد)؛ فإنها تؤدي إلى التغير الدلالي وفقا للمكون الزمني، أو المكاني، أو النسبة، أو الحدث، أو التصغير، أو التحقير، والفاعلية (كاتب)، والمفعولية (مكتوب)، واسم الآلة (مكتب) فالميم هُنا تقوم بدور أساسي في تأدية

---

[1]– ينظر: إبراهيم أنيس، المرجع السابق، ص: 47.

[2]– هادي نهر، الصرف الوافي، دراسة وصفية تطبيقية، ص: 17.

المعنى، وكذلك (أنيت) الدالة على تحويل الفعل من المعنى إلى الحال أو الاستقبال[1]، وتختلف دلالة المفردات باختلاف الوحدات الصرفية، التي تتألف منها، والمتغيرات هي المكونات غير المشتركة بينها بالنظر إلى الشكل [أو المبنى]؛ والسَّبَبُ في وجود الزوائد يختلف من مفردة إلى أخرى، باختلاف المعنى، « مِمَّا يشجِّعُ على بناء فرضية كُبرَى في تحليل العلامات وتقنيتها، وهي أن المتغير علامة»[2].

وذلك؛ يؤدي إلى القول: أن المتغيرات المتمثلة في الزوائد؛ هي علامات ووحدات صرفية لاصقة بالكلمات، سواءٌ أكانت سوابق أم لواحق أم دواخل، تؤدي دلالات نحوية وصرفية، وهي دلائلٌ على الوظائف المنوطة بالألفاظ في التراكيب المختلفة، كما أنَّها – المتغيرات – تضفي على الألفاظ المفردة معانٍ متعدِّدة، ومحدَّدة وفقًا لبنياتها الصرفية؛ فتتولَّدُ عنها الأحكام النحوية، من إعرابٍ وبناء، وغيرها. والكلمات عندما تأتلف، وتتضامّ، وتتضافر تصبح محكومة بنظام من العلاقات الدلالية والنحوية، وأحيانًا الصوتية، المستنبطة من القرائن والعلامات النحوية والصرفية.

إنّ الارتباط وثيق بين ما يمكن أن نسميه بالعلامات الصرفية، والعلامات النحوية، فالصرفية منها ما يعتري بنية الكلمة من زوائد (أو متغيرات)، والنحوية ما يمكن أن تكون دلائل على المعاني النحوية، وسمات دالة على وظيفة الكلمة في الجملة، حينما تتركب مع جاراتها في نسقٍ معيَّنٍ، لِتوُحي بِقَصدِ المتكلم وغرضه.

وما دامت العلامة أمارة على وظيفة الكلمات في التراكيب، أو على دلالتها مفردةً؛ « فإن إتخاذها فيصلاً في فرز المادة اللغوية المستقرأة، مَسْلَكٌ علميٌّ سليمٌ في البحث، ذلك أن إجالة النظر في كلمة (أخ) المضافة إلى غير ياء المتكلم في الأمثلة الآتية: جَاءَ أَخُوكَ – رَأَيْتُ أَخَاك – مَرَرْتُ بِأَخيكَ. يظهر أن كلمة (أخ) عند الإضافة

---

[1]– ينظر: سيبويه، الكتاب، 4/ 235. وينظر: هادي نهر، المرجع السابق، ص: 18. وينظر: الصادق خليفة راشد، دور الحرف في أداء معنى الجملة، ص: 161، 162.

[2]– حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء، التحليل، التفسير، ص: 118.

تتكون من عنصريْنِ: ثابت ومتغيرٍ... فالثابت هي العناصر المشتركة، والمتغير هي العناصر غير المشتركة بالاحتكام إلى الشكل الإملائي وإهمال الحركات الصغيرة»[1].

وقد أشار سيبويه (ت:180هـ) إلى المتغيرات باعتبارها علامات في كتابه، واعتبر تلك العلامات مرتبطة بالإعراب، وهي توحي بالحالات الإعرابية المتصلة بالوظائف النحوية، وذلك بقوله: «هذا باب مَجاري أواخر الكلم من العربيَّة، وهي تجري على ثمانية مجارٍ: على النصب والجرِّ والرفع والجزم، والفتح والضم والكسرِ والوقف. وهذه المجاري الثمانية يجمعهن في اللفظ أربعة أضرب: فالنصب والفتح في اللفظ ضربٌ واحدٌ، والجرُّ والكسْرُ فيه ضربٌ واحد وكذلك الرَّفع والضَّمُّ، والجزمُ والوقفُ»[2]، وهذا النص، بيَّن فيه سيبويه علامات الإعراب، التي تتغير بتغير الحالات الإعرابية، وتتولد عن تأثير العوامل التي تدخل على الألفاظ، فتُحْدِثُ فيها النَّصب أو الرَّفع أو الجر، ويظهر ذلك العمل جليًّا على أواخر الكلمات إعرابًا أو بناءً؛ فقد يكون الإعراب بالحركات أو بالحروف؛ فالحروف « للأسماء المتمكّنة، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء والياء، والنون. وذلك قولك: أَفْعَلُ أَنَا، وتَفْعَل أَنْتَ أو هي، ويَفْعَل هو، ونَفْعَلُ هو، ونَفْعَلُ نَحْنُ»[3]. والتمكن للأسماء المعربة التي دخلها الإعراب؛ أي: التي تتغير حركة آواخرها باختلاف العوامل الدَّاخلة عليها.[4] وما يطرأ من تغيير على أواخر الاسماء المعربة، يكون « لفظًا أو تقديرًا بتغيير وظائفها النحوية ضمن الجملة»[5]. تلك الوظائف المتمثلة في المعاني النحوية

---

[1]– حسن خميس الملخ، المرجع السابق، ص: 117، 118.

[2]– سيبويه، الكتاب، 1/ 13.

[3]– المرجع نفسه، 1/ ص نفسها.

[4]– ينظر: إميل بديع يعقوب، المعجم الوافي في النحو والصرف والإعراب، 1/ 94.

[5]– إميل بديع يعقوب، موسوعة النحو والصرف والإعراب، ص: 109. وينظر: الفاكهي، شرح الحدود النحوية، ص: 123.

المتعلقة بالمفردات، والجمل، أو ما يطلق عليه بـ "معاني الأبواب النحوية" كالفاعل ونائبه، والمفعول، والحال، والصِّفة، والمبتدأ وخبره.

أَمَّا ما تعلق بالجمل؛ فمنها: الإثبات، والنفي، والاستفهام، والأمر والنهي...إلخ.[1] ينضاف إلى تلك الوظائف، الاسماء المتمكنة التي يعتريها الإعراب. في حين أن الاسماء غير المتمكنة هي المبنية التي تلازم حالة واحدة، وتسمى "الأسماء غير المتصرفة"، فلا تُثنَّى ولا تُجمع، ولا تُصَغَّرُ، ولا يُنْسَبُ إليها نحو: "كَيْفَ"، و"مَنْ"، وتقابلها "المتصرفة" التي تُثنَّى وتُجمع، وتُصَغَّرُ، ويُنْسَبُ إليها؛ نحو: بَحْرٌ، بَحْرَانِ، بُحَيْرٌ، بَحْرِيٌّ.[2]

فتكون صفة (أو خاصيَّة) التّمكن وعدم التّمكن مرتبطة بحالات الإعراب والبناء، أو بعبارة أخرى؛ يمكن أن يوصف الإعراب بـ "التمكُّن" والبناء بـ "عدم التمكن" حينما تعتريهما العلامة الإعرابية تغييرًا أو ثبوتًا (أو لزومًا)، فيكون "الإعراب" رديفا للتمكن، و"البناء" رديفًا لعدم التمكن، لأن البناء لزوم آخر الكلمة ضربًا واحدًا من العلامات النحوية التي لا تتغير مهما تغيّرت العوامل.[3]

قال ابن جني (ت:392هـ) في « باب القول على البناء: وهو لزوم آخر الكلمة ضربًا واحدًا من السكون أو الحركة، لا لشيءٍ أحدث ذلك من العوامل؛ وكأنّهم إنّما سَمّوه بناء لأنه لما لزم ضربا واحدًا، فلم يتغير تغيّر الإعراب، سُمي بناء من حيث: كان البناء لازمًا موضعه، لا يزول من مكان إلى غيره»[4]. فالبِناء منقولٌ من البناء المعروف باللزوم والثبوت، أمّا الإعراب ففي تسميته أوجه ثلاثة؛ أحدها لأنه يُبيِّن

---

[1]– ينظر: كوليزار كاكل عزيز، القرينة في اللغة العربية، ص: 22.

[2]– ينظر: إميل بديع يعقوب، المعجم الوافي في النحو والصرف والإعراب، 1/ 86 وما بعدها.

[3]– ينظر: الفاكهي، المرجع السابق، ص: 125. وإميل بديع يعقوب، موسوعة النحو والصرف، ص: 109.

[4]– ابن جني، الخصائص، 1/ 37.

المعاني الخفية بواسطة الألفاظ، ومنه قوله صلى الله عليه وسلم: [الثيب يُعْربُ عنها لسانها].[1] أي: يُبيِّنُ ويوضِّحُ. قال الشاعر [من الطويل]:

وَجَدْنَا لكم في آل حم آيَـةٌ تأوَّلها منا تَقيٌّ ومُعْرِبُ[*]

فسمّي الإعراب إعرابًا؛ لأنه يُظْهِرُ المَعْنى، ويبرزُ مقاصد المتكلم أثناء التخاطب، حينما يختار الألفاظ، اسماءً أو أفعالاً أو حروفًا، فيؤلفها في أنساقٍ تركيبية مختلفة، مع مراعاة القوانين النحوية والصرفية التي تبيحها اللغة المستعملة في التخاطب، أو أثناء التأليف.

والوجه الثاني من أوجه تسمية الإعراب؛ يرتبط بالتغيرات التي تلحق أواخر الكلم، وقد أشار النحويون إلى هذا المعنى، وركّزوا فيه على اختلاف أواخر الألفاظ باختلاف العوامل الداخلة عليها، فالعلامات في هذا الشأن هي آثارٌ لعوامل مذكورة أو محذوفة. ومن ذلك قولهم: « الإعراب أن تختلف أواخرُ الكَلِم لاختلاف العاملِ؛ مِثالُ ذلكَ: هَذَا رَجُلٌ، ورَأيْتُ رَجُلاً، وَمَرَرْتُ بِرَجُلٍ، فالآخر من هذا الاسم قد اختلَفَ باعتقاب الحركات عليه. واعتقابُ هذه الحركات المختلفة على الأواخرِ، إنَّمَا هو لاختلاف العوامل التي هيَ: هَذا، وَرَأيْتُ، والباءُ في: مَرَرْتُ بِرَجُلٍ. فهذه عواملُ كُلُّ واحدٍ منها غيْرُ الآخر»[2]. والاختلاف الذي يسُودُ اللفظ المعرب، يَنَجَرُّ عنه اختلاف المعنى الذي يُعْرَفُ بالقلب، فيكون بذلك مصطلح الإعراب « في الحقيقة معنىً لا لفظٌ... وليس الاختلاف بلفظٍ وإنما هو معنىً..»[3]، وتتعاقب العلامات النحوية على أواخر المعربات من الكلمات بتعاقب العوامل اللفظية والمعنوية.

---

[1]– ينظر: مسند الإمام أحمد، 4/ 192، وفيه الثيب تُعربُ عن نفسها بلسانها، والبكر رضاها صمتها، وينظر: سنن ابن ماجة، 1/ 602، وفيه: الثيب تُعرب عن نفسها، والبكر رضاها صمتها. ينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية، ص: 40. وينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تقديم فواز الشّعار، 1/ 31.

[*]– البيت منسوب للكميت في: أسرار العربية، هامش/ ص: 40. والمقتضب، 1/ 238. والكتاب، 3/ 257.

[2]– عبد القاهر الجرجاني، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، 1/ 97.

[3]– عبد القاهر الجرجاني، المصدر نفسه، 1/ 98.

أمَّا الوجه الثالث من أوجه التّسمية؛ فهي « أَنَّ المُعْرِبَ للكلام كأَنَّهُ يتحبَّبُ إلى السَّامع بإعرابه، من قولهم: امرأة عروب، إذا كانت متحببة إلى زوجها. قال تعالى: ﴿عُرُباً أَتْرَاباً﴾[1]، أي متحببات إلى أزواجهن فلما كان المُعْرِبُ للكلام كأنه يتَحَبَّبُ إلى السامع بإعرابه سمي إعرابًا»[2].

وإذا كان الأمرُ كذلك؛ فإن الإعراب في اصطلاح النَّحويِّين يَنْحصرُ مفهومه في « تَغيُّر آخر الكلمة لاختلاف العوامل الدَّاخلة عليها لفظًا أو تقديرًا»[3].

وعليه أغلب الاتفاق عند النحاة العرب القدامى، حيث اعتمدوا في توضيح هذا المصطلح على نظرات فلسفية تارةً، وأخرى ربطوا فيها بين قناعاتهم وطبيعة الاستعمال اللغوي؛ من ذلك نظرية العامل التي فسَّروا بها قواعدهم وعَلَّلوها، وصنفوا الألفاظ من حيث: الأصل والفرع إلى معربة ومبنية، والمستحق من أقسام الكلم الثلاثة للإعراب عند الخليل (ت:175هـ) وسيبويه (ت:180هـ) وجميع البصريين هي: « الاسماء، والمستحق للبناء الأفعال والحروف. هذا هو الأصل. ثم عرَضَ لبعض الاسماء علَّة منعتها من الإعراب فبنيت، وتلك العلة مشابهة الحرف. وعرض لبعض الأفعال ما أوجب لها الإعراب فأُعْرِبت، وتلك العلة مضارعة الاسماء. وبقيت الحروف كلها على أصولها مبنية، لأنه لم يعرض لها ما يخرجها عن أصولها»[4]. وقد احتجَّ البصريون، واستدلوا على صحة رأيهم حينما أجمعوا على أن الإعراب دخل الكلام للفصل بين المعاني، والإبانة عنها، فقالوا: إن معنى الفاعلية، والمفعولية، والإضافة، وسائر ذلك، موجُودٌ في الاسماء، فأوجبوا أن يكون أصل الإعراب للأسماء، أما البناء فللأفعال والحروف.[5]

---

[1]– الواقعة / 37.

[2]– ابن الأنباري، أسرار العربية، ص: 41.

[3]– ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، 1/ 31.

[4]– أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص: 77.

[5]– ينظر: أبو القاسم الزجاجي، المرجع نفسه، ص نفسها.

وقال الزَّجَّاجي (ت:337هـ) في هذا الشأن: « وأصل الإعراب للأسماء وأصل البناء للأفعال والحروف، لأن الإعراب إنما يدخل في الكلام ليفرِّق بين الفاعل والمفعول، والمالك والمملوك، والمضاف والمضاف إليه. وسائر ذلك مما يَعْتَوِرُ الاسماء من المعاني، وليس شيء من ذلك في الأفعال ولا الحروف»[1]. واشتراط المعاني النحوية للأسماء دون الأفعال والحروف، إنما كانت الأفعال والحروف عاملة، والأفعال تأتلف مع الاسماء بعلاقات مترابطة، فكان الأصل عند بعض النحويين الكوفيين مرتبطاً بالبناء والإعراب معًا.[2]

ودليل آخر بيَّن فيه عبد القاهر الجرجاني أصالة الإعراب للأسماء، والبناء للأفعال والحروف؛ فقال: « اعلمْ أَنَّ أصل الاسماء الإعرابُ، وأصل الأفعال والحروف البناءُ لأجل لأجل أنّ الاسم يكون فيه معانٍ توجب الاختلاف؛ كالفاعلية والمفعولية والإضافة، فلو لمْ تَأتِ بالاختلاف لم يُفْصَل بين المقاصِدِ، وليس كذلك الأفعالُ والحروفُ، لأنها تدلُّ صيغها على معانيها، ألا ترى أن ضَرَبَ للماضي، وسَيَضْرِبُ للمستقبل»[3].

فالمعاني النحوية التي تعتري الاسماء، وتجعلها مُعْرَبة من حيث الأصلُ، توجب التغيير والاختلاف في المقاصد والأغراض، ويَنْجَرُّ عن ذلك تغيرُّ العلامات النحوية وفقا لوظيفة الاسماء في التراكيب، فالارتباط بين العلامة النحوية، والحالة الإعرابية في الاسماءِ المعربة متطابقة بحسب اختلاف العوامل، وتغيُّر أواخر الكلمات (الأسماء)، وذلك ما توحيه وظائف المعربات لفظاً أو معنًى، لأن الإعراب خلاف البناء، وكلاَهما يُظهِرَان المعنى، لكن "البناء" يختلف في نظر النحويين من حيث مفهومه عن الإعراب؛ فهو – البناء– « لزوم أواخر الكلم بحركة أو سكون» فيما وصفه ابن

---

[1]– أبو القاسم الزجاجي، المرجع السابق، هامش/ ص نفسها.

[2]– ينظر: العكبري، التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، ص: 153.

[3]– عبد القاهر الجرجاني، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، 1/ 107– 108.

الأنباري[1]. أو قيل أيضا: «هو لزوم آخر الكلمة حالة واحدة لفْظًا أو تقديرًا، وذلك كلزوم "هؤلاءِ" للكسرة، "ومنذ" للضمَّةِ، "وأَيْنَ" للفتحة»[2]. وقيل في حدِّهِ كذلك: «هو لزوم آخر الكلمة حركة أو سكونا لغير عامل أو اعتلالٍ»[3].

والملاحظ من هذه الحدود جميعها للبناء والإعراب التي تواضع عليها النحويون؛ وَوُصفت في النحو بلزوم أواخر الكلمات حركة أو سكونا، اختصَّت الكلمة المبنية فيها بثبوتها ثبوتًا يعتري علامات البناء السَّائدة على أواخر المبنيات، وبالرغم من ذلك فإنها تؤدي معانٍ نحوية؛ كالظرفية، والشرطية، والإشارة، والصِّلة، والربط، وبالمبنيات تتبين المعاني والدّلالات المقصودة عند السامعين، وبها تكتمل الوظائف النحوية، وتتحددُ فائدة الكلام عند التعبير.

وإذا كانت المعايير النحوية في تمييز الكلمات متعدِّدة، والآليات في فرز المادة اللغوية مختلفة؛ فإن العلامات هي المركبات الوصفية المرشدة إلى الوظائف النحوية المؤداة في التركيب والعبارة، وقد تسنَّى ذلك في نظر النحويين من خلال استقراء المدونة اللغوية، واتّضح جليًّا بأن اللغة العربية تُصاحُبِها شبكة علاماتية (نحوية وصرفية) متضافرة، ومترابطة مع نفر من المصطلحات النحوية كالأصل والفرع، وأقسام الكلم، والإعراب والبناء، والحركات والحروف، والتغير واللزوم، وغيرها ممَّا لا يمكن حصره، وظلت ظاهرة الإعراب، والبناء من القضايا التي شغلت تفكير النحاة، لأنَّهما مُصاحِبَتانِ لأقسام الكلم، وبذلك اعتمدوا عليهما في تصنيف الأبواب النحوية، وبَيَّنُوا علاقة ما كان مُعربًا أو مبنيا بالمعنى الوظيفي للألفاظ في الجمل والعبارات.

---

[1]– ابن الأنباري، أسرار العربية، ص: 41.

[2]– ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص: 82. وينظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 1/ 41 وما بعدها.

[3]– الأشموني، المرجع نفسه، ص نفسها.

ووفقا لمنهجهم الذي اتّبعوهُ « كان المبني من الاسماء عندهم: الضمائر، وأسماء الإشارة، وأسماء الشرط، وأسماء الاستفهام، والأسماء الموصولة وأسماء الأفعال»[1]، ولم يكن البناء مقتصرًا على الاسماء؛ بل يسود الأفعال- أيضا-، « والمبنى من الأفعال: الماضي، والأمر، والمضارع المتصل بنون النسوة، والمتصل اتِّصالاً مباشرا بنون التوكيد، ثقيلة كانت أو خفيفة»[2]. وكذلك بالنسبة للحروف؛ فهي مبنية جميعها. وما عدا ذلك من الاسماء أو الأفعال اعْتُبِرَ مُعْرَبًا.

وثمة حالات خاصة قد يصبح المعرب فيها مبنيا؛ كالمنادى إذا كان معرفة مفردا[*]، أو نكرة مقصودة؛ فَيُبني على ما يرفعُ به من قبل النداء؛ نحو قولك: "يا رجلُ"، "يا فَضْلُ"، "يا رجلانِ"، "يا أفاضلُ"، "يا معلَّمون"[**].

وكذلك اسم لا النافية للجنس، إذا كان مفرداً (أي لا مضافا ولا شبيهًا بالمضاف)، يكون مبنيا على ما كان يُنْصِبُ به، نحو: "لا رجلين عندنا"[***]، والأعداد المركبة من أحد عشر إلى تسعة عشر؛ فإنها تكون مبنية على فتح الجزئين، باستثناء اثني عشر واثنتي عشرة، فإنهما تبنيان على فتح الجزء الثاني منهما فقط.

وينضاف إلى الحالات التي يتحول فيها المعرب إلى مبني؛ الظروف المبهمة التي تُبنى على الضم إذا قُطعت عن الإضافة لفظا وتقديرا، مثل: مِنْ قَبْلُ ومِنْ بَعْدُ،

---

[1]- فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو، ص: 177.

[2]- المرجع نفسه، ص نفسها.

[*]- المقصود بالمنادى المفرد هنا ما ليس مضافاً ولا مشبها بالمضاف. ويدخل في كلمة "مفرد" "الواحد" أي المفرد الحقيقي. ينظر: إميل بديع يعقوب، موسوعة النحو والصرف والإعراب، هامش/ص: 675.

[**]- الإعراب: "رجلان" منادى مبني على الألف لأنه مثنى، وهو في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف (أدعو) و (يا معلمون): "معلمون" منادى مبني على الواو في محل نصب مفعول به لفعل النداء المحذوف. ينظر: المرجع نفسه، هامش/ص: 676.

[***]- لا النافية للجنس: وتسمّى أيضا "لا التبرئة" لأنها تبرِّئ المبتدأ عن اتصافه بالخبر، (رجلَيْن) اسم "لا" مبني على الياء لأنه مثنى في محل نصب. ينظر: المرجع نفسه، ص 568، 569(هامش).

وكذلك "أي" الموصولة المبنية على الضم إذا أُضِيفت وحُذف الضمير الواقع صدرَ صلتها، كقولك: يسُرُّني أَيُّهم قَادمٌ، أي أَيُّهم هو قادِمٌ.

أمَّا ما يُبْنى على الكسر بناءً عارضا بعدما كان معربًا؛ فوزن (فَعَالِ) إذا كان علمًا لأنثى أو سببًا لها، كحذام[1] ولعل هذه الحالات المذكورة من حيث العدول عن الإعراب إلى البناء، ينضوي تحت ما يسمى بالبناء العارض، الذي يتنافى مع الأسس التي بنى عليه النحويون منهجهم في تقسيم الألفاظ إلى مبنية ومعربة، لأنه لا يَنْصَبُّ الاهتمام فيه حول واقع الألفاظ عند الاستعمال في التركيب، أو من حيث الدّلالة المفهومية لمصطلح البناء والإعراب، وإنما يُنْظَرُ إلى الألفاظ من وجهات خاصة تتحول بموجبها إلى اللزوم (البناء) دون التغير (الإعراب).[2]

ومن المبنيات كذلك؛ اسماء الأعلام المختومة بـ "ويه"، وأسماء الأصوات، نحو: عَاق، وقَبْ.[3] ويبدو أن الاتفاق بين النحويين واضح في حدِّ البناء إذ وُصِفَ باللزوم والثبوت بالنسبة لحركة أواخر الكلمات المبنية، سواءٌ أكانت اسماءً أم أفعالاً أم حروفًا، غير أن الغالب في الاسماء البناء لمشابهتها الحروف، والمشابهة علة تقربهما.[4]

قال ابن مالك:

والاسم منه مُعْرَبٌ ومبنيٌّ لِشَبَهٍ من الحروف مُدْنِي[5]

أمَّا ما سلم من علة المشابهة بالحروف من الاسماء؛ فهي معربة، قال ابن الأنباري: (ت:577هـ): « وهو [المعرب] على ضربيْن: اسم متمكِّنٌ، وفعل مضارع.

---

[1]– من أسماء النساء، يُقال: جرّت العربُ حَذام في موضع لبرَّفع لأنها مصروفة عن حَاذِمَة، فلمَّا صُرفت إلى فَعَال كُسِرت. وقيل سَكَنَ الحَرفُ الذي قبل الحرف الآخر فحُرِّك آخِره بِكَسْرَةٍ...ينظر: ابن منظور، المصدر السابق، (مادة حذم)، 68/4.

[2]– ينظر: فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو، ص: 178 وما بعدها.

[3]– ينظر: إميل بديع يعقوب، موسوعة النحو والصرف والإعراب، ص: 204.

[4]– ينظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 1/ 42.

[5]– ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص: 12.

فالاسم المتمكن ما لم يشابه الحرف، ولم يتضمَّن معْناه»[1]، وقال: «أما المبني فهو ضد المعرب،.. فمن ذلك الاسم غير المتمكن، والفعل غير المضارع. فأما الاسم غير المتمكن؛ فنحو: مَن، وكمْ، وقبْلُ، وبعْدُ، وأينَ، وكيف، وأمس، وهؤلاء. وإنما بُنيت هذه الاسماءلأنّها أشبهت الحرف، أو تضمنت معناها»[2]. فالمشابهة من الأسانيد التي ارتكزت عليها نظرة النحاة في تمييز الاسماء المبنية، فقالوا إنها شابهت الحروف، والحروف دوماً مبنية غير معربة، وظلت العلامة الإعرابية المميز الأساسي في هذا المقام.

ولمَّا ارتبطت العلامات النحوية ارتباطا وثيقا بالإعراب الذي يُعنى به الإبانة عن المعاني، والوظائف التي تُؤدِّيها الألفاظ في الجمل؛ فإن ألقاب الإعراب – قسيم البناء – هي: الرَّفع والنصب والجر– أو الخفض– والجزم، فالرفع والنصب مشتركان بين الاسماء والأفعال، ويختص الجر بالأسماء والجزم بالأفعال دون غيرها. وتلك الألقاب سماها سيبويه (ت:180هـ) بالمجاري، وبين فيها ألقاب الإعراب والبناء[3]، إذ نجد أن الضمة–مثلا– مشتركة بينهما، غير أنهما مختلفان باختلاف الحالة الإعرابية للكلمة التي تظهر على آخرها تلك الحركة؛ فإذا كانت الكلمة معربة فحالتها هي الرَّفع، وإذا كانت مبنية فحالتها الضم، والبون شاسع، والفرق واضح عند النحاة البصريين بين علامات الإعراب، وعلامات البناء، من حيث الدلالة والتسمية، والعدد، فهي « ثمانية: أربعة للإعراب، وأربعة للبناء. فألقاب الإعراب: رَفْعٌ ونصبٌ وجرٌّ وجزمٌ، وألقاب البناء: ضمٌّ وفتحٌ وكسرٌ ووقفٌ، وهي إن كانت ثمانية في المعنى فهي أربعة في الصُّورة»[4].

---

[1]– ابن الأنباري، أسرار العربية، ص: 44. وينظر: ابن عصفور، شرح جمل الزجاجي، تقديم: فواز الشّعار، 31/1.

[2]– ابن الأنباري، المرجع نفسه، ص: 49. وينظر: ابن عصفور، المرجع نفسه، 1/ 31.

[3]– ينظر: سيبويه، الكتاب، 1/ 13.

[4]– ابن الأنباري، المرجع نفسه، ص: 42.

وإذا قيل مَا فائدة هذا التفريق بين تلك الألقاب ؟ فإن من النحويين المتأخرين مَنْ حاولَ توضيح ذلك، وترتيب تلك الفائدة؛ ونسبها إلى سيبويه، بقوله: « إن الصَّواب مذهب سيبويه لما فيه من الفائدة»[1]. ويبدو أن الفائدة تتلخص في الإيجاز والاختصار، وذلك حينما يقال: «هذا الاسم مرفوع أو منصوبٌ، أو مجرورٌ عُلِمَ بهذه الألقاب أن عاملاً عمل فيه يجوز زواله ودخول عامل آخر يُحْدِثُ عمله، ووقعت الكفاية في الفرق بهذا اللفظ وأغنى عن أن يقول ضمَّة حدثت بعامل، أو فتحة حدثت بعامل، أو كسرة حدثت بعامل، فكان في التسمية فائدة الإيجاز والاختصار»[2]. خلافا للكوفيين الذين «وَسَمُوا الضَّمة رفْعًا والفتحة والكسرة نَصبًا وجرًا»[3].

العلامة ومصطلح القرينة:

إنَّ الإعراب لا يقتصر على الحركات أو الحروف؛ بل تنضاف إليه الدِّراية والفهم بالحالات الإعرابية من رفع ونصب وجرٍّ- خفض- وجزم. ولا ينبغي الخلط بين الحالة الإعرابية والعلامة النحوية، إذ لا يمكن أن تشترك حالة مع حالة أخرى، فكل واحدة متميزة عن غيرها؛ فقد تكون كلمات لا تظهر عليها العلامات في آخرها، فتكون مقدرة، وبالرغم من ذلك نُعْرِبُ تلك الكلمات ونبين وظيفتها النحوية؛ فنقول: إنها فاعلة أو مفعولة، أو حال أو نعت، أو توكيد، أو بدل...إلخ. فالعلامة في هذا المجال تعتبر قرينة من القرائن المساعدة على تحديد الحالة الإعرابية ووظيفة الكلمة في الجمل؛ فتكون نصبًا أو رفعًا أو جرًا.[4]

كما أن خلو الكلمة من العلامة الإعرابيّة، لا يعني بالضَّرورة أنّها خالية من الإعراب أو حالتها الإعرابية معدومة؛ بل قد تُعْرَفُ حالاتها وتؤدي وظائفها ويُتَوَصَّلُ

---

[1]- ابن يعيش، شرح المفصل، 1/ 72، 73.

[2]- المرجع نفسه، 1/ 72.

[3]- المرجع نفسه، 1/ص نفسها.

[4]- ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين االقديم والحديث، ص: 227.

إليها عن طريق القرائن؛ كالرتبة أو الصِّيغة، أو المطابقة، ففي قولنا: " أَكْرَمَ عيسى موسَى"، لا توجد العلامة الإعرابية على آخر كلمة "عيسى" و"موسى"، فالرتبة هي التي تُحَّددُ وتُعيِّنُ حالتها الإعرابية؛ لأنَّ الحركة هُنا مقدَّرة على آخرهما، فالأول (عيسى) فاعل مرفوع بالضمة المقدرة، وموقعه موقع الفاعل الذي يلي الفعل. أما الثاني (موسى): فهو مفعول به (موقعه النصب) والفتحة مقدرة أيضا، وموقعه موقع المفعوليّة من حيث الرتبة. لذلك حينما « تفقد العلامة الإعرابية دورها يُلْجَأُ إلى قرينة أخرى تقوم بهذا الدور في كشف المراد وجلاء المعنى»[1]. وذلك ما يتضح من خلال الشواهد التي ساقها النُّحاة، وبينوا فيها أن الخبر – مثلا – حينما يكون « معرفة كالمبتدأ لم[*] يجز تقديم الخبر، لأنه مما يشكل ويلتبس، إذ كل واحدٍ منهما يجوز أن يكون خبرًا ومخبرًا عنه، فأيُّهما قدَّمْتَ كان المبتدأ، ونظير ذلك الفاعل والمفعول إذا كانا مما لا يظهر فيهما الإعراب؛ فإنه لا يجوز تقديم المفعول وذلك نحو: ضَرَب مُوسى عِيسى، اللَّهم إلاّ أنْ يكون في اللفظ دليل على المبتدأ، نحو قول الشاعر [من الطويل]

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائنا وبَنَاتُنا بَنُوهنّ أَبْنَاءُ الرِّجالِ الأَبَاعِد»[2].

وفسَّرَ ابن يعيش (ت:643هـ) هذا بقوله:« ألا ترى أنه لا يحسن أن يكون بنونا هو المبتدأ، لأنه يلزم منه أن لا يكون له بنون إلا بني أبنائه، وليس المعني على ذلك، فجاز تقديم الخبر هنا مع كونه معرفة لظهور المعني وأمن اللَّبس، وصار هذا كجواز

---

[1]– محمد حماسة عبد اللطيف، المرجع السابق، ص 239.

[*]– قال الزمخشري: « وقد يقع المبتدأ أو الخبر معرفتين معًا، كقولك، زيد المنطلق والله إلهنا، ومحمد نبينا، ومنه قولك: أنت أنت... ولا يجوز تقديم الخبر هنا، بل أيهما قدَّمْتَ فهو المبتدأ» المفصل في علم العربية، ص: 29، 30.

[2]– البيت للفرزدق، كَثُرَ الاستشهاد به ونُسِب إليه، في الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 66. وفي دلائل الإعجاز لعبد القاهر الجرجاني، ص: 374، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 1/ 199. وفي شرح التصريح على التوضيح لخالد الأزهري، 1/ 214، وشرح المفصل، لإبن يعيش، 99/1. 132/9. والاستشهاد به في قوله: "بنونا بنو أبنائنا" على تقديم الخبر (بنونا) على المبتدأ (بنو أبنائنا) للإبتداء. ابن يعيش، شرح المفصل، 1/ 99.

تقديم المفعول على الفاعل إذا كان عليه دليل نحو: أكل كمثري موسىَ وأبرأ المرضى عيسى»[1].

وهنا يظهر دور قرينة الرتبة بارزًا حينما تختفي الحركة الإعرابية في إيضاح وظيفة الكلمة في الجملة، فإذا كانت العلامة الإعرابية مقدرة لجأ النحويون لتمييز الوظائف النحوية إلى الرتبة التي تمثل سمة تمييزية بديلة عن الحركة الظاهرة على أواخر الكلمات وترتبط الرتبة بالموقعية في الأنساق التركيبية والجمل، وهي إما محفوظة أو غير محفوظة تتضافر مع قرينة المطابقة [في العدد والنوع والتحديد]، وكذا السياق، هذا الأخير الذي يمثل الموقف اللغوي، وتقوم جميع هذه القرائن مقام الإعراب، والإبانة عن الوظائف النحوية، والكشف عن المعاني المختلفة، لأن الألفاظ مغلقَة على معانيها على حد تعبير عبد القاهر الجرجاني في قوله: « إذْ كان قَدْ عُلِمَ أَنَّ الأَلْفاظ مُغْلقَة على مَعَانيِهَا حتى يكون الإعرابُ هو الذي يفتحها، وأنَّ الأغراض كَامنة حتى يكون هو المستخرج لَها، وأنَّهُ المعيارُ الذي لا يتبين نقصان كلام ورُجْحانه حتى يُعْرَضَ عليه، والمقياس الذي لا يعرف صحيح منَ سَقيم حتى يُرْجَعَ إليه».[2]

العلامة النحوية وفكرة العامل:

لمّا كان الإعراب وعلاماته من القرائن اللفظيّة، بها تنفتح الألفاظ على المعاني والمقاصد التي أرادها المتكلم، ويعتبر الإعراب أيضا من المقاييس، والمعايير الذي بها يكتمل الكلام، فتعرف معانيه، وصحيحه من سقيمه، وتلك المزايا جعلته محل اهتمام النحاة العرب القدامى، الذين كانوا يقصدون حينما يقولون: إن الإعراب يكشف عن المعاني ويُميزُ بينها؛ المعاني الوظيفية التي تؤدِّيها الألفاظ في الجمل، وتكون العلامات الإعرابية هي دَلائلها وسماتها المميزة والكاشفة عنها – أي الكاشفة عن المعاني والوظائف –.

---

[1]– ابن يعيش، المرجع السابق، 1/ 98.

[2]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تحقيق: محمود محمد شاكر، ص: 28.

غير أن النحويين أعطوا قيمة عظيمة لتلك الحركات الإعرابية، واتبعوا في ذلك منهجًا عقليا قادهم نحو التفلسف، لمَّا ربطوا ظاهرة الإعراب بفلسفة العامل، فقالوا: إن لكلِّ عاملٍ معمول، وإن الحركات الإعرابية هي آثارٌ لعوامل، سواء أكانت ظاهرة أم محذوفة، وهي المسببة – في نظرهم – للإعراب وحالاته، والمحذوفة منها قدروها وأولوها كما فسروا ذلك، وقدروا فعلا محذوفا عاملا في المنادى، وهو الفعل "أدعو"... وغيرها.

بالإضافة إلى ذلك؛ فقد تَوسَّعوا، وراحوا يطيلون الحديث في شرح العامل، وشروطه، ووجوه عمله حتى كادت تكون نظرية العامل هي النحو كله، وكانت منبعًا مُستفيضًا لعددٍ من الأبواب النحوية؛ كالتنازع والاختصاص، والاشتغال والتقدير.[1]

وبعبارة أخرى؛ يمكن القول: إن النحويين القدامى لَمَّا استقرأوا كلام العرب، ولاحظوا أواخر الكلمات متغيرةً من حركة لأخرى، حاولوا ضبط علل هذا التغيُّر وأسبابه؛ فاستقر بهم الأمر إلى نظرية العامل التي تصورها بعد التأمُّل في الظواهر اللغوية التي واجهتهم؛ فكانوا متأثرين في تحليلاتهم وتفسيراتهم النحوية بما اقتنعوا به من أسس منهجية ومعرفية، استمدوها من التفكير الفلسفي. ولعل في هذه الرواية ما يوحي إلى ذلك؛ فقد رُوي أنَّه « اجتمع أبو عبد الله الجرمي (ت:225هـ) بأبي زياد الفراء (ت:206هـ)؛ فقال الفراء: أخبرني عن "زيدٌ مُنطلِقٌ" لِمَ رُفِعَ زيد؟؛ فقال الجرمي: رُفِعَ بالإبتِداءِ. قال الفراء: فأظهرْهُ. قال: هو معنى لا يظهر: فَمَثِّلْهُ؛ قال: لا يُمثَّل. قال الفراء: مَا رَأَيْتُ كاليوم عاملاً لا يظهر ولا يمثل!»[2]. وذلك كان مدعاة لنشوء خصومات وخلافات نحوية، اتَّسَعت لتكون بين المدارس النحوية، خاصة البصرية منها والكوفية. أما إيمانهم بنظرية العامل؛ فقد دعاهم إلى القول بأن « كل أثر إعرابي لا بُدَّ

---

[1]– ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: 23.

[2]– المرجع نفسه، ص: 32.

أن يكون له سبب؛ أي: عَامل، والعامل إما لفظي أو معنوي»[1]. فتكون بذلك ظاهرة الإعراب في اللغة العربية مرتبطة ارتباطا وثيقا ومباشرًا بنظرية العامل.

وإذا كانت العلامات الإعرابيَّة، حركات أم حروفًا مرتبطة بالحالات الإعرابية، من رفع ونصب وجرٍّ، وهي آثار لعوامل معنوية أو لفظية، ظاهرة أو محذوفة؛ فإن فكرة العامل في هذا المقام هي الدعامة الأساسية التي تدور حولها كثير من الموضوعات النحوية، لاسيّما أن العامل يعتبره النحويون العرب القدامى من المؤثرات التي تؤثر في الألفاظ فَتُغَيِّرٌ حركتها بناءً أو إعرابًا، وفكرة العامل في نظرهم باعتبارها علة للعمل، ارتبطت بالأسباب والمسبِّبات التي تبلورت جذورها من خلال الظواهر الفلسفية والطبيعية، والمسائل الوجودية التي ثبتُوا بها أسس معارفهم، ومناهجهم، ومصطلحات درسهم النحوية.

النزعة المنطقية والعلامة النحوية:

لما كانت فكرة العامل مرتبطة بالدَّرس النَّحويوصلته بها وثيقة؛ فإن ذلك كان مدعاة لإثارة الجدل حول النزعة المنطقية في النحو العربي[*]، بوجود الصلة بين حركات الإعراب وحروفه، وألقابه، والعامل، وقد أورد الخوارزمي (ت:387هـ) ما يشير إلى هذه الصِّلة بقوله: «الرَّفع عند أصحاب المنطق من اليونانيين واو ناقصة، وكذلك الضم وإخواته المذكورة، والكسر وإخواته عندهم ياءٌ ناقصة، والفتح وإخواته عندهم ألف ناقصة، وإن شئْت قلتَ الواو الممدودة اللينة ضمة مُشْبَعة والياء الممدودة اللينة كسرة مُشْبَعة، والألف الممدودة فتحة مُشْبَعة. وعلى هذا القياس الرَوْمِ[**] والإشمام نسبتهما

---

[1]– عبده الراجحي، دروس في المذاهب النحوية، هـ/ ص 111.

[*]– الجدل بين المنطق والنحو، ينظر: كيس فرستيج، أعلام الفكر اللغوي: التقليد اللغوي العربي، 87/3.

[**]– الروم: يقال: رام الشيء يرومه رومًا: طلبه، ومنه روم الحركة في الوقوف على المجرور والمرفوع. قال سيبويه: أما الذين راموا الحركة فإنه دعاهم إلى ذلك الحرص على أن يخرجوها من حال ما لزمه إسكان على كل حال، وذلك أراد الذين أشمُّوا إلا أن هؤلاء أشد توكيداً. قال الجوهري: رَوْم الحركة الذي ذكره سيبويه حركة مختلسة مختفاة لضرب من التخفيف، وهي أكثر من الأشمام. (إبن منظور، لسان العرب، باب الميم، 12/ 258).

إلى هذه الحركات كنسبة الحركات إلى حروف المدِّ واللِّين، أعني الألف والواو والياء»[1].

والمتتبع لمسار الدَّرس النحوي العربي، يجد نظرية العامل هي جوهره، وأساسٌ من أُسسه المنهجية، مما يدعو إلى القول: بإنَّ « لكل عامل من العوامل ضرب من اللفظ، أي حركة من حركات الإعراب في حرف الإعراب، أي الحرف الأخير من الكلمة المعرفة، وقدْ روعي هذا المعنى مراعاة شديدة في تعريفهم للإعراب»[2]. وذلك باعتبار أن علامات الإعراب وتعاقبها على أواخر الكلمات المعربة من آثار العوامل وأسبابها، وهي التي تحدثها أو تجلبها.[3]

وقد واجهت هذه الآراء حول علاقة الإعراب بالعامل انتقادات ومناقشات من قبل بعض الدارسين المحدثين، الذين يرون في العمل النحوي تصورات فلسفية واضحة فرضتها ظروف البيئة الفكرية والعلمية، والثقافية وحركات الترجمة والتدوين إبان ظهور علم النحو؛ فقال أحدهم وَاصفًا الآثار الفلسفية في تفكير النحاة ومدى ارتباطهم بنظرية العامل؛ « نظرية العامل التي بالغوا فيها وفلسفوها حتى ألفوا كتبًا تجمع قواعد النحو بعنوان العوامل... وقد كان النحاة – في سبيلهم هذه – متأثرين بروح الفلسفة التي كانت شائعة بين المتأخرين منهم، فهم يُعَلِّلُون منعهم اجتماع عامِلَيْنِ على معمولٍ واحدٍ»[4]. وتفسيراتهم انصَّبت حول الاتفاق أو الاختلاف في العمل، وهما ضدان لا يجتمعان البتة في محلٍّ إعرابيٍّ واحد، إذْ يقولون: « إذا اتَّفقَ العاملان في العمل لزم تحصيل الحاصل وهو محال، وإن اِختلفَا لزم أن يكون الاسم مرفوعًا منصوبًا مثلاً، ولا يجتمع الضدان في محل، ومنه تحريمهم أن تتبادل الكلمتان العمل، واحتجاجهم بأن

---

[1]– الخوارزمي، مفاتيح العلوم، ص: 99.

[2]– محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص:159.

[3]– ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، المرجع نفسه، ص نفسها.

[4]– أحمد مختار عمر، البحث اللغوي عند العرب، ص: 147.

العامل حقه التقديم، والمعمول حقه التأخير، فتكون الكلمة متقدمة متأخرة، وهو محال»[1].

وإذا كانت نظرية العامل، والعلة، والحدود – التعريفات– من القضايا التي برزت فيها التأثيرات الفلسفية والمنطقية اليونانية في ظل نظرية النحو العربي؛ فإن تحليل التراث النحوي، وتتبع مساره وتحديد ملامح التفكير عند النحاة، والاطلاع على قواعده المثبوتة في مؤلفاتهم يكشف أن النحو العربي من أهم العلوم اللغوية وآخرها تأثرًا بالمنطق اليوناني ومسائله الميتافيزيقية من حيث منهجه، وبالرغم من صمود منهج النُّحاة العرب فترة زمنية طويلة في مواجهة التراث الفلسفي والمنطقي اليوناني، إلا أنه لم يسلم في أصوله العامة، فتسللت إليه كثير من الجزئيات، ثم صاحبت التفكير النحوي العربي تحولات وتغيرات لم تكن بمنأى عَمَّا « تأثر به الأدباء من أفكار ميتافيزيقية ومنطقية إغريقية نتيجة لمشاركة هؤلاء في الحياة الفكرية التي كانت تهتم إلى أبعد غايات الاهتمام بالبحوث الجدلية حَول الطبيعة ومَا وراءها، دون أن تعنى كثيرًا بالبحوث الفنية أو الخصائص الجمالية...»[2].

إن قضيَّة التأثير والتأثُّر بالمنطق الفلسفي، لا تنقص من قيمة التفكير النحوي عند النحويين واللغويين العرب القدامى، ولا ينبغي إثباتها أو نفيها، لأن المهم في ذلك هو: ما تميَّز به تفكير النحاة واللغويين الأوائل من عبقرية استمدوها من مرجعيات متعددة، وبيئات ثقافية مختلفة، ومنطلقات بلورت في أذهانهم أسسًا علمية في مجال البحث اللغوي؛ لأن حَاجاتهم كانت تفرض عليهم الكشف عن التطورات الحضارية في الحقب التاريخية المتعاقبة في مختلف الفروع العلمية التي عنيت باللغة العربية من جوانبها المختلفة، والرأي« الراجح أن البحث اللغوي عند العرب أصيل، وأنه من نتاج

---

[1]– إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: 31، 32.

[2]– علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، ص: 80، 81.

العقلية العربية»[1]، وكل ذلك لم يدع «أمامهم مجالاً غير ارتكاب الصَّعب وهو الأخذ بالقياس الشكلي»[2]، ثمّ صيَّروا ذلك تماشيا مع خصائص العربية التي استطاعت أن تتبوأ المكانة الرفيعة بين اللغات، بفضل الدين الإسلامي، والقرآن الكريم من جهة، والتراث الأدبي (شعرًا ونثرًا) من جهة أخرى. وتلك هي مدونتهم، ومصادر تقعيدهم، توصلوا من خلالها؛ بعد الاستقراء والتأمل، والاستعانة بوسائل علمية، ومناهج متعددة تتوافق مع الدرس النحوي، والبحث في الظواهر اللغوية التي اختصَّت بها العربية على وجه التحديد، فاستطاعوا التوصل إلى القواعد والقوانين التي تحكمها، والروابط التي تترابط بها ألفاظها والعلاقات التي تتشابك بها تلك الألفاظ في الجمل، وكان معيارهم فيما وصلهم من نصوص هو الفصاحة، سواءٌ من حيث القبيلة، أو الراوي، أو صاحب النص (شعرًا ونثرًا) فيما اتخذوه شاهدًا أو حجة يحتجُّون بها من تلك النصوص لتثبيت القاعدة.

وبذلك فقد تميزت نظرتهم إلى المدونة اللغوية بالدقة لاستنباط الأحكام النحوية، وظل تفكيرهم النحوي مرتبطًا بالنص القرآني من وجهته التركيبية؛ لأن العربية الفصحى التحمت به التحاما، ومدلولها الأساس هو البيان والوضوح، وعليها يقاس كل كلام. وفي هذا الشأن قال الخطابي: «أعلم أن الله لَمَّا وضع رسوله صلى الله عليه وسلم موضع البلاغ من وحيه، ونصبه منصب البيان لدينه، اختار له من اللغات أعربها، ومن الألسن أفصحها وأبينها، ثم أمده بجوامع الكلم»[3]. ينضاف إلى ذلك الخصائص والصفات التي تتصف بها العربية، لأنه يتحتم أن تتصف بذلك لتكون مختارة تتميز بخاصية الدوام، لأن « قيمة القرآن مطلقة وليست تاريخية تقتصر به عند مراحل بعينها

---

[1]– محمد حسن عبد العزيز، كتاب سيبويه مادته ومنهجه وآثاره في العلوم العربية والإسلامية ومكانته في علم اللغة الحديث ، ص: 12.

[2]– علي أبو المكارم، المرجع السابق، ص: 99.

[3]– جلال الدين السيوطي، المزهر في علوم اللغة وأنواعها، 209/2. وينظر: عفيف دمشقية، تجديد النحو العربي، ص: 48.

فكريًّا واجتماعيا، ومن ثم فإنه يتصف بالبقاء والدوام، ولذلك فإن لغته التي صيغ بها يتحتم أن يكون لها صفة الامتداد. ومن هنا فإن نقطة البدء في الدرس اللغوي للعربية الفصحى تختلف – أو يجب أن تختلف– عن نقطة البدء في دراسة أيَّة لغة أخرى»[1].

والعربية استمدت معاني ألفاظها، ومفاهيم مصطلحاتها النحوية، والمعجميّة من المعاني المرتبطة بالدلالات الشرعية، والأحكام الفقهية الكامنة في النص القرآني، والمصطلحات النحوية في تشكّلها من حيث أصالة جذورها؛ كانت مستمدة من عمل المفسرين، وذلك في الحين الذي « بدأ النظر في القضايا التركيبيَّة لمَّا شَرَع الصحابة المفسرون في عملهم، وأصبح الدارسون الذين يشرحون آيات القرآن الكريم، ويتفهَّمون معانيه ودلالاته، يتداولون بعض القضايا النحوية قبل القرن الثاني والاحتجاج والتقعيد بزمن بعيد، من غير أن تكون الغاية وضع النحو؛ وإنما قاد إليها المعنى التفسيري الذي يعالجه المفسِّر»[2]. ومما عالجه المفسِّرون من الموضوعات النحوية « معاني بعض الأدوات أو الأساليب، أو دلالة بعض الضمائر، أو العناصر التركيبية الأخرى»[3].

وما دام الأمر كذلك؛ تكون – أيضًا – العلامة النحوية من أهم الموضوعات التي طرقها المفسرون، لأنها تسهم بقسطٍ كبير في ضبط المعنى الوظيفي للألفاظ، الذي تنجرّ عنه المقاصد الشرعية، وذلك بتضافر العلامات النحوية مع العناصر التركيبية المشكلة للغة النص القرآني، تنضاف إليها العناصر الصوتية والصرفية التي تفضي إلى بيان الدلالة وتؤدِّي إلى إيضاح المعاني الخفية وراء التراكيب المختلفة؛ لأن النحو يختلف من الجملة إلى النص، ولعل الاختلاف متعلِّق بشبكة العلامات في فضاء النص الذي اتخذه النحاة مدونةً لدرسهم النحوي.

---

[1]– علي أبو المكارم، المرجع السابق، ص: 169، 170.

[2]– محمود حسن الجاسم، تأويل النص القرآني وقضايا النحو، ص: 85.

[3]– محمود حسن الجاسم، المرجع نفسه، ص نفسها.

وفي مقدمة النصوص التي اعتبرها النحويون مدونة لدرسهم، ويرون أنه ينبغي – ضرورةً– النظر فيها، وإبراز نظامها التركيبي والصرفي والدلالي والصوتي؛ النص القرآني وقراءاته، والأحاديث النبوية الشريفة، وكلام العرب (شعرًا ونثرًا)، واختاروا لدرسهم من المناهج ما يتوافق مع نظرتهم تلك، وحَدَّدوا غايتهم المتمثلة في التقعيد واستعانوا بالاستقراء والتحليل والاستنباط، والوصف؛ فكان موضوع العلامات قَدْ وَجَدَ مجالاً واسعًا تحت أنظارهم، فساقوا الحديث حولها في سياقات مختلفة حينما أرادوا التوصل إلى السِّمات والمميزات التي تميز الكلمات في ظل الأجناس والمقولات النحوية المرتبطة بالعلامات؛ كعلامات الإعراب (حركات وحروف)، وعلامات النوع، والعدد، والتحديد[1]، كما ارتكزت تصنيفاتهم للأبواب النحوية، والوظائف على العلامات، معتبرين في ذلك العلامات بمثابة الملامح، والمعايير الإلزامية التي يقيسون بها الألفاظ في التراكيب لتحديد وظيفتها، أو تصنيفها من حيث: التأنيث والتذكير، أو الإفراد أو التثنية أو الجمع، أو التعريف والتنكير... وغيرها. كما وصفوا أقسام الكلم واستندوا عليها أيضا في تحديد الحالات الإعرابية التي ركزوا نظرهم حول أواخر الكلم الموحية بالوظائف النحوية.

العلامة النحوية سمة للألفاظ:

وإذا كان الأمر كذلك؛ فإنه «لا يُخْفى أَنَّ السِّمات النحوية قد وردت في درسنا اللغوي التراثي فيما يُعْرَفُ بالشروط النحوية للأبواب، ثم أعيدت دراستها تحت مَا عُرِفَ باسم القرائن في النظام النحوي[2] التي اشتملت فيما اشتملت عليه، على كثير من السِّمات النحوية؛ كالإعراب والصيغة والرتبة، وبعض من أحكام السِّمات

[1]– ينظر: منذر عياشي، من الكلمة إلى العلامة، نحو دراسة نصوصية، مجلة علامات، ج61، مجلد16، جمادي الأول، ماي 2007، ص: 90.

[2]– ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص:177 وما بعدها.

كالمطابقة»[1]. وذلك مدعاة إلى القول في شأن العلامات التي حظيت في التراث اللغوي باهتمام وافر؛ بأن الظواهر التي تنضوي تحتها العلامات يمكنها أن تصبح أم العلوم فتسمى علم العلامات أو الظواهر العلاماتية، غير أن الأنساق المجردة، والمناهج المفككة للمادة اللغوية، والنظريات المفسِّرة لأنواع العلاقات التي تربط بين المكونات التركيبية لم تدفع بالتراث ليجعل من العلاماتية علمًا مستقلاً تُعْرَفُ به، بل إن معالجة موضوعها – العلامات – كانت غير مقصودة لذاتها، فوردت متناثرة ضمن موضوعات نحوية، وصرفية لا يمكن حَصْرُهَا البتَّة.[2]

إن النحاة بنوا درسهم النَّحوي على أسس منهجية، ومعرفية كانت ركائزها معتمدة على الفصاحة، والقياس، والنقل أو السماع، والعلة والرواية، وبرزت في ضوء تلك الأسس مسألة العلامات في ظل نظرتهم إلى الألفاظ في الأنساق التركيبية من حيث وظيفتها، ونوعها، وعددها، وتعريفها أو تنكيرها، وحاولوا ضبط أحكامها ووجوه إعرابها، ثم تصنيفها وفقا لما يندرج تحت خصائص اللغة العربية من جهة أواخرها إلى مرفوعات أو منصوبات، أو مجرورات أو توابع. ويُفترض في عملية التصنيف والتمييز، وجود علامات توسَمُ بها تلك المركبات، لا يمكن الاستغناء عنها تركيبيًّا وصرفيا، أو معجميًا ودلاليا، لأنها – أي العلامات– الأساس الجوهري في البحث عن الكلمات وأجناسها النحوية (أقسام الكلم)، واعتبروا مسائل لغوية من قبيل العلامات؛ كالخصيصة اللغوية[*]، يقول ابن جني (ت:392هـ) عن علامات التعريف والتنكير

---

[1]– محمد عبد العزيز عبد الدايم الرِّفاعي، السِّمات النحوية للعربية، ص: 18. وينظر: تمام حسان، المرجع نفسه، ص:191 وما بعدها.

[2]– ينظر: منذر عياشي، المرجع السابق، ص: 91 وما بعدها.

[*]– ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم الرِّفاعي، المرجع السابق، ص: 32.

حينما يصف ما يوُسَمُ به اللفظ من سمات وخصائص: « فأمَّا الفعل فمِمَّا لا يمكن تعريفه على وجهٍ، فلذلك لم يعتد التعريف الواقع عليه لفظا سمة خاصة ولا تعريفًا»[1].

ومما تقدَّم؛ يتضح أن العلامات النحوية سمات توسم بهَا الألفاظ للدلالة على الوظائف المؤداة داخل التركيب، ولا تنحصر تلك العلامات في الزوائد اللاصقة بالألفاظ، كما هو الشأن في العلامات التي تختصُّ بها الفصائل النحوية أو الأجناس النحوية؛ وإنما يتسع مجالها ليشمل الوظائف النحوية، واللفظ ذاته، كالأسماء، والأفعال. وبهذا الاعتبار « فالاسم في الاصطلاح مَا دَلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاث، وفي اللغة سمة الشيء أي: علامته»[2]. ويشير ابن الأنباري إلى رأي البصريين والكوفيين والاختلاف بينهم في أصل اشتقاق الاسم بقوله:« ذهب الكوفيون إلى أن الاسم مشتق من الوسم – وهو العلامة – وذهب البصريون إلى أنه مشتق من السُّموِّ – وهو العُلُوُّ – أما الكوفيون فاحتجُّوا بأن قالوا: إنما قلنا إنه مشتق من الوسْمِ، لأن الوسْمَ في اللغة هو العلامة، والاسم وَسْمٌ على المسمى، وعلامة له يُعرفُ به...»[3].

غير أن ما ساقه ابن الأنباري حول رأي البصريين والكوفيين، يمكن أنْ نَعْتَبره من قبيل الاصطلاح اللغوي الذي يقتربُ كثيراً من المعنى الدلالي للكلمة حينما تكون اسما، أما إذا كانت فعلاً فهي الدَّالة على معنى «الحدث الذي يُحْدِثُه الفاعل، من قيامٍ أو قعودٍ أو نَحْوِهما. والحرف في اللغة: طرف الشيء كحرف الجبل»[4].

وبذلك؛ فالعلامة في النَّحو، ذاع صيتها في ظل المنهج النحوي المتبع في دراسة اللغة العربية، واعتبرها النحويون وسيلة من وسائل اختيار الكلمة العربية، وملمحٌ

---

[1]– ابن جني، الخصائص، 2/ 145.

[2]– ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص: 32.

[3]– ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 6.

[4]– ابن هشام، المرجع نفسه، ص نفسها.

من الملامح المميزة للكلمات المفردة (اسم فعل حرف)، والكلمات في التركيب وذلك حينما تؤدي وظائفها النحوية، فوقعت بذلك – العلامة – موقعًا متميزًا ومكاناً مرموقًا في التراث النحوي؛ فاتجه النحاة – نظرا لأهميتها – نَحو الاهتمام بها، وعمدوا إلى الاعتماد عليها في تقديم موضوعات درسهم المتعددة؛ كالأصل والفرع، وأقسام الكلم، والحذف والظهور، والتأنيث والتذكير، والضمائر (المتصلة والمنفصلة)، والإفراد والتثنية والجمع، وأخذوا بذلك يميزون بها التغيرات الصرفية والنحوية المرتبطة ببنية الكلمات ووظائفها، وقد اختلفت العلامات النحوية من حيث: أشكالها الصوتية واللفظية، فمنها العلامات الإعرابية (حركات صوتية قصيرة وحركات صوتية طويلة)، والعلامات الدالة على العدد، والدالة على النوع، والتحديد، ويقوم تغيُّر العلامة بتغيّر حالات الكلمة من حالة إلى أخرى، وذلك من حيث البنية الصرفية والوزن؛ نحو: رجل (مفرد)، رجال (جمع)، أو كأن ترد العلامة مفيدة لمعنى التثنية، أو الجمع، ثم تغيب العلامتان للدلالة على الإفراد، نحو: قائمٌ، قائمان، قائمون.. وغيرها.[1]

ويتَّضح من خلال ما سبق؛ أن العلامة النحوية ظلت مرتبطة بالكلمة الدالة على المعنى النحوي (أو الوظيفة النحوية) من الوجهتين النحوية والصرفية، وذلك حينما تندرج ضمن السوابق واللواحق والدواخل.

[1]– ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم الرفاعي، المرجع السابق، ص: 92، 98.

ب/ أنواع العلامات النحوية في أقسام الكلم :

تعد العلامات عنصرًا أساسيًّا في وضع المصطلحات النحوية مفهومًا وتحديدًا وتعليلاً، في الحروف، والأسماء، والأفعال، فهي الّدعامة التي يُستند عليها في صياغة القواعد واستنباطها، بوصفها إشارات ودلائل على المعاني النحوية التي تؤديها أقسام الكلم في التعبير عن الأغراض والمقاصد، لذلك اتبع النحاةُ طرقًا عديدةً لحصر العلامات النحوية وتصنيفها، ليصفوا بها اللغة ومكوناتها اللفظية تماشيا مع القواعد والأنظمة اللغوية، مما يدعو إلى القول: إن العلامة النحوية بمثابة الجذور الضاربة في أعماق اللغة من حيث الشكلُ والموضوعات؛ لأن سلامة تلك الجذور تؤدي إلى سلامة الدرس اللغوي والنحوي من جهتي التنظير والتطبيق أثناء التقعيد.[1]

فالعلامة النحوية تسهم في إبراز أقسام الكلم ووظيفة المفردات المؤداة أثناء التخاطب صرفًا ونحوًا؛ أي كلمة مفردة أو تركيبا، وبذلك كانت فكرة العلامات من المقاييس والأسس الهامة في تحديد أنواع الكلم، غير أن النحاة أكملوا تعريفهم لأنواع الكلمة بما سمُّوه العلامات التي هي في الواقع أكثر قيمة من التعريفات التي ذكروها. وقد أفردوا لكل نوع من أنواع الكلمة علامات[2]، خاصة بعد ما اتخذوا المعنى أساسًا لذلك التقسيم، مما جعل العلامات النحوية دلائل مصاحبة توصف بها الحروف والأسماء والأفعال؛ لأنها تستلزم وجود ما يُميّز بعضها عن بعضٍ من جهة التصنيف والماهية، وتلك العلامات تنضاف إليها سمات وظيفية توسم بِها تلك الأقسام بحسب تقسيم النحاة والدارسين المحدثين لأقسام الكلم[3]، وذلك كله في إطار الفعل الكلامي الشفهي أو المكتوب.

---

[1]– ينظر: محمد أبو نواس، العلامات النحوية في ضوء علم اللغة المعاصر، ص: 72 وما بعدها.

[2]– ينظر: عبد الرحمٰن محمد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص: 11.

[3]– ينظر: تمام حسان، المرجع السابق، ص:86 وما بعدها. وينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص: 283 وما بعدها.

ولا يخفى أن تلك العلامات توسم بها العلاقات التي تترابط بها الكلمات داخل الأنساق التركيبية المختلفة على المحورين الأساسيين الأفقي والعمودي (المبنى والمعنى) أو ما يسميه الأسلوبيون الاختيار والتأليف، المبين كالآتي:

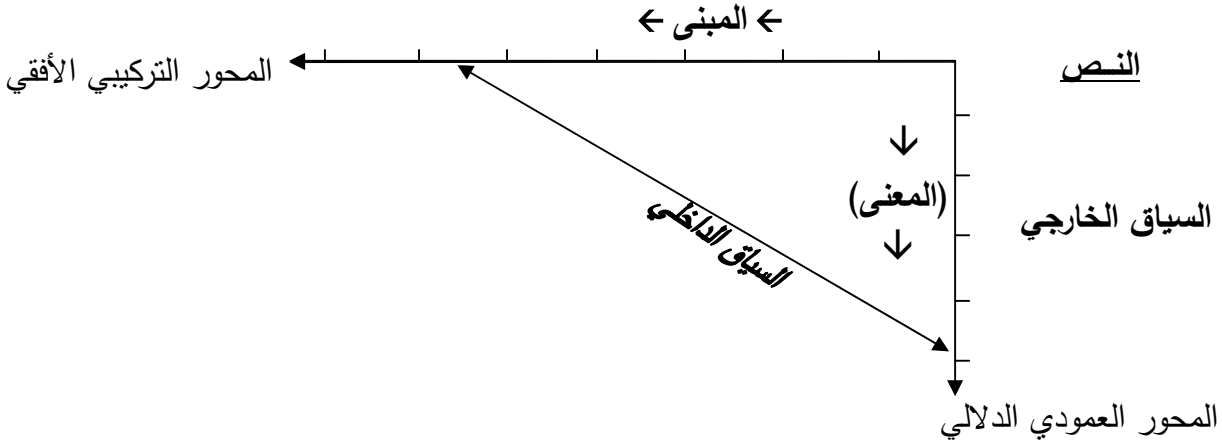

وهذان المحوران يترابطان بواسطة السياق الخارجي والداخلي؛ فالأول يشمل مرجعيات اجتماعية وثقافية وطبيعية، والثاني يمثله الموضوع أو الغرض أو المقصد لدى منشئ النص، ومن ثم تصبح العلامات النحوية إما أن تكون جوهرية كدلالة الاسم على مسمّى أو حدث دون زمن. أو دلالة الفعل على حدث وزمن... وإما أن تكون شكلية أو معنوية وظيفية أو تركيبية أو سياقية[1]، وتلك الأقسام من العلامات النحوية تؤدي إلى الاختلاف المفهومي للكلمة في جوانبها الوظيفية والتركيبية، وفي تآلفها وتناسقها تعتبر أداة من الأدوات المنهجية التي يُتَّوصَّلُ بها إلى المعاني الخفية وراء الألفاظ مفردةً، أو داخل التركيب، من خلال بنيتها الصرفية تارة، وتارةً أخرى من خلال جوهرها، وحقلها الذي تنتمي إليه؛ هذا الأخير الذي سَمَّاه النحاة «الباب النحوي» الذي يرتبط بنوعها أو آخرها أو دلالتها على الحدث، أو الزمن، أو المعنى أو الذات، لأنها – أي العلامات – كانت وراء طرق التصنيف، والتبويب النحويِّين للأجناس النحوية، وذلك حينما يُستندُ فيها إلى الملامح العامة لإبراز الجوانب الوظيفية التي تؤديها وتوسم بها. من ذلك: الاسماء الدالة على وظيفة الفاعلية، أو المفعولية، أو الحالية،

[1]– ينظر: محمد أبو نواس، العلامات النحوية في ضوء علم اللغة المعاصر، ص: 140 وما بعدها.

أو الظرفية، فإن تلك الكلمات (أو الاسماء) يُسْتندُ فيها على الملامح العامة باعتبارها اسماء دالة على الذوات أو المعاني، أو الحدث أو العلمية أو الزمان أو المكان؛ كاليوم والليلة، والنهار، أو المدينة، والبلد أو فوق وتحت، وكل ما توحيه تلك الكلمات جميعها من سمات توسم بها للتعبير عن الدلالات المختلفة.

غير أن تلك السمات التي توسم بها لا تقتصر على العلامات والملامح الموحية بالأزمنة أو الأمكنة أو الأحداث؛ بل ينبغي النظر إليها نحويًّا وصرفيًّا لإظهار خصائصها من حيث: الإعراب والعدد، والنوع والتحديد، والتبعية، والحالات الإعرابية المحتملة في ضوء واقع الاستعمال للعربية داخل النصوص والشواهد المستقصاة من استقراء النحاة واللغويين العرب القدامى لكلام العرب، فبنوا وعيهم المعرفي على العلامة في سياج اللغة بآلياتها الأدائية المختلفة، وتجرَّأوا في ظل نظريتهم النحوية على تحويل أجزاء كلماتها إلى علامات اصطلاحية.[1]

وكانت أقسام العلامات المذكورة عَوْنًا كذلك في تمييز صِحيح الكلام وفاسده، لأن « سيطرة الفكر العربي على مفهوم العلامة وخصوصياتها قد يسَّرتْ له التنظير الدقيق للطاقة الشعرية والإبداعية التي تقوم عليها اللغة، ذلك أن السِّمة العلامية للألفاظ هي التي تبيح الانتقال بها من دلالة إلى أخرى، وهي التي تجيز الإيماء إلى المعنى الواحد بالألفاظ المتنوعة»[2].

ولعل منتهى الإفصاح حول فكرة العلامة، ما أشار إليه عبد القاهر الجرجاني؛ بقوله: « اللغة تجري مجرى العلامات والسِّمات، ولا معنى للعلامة والسمة حتى يحتمل الشيء ما جُعلت العلامة دليلاً عليه وخلافه»[3]، ثمّ إن« العلامة التي اتُّخذت أمارة

---

[1]– ينظر: عبد السلام المسدي، ما وراء اللغة بحث في الخلفيات المعرفية، ص: 63 وما بعدها.

[2]– المرجع نفسه، ص: 68.

[3]– عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، ص: 525 ؟.

على شيءٍ ما كان يمكن أن تتخذ أمارة على شيء آخر غيره قد يكون مخالفا له، وقد يكون نقيضا عليه»[1].

فالتنوين– مثلا– علامة تحتمل من حيث وظيفتها التعريف أو التنكير؛ فيسمى تنوين التنكير وكذلك الاحتمالات التي توحيها (التاء) الدالة على التأنيث (التاء المفتوحة) في التراكيب حينما تلحق الفعل؛ فيقال: قامت هند، وتكون جوهر الضمير الدال على المتكلم (المؤنث أو المذكر)؛ أنا قُمْتُ/ للمؤنث والمذكر، فالتاء أمارة على المذكر المتكلم.

كما أن نفي العلامة علامة على النقيض، لأن الكلمة الخالية من علامات الاسماء – مثلا – تحتمل الحرفية أو الفعلية؛ ثم يُنظر إلى دلالتها أو بنيتها أو شكلها؛ فإن تضمنت ما يبيح فعليتها (كالحدث والزمن)؛ فذلك قد يدعو إلى القول بأنها حرف، من حيث جوهرها ولو كان إحتمالا.

وذلك دعا النحاة إلى محاولة ضبط أقسام العلامات لتمييز الكلمات، فتكون بارزة من خلال السياق التركيبي أو قد تعتري العلامات النحوية ماهية الكلمات، كالحدث والزمن، أو تماشيا مع طبيعة الأشياء في الواقع؛ كالأم، والحامل، والعاقر، التي توصف بها الاسماء المؤنثة على وجه الخصوص.

[1]– عبد السلام المسدي، المرجع السابق، ص: 61.

ج/ الوظائف النحويَّة علامات للألفاظ:

تعتبر الوظيفة النحوية علامة للفظ تميِّزه في التراكيب النحوية من الوجهة الوظيفية، داخل التركيب، وقد أشار علماء العربية إلى علاقة الربط بين الوظائف النحوية والعلاقات التي تتآلف بها الألفاظ باعتبارها مميزات تميِّز المعاني النحوية التي تؤديها الوحدات الصرفية. منهم ابن جني الذي يقول:

« فأمَّا المعاني فأمرٌ ضيق ومذهب مستصعَبٌ، ألا تراك إذا سُئِلْتَ عن "زيد" من قولنا: "قامَ زيدٌ" سميته (فاعلاً)، وإن سُئِلْتَ عن "زيد" من قولنا: "زَيْدٌ قامَ" سمَّيتَهُ مبتدأ لا فاعلاً وإن كان فاعلاً في المعْنى، وذلك سَلَكْت طريق صنعة اللفظ فاخْتَلَفَتِ السِّمَة، فأمَّا المعنى فواحدِ. فقد ترى إلى سعة طريق اللفظ وضيق طريق المعنى».[1]

فالوظيفة النحوية – أو المعنى النحوي – التي تؤديها لفظة (زيد) تختلف باختلاف موقعها، وهي لفظة تمثل سِمة وعلامة موحيَّة بوظيفتها (الفاعلية) من خلال علاقة المكونين الإسناديين أو الإسناد ويمكن أن ينسحب ذلك أيضا على وظائف أخرى؛ كالمفعولية أو الإضافة أو الظرفية أو الحالية. فتتعاور العلامات في التراكيب للإيحاء بالمعاني المختلفة.[2] وتلك العلامات هي الألفاظ في حدِّ ذاتها، إنّها علامات لسانية موحية بمدلولات معجمية وصرفية تحيط بها شبكة علاماتية متعددة بحسب الأنظمة؛ كالنظام النحوي والصرفي والدلالي والصوتي، وتتشابك العلامات ثم تحيط باللفظة داخل التركيب، لأن اللفظة تعتبر نواة مركزية للنص أو الخطاب. يمكن تصورها ذلك كالآتي:

---

[1]– ابن جني، الخصائص، 1/ 342.

[2]– ينظر: محمد عبد العزيز عبد الدايم الرفاعي، المرجع السابق، ص: 32.

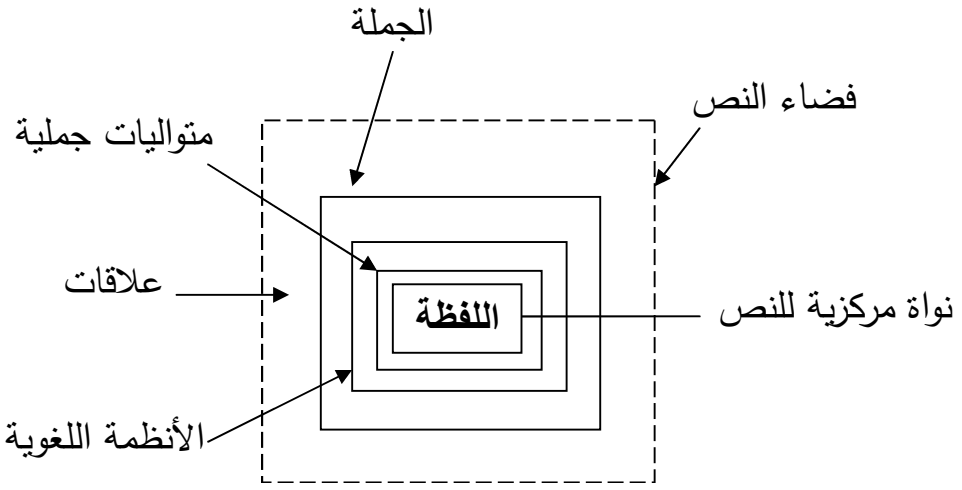

وتفسير ذلك؛ أن الألفاظ علامات لغوية (لسانية)، بها علامات لاصقة تَصِفُها وتتعاور عليها حينما تؤدي وظائف نحوية في الجملة، وتترابط مع علامات أخرى في الأنساق عندما تتآلف مع ألفاظ أخرى، كما أن ثمة علامات تُوسمُ بها إن كانت اسماء أو أفعالا أو حروفًا.

د- العلامة النحويَّة وحدة صرفية من الوجهة الصرفية:

لمّا كانت العلامات النحويَّة تَسِمُ الألفاظ نحويًّا من الوجهة التركيبية. فإنها علامات وظيفية دالة على المعاني النحوية مُقابلةً لها بعلامات نحوية أخرى متصل اتِّصالا مباشرًا بالوظيفة؛ كالفاعلية والمفعولية وقد تأخذها بعض الألفاظ دون أخرى، ولا تكون سمة لجميع الألفاظ العربية؛ وإنما يختص بها قسمٌ معين من أقسام الكلم، وذلك أدَّى بالنحويين إلى اتخاذ بعض الشروط الصرفية في تحديد الوظيفة النحوية، واعتمدوا في تمييز تلك الشروط على (البنية)، و« إتباع طريقة الاستبدال بين الأبنية، لِحَصْر جميع الأنواع الصالحة للتعبير عن الوظيفة النحوية المدروسة، فإذا قبِلت البنية موقعاً معينًا (وظيفة معينة) انضمَّت إلى قائمة الأبنية المعبِّرة عن تلك الوظيفة»[1].

ومَعْنى ذلكَ أنَّ الوظائف النحوية ارتبطت ارتباطا وثيقا بالوحدات الصَّرفية العامَّة (أقسام الكلم)، واعْتُبِرَتْ الاسماء في اللغة العربية تقوم « بالتعبير عن معظم الوظائف النحوية فيها، فهي الوحدات الصرفية التي تتعاورها المعاني، على حَدِّ تعبير القدماء، وما المعاني هنا إلاّ المعاني النحوية، إلا أن بعض الوظائف النحوية لا يُشترطُ في البنية المُعبِّرة عنها إلا أن تكون اسما دون تحديد صرفي آخر، وبعضها يُشترط في الاسم المعبر عنها شروطًا صرفية أخرى تُضيِّقُ دائرته وتحصره في صنف مُحدَّدٍ كأن يكون جامِدًا أو مشتقًّا، نكرة أو معرفة، مذكرًا أو مؤنثًا... ويرتبط هذا الأمر- عادةً-، بدلالة الوظيفة النحوية»[2].

ومما يجعل الاسماء محصورة ضمن أصناف محددة تماشيا مع الشروط الصرفية المذكورة، كالاشتقاق أو الجمود، والتعريف أو التنكير، والتأنيث أو التذكير وجود بعض العلامات الدالة على ذلك، كحروف الزيادة (الاشتقاق والجمود)، وعلامات التعريف والتنكير، والتأنيث.

---

[1]- لطيفة إبراهيم النجار، دور البنية الصرفية في وصف الظاهر النحوية وتقعيدها، ص: 155.

[2]- لطيفة إبراهيم النجار،المرجع نفسه، ص نفسها.

الفصل الثاني:

العلامات النحوية الجوهرية في أقسام الكلم

أوّلا: العلامات الجوهرية في الأسماء:

1- دلالة الاسم على المسمَّى.

2- الإخبار والإسناد.

ثانيّا: العلامات الجوهرية في الأفعال.

ثالثا: العلامات الجوهرية في الحروف.

أولا: العلامات الجوهرية في الاسماء:

الجوهر ينبني أساسا على العقل، ومنهجية التفكير وطرقه، والعمليات الذهنية في إتصالها بالسمع مع التأمل، كما أنه – الجوهر – يمثلُ ماهية الشيء وكُنْهه، إذا وُجد في الأعيان يُفْهَمُ بالتواضع أو الإتفاق أو التواطؤ؛ وفقًا للطبائع؛ لأن في « كُلِّ من الموجودات جواهر ومواد على مستويات القوة والفعل، الهوية والماهيّة، الجوهر والعرض، وما نصيب كل منها سوى مشاركته للوجود وللماهية على مراحل ومستويات وفقًا لطبائع معيّنة»[1]. وبذلك؛ فإن الجوهر أساس هذا النوع من العلامات المسماة بالجوهر والمنسوبة إليه، التي توحي بدلالة الاسم على المسمى [أو الدال على المدلول] وهي من المُحدِّدات التي اعتمد عليها الفلاسفة وتأثر النحاة بهم لِيتَّخِذوهَا علامة للاسماء في ظل تصنيفاتهم للكلام.

وَيَتَصدر الجوهر المقولات العشر التي إهتم فيها أرسطو بموضوعات الطبيعة، والنفس، والميتافيزيقا، والآداب، وألف فيها كتاب المقولات Catégorie، وهي: الجوهر، والكمية، والكيفية والإضافة والمكان، والزمان، والوضع، والملك، والفعل، والإنفعال.[2]

أما الاسماء؛ فقد صنفها أرسطو من أوجهٍ متعددة، غير محصورة، سواء من حيث القلة أو الكثرة، كالآتي:

– **من حيث الدلالة:** أي دلالة الاسماء على مسمياتها.

– **ومن حيث الإيجاب أو السلب:** أي إيجاب الصفة أو سلبها [في مقابل نفي الفعل أو إثباته بالنسبة للفعل][3]؛ فكان تعريف الاسم في نظره؛ كُلٌّ « لفظ يَدُلُّ على معنى، كما أن هيئته لا تدل على زمان، وأن تجزئته إلى بسائط أو أوليات تدل على

---

[1]– لطيفة إبراهيم النجار، دور البنية الصرفية في وصف الظاهر النحوية وتقعيدها، ص: 99.

[2]– ينظر: خليل ياسين، نظرية أرسطو المنطقية، دراسة تحليلية لنظرية أرسطو في اللغة، ص: 16. نقلا عن: عبد الرحمن بدوي، منطق أرسطو، 60/1.

[3]– ينظر: خليل ياسين، المرجع نفسه، ص: 40.

معنى منفرد غير ممكنة »[1]. ومعنى ذلك؛ أن الدلالة على المعنى كامنة في جوهره ونفسه من خلال هيئته أو شكله، معدوم الزمن وغير مقترن به.

ويبدو جليًّا؛ أن النحاة كانوا متأثرين أَشَدَّ التأثُّر بالتفكير الفلسفي في مفاهيم المصطلحات، وكانت بيئة الفلاسفة في درسهم اللغوي منطلقهم المعرفي، لأنهما يشتركان في حقل اللغة.

1- دلالة الاسم على المسمّى:

واِتخذ النحاة العرب القدامى أقسام العلامات النحوية معيارًا وسندًا ميَّزوا من خلاله الكلمات شكلاً ووظيفة ونوعًا؛ منها العلامات الجوهرية؛ التي ركّزوا نظرهم فيها حول الدلالة للوصول إلى المعنى[2]، ومن بين تلك العلامات الجوهرية، دلالة الاسم على المسمىَّ، وهي خَّصيصَة تُفَرِّقُ الاسم عن الفعل والحرف وتلزم الاسماء دون غيرها من أقسام الكلم، كما أنها دالة على المسمى دلالة مباشرة، وتنضوي تحت الجوهر والماهيَّة، وتَتَّصِفُ بالثبات والإلتصاق على الدَّوام، وتأخذ صفة الشمولية والعموم من جهة التصنيف.[3] وكان المنطلق الفكري للنحاة في هذا النوع من العلامات من الناحية المعرفية والمفهومية؛ مُسْتَمَدٌّ من الإشارات الفلسفية والمنطقية، ومن مؤثرات أصولية، وبيئات علمية سابقة في مختلف العلوم وفروعها.

ولعلّ معالم الاسم الجوهرية وخصائصه التي تومئ بالماهية، ودلالة الكلمات على المعاني؛ موضوع من الموضوعات التي طرقها الفلاسفة، وعالجوها في بحوث مستفيضةٍ، ربطوا فيها بيْن المنطق واللغة، حيث اعتمدوا على الجوهر، وهو يمثّل مَلْمَحًا هامًّا

---

[1]- المرجع السابق، ص: 39. نقلا عن: أرسطو، العبارة، ص: 61.

[2]- الدلالة ليست هي المعنى من جهة العموم في نظر بعض الدارسين، لأن الدلالة أعم من المعنى. ينظر: تحسين عبد الرضا الوزّان، الصوت والمعنى، ص: 448.

[3]- ينظر: عمر محمد أبو نواس، العلامات النحوية في ضوء علم اللغة المعاصر، ص 140، 141.

وأساسيًّا لتصنيف الكلمات الدالة على المحسوسات من جهة المفهوم، تلك الكلمات التي تُصَنَّف في باب الاسماء ومسمَّياتها.

ولما ارتبطت اللغة بالتفكير الفلسفي، وأضحت « فلسفة أيَّة لغة لا تنحصِرُ بمعرفة قوانينها الخاصة فحسب؛ إنما تتجاوز هذا المستوى لتتناول أطرها العامة، وبيئتها الخاصة، وعلاقتها باللسان والنفس والمجتمع»[1]، وتلك العلاقة الرابطة بين العناصر الثلاثة – المذكورة – جعلت تشابكًا بين اللغة والفلسفة، فكانت قضايا فلسفة اللغة من وراء ذلك « ميدانًا رحبًا يتناول معارج علاقة الاسم بالمسمى، أو اللفظة بالشيء، والحرف بمدلوله الحسي والعقلي» بحسب رأي الفارابي[2]. كما أن الخيط الرابط بين الفكر واللغة، جعَل التماسك وثيقا بين الفكر والفلسفة، مما أدى إلى وثاقة الصلة بين اللغة والفلسفة، وتفسير التصورات الذهنية إلى معانٍ للألفاظ وفقا للأغراض المستوحاة من أنساق الكلام، وذلك كله مجاله الثنائية (شكل/ جوهر).

والجوهر ينبني أساسا على العقل ، منهجية التفكير وطرقه، والعمليات الذهنية في اتصالها بالسمع مع التأمل، كما أنه – الجوهر– يمثل ماهية الشيء وكنهه، إذا وجد في الأعيان يفهم بالمواضعة أو الاتفاق أو التواطؤ؛ وفقا للطبائع؛ لأن في « كلّ من الموجودات جواهر ومواد على مستويات القوة والفعل، الهوية والماهية، الجوهر والعرض، وما نصيب كلّ منها سوى مشاركته للوجود وللماهية على مراحل ومستويات وفقا بطيائع معينة»[3]. وبذلك؛ فإن الجوهر أساس هذا النوع من العلامات المسماة بالجوهرية والمنسوبة إليه– الجوهر– التي توحي بدلالة الاسم على المسمى[أو الدال على المدلول] وهي من المحدداتالتي اعتمد عليها الفلاسفة وتأثر النحاة بهم ليتخذوها علامة للاسماء في ظل تصنيفاتهم للكلام، واتخذوا ذلك منطلقا معرفيا وأساسا منهجيا اعتمدوا فيه على

---

[1]– جيرار جهامي، الإشكالية اللغوية في الفلسفة العربية، ص: 105.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص نفسها.

[3]– المرجع نفسه، ص: 99.

الجوهر الذي يتصدّر المقولات العشر لأرسطو(catégorie)؛ وهي: الجوهر، والكمية، والكيفية، والإضافة، والمكان والزمان، والوضع، والمُلك، والفعل والانفعال. [1] ومنه اعتبر النحويون هذا المركب الوصفي (الجوهر) الذي يرتبط بالاسم ودلالته على المسمى علامة نحوية تبدو ملامحها جلية من خلال جملة الآراء المستخلصة من إشارات النحاة الواردة في متون مؤلفاتهم، من ذلك قول سيبويه (ت:180هـ) في « باب مجرى نعت المعرفة عليها...، فأما العلامة اللازمة المختصَّةُ فنحو: زيدٍ وعمرو، وعبدِ اللهِ وما أشبه ذلك. وإنما صَارَ معرفةً لأنَّهُ اسم وَقَعَ عليه يُعْرَفُ بهِ بعينه دون سَائر أُمَّتهِ»[2].

فالاسم الواقع على زيدٍ وعمرٍ وعبد الله يُنْعَتُ به مُسمَّى ذلك الاسم، ويدلُّ عليه بذاته وعينه، واللفظ [أو الاسم] في دلالته على المعنى [أو المسمى] هو علامة تختص بالذوات، وما تحمله من صفات يُعْرَفُ بها المسمى. ومما يوحي بهذه العلامة الجوهرية أيضا قوله: « هذا بابٌ من المعرفة يكون فيه الاسم الخاصُّ شائعا في الأمة،... إذا قُلْتَ هذا زيدٌ، فزيدٌ اسم لمعنى قولك: هذا الرَّجل إذا أردت شيئا بعينه قَدْ عرَفَهُ المخاطب بحليته، أو بأمر قد بَلَغَهُ عنهُ قد إختص به دون من يعرف. فكأَنَّكَ إذا قُلْتَ هَذَا زيدٌ قُلْت:هذا الرَّجل الذي من حليته ومن أمْرِه كذا وكذا بعيْنِهِ، فاخْتُصَّ هذا المعنى باسم عَلم يلزمُ هذا المعنى»[3]. فالصّلة بين الاسم "زيد" و "الرجل" هي اللزوم والاختصاص من حيث المعنى الدال على الذَّات الموسومة بسمات ذلك الرّجل المسمَّى بـ "زيد".

غير أن كلمة "زيد" الدالة على الرجل لا تُمَكِّنُ من الوصول إلى حقيقتها من حيث البنية الجسدية، أو لون البشرة، أو الطول والقصر..، مما يدعو إلى القول بأن دلالة الاسم على المسمى جزئية وليست كلية، والألفاظ قاصرة من هذه الجهة في توضيح حقائق

---

[1]– ينظر: خليل ياسين، نظرية أرسطو المنطقية، دراسة تحليلية لنظرية أرسطو في اللغة، ص: 16.

[2]– سيبويه، الكتاب، 2/ 5.

[3]– سيبويه، الكتاب، 2/ 93.

الأشياء الدالة عليها. إلا أن العلاقة لازمة بين الألفاظ والمعاني بالإختصاص، فكل لفظ يختصُّ بمعنىً، ويميزه عن غيره بعص الشيء، وليس تمييزًا كُليًّا، بل نِسبيًّا.

ولم يَكْتَفِ سيبويه بما أشار إليه في شأن العلامة الجوهرية [دلالة الاسم على المسمى] بالإعتماد على اللفظ، والحلية، والإختصاص؛ وإنما استند في هذا الشأن كذلك إلى التصورات الذهنية، والمنطلقات العقلية لإبراز هذه العلامة فقال: « وإذا قُلْت:هذا أبو الحارث فَأَنتَ تُريدُ هَذا الأسَدُ، أي: هذا الذي سَمِعْتَ باسْمه، أو هذا الذي قَدْ عَرَفْتَ أَشبَاهَهُ، ولا تريد أنْ تُشيرَ إلى شيْءٍ قَدْ عَرَفَهُ بعَيْنِهِ قبْل ذَلكَ، كمَعرفَته زيدًا، ولكنه أراد هذا الذي كلُّ واحد من أُمّته له هذا الاسم، فاختصَّ هذا المعنى باسم كما إختُصَّ الذي ذكرنا بزيد، لأنّ الأسد يتصرف تَصَرُّفً الرجل ويكون نكرةً، فأرادوا اسماءً لا تكون إلاّ معرفة وتلزم ذلك المعنى»[1].

والمراد من هذا الكلام فيما يَبْدو أن الاسم "زيد" يدلّ على المسمىّ ويختصُّ به، والاسم حليَة لصاحِبه (المسمَّى)، وما اللفظ سوى صورة ذهنية للذات المسمَّاة، والعلامة الجوهرية هي السمة التي تدل على ذلك المسمى من خلال اللفظ.[2] كما أنها الخصيصة التي تُعْرَفُ بها مسميات الأشياء من خلال ما يُطلق عليها من اسماء يتَّخِذُها الناس في تحديدهم قصْد التمييز؛ ويظهر ذلك من قول سيبويه (ت:180هـ) أيضا: « واختصت العربُ لكل ضَرْبٍ من هذه الضروب اسماً على معنى الذي تعْرِفُهَا به،... كما فعلوا ذلك بزيد والأسد»[3].

---

[1]– المرجع نفسه، 2/ 94.

[2]– ينظر: عمر محمد أبو نواس، المرجع السابق، ص: 142.

[3]– سيبويه، المصدر السابق، 2/ 95.

وهذا المعنى؛ أشار إليه ابن السَّراج بقوله: « الاسم مَا دَلَّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصًا وغير شخصٍ. فالشخصُ نحو: رجلٌ وفرس وحجرٌ، وبلدٌ وعمر وبكر. وأماَّ ما كان غير شخصٍ نحو: الضرب والأكل والظن والعلمُ واليوم والسَّاعة»[1].

وقوله "ما دلَّ" على معنى مفرد للتفريق بين الاسم والفعل، لأن الفعل يدل على معنى وزمان، واللفظة إن دلَّت على زمان فقط فهي اسم، نحو: اليوم والسَّاعة، كما أنّ « الاسم تخصُّه أشياء يعتبر بها؛ منها أن يقالَ: أن الاسم مَا جَازَ أن يُخْبَر عنه، نحو قولك: عمرو منطلق، وقام بكر»[2].

فالعلامة الجوهرية تُعرِّفُ الاسم وتَحُدُّهُ، فتجعله دالاًّ على معنى في نفسه « من غير حَاجة إلى إنضمام كلمة إليها لإستقلالها بالمفهومية»[3].

والذين اتبعوا ابن السَّراج في حدِّ الاسم إستنادا إلى جانب "الجوهر"، وحذوا حذوه؛ ابن السيد البطليوسي بقوله: « والاسم كلمة[*] تدل على معنى في نفسها مفرد غير مقترن بزمان محصل يمكن أن يُفْهمَ بنفسه»[4]. وابن عصفور الإشبيلي (ت:669هـ) الذي يرى أن الاسم لفظ يَدُلُّ على معنى في نفسه ولا يتعرَّض ببنيته للزمان، ولا يَدل جزء من أجزائه، فإن تعرَّض فهو الفعل[5]، غير أن هذا الأخير يعتمد على سمة التلفّظ، ويَعْتَبِرُه

---

[1]– ابن السَّراج، الأصول في النحو، تحقيق: الدكتور عبد الحسين الفتلي، 1/ 36.

[2]– المرجع نفسه، 1/ 73.

[3]– محمد الفاكهي، شرح الحدود النحوية، ص: 74.

[*]– الكلمة « هي اللفظةُ الموضوعة للمعنى مفردةً، والمراد بالأفراد أنّها بمجموعها وُضعت لذلك المعنى دفعةً واحدة، ثم إذا كان معناها مستقلاً بنفسه، وغير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، مثل: علمٌ، وجهلٌ سُميت إسمًا». محمد بن علي السكاكي(ت:626هـ)، مفتاح العلوم، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، ص:9.

[4]– البطلوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل، تح: حمزة عبد الله النشتري، ص: 28.

[5]– ينظر: ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، تح: فوَّاز الشعار، إشراف الدكتور إميل بديع يعقوب، م1/21.

كلمةً دالة على المعنى في نفسها، ويردف ذلك بقوله: « ألاّ ترى أن الاسم إنما يدُلُّ على معنى مفرد وهو المسمّى»[1].

ويقترب من هذا الإتجاه؛ ابن هشام الأنصاري (ت:799هـ) بقوله: « فالاسم في الإصطلاح ما دَلَّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، وفي اللغة سِمة الشيءِ، أي علامتُهُ»[2].

وبذلك؛ فإن أغلب النحاة بعد سيبويه، يتجهون هذا الاتجاه الذي يرتبط فيه حَدُّ الاسم بالدلالة على المعنى في نفس المسمى دون الاقتران بالزمن لأن الزمن يميز الأفعال ويَحُدُّها. وفي هذه التعريفات تتردد كلمة "معنى" كثيراً، ولعلهم يقصدون بذلك المعنى الإفرادي للكلمة لأن المعنى النحوي لا يتأتى إلا داخل التركيب ولا تتسنى الوظائف النحوية من خلال الكلمة مفردة، كالفاعلية والمفعولية فالاسم الفاعل – مثلا- « كل اسم ذكرته بَعدَ فعلٍ وأسندت ونسبت ذلك الفعل إلى ذلك الاسم»[3]. فالوظيفة النحوية عند النحاة العرب تتضح بجلاء من خلال مصنفاتهم، كقول الزجاجي في سياق حديثه عن إعراب الاسماء « إنّ الاسماء لما كانت تعتورها المعاني فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافًا إليها...»[4]. ومعلوم أن تلك المعاني لا تتحقق إلا في التراكيب، يقول عبد القاهر في هذا الشأن: « وأما نظم الكلم فليس الأمر فيه كذلك، لأنَّك تقتفي في نظمها آثار المعاني وترتّبها على حسب ترتيب المعاني في النَّفس»[5].

وإذا كان الأمر كذلك؛ فإن إتجاهًا آخر يتخذ عنايته منصبة في شأن دلالة الاسم على المسمى حول الاكتفاء بذكر علامات الاسم الجوهرية والشكلية، منهم الكسائي الذي

---

[1]– المرجع نفسه، م1/ ص نفسها.

[2]– ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تقديم: إميل بديع يعقوب، ص 32.

[3]– ابن يعيش، شرح المفصل، 1/ 74.

[4]– الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص: 69. وينظر: لطيفة إبراهيم النجار، دور البنية الصرفية في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، ص: 144.

[5]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز في علم المعاني، تح: محمود محمد شاكر، ص: 49.

يرى أن الاسم ما وُصف، ويبدو أن ذلك يتعارض مع حدِّ بعض الاسماء، نحو: كيف، وأين، فهما لا ينعتان[1]، ولا يجوز وصفهما؛ فالمعنى الذي تعرف به الاسماء ليس المقصود منه الوظيفة النحوية، ولا الدلالة المعجمية؛ وإنما هي صفة تعتري جوهر الاسماء، وتدل على الذات التي تُمكّنها من أن تُسند إليها الأحداث، والوظائف النحوية المختلفة كما أنها تخلو من الزمن، وكان الفراء يقول في حدِّ الاسم: « الاسم ما احتمل التنوين أو الإضافة أو الألف واللام»[2].

وقال الأخفش الأوسط (ت:215هـ): « إذا وَجَدْتَ شيئا يحْسُنُ له الفعل والصفة، نحو: زيد قام، وزيدٌ قائم، ثم وجدته يُثنى ويُجْمَع؛ نحو قولك: الزيدان والزيدون، ثم وجدته يمتنع من التعريف فاعلم أنه اسم»[3].

فالاسم بهذا المفهوم؛ ما احتمل التثنية والجمع، وامتنع من التصريف ويجوز فيه الإسناد، أي يكون مسندًا إليه، ويخبر عنه، نحو: محمد ناجحٌ، وخالدٌ مجتهدٌ. وتلك هي العلامات التي تُحَدِّدُ الاسماء، وتجتمع من حيث الجوهر، والشكل للدلالة على معنى الاسمية. وفي هذا المقام؛ كثرت المفاهيم والحدود في شأن الاسم، وتعددت الآراء بحسب الاتجاهات النحوية عند القدامى؛ وانجرَّ عن ذلك كثرة العلامات النحويّة[*]، مما يدعوا إلى القول: إن طرائف النحاة تَنوّعت في تحديدهم لأقسام الكلم، منها الاسماء التي صنَّفوها، وخصصوا لها علامات تُعْلَمُ بهَا؛ وهي: حروف الجرّ، والنداء، و«أل» (التعريف)، و«لولا» للامتناع، و«إن» وأخواتها و«واو» الحال، و«أما» للتفضيل، وهي من أوّلِها(تسبقها). أما التي من آخرها؛ فهي ياء النسب، وتاء التأنيث، وألف التأنيث

---

[1]– ينظر: أحمد بن فارس، الصاجيّ في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تح: عمر فاروق الطباع، ص:83.

[2]– المرجع نفسه، ص: 83– 84.

[3]– المرجع نفسه، ص: 84.

[*]– فقد ورد في كتب النحاة « ما يتجاوز ثلاثين علامة تخص الاسم». المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص:52.

الممدودة، وتنوين التمكين، وتنوين التنكير، وحروف التثنية، وحروف الجمع السالم «المذكر والمؤنث»، وهذه العلامات المذكورة تكون من اللواصق التي تسبق، وتلحق الكلمات الاسماء من حيث شكلها وبنيتها الصرفية.

وثمة علامات نحويّة في وظيفية تخصُّ المعاني النحوية للاسماء؛ وهي كونها فاعلاً أو مفعولا أو مخبرًا عنه، أو منعوتًا أو مُعرّفًا، أو مُنكرًا أو مُؤنّثا أو مُذكّرًا[1]، تنضاف إليها في نظر بعض النحويين علامات نحوية أخرى تخص الموقعية، والشكل، والشمول أو االعموم أو الوظيفة.[2]

ولَفْتَةٌ من عبقري اللّغويين ابن جني (ت:392هـ) بَيَّن فيها فساد بعض العلامات الجوهرية التي تخصُّ الاسماء؛ كدلالة الاسم على المسمى وإضافته – الاسم إلى المسمى–، مشيرًا إلى ذلك في: « باب في إضافة الاسم إلى المسمى، والمسمى إلى الاسم»، ويُعْنَى به دلالة الاسم على المسمى، بقوله: « هذا موضع كان يعتاده أبو علي (رحمه الله) كثيراً ويألفه ويأنق له ويرتاح لاستعماله. وفيه دليلٌ نحوي غير مدفوع يدل على فسادِ قول مَنْ ذَهَبَ إلى أنّ الاسم هو المسمى. ولو كان إيَّاه لم تَجُزْ إضافة واحد منهما إلى صاحبه، لأن الشيء لا يُضاف إلى نفسه»[3].

وأردف ابن جني ذلك مستفهمًا ومتسائلا عن دواعي عدم إضافة الشيء إلى نفسه، ولِمَ لَمْ يضف الشيء إلى نفسه، فقيل: لأن غرض الإضافة هو التخصيص والتعريف، ولو كانت نفس الشيء تُعَرِّفُهُ لَمَا احتاج أن يُعَرَّف بغيره أبدًا، بمعنى أن نفس الشيء في حالتي تعريفه وتنكيره واحدة، وذلك « يَدُلُّ على أن المضاف ليس بالمضاف إليه البتة»[4]. وأن الاسم ليس هو المسمى. وقد وصف ابن جني دلالة الاسم على المسمى

---

[1]– ينظر: الحيدرة اليمني، كشف المشكل، ص: 135.

[2]– ينظر: عمر محمد أبو نواس، العلامات النحوية في ضوء علم اللغة المعاصر، ص: 74.

[3]– ابن جني، الخصائص، 3/ 24.

[4]– المصدر نفسه، 3/ 26.

من حيث: الجوهر، والعلامات والحدّ، واختصاص الاسماء للمسميات بالغرابة؛ فقال: «واعلم أن هذا الفصل من العربية غريب، وقَلَّ من يعتاده أو يتطرقه»[1].

ونستنتج أن المنطلقات الفكرية، والأسس المنهجية متعددة لدراسة العلامات النحوية الجوهرية التي « تكشف عن اسمية كثير من المسميات، وبها ينماز الاسم عن غيره من أقسام الكلم، ولا شك أن هذه العلامة التي تشترك بها أنواع الاسماء كلها بمنزلة المحرك الرئيس لفكرة الاسمية»[2]؛ وذلك لأن دلالة الاسم على المسمى علامة جوهرية تختلف عن العلامات الأخرى، وترتبط بالمعنى الاسمي ارتباطًا شاملا يتميز بالكلية والعمومية في جميع أصناف الاسماء.[3]

وتلك الأهمية والمكانة التي تخصّ هذا النّوع من العلامات – أي: دلالة الاسم على المسمى– أدّت إلى طرقها ومعالجة هذا الموضوع، والاهتمام بها عند الفلاسفة والفقهاء – أيضا– منهم من ناقش هذه المسألة تماشيا مع سابقيه وآخرون تتبعوا خصائص الاسماء مخالفين في ذلك آراء القدامى من النحاة واللغويين، وأصحاب هذا الاتجاه المخالف؛ لم يقتنعوا بدلالة الاسم على المسمى؛ بل ذهبوا إلى عدم دلالة الاسم على المسمى؛ منهم الرازي (ت:606هـ) الذي يرى أن المعنى اسم دالٌّ على الصورة الذهنية للموجودات والأشياء الخارجة عن واقع الاستعمال اللغوي، كما أنه – أي الرازي – استنبط تغايرًا تاماً بين الاسماء ومسمياتها، ولعله في هذا المقام احتج بكثرة البراهين التي تُثبّتُ مذهبه، من ذلك مثلاً: أن الاسماء كثيرة والمسمى واحد، والاسم واحد والمسميات كثيرة.[4]

---

[1]– ابن جني، المصدر السابق، 3/ 32.

[2]– عمر محمد أبو نواس، المرجع السابق، ص: 140.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص 141.

[4]– ينظر: الرازي، مفاتيح الغيب أو التفسير الكبير، 1/ 12.

وهذا ما عبَّر عنه اللغويون العرب القدامى، وعلماء الدلالة بالمشترك اللفظي، والترادف؛ ومعنى ذلك، أن العربية تجنح نحو هذين الخاصيتين للتعبير عن الاسماء ومسمياتها قصد التوسع والثراء، والتحرر من قيود القلة إلى الكثرة والاتساع في الإستعمال.

واستدل ابن القيم الجوزية (ت:751هـ) الذي اتجه هذا الاتجاه على عدم دلالة الاسم على المسمى أو أن الاسم غير المسمى ولا عينه، فبيّن أن الاسم يدل على المسمّى لكنه غير المسمى، وذلك ضمن مبحث سَّماه: « الاسم غير المسمّى أو عينه»[1].

وإن كان ذلك هو ظاهر الأمر؛ فإن ابن القيم يرى أن الاسم ليس هو المسمّى، فقال: « الاسم في أصل الوضع ليس هو المسمى، ولهذا تقول: سَمَّيْتُ هذا الشخص بهذا الاسم، كما تقول حَلَّيْتُهُ بهذه الحلية، والحِلْيَةُ غير المحلى، فكذلك الاسم غير المسمّى»[2].

ولقد ظل النقاش قائما حَول ما إذا كان الاسم هو المسمّى، أو يدل عليه من جهة التواضع والاصلاح فقط، أو هو الاسم ذاته، وهي فكرة قديمة قدم التفكير اللغوي والنحوي، تعود ارهاصاتها إلى المراحل الأولى التي كان الاعتقاد فيها سائداً حول مطابقة اللغة للوقائع الطبيعية، والممارسات الإنسانية للسلوكات المختلفة والمدى الذي ترتبط فيه اللغة بعالم المحسوسات، والأشياء في الكون، وكأن الاسم في تلك المراحل « يعتبر جزءًا لا يتجزأ من الأشياء، وليس فقط علامة قد تُوضع عليها»[3]؛ فلم تكن العلامة تُميَّزُ عن الشيء. ومن هنا كان يُنْظرُ إلى « معرفة الإنسان للأشياء بأسمائها على أنها إمساكٌ للأشياء في قبضته. وإذن فَعِلْمُ المفردات علامة القوّة»[4].

---

[1]– ابن القيم الجوزية، بدائع الفوائد، 1/ 16.

[2]– المرجع نفسه، 1/ 16. وينظر: أيمن عبد الرازق الشوّا، الإمام ابن قيم الجوزية وآراؤه النحوية، ص: 412.

[3]– فندريس، اللغة، ترجمة: عبد الحميد الدواخلي، ومحمد القصاص، ص: 237.

[4]– المرجع نفسه، ص: 238.

ومعنى ذلك؛ أن دلالة الاسماء على مسمياتها تُمكِّننا من معرفة بعض خصائص الاسماء وما تمتاز به عن البعض الآخر من سمات كلية أو جزئية، وما تتصف به الألفاظ الدالة على معنى الاسمية، وذلك ما أشار إليه أصحاب النظرية التوقيفية الذين درسوا موضوع المعنى، وصَنَّفو الاسماء ومسمياتها ضمن حقول دلالية مُحدَّدة، واستدلوا عن ذلك بالآية الكريمة ﴿ **وَعَلَّمَ آدَمَ الاسماء كُلَّهَا ثُمَّ عَرَضَهُمْ عَلَى الْمَلاَئِكَةِ فَقَالَ أَنبِئُونِي بِأَسْمَاء هَؤُلاء إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ** ﴾[1]. يقول مصطفى مندور في هذا الشأن: « وكأن مَعْرفة آدم للاسماء هي سُلّمه الذي يرقَى به إلى تلك المنزلة الخاصَّة»[2]. أما الرازي؛ فإنه يرى أن آدم غرضه كان الطريق إلى إدراك الصِّفات أو معرفتها.[3] والحقيقة أن اللغويين فرَّقوا بين الاسماء والصفات خلافا لأبي حاتم الرازي الذي مزجَ بينهما « بحكم انتمائه إلى العقيدة العلوية التي ترى الصفة قرينة الاسم»[4].

وإذا كان الأمر كذلك؛ فإن العلامة الجوهرية في الاسماء، والمتمثلة في دلالة الاسم على المسمى، تمتزج بالعلاقة الرابطة بين الألفاظ [أو الكلمات] ومعانيها « فتجيء أحرف الكلمات مقابلة لطبائع الأشياء، وتجيء المفردات مقابلة تمام المقابلة في الطبيعة من هذه الأشياء بما لها من صفات، وما بينها من علاقات، بحيث لا تدل الكلمة الواحدة إلا على مقابل طبيعي واحدٍ، كما أنه لا يقابلُ الشيءُ الواحد في الطبيعة إلاَّ كلمة واحدة في اللغة»[5]. وذلك يؤدي إلى ارتباط اللغة بالأشياء والظواهر الطبيعية المختلفة، مما يجعل دلالة الاسم على المسمَّى باعتبارها علامة جوهرية لم يخلو منها التفكير

---

[1]– البقرة/ 31.

[2]– مصطفى مندور، اللغة بين العقل والمغامرة، ص: 31.

[3]– ينظر: أبو حاتم الرازي، الزينة في المصطلحات الإسلامية العربية، تعليق: حسين بن فيض الله الهمداني، ص:132.

[4]– مصطفى مندور، المرجع السابق، ص: 33. وينظر: عبد الحكيم راضي، نظرية اللغة في النقد العربي، ص:372.

[5]– عبد الكريم راضي، المرجع السابق، ص: 374.

اللغوي عند العرب في تمييزهم للاسماء، والتفكير اللِّساني عند الغربيين منهم دي سوسير، الذي أسّس فكرته حول العلامة اللسانية ويعتبرها « وحدة ثنائية المبنى، تتكون من وجهتين يشبهان "وجهي الورقة"، ولا يمكن فَصْل أحدهما عن الآخر، الأول هو الدّال (Signifiant)... وتستدعي إلى ذهن المستمع صورة ذهنية أو مفهوم هو المدلول (Signifié)»[1].

ومصطلح العلامة الذي استخدمه سوسير يرى أن « الدال على أنه سلسلة الأصوات نفسها لا الصورة الصوتية التي تُحدثُها في دماغ المستمع، وعلى هذا يصبح الدال في هذا السياق الجديد حقيقة مادية لا نفسية... أما المدلول فهو الصورة الذهنية التي تستدعيها سلسلة الأصوات هذه في ذهن المستمع، وتنشأ دلالة العلامة من عملية الربط بين الدال والمدلول»[2].

أما بيرس؛ فإنه يُعَرِّف العلامة، أو المصورة Representamen، وهي في نظره « الشيء الذي ينوب عن شخص ما عن شيء ما بصفة ما، أي أنها تخلق في عقل ذلك الشخص علامة معادلة أو ربّما علامة أكثر تطوّرًا، وهذه العلامة التي تخلقها اسميها مفسرة Interpretant للعلامة الأولى. إن العلامة تنوب عن شيء ما هو موضوعها Object، وهي لا تنوب عن هذا الموضوع من كل الوجهات بل بالرجوع إلى نوع من الفكرة التي سميتها سابقًا ركيزة Ground المصورة»[3].

فالدال يقابل المصورة عند بيرس، وهو الحامل المادي للعلامة، ويقابلها "الرمز" عند أوجدين وريتشاردز. و(المدلول) عند سوسير هو "الفكرة" عند أوجدن وريتشاردز، وهو "المفسرة" عند بيرس ويَرى أن المفسرة هي العلامة التي تنجم عن الأثر الذي يتركه

---

[1]– سيزا قاسم ونصر حامد أبو زيد، أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة، ص: 19.

[2]– المرجع نفسه، ص نفسها.

[3]– سيزا قاسم ونصر حامد أبو زيد، المرجع نفسه، ص نفسها. نقلا عن:
Ch. S. Peirce, the Collected Papers of Charles Sanders Peirce ...

موضوع العلامة في ذهن المتلقي أو المفسر مما يؤدي إلى وجود الاختلاف بين بيرس وسوسير.[1]

فالدوال (عند سوسير) أو المصورة (عند بيرس)، أو "الرمز" عند (أوجدين وريتشاردز) هي الاسماء أو الألفاظ (أو الكلمات) التي تقابلها الأشياء أو صفاتها أو المسميات، أو ما سَّماه دوسوسير بالمدلولات أو الصور الذهنية، وتمثل "الفكرة" عند أوجدين وريتشاردز و"المفسرة" عند بيرس. غير أن سوسير يشير إلى العلاقة الرابطة بين الدال والمدلول (أو الاسم والمسمى)، ويرى أنها اعتباطية.

ومن هذا المنظور؛ فإن « العلامة الجوهرية للاسم هي دلالته على المسمّى، وهذه العلامة هي التي ميّزت الاسم عن غيره من أقسام الكلام»[2]، وهي الرِّباط بين الصورة الذهنية والمفهوم، وتتمثل أساسًا في الدلالة – أو المعنى – فالاسماء بمثابة العلامة اللسانية الكبرى، التي تنضوي تحتها علامات صُغرى؛ نحوية منها وصرفية، تميِّزها من حيث: أقسام الكلم، والوظيفة، والعدد والنوع والتعريف والتنكير. غير أن العلامة الجوهرية للاسماء، أو الأفعال معنوية (أو ذهنية إن صَحَّ هذا التعبير). كما أنها تتميز بالطابع الذهني الخفي الذي لا يمكن إظهاره، وهي خاضعة للأعراف الاجتماعية، لأن اللغة في حدِّ ذاتها ظاهرة اجتماعية، أو مؤسسة اجتماعية كما وصفها وايتني Whitny.[3]

وكل ذلك يؤدِّي إلى استخلاص نتيجة هَامَّة مفادها: أن الطابع الذهني له دورًا فعَّالاً في التقعيد النحوي، والتصنيف والتبويب عند علماء العربية القدامى؛ يظهر ذلك واضحًا من خلال قولهم « الاسم هو مَا دَلَّ على معنى في نفسه دلالة مجرّدة عن الاقتران»[4]، وقولهم: «الاسم مَا دلَّ على معنى مفرد، وذلك المعنى يكون شخصًا وغير

---

[1]– ينظر: سيزا قاسم ونصر حامد أبو زيد، المرجع السابق، ص: 26، 27.

[2]– عمر محمد أبو نواس، المرجع السابق، ص: 152.

[3]– ينظر: فرديناندي سوسير، محاضرات في الألسنة العامة، ص: 21.

[4]– الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، ص: 33. وينظر: ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص: 32.

شخص...»[1]. والفكرة المركزية – النواة – التي عَرَّفوا بها الاسم هي "الدلالة على المعنى"، وهي العلامة الجوهرية عند النحاة، التي ربطوا بها الاسم والمسمى فهي تشبه – إلى حد كبير– العلاقة التي تربط الدال بالمدلول عند دي سوسير، والتي وصفها بالاعتباطية. ومسألة الاعتباطية تبدو مناقضة للحقيقة عند علماء العربية، والدليل على ذلك؛ أن ابن جني وصفها (بالإمساس) في بابٍ سَمَّاهُ « باب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني»[2]. ووصفه بالموضع الشريف واللطيف الذي لقي قبولاً واعترافا بصحته، كما صَرَّح بأن كُلاًّ من الخليل وسيبويه ذكرا هذا الباب، واعترفا به، وكأنَّ هذه المسألة من المسلمات التي لا تمثلُ إشكالاً في علاقة الألفاظ بالمعاني، ودلالة الاسم على المسمى جزءٌ من هذه القضية.

وأورد ابن جني بعد ذلك قولين، احداهما للخليل، وثانيهما لسيبويه فقال: « قَالَ الخليل: كأنهم توهَّموا في صوت الجندب استطالة ومدًّا فقالوا: صَرَّ، وتَوَهَّمُوا في صوت البازي تقطيعًا فقالوا: صَرْصَرْ. وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفعلان: إنَّهَا تأتي للاضطراب والحركة؛ نحو: النَقَزَان، والغليان، والغثيان، فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال»[3]. وكأنه يُؤكِّدُ هذه المسألة مُعْتَرِفًا بالتقارب بين الألفاظ ومعانيها سواءٌ أكانت اسماءً أم أفعالاً، فيقول: « ووجَدْت أنا من هذا الحديث [يعني حديث الخليل وسيبويه] أشياء كثيرة على سَمْتِ مَا حَدَّاهُ، ومنهاج ما مَثَّلاَهُ»[4]. ويحتج لذلك بقوله:« وذَلِكَ أَنَّكَ تَجِدُ المصادر الرباعيَّة المضعَّفَة تأتي للتكرير؛ نحو:الزعزعة، والقلقلة، والصلصلة، والقعقعة، [والصَّعصعة] والجرجرة، والقرقرة...»[5]. وأعني بالاسماء في هذا المقام؛ المصادر لأنها تقترب من الاسمية بحكم أنها مشتقة من

---

[1]– ابن السِّراج، المرجع السابق، 1/ 36.

[2]– ابن جني، الخصائص، 2/ 152.

[3]– المرجع نفسه، 2/ ص نفسها.

[4]– المرجع نفسه، ص نفسها.

[5]– المرجع السابق، ص نفسها.

الأفعال وتقبل بعض السمات الاسماء، واعتبرها بعض النحويين أفعالا لأنَّها تشترك معها في الدلالة على الحدث، والزمن؛ وهما علامتان من العلامات المميِّزة للأفعال.[1]

ولعل هذا الإسهاب في الحديث عن الألفاظ والمعاني، أو الدوال والمدلولات والعلاقة بين الثنائية (الكلمة/والمعنى)، يدعو إلى القول: إن الاسماء في حدِّ ذاتها علامات دالة على معاني الأشياء، والموجودات الحسية والمجردة. وبعبارة أدق: إن الاسماء علامات على ذوات معيَّنة ومحدَّدة، وذلك انطلاقا من التسميات، فسمي الاسم اسماً عند النحاة واللغويين العرب، لأنه « سِمَة على المُسَمَّى يُعْرَفُ بِهَا، والسِّمَة: العلامة. والأصل فيه: وَسْمٌ، إلاَّ أَنَّهم حذفوا الواو من أَوَّلِهِ وعَوَّضوا مكانها الهمزة، فصار اسما. وَوَزنه "إِعْلٌ"، لأنه قد حُذِفَ منهُ فاؤه التي هي الواو في " وَسْمٌ "»[2]. وهذا في نظر الكوفيِّين الذين يرون أن الاسم سمة على مُسَمَّى تَسمُهُ الكلمة الدالة على الأشياء والموجودات، وتكون – أي الكلمة – موحية في أحيان كثيرة، أو قد تُميز بعض صفاتها. كقولنا: الأسد والرجل، والمرأة؛ فإنه لا يُتَصَوَّرُ يومًا أن تُفْهَمَ معاني أخرى غير تلك المتعارف عليها: نوع من أنواع الحيوانات، والإنسان – مذكر – والإنسان (المؤنث)، ولا تختلط مفاهيم تلك الاسماء البتة، ولا تدل على الشجرة، ولا الجبل، أو البحر أبَدًا، ولا تخرج معاني تلك الاسماء عما تواضع عليه العرب القدامى في ضوء درسهم الدلالي أو المعجمي، وذاك يجعلنا نقف موقف التأييد من دلالة الاسم على المسمى، أو عدم دلالته، بأن تلك "الدلالة" تعتبر علامة جوهرية تَحُدُّ الاسماء وتميزها عن الأفعال والحروف، ولم تكن هذه العلامة محل إغفال من قِبل كثير من النحويّين واللغويّين، بلْ اعتمدوا عليها كثيراً في تصنيفهم للاسماء، وانطلقوا في هذا الشأن من البيئة اللغوية، ومن استقرائهم لكلام العرب الفصيح، وكان أساس تصوراتهم ما رسموه من أهداف لدرسهم النحوي، ولعل

---

[1]– ينظر: ابن الأنباري، كتاب أسرار العربية، ص: 161 وما بعدها.

[2]– المرجع نفسه، ص: 29.

من بين تلك الأهداف الإجابة عن التساؤلات التي ظلت تشغل تفكيرهم؛ منها: لِمَ سُمِيَ الاسم اسما؟[1] وماهي علاماته؟

وللإجابة عن ذلك، ساد الخلاف والاختلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، فإذا كان الكوفيّون يرون أن الاسماء سماتٌ وعلامات على المسميات، والأصل في الاسم هو الوسم والسمة – كما ذكرنا – فإن البصريين سَمُّوا الاسم اسما « لوجهين، أحدهما: أنه سَمَا على مسمَّاه، وعَلاَ على ما تحته من معناه، فسُميَ اسما لذلك. والوجه الثاني: أن هذه الأقسام الثلاثة لها ثلاث مراتب، فمنها مَا يُخْبَرُ به ويُخْبَرُ عنه. وهو الاسم؛ نحو: زيدٌ قائمٌ»[2]. وهذا الوجه الأخير يعتبر علامة من العلامات الجوهرية التي تميز الاسماء.

2/ الإخبار والإسناد:

الإخبار عن الاسم وبه، علامة جوهرية تميِّز الاسم وتفرِّقه عن الأفعال والحروف، تنضاف إلى دلالة الاسم على المسمى، وتعتبر من المميزات التي تخص الاسماء، ويُعْنى بها في عُرف النحويين « أن الاسم يُخْبرُ عن مُسَمَّاه وبمسماه معبِّرًا عنه بلفظة، بخلاف الفعل والحرف»[3]، غير أن الإخبار عن الشيء وبه لا يُميز – في الحقيقة – الاسماء مفردة؛ بل يكون ذلك بائتلافها مع اسماء أخرى، وفي أنساق تركيبية فقولنا: زَيْدٌ ناجحٌ، إنما الإخبار عن (زيد) يتم بلفظة (ناجح)، والخصيصة التي إختص بها الاسم هي «كونه يُخْبَرُ بمسماه وعن مسمَّاه معبرًا عنه بلفظه، نحو: زَيْدٌ أخُوكَ، وأخوكَ زيدٌ»[4]. وفي كلام البصريين ما يوحي إلى دِقَّة النظر في اختصاص الاسم بخاصية الإخبار حينما دعَّمُوا رأيهم ببراهين وحُجج تُثبِّتُ صحة ذلك؛ فقالوا: « إنَّما قُلْنَا إنَّه مشتق من السُّمو، وذلك لأن هذه الثلاثة الأقسام التي هي الاسم والفعل والحرف لها ثلاث مراتب، منها ما يُخْبَرُ به،

---

[1]– المرجع السابق، ص: 29.

[2]– المرجع نفسه، ص نفسها.

[3]– شهاب الدين القرافي المالكي، كتاب الخصائص، تحقيق: طه محسن عبد الرحمن، وكيان أحمد حازم يحي، ص:107.

[4]– المرجع نفسه، ص: 104.

ويُخْبَرُ عنه وهو الاسم...، ومنها ما يُخْبَرُ به ولا يُخَبَرُ به ولا يُخْبَرُ عنه وهو الفعل...، ومنها ما لا يُخْبَرُ عنه وهو الحرف»[1].

وفي هذا القول ما يُثْبِّتُ للاسم خاصية الإخبار كعلامة جوهرية إذا كان يُخْبَرُ عنه وبه « لأن الاسم سواءٌ أكان اسم ذات أم اسم معنى، فهو يشيرُ إلى معنى مرتبط بفكرة "ما" تنتقل بواسطة الاسم من كمونٍ جَامدٍ إلى حركيَّة المعنى والدلالة، فالعلاقة بين الاسم والفكر علاقة متبادلة ومتناظرة، ينتج منها عدد لا متناهٍ من الاسماء التي يطلقها الفكر على مسميات كلية مشتركة في واقع فعلي، أو في جواز عقلي، أو تدل على مسمَّى جزئي»[2]. ممَّا يدل على ارتباط اللغة بالفكر، وبالمظاهر الاجتماعية، كما ارتبطت الاسماء بالواقع الفعلي، كالإنسان والحيوان، أو في جواز عقلي؛ كالشمس والقمر... وغيرها أو تكون دالة على مسميات جزئية بعينها؛ كعمر، وزيد، ومحمد...

ودلالة تلك الاسماء على مسمياتها خاضعة في أحيان كثيرة لجدلية العلاقة بين اللغة والفكر، والمنطق العقلي، لأن الاسم يرتبط بفكرة "ما".[3]

والعلامة الجوهرية الرابطة بين الدوال (الاسماء) والمدلولات (المسميات) تتمثل أساسًا في تلك الدلالة التي لا تتأتى إلا من خلال الإخبار « بالإسناد إلى مدلولها إسنادًا تاماً دالا على الثبوت والدَّوام، كالجملة الاسمية، أو دالا على الموصوف كالجملة الوصفية»[4].

ومعنى ذلك؛ أن الاسماء تُسنَدُ إلى مدلولاتها (أو مسمياتها) في التراكيب الإسنادية، وظاهرة الإسناد قرينة أو علاقة تؤلف بين لفظتين أسْنِدَت احداهما مع الأخرى، فيصبح الإسناد من هذا المنظور علامة جوهرية تربط بين اسمين، أو بين اسم وفعل، فيكون

---

[1]– ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/ 7.

[2]– مَهَا خيربك ناصر، النحو العربي والمنطق الرياضي التأسيس والتأصيل، ص: 150.

[3]– ينظر: مَهَا خيربك ناصر، المرجع نفسه، ص نفسها.

[4]– عبد الوهاب حسن حمد، النظام النحوي في القرآن الكريم، دلائل الكلم، ص: 37، 38.

الاسم مَا جَازَ أن يُسند إليه، أو « مَا جَازَ أن يُحَدَّثَ عنه، كزيدٍ، والعلم والجهل في قولك: خَرجَ زيدٌ، والعلمُ حَسَنٌ، والجهْلُ قبيحٌ»[1]، والإسناد إلى الاسم، « هو أن يُسْنَدَ إليه ما تتمُّ بهِ الفائدة، سواءٌ أكان المسند فعْلاَ نحو: ضَحِكَ وليدٌ، أم اسما نحو: سَعيدٌ أخُوكَ، أم جُمْلَةً نحو: أنا نَجَحْتُ[2]، فَضَحِكَ في المثال الأول مُسْنَدٌ، وكذلك أخوك في الثاني، وجملة نجحت في الثالث. و وليدٌ في المثال الأول مُسْنَدٌ إليه، وكذلك سَعيدٌ في الثاني، والضمير أنا في الثالث»[3].

ومن جهة الوظيفة المؤداة من لدن الاسماء التي يسند إليها، فالاسم المسند إليه « قَدْ يَقَعُ فاعلاً نحو: ضَحِكَ وليدٌ، أو نائبَ فاعل نحو: حُرِّرَ الوطنُ، أو مبتدأ نحو: المسافةُ بعيدةٌ. أو اسما لفعل ناقص، نحو: أَصْبَحَ العَدُوُّ حَذِرًا، أو اسما لأحد الأحرف المشبهة بليس، نحو: إن الدرس سَهْلٌ، أو اسما للا النافية للجنس، نحو لا طالبَ غائبٌ هذا اليوم»[4].

ومما يؤكد إمكانية اعتبار "الإسناد" علامة جوهرية تميز الاسماء ما ورد في أقوال بعض النحويين، وشُرَّاح متون المؤلفات التراثية الذين نسبوا هذا الرأي لعبد القاهر الجرجاني في قوله:«الاسم مَا جازَ الإخبار عنه»[5]. ومعنى ذلك؛ أن « الإسناد، وهو علامة [جوهرية] من علامات الاسم، وذلك بأن يَأتِيَ مُسْنَدًا أو مُسْنَدًا إليه، أي: يأتي فاعلاً... أو مبتدأ أو خبر»[6]. وبتوافر خصِّيصة الإخبار عن الاسم وبه عن طريق

---

(1)– ناصر بن أبي المكارم المطرزي، المصباح في علم النحو، تح: ياسين محمود الخطيب، ومازن المبارك، ص: 41.

(2)– جملة "نجحتُ": المسند(الفعل: نجح) والمسند إليه(التاء). ينظر: محمد أسعد النادري، نحو اللغة العربية، ص: 11.

(3)– المرجع نفسه، ص نفسها.

(4)– المرجع نفسه، ص: 11، 12.

(5)– عبد القاهر الجرجاني، شرح الجمل في النحو، تح: خليل عبد القادر عيسى، ص: 127.

(6)– ناصر بن أبي المكارم المطرزي، المرجع السابق، هـ/ ص 42. وينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح على التوضيح، تح: محمد باسل عيون السود، 1/ 33.

الإسناد؛ يتحققُ معنى الاسمية، ويحصُلُ ممَّا تبديه العلاقة الرابطة بين ركني الجملة الاسمية والفعلية. غير أن البصريين ومن ذهب مذهبهم، اشترطوا شروطاً للإسناد في هذه الحال؛ منها ضرورة أن يكون تامًّا دَالاًّ على الثبوت والدَّوام ليرتبط بالإخبار، ومن هذه الوجهة يُعَدُّ الإخبار سمة نحوية من أهم السِّمات الجوهرية التي تُوسَمُ بها الاسماء.

ومن هنا، وباتخاذ الإسناد، أو الإخبار عن الاسم وبه من ملامح الاسم في التراكيب فإن الاسم ينفصل عن غيره مِمَّا عَدَّه النحويون اسماءً كذلك؛ كالضمائر، وأسماء الإشارة، والموصولة، والشرط والاستفهام، ولعلَّ السبب في انفصالها عن معنى الاسمية؛ دلالتها على العموم، وعدم اختصاصها بمسميات محددة من ناحية أخرى.[1]

والاسم الذي يَنْصَبُّ حوله الإسناد في الجملة، فيكون مسندًا إليه ويُخْبَرُ عنه « بكلمة أو أكثر، وإن كان المسند يمكن أن يكون فِعْلاً أو اسما... لذا قيلَ في حدِّ الاسم هو ما أُخْبِرَ عنه أو أُخْبِرَ به»[2].

وفي الإخبار عن الاسم، أَكَّد أبو على الفارسي ذلك بقوله: « فما جَازَ الإخبار عنه من هذه الكلم فهو اسم. ومثالُ الإخبار عنه قولنا: عبد الله مُقبلٌ... فَ (مُقْبلٌ) خبر عن عبد الله»[3]. وشرح هذا القول عبد القاهر الجرجاني (ت:471) بقوله: « اعلم أن ما ذكره [يعني الفارسي] مختصٌّ بالاسم، لأجل أن الفعل والحرف لا يصحّ الإخبار عنها»[4]. عنها»[4]. ولعل هذه المسألة تسوقنا نحو الاعتقاد بأن الكلمة في نظر النحويين «إمَّا أن يُخْبَرَ عنها أو بِهَا، وهي الاسم، أو لا يُخْبَرُ عنها وبها وهي الحرف، أو يُخْبَرُ بها لا عنها وهي الفعل»[5].

---

[1]– ينظر: عبد الوهاب حسن حمد، المرجع السابق، ص: 38 وما بعدها.

[2]– عبد الحميد عبد الواحد، الكلمة في التراث اللساني، ص: 59، 60.

[3]– عبد القاهر الجرجاني، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، 1/ 69.

[4]– المرجع نفسه، ص نفسها.

[5]– ابن هشام، شرح اللمحة البدرية، ص: 213.

إلاّ أنّ هذا الرأي – المذكور – لقي تعليقًا، فَوُصِفَ بالفساد والبطلان من لدن ابن هشام الأنصاري وحاول استبداله برأي آخر، مفاده أن الكلمة «إمَّا أن يصح إسنادها إلى غيرها أولاَ، إنْ لَمْ يَصحْ فهي الحرف، وإن صَحَّ فإمَّا أن يقترن بأحد الأزمنة الثلاثة، فإن إقترنتْ فهي الفعل وإلا فهي الاسم»[1]. ممَّا يجعلنا نستنتج ارتباط الاسم بالإسناد ارتباطًا وثيقاً، والفعل بالزمن خلافًا للحرف الذي لا يُعْلَّمُ بهاتين العلامتين – ولو احتمالا – البتَّة. إلا أن التناقض ظاهر في الاسماء التي لا يُخْبَرُ عنها؛ مثل: أَيْنَ، وكَيْفَ، وإذَا وما شابهها، حيث أن النحاة حاولوا تفسير اسميتها، وقدموا تبريرات تدعم ما ذهبوا إليه؛ منهم ابن يعيش الذي حاول تعليل اسمية تلك الكلمات وتضمّنها معنى الإفراد؛ بقوله:« أَنَّ مَنْ يَدلَّ على معنى الاسمية بمجردها واستفادةُ الاستفهام إنما هو من خارج من تقدير همزة الاستفهام معها، فَكَأَنَّكَ إذا قُلْت:منْ عِنْدَكَ، أصله أَمَنْ عِنْدَكَ، فهما في الحقيقة كلمتان، الهمزة إذا كانت حرف معني، ومَنْ الدالة على المُسمَّى، لكنه لما كانت مَنْ لا تُسْتَعْمَلُ إلا مع الاستفهام إسْتُغْنَى عن همزة الاستفهام للزومها إيَّاهَا وصارت مَنْ نائبة عنها، ولذلك بُنَيَت، فدلالتها على الاسمية دلالة لفظيَّة ودلالتها على الاستفهام من خارج»[2]، ونستخلص أيضا؛ أن تلك الاسماء دالة على معانٍ كثيرة، فهي دالة على الاستفهام، وعلى الاسمية، والشرط[3] والصلة[4]. غير أنها تخرج من دائرة الحروف والأفعال. إضافة إلى ذلك؛ يمكن القول: أن الإخبار والإسناد سمتان أساسيتان تميزان الاسم وهما من خصائصه الجوهرية، ومن أحكامه. قال أبو البقاء العكبري:« إن قولك: ما جَازَ الإخبار

---

[1]– المرجع نفسه، ص نفسها.

[2]– ابن يعيش، المرجع السابق، 1/ 22.

[3]– أسماء الشرط: مَنْ، مَا، مَهْمَا/ مَتَى، أيَّان، أَيْنَ، أَنَّى، حَيْثُمَا، إذْمَا، أَيٌّ، كيفما، وكلها مبنيَّة مَا عَدَ(أَيٌّ) فهي مُعْرَبة. ينظر: إميل بديع يعقوب، موسوعة النحو والصَّرف والإعراب، ص: 408. وينظر: ابن الأنباري، أسرار العربية؛ ص: 294.

[4]– الاسماء الموصولة: الذي، التي، اللذان، اللتان، اللائي، ومَنْ، وما، ذو، ذا،... ينظر: ابن الأنباري، المرجع نفسه، ص: 326.

عنه لا يُنْبِئُ عن حقيقة وضْعِهِ، وإنما هو من أحكامِهِ»[1]. ويتجلى أن الإخبار والإسناد يشترط فيهما الائتلاف، وهو في أبسط تعريفاته يكون بين كلمتين أو أكثر، دالاً على الإفادةِ؛ قال عبد القاهر الجرجاني: « واعلم أن معنى الائتلاف الإفادةُ، وذلك لا يكون إلا بيْن الاسم والاسم، كقولك: زَيْدٌ أخُوكَ، فزيد مبتدأ، وأخوك خبره، وكل واحد منهما اسم. أو بين الفعل والاسم؛ كقولكَ: خَرَجَ زيدٌ، وسُرَّ بَكْرٌ، وانطلق عبد الله، فهذه أفعالٌ وما بَعْدها مُخْبرٌ عنه...»[2]، والمخبر عنه هو الاسم، كما أنه مسندٌ إليه، ويبدو أن الإخبار هو الإسناد من هذه الوجهة والائتلاف جامعٌ بينهما.

وظاهرة الأمر كذلك؛ أن الحكم والنِّسبة والإسناد بمعنى واحد يَعُمُّ الإخبار والوقوع، وكل إخبار إسناد ولا ينعكس، وإذا أُطْلِق الإسناد على الحكم؛ فإن ركني الإسناد من صفات المعاني، ويُوصفُ بهما الألفاظ تبعا لذلك، كما أن الإسناد هو الضمّ في معناه عندما تَضُمُّ كلمة حقيقة أو حكمًا أو أكثر إلى كلمة أخرى مثلها لإفادة المعنى إلى السَّامع أو المتلقي فائدة تامة، ولا يكون الكلام مفيداً إلا إذا تآلفت أو ضُمَّت الألفاظ إلى بعضها، في نسق تركيبيٍّ تكون نواته المركزية اسماً دالاًّ على ذات أو معْنى، أُسْنِدَ إليه الخبر، أو أدَّى وظيفة من الوظائف النحوية؛ كالفاعلية. والإسناد باعتباره خصيصة من خصائص الاسماء حينما يُخْبَرُ عنها، ينقسم إلى نسبة إحدى الكلمتين المتآلفتين إلى أخرى، ويسمّى عَامًا، أو نسبة احداهما إلى الأخرى بحيث يصح السكوت عليها، ويسمّى خَاصًّا.[3]

وهذا ما أشار إليه علماء العربية من نحويين ولغويين في سياق كلامهم عن الجملة التي وضعوا لها شروطاً للتفريق بينها وبين الكلام والقول، منها شرط الإفادة.

---

[1]– أبو البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو، ص: 52.

[2]– عبد القاهر الجرجاني، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، 1/ 93.

[3]– ينظر: أبو البقاء الكفوي، الكليات، 1/ 149، 150.

والإسناد بذلك؛ قد يكون خبريًّا؛ قال الشريف الجرجاني: « الإسناد الخبري: ضمّ كلمة أو ما يجري مجراها إلى الأخرى، بحيث يُفيدُ أن مفهوم احداهما ثابت لمفهوم الأخرى، أو منفي عنه، وصِدْقُه مطابقته للواقع، وكذبه عدمها»[1]. فالضمُّ صفة للألفاظ تُوصفُ بها، والحكم ميزة للمعاني حينما يُطلَقُ عليهما الإسناد. كما أن الضمَّ يفيد المسند والمسند إليه الثبات أو النفي، والصدق أو الكذب. وذلك كله؛ يدعو إلى القول بأن الإخبار، والإسناد، والنسبة، من العلامات الجوهرية الموحية بالاسمية فهي تخصّ الاسماء، فيما يبدو جليا من خلال إيحاءاتها وملامحها وفيما أشار إليه علماء العربية، لأنهم اتخذوها من المركبات الوصفية التي ميَّزوا بها الاسماء تارة، وفرقوا من خلالها بين أقسام الكلم؛ بل تعدى الأمر إلى تصنيف الجمل الاسمية منها والفعلية. وذلك يتم بالنظر إلى نوع الجملة من خلال: الارتباط بين الاسمين، أو بين الاسم والفعل، والائتلاف بين الركنين الإسناديّين.

وقدْ أشار عبد القاهر الجرجاني إلى الضمّ، والنِّسبَة، والإسناد من حيث العموم والخصوص؛ في ظل العلاقات السياقية التي تضم الألفاظ ببعضها في التركيب، وعبَّر عن تلك العلاقات بالنسبة، وهي – أي النسبة – أعم من الإسناد كعلاقة قائمة بين الألفاظ، والإسناد أخصُّ من النِّسبة[2]؛ لأن الكلام يُسْلكُ به عن « طريق ما يُسْنَدُ الفِعْلُ فيه إلى الشَّيء وهو لما هو من سَبَبه، فَيُرْفَعُ به ما يُسْنَدُ إليه، ويُؤْتى بالذي الفعل له في المعنى منصوبًا بعده، مبنيًا أن ذلك الإسنادَ وتلك النِّسبَةَ إلى ذلك الأول، إنَّما كان من أجل هَذَا الثاني، ولما بينه من الاتصال والملابَسَةِ، كقولهم "طَابَ زيدٌ نَفْسًا"...»[3]. فالتمييز لم يكن إسنادًا إنما هو « تمييز النسبة، وهو أحد نوعي التمييز ويقابله التمييز

---

[1]– الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، ص: 23.

[2]– ينظر: عبد الجبار توامة، القرائن المعنوية في النحو العربي، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1994–1995، ص: 39 وما بعدها.

[3]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، ص: 100.

المفرد. وقد يُطلق عليه تمييز الجملة وهذا التمييز يرفع الإبهام الذي تضمنته الجملة... فالإبهام الواقع في الجملة صادِر عن نسبة الطّيب إلى زيد...»[1]. ويُفْهمُ أن "زيد" مسندًا إليه، و(طاب) مسندًا، أو الأول (منسوب إليه) والثاني (منسوب) تربطهما قرينة النِّسبَة التي تعدُّ ملمحًا جوهريًّا يميِّز المنسوب إليه في كونه اسما، كما هو الشأن في قرينة الإسناد، فكما يُطْلقُ على العنصرين المتضامّين أو المتلازمين في الجملة بـ/ المسند والمسند إليه، يمكن كذلك أن يُطْلق عليهما المنسوب والمنسوب إليه حينما يُنسبُ الاسم إلى اسم (أو يُسْندُ) أو إلى فعل (في الجملة الفعلية).

ومجمل القول: إن هذه العلامات (أو الخواصّ) هي علامات للاسم، وإذا إتسَّمَت بها الكلمة فهي اسم، والأمر لا ينعكس، فقد تَمُتُّ إلى التركيب بصلة، أو المعنى الإفرادي، وفيها ما يتعلق كذلك بالائتلاف بين عنصري التركيب، وفيها ما له علاقة بالإسناد، والنسبْةِ، مما يجعل بعض العلامات الجوهرية تتفرع عن بعضها الآخر؛ كالضم، والإخبار بالشيء وعنه. وذلك كلّه ينضوي ويتفرع عن العلامات النحوية الجوهرية للاسماء، التي تَقْترب إلى حدٍّ كبير من القرائن المعنوية، وأخُصُّ منها قرينة الإسناد التي تميز الاسم فيَكُونُ مُسْندًا إليه (أو مخبرًا عنه) بواسطة الإخبار، أو منسوب إليه (بالنسبة) أو محكوم عليه (بالحكم).

أما العلامات الجوهرية في الأفعال؛ فإننا سنسوق الحديث عنها كالآتي:

[1]– محمد سمير نجيب اللّبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص: 224.

ثانيا: العلامات الجوهرية في الأفعال.

- **الأفعــال:**

يُعَدُّ "الفعل" قِسْمًا ثانٍ من أَقْسام الكلم الثلاثة بَعْدَ الاسم؛ وهو مادة لغوية عند أهل النظر اللغوي، عرّفه اللُّغويُّون العرب، وكان موضوعا من موضوعاتهم التي تميَّزت بالاهتمام؛ فشغل حيِّزًا كبيرًا، واحتلَّ مكانًا مُهمًّا في كلام العرب، وهو غاية مقصودة في الدّرس اللغوي والنحوي، والصرفي، عند القدامى والدَّارسين المحدثين، حيث وردت قَضَايَاهُ في العربيّة في متون المؤلفات التراثية باسهاب من جهة المفهوم، والبنية، والتقسيم الزمني والاشتقاق، والتصنيف، والإعراب والبناء، والزيادة والتجّرد، وموضوعاته تلك اختلفت باختلاف الاتجاهات التي سادت الدرس النحوي، وزادته ثرَاءًا وسِعةً.

و« (الفِعْلُ) لغة بالكسر الاسم والجمع (الفعال)، مثل: قِدْحٍ وقِدَاحٍ. و(الفَعَالُ) بالفتح الكرَمُ. و(الفَعَالُ) أيضا مصدر (فَعَلَ) كالذهاب... و(فَعَلَ) الشيء (فانْفَعَلَ) مثْل كَسرَهُ فانْكَسَرَ...»[1]، وإذا كان مصدَرًا؛ فإنه: « يقال: (فَعَلَ/ فَعَالاً) مثل: ذَهَبَ، ذهَابًا، وافْتَعَلَ الكذب اخْتَلَقَهُ»[2].

وبذلك؛ « يُقالُ: فَعَلَ الرَّجُلُ خيرًا بأَبْنائهِ إذا قامَ بأَعْمَالٍ تعُودُ عليهم بالخير. ويُقالُ: افْتَعَلَ.. إذا زَوَّرَ واخْتَلَقَ أمُورًا غير صحيحة.. والفعل يدلُّ على المصدر بِلَفْظِهِ، وعلى الزمان بصيغتِهِ. وعلى المكان بمعناه.. وفي القاموس المحيط (الفِعْلُ) بالكَسْرِ: حركة الإنسان، وكناية عن كل عَملٍ مُتَعَدٍّ»[3]. وورد الفعل– أيضا– بمعنى « الهيئة العارضة للمؤثر في غيره بسبب التأثير أولا كالهيئة الحاصلة للقاطع بسبب كونه قاطعًا... وقيل: الفعل كون الشيء مؤثِّرًا في غيره كالقاطع ما دَام قاطِعًا»[4]. فهو بمعنى الخلق، ويُكَنَّى

---

[1]– محمد بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، تح: يوسف الشيخ محمد، ص: 241.

[2]– أحمد بن محمد الفيومي المقرئ، المصباح المنير، تح: يوسف الشيخ محمد، ص: 247.

[3]– محمد الكتاني، موسوعة المصطلح في التراث العربي الديني والعلمي والأدبي، 2/ 1872، 1873.

[4]– الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، ص: 168.

به العمل حينما يكون هيئةً حاصلةً بفعل التأثير، ويتطلب مؤثرًا يوصفُ بتلك الهيئة كالقاطع والعامل.

و(الفعل) في القرآن الكريم وَرَد بصيغة الاسم، والفعل، مسندًا لله تعالى، ومسندًا لغيره كالعِباد والملائكة، في قوله تعالى:﴿ **وَلَوْ شَاء اللّهُ مَا اقْتَتَلَ الَّذِينَ مِن بَعْدِهِم مِّن بَعْدِ مَا جَاءتْهُمُ الْبَيِّنَاتُ وَلَكِنِ اختلفوا فَمِنْهُم مَّنْ آمَنَ وَمِنْهُم مَّن كَفَرَ وَلَوْ شَاء اللّهُ مَا اقْتَتَلُواْ وَلَكِنَّ اللّهَ يَفْعَلُ مَا يُرِيدُ**﴾[1]، وفي قوله تعالى:﴿**لاَ يُسْأَلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْأَلُونَ**﴾[2]. وقوله تعالى:﴿**وَالَّذِينَ إِذَا فَعَلُواْ فَاحِشَةً أَوْ ظَلَمُواْ أَنْفُسَهُمْ ذَكَرُواْ اللّهَ فَاسْتَغْفَرُواْ لِذُنُوبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلاَّ اللّهُ وَلَمْ يُصِرُّواْ عَلَى مَا فَعَلُواْ وَهُمْ يَعْلَمُونَ**﴾[3]. وقوله تعالى: ﴿**أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن جَاءكُمْ فَاسِقٌ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوا أَن تُصِيبُوا قَوْماً بِجَهَالَةٍ فَتُصْبِحُوا عَلَى مَا فَعَلْتُمْ نَادِمِينَ**﴾[4]. وقوله تعالى: ﴿ **يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ** ﴾[5].

وعند الأصوليِّين يُسْتَعْمَلُ مَفْهومه في مقابل (القول) في إطار السُّنة النبوية، ونظروا إلى فعل (أو أفعال) النبي صلى الله عليه وسلم من جهة معناها الشرعي، والذي يفعله الفاعل المكلف مِمَّا يستوجب من الجزاء، وذلك تحت معاني أفعال النبي صلى الله عليه وسلم ودلالاتها التي ينبغي اتِّباعها.[6]

أما الفقهاء؛ فالفعل عندهم لا يجوز تقديمه، لا بِكُلِّهِ ولا ببعضه على وقته إذا كان مؤقتا من جهة الشرع، وفعل الفعل في وقته أداءٌ ومن ذلك القضاء إذا تخلَّف لمَانعٍ. ومن الوجهة الفلسفية الفعل دال على الإخراج بالقوة، ويختصُّ بالموجودات في الوجود. قال ابن رشيد فيما نقله محمد الكتاني في موسوعته: « إذا ظهر أن الإنسان خُلِقَ من أَجْلِ أفعالٍ

---

[1]– البقرة/ 253.

[2]– الأنبياء/ 23.

[3]– آل عمران/ 135.

[4]– الحجرات/ 06.

[5]– النحل/ 50.

[6]– ينظر: محمد الكتاني، المرجع السابق، 2/ 1873 وما بعدها.

مقصودة بِهِ، فظهر أيضا أن هذه الأفعال يجب أن تكون خاصة، لِأنَّا نرى أنّ واحدًا واحدًا من الموجودات إنَّما خُلِقَ من أجل الفعل الذي يُوجَدُ فيه، لا في غيره، أعني الخاص به...». أما من حيث التقسيم باعتبار الفاعل وطبيعة الفعل، فإنهم – الفلاسفة – يتحدثون عن الفعل الطبيعي وعن فعل العقل، والفعل غير المتناهي، والفعل بالقوة، وعن الفعل بالفعلِ...[1]، ويَتبيّن من هذا؛ أنَّ الفعل موضوع من الموضوعات التي عالجها اللغويون، والفلاسفة، والفقهاء، باعتباره مَادَّة (أو مركَّب) وَصْفية وُصِفَت بها الأشياء المؤثرة أو الفاعلة، وَوُصِفَت بها المواقيت الزمنية الفلكية، والطبيعيَّة. وَوُسِمت بها الظواهر المختلفة للكَوْن.

وتلك الظواهر الطبيعية المرتبطة بالزمن، ساقت النُّحاة إلى ربط الفعل واقترانه بالزمن والحدث – أو العمل – لأن اللغة ظاهرة طبيعية أيضا، تستمد مكوناتها وسماتها الدلالية من الحياة، والبيئة الاجتماعية والثقافية والفكرية لتؤدي الغرض المنوط بها.

وإذا كان الفعل في نظر النَّحويين يُعَبَّرُ عنه من الوجهة المفهومية الاصطلاحية بالمعنى (أو الحدث) مقترناً بالأزمنة الثلاثة (ماضي – حاضر – مستقبل)؛ فإن هذا التَّصور أوْقَع النحاة في تأسيس تعريفاتهم على منطلقات فكرية بنوا عليها تقسيماتهم للفعل، ارتكزت من حيث الزمن على حركات الفلك؛ منهم ابن يعيش (ت:643هـ) في قوله: « لمَّا كانت الأفعال مُساوقَة للزمان والزمان من مقومات الأفعال توجد عند وجوده وتنعدم عند عَدَمِهِ انقسمت بأقسام الزَّمانْ ولما كان الزمان ثلاثة ماضٍ وحاضر ومستقبل، وذلك من قبل أن الأزمنة حركات الفلك فمنها حركة مضت ومنها حركة لم تأتِ بَعْدُ ومنها حركة تفصل بين الماضية والآتية كانت الأفعال كذلك ماضٍ ومستقبل وحاضر...» [2].

ولعل نظرتهم للأفعال التي ربطوا فيها الأحداث بالأزمنة تجلو واضحة من خلال ما ورد في متون مؤلفاتهم من تعريفات كالآتي:

---

[1]– ينظر: المرجع السابق، 2/ 1875 وما بعدها.

[2]– ابن يعيش، شرح المفصل، م2، ج7، ص: 04.

أ- الفعل في إصطلاح النحويين العرب:

اعتمد النحاة العرب في تعريفاتهم للفعل على الحدود القائمة على المعنى – أو الحدث– والزمان، فورد بمعنى « اللفظ الدال على حدث [معنى] مقترن بزمن، وهو الماضي والحاضر والمستقبل»[1]. وهو عند سيبويه (ت:180هـ): « أمثلة أخذت من لفظ أحداث الاسماء، وبُنِيَت لِمَا مَضَى، ولمَا يكون ولم يَقَعْ، وما هو كائن لمْ ينقطع»[2].

وأشار ابن السَّراج (ت:316هـ) إلى تعريف الفعل مُفَرِّقًا بينه وبين الاسم، مشيراً إلى تقسيماته؛ فقال: « الفعل ما دلَّ على معنى وزمان، وذلك الزمان إما ماضٍ وإما حاضر وإما مستقبل»[3]. واعتبر "الزمان" علامة فارقة بينه وبين الاسم، فقال: « وقولنا: "وزمان" لنفرق بينه وبين الاسم، الذي يدل على معنى فقط»[4].

ونقل الزجاجي عن النحويين أن حدَّ الفعل « هو ما كان صفة غير موصوف، نحو قولك: هذا رجل يقوم. فـ (يقوم) صفة لِرجلٍ، ولا يجوز أن تصف "يقوم" بشيْءٍ»[5]. وفَرَّق بين الفعل والمصدر والظرف؛ فقال: « الفعل على أوضاع النحويين، ما دَلَّ على حدث، وزمان ماضٍ أو مستقبل نحو: قام يقوم، وقَعَدَ يقعد، وما أشبه ذلك. والحدث المصدر. فكلُّ شيء دَلَّ على ما ذكرناه معًا فهو فعل»[6].

ويبدو أن الزجاجي رفض دلالة الفعل على زمن الحال في تعريفه، ويرى أن « فعل الحال في الحقيقة مستقبل، لأنه يكون أولاً، فكل جزء خَرَجَ منه إلى الوجود صار في حيّز المضي، فلهذه العلة جاء فعل الحال بلفظ المستقبل، نحو قولك: زيد يقوم الآن،

---

(1)– محمد الكتاني، المرجع السابق، 2/ 1873.

(2)– سيبويه، الكتاب، 1/ 12.

(3)– ابن السَّراج، الأصول في النحو، تح: عبد الحسين الفتلي، 1/ 38.

(4)– المرجع نفسه، الجزء نفسه، ص نفسها.

(5)– أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، ص: 53.

(6)– المرجع نفسه، ص: 52، 53.

ويقوم غدًا، وعبد الله يركب الآن، ويركب غدًا»[1]، غير أن ابن فارس (ت:395هـ) أوردَ قولاً للكسائي، يؤيده الرأي ويذهب مذهبه الذي يرى فيه أنّ « الفعل مَا دَلَّ على زمان»[2]، فقال: « والذي نذهب إليه ما حكيناه عن الكسائي»[3].

وإذا كان أبو القاسم الزجاجي وغيره من النحويين عرَّفوا الفعل، وميَّزوه عن الاسم والحرف، بعلامتين فارقتين؛ هما: الحدث والزمن؛ فإنه يتضح أمْرٌ في غاية الأهمية من خلال هذه التعريفات، و« هو أن الزمن الذي يُعَدُّ علامة جوهرية للفعل هو ذلك الزمن المرتبط بالفعل ومعناه من النواحي النحوية التي تَتَكشَّفُ من خلال الجوانب السِّياقية، وبما ينسجم وواقعه التداولي وفق السياقات المختلفة»[4].

ويرى أحد الدارسن المحدثين؛ أن الفعل ودلالته على الحدث « تأتي عن اشتراكه مع مصدره في مادَّة واحدة»[5]، ودلالته على الزمن تأتي من الوجهة الصرفية من خلال صيغته، ومن السياق على المستوى النحوي، والنحاة يعنون بالزمن في الفعل من جهة الصيغة الصرفية، لأن الوظيفة الزمنية مؤداة من بنيته وصيغته. ودلالة الفعل على الحدث تضمنية جوهرية والحدث جزءٌ من معنى الفعل، وفي المصدر يكون الحدث بالمطابقة.[6]

كما أن الحدث أَمْرٌ من الأمور الدلالية المجردة الواقعة أو القابلة للوقوع والتجدد في الفعل في زمن سابقٍ أو سيقع بعد زمن التّكلّم بفترة قصيرة أو طويلة « لأنه لم يكن ثم كان فهو حدث [متغيّر/ متحرّك] أي: شيء متجدد أو سيكون في لحظةٍ مستقبلية فهو

---

[1]– أبو القاسم الزجاجي، المرجع السابق، ص: 87.

[2]– أحمد بن فارس، الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها، تح: عمر فاروق الطباع، ص: 86.

[3]– المرجع نفسه، ص: نفسها.

[4]– عمر أبو نواس، المرجع السابق، ص: 156.

[5]– تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 104.

[6]– ينظر، تمام حسان، المرجع نفسه، ص: 104، 107.

أيضًا حدث»[1]. وهذا ما يقترب فيه معنى الحدث من مفهومه اللغوي – أي لغة – الذي يعني الوقوع بمعنى «الحدوث: وهو عبارة عن وجود الشيء بَعْدَ عَدَمِهِ»[2]. وسمي المصدر حدثًا «لأن المصادر كلها أعراضٌ حَادثة»[3].

وما دامت الأشياء في طبائعها « تتطلب أن يكون هذا الحدث الذي وقَعَ إما في الماضي، أو في الحال، أو الإستقبال»[4]؛ فإن الأمر حاسمٌ أن يكون الحدث مرتبطًا بالزمن ومقترنًا به، ويُشكِّل الفكرة الزمنية عند النحاة في منطلقاتهم اللغوية التي اعتمدوا فيها على السياق، والاستعمال في الأدوات المختلفة[5]؛ فوردت تعريفاتهم للفعل مقرونة بالحدث والزمن.

ب- اقتران الحدث بالزمان في الفعل:

لَمَّا كان الحدث صفة طارئة متغيرة، أي واقعة في زمن مُحَدَّدٍ، والدلالة المتغيرة تكون بأن يُعتور الفعل – مثلا – دلالات تتحقق بالأزمنة.[6] والحدث يقترن بالتغيُّر موحيا موحيا بالحركة في زمن مَا، وتلك الحركة والتغيرُّ يسودان المعنى والدلالة؛ فإن ذلك يجعل الحدث يعني الدلالة الذاتية للكلمة (اسم أو فعل) باختلاف في « نوع تلك الدلالة، ذلك أن الفعل يدل على معنى مقترن بزمان، ويدل الاسم على معنى غير مقترن بزمان»[7].

ويرتبط الحدث بالزمن بواسطة الاقتران في الفعل، ولفظ الاقتران « يعني عملية ربط ذهني في مستوى التصور أو التمثيل بين صورتين مجردتين هما الحدث والزمان،

---

[1]– أحمد عفيفي، الحدث النحوي في الجملة العربية، دراسة في المعنى والوظيفة، ص: 14.

[2]– الشريف الجرجاني، المرجع السابق، ص: 82.

[3]– ابن منظور، لسان العرب، مادة(ح. د. ث).

[4]– عمر محمد أبو نواس، المرجع السابق، ص: 159.

[5]– ينظر: المرجع نفسه، ص نفسها.

[6]– ينظر: توفيق قريرة، الاسم والاسمية والاسماء في اللغة العربية، مقاربة نحوية عرفانية، تقديم: عبد القادر المهيري، ص: 40.

[7]– المرجع نفسه، ص: 44.

وغياب الترابط الذهني في مستوى التصورية بين الاثنين هو عند النحاة "عدم الاقتران"»[1].

بالإضافة إلى ذلك؛ فقد اعتبر النحاة العرب « الحدث هو الدائرة الأساسية وبمراعاتها نظروا إلى الاقتران أو عدمِهِ، فالتصور الاقتراني بين الحدث والزمن ليس تعامليا في منشئِهِ؛ بل إن الحدث هو الذي يتحكم في هذا الاقتران، إنهُ مُحَرِّكُهُ وحَافِزُه...»[2]. مما أدى إلى الارتباط بين الحدث والزمن بواسطة الاقتران من الجهة المفهومية للفعل عند النحاة، والارتباط – أي الفعل – عن الاسم. كما أن الاقتران يُعدُّ المتحرك الذي يغير الزمن المرتبط بالحدث دائماً وأبداً. غير أن الزمن الذي يميز الفعل ويسِمُهُ ينبغي أن يكون مرتبطًا بالحدث « وبناءً على ذلك تحدث النحاة عن اقتران حدث بزمان أو عدم اقترانه به، ولم يتحدثوا عن الإمكان المقابل وهو اقتران زمان بحدث أو عدم اقترانه به على الرغم من أن حديثهم عن ذلك قد يكون شرعيا كالتالي:

تنشيط عقدة زمن من غير اقتران بحدث: اسم دال على الزمن (يوم، ليلة، شهر)، وتنشيط عقدة زمن مقترنة بحدث: اسم زمان (مشرق: زمن الشروق يقترن بحدوثه)»[3].

وذلك يجعل الفرق واسعا بين تقديم الحدث عن الزمن من حيث الاقتران الذي يسميَّ "فِعْلاً"، وبَيْن الزمن المقترن بالحدث الذي يسمى اسمالزمان، والاختلاف كامنٌ من خلال تقديم الحدث عن الزمن، أو تأخير الحدث عن الزمن.

ج- حجج النحاة في تعريف الفعل وفقا لظاهرة الاقتران:

لقد استند النحاة في تعريفهم للفعل وتمييزهم له على فرضية تقضي بتعلقه بالزمن؛ « لأنّ دلالة الفعل على زمنٍ ما تتوقف على موقعه وعلى قرينته في السِّياق»[4]. ويتضح

---

[1]- المرجع السابق، ص: 46، 47.

[2]- المرجع نفسه، ص: 47.

[3]- المرجع نفسه، ص نفسها.

[4]- تمام حسان، المرجع السابق، ص: 105.

ويتضح ذلك من أغلب التعريفات – فيما يبدو – التي لا تكاد تختلف من جهة أن الفعل يختلف عن القسمين الآخرين من أقسام الكلم بفارق الحدث المقترن بالزمن، والتي يتم الانطلاق فيها من الربط بين ثنائية العلامة المميزة للفعل، والمتمثلة أساسًا في الحدث والزمن، والزمن هو العلامة الجوهرية التي تتغير بتغير الصيغ الصرفية للأفعال، لأن « الفعل وُضِعَ للدلالة على الحدث وزمان وجوده»[1]. مما أدى إلى التفريق بينه وبين الاسم؛ فالاسم «لايدُلُّ مع معناه على زمان ذلك المعنى، إلاَّ المصادر خاصَّةً فإنّها تدلُّ على أَزمنةٍ مُبهمةٍ. فزادوا في حدِّ الفعل لفظة " مُحَصَّلٍ" لِيقع الفرقُ بين الأفعالِ ومَصادِرها».[2]

أما علاقة الفعل بالمصدر؛ فإنها تتمثل في الحدث، والزمن مُعيّن خلافًا للمصدر الذي يكون الزمن فيه مُطْلَقًا غير محددٍ. قال ابن الأنباري (ت:577 هـ): « المصدر اسم، وهو يستغني عن الفعل، والفعل لا بدّ له من الاسم، وما يكون مفتقرًا إلى غيره، ولا يقوم بنفسه أولىَ بأن يكون فرعًا مما لا يكون مفتقرًا إلى غيره»[3].

د- الفعل من حيث الاشتقاق عند البصريين والكوفيين:

ومن حيث الاشتقاق: « المصدر لو كان مشتقا من الفعل لوجبَ أن يدل على ما في الفعل من الحدث والزمان»[4].

ومعنى ذلك؛ أن خلو المصدر من الزمان المعيّن والمقيّد سببٌ لِتعليلِ أصل الاشتقاق من جهة استغنائه وعدم افتقاره للفعل، خلافًا للفعل الذي يتطلب اسمًا يؤدي وظيفة الفاعلية أو المفعولية في التركيب النحوي، وابن الأنباري في هذا المقام لم يعرِّف الفعل ولا المصدر وإنّما يُجْرِي مقارنة بينهما لتبرير مذهبه الذي يتفق مع الاتجاه البصري في مسألة الاشتقاق والأصل فيه؛ أهو الفعل أم المصدر؟.

---

[1]- ابن يعيش، المرجع السابق، 7/ 2. وينظر: ابن الخشاب؛ المرتجل في شرح الجمل، ص: 14.

[2]- ابن الخشاب، المرجع نفسه، ص نفسها.

[3]- ابن الأنباري، كتاب أسرار العربية، تح: فخر صالح قدارة، ص: 162.

[4]- المرجع نفسه، ص نفسها.

فالبصريّون يرون أن الفعل مشتق من المصدر، واستدلوا على ما ذهبوا إليه بأن « المصدر يدل على زمان مطلق، والفعل يدل على زمان معين فكما أن المطلق أصلٌ للمقيد، فكذلك المصدر أصل للفعل»[1]. خلافًا للكوفيين الذين ذهبوا إلى أن المصدر مشتق من الفعل وأنه «يصحّ لصحة الفعل ويَعْتَلُّ لاعتلاله، ألا ترى أنك تقول: قَاوَمَ قَوَامًا، فيصح المصدر لصحة الفعل، وتقول: "قام قيامًا" فيعتل لاعتلاله؛ فَلَمَّا صح لصحّتِهِ واعتلَّ لاعتلاله دَلَّ على أنه فرعٌ عليه»[2].

وقد لاحظ بعض الدارسين « أن هناك طائفة من الأفعال ترجع إلى أصلٍ جامدٍ، كَرَأْسَ المأخوذة من (الرأس) و (كَبَدَه) إذا أصاب كبد، المأخوذ من (الكبد)»[3]. ويرى الدكتور مهدي المخزومي « أن حمهرة الاسماء في العربية لها طابع فعلي، أو لأن العقلية الفعلية كانت قد سادت على اللغات السَّامية، فكان لأغلب الكلمات في السَّاميَّات مظهرٌ فعلي، على ما يتّضحُ من كلام الدكتور ولفنسون المثبت في كتابه (تاريخ اللغات السامية)»[4].

ويصف مهدي المخزومي هذه المسألة بالعسرِ، ثم يرجِّح الرأي القائل أن الفعل هو مصدر الاشتقاق وأصله؛ فيقول: « ومن العسير جدًّا أن نظفر بالدليل القاطع على ترجيح أحد الرَّأْيَيْن على الآخر، لأن ذلك يستلزم الإلمام الكافي بتاريخ الفعل في لغة من اللغات، أو بتاريخه في العربية، وهو مطلبٌ عسيرٌ جدًا، فلم يبق أمام الدَّارس إلاَّ القرائن، والقرائن ممَّا ذكرناه إنما تدل على أن الفعل هو مصدرُ اشتقاق أغلب الكلمات»[5]، وذلك تماشيا مع مذهب الكوفيين، غير أن هذا الرأي الذي يستند إلى القرائن من خلال المقارنة بين

---

[1]– ابن الأنباري، المرجع السابق، ص: 161.

[2]– ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، 1/ 235، 236.

[3]– مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص: 105.

[4]– مهدي المخزومي، المرجع نفسه، ص نفسها.

[5]– المرجع نفسه، ص: 106.

العربية واللغات السامية « لا تُعين على الوصول إلى شيءٍ يُطْمَأنُّ إليه في هذا الموضوع»[1]، كما أن هذا الموضوع الذي يعالج قضية الاشتقاق لا يفسر الفعل ولا المصدر من الجهة المفهومية، باعتبارهما يدلان على الحدث، ويختلفان من حيث الزمان. بالإضافة إلى عدم توضيح خصائص الأفعال وملامحها النحوية، لأن الاشتقاق موضوع من الموضوعات الصرفية التي يُعنى بها من قبل الصرفيين والمختصين بالدراسة المعجمية قَصْدَ تتبع معانيها، وجذورها، وأُصولها، وما يعتريها من تحويلات وتغييرات[2]. وبالغ الأهمية في تمييز الفعل يَرْجعُ إلى سماته الجوهرية الكامنة في مادته؛ كالزمان، والدلالة على الحدث المقترن به، وهذا إن دل على شيء إنما « يعني أن كلَّ فعْلٍ لا بد أن يقع بالضرورة في "آنٍ" يتَحَدَّدُ بالنسبة إليه زَمنه، وذلك "الآن" هو زمن التلفظ، وأن زمن الماضي والحاضر والمستقبل ليس يتقاطع مع الزمن الطبيعي، بل من الممكن أن يكون في كل زمن افتراضي ذهني امتدادات مختلفة لا صلة لها بالزمن الوجودي»[3].

مما يؤدي إلى الربط بين الزمن النحوي والزمن المنطقي الفلسفي، الذي يُعْتَمَدُ فيه على سمات التلفُّظ والمشافهة التي تُغيِّرُ زمن الفعل.

هـ- مميزات حدود الفعل عند النحاة:

ويتضح من التعريفات السابقة الذِّكر التي بناها النُّحاة على الحدث المقترن بالزمان؛ أنّها لا تتميز بالكلية والشمولية إنما هي من قبيل الحدود النَّاقصة[4]؛ لأن بعض الكلمات تشترك مع الأفعال وهي ليست منها؛ فما يدل على حدث دون زمان كالمصادر

---

[1]- إبراهيم السامرائي؛ الفعل زمانه وأبنيته، ص: 50.

[2]- ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 166.

[3]- توفيق قريرة، المرجع السابق، ص: 51.

[4]- الحدّ الناقص: ما يكون بالفصل القريب وَحْده أو به، وبالجنس البعيد، كتعريف الإنسان بالناطق أو الجسم الناطق. أما التام: ما يتركب من الجنس والفصل القريبين، كتعريف الإنسان بالحيوان الناطق، والحد المشترك: جزءٌ وضع بين المقدارين يكون منتهًى لأحدهما ومبتدأ للآخر، ولا بد أن يكون مخالفا لهما. الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، ص: 83.

– مثلا –، أو على زمان دون حدث كالظروف. ولعل ما يثبت ذلك ما يتضمنه رأي ابن عصفور الإشبيلي (ت:669هـ) في قوله واصفًا لقول أبي القاسم الزجاجي ومن ذهب مذهبه في حدِّ الفعل. فقال: « فقوله – يعني أبي القاسم الزجاجي–: ما دلَّ على حدث وزمان يحترز بذلك عما يدل على حدث دون زمان، وهو المصدر نحو: قيام، أو على زمان دون حدث؛ نحو: (أمسٍ) و (غدٍ). وقوله ماضٍ أو مستقبل، يحترز بذلك أيضا مما يدل على حدث وزمان، ولا يعطي أن الزمان ماضٍ ولا مستقبل؛ نحو: (الصبوح) و (الغبوق)، ألا ترى أن الصَّبوح يدل على الشرب وهو حدث، وعلى الصباح وهو الزمان، وكذلك (الغَبوق) يدل على الشرب وهو حدث، وعلى العشيّ وهو زَمَان؛ إلا أنَّهُماَ [لا يدُلاَّن] ولا يعطيان أن الزمان ماضٍ مستقبل»[1].

وَوَصَفَ ابن عصفور هذا الحد بالفساد؛ فقال: وهذا الحد أيضا فاسِدٌ من وجهين: أحدهما: انه أوردَ في الحدِّ لفظ (ما) و (أو) وقد تقدم أنهما من الألفاظ التي لا تورِدُ في الحدود، والآخر: أنه ليس بجامع من وجهين؛ من جهة أنه لا يدخل تحت هذا الحد من الأفعال ما هو حال. بلْ كان الظاهر من هذا الموضع أنه من الفئة المنكرة[2] لفعل الحال لولا نَصُّه على إثباته في باب الأفعال»[3].

وأضاف قائلا: « ومن جِهَةٍ أنَّه لا يدخل تحت ذلك من الأفعال ما لا يدل على حدث ككان الناقصة وأخواتها[4] ونِعْمَ وبِئسَ، وحَبَّذا وعَسَى وفعل التعجّب»[5]، ويرى أن الحدّ الصَّحيح في الأفعال هو دلالتها على المعنى في ذاتها وعلى الزمان ببنيتها؛ فيقول:

---

[1]– ابن عصفور الإشبيلي، شرح جمل الزجاجي، 1/ 95.

[2]– المنكرون لفعل الحال هم الكوفيون.

[3]– المرجع نفسه، 1/ ص نفسها.

[4]– إن الأفعال الناقصة ودلالتها على الحدث أو عدمها مسألة خلافية بين النحاة. فمنهم من ذهب إلى أنها ليست بمأخوذة من حدث، وإنما هي لمجرد الزمان، ولذلك لم يلفظ لها بمصدرٍ، لا يقال: كان زيدٌ قائما كونًا، ولا أمسى عَبْدُ الله ضاحكًا إمْسَاءً، وكذلك سائر أخواتها. ويرى ابن عصفور في شرح الجمل «بأنها مشتقة من أحداثٍ لم ينطق بها» ينظر: ابن عصفور الإشبيلي، المرجع نفسه، 1/ 96، 385.

[5]– المرجع نفسه، 1/ 96.

« الفعل كلمة أو ما قُوَّتُهُ قوّة كلمة تدل على معنى في نفسها وتتعرض بنيتها للزمان»[1]. وعرّف الفعل تعريفا آخر يوحي بجواز اختياره وإمكانية مطابقته على حد الفعل؛ فقال: « وإن شِئت:الفعل لفظ يَدُلُّ على معْنى في نفسه ويتعرض ببنيته للزمان ولا يدل جزءٌ من أجزائه على جزءٍ من أجزاء معناه»[2]. فاستبدل "كلمة" بـ "لفظ" أما " عدم دلالة جزء من أجزائه على جزء من أجزاء معناه" فقد أضافها احترازاً لبعض الأفعال التي تلحقها الضمائر التي تنزل منزلة الحرف من الفعل، كالتاء المتحركة في (قُمْتُ) أو (قُمْتَ)... فتصبح جملة أو تركيبا فعليا، وليست أفعال...[3]

و- الإحالة الزمنية في الأفعال:

إن الإحالة الزمنية في الأفعال عند النحاة العرب القدامى أساسها البنية الصرفية؛ لأنّ التغيير « في الصِّيغة عِمَادُه الزّمن، ومن ثمَّ نفهم ضرورة الإحالة الزمنية في الأفعال عند القدماء. فهذا الافتراض ناتجٌ عن تصور لأجزاء الكلم. المصدر [حدث – زمن]، والفعل [حدث+ زمن]، والاسم [حدث- زمن]. فكأن هذا التعريف مدخل لصياغة ملامح مميزة لعناصر الكلم والمقولات اللغوية الأخرى»[4]. وفي نسق الإحالة الزمنية في الأفعال مفهومين زَمَنيَّين « وهُمَا زمن التلفظ، وهو ما يُعَبَّر عنه بزمن الإخبار وزمن الحدث أو ما سمي في [نص الزجاجي] بزمن وجود الحدث أو حصوله»[5].

وإذا كان الفعل سمته الحدث المقترن بالزمن؛ فإن الأول – الحدث – هو ركنٌ أساسي في الجملتين الاسمية والفعلية في الكلام العربي. وفي غالب الأحيان نحكم به – أي بالفعل – على المسند إليه، وهما العنصران اللذان تُبنى عليهما الجملة العربية،

---

[1]– المرجع السابق، 1/ ص نفسها.

[2]– المرجع نفسه، 1/ ص 97.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، 1/ 97.

[4]– أمحمد الملاخ، الزمن في اللغة العربية بنياته التركيبية والدلالية، ص: 31، 32.

[5]– المرجع نفسه، ص: 32.

« لأن الفعل مادة لغوية مهمة في بناء الجملة»[1]، وذلك باعتباره دالاً على الحدث وتلك « الدلالة هي جوهر الظاهرة اللغوية، وبدونها لا يتأتَّى للألفاظ والتراكيب وظيفة وفاعلية»[2]. والشكل – أيضا– لا ينفصل البتة عن الجوهر، أو المبنى والمعنى؛ فالمدلولات لا تنفك عن الدوال، مما يدعوا إلى القول في هذا المقام « إن أية جملة في الكلام العربي عند النظر فيها – اسمية كانت أم فعلية– لا بدّ أن تحتوي على حدثٍ سواءٌ أكان هذا الحدث كامنا في كلمة فعلية، أم في كلمة اسمية، وهذا يفسرُ لنا فكرة متعلق الظرف والجار والمجرور، حينما يقعان خبرين في الجملة، حيث يشترط النحاة عند الإعراب أن يكون شبه جملة متعلقًا بمحذوف خبر تقديره "كائن أو مستقر"، أو يكون أو يَسْتَقرُّ... إلخ»[3]، وقد تتضمّنُ الأداة في نظر النحاة حدثا مقترنًا بالزمان كذلك؛ نحو: أداة النداء (يا) التي بمعنى (أدعو أو أنادي)؛ فهي تنوب مناب الفعل لِتسد مسده وتتضمّن معناه. وقد وُصف هذا التضمين لأداة النداء بالتعسف، لأنّ « أكبر الظَنِّ أن هذه الأدوات لا تتعدى كونها أدوات تنبيه، مثل (ألا) التي للتنبيه، ومثل (ها) التي تدخل على اسماء الإشارة، نحو: هذا وهذه وهؤلاء، إلا أنها أقوى تنبيهًا منهما، وأَدْعَى لالتفات المُنادى واسْماعِه الصوت»[4]. والذي دعاهم إلى هذا القول هو فكرة العمل، التي ارتبطت من حيث القوة بالأفعال دون الاسماء والحروف.

وإذا كان الأمر في الفعل ظل مرتبطاً في نظر النحاة بالحدث والزمان، وفكرة العمل – أيضا –؛ فإن الزَّمان يُوَجِّهُ التراكيب الفعلية، أو الظرفية نحو أداء المعنى وتجلِّيه، ومعرفة المقاصد، لأنّه – الزمان – يوحي أساساً بالحركة والتغير من خلال جوهر الأفعال ومكوناتها (الحدث والزمان) وبنياتها الصرفية المختلفة، ولعل تلك الحركة

---

[1]– إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص: 15.

[2]– لطفي عبد البديع، التركيب اللغوي للأدب، ص: 42.

[3]– أحمد عفيفي، المرجع السابق، ص: 12.

[4]– مهدي المخزومي، المرجع السابق، ص: 303.

(والتغير) في الأفعال ناتجة من خاصية الاقتران كذلك، وتُعزى للزمان على وجه الخصوص.

وممّا يُؤكِّد هذه المسألة السالفة الذكر، ما روي أن عليًّا كرم الله وجهه عرض لأقسام الكلم، في الحين الذي ألقى بصحيفة لأبي الأسود الدؤلي؛ فأشار إشارة واضحة إلى دلالة الفعل على الحركة والتغير التي – رُبَّما – كان الزمان سببا في اتصافه بها من جهة المفهوم؛ وحذا النحويون الحذو نفسه، معتبرين الأزمنة دالّة على الحركة والتغير كذلك، وانطلقوا من المُنْطلق المنهجي نفسه واتخذوه سبيلا، وانتهجوه في وصف الفعل وتمييزه عن الاسم والحرف.

ومن ذلك ما رواه أبو القاسم الزجاجي؛ فقال: « حدَّثنا أبو جعفر محمد بن رستم الطبريُّ قال: حدَّثنا أبو حاتم السجستاني حدثني يعقوب بن إسحاق الحضرميُّ حدثنا سعيد بن سلم الباهلي، حَدَّثني أبي عن جدِّي عن أبي الأسود الدؤلي، قال: دخلت على علي بن أبي طالب رضي الله عنه، فرأيته مُطرقًا متفكِّرًا، فقلت:فيم تفكِّر يا أمير المؤمنين؟ قال: إني سمِعْتُ ببلدكم هذا لَحْنًا، فأردتُ أن أصْنَعَ كتابًا في أصول العربية. فَقلت: إنْ فَعَلتَ هذا أَحْيَيْنَا وبَقَيْتَ فينَا هذه اللغة. ثم أَتَيْتُهُ بعد ثلاث فألقى إليَّ صحيفةً فيها: بسم الله الرحمن الرحيم. الكلام كُلُّهُ اسم وفعلٌ وحرف. فالاسم: ما أَنْبَأَ عن المسمى. والفعل ما أَنْبَأَ عن حركة المسمى. والحرف ما أَنْبَأَ عن معنىً ليسَ باسم ولا فعلٍ. ثم قال: تتبَّعْهُ وزِدْ فيه مَا وَقَعَ لك»[1].

وهذه الرواية تتضمن دلالة الفعل على الحركة والتغيرُّ، والمسألة مجالها من حيث الزمان أوسع من هذا التصور؛ فـ (الزمن) يوحي بالأحداث والوقائع، والسلوكات التي يقوم بها الإنسان في مراحل عمره، لأنّ اللغة ظاهرة اجتماعية في حدّ ذاتها تجلو فيها الأفعال الكلامية المؤداة من قبل المتكلم لتلبية حاجياته مع أبناء جنسه، فتسرَّبت تلك الصور

[1]– أبو القاسم الزجاجي، الأمالي، تح: عبد السلام هارون، ص: 238. وينظر: حسن خميس الملخ، المرجع السابق، ص 100. وينظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي، نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص38.

الدلالية والمفاهيم إلى الدرس النحوي، فسادت تفكير النحاة العرب القدامى، الذين أسّسوا لعلم النحو، فسيطرتْ تلك المعاني – السابقة الذّكر– على عقولهم وآمنوا بها، واتخذوها منطلقا في أثناء وضعهم لحدود الأفعال في العربية.

وإذا كان الفعل في نظر المؤسِّسِين الأوائل للدرس النحوي؛ هو: « ما أَنْبَأَ عن حركة المسمى»[1]. من حيث مفهومه الوارد في نص صحيفة علي بن أبي طالب كرم الله وجهه – وهو أيضا باتفاق بعض النحويين « مَا دَلَّ على حدث مقترن بزمان»[2]؛ فإن "النبأ" و "المسمى" هما نواتان جوهريتان كذلك تدور حولهما حدود الأفعال، اعتمد عليهما النحاة فيما ساقُوه من مميزات وشروط، تخصُّ هذا القسم من أقسام الكلم، حينما عَرضوا لتعريفه، وأخذوا بعين الاعتبار دلالتهما اللغوية، وراحوا يبْنون عليها إجماعهم على استنباط تعريفه، وشروطه، وخصائصه النحوية المميزة. ويمكن توضيح ذلك كالآتي:

وردت المعاني المعجمية لكلمة "نبأ" بمعنى الخبر. ومنه يُقالُ: "نبأَ" و"نَبَّأَ" و"أَنْبَأَ"، أي: أَخْبَرَ. ومنه "النّبي" الذي يُنْبِئُ عن الله، أي (يُخْبِرُ) وهو "فَعيل" بمعنى: (فاعل) تركوا هَمْزَهُ[3]. و"النُّبُوة" مشتقة من "النَّبأ" بمعنى الخبر أيضا. و"النَّبئُ" بالهمز المخبر عن الله[4]. وورد الفعل في القرآن الكريم بصيغ متعددة[5] ليدل على هذا المعنى (الإخبار). والفعل "أَنْبَأَ" بمعنى أَخْبَرَ، وصيغته (أَفْعَلَ) يتضمَّن حدثا مقترنا بزمان، مخبرًا عن حركة المسمَّى في التراكيب الاسمية والفعلية. والخبر في هذا المقام (أو النبأ) يَرِدُ مُسْنَدًا إلى المسمى المسندا إليه، والوظيفة النحوية التي يؤدِّيها المسمى إما أن تكون الفاعلية

---

[1]– ورد هذا في الصحيفة. ينظر: تعريف على بن أبي طالب – كرم الله وجهه – للاسم والفعل والحرف الذي ذكره الزجاجي.

[2]– ورد في التعريفات السابقة المشار إليها في هذا البحث.

[3]– ينظر: عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، ص: 303.

[4]– ينظر: محمد الكتاني، المرجع السابق، 3/ 2803.

[5]– وردت لفظة(أنْبأ) مُسندة إلى الضمائر المتصلة في الآتي من السور القرآنية: البقرة/ 31، 33 – يوسف/ 36 – يونس/ 53 – التحريم/ 3 – الكهف/ 13– النجم/ 36– الأنعام/ 143. ينظر: محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، ص: 685 وما بعدها.

أو الإخبار به. فالأولى في الجملة الفعلية، والثانية في الجملة الاسمية على الترتيب. ففي قولنا: (محمَّدٌ قائِمٌ)، و (قَامَ محمدٌ) تَمَّ الإخبار بالمسمى (مُحَمَّدٌ)، مؤديًّا وظيفة المسند إليه هو المبتدأ/الفاعل)، و«المسند: (الفعل/والخبر) أو [هو المتحدث]، والمسند إليه [هو المتحدث به] في الجملة العربية. أما الإسناد/أو الإخبار؛ فهي «عملية ذهنية تعملُ على ربط المسند بالمسند إليه»[1].

وإذا كانت الجملة العربية في أكثر حالاتها تتضمن من الدلائل ما يشير إلى الإسناد دائماً، وهو العلامة الإعرابية المتمثلة في "الضمة"، فـ« قد ثبت بالاستقراء أن الضمة دائماً علم الإسناد، تلحق المسند إليه، أو صفة المسند إليه التابعة له»[2].

غير أن الجملة قد لا تحوي ركني الإسناد في جميع الأحوال؛ وإنما « قد تخلو الجملة من المسند إليه لفظا أو من المسند، لِوضوحه وسهولة تقديره، كخلوها من المسند إليه، في نحو قول المستهلّ: "الهلال والله" . ومن المسند في نحو قولك: خَرَجْتُ فإذا السُّبْعُ ، أو نحو قولك: (زيدٌ) في جواب من قال لك: مَنْ كَانَ مَعَكَ أمس ، ونحو قولهم: لولا علي لهلك عُمَرُ»[3].

والجملة في الحالات جميعها عندما تخلو من المسند إليه، ولا يُعْنى بذكره من قِبل المتكلم، لأن غرضه هو الإخبار عن حدوث الفعل، ولم يكن غرضه تعيين من أخبر عنه. وذلك نحو: جَلَسَ في الغُرْفةِ، فهي فعلية خالية من المسند إليه دون وجود ما يشير إليه.[4]

---

[1]– مهدي المخزومي، المرجع السابق، ص: 31.

[2]– المرجع نفسه، ص: 33.

[3]– مهدي المخزومي، المرجع السابق، ص 33.

[4]– المرجع نفسه، ص: نفسها.

ومسألة الإخبار (أو الإسناد) المشار إليها، تعتبر خصّيصة من خصائص الاسماء والأفعال، إلا أنها مختلفة باختلافهما؛ فالاسم يكون مسندًا إليه، والفعل مسندًا، لأن هذا الأخير، هو المتحدث والأول هو المتحدث به وفقا لظاهرة الإسناد، وذلك مدعاة إلى القول: إن «خصّيصة الفعل؛ وهي أنه لا يُخْبَرُ عَنه وإن صح الإخبار به، نَحْو: قَامَ زيدٌ، فإنَّ (قَامَ) خبرٌ عن (زيد) في المعنى، مُقدَّمًا(*) على المُخْبَرِ عنهُ، فَكَونُهُ لا يُخْبَرُ عَنْهُ مُتَّفَقٌ عليه بين النحاة»[1].

وهذه الخصّيصة، أو العلامة الجوهرية التي تُميِّز الأفعال عن الاسماء والحروف المسماة بـ "الإخبار" بالفعل، وعدم الإخبار عنه، وكذا الإسناد لم تكن شائعة في عرف النحويين بهذه التسمية، فلم يلتفتوا إليها من هذه الناحية، وكأنها كانت مشهورة من البديهيات، معروفة في البيئة النحوية، ولم يذكروها سوى في مجال وصفهم لضوابط المصطاحات من حيث المفهوم والوظيفة، بالرغم من دورها التمييزي الفعال إلا أنها لمْ ترد بهذا اللفظ (الجوهرية)، لأنّ غايتهم لم تكن مُنْصبَّة حولها كمصطلح في حدِّ ذاته؛ وإنما الغرض المرجو منها من حيث: الوجوه أو الفروق، أو التشابه والاختلاف بين المركبات الوصفية التي وصفوا بها الألفاظ الدالة على الاسمية أو الفعلية أو الحرفية، في ظل أقسام الكلم، أو ما وصفوا به الكلمة من حيث الإفراد، أو التركيب في الجملة الاسمية أو الفعلية؛ مما دعاهم إلى الإشارة باطِّرادٍ إلى الإسناد والإخبار، نظراً لأهميتهما في تمييز الاسم عن الفعل في التراكيب المختلفة، باختلاف المكونات اللفظية وما يتعلق بها من تغييرات طارئة من جهة المبنى أو الشكل، أو مقصودة من طرف المتكلم أثناء التلقي والتواصل.

غير أن الذي يبدو جليًّا، من خلال ما وَرد في متون المؤلفات النحوية، أن النحاة العرب القدامى، وبعض المتأخرين اعتمدوا كثيرا في تعليل مفاهيم مصطلحاتهم على

(*)– مقدمًا بالنصب حالاً من المبتدأ، ويجوز فيه الرفع على أنه صفة الخبر.

(1)– شهاب الدين القرافي المالكي، المرجع السابق، ص: 88، 89.

الناحية النظرية، ثم راحوا يُمثّلونَ لها بِما يتماشى معها من شواهد، فكأن الاستقراء والاستنباط ثم الاستشهاد(أو التطبيق)، والأجدر أن تُستنبط القاعدة من النص/ أو الشاهد، وبعدها يمكن صياغة القاعدة، وإبراز الوجوه التي تميِّزُ مُصطلحًا عن مصطلح آخر. وقد رَكَّزوا في مجال التفريق بين الاسماء والأفعال، على الإخبار والإسناد، وجعلوهما من الخصائص والملامح التي يختلف بها القسم المذكور عن الآخر، أي الاسم عن الفعل.

ومن الذين استعملوا كلمة (الإسناد) بدل (الإخبار) ابن يعيش (ت:643هـ)، وأبو علي الفارسي (ت:377هـ) قَبْله. وكذا عبد القاهر الجرجاني (ت:471~474هـ) من الأسلوبيّين. قال أبو علي الفارسي: « وأمَّا الفعل فما كان مسندًا إلى شيء ولم يُسند إليه شيءٌ، مثالُ ذلك: خَرَجَ عَبْدُ الله، ويَنْطَلِقُ بكْرٌ»[1]. وشرح عبد القاهر الجرجاني هذا القول، ويرى أن الفائدة المرجوة من الإسناد ليست في الإخبار، فقال مُصَرِّحًا بتلك الفائدة: « اعلم أن الإسْنَاد مَجْراهُ مجرى الإخبار، فكأنه قال: وأمَّا الفعلُ فَما كان خبرًا عن شيءٍ ولم يكن مخبرًا عَنْهُ، غير أن في الإسناد فائدةً ليست في الإخبار، وهي أن من الأفعال مالا يصلحُ إطلاقُ الأخبار عليه، كَفِعْلِ الأمر نحو: لِيَضْرِبْ زيدٌ، إذ الأمرُ لا يكون من حيث أن الخَبَرَ مَا دَخَلَهُ الصِّدْق والكذبُ، ويصحُّ أن يُطلق عليه الإسناد لأن حقيقة الإسناد إضافَةُ الشيءِ إلى الشيءِ، وامالته إليه وجعلهُ مُتَّصلاً ومُلامسًا»[2].

وقد فصَّلَ بهذا التوضيح أوجه الاختلاف والفروق الجوهرية بين الخاصيتين؛ الإسناد والإخبار من حيث غايتهما، ومن جهة صلاحية إطلاق أحدهما على الأفعال دون الأخرى فالإسناد يصح إطلاقه في فعل الأمر، دون الإخبار، لأن الإسناد في حقيقته يعني الإضافة، والامالة، وكذا الارتباط والاتصال، دون أن تصحّ هذه المظاهر في الإخبار. وقال مؤَكِّدًا على هذه المميزات التي تميز خاصيتي الإسناد والإخبار: « وإذا كان كذلك، جَازَ أن تقول في ليَضْرِبْ زَيْدٌ أن الفعل مُسْنَدٌ إلى زَيْدٌ، لأنك قد أضَفْتَهُ إليه

---

[1]– عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجان، 1/ 76.

[2]– المرجع نفسه، 1/ ص نفسها.

وعلَّقْتَهُ به»[1]. ويخلص في الأخير من حيث صلاحية احداهما عن الأخرى؛ فيقول: « الإسناد إذًا يَصْلحُ لما يَصْلُحُ له الأخبار، والأخْبَارُ لا يَصْلُحُ لكل ما يصلحُ لَهُ الإسناد»[2].

مما يجعل الإسناد والإخبار من العلامات الجوهرية التي تختص بالأفعال، وليْستَا حدًّا، لأن الحد يطرد وينكعس خلافا للعلامة التي من شروطها الاطراد دون الانعكاس، والعلامة دليلٌ خاصٌ، والحدُّ عام.[3]

ويكون الاختلاف بيْن الإسناد والإخبار من هذه الوجهة، المتمثلة في الاطراد دون الانعكاس، من حيث الدلالة، والوظيفة، لأن دلالة الإخبار هي: « الإنباء والإعلام بالشيء»[4] أثْناء التعبير، باختيار قسيم الفعل، وإسناده إلى فاعله (أو نائبه)، لتكون الجملة مفيدة فائدة يحسن السكوت عنها، لأداء وظيفة الإبلاغ والتواصل. أمّا (الإسناد)؛ فهو متضمن في ذلك التركيب، الذي يتخذه المتكلم سندًا يُعْتمد عليه، عن طريق ضمِّ كلمة إلى كلمة أخرى، والربط بينهما، والإسناد خاصية محتواة (داخلية) في الإخبار.

واعتبر النحاة الخبر مسندًا يرتبط بالمسند إليه في الإنجاز الكلامي بواسطة الإسناد، وهو – أيضا– الجزء المستفاد من معنى الخطاب في عملية التواصل والإعلام، ويتحقق (الخبر) بالكلام أو الكتابة. وإذا كان كثير من النحويين عالجوا الإسناد، والإخبار باعتبارهما علامتين جوهريتين، واستمدوا ملامحهما من مدونتهم اللغوية، إلا أنهم لم يصرحوا بتسميتها (بالجوهرية)، وإنَّما وُرودُهُما جاء متناثرًا في ضوء تمييزهم لأقسام الكلم، ثم حكموا بواسطتهما على الكلمة من الجهة النحوية، أو المعنى النحوي داخل التركيب؛ فإن نفرًا منهم الأخفش الأصغر– علي بن سليمان– (ت:315هـ)، والمبرد (ت:285هـ)

---

[1]– المرجع السابق، 1/ 77.

[2]– المرجع نفسه، 1/ ص نفسها.

[3]– ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، م1، 1/ 24.

[4]– محمد الكتاني، المرجع السابق، 1/ ص: 99.

والفراء (ت:207هـ)، ارتكزت نظرتهم إلى الاسماء والأفعال على هاتين العلامتين الجوهريتَيْن (الإسناد والإخبار)، في حين اتخذوا معيارًا آخر لذلك الغرض؛ وهو المفهوم والتعريف (المفهوم الاصطلاحي لأقسام الكلم)، وأضافوا في تمييز الفعل – كما ذكرنا – دلالته على الحدث المقترن بالأزمنة الثلاثة (الماضي أو الحال أو المستقبل)[1].

ومن ذلك–أيضا– دلالة الخبر على إسناده إلى المبتدأ، وإكمال الجملة –وإتمامها– بالرُّكْنين معًا (المبتدأ والخبر)[2]. فإذا كان الخبر غايته الإخبار والتوضيح، وإزالة الغموض؛ فإن الفعل يتطلب أثناء الإبلاغ ما يوضّح معناه، وإلى مَا يُنسب إليه (أو يُسنَدُ إليه) اسمًا صَريحاً كان أم مضمرًا أو مؤوَّلاً، وهو فاعله (أو نائبه إذا كان الفعل مبنيا للمجهول) في حالة الإفراد (خارج التركيب).

[1]– ينظر: المبرد، المقتضب، 1/ 140. وينظر: ابن السيد البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص 60 وما بعدها. وينظر: توفيق قريرة، المرجع السابق، ص: 53. وعبد الحميد عبد الواحد، الكلمة في التراث اللساني، ص: 78.

[2]– محمد الكتاني، المرجع السابق، 1/ ص نفسها.

ثالثا: العلامات الجوهرية في الحـروف:

إذا كان للاسماء والأفعال علامات وخصائص جوهرية تَسِمُهَا، وتُعْلَمُ بها؛ فإن للحروف علامات جوهرية كذلك، تَجْنَحُ العربيَّة نحو وَسْمِها والإعلام بها، بملامح تختلف بها عن الاسماء والأفعال.

ولقد حدَّد اللغويون والنحويون حدودًا للحروف، وميَّزوها واعتبروها قِسْمًا ثالثا من أقْسام الكلم في ظل وإصطلاحهم، ونظروا إليها من الوجهة الوظيفيَّة في ضوء الاختصاص الذي تختص به من حيث كَوْنُها مؤثِّرات وعوامل لفظية تَعْملُ في الاسماء تارة، وفي الأفعال تارة أخرى، فمنها ما يَختصُّ من هذه الجهة بالقسم الأول – الاسماء – وأخرى مختصة بالثانية – الأفعال – وكونها عوامل لفظية يثير تشابهاً مع العلامات النحوية أيضًا.

أ- "الحرف" لغـة:

مصطلح "الحرْف"؛ لُغَةً هو: الطَّرْفُ من كل شيء « وشفيره وحَدُّهُ، وواحدٌ من حروف الهجَاء، سُميت حروفُ التَّهجي بذلك لأنها أطراف الكلمة، ويُستعملُ في معنى الكلمة، يُقالُ: ("إذَا" مثَّلا حرف، أي: كلمة. والناقة الضَّامرة والمهزولة حرفٌ أيضا. ويجيءُ بمعنى الأصل والقاعدة»[1].

ووردت لفظة "حرف" في القرآن الكريم بمعنى: الوجه الواحد، في قوله تعالى: ﴿**وَمِنَ النَّاسِ مَن يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ**﴾[2]. وقالوا: «أَنْ يَعْبُدَه على السَّراء دون الضَّراء، أو على شكٍّ أو على غير طمأنينة على أَمْرِه، أي لا يدخل على الذّين متمكنًا»[3]. ونزل القرآن على سبعة أَحْرُفٍ[*]، أي: لغات من لغات العرب مفرقة في القرآن، ويُحْمَلُ على

---

[1]– أبو البقاء الكفوي، الكليات، 2/ 241.

[2]– الحج/ 11.

[3]– أبو البقاء الكفوي، المرجع نفسه، 2/ هامش ص 242.

[*]– ومعناه أيضا: الوجه والطريق. ينظر: الفيومي، المصباح المنير، ص: 72.

معنى سبعة أنحاء من الاعتبار، والأوجه في القرآن التي تعود إلى اللفظ والمعنى دون الكتابة ولا الصورة التي تَخُصُّ الكلم، لأن النبي صلى الله عليه وسلم كان أميًّا ولا قراءة السبعة، فلا ينافي اختلاف القراءات على عشرٍ. وقد يَرِدُ بمعنى الكسب، أو صرْف النَّظر؛ فيقال: حَرَفَ لِعِيّاله، وحَرَف وَجْهَهُ.[1]

والحرف أيضا الاسم من قولك: رَجُلٌ (مُحارفٌ)، أي منقوص الحظ لا يَنْمِي له مالٌ. و "الحِرْفةُ": الصناعة، والمحترفُ: الصانع... ويقال: (انْحَرَفَ) عنه، و(تَحَرَّفَ) و(احْرَوْرَفَ) أي: مال وعدل. و(تَحْريفُ) الكلام عن مواضعه: تَغْييرُه.[2] قال تعالى: ﴿ **إِلاَّ مُتَحَرِّفاً لِّقِتَالٍ أَوْ مُتَحَيِّزاً إِلَى فِئَةٍ...**﴾[3]. أي: إلاّ مائِلا لأجل القتال لا مائِلا هزيمةً.

وقيل (الحرف): حَبُّ الرَّشادِ. ومنه يُقال: (شيء حَريفٌ) للذي يَلْذعُ اللسان بِحَرَافَتِهِ... و(حرف) المعجم: يُجْمَعُ على (حروفٍ).

قال ابن الأنباري فيما نقله الفيومي في المصباح المنير: التأنيث في حروف المعجم عندي على معنى الكلمة، والتذكير على معنى الحرف. وقال أيضا في البارع: (الحروف) مؤنثةٌ إلا أن تَجْعلها اسماء، فعلى هذا يجُوزُ أن يقال: هذا جيمٌ، وهذه جيمٌ، وما أشبَهَهُ. وقال الفقهاء: تَبْطلُ الصلاة (بِحَرْفٍ) مُفْهَمٍ، هذا لا يتأَتَّى إلا أن يكون فِعْلَ أمرٍ أعْتَلَّت فاؤُهُ ولامُهُ، ويسمى اللفيف المفروق... نحو (وَفَى، وَقى) [وَعَى]، فَمُضارعُهُ يفي، ويقي و[يعي]؛ فَتُحْذف حروف المضارعة، وتُحْذَفُ اللامُ لِمكان الجزم فَيَبْقَى (فِ) و(قِ) و[عِ] من الوفاء والوقاية والوعي. وشبه ذلك. ويُطلقُ (الحرف) ويُعْنَى به الجبل، أي: أعلاه. وجَمعهُ: حرَفٌ.[4]

---

[1]– ينظر: المرجع السابق، 2/ ص نفسها.

[2]– ينظر: عبد القادر الرازي، المرجع السابق، ص: 70.

[3]– الأنفال/ 16.

[4]– ينظر: الفيومي، المرجع نفسه، ص: 71.

ب- الحرف(*) في عُرْفِ النَّحويِّن:

هو « الكلمة التي لا تقبل شيئا من علامات الاسماء والأفْعال»[1]. وحدّه سيبويه (ت:180هـ) بقوله: « وأماَّ ما جَاءَ لِمعنىً وليس باسم ولا فعْلٍ فنحو: ثُمَّ، وسوفَ، وواو القسم ولام الإضافة»[2]. ويقصد به الحرف. وحَدَّهُ الأخفش سعيد بن مسعدة (ت:215هـ)؛ فقال: الحرف مالم يحسن له الفعل، ولا الصفة، ولا التثنية، ولا الجمع ولم يجز أن يتصرّف.[3]

ويرى أبو إسحاق الزجاج (ت:311هـ) أن الحرف ما لم يكن صفة لذاته، وكان صفة لما تحته؛ نحو قولك: مَرَرْتُ برجل ضاحِكٍ، فضاحكٍ صفة لذاته، وتقول: مررتُ برجُلٍ في الدَّار، فالصفة لا لذاته ولما تحته (في الدار)، ويرى الأخفش علي بن سليمان (ت:177هـ) أن مفهوم الحرف ينبني أساسا على انعدام المعنى في الكلام، أي أن الحرف في نظره هو ما أفاد معنى لم يكن في الكلام، نحو: أزيدٌ مُنْطلقٌ ؟ فيكون في الكلام دلالة مفيدة، وهي معنى الاستفهام.

أما أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت:285هـ)؛ فقد بنى تعريفه لِلْحرف على خاصية الرَّبط والوصل؛ ويرى أنه – الحرف- مَا كان موصلاً لِفِعلٍ إلى اسمٍ، أو عاطفًا، أو تابعًا له، بمعنى أن الحرف من حيث وظيفته في التركيب؛ أنه يقوم بالربط والوصل بين الاسم والفعل، أو يجمع بينهما حينما يكون حرفٌ من حروف العطف، فيَجْعَلُ الثاني تابعًا للأولِ بواسطة الربط بينهما. وهذا المفهوم للحرف قد يكون متوافقًا فقط مع فئة من الحروف دون الأخرى؛ ولا يمكن أنْ يَشْمُل جميع أصناف الحروف.[4]

(*)- الحرف مصطلح خاص بالبصريين، ويقابله (الأداة) عند الكوفيين.

(1)- محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص: 63.

(2)- سيبويه، الكتاب، 1/ 12.

(3)- ينظر: أحمد بن فارس، الصاحبي، ص: 87. وينظر: ابن السيد البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، ص: 40.

(4)- ينظر: ابن السيد البطليوسي، المرجع نفسه، ص: نفسها.

وَوَصَفَ ابن السيد البطليوسي (ت:521هـ) أكثر هذه الحدود بالفساد ويَراها خاطِئةً، فيقول: « وهذه الحدود أكثرها فاسِدٌ»[1]، ثم قال: «لأن من الحروف ما تأتي لمعنى الاستفهام، ولمعنى الاستثناء ولمعنى النفي، ولمعنى القسم، والتّمني، والنّهي وغير ذلك»[2].

وفحوى كلامه هذا؛ يوحي بأن الذين عرَّفوا الحرف، اعتمدوا على سمة الاختصاص من حيث وظيفته وعمله، وهي السِّمة التي لم تُمكِّن النّحويّين من توضيح مفهوم كلي للحرف متميِّزًا بالشمولية، لأن كل واحد منهم نظر إليه من جهة خاصَّة سواءٌ من حيث الوصل، أو إفادة المعنى في غير ذاته.

ومن الذين عرَّفوا الحرف من وجهة تأديته المعنى في غير ذاته؛ أبو القاسم الزجاجي (ت:377هـ) بقوله: « وأَمَّا حَدُّ حروف المعاني، وهو الذي يلتمسه النحويون؛ فهو أن يُقال: الحرف ما دَلَّ على معنى في غيْرِهِ، نحو: من وإلى، وثمَّ وما أشبه ذلك»[3].

ويرى ابن يعيش (ت:643هـ) أنَّ الحرف يُفضَّلُ فيه القولُ: (ما دل على معنى في غَيْرِهِ) بدل (ما جاء لمعنى في غيره)، لأنّ في قولهم « ما جاء لِمعنى في غيره، إشارة إلى العلَّةِ، والمراد من الحَدِّ الدلالة على الذات لا على العلة التي وُضع لأجْلها، إذ عِلَّةُ الشيء غيْرِهِ»[4]. وابن يعيش؛ يبدوا متأثراً في ترجيحه لهذا الرأي؛ بحدِّ الحرفِ عند الزمخشري (ت:538هـ) قي قوله: « الحَرْفُ ما دلَّ على معنى في غَيْرِهِ»[5]. وهو الحدُّ نفسه الذي ارتضاه أبو القاسم الزّجاجي (ت:339 هـ).

والظَّاهر أن النّحاة العرب القدامى، اعتمدوا في حَدِّهم للحرف على مقياس "الدلالة على المعنى"، ولم يقتصروا على ذلك المقياس الذي اتَّخذوهُ مَنْهجًا لوصف

---

[1]– المرجع السابق، ص: 41.

[2]– المرجع نفسه، ص نفسها.

[3]– أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك، ص: 54.

[4]– ابن يعيش، شرح المفصل، 8/ 2.

[5]– الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص: 287.

الحرف؛ بَلْ اتّبعوهُ في التحديد المفهومي لقسمي الكلم، الاسم منه والفعل، فإذا كان الاسم في نظرهم؛ هو: ما دل على المسمىَّ، والفعل ما دل على حدث مقترن بزمان، والحرف ما دل على معنى...، فإن المعيار السابق الذكر يجلوا واضحاً من خلال هذه التعريفات المركّبة عباراتها من الألفاظ (ما دل...، ما دل على معنى...)، والدلالة توحي بالمعنى الذي يُفهم من فحوى التراكيب المفهومية التي وردت في حدود تلك الأقسام الثلاثة والتي انبنت على صوغ المصطلح النحوي الذي يدل على الجوهر، أو النية أو الزمن أو الحدث بحسب التصنيف والتبويب. واعني بذلك اختيار النحاة للألفاظ التي صاغوا بها مفاهيم أقسام الكلم منها: قسم الحروف على وجه الخصوص في هذا المقام.

وإذا كانت المفاهيم، والحدود التي ساقها النحويُّون، وارتضوها لقسمي الاسماء والأفعال، هي المذكورة آنفًا، وكذا الحروف؛ فإن بعضًا من حدود الحروف لقيت نقدًا، وَوُصِفت بالفساد والخطأ. ومن الذين ارْتضوا حَدّ سيبويه (ت:180هـ) لِلْحَرْفِ؛ ابن فارس (ت:395هـ) بقوله: «وقد أكثر أهل العربية في هذا [أي: حَدّ الحرف]؛ وأقربُ ما فيه ما قاله سيبويه، إنه الذي يفيد معنىً ليس في اسم ولا فعلٍ، نحو قولنا: "زيدٌ منطلِقٌ" ثم نقول: "هل زيدٌ مُنطلقٌ؟" فأفدنا بـ "هل" ما لم يكن في "زيدٍ" ولا "منطلقٍ"»[1].

وتبعهُ في هذا الرأي؛ ابن السّيّد البطليوسي (ت:521هـ) بقوله: « وقدْ اخْتلفَ النحويُّون في تَحديده [يعني: الحرف كذلك] أيضًا، كاختلافهم في تحديد الاسم والفعل، فقال فيه [أي: الحرف] سيبويه ما ذكرناه وهو حدٌّ صحيحٌ لا مَطْعَنَ فيه»[2]. وذلك يؤكِّد لنا أنَّ إفادة المعنى في الحرف لا تتأتى بمعزل عن غيرها من مكونات التركيب، أو العبارة، بمعنى حصول دلالتها يكون مرهوناً بتعلُّقها بغيرها من الألفاظ، ومصاحبتها إيّاها، وذلك التعلق يشير إلى دلالة الاختصاص في وظيفتها داخل الفعل الكلامي أثناء التعبير، إذ لا تَنْفَكُّ تلك الوظيفة من اسماو فعلٍ يُصاحبها. والمصاحبة لا تحصل إلا من

---

[1]– أحمد بن فارس، المرجع السابق، ص: 87.

[2]– ابن السيد البطليوسي، المرجع السابق، ص: 40.

عنصرين فأكثر في غالب الأحيان. وقد نوَّه بهذا؛ وتفطّن إليه الزمخشري حين قال: « الحرف ما دلّ على معنى في غيره، ومن ثم لم ينفك من اسماو فعلٍ يصحُبُهُ»[1]، وذكر أحد الدارسين المحدثين؛ أن الحروف التي سماها الأدوات تماشيا مع استعمال الكوفيين، هي: « كَلِماتٌ إذا أخذت مفردةً، غير مؤلفة، فليس لها دلالة على معنى، ولا تدل على معانيها إلاّ في أثناء الجملة»[2]. واحتجّ لرأيه هذا بقوله:« فـ (هَلْ) مثلا، أداة تُستعمل في الاستفهام، والاستفهام معناها، ولكن الاستفهام لا يتحقق، ولا يبين إلا إذا إستُعملت (هل) في جملة، كأن تقول: هلْ جاءك زيدٌ؟ و(الباء)، وحْدَها، صوت هِجائي، لا يدل منفردا، على معنى من المعاني، ولا تبينُ دلالتها على الاستعانة، إلا إذا اسْتُعملت في جملةٍ... و(بَلْ)؛ وحْدَهَا، ما معناها؟ ليس لها وَحْدهاَ، معنى...»[3].

واسْتخلصَ من دلالة الحروف على المعاني في غيرها، وهو الحَدُّ الذي شاع كثيرًا في عُرْف النحويين، ولقي قبولا من صاحب هذا الرأي المذكور؛ فقال مُسْتخلصًا أنَّه: «ليس للأدوات [الحروف] في الكلام ما نُسِبَ إليها من عملٍ، أو تأثيرٍ فيما بعدها. كل ما تؤديه هو التعبير عن المعاني العامة، التي تطرأ على الجمل، مما يقتضيه حالُ الخطاب، ومناسبات القول»[4]، وقد تكون المصاحبة لتقوية المعنى، كما « تصاحبُ أدوات النفي، لتقوية النفي، وتصاحبُ أداتي التوكيد، لتقوية التوكيد؛ فما يصاحبُ أدوات النفي هو: (مِنْ) و (الباءِ)؛ نحو: ليس في الدَّار من رَجُلٍ. وقوله تعالى:﴿**مَا مِنْ إِلَهٌ غَيْرُ اللَّهِ** ﴾[5]."ما أنا بِمُخلفٍ الوعْدَ". ونحو قول طرفه[الطويل]:

وَلَسْتُ بِحَلاَّلِ التّلاَعِ مَخَافَةً ولكن مَتى يَسْتَرْفِدِ القومُ أرْفِدِ [6]

---

[1]– الزمخشري، المرجع السابق، ص: نفسها.

[2]– مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، ص: 37.

[3]– المرجع نفسه، ص: 37، 38.

[4]– المرجع نفسه، ص: 38.

[5]– القصص/ 71– 72.

[6]– طرفة بن العبد، الديوان، اعتنى به عبد الرحمن المصطاوي، ص32.

وما يُصاحب أداتي التوكيد هو: (اللام)، في قولنا: إنّ خالدًا الظريف، وإنّ في الدَّار لخالدًا، ونحو: حَلَفْتُ لأذْهبنَّ، ونحو قوله تعالى:﴿ **وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُم** ...﴾[1].[2]

ومعنى ذلك؛ أن دلالة الحرف على المعنى تتطلَّبُ التّعليق كوسيلةٍ من وسائلها، التي لا تتأتَّى من الحُروف مفردة، بل من ارتباطها مع الأجزاء المكونة للتركيب النحوي، سواءٌ أكان التركيب اسم يًّا أم فعليًّا. وتتبينُ هذه النتيجة من عبارة الزمخشري السَّابقة (ومن ثَمَّ لم ينفك من اسماو فعل يصحبه) الواردة في حدِّهِ للحرف. وأوضح ابن يعيش؛ أن معنى (دلالة الحرف في غيره) « أنّك لو قُلْتَ (ألْ) مُفردة، لم يُفْهم منه معنىً، وإذا قُرِنَ بما بعده من الاسم أفَادَ التعريف في الاسم »[3].

ونقل السيوطي (ت:911هـ) عِلَلَ النّحويّن ودلائلهم في تقسيمهم للكلمة؛ فقال: « وقول بعضهم: إن الكلمة إما أن تستقل بالدلالة على ما وُضعت له أو لا تستقل، وغير المستقل الحرف. والمستقل إما أنْ تشعر مع دلالتها على معناه بزمنه المُحصل أو لا تشعر [فإن لم تشعر] فهي الاسم، وإن أشعرت فهي الفعل»[4]، فالاستقلالية بالدلالة بالوضع، أو لا تستقل؛ وإذا لم تتحق هذه الخاصية للكلمة فهي الحرف. وأضاف مُدركاً الحرف من حيث مفهومهُ؛ فأشار إلى الشائع عند النحويين في حدِّ الحرف هو " دلالة الحرف على معنى في غيره"، وأَوْردَ قولاً لابن النَّحاس يخالف هذا الاتجاه؛ فقال: « دعوى دلالة الحرف على معنى في غيره، وهذا إن كان مشهورًا بين النحويين إلا أن الشيخ بهاء الدين بن النحاس نازعهم في ذلك وزعم أنه دال على معنى في نفسه، وتابعه أبو حيان في (شرح التسهيل)»[5].

---

[1]– الأنبياء/ 57.

[2]– مهدي المخزومي، المرجع السابق، ص: 40، 41.

[3]– ابن يعيش، المرجع السابق، 8/ 2.

[4]– السيوطي، الأشباه والنظائر في النحو، 2/ 6، 7.

[5]– السيوطي، المرجع نفسه، 2/ 7.

وهذا يثبت اضطراب النحويين في حدِّهم للحرف، الذي نتج عنه تعدد الآراء، واختلافهم لأن كل اتجاه ينظر إلى الحرف، وكذا الاسم والفعل من منظور شكلي أو دلالي، ولعلَّ ما زاد في اختلاف توجهاتهم؛ أنهم عولوا كثيرا في تمييز الكلمات – منها الحروف – على العلامات التي ساقتهم نحو ما آلت إليه حدودهم لأقسام الكلم.

ودلالة الحروف على معنى في غيرها رجّحه أحد النحويين المتأخرين، وارتضاه بقوله: « وقد حُدَّ بحدودٍ كثيرة. ومن أحسنها قول بعضهم: الحرف كلمةٌ تدلُّ على معنى في غيرها فقط»[1]. واعْتُرض بأنَّه يخرج من قسم الحروف ما هو أكثر من كلمة واحدة، نحو: إنما، وكأنَّما. واعْتُبر هذا النوع مما هو كلمتان، فهو حرفان لا حرف واحد. أمّا (كأنَّ) مما يعدُّ كلمة واحدة، وحرف واحد.[2]

ومعنى ذلك؛ أن الكلمة إن دلتَّ على معنى في غيرها، خرجت من الاسمية والفعلية إلى مجال الحرفية، لأن الأفعال لا تدل على معنى في غيرها ولا الاسماء كذلك (إلا نادِرًا). وهذه الأخيرة– الاسماء– قِسمٌ منها يدلُّ على معنى في نفسه، ولا يدل على معنى في غيره، وهو الأكثر. وقسمٌ منها يدلُّ على معنيين؛ معنى في نفسه ومعنى في غيره، كاسماء الاستفهام والشرط[3]، فتوسم تلك الأصناف من الاسماء بتضمنها معنى الحرف، وكل واحد منها يدلُّ «على معنى في غيره، مع دلالته على المعنى الذي وُضِع لهُ»[4]. من ذلك (مَنْ) التي تدل على الشّخص العاقل بالوضع، وتدل على معنى الشرط في دلالتها على ذلك المعنى من خلال ارتباط جملة الشرط وجوابه، أي: جملة الجزاء بجملة الشرط.

---

[1]– الحسن بن قاسم المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، تح: فخر الدين قباوة، ص: 20.

[2]– ينظر: المرجع نفسه، ص نفسها.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص: 21.

[4]– المرجع نفسه، ص: نفسها.

وهذا؛ ممّا يزيدنا تأكيدًا على ترجيح دلالة الحرف على معنى في غيره، وجوهره هو الدلالة على المعنى التي يشترط فيها الارتباط مع غيره من أجزاء الكلام، ونعني بذلك « أنّ تصوّر معناه متوقِّفٌ على خارج عنه، ألا ترى أنَّك إذا قلت: ما معنى (منْ) فقيل لك: التبْعيض، وخُلِّيت وهذا، لم تَفْهم معنى (منْ) إلا بعد تقدم معرفتك بالجزء والكل، لأن التبعيض أَخْذُ جزءٍ من كلٍّ»[1]. مما يوحي بتعدد وظيفة (منْ) والتبعيض واحدة من وظائفها. وتلك الوظائف تجعل حدودها متعددة، غير أن نواة حدودها هي: ما تواضَعَ عليه النحويون انطلاقا من قولهم: الحروف ما دلت على معانٍ في غيرها. ودلالة الحرف على المعنى علامة جوهرية تتحقق بتوفير شرط الارتباط مع غيرها، والتعليق مع أجزاء التركيب.

وذكر المرادي (ت:749هـ) أنَّهُ قد يُعترض عن حدِّ الحروف- السابقة الذكر- بالحروف الزائدة، نحو (مَا) في قولهم: إنَّك مَا وَ خيرًا؛ بأنّها لا تدلُّ على معنى في غيرها، واعتبارها زائدة فقال: «أُجِيبُ بأن الحروف الزائدة تفيد فضل تأكيد، وبيان للكثرة بسبب تكثير اللفظ بها. وقوة اللفظ مؤذنة بقوة المعنى، وهذا لا يتحصل إلا مع كلام»[2]؛ وهذا إن دلّ على شيء؛ فإنما يدل على أن الزيادة في المبنى تؤدِّي إلى زيادة في المعنى. ويشبه هذا -أيضا- ما سماه النحويون بالفضلةِ من جهة الإسناد؛ لكن في الحقيقة قد تكون الفضلات متممات للمعنى، ولا إمكانية للاستغناء عنها البتة خاصة إذا كان الفعل متعديًّا. ودلالة الحرف على معناه الإفرادي مُتوقّف أساسا على ذكر متعلقِهِ خلافًا للاسم والفعل؛ فدلالة كل منهما، على المعنى الإفرادي لا تتوقف على المتعلق من حيث ذكْرُهُ أو عَدَمَ ذكْرِهِ.

---

[1]- المرادي، المرجع السابق، ص: 23.

[2]- المرجع نفسه، ص: 22.

ج- الحروف ودورها في الربط والتعليق والعمل:

إن الحروف بدلالتها على المعاني في غيرها؛ تؤدي وظائفها المنوطة بها. ولعل من أهم تلك الوظائف – إضافةً إلى ما ذكرناه – « الربط بين ما يقتضي المعنى ربطه من عناصر العبارة. فهناك من تلك العناصر ما لا تترابط بذاتها، ومن ثم تكون حاجتها إلى الأدوات [الحروف] التي تقوم بهذا الربط؛ فتصلُ كلاً منها بما يُجاوِرهُ أو يتكامل به، وتُنْشئُ بينهما علاقة معنويّة يكون لها دورها في بناء المعنى الجُملي»[1].

وفئة الحروف – أو الأدوات- " التي تقوم بتلك الوظيفة، حروف الجرّ، و "واو المعيّة"، وأداة الاستثناء "إلاّ"...". وقد أشار عبد القاهر الجرجاني(ت:471هـ) إلى ذلك وأثْبَتَ « أنَّ الوظيفة الأساسية في كل تلك [الحروف] الأدوات؛ هي الربط أو التعليق، ولا ينفي ذلك أن كثيراً من تلك الأدوات (مع اشتراكها في تلك الوظيفة العامة) تفيد معنى أو معاني خاصة بها فيما أورده بعض الدارسين المحدثين»[2].

والنحاة العرب القدامى؛ الحروف – أو الأدوات – في نظرهم لا تعمل إلا مختصة من حيث عملها في الاسماء والأفعال، فللحرف دورًا هامًّا فيما تؤدِّيه من عمل في عناصر التركيب النحوي، وتَعملُ على تحقيق الترابط. والتعليق الذي تؤديه الحروف، تختص به حروف العَطْف، نحو: جَاءني زيدٌ وعمرُ، ورأيْتُ زيْدًا وعَمْرًا، و مرَرْت بزيْدٍ وعَمْروٍ. و(الباء) تفيد الإلصاق أو الاستعانة أو القسم. وكذلك (الواو)، و(عن) للتعدية أو المجاوزة، أو بمعنى (اللاّم).[3]

وقد عالج علماء العربيّة؛ نحويّن، وبلاغيين هذه القضايا بإسهاب، في ثنايا موضوعاتهم، كالوصل والفصل، والاتصال والانقطاع. ومن خلال دورها ووظائفها؛ فإنّها

---

[1]- حسن الطبل، المعنى في البلاغة العربية، ص: 42.

[2]- المرجع نفسه، ص: نفسها.

[3]- ينظر: السكاكي، مفتاح العلوم، ضبط: نعيم زرزور، ص: 96 وما بعدها. وينظر: عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، تح: محمود محمد شاكر، ص: 6 وما بعدها.

تَفْتحُ حقْلاً واسعًا في الدرس النحوي؛ يُدعى "**التَّضمين**"، وهي ظاهرة لغوية تضمنها بابٌ من أبواب النحو العربي " واسعُ الأطرافِ كَثيرُ المَسالكِ". كما وصفه أحد الدارسين المحدثين.[1]

وما دامت الحروف تتكشف دلالتها مع غيرها من المكونات والعناصر التركيبية المختلفة، وفضْلاً عن ذلك الغرض؛ فإن تلك الدّلالة تجعلها مختصة اختصاصًا اجرائيا ومُحدَّدا مرتبطا بوظيفتها النحوية، فهي تُعدُّ علامة في ذاتها من حيث الوظيفة الجوهرية التي تُسْهِمُ بها في تحقيق الترابط، وتغيير الحالات الإعرابية في الاسماء والأفعال سواء أكان جزمًا أو نصبًا أو جرًّا. كما أنها تعملُ عطْفًا أو نفيا في عناصر الجملة. مما دعا النحويين أن يشبهوا الحروف بالعلامات (المشبّهة بالأفعال)، و(مختصَّة بالاسماء) في أحيان كثيرة. والحروف التي شبّهها النحاة بالعلامات؛ إنَّ، وأنَّ، ولعلّ، وليْت، ولكنّ، وكأنّ؛ من جهة أن أواخرها حُرِّكت بالفتح، فصارت مشابهة للأفعال[2]، فاستُخدمت النواسخ استخدام الحروف لنقصها.[3]

ومن الذين يرون أن الحروف المذكورة مشبهة بالأفعال– على وجه الخصوص– الرُّمّاني (ت:384هـ)، الذي اعتبر اسم ها مشبه بالمفعول، وخبرها بالفاعل. ونظرة الشبه هذه؛ لعل صاحبها اعتمد في نظرته على قبول اتصال الضّمير بها كما يتصل بالأفعال؛ نحو: (إنني، وإنَّك، وإنَّه)، ونحو (أكْرَمني، وأكْرَمَكَ وأكْرَمَهُ...) ومعناها معنى الفعل؛ فَ (ليت): التَّمني، و(لَعَلَّ): الترجي، و(كأنَّ): الشبه. وبذلك نقول: ليتني: تمنّيْتُ، ولعلِّي: تَرَجَّيْتُ، و(كَأَنَّني): شَبَّهتُ ولكنني: استدركت..، وهي تطلب اسمين كالفعل المتعدي.[4] وذاك معناه: أن الوظيفة التي تؤديها الحروف تشبه وظيفة الأفعال من ناحية التأثير

---

[1]– ينظر: إبراهيم السامرائي، فقه اللغة المقارن، ص: 201.

[2]– ينظر: سيبويه، الكتاب، 3/ 25 وما بعدها.

[3]– ينظر: تمام حسان، المرجع السابق، ص: 89.

[4]– ينظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قدارة، ص: 296. وينظر: عمر محمد أبو نواس، المرجع السابق، ص: 211.

مشابهةً جزئية وليست كلية، كقبولها اتصال الضمائر؛ لكن من جهة أخرى مختلفة عنها؛ لأن الأفعال تعملُ متقدمة ومتأخرة بخلاف الحروف. وهي – الحروف – في اختصاصها بالاسماء ذاك من حيث العمل النحوي، وتَغْيير الحالات الإعرابيّة من حالةٍ إلى حالةٍ أخرى.

وفَضْلاً عن كوْن الحروف علامات مشبّهة بالأفعال؛ فإن الذي يَحْملُ معنى "التّرجّي" فينصب الاسم ويرفع الخبر، والمقصود من ذلك الاختصاص بالعمل في الاسماء؛ وهي حروف تعمل النسخَ في الجملة الاسمية، فتنصب المبتدأ وترفع الخبر، منها: "لَعَلَّ" و "كأنَّ" و "لكنَّ". وقد أورد ابن يعيش قولا يُوضِّح فيه كثرة الأوجه التي وردت لهذا الحرف "لعلَّ"، فقال فيه: «اَعْلَم أنَّ العرب قد تَلَعَّبت لهذا الحرف كثيرًا لكثرته في كلامهم؛ لأن معناه الطمع ولا يخلو إنسان من ذلك، فقالوا: لعلَّ وعلَّ، وقد اختلفوا فيها فذهب أبو العباس المبرد وجماعة من البصريين إلى أن الأصل "عَلَّ" واللام في "لعلَّ" زيادة على حدِّ زيادتها في قوله تعالى:﴿ **وَما أَرْسَلْنَا قَبْلَكَ مِنَ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَأْكُلُونَ الطَّعَامَ** ﴾[1]. في قراءة من فتَحَ، وهي قراءة سعيد بن جبير»[2].

غير أن هذه "اللام" التي تسبق "علَّ" زعم «الكوفيون أن اللام أصل وأنها لغتان، وأن الذي يقولُ "لعلَّ" غير الذي يقول "عل"»[3]. وهو الرأي نفسه الذي ذهب «إليه جماعة من متأخري البصريين...»[4]. ووصف ابن يعيش هذا الاتجاه الأخير بالسَّدادِ « لولا ندرة البناء في الحروف»[5].

وهذا التعدد في الأوجه وصفه أحد الدارسين المحدثين بالأهمية التي تُعْزى – أساساً – إلى السياق. فقال:« فتعدد اللغات في "لَعَلَّ" تعكسُ اهتمام العربي بالسياق

---

[1]– الفرقان / 20.

[2]– ابن يعيش، المرجع السابق، 8/ 87.

[3]– المرجع نفسه، 8/ 88.

[4]– المرجع نفسه، 8/ ص نفسها.

[5]– المرجع نفسه، 8/ ص نفسها.

والمهنى في أثناء حديثه، فهو يُريدُ أن يؤدي المعنى بلفظٍ دالٍّ عليه، وبأسلوب يُلْفِتُ إنتباه المخاطب»[1].

وبهذه الأوجه، والتعدد لخصائص وسمات الحروف من حيث العمل، والشّبه، ارتبطت بنظريات في العربية، متعدّدة الأطراف.

إن تصوّر النحاة في وجود الشّبه المذكور بين الحروف والأفعال، لأنّ هذه الأخيرة – الأفعال– الحقيقية هي الدالة على المعنى المقترن بالزمان، وإنّما هذه الطائفة التي شابهت الحروف، أو تشابهت معها اعتبروها ناقصة من حيث عدم الاقتران بالزمن، وتقتصر دلالتها على الزمن دون الحدث، « فَلمَّا نقصت دلالتها كانت ناقصة، وقيل أفعال عبارة، أي: هي أفعال لفظية لا حقيقية، لأن الفعل في الحقيقة ما دلَّ على حدث، والحدث الفعل الحقيقي، فكأنه سُمي باسم مدلوله، فلما كانت هذه الأشياء لا تدل على حدث لم تكن أفعالاً إلا من جهة اللفظ والتّصرّف، فلذلك قيل أفعال عبارة»[2].

ومن هنا؛ يمكن أن نُطلق على تلك الأفعال بحكم مشابهتها للحروف بالحروف – أو الأدوات – الفعلية، وذلك لأنها « تتصرف تصرف الفعل، وإن لم يكن لها دلالته، فاسم هذه الأفعال هو المبتدأ، وخبرها هو خبر المبتدأ في حقيقة أمره»[3].

وغاية النحويين من قولهم "خبر كان" « هو تقريبٌ وتيسيرٌ على المبتدئ لأن الأفعال لا يُخبرُ عنها»[4].

وخصيصة الإخبار هذه؛ بالنسبة للحرف؛ « قال النُّحاة: الحرف لا يُخْبَرُ به، ولا يُخْبَرُ عنه، وهذا من خصائصه لا يشاركه فيه اسم ولا فعل»[5]. وميزة الإخبار؛ جعلها ابن السَّراج (ت:316هـ) أول علامة وخصيصة جوهرية توسمُ بها الحروف؛ فقال:

---

[1]– عمر محمد أبو نواس، المرجع السابق، ص: 213، 214.

[2]– ابن يعيش، المرجع السابق، 7/ 89، 90.

[3]– محمد حماسة عبد اللطيف، في بناء الجملة العربية، ص: 163.

[4]– ابن يعيش، المرجع السابق، 91/7.

[5]– القرافي المالكي، المرجع السابق، ص: 80.

«الحرف ما لا يجوز أن يُخْبَرُ عنه كما يخبر عن الاسم،... ولا يجُوزُ أن يكون خبرًا»[1]. وبَعْدما احتج لرَأيه، ومثّل لَهُ، أكّدَ على عدم الإخبار عن الحرف، وبهِ؛ فقال: « فقدْ بانَ أن الحرف من الكلم الثلاثة هو الذي لا يجوز أن تُخْبرَ عنه ولا يكون خبَرًا»[2].

وهو ما ذهب إليه ابن الأنباري؛ فقال:« والحرف لا يخبرُ به ولا يخبُر عنه»[3]، والإخبار إذن: علامة فارقة تختلف فيها الحروف عن الاسماء والأفعال.

أما الحروف التي تشبه الأفعال؛ وذلك في النواسخ والأفعال الناقصة؛ فإن ذلك لا يتأتى سوى لأن نقص الأفعال يرجع أساسًا إلى عدم دلالتها على الحدث، أما من جهة خاصية الإخبار؛ فتلْكَ سمة تبقى الأفعال موسومة بها دون الحروف؛ فالأفعال يصحُّ الإخبار بها ولا يُخبرُ عنها، وهذا ما ذكرناه عن خصائص الأفعال السابقة الذكر.

ولعله من المفيد ذكر خصيصة أخرى للحروف؛ وهي ما ذكره بعض النحويين؛ منهم ابن السراج (ت:316هـ) في قوله: « والحرف لا يأتلف منه مع الحرف كلام، لو قلتَ "أَمِنَ" تريد ألف الاستفهام و "من" التي يجرّ بها لم يكن كلامًا... والذي يأتلف منه الكلام الثلاثة، الاسم والفعل والحرف؛ فالاسم قد يأتلف مع الاسم نحو قولك: "الله إلهنا"، ويأتلف الاسم والفعل، نحو: قامَ عمرو، ولا يأتلف الفعل مع الفعل، والحرف لا يأتلف مع الحرف، فقد بان فروق بينهما»[4].

ومعنى هذا؛ أن الحرف لا يأتلف مع الحرف، ولا يتعلق به، كما أنه لا يرتبط مع الحرف كذلك؛ لأنه لا يُخْبَرُ به وعنه، ولا يُسْند إليه ولا يكون مسندًا؛ أي: لا يكون طرفًا في الإسناد.

---

[1]– ابن السراج، المرجع السابق، 1/ ص: 40.

[2]– المرجع نفسه، 1/ ص نفسها.

[3]– ابن الأنباري، كتاب أسرار العربية، ص: 29.

[4]– ابن السَّراج، المرجع السابق، 1/ 40، 41.

ونخلص إلى القول؛ بأن الكلمة إما أن تدل على معنى غير مقترن بزمن؛ فتكون اسما. أو تدل على معنى مقترن بزمن، فهي فعلٌ. أما إذا انعدمت فيها العلامتان (المعنى) و(الزمن)، واضافةً إلى انعدام الإخبار، والإسناد، ودلت على معنى في غيرها؛ فهي الحرف. وبعبارة أخرى؛ أن انعدام العلامات علامة تُعْلَمُ بها الحروف وتوسمُ.

الفصل الثالث:

العلامات النحويّة الشكلية في أقسام الكلم

أولا: المعيار الشَّكلي للعلامات النَّحوية.

ثانيًا: العلامات الشّكلية في الأسماء.

أولا: المعيار الشَّكلي للعلامات النَّحوية:

1- مفهوم الشَّكل - لغة واصطلاحا-:

أ- **لـــــغة:** ورد في المعاجم اللغوية العربية "الشَّكل" بمعنى:« الشِّبْهُ والمِثْلُ والجمع أشْكالٌ وشُكُولٌ..، وقد تَشاكَلَ الشيئان، وشاكَلَ كُلُّ واحد منهما صاحِبَهُ. أبو عمرو: في فُلاَنٍ شبْهٌ من أبيه، وشَكْلُ وأَشْكلةُ وشُكْلَةُ وشَاكِلٌ ومُشاكلَةٌ... والشَّكْلُ: المِثْلُ، تقول: هَذَا عَلَى شَكْلِ هذا، أي: عَلَى مِثالهِ. وفُلاَنٌ شكْلُ فلانٍ، أي: مِثْلُهُ في حالاته، ويقال: هذا من شكل هذا، أي: من ضَرْبِهِ ونَحْوِهِ، وهذا أشْكَلُ بهذا، أي: أَشْبَهُ. والمُشاكَلَةُ المُوافَقَةُ، والتَّشاكُلُ مِثْلُهُ. والشَّاكِلَةُ: الناحية والطريقة والجديلة. وشاكِلَةُ الإنسانِ: شَكْلُهُ ونَاحيته وطريقته»[1].

وورد في القرآن الكريم الجذر اللغوي (ش.ك.ل) بصيغتي الفعل الثلاثي المفتوح العين، واسم الفاعل. فمن صيغة الفعل الثلاثي قوله تعالى:﴿**وَآخَرُ مِن شَكْلِهِ أَزْوَاجٌ** ﴾[2]. أي: مِنْ مِثْلِ ذلك. وقال الفراء: قرأَ الناسُ(وآخَرُ) إلاَّ مجاهدًا فإنه قرأ: (وأُخَرُ)[3]. وقال الزجاج:« وُيُقْرَأُ (وأَخَرُ) عَطْفٌ على قولهِ تعالى:﴿ **هَذَا فَلْيَذُوقُوهُ حَمِيمٌ وَغَسَّاقٌ** ﴾[4]. أي: وعذابٌ أَخَرٌ من شَكْلِهِ. يقول مثل ذلك الأول، ومَنْ قَرَأَ و"أُخَرُ"، فالمعنى: وأنواعٌ أُخَرٌ من شَكْلِهِ، لأن قوله (أَزْوَاجٌ) معناه: أنْواعٌ»[5]. وورد بصيغة اسم الفاعل في قوله تعالى: ﴿**قُلْ كُلٌّ يَعْمَلُ عَلَى شَاكِلَتِهِ فَرَبُّكُمْ أَعْلَمُ بِمَنْ هُوَ أَهْدَى سَبِيلاً**﴾[6]. بمعنى على طريقته وجدليته ومذهبه. وقال الأخفش: على شاكلته؛ أي على ناحيته وجهته وخليقته. وفي الحديث

---

[1] – ابن منظور، لسان العرب (مادة: ش ك ل)، 119/8.

[2] – ص/58.

[3] – ينظر، ابن منظور، المرجع نفسه، 119/8.

[4] – ص/57.

[5] – الزّجاج، معاني القرآن وإعرابه، تح: عبد الجليل عبده شلبي، 255/4.

[6] – الإسراء/84.

[النبوي الشريف] رُويَ أنه قيل: فسألت أبي عن شكل النبي صلى الله عليه وسلم، أي عن مذهبه وقصده. وقيل: عمَّا يُشاكِلُ أفعالهُ.[1]

وتتقارب معاني الجذر اللغوي (ش.كـ.ل) السابقة الذكر مع الدلالة على الصُّورَة، فيقال: شكْلُ الشَّيء: صورته المحسوسة والمُتوهَّمةُ والتّصور، فيقال: تشَكُّلُ الشَّيءِ تَصوُّرُهُ. والأمر أشْكَلَ: اِلْتَبَسَ... فيقال أيضا: أشكَلَ عليَّ الأَمْرُ، إذا اختلط. والأشْكَلُ عند العرب: اللوْنانِ المختلطان..[2]. أما (الشِّكْلُ)- بكسر الشِّين- فهو « دلال المرأة وإظهارها لحسنها وإغْرائها»[3]. ونفهم من الدّال (شكل) ومدلولاته اللغويّة، أنّه كلما اختلفت معانيه بحسب الاستعمال أو الصيغة، فإنها تقترب في أحيانٍ كثيرةٍ من معنى: المُشابَهَة والمماثلة، وكذا الموافقة والمطابقة. وتدل في حين آخر؛ على التّصَوّر لما يختفي وراء الأشياء الظاهرة للعيان، من خلال بعض الدلائل والقرائن اللغوية، التي تُزيحُ ذلك نحو اللغة ومكوناتها اللفظية، فتتوافق الألفاظ مع مدلولاتها من حيث التصورات الذِّهنية والمفهومية، فيقترن الدّال بالمدلول، - أو المبنى بالمعنى - أو ما يُطلق عليه: الشَّكل والدلالة، وهما عنصران متكاملان ومتداخلان في أحيان كثيرة.

ب- **اصطلاحا:** يُطْلق هذا اللفظ، ويُقصدُ به « شَكل الكتابة عند النُّحاة واللُّغويين هو تنقيط حروفها المعجمة، ووضع حركات عليها لرفع الإشكال عنها، أي الالتباس الذي ينشأ من عدم الشَّكل يقال: شَكَلَ الكِتابَ يَشْكُلُه (من باب نصر). وأشْكَلَهُ أيضا إذا أعْجَمَهُ، أو رفع عنه الإشكال، وقَيّده بإظهار الإعراب فيه. وذلك بِجَعْلِ الحركات على أواخر ألفاظه رفعًا ونصبًا وجرًّا وجزمًا»[4]. وقال ابن فارس (ت:395هـ): « فأما قولهم: شَكَلْتُ الكتاب أشكله شكْلا، إذا قيّدته بعلامات الإعراب فلست أَحْسُبُه من كلام العرب

---

[1] - ينظر: ابن منظور، المرجع السابق، 119/8.

[2] - ينظر: المرجع نفسه، 8/ص نفسها.

[3] - محمد الكتاني، المرجع السابق، 1376/2.

[4] - المرجع نفسه، 1376/2.

العارية، وإنما هو شيء ذَكَرَهُ أهل العربية، وهو من الألقاب المولّدة»[1]. فالنحاة واللغويون يقصدون به: ما تقتضيه القواعد النحوية من أُسُسٍ لِضَبْطِ الألفاظ، وذلك بوضع حركات على أواخرها. ومن هذا المنظور تعد علامات الإعراب أدوات ووسائل للضّبط والتّقييد وفقًا للحالات الإعرابية (كالضم/الرفع، والنصب/ الفتح، والجر/الكسر)، تماشيًّا مع المعاني النَّحوية للألفاظ في التراكيب المختلفة.

وقد اتّسعت طرق الشّكل وتعدّدت وسائله، وتنوّعت عند علماء العربية لتشمل العلامات النحوية التي تُميِّزُ أشكال التعبير وأقسام الكلم، فأصبح الشَّكْلُ هو« المبنى أو الأسلوب أو طريقة التعبير عن المعاني (Style)»[2]. ولما اخْتصّت العلامات بتمييز الألفاظ؛ ومكونات المبنى وأشكال التعبير وطرقه؛ وُسِمت بالعلامات النحوية الشكلية –(أو اللفظية)–، والغرض منها إبراز المعاني النحوية التي تؤديها تلك الألفاظ في التراكيب، وإظهارها وبيان أحوالها ضمن أقسام الكلم، ويرتبط الشكلُ كَثيرًا بالوحدات اللغوية، وعلاقته بها وانزاحت نحو العلامات في ظل نظرية النحو العربي.

ج– الشكل في الدرس اللساني الحديث: لقد وُصِفت اللُّغة بالشّكل، و« يَعُدُّ دو سوسير اللغة شكلاً وليس مادة، بمعنى أن الشكل نظام ترابطي(Relationnel) مجرّد تنظيم اللغة بواسطته الواقع المادي والنفسي تنظيما يختلف باختلاف اللغات(Forme)»[3].

ومعنى "الشكل" المتداول في اللسانيات، « هو مجموعةٌ من الوحدات الصوتية التي تكون دالاً من اللُّغة»[4]. وإذا كانت اللغة في مستواها التجريدي كمجموعة من العلاقات التقابلية؛ فإن تلك« التناسبات يمكن أن تظهر داخل – جوهر– اللغة، ولكنها لا تندمج أبدا فيها»[5].

---

[1] – ابن فارس، مقاييس اللغة، 205/3.

[2] – إميل بديع يعقوب، و بسام بركة، ومي شيخاني، قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، ص: 240.

[3] – المرجع نفسه، ص:241.

[4] – جورج مونين، معجم اللسانيات، ترجمة: جمال الحضري، ص266.

[5] – المرجع نفسه، ص: نفسها.

واللغة في نظر (يلمسليف) شكْلٌ وليست جوهرًا، ولكل محتوى أو تعبير شكل وجوهر.[1]

ونستخلص، بأن دو سوسير، ويلمسليف يَعْتبرانِ الشكل مرتبط باللغة، والثنائية (دال/ مدلول) عند الأول، و(شكل/جوهر) عند الثاني؛ فيكون الشكل هو الدال (Signifiant) المرتبط بالمدلول (Signifie)، وهما مكوِّنان أساسيان للعلامة اللغوية (Signe)، تجمعهما علاقة اعتباطية، عند دي سوسير.[2]

أمّا عند بلومفيلد؛ فإن« الشَّكل اللِّساني هو مجموعة من الفونيمات[*]. ذات المعنى الثابت؛ أي هو العنصر أو العناصر المشتركة للملفوظات التي تتشابه جزئيا»[3].

ويبدو أن مصطلح "شكْلٌ" لم يكن شائعًا في بيئة النّحاة واللّغويين، ولم يَخُصُّوه بالتعريف، وكأنّه من المصطلحات المشهورة، والمتعارف عليها من خلال العلامات الإعرابية، التي كانت موضع عنايتهم، وهي التي تُمثِّله- الشَّكل- في نظرهم تمثيلاً حقيقيا، وهي من وَسائِلِه وطُرُقِهِ، فلمْ يُكلّفوا أنفسهم عناء الاهتمام به، وراحوا يعالجون مسألة الإعراب ورديفه "البناء"، والعامل والمعمول، فتضمَّنت معالجتهم تلك معالجة شكلية ارتبطت بالأثر والمؤثِّر، وما يجلبه العامل من تغييرات تطرأ على أواخر الكلم.

---

[1] – ينظر: جورج مونين، المرجع السابق، ص267.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص نفسها. وينظر: فردينا ندى سوسير، محاضرات في الألسنة العامة، ترجمة يوسف غازي، ومجيد النصر، ص:87.

[*]– الفونيمات Phonèmes جمع فونيم Phonème: وهو أصغر وحدة صوتية في تقابلٍ في اللغة تتميز عن غيرها بجموعة من السمات الصوتية، قادرة على تمييز كلمتين مختلفتين كما في العربية بين (حرير) و(خرير) اللتين في الصوت الأول (ح) والثاني (خ). وقد يكون الفونيم حركة مثل (كَاتب) و(كَتَب). فالأولى طويلة، والثانية قصيرة. ويختلف عدد الفونيمات وأنواعها من لغة إلى أخرى، ومع أنها محدودة العدد؛ لكنها تُكوِّن عددًا لا نهائيًّا من الكلمات في اللغة. والعربية في هذا الشأن تتألف من أربع وثلاثين وحدة صوتية مُميِّزة (فونيمًا)، وهي: الصوامت الثمانية والعشرون، والحركات الثلاثة (الضمة، الفتحة، الكسرة)، تتضاف إليها الحركات الطِّوال (حروف العلة: الألف والواو والياء)؛ فتكون الفونيمات في العربية هي: حركات الإعراب وحروفه. ينظر: سامي عيَّاد حنَّا وكريم زكي حسام الدين، ونجيب جريس، معجم اللسانيات الحديثة(انجليزي/عربي)، ص:101 وما بعدها. وينظر: محمد منصف القماطي، الأصوات ووظائفها، ص 131، 132.

[3] – جورج مونين، المرجع السابق، ص267.

وعدم التصريح أو التوضيح للفظة "شَكْل" عند القدامى في متون مؤلفاتهم، وموضوعات درسهم النحوي واللغوي؛ جعلت – رُبَّمَا– الدارسين المحدثين من اللسانيين يشيرون إلى مفهومه في ظل درسهم اللغوي والنحوي، فاقترب معناه عند الدارسين العرب بالمبنى/التعبير، كما ذكرت سابقا–، وبالدال، والأشكال الصوتية ووحداتها، أي: مكونات الشِّكل اللِّساني عند الغربيِّين.

وبالنضر إلى استخدام مصطلح "شكل" في علم اللغة الحديث نجده يشير« إلى الصِّيغة في مقابل المعنى (الوظيفة)؛ أي: الملامح الصوتية أو النحوية المجردة للغة في مقابل معناها، كقولنا: صيغة لغوية Linguistic Form، وصيغة نحوية Gramatical Form، صيغة واحدة – معنى واحد One Form- One Meaning»[1]. والحق أن [المبنى/ والشكل/والتعبير] متقاربة من الوجهة اللغوية والنحوية والصرفية، كما أنها تقترن بـ [المعنى/الدلالة]، والمصطلحان متعايشان جنبًا إلى جنبٍ في النظرية النحوية واللِّسانية عند الدارسين المحدثين[2] العرب والغربيين، منهم: تمام حسَّان، وإبراهيم أنيس، وإبراهيم

---

[1] – محمود سليمان ياقوت، قاموس علم اللغة (انجليزي/عربي)، ص: 384.

[2] – للإشارة في هذا المقام، أنه لمَّا كان تقسيم الكلمة عند القدماء العرب يقوم على المعيار الدلالي أو الفلسفي أو العقلي في أحيان كثيرة، أكثر مما يُعْتمدُ فيه على واقع الاستعمال اللغوي من جهة دلالة مفرداتها ووظائفها؛ نحو القول بأن الاسم هو الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترنة بزمان محصَّل في أصل الوضع؛ فإن اقترنت بزمان فهي فعل وإن لم تدل على معنى، ولا تقترن بزمان، بل اقترنت دلالتها بدلالة غيرها، فهي حرف؛ فقويل هذا التقسيم الثلاثي في غالب الأحيان بالنقد والاعتراض، بسبب ترك بعض الأنواع من الكلمة دون ثبات في الانتساب، إلى الأسماء أم الأفعال، أم الحروف؟ ولتلك الأسباب، أعاد بعض الدارسين المحدثين تقسيم الكلمة إلى أربعة أقسام؛ وهي: الأسماء، والضمائر، والأفعال، والأدوات، منهم إبراهيم أنيس. أما مهدي المخرومي، فقد تابع تقسيم النحاة القدامى للاسم والفعل، وزاد تقسيما للمبنيات إلى الأداة والكناية، والكلمة عنده أربعة أقسام، وهي: الاسم والفعل والأدوات والكنايات (الضمائر– الإشارات– الموصولات– كلمات الاستفهام– كلمات الشرط) ففصَّل بهذا التقسيم أنواع الأسماء دون الأفعال والحروف. وقد استعمل إبراهيم أنيس ومهدي المخزومي مصطلح الأداة بدل الحرف تماشيا مع الكوفيين، وجعل الأول الصفة في قسم الاسم مع الاتجاه البصري، وجعل لها الثاني في قسم الفعل مع رأي الكوفيين. وقسَّم تمام حسَّان الكلم سبعة أقسام، وهي: الاسم، والصفة والفعل، والضمير، والخالفة، والظّرف، والأداة. ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص 280 وما بعدها. وينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص: 19 وما بعدها. وينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص: 90 وما بعدها. وينظر: فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص:123 وما بعدها.

السَّامرائي، ودي سوسير، وبلومفيلد ويلمسليف[1]. ولعل المفهوم الأكثر دقة وتحديدا هو أن الشكل كل ما يشير« إلى الملامح الصوتية/ النحوية/ المعجمية للوحدات اللغوية، من مثل: الجُمَل، والمورفيمات، والوحدات المعجمية، والأسماء وغيرها مما يُحَدَّدُ بأنه صيغة لغوية»[2].

غير أنه قد« يتعارض مصطلح (الصِّيغة) مع الوظيفة، لأن اللغوي يستطيع دراسة أية وحدة من مثل العبارة الاسمية خلال جانبين: شكلي، وهو خاص بتركيب الوحدة الداخلي، ووظيفي، وهو خاص بدورها إن كانت فاعلاً أو مفعولاً»[3].

ويتّضح ذلك التعارض بين (الصِّيغة) و(الوظيفة)، في الاستخدام ومجاله؛ فالصِّيغة « مُصطلحٌ يُسْتخدمُ في علم الصرف، للإشارة إلى الصّيغ أو الأشكال المختلفة التي تأتي عليها وحدة لغوية محددة، من مثل: صيّغ الفعل (كَتَبَ): كتبَ، يَكْتُبُ، اكْتبْ، كَتَبْتُ،...»[4]. أما (الوظيفة)، فيُعْنى بها:« الدّور الذي يقوم به أَيُّ عُنصرٍ من عناصر الكلام وعلاقته بالعناصر الأخرى؛ فمثلاً في تركيب كلمة " سلام" نجد هذه العناصر الصوتية التي تُسْهِمُ في تركيب الكلمة من الناحية الدلالية، هي: /S/,/A/,/L/,/A/,/M/ ولكلِّ عنصر من هذه العناصر دور في جعل الكلمة وِحْدةً لغوية واحدةً ذات دلالةٍ»[5]. وتتآلف تلك الوحدات الصوتية في بنية الكلمة الواحدة من جهة الشكل والصيغة، لتُؤدي دورًا وظيفيًّا دلاليًّا في المجال اللغوي.

وتختلف الوظيفة الدلالية –هذه– عن النحوية أيضا، فالنّحوية هي التي تُؤديها الكلمة المُعيَّنة« في التركيب في كونها اسما أو فعلاً أو فَاعِلاً أوْ مفْعولاً، وهكذا»[6]. غير

---

(1) – تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص:34 وما بعدها. وينظر، جورج مونين، المرجع السابق، ص:266، 267.

(2) – محمود سليمان ياقوت، المرجه السابق، ص نفسها.

(3) – المرجع نفسه، ص نفسها.

(4) – المرجع نفسه، ص: نفسها .

(5) – سامي عياد حنا، وكريم زكي حسام الدين، ونجيب جريس، المرجع السابق، ص:49.

(6) – المرجع نفسه، ص نفسها.

أنه مهما اختلفت الدلالتان أو الوظيفتان من حيث الغايات والطرُق، فإنهما مترابطان ارتباطا وثيقا، ولا يمكن فصلهما أو عزل صيغة الكلمة، أو بنيتها عن وظيفتها النحوية في التركيب، مع ما يظهر على أواخرها من علامات إعرابية وحالات توسم بها الكلمة في نظمها وتآلفها في الجمل، كما أن الوظيفة النحوية في ارتباطها بصيغة الأسماء أو الأفعال، مرتبطة – أيضا– بعلاقات وقرائن تتشابك بها لتؤدي وظائفها النحوية في العبارة أو في النّص. وتلك الصّيغ من قسمي الكلام تتم من خلال التأليف بَعْد الاختيار من قبل المتكلم قَصد بناء الأسلوب وفقًا لنظرية النظم، لاختيار أجمل الألفاظ، أو أكثرها إيحاءً بالمعاني المؤثِّرة في المتلقي. وتختلف الأدوار والوظائف باختلاف الأسماء والأفعال والحروف، والارتباط مرهون في تلك الأقسام، والوظائف بنظام اللُّغة، الصّرفي منه والنحوي، والدلالي..

ولَعَلَّ أهم العناصر، والعلاقات التي ينبغي توافرها في التراكيب النحوية المختلفة؛ هي: أقسام الكلم الثلاثة التي ينبغي أن تتشابك فيما بينها، بعلاقات نحوية على المستوى المحوري الأفقي منه والعمودي، أي: على المستوى الشكلي (أو التعبير– أو المتبنى) والدلالي (العمودي/المعنى/..). ولا يتَأَتّى ذلك إلاّ بوجود خصائص، وعلامات نحويّة، على المستوى المحوري الذي يمثِّل المبنى– أو الشَّكل–، وهي ترتبط – أساسا– بالأسماء والأفعال، وتُعْلَمُ بها أثناء أداء وظيفتها النحوية، أو قد تكون تلك العلامات زوائد (لَوَاصق) تصريفية، أو وحدات صرفية تُمثِّلُ جزءًا لا يتجزأ من بنية الكلمات أو صيغتها، فمجالها صرفي ووظيفتها نحوية على حدٍّ سواء وفي الآن نفسه، وهُما متكاملان ومتلازمان وفقا للنظام اللغوي(*).

(*)– وقد ارتبطت تصريحات النحاة بالعلامات الشكلية (أو اللفظية) في حدود الأسماء والأفعال والحروف. وما ذكره ابن الخشاب (ت:567هـ) من فئة العلامات اللفظية والمعنوية، لدليل على اهتمام النحويين بما اختصت به أقسام الكلام من خصائص ومميزات لفظية، حصروها للأسْماء والأفعال، أما الحروف فإنها تعد علامة لفظية في حدِّ ذاتها، لأن دلالتها مرتبطة بغيرها وبجاراتها من الكلمات، كما أنها تعمل عملا مختصا، أي مختصة. ينظر: ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص:8 وما بعدها. وينظر: المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص: 54 وما بعدها.

وإذا كانت العلامات الشكلية، وحدات لغوية لها معانٍ ووظائف صرفية تتحدد من خلال صيغ الكلمات، وتظهر في أشكال متنوعة (سوابق/أو لواحق/ أو دواخل)؛ فإنها « تقوم بأداء وظائف صرفية كالفاعلية والاسمية والفعلية والجنس والعدد»[1].

وبالنّظر فيما ورد عن النحاة ممّا يُسمى بالعلامات الشكلية (أو اللفظية)؛ نجدهم يعنون بها الصورة اللفظية المنطوقة أو المكتوبة على المستوى التركيبي للكلام أثناء التعبير، وما تؤديه من وظائف نحوية وصرفية في التركيب المُكوِّن Constituent Structure الذي يتّصِل- أَساسًا- بالبنية السَّطحيَّة للجملة[2]، الذي يقابله التركيب الوظيفي – كذلك- « ويدور مفهومه حول إعادة تمثيل الوظائف النحوية للجملة في مصطلحات تختص بالفاعل والمفعول»[3].

والوظائف النحوية التي تؤديها الكلمة بالتآزر مع العلامات الشكلية، وبنيات الكلمات الصرفية وما يلتصق بها من وحدات (أو علامات) تصريفية، تَتحدَّدُ بصورة واسعة في الأبواب النحوية، والعلاقات التركيبية وتتوزع في ضوء الوظائف التركيبية المختلفة التي تظهر ملامحها من خلال العلامات النحوية باعتبارها قرائن لفظية تسهم بقسط وافر في الربط والارتباط، والإيحاء بالوظائف، والعمل النحوي في ظلِّ المواقع التي تشغلها الكلمة مع العلامة المرتبطة بها بالإلصاق، أو الداخلة عليها في التركيب، وذلك ضمن الاستخدام الوظيفي للغة، بالرغم من وجود« بعض الاختلافات بين اللغتين المنطوقة والمكتوبة، والوظيفة التي تؤديها كل واحدة منهما»[4]، بواسطة الألفاظ والكلمات، والكلمات، والعلامات (الدوال والمدلولات)، والزوائد (Affix) النحوية في هذا المقام، وهي التي تتضمنها اللّواصق الصرفية، وينتج عنها« تغيير في المعنى أو الوظيفة. والزوائد

---

[1] – سامي عياد حنا، وكريم زكي حسام الدين، ونجيب جريس، المرجع السابق، ص:89.

[2] – ينظر: محمود سليمان ياقوت، المرجع السابق، ص: 392.

[3] – المرجع نفسه، ص نفسها.

[4] – المرجع نفسه، ص: 395.

محدَّدة في عدد من اللغات، ولها ثلاثة أنماط في بعض اللغات الأخرى، اعتمادًا على مواقع الزائدة»[1].

وتلك الزّوائد، هي علامات من المباني الصرفية(Morphèmes)[*] تؤدي وظائف نحوية خاصة « أو معاني الأبواب المفردة كالفاعلية والمفعولية والحالية.. الخ»[2]. ومادام« لعلم النحو (Grammar) فرعان رئيسيَّان: علم الصَّرف (Morphologie) [علم تركيب الكلمات]، وعلم النّظم(Syntaxe) الذي يتعامل مع القواعد المستعملة في ربط الكلمات فيما بينها لتكوين الجمل، ويدرس علم الصرف تركيب أو صيغ الكلمات من خلال التركيز، بصفة أساسية، على المورفيمات التي تتكون منها...»[3]؛ فإن موضوع العلامات يُعالَجُ ضمن هذين الفرعين، وتسمى اللّواصق الصرفية- أو الوحدات الصرفية- أو "العلامات النحوية". وهذا ما يبرِّرُ دراستنا إيَّاها في مجالها النحوي من جهة [الشكل/المبنى] في هذا المقام، ومن الوجهة الصرفية تارة أخرى عند الاقتضاء، كالإدلاء بصفاتها من البنيات التركيبية، بوصفها وحدات صرفية أو نحوية تؤدي وظائف مختلفة في المجال النحوي.

ومصطلح – مورفيم- أُطلق وأريد به العلامات النحوية من حيث الوظيفة المؤداة في علم النحو، وهذه التسمية أُطلقت في نظر اللسانيين الغربيين في ظل الدرس اللغوي الحديث. أما عند العرب القدامى؛ فإنها علامات نحوية شكلية توحي بالأبواب النحوية

---

[1] – محمود سليمان ياقوت، المرجع السابق، ص: 42.

[*]– مورفيم، أو وحدة صرفية Morphème: أصغر وحدة لغوية مجردة ذات معنى في اللغة، وأصغر وحدة لها وظيفة في تركيب الكلمة، وأساس التحليل في علم الصرف، وقد استعمله اللغويون بديلا لمصطلح الكلمة (Word) التي نجد صعوبة في تحليلها فقط، دون النظر في بعض العناصر الأخرى، كالجذر والسوابق واللواحق. ولا يمكن تقسيم المورفيم دون أن يتغير المعنى. وعلم المورفيمات؛ يدرسها من الجانب التطبيقي، ظهر في الفترة من 1940 إلى 1950 ما بعد اللغوي بلومفيلد. ينظر: المرجع السابق، ص:566،567.

[2] – تمام حسَّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص:37.

[3] – محمود سليمان ياقوت، المرجع السابق، ص: 569. وينظر: عبد الحميد عبد الواحد، الكلمة في اللسانيات الحديثة، ص31.

وموضوعاتها وتشير إليها، من خلال وظيفتها التمييزية في الكلمات المفردة، أو المركبة في الجمل والعبارات، كما أنه يمكن أن يطلق عليها في العربية: "**العناصر التي تشير إلى الوظائف النحوية**".

وإنّه لَمْنَ المفيد أنْ نجْمع بين التراث والمعاصرة وعلم اللغة الحديث، لنجعلها عالمية، ونُقرّبها- أي العلامات- من النظرية العلاماتية في اللغة العربية في ظلِّ النظريات النحوية والصَّرفية، والدلالية أيْضًا. ولتحقيق غايتنا المرجوة هذه، نصفها بالمركبات الوصفية اللفظية، وبالوحدات الصوتية والمورفيمات المقيدة – كما وصفت في ضوء النظرية اللسانية المعاصرة- هي التي تتقيد بها المعاني والوظائف التي تؤدِّيها في العربية، كما تؤديها في لغات أخرى باختلافٍ يسُودُها حسب خصائص كل لغة على حِدَه.

وفي هذا الشأن؛ جَنَحت العربية نحو استخدام العلامات النَّحوية من وجهتها الصَّوتية، والصَّرفية، والنحوية للتعبير عن خصائصها وسماتها التي تختلف بها عن اللغات العالمية الأخرى؛ فكانت المورفيمات، والمباني الصرفية، والأنماط الشكلية للكلمات ملامحها تَجْلو بوضوح، وتتكشف عن طريقها قضايا اللغة وظواهرها المختلفة، من خلال العلامات (أو المورفيمات) الصرفية والنحوية منها؛ كظاهرة الإعراب، والعمل، والربط والإرتباط، وما يطلق عليه- أيضا- بالتماسك النَّصّي في ضوء اللسانيات النَّصية. وما دامت النظرية الفونيمية مَوْصولة – من حيث صلاحيتها- باللغة العربية؛ فإن ذلك يجعلنا نَتَبَنَّى هذه النظرية من الزاوية التي تتماشى فيها مع النظرية النحوية والصرفية والدلالية في تراثنا اللغوي.

« والمورفيم» في مفهومه؛ روعيت فيه الخاصية الصوتية أكثر من غيرها، والصّوت مُحدّدٌ من محدّدات اللغة في نظر بن جني بقوله:(أما حدُّها فإنها أصوات)[1] ونظرية المورفيم تقترب كثيرا إلى حدِّ المطابقة والموافقة مع الخصائص الصوتية للعربية،

[1] – ابن جني، الخصائص، 33/1.

مما يُدّعم صحة ما سنتبناه في هذا الموضوع؛ فنقول: إن العلامات النحوية في العربية، مورفِيمات تؤدي وظائف نحوية ضمن المباني الصرفية بواسطة الزيادة(أو الإلصاق). وتلك المعاني ترتبط أساسًا بأقسام الكلم، عندما تتآلف، ويتعلق بعضها ببعض في التراكيب، والعبارات والنصوص، كما ترتبط بمقولات (الإعراب والعدد والنوع والتحديد) في اللغة العربية، ولوثاقة الصّلة والارتباط بين الشكل والعلامة، والمبنى والمعنى؛ فقد نُسبت العلامات إلى الشكل، فسّميت بـ "**العلامات الشكلية**" والعلامات النحويّة الشّكليّة من هذا المنظور؛ هي ما تُعلمُ به وتَتَحَدَّدُ منه « الصُّورة اللفظية المنطوقة أو المكتوبة على مستوى كل جزء من الأجزاء التحليلية للتعبير الكلامي، أو على مستوى التركيب الكلامي كَكُلّ»[1]. وهو ما كان مسلم به في نظر النحويين واللغويين العرب القدامى بأنه [الشكل/ المبنى]، لأن الصّورة اللّفظية تشمل – في حقيقتها الظاهرية– معاني التَّصريف التي يعبر عنها بالعلامات التي تَنْحصِرُ – أساسًا– من جهة المبنى والصيغة، في اللّواصق والزوائد، كعلامات العدد (التثنية والجمع) والنوع (التأنيث/ التذكير) والتحديد (أل التعريف)، والضمائر المتصلة، وحروف الإعراب.[2]

وتلك الزوائد واللواصق، لما كان اتّصالها ببنية الكلمة لغاية هي: الدلالة على المعاني النحوية أو الوظائف)؛ فإن كُلاًّ من المبنى والمعنى في تلازمهما وارتباطهما يوضِّحان فحوى التركيب. وتظل العلامة من هذه الوجهة هي الملمح الشكلي الرابط بين المباني والمعاني والصُّور الذِّهنية المتوافقة مع الدوال والمدلولات. وتلك الصُّور لا تتأتَّى إلاّ من خلال الألفاظ في التراكيب ضمن الأنساق التي تبيحها اللغة أثناء النَّظم والتآلف. ونعني بذلك تأكيد وتثبيت سمات الكلمة في اللّغة التي لها وجهان أساسيَّان من هذه النّاحية؛ الشَّكْل الذي يشمل: الصورة الإعرابية، والرتبة، والصيغة والإلصاق، والرسم

[1] – فاضل مصطفى الساقي، أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، ص:141.

[2] – ينظر: تمام حسّان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص:89، 90.

الإملائي، في مقابل المعنى [أو الدلالة]، كالتسمية، والحدث، والزمن، والتعليق. وجميعها أُطلِقَ عليها القرائن اللفظية والمعنوية.[1]

والعلامات النحوية الشكلية (أو اللفظية) هي كُلُّ معيار يميز الكلمة في أقسامها؛ الأسماء منها والأفعال، من جهة المبنى [أو الشكل أو الصيغة]، وقد صرَّح النحاة بعلامات أقسام الكلم (الأسماء، والأفعال، والحروف) وأَحصوا عددها، وفرّقوا بين الحين والآخر؛ دلالة العلامة ودلالة الحدّ، إذْ يرون أن العلامة خاصة من حيث دلالتها، ودلالة الحدّ عامة، بمعنى: أن الحد يطَّرد وينعكس خلافًا للعلامة التي تطّرد ولا تنعكس.[2]

وأشهر أنواع العلامات النحويّة التي توسم بها أقسام الكلم؛ العلامات اللفظية (أو الشكلية)[*]، والعلامات المعنوية[**]، وذلك في مجالات الصياغة الصرفية الاشتقاقية، أو الإجراءات الإعرابية.[3]

وتلك العلامات وردت ملامحها صريحة عند ابن الخشَّاب (ت:567هـ) في قوله: « وأما علاماته فتنقسم قسمين: لفظية ومعنوية، فاللفظية إما أن تلحقه من أوَّله، أو في حشوه، أو في آخره»[4]. وقصده بهذا علامات الاسم ومميزاته اللفظية. أما الفعل؛ فقال في شأن علاماته: « فأما علاماته، فمنها أيضا لفظية، ومنها معنوية»[5]. أما

---

[1] – ينظر: تمام حسّان، المرجع السابق، ص: 178 وما بعدها.

[2] – ينظر ابن يعيش، شرح المفصل، 24/1. وينظر: رضي الدين الإستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، تقديم: إميل بديع يعقوب، 1/ 38، 39.

[*]– يمكن أن يصطلح عليها بالشكلية لأنها تخص شكل الكلمة وبنيتها من جهة رسمها الإملائي.

[**]– وتتفرع عنها العلامات الجوهرية، والوظيفية، لأن جميعها تسهم في تجلية المعنى النحوي (أو الوظائف النحوية) سواء أكانت أسماء أم أفعالاً أم حروفًا، غير أن الحروف أمرُها يختلف من جهة عدم ظهور العلامات (سلبًا).

[3] – ينظر: المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، بحث في مقولة الاسمية بين التّمام والنقصان، ص52.

[4] – ابن الخشاب، المرتجل، ص:8.

[5] – المرجع نفسه، ص:15.

الحرف؛ فقال فيه:« ربما عرف بعلامة سلبية، فقيل: الحرف ما لم تحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال»[1].

ومن خلال هذه السمات– العلامات– يبدو واضحا أنها متعددة، ومختلفة باختلاف وجهات النظر، أفضت إلى تعريف أقسام الكلم انطلاقا من الماهية (الجوهر)، والشكل (اللفظ)، والبنية الصرفية. والإعراب، ومن الخصائص الصرفية المقولية، بل تلخص ذلك بالاستناد إلى الشكل والسياق والوظيفة.[2]

ولمّا كان ذلك؛ فقد « اكتفى النحاة في الحديث عن علامات الحرف في تأكيدهم أنه لا يقبل علامات الأسماء ولا علامات الأفعال»[3]. فيكون طَرَفًا لقسمي الكلام« فتارة يكون وُصْلَة للاسم، وتارة وُصلة للفعل، فهو كالطّرف لهما»[4]. ولا يكون ركنًا في الجملة، فلا هو المخبر عنه ولا المخبر به، وإنما يكن عاملا أو مهملاً. فيعمل مختصًا بالأسماء أو بالأفعال، « كحروف الجر– المختصة بالأسماء، وكحروف الجزم المختصة بالأفعال، أو يكون مهملا فلا يعمل، وذلك إذا كان متردِّدًا في الدخول على القَبيلَيْن: الاسم والفعل، يدخل على هذا تارة وعلى هذا أُخرى، كحروف الاستفهام وما أشبهها..» [5].

وإذا كانت الأسماء والأفعال تُعلم بسمات، وعلامات شكلية وجودية (وجودها مُتحقّق في بنية الكلمة)؛ فإن الحروف لا تختص بعلامات شكلية مستقلة في نظر النحاة، « وإنما [الحرف] يَدُلُّ على معنى في غيره، ومِنْ ثَمَّ فهو يَكون علامة لِغيْرِهِ»[6]. وذكر جمهور النحويين، انْتفاء وُجود علامة شكلية أو معنوية تميز الحرف، فراحوا يقدرونها في غيره؛ فقالوا معناه [الحرف] في غيره، وجعلوه حدًّا له. فالحرف من هذا المنظور الشكلي؛

---

[1] – ابن الخشاب، المرجع السابق، ص: 25.

[2] – ينظر: المنصف عاشور، المرجع السابق، ص:55/54.

[3] – عمر محمد أبو نواس، المرجع السابق، ص:208.

[4] – ابن الخشاب، المرجع نفسه، ص:24.

[5] – المرجع نفسه، ص نفسها.

[6] – المرجع نفسه، ص نفسها.

يعتبر علامة وخصِّيصة شكلية للقسمين الآخرين [الاسم/والفعل] في الدرس النحوي. ولعل ما يُؤكِّد هذا الاعتبار عند النحويين؛ هو: حروف الإعراب، وعلامات التثنية والجمع بنوعيه، والتأنيث، والتعريف قسيم التنكير.

وتلك العلامات إن دلت على شيء؛ فإنما تدل على أنها حروف « تقوم بِدور مهم في بنية الجملة للغة العربية من جهة الدلالة على المعنى، أو الترابط والتماسك بين مفرداتها لتوضيح العلاقة بينها. مما لا يُمكن أن يؤدي بغيرها من أقسام الكلام»[1]، ولا تقتصر على أداء ذلك الدَّور؛ إنما« تقوم بوظيفة الرَّبط والتعليق لتلخيص العلاقة بين أجزاء الجملة»[2].

ووظيفتها تلك [المذكورة]، تكون « لربط اسم باسم وهو معنى العطف؛ نحو قولك: جاء زيد وعمرو...، لربط فعل بفعل، نحو: قَامَ زيد وقَعَد،... لربط جملة بجملة نحو قولك: إن تَعْطِنِي أشكرك،.. وليس بين الفعلين اتِّصال ولا تَعَلُّق فلما دخلت «إن» علقت إحدى الجملتين بالأخرى، وجعلت الأولى شرْطًا والثانية جَزَاءً»[3]. ويبدو أن النحاة لما اكتفوا في تمييز الحرف بعدم وجود علامة مستقلة تختص به، أجمعوا على أن معناه في غيره، وذلك من قبيل نسبته – أي الحرف– إلى ما يؤديه « من معان داخل الجملة، فقولهم – مثلا– (عَلَى) للاستعلاء إنما هو بالنظر إلى ما تؤديه من توضيح للصورة الناتجة عن وجودها»[4].

ومعنى الاستعلاء الذي يؤديه الحرف (على)، مُشارٌ إليه عند الزمخشري في قوله:« و"على" للاستعلاء ، تقول: عليه دينٌ، وفلان، علينا أمِيرٌ. وقال الله عز وجل:

---

[1] – الصادق خليفة راشد، دور الحرف في أداء معنى الجملة، ص:175.

[2] – الصادق خليفة راشد، المرجع نفسه، ص: نفسها.

[3] – ابن يعيش، المرجع السابق، 5/8.

[4] – الصادق خليفة راشد، المرجع نفسه، ص:177.

﴿**فَإِذَا اسْتَوَيْتَ أَنتَ وَمَن مَّعَكَ عَلَى الْفُلْكِ**﴾[1]. وتقول: على الاتِّساع: مَرَرت عليه، إذا جُزته. وهو اسم في نحو قوله[*]: غَدَتْ من عليه بعدمَا تم ظِمؤها، أي من فوقه»[2].

وهذا القول؛ شَرحه ابن يعيش، وبيّن فيه أن بعْضًا من الحروف تكون حرْفًا واسمًا في آن واحد، منها "عَلَى"، و"عَنْ"و "الكَافِ"، و"مُذْ"، و"مُنْذُ"، « فأمَّا "على" فكان أبو العباس يقول أنّها مشتركة بين الاسم والفعل والحرْف، لا أَنَّ الاسم هو الفعل والحرف، ولكن يتّفق الاسم والفعل والحرف في اللّفظ؛ فإذا كانت حرفًا دلَّت على معنى الاستعلاء فيما دخلت عليه؛ كقولك: زَيْدُ على الفرَسِ، فَزَيْدُ هو المستعلي على الفرس، و"على" أفادت هذا المعنى فيه»[3]. كما أنها قد تكون "فِعْلاً" و« تدل على حَدَثٍ وزمان مُعَين، وتُصرف، كقولك: علاَ، يعْلو، فهذا يدل على العلو في زمن ماضٍ أو غيره وتكْثر في بابها. فأما التي هي اسم فمختلف فيها»[4]. واتفاق الألفاظ تارة مع الأسماء، وأخرى مع الأفعال، وثالثة مع الحُروف من جهة الشكل اللفظي أو المبنى.

واعتبارا لتلك الأسس؛ والمعايير المذكورة؛ فإن العلامات النحوية الشكلية – أو اللفظية– حروف تقع في بنية الكلمات للدلالة على المعنى النحوي، وهي « تلحق بالكلمة من الصدور والأحشاء والأعجاز، ذات المعنى الصّرفي»[5] وفقا لظاهرة الإلصاق. وقد اتخذ النحاة العرب من ورود تلك العلامات الشكلية – التي عدوها خواص لفظية– قوالب تُصاغ على قياسها الكلمات، وسَموها بالصيغ الصرفية وغايتهم في ذلك إبراز حقيقة تلك الكلمات من الوجهة النحوية، والحكم على نوعها ضمن أقسام الكلم؛ لأن وظائفها النحوية ترتبط ارتباطا كُليًّا بنوعها؛ فتكون العلامات الشكلية منحصرة في كل ما

---

[1] – المؤمنون/28.

[*]– البيت منسوب لِمُزاحم العقيلي، وهو شاعر إسلامي.

[2] – الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص293.

[3] – ابن يعيش، شرح المفصل، 37/8.

[4] – المرجع نفسه، 39/8.

[5] – تمام حسان، المرجع السابق، ص:92.

تُعْلَمُ به الأحكام النحوية، والعناصر المُكونة للتراكيب، من كلمات أسماء وأفعال، وتبعًا لهذا فهي كذلك؛ قرائن لفظية تُعَيِّنُ الاسم ووظيفته، والفعل وصيغته وعمله، باعتبار قواعد النِّظام النَّحوي، والصَّرفي للعربية، وهي اللغة التي تتحقق فيها تلك الخصائص أثناء التعبير، إمَّا بالذِّكر أو بالحَذْفِ والاسْتِتار. أو بعبارة أخرى؛ ما يتحقق في أساليب التعبير إيجابا أو سلبا بواسطة العلامات الشكلية.- على وجه الخصوص – حينما تُمَيِّزُ الكلمات وتَخُصّها.[1]

وتلك الخصائص، والحالات جَميعها؛ من مَبَاني صرفية، ولواصق، وقوالب(موازين صرفية)، وصيّغ مُتحقِّقة في الكلمات، وهي سمات تعين على تحديد مواقع الكلمة بين أقسام الكلم، وسماتها الشكلية، ومعانيها الوظيفية. والأسباب الدّاعيَّة إلى كل ذلك؛ أن اللغة العربية تتشابه فيها الكلمات كثيرا من حيث أشكالها – أو رسومها الإملائية- بالرغم من اختلافها من جهة التقسيم.[2]

ممّا يجعلنا نُقيم صرحًا للعلامات الشكلية في هذا المقام ونُعالجها كالآتي:

إنّ للعلامات النحوية الشكلية دورها الأساس، في تحديد الحدود، وتقعيد القواعد التي استنبطها علماء العربية من خلال استقراء مصادر التقعيد، وذلك ألزمهم وضع « إشارات دالة على المعاني أولا، وكمحدّدات فاصلة بين الأقسام المختلفة ثانيا»[3]. وتلك الإشارات التي اختاروها، وميزوا بها الكلمات؛ حصروها حَصْرًا يكاد يناسب ما سَطَّروه من شروط منهجية لتوضيح الأسماء، والأفعال، والحروف وما يختص به كل قسمٍ، من خصائص وعلامات في ضوء تصنيفهم، وتبويبهم للأبواب النحوية التي تحوي تلك الأقسام، وانتهوا في درسهم إلى التوصُّل، بأن الأسماء تخصُّها علامات شكلية تتلخّص في الآتي:

---

[1] – ينظر: تمام حسان، المرجع السابق، ص:90 وما بعدها.

[2] – ينظر: فاضل مصطفى السَّاقي، المرجع السابق، ص: 105،155.

[3] – عمر محمد أبو نواس، المرجع السابق، ص:72.

ثانيًا: العلامات الشّكلية (اللفظية) في الأسماء:

لقد أخذ مشاهير النحاة بالعلامات التي ذكرها ابن مالك وابن علي الحريري وابن هشام الأنصاري، وسيكون لي ذلك منطلقا في عرض ومعالجة، وهذا النوع من العلامات.

لقد ذكر ابن علي الحريري (ت:516هـ) في ملحّة الإعراب، علامات الاسم؛ فقال:

« فالاسم ما يدخله من وإلى أو كان مَجرورا بِحتَّى وعلى

مثالـــه زَيْدٌ وخيْـلٌ وغَنَمْ وذا وأنْت والذي ومَنْ وَكَمْ»[1]

وذكرها ابن مالك (ت:672هـ)، فقال:

« بالجرِّ والتنوين والنِّدا وأَلْ ومُسْنَد للاسم تمييزٌ حَصَلْ»[2].

وقال ابن هشام (ت:761هـ): « فالاسم: ما يقبل أَلْ، أَوِ النِّداء، أو الإسناد إليه»[3].

وتلك العلامات جميعها تخص الأسماء، لكن« ليس يُعْرَفُ بِهَا كلّ اسم، وإنما يعرف بها الأكثر»[4]، كما أنه لا يُشْترطُ توافرها؛ بل متى تحقَّقت واحدة منها، أدَّى ذلك إلى كَوْن الكلمة من فئة الأسماء، لأن الاسم منادى ويجوز نداؤه بدخول أداوت النداء، ويقبل الجرّ بدخول حروف الجرّ فيكون مجرورًا، ويصيبه التصغير والنِّسبة. وتلك العلامات قائمة على أساس لفظي شكلي، تتضاف إليها علامات شكلية أخرى مرتبطة بالمقولات النحوية، كـ" الإعراب والعدد النوع والتحديد". وهي علامات الإعراب وحروفه، وعلامات التثنية والجمع، والتأنيث وعلاماته، والتعريف والتنكير، وكل ما ارتبط بتلك المقولات من علامات شكلية، سندرسه في فصل لا حقٍ. أمَّا ما تعلّقَ منها بالنِّداء وأدواته، فمعالجته كالآتي:

---

[1] – ابن علي الحريري البصري، ملحَّة الإعراب، ص: 6،7.

[2] – ابن مالك الأندلسي، ألفية ابن مالك في النحو والصّرف، ص:5.

[3] – ابن هشام الأنصاري، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص:34.

[4] – ابن السّراج، الأصول في النحو،38/1.

1-النـــــداء وأدواته:

لقد خَصَّ بعض النحاة الاسم بالنداء، واعتبروه سمة من سماته، تدخل عليه حروفه التي تمثل علامات شكلية. والنداء في عُرْفِ اللغويين والنحويين هو «الدُّعاء بياء أو إحدى أخواتها، أو هو طلب الإقبال بإحدى أدوات النداء»[1]، وهو أسلوب من الأساليب الإنشائية« في حقيقته وإن كان معناه الإخبار باعتبار ما يَنوب عنه حرف النداء المقدر "أدعو"»[2]. وعُرِّف بأنه« أحد أركان معاني الكلام، وهو رفع الصّوت بالمنادى بإحدى أدواته»[3]. والفعل (أدعو) مِمَّا لا يصحُّ إبرازه ولا إظهاره، لأن ظهوره يجعل الأسلوب – النِّداء– خبريا فيتغير المعنى، فيخرج عن الإنشاء (النداء) إلى الإخبار، « والنِّداء ليس بخبر أنه أصْلُ من أصول الكلام، لا يحتمل الصِّدق ولا الكذب، ولهذا عُدَّ رُكْنًا من أركان الكلام، كمَا عُدَّ الخبر ركنا والاستفهام ركنا وغيرهما»[4].

أمَّا المُنَادى؛ فهو اِسمُ« يَطْلُبُ المتكلِّم إقْبَالَهُ سَوَاء أكان ذَلَك حقيقيا، مثل: محمد من قولنا: يا محمد، أم مجازيا، نحو: يا جبالُ أَوِّبِي معه، من قوله تعالى: ﴿ **وَلَقَدْ آتَيْنَا دَاوُودَ مِنَّا فَضْلاً يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ الْحَدِيدَ**﴾[5]. وقوله تعالى:﴿**وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاء وَقُضِيَ الأَمْرُ وَاسْتَوَتْ عَلَى الْجُودِيِّ وَقِيلَ بُعْداً لِّلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ** ﴾[6]». [7]

وأدوات النِّداء، هي:« "يا" وهي الأصل، تكون للقريب والبعيد، و"أَيَا" لِمَا بَعُدَ، و"هَيَا" لِمَا هو أبْعَد من المنادى بـ "أَيَا" والهاء فيها بدل من الهمزة كما أبْدِلت منها في

---

(1) – محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص: 219.

(2) – المرجع نفسه، ص: 219،220.

(3) – ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص:191.

(4) – المرجع نفسه، ص:192.

(5) – سبأ/10.

(6) – هود/44.

(7) – محمد سمير نجيب اللبدي، المرجع نفسه، ص:220.

"إيَّاك"، فَقيل: "هَيَّاكَ"، و"أَيُّ" للقريب، و"الهمزة" لِمَا هو أَقْرَبُ»[1].. وقِيلَ أَنها سبعة حروف،«فالنداء للقريب والبعيد والمتوسط يكون بحرف (يَا)، والنِّداء للقريب يكون بالهمزة (أ) و(أيّ)، والنِّداء للبعيد يكون (أَيَا) و(هيا)، والهمزة ممدودة (آ)، وإذا أريدَ نداء الاسم المحلَّى (بِأَلْ)؛ فإنه يُؤْتَى قبله بكلمة (أَيُّهَا) للمذكر، وأيتها للمؤنث...» [2].

وتنوبُ تلك الحروف – بعضها– عن الفعل المحذوف (أُنادِي، وأدعو) وذلك للعمل في الاسم المنادى بعدها، فقيل:«حرف النداء نائب عن الفعل»[3]. ومن معاني النداء التنبيه، ودُعاءُ المنادى (المدعو) بتلك الحروف المخصوصة لذلك الغرض. وقد ركز سيبويه في مواضع كثيرة على دلالة هذه الحروف على التنبيه في باب سمَّاه (هذا باب الحروف التي يُنَبَّه بها المدعو)، فقال:« فأمّا الاسم غير المندوب فيُنَبَّهُ بخمسة أشياء: بيَا، وأيَا، وهَيَا، وأَيْ، وبالألف، نحو قولك: أحارِ بن عمرو. إلاَّ أن الأربعة غير الألف قد يستعملونها إذا أرادوا أن يمدُّوا أصواتهم للشيء المتراخي عنهم، والإنسان المُعرض عنهم، الذي يرون أنه لا يقبل عليهم إلاَّ بالاجتهاد، أو النائم المستثقل»[4]، فَفَرَّقَ في هذا القول بين ما يستعمل لتنبيه القريب (الهمزة)، والمتراخي البعيد ببقية الحروف.

وتَرِدُ أدوات – حروف– النداء (أو التّنبيه) إِجْمالا في كلام العرب للدلالة على النداء، والتنبيه (أو الدّعاء، أو طلب المنادى أو المدعو) وما شابه ذلك. غير أن سيبويه يرى أن معناها للتنبيه أكثر من غيره، في قوله: « أَلا تَرى أنَّك لو قلت: يا لزيد وأنت تُحَدِّثه لم يُجْز. ولم يلزم في هذا الباب إلاَّ يا للتنبيه، لئلاَّ تلتبس هذه اللاَّم بلام التوكيد، كقولك: لعمرٌ و خيرٌ منك. ولا يَكُون مكان "يَا" سِواهَا من حروف التنبيه، نحو: أيْ وهَيَا

---

[1] – ابن الخشاب، المرجع السابق، ص:191.

[2] – محمد الكتاني، المرجع السابق، 23/3، 28.

[3] – ابن الخشاب، المرجع نفسه، ص:191.

[4] – سيبويه، الكتاب، 230،229/2. وينظر: محمد سالم صالح، الدّلالة والتقعيد النحوي، دراسة في فكر سيبويه، ص:346.

وأيَا، لأنهم أرادوا أنْ يُمَيِّزوا هذا من ذلك الباب الذي ليس فيه معنى استغاثة ولا تعجّب»[1].

وأضاف قائلا: « وَقَالُوا: يَا لِلْعَجَبِ، ويَا لِلْماءِ، لَمَّا رأوا عَجَبًا، أو رأوا ماءً كثيرًا، كأنه يقول: تعال يَا عجَبُ [أو تعالَ يا ماءُ]»[2]. وما دام الأمر كذلك؛ فإن هذه الحروف ليست من تمام الكلمة، إنما منفصلة عنها وسابقةٌ بمعنى: منفصلة عمَّا تدخل عليه من أسْمَاءٍ، وفي الِّسبْقِ والانفصال تأدية لغرضٍ منوط بها في ظلِّ ما تبيحه العربية من مقاصد وغايات أثناء الاستعمال.

والمشهور عند جمهور النحويين، هو صلاحيتها للتنبيه أو النداء، وقد صرّحوا بذلك كثيرا في متون مؤلفاتهم التي عالجوا فيها النداء ووجوهه المحتملة، وإن كان الأصل في وضعه لتنبيه المدعوِّ[3]. قال ابن جني (ت:392هـ): « (يا) في النِّداء، تكون تنبيها ونداءً، في نحو: يا زيد، ويا عبد الله. وقد تُجَرِّدها من النداء للتنبيه البتَّه»[4]. ومن حيث: أصالة النداء[5] أو التنبيه. قال ابن يعيش (ت:643هـ) :« أصْلُ النداء تنبيه المدْعو ليقبل عليك، وتؤثر فيه الندبة والاستغاثة والتعجب، وهذه الحروف لتنبيه المدعو، والمدعو

---

[1] – سيبويه، المرجع السابق، 218/2.

[2] – المرجع نفسه، 217/2.

[3] – ينظر: عزمي محمد عيال سلمان: حق الصدارة في النحو العربي بين النظرية والتطبيق، ص:149.

[4] – ابن جني، الخصائص، 196/2.

[5] – النداء يحتمل وجوها تخرج عن أصل وضعه، نحو أشكال تعبيرية من أشكاله وصوّره، وتختلف عنه من الوجهة الصوتية عند النطق بالمنادى، منها الترخيم، والاستغاثة والتعجب، والنُّدبة. ينظر: سيبويه الكتاب، 239/2. وابن الأنباري: الإنصاف في مسائل الخلاف، 341/1. وكتاب أسرار العربية، ص:115 ،214. وينظر: عبد الله الوراق، علل النحو، تحقيق: محمود نصّار، ص:447،462،481. وينظر: ابن السيد البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي تحقيق: عبد الله النَّشْرَتي، ص:191. وينظر: عزمي محمد عيال سلمان، حقُّ الصَّدارة في النحو العربي بين النظرية والتطبيق، ص:149 وما بعدها. وينظر: رضي الدين الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب تحقيق: أميل بديع يعقوب، 360/1 وما بعدها. وينظر: ابن الخشَاب، المرتجل في شرح الجمل لعبد القاهر الجرجاني، تح: علي حَيْدر، ص: 198.

مفعول في الحقيقة، ألا ترى أنك إذا قلت: يا فلان. فقيل لكَ: ماذا صنعتَ به، فقلتَ: دَعَوْتُهُ أو ناديته. وكان الأصل أن تقول فيه: يا أَدْعُوكَ وأُنَادِيكَ فيُؤتى بالفعل وعَلاَمة الضمير، لأن النداء حالُ خِطابَ، والمخاطب لا يُحدَّث عن اسمه الظاهر، لئلاَّ يتوهم أن الحديث عن غيره»[1]، وبَيَّنَ هذا القول؛ أن المنادى أو المدعو مفعول به من حيث حكمه النحوي، فيكون منصوبًا لفْظًا أو مَحَلاًّ، لأن "يا" لا تعمل النَّصب ولا الرفع فيما بعدها، مما دعا النحاة إلى تقدير فعل محذوف «أَدْعو» أو «أُنَادِي». فَأَوْجَدوا للمنادى عامِلاً محذوفًا وهو الفعل، واعتبروا المنادى بعد (يا) النداء معمولا، لأن الفعل – في نظرهم– عامل قوي، يعمل ظاهرًا ومحذوفًا.

وقد صرَّح ابن يعيش بحقيقة النِّداء بـ (يا)، وما يعتريه من تقدير، فقال: «"يا" في النداء، من نحو: يا زيد، فَ "يا" قد نابت هنا مناب "أدعو" و"أنادي". وقد ذهب بعضهم إلى أنها قد دخلت لمعنى التنبيه والفعل مُراد بَعْدها، والعمل في الاسم بعدها إنما هو لذلك الفعل لا لَهَا»[2].

وثمة فريق من النحويين، يتجه اتجاها مخالفا، فينسبون العمل لحرف النداء (يا) وليس للفعل، والدليل على رأيهم؛ أنه لو ظهر الفعل المحذوف (أدعو أو أنادي)« لتغيَّر المعنى وصار خبرا، والنداء ليس بخبر»[3]. والقول بأن "يا" قامت مقام الفعل (أدعو)، ونابت عنه أساسه « فكرة العمل، لأن نَصْب المُنادَى بعدها إنّما يكون بالفعل الذي زَعموا أنها نابتْ منابه، أو بها نفسها، كما زعم المبرّد، لِسَدِّها مسدّ الفعل، وتضمّنها معناه»[4].

---

[1] – ابن يعيش، المرجع السابق، 120/8.

[2] – المرجع نفسه، 8/7. وينظر: عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح، تح: كاظم بحر المرجاني، 754/2.

[3] – المرجع نفسه، 8/ص نفسها. وينظر: ابن الخشاب، المرتجل في شرح الجمل، ص:192.

[4] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه،ص: 302 ،303.

أ- إعراب الاسم المُنادى:

إن ظاهرة نِيَّابَة (يَا) مَنَابَ الفعل؛ استعان بِها النحويُّون لتبرير نصب المُنَادَى المعرب وعِلَّتُهُ، وسَادَهم الإختلاف، وأصل هذا الخلاف هو حركة النَّصب التي في آخر المُنَادى؛ نحو: يَا عَبْدَ اللهِ، ويرون أَنَّهَا حركةٌ اكتسبها المضاف من خلال تركيب النداء.

ويرى البصريون ومن اِتَّجَهَ اِتّجاههم أن المنادى منصوب لَفْظًا أو مَحَلاً لأنه مفعول به، وفعله مُضْمَرٌ نَابَ عنه حرف النِّداء وسَدَّ مَسَدّه. وهو رأي سيبويه (ت:180هـ) ومَنْ حذا حذوه من النحويِّين، فقال في بَاب النداء:« اعلم أن النِّدَاء كُلُّ اِسْمٍ مُضَاف فيه فهو نَصْبٌ على إضمار الفعل المتروك إظهاره. والمفردُ رَفْعٌ وهو في مَوْضِعِ اِسم منْصُوبٍ»[1] والعلامة الشكلية للنداء (يَا) عِوَضًا عن الفعل المحذوف، ولم تَعْمَل (يَا) النصب في المنادى وإنما الْعَمَلُ – النصب- للفعل المضمر على تقدير لفظَه (أدعو، أُنَادي، أُنَبِهُ...). وقَالَ سيبويه – أيضًا- فيما نسبه للخليل بن أحمد الفراهيدي:« وَزَعَمَ الخليل رحمه الله أَنَّهُم نَصَبُوا المُضَافَ، نحو: يَا عَبْدَ اللَّه ويَا أَخَانَا، والنكرةَ حين قالوا: يَا رجلاً صَالحًا، حينَ طَالَ الْكَلاَمُ، كما نصبوا: هُوَ قَبْلَكَ، وَهُوَ بَعْدَكَ. ورَفعُوا المفرد، كما رفعوا قَبْلُ وبَعْدُ وموضعهما واحد، وذلك قولك: يا زيدُ ويَا عمرُو»[2].

ويبدو أن أصحاب هذا الإتجاه، اِعتمدوا في نظرتهم للمنادى نَصْبًا (إذا كَانَ مُضَافًا)، ورَفْعًا (إذا كان مفردًا) على مبدإ الموقعية، وكأنَّ ذلك الإسم الذي يلي العلامة الشكلية للنداء مُبَاشرة، يكون مَنْصُوبًا، أو في محلِّ نَصب، وذلك وِفْقًا لِمَا وَرَد إليهم من كلام العرب. وعِلَّة النّصب هذه للمنادى، أَسَاسُهاَ الموضع [أو الموقع]. وهو الرأي نفسه الذي يَرَاه الزمخشري، بقوله:« المنصوب باللَّازم إضْمَارُهُ: منه المنادى؛ لأَنَّكَ إذا قُلْتَ: يَا عَبْدَ اللّهِ، فكأَنَّكَ قُلْتَ: يَا، أُرِيدُ أو أعنِي عَبْدَ اللَّهِ، ولكنه حُذِف لكثرة الاِسْتِعْمَال، وصَار (يَا) بَدَلاً منه. ولا يَخْلُوُ من أن يَنْتَصِبَ لَفْظًا أو مَحَلاً. فانتصابُه لفظًا إذا كَانَ مُضَافًا

---

[1] – سيبويه، الكتاب، 182/2.

[2] – المرجع نفسه، 2/ص نفسها.

كعبد اللّهِ أو مُضَارعًا لَهُ، كقولكَ: يَا خَيْرًا من زيْدٍ، ويَا ضَارِبًا زَيْدًا،ويا مضروبًا غُلامُهُ، ويا حَسنًا وجه الأخِ، ويَا ثلاثَةً وثلاثينَ...»[1].

ومعنى ذلك؛ أَنَّ عَلاَمة النِّدَاء (يَا) تدخل على الأسماء فتنصبها إذا كانت نكرة، أو مُضَافة. فهي من هذه الوجهة تعتبر عَاملة بالنّيَّابَةِ عن الفعل المحذوف، وذَلك ما يُفَسِّرِ قول النحاة: الفعل أقوى العوامل اللفظية، يعمل ظاهرا أو محذوفًا. قال أحد الدَّارسين المحدثين:« ولكن النحاة كانوا سَادِرين في تطبيق فكرة العمل على مَا يقع في أيْدِيهم من مَسَائل، وكانوا مَشْغُوفِينَ بِهَذَا شَغَفًا أبعدهم عن أن يُحِسُّوا بالدلالات المختلفة لهذا الأسلوب أو ذاَك، وإلا فَكَيْفَ يتصّورون أَنَّ (يَا) نَابَتْ مَنَابَ (أدعو)!...» [2].

ومَادامت العربيَّة تجنح نحو الإختصار، والحذف، والإضمار، فإن المتكلم، أو الناثر والشاعر، والخطيب يسمح له ذلك؛ وعلى النحوي أن يفسِّر، ويعلِّل ويقدّر وفقا لما يتماشى مع تلك الخصائص، جَرْيًا وراء اِستقامة القاعِدَة المسطّرة أَصْلاً أو فرعاً.

وإذا كان الأمر كذلك؛ فإن النحاة في أمْرِ نصب المنادى رَخَّصُوا لعلامة النداء اللفظية (يَا) النيابة عن محذوف وهو (الفعل)، لأن المنادى من هذه الجهة (النصب) مَفْعُول به، وقع عليه قَصْدَ المتكلم، أو نداؤه، والمتكلم هو الفاعل المُسْتَكِنُ في الياء أيضًا (و هو الضمير المبني المقدّر ب (أَنَا)...)، أي: أُنَادي (أَنَا) عبدَ اللهِ. كما أن غرض النحاة هو: حشر أسلوب النداء ضمن الإنشاء، فيبدو أَنَّ الياءَ مَسْكُونَةٌ بالفعل (فعل النداء) والفاعل (المتكلم أو الضمير). ممَّا أَدَّى إلى ظهور اِتّجاه يَرَى أصْحَابُه «أَنَّ (يَا) وأخواتها التي يُنَادَى بِهَا أسْمَاء أَفْعَالٍ[*]، تَتَحَمَّلُ ضَمِيرًا مُسْتَكِنًا فِيهَا»[3]، ونُسِبَ هذا الرأي لنحاة الكوفَةِ على وجه التَحديد[4].

---

[1] – الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح، فخر صَالح قدارة، ص61.

[2] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص: 303.

[*] – « أي: أسمَاء أفعال فيها ضمِير مُسْتَكِنّ، ونُقِلَ هذا عن أصحاب الإتجاه الكوفي، قالوا: هي مثل أُفٍّ، بِمَعْنَى أَتَضَجَّرُ، وهي أسمَاء أفعال بمعنى أدعو». ابن هشام، مغني اللَّبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: عبد اللَّطيف محمَّد الخطيب، 4/هامش ص: 448

[3] – المرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص: 335.

[4] – المرجع نفسه، ص نفسها. وينظر: اِبن هشام مغني اللبيب، تح، عبد اللطيف محمد الخَطيب، 448/4.

أَمَّا أصْحَاب الاِتِّجَاه الذين يَرَون نصب المُنَادى بفعلٍ محذوفٍ؛ فَقَدْ اِحتجُّوا بأن قالوا:« أَنَّ الأصلَ في العَمَل للأفعَالِ، والحَرْف يُنَبِّهُ على ذلك الفعل، لاَ أَنَّهُ يَعْمَلُ، أَلاَ تَرى أَنَّ أدوات الشَّرْط إذا حُذِفَ عَنْهَا الفعل، أُعْرِبت بِفِعْلٍ مَحْذُوفٍ دَلَّ عليه الْحَرْف، كَذا هَاهُنَا، إلاَّ أَنَّ الفرق بَينهما أَنَّ العامل هُنَا لا يظهر، لأَنَّهُ لَوْ ظَهَرَ لَصَارَ خبرًا، والمقصُود هُنَا التَّنبيه لا الإخبار، والجواب: أَنَّ (يَا) فِيهَا مَعْنَى الفعل وزيَّادة، وهو التَّنْبِيه، فصارت كالفعل والزَّيَّادة، فَعِنْدَ ذلك لاَ يُقَدَّرْ بَعْدَها فِعْلٌ، لأَنَّه يَصِيرُ إلى التكرار»[1]. ومعنى ذلك؛ أن ظهور الفعل في النداء يمَثِّلُ إشكالا في اللُّغة، سواءٌ من جهة التكرار، أو العدول عن الأسلوب من الإنشاء إلى الخبر، الذي تنتج عنه مشكلة الصِّدق والكذب التي تُفرِّق بين الأسلوبَين، الأول والثاني في هذا المقام. ينضاف إلى ذلك اِحتمالٌ آَخَرَ؛ وهو عدم بَقاء التَركيب على مَا هو، يؤدِّي إلى النّقصان الدلالي (أو المعنى) الذي أراده المتكلم.

وهذا الأمر، أثَار انتبَاهَ أولئِكَ الذين رفضوا التعليلات الواردة عن النحويِّين في مسألة العامل؛ ومن الذين رفضوا ذلك، اِبن جني (ت: 392هـ)، وابن مضَاء القرطبي (ت:592هـ)، واستدَلاَّ على فَسَاد العامل، والتقديرات والتأويلات التي فَسَّرَ بها النحاة، وتبريراتهم في بَاب (النداء) من حيث: إضمار الفعل وعمل حرف (النداء)؛ فقال ابن جني في "باب في الاِعتلال لهم بأفعالهم":« من ذلك أن يقولَ قائل: إذا كان الفعل قد حُذِف في الموضع الذي لَوْ ظَهَرَ فيه لَماَ أفْسَدَ مَعْنَى كان ترك إظهاره في الموضع الذي لَوْ ظَهَرَ فيه لَأحَالَ المعنى وأفسده أَوْلَى وأحْجَى»[2]، ثم أضَاف مُتَسَائِلاً:« فَكَيْف بهم في تَرْكِ إظهاره في النِّدَاء؛ أَلاَ تَرَى أَنَّهُ لو تُجُشِّمَ إظهاره فَقِيلَ: أدعوا زيدًا، وأُنَادي زيدًا لاسْتحَال أَمْرُ النِّدَاءِ فصَار إلى لفظ الخبر المُحْتَمِل للصِّدْق والكذب، والنداء ممَّا لا يصحّ فيه تصديق ولا تكذيب»[3].

---

[1] – العكبري، التبيين عن مذاهب النحويِّن البصريين والكوفيين، المسألة 80، تحقيق عبد الرحمان السليمان العثيمين، ص:89.

[2] – ابن جني، الخصائص، 186/1.

[3] – المرجع نفسه، 1/ص نفسها.

ويرى ابن مضاء القرطبي؛ أن ذلك التَّأويل (بالحذف) لا يمكن للمتكلم أن يكون قَدْ قصَدَهُ حَقًّا، فَحَذَفَ الفعل (أدْعُو، أو أُنَادي) واستبدله بِـ(يَا) النداء التي نَابت عنه؛ فقال في هذا الشأن: « نَرَى النُّحَاة يُقَدِّرون عَوَاملَ محذوفة في عبارات، لو أنَّهَا أظْهَرَت لَتَغَيَّرَ مدلول الكلام، كتقديرهم في بَاب النداء أن المُنَادى في مثل (يا عبدَ الله) مفعول به لفعل محذوف تقديره (أدْعُو)، ولَوْ قَالَ المتكلم (أدعو عبدَ الله) بدلاً من (يا عبدَ الله) لتغيَّر مدلول الكلام، وأَصْبَحَ خبرًا بعد أن كان إنشاءً»[1].

وبيَّن فَسَادَ مثل هذه التأويلات والتقديرات، الناتجة عن أسباب لا تمت إلى الحقيقة التي يَقْصِدُها المتكلمون أثْنَاء التخاطُبِ، والداعي الذي دَعَا النحاة إلى ذلك، هو« قَاعدتهم التي وَضَعُوهَا في بَاب العامل، وهي: أَنَّ كُلَّ مَنْصُوبٍ لاَ بُدَّ لَهُ من نَاصِبٍ» [2].

ومن هذا المنظور؛ فقد جعل النحاة أداة النداء (يا) للتنبيه وعَاملة عمل الفعل؛ فإذا كان الفعل يرفع فاعلاً ويكتفي به، وينصب مفعولاً إذا كان متعديًّا؛ فإن أداة النداء (يَا) تَنْصِبُ مفعولاً به (المنادي)، والفاعل في مركب النداء هو الضمير المُقَدَّر (المتكلم) أو (أَنَا)، ولأجل أن يكون الأسلوب إنشائيا؛ تَطَلَّبَ الأمْرُ تقديريْنِ في آنٍ واحدٍ، لأن عناصر التركيب لا تتماشى مع أحكام النحاة التي سَطَّروها، فَرَاحوا يعملون فيها أَوْجُهًا لَيْسَت من اللغة، وإنما تخرج إلى موضوعات فلسفية، وتصوّرات فكريَّة بعيدة عن واقع الاِستعمال، والغاية التي يَرْجُوهَا التكلم أثناء الاستعمال الكلامي.

ولم يَكتَفِ النحاة بهذا؛ وإنما حَمَّلوا بعض الاِستعمالات محمل التأويل والتقدير في النص القرآني بذريعة تعدّد القراءات من حيث الوجوه. من ذلك قراءة الكسائي قوله تعالى:﴿ **أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ الَّذِي يُخْرِجُ الْخَبْءَ** ﴾[3] بتقدير (أَلاَ يا أسجدوا)؛ « كأنه قال: ألاَ هَا أسجدوا»[4]، لأنّ(يَا) فُسِّرَت بـ(هَا) التَّنبِيهِيّة، نحو قول العَجَّاج:

---

[1] – ابن مضُاء القرطبي، الرّد على النحاة، تح: شوقي ضيف، ص: 26،27.

[2] – المرجع نفسه، ص: 27.

[3] – النمل/ 25.

[4] – ابن جني، المرجع السابق، 196/2. وينظر: المرادي، المرجع السابق، ص: 355.

يَا دَارَ سَلْمَى يا اَسْلَمِي ثُمَّ اسلمي

وذلك بتقدير: هَا اسَلَمي.[1]

وإذا كان المنادى مُعْرَبًا منصوبًا إذا كان مفردًا نكرة؛ فإنه يُبْنَى على الضَّم ومحلّه النَّصب إذا كان مُعَرَّفًا. قال أبُو علي الفارسي فِيمَا نقله تلميذه عبد القاهر:

« وأَمَّا المعْرِفَةُ فَعَلَى ضَرْبَيْنِ، أَحَدُهُمَا: مَا كان مَعْرِفة قبل النِّداءِ، والآخَرُ ما كان مُتَعَرِّفًا في النداء لِتَوجُّهِ الخطاب إليه وتَخَصُّصِه بِهِ من بين جِنْسِهِ، وكِلاَ الضَّرْبَيْنِ مَبْنيٌّ عَلَى الضَّمِّ. فَمِثالُ الأَوَّلِ: يَا زَيْدُ وَيا عَمْرُو. وَقَدْ تُحْذَفُ (يا) مِنْ هَذَا النَّحْوِ. كَمَا جَاءَ في القرآنِ:﴿ **يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا** ﴾[2]. ومثال الثاني: يَا رَجُلُ ويَا اِمْرَأَةُ». [3]

وشرح عبد القاهر هذا القول بقولِهِ: « اَعلم أن المعرفةَ في غير النداء نحو: زَيْدٍ وعَمْرٍو، والنكرة نَحْوَ رَجُلٍ وَمَا أَشْبَهَهُ يَسْتَوِيَّانِ في التعريف إذا ضُمَّا، كقولك: يَا زَيْدُ، ويَا رَجُلُ، وسَبَبُ التَّعْريف في رَجُلٍ، أَنَّكَ أَقْبَلْتَ عَلَى وَاحِدٍ من الجِنْس وخَصَّصْتَهُ بالنداء فجرى مجرى أنْ تقول: الرَّجُلُ، فتأتي بلام التعريف، وتقصِّر الاسم على واحد من الجنس بعينه»[4].

والمُراد من ذلك؛ أنّ الاسم المعرّف إذا خُصِّصَ بالتعريف، فإنه يُبْنَى على الضم، لأنه كان مُعرّفا ثمّ خُصِّصَ، وإن كان نكرة؛ فإن نداءه يكسبه تخصيصًا وتعريفا ضمنيا، فيجعله مستويا في حكمه الإعرابي كالأول، فيستويان بذلك. ومهما يكن من أمرٍ؛ فإن النداء علامة على الاسم المنادى، تكسبه تخصيصا معيَّنا، فتجعله منتميا إلى قسم الأسماء التي تُعْلَمُ بعلامات شكلية تخصصه للنداء أيضا.

---

[1] – البيت من أرجوزة العجَّاج. اسْتَشْهَدَ به ابن الأنباري في الإنصاف 102/1، وابن جني في الخصائص، 196/2. وينظر: فتح الله صالح المصري، المرجع السابق، ص: 40.

[2] – يوسف/ 29.

[3] – عبد القاهر الجرجاني، كتاب المقتصر في شرح الإيضاح، 754/2، 755.

[4] – المرجع نفسه، 755/2.

والحديث يطول في باب النداء؛ وقد اقتصرنا على الاسم المنادي بـ(يا) لأنها أُمّ الباب، تدخل على الأسماء فتوسم بها، فهي علامة شكلية لفظية تُحدِّدُ بعضًا منها دون أنْ تعيّنها جميعا. وقُلنا ذلك؛ لأن النِّداء أَمارةٌ ودليلٌ من الدّلائل اللفظية التي تخص الأسماء.

وبعبارة أخرى؛ نقول إنّها من العلامات اللفظية (أو الشكلية) الدَّالة على اسمية المنادى، غير أنها تميز نسبه معينة منها دون أن تُعلم بها جميع الأسماء، فهي تُعْلِمُ عن الأسماء التي يجوز نداؤها، والبعض الآخر تَخصُّه علامات أخرى: كالإسناد، أو أل التعريف، أو التنوين، أو الإضافة، أو النِّسبة أو التَّصغير؛ فكلها علامات تميز الأسماء عن قسمي الكلام. وذلك ما سنذكره في مقامه، وفقا لمتطلبات الموضوع. وإن القول بأن النداء علامة دالة، أو أمارة؛ المقصود به: الدلالة على المنادى (الاسم)، وليس الهدف منه حصر دخول أداة النداء (يا) كأَمارَة على الأسماء فقط، لأنها تدخل في أحيان كثيرة على الأفعال والحروف، فيما ورد من آيات الذكر الحكيم والأحاديث النبوية الشريفة، وكلام العرب (شعرا ونثرا).

ب- دُخول (يا) النداء على الأفعال والحروف:

إذا كانت (يا) النداء تدخل على الأسماء؛ فَيُعنى بها الاسم المنادى باعتبارها "أم باب النداء" وعلامة نحوية لفظية بوصفها حرفا – أو أداة– فإنها تدخل على الأفعال والحروف، لكنها لا تختص بهما. غير أن النحاة جعلوا (يا) النداء من الموازين التي احتجوا بها على اسمية الكلمات التي تَرِدُ بَعدها، منهم نحاة الكوفة التي استدلوا بها على اسمية (نعم) و(بئس)، والدليل عندهم،« أن العرب تقول: " يا نِعْمَ المولى ويا نِعْمَ النصير" فنداؤهم نِعْمَ يدل على الاسمية، لأن النداء من خصائص الأسماء، ولو كان فعلا لما توجه نحوه النداء»[1].

[1] – ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، 99/1.

وإذا دخلت (الياء) على الأفعال أو الحروف؛ فإنها تكون للتنبيه وليست دالة على النداء، ويليها ما ليس بمنادى، فتدخل على غير الأسماء، لتكون علامة على التنبيه، لا النداء[1]، وكونها تفيد التنبيه إذا وليها واحدٌ من الأمور الآتية:

1/إذا وليها فعل: نحو قوله تعالى: ﴿ **أَلَّا يَسْجُدُوا لِلَّهِ** ﴾[2]

وقول الشاعر[الطويل]:

أَلاَ يَا اسْقِيانِي بَعْدَ غَارَةِ سِنْجَالِ وقَبْلَ مَنَايَا عَادِيات وآجَالِ[3]

وقول النِّمر بن تَوْلب:

وقالت: أَلاَ يا اسْمَعْ نَعِظْكَ بِخُطَّةٍ فَقُلْتُ سَمِيعًا، فَانْطِقِي وأَصِيبِي[4]

وقال الأَخْطَلُ:

أَلاَ ياَ اسْلَمِي يَا هِنْد هندُ بَني بَدْر وإنَ كَانَ حَيَّانَا عِدًى آخَرَ الدَّهْرِ[5]

وقال العَجَّاج: يَا دَارَ سَلْمى يَا اسْلَمِي ثُمَّ اَسْلَمِي [6]

---

[1] – ينظر المرادي، المرجع السابق، ص: 355.

[2] – النمل/25. ويسجدوا في موضع نصب، قرأها حمزة، وأبو عبد الرحمان السلمي والحسن عَلَى معنى: أَلاَ يَا هؤلاء اسجدوا، فيضمر هؤلاء، ويُكتفى منها بقوله: (يا). وقيل: سُمِعَ عن بعض العرب، يقولون: ألا يا ارْحمانا، ألا يا تصدّقا علينا. ينظر: الفراء، معاني القرآن، تقدم وتعليق: إبراهيم شمس الدين، 185/2. وينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 449/4. وينظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص 355. و ينظر: الرماني، معاني الحروف، تح: الشيخ عرفان بن سليم العشا حسونة الدمشقي، ص: 71.

[3] – البيت منسوب للشماخ، من قصيدة رثى بها بُكير بن شداد الليثي الكناني. ينظر: ابن هشام، المرجع نفسه، 4/ هامش، ص : 449.

[4] – البيت من الطويل، وهو من شواهد الإنصاف في مسائل الخلاف للأنباري، 102/1.

[5] – البيت من الطويل. والاستشهاد بالبيت في قوله: (أَلاَ يَا اَسْلَمِي). فإن الفريقين(الكوفيين والبصريين) متفقون على أن (يَا) حرف نداء يختص بالدخول على الاسم، وَقَدْ دخل في هذا البيت على فعل الأمر بالاتفاق، فوجب أن يكون التقدير دخوله على اسم محذوف، وكأنه قال: ألا يا هند، اسلمي، يا هندُ هند بَني بكر. ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 1/هـ ص99. و ينظر: الفراء معاني القرآن، 185/2. وينظر: ابن منظور، لسان العرب، 68/10 (مادة: عَدَا).

[6] – هذا مطلع أرجوزة للعجَّاج، والبيت الكامل: يَا دَارَ سَلْمَى يا اسلمي ثُمّ اسلمي بِسَمْسَمٍ وعَنْ يَمِينِ سَمْسَمِ. فكأن الشاعر قال: يَا دَار سَلْمى يَا دار سلمى اسلمي ثم اسلمي، بتقدير اسم محذوف. ينظر: ابن الأنباري، المرجع نفسه، 1/هـ ص: 102. وينظر: الرمَّاني، معاني الحروف، ص:71. وينظر: ابن جني، الخصائص، 196/2.

وقول ذي الرُّمَّة:

أَلاَ يَا اسْلَمِي يَا دَارَمَيَّ عَلَى البلَى ولاَ زَالَ مُنْهَلاً بِجَرْ عَائِكِ الْقَطْرُ [1]

ومنه قولك: يا اذهبْ بِزَيْدٍ. و(يَا) في جميع تلك الشّواهد المذكورة تفيد التنبيه إذا وليّها فعل أمر[2]. وقد تدخل (الياء) كذلك على الأفعال الماضية، للدلالة على التنبيه أيضا، نحو قول الشاعر:

يَا لَعَنَ اللهُ بني السِّعْلاَتِ عَمْرو بْنَ مَيْمُونٍ شِرَارَ النَّاتِ [3]

وقول الآخر:

يَا قَاتَلَ اللهُ صِبْيَانًا تَجِيءُ بِهِمْ أُمُّ الهُنَيْبِر مِنْ زَنْدٍ لَهاَ وَارِي [4]

وقال الفرزدق:

يَا أَرْغَمَ الله أَنْفًا أنت حَامِلُهُ ياَ ذا الْخَنَى ومقال الزُّور والْخَطْل[5]

---

[1] – البيت من الطويل والشاهد: (اسلمي) حيث دخل حرف النداء على الفعل، والكلام على تقدير: (أَلاَ يَا دَارَ مَيَّة اسلمي دَارَ مَيّ ...). ينظر: ابن الأنباري، المرجع نفسه، 1/هـ ص: 100. وينظر: الرماني، معاني الحروف، ص:71. وينظر: فتح الله صالح المصري، المرجع السابق، ص:40.

[2] – ينظر: الرماني، المرجع نفسه، ص: 70.

[3] – البيت من الرّجز. أرَاد بالنَّاتِ النَّاسَ فحَوَّلَ السِّين تاء. ونسب البيت لعلباء بن أَرْقم اليشكري أحد شعراء الجاهلية في الإنصاف في مسائل الخلاف لابن الأنباري، 119/1 (رقم الشاهد: 70). والرواية المشهورة في هذا البيت:

يَا قَبَّحَ اللهُ بني السَّعلات عمرو بن يربوع شرار النات.

والسّعلات، قيل هي أنثى الغول، وقيل: ساحرة الجن. والشاهد هنا (يا لعن الله) أو (يا قبح الله)، اقترن حرف النداء بجملة فعلية دعائية وتوجيه هذا البيت، أن المنادى لا يكون جملة، فلزم تقدير اسما محذوفا ليكون هو المنادى بهذا الحرف. غير أن اتجاها آخر يرى أصحابه أن (يا) هنا حرف تنبيه لا حرف نداء، وحرف التنبيه يدخل على الجمل الفعلية والاسمية. ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 119/1، (الهامش).

[4] – البيت من الرجز، منسوب للشاعر نفسه – المذكور– وهو من شواهد الإنصاف، شرح المفصل لابن يعشي، والرواية المذكورة لهذا البيت هي: يا قاتل الله بني السعلات*عَمْرَ وبنِ يَرْبوعِ شِرَارِ النَّاتِ* غير أَعَفَّاءَ ولا أكَيَاتِ. والشاهد هنا: (يَا قاتل الله)، حيث اقترن حرف النداء (يا) بجملة فعلية أيضا. ينظر: ابن الأنباري، المرجع نفسه، 1/ هامش ص نفسها. وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 36/10، 41.

[5] – والتوجيه نفسه بالنسبة لهذا الشاهد (يا أرغم الله). ينظر: ابن الأنباري، المرجع نفسه، 1/ هامش ص: 119. وينظر: فتح الله صالح المصري، المرجع السابق، ص: 41.

2/إذا وليَّهَا الحرف (ليت):

تدخل (ياَ) على الحرف فيليها؛ نحو قوله تعالى: ﴿ **وَيَقُولُ يَا لَيْتَنِي لَمْ أُشْرِكْ بِرَبِّي أَحَداً** ﴾[1]. وقوله تعالى: ﴿ **يَا لَيتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزاً عَظِيماً** ﴾[2]. وقوله تعالى:﴿**فَقَالُواْ يَا لَيْتَنَا نُرَدُّ وَلاَ نُكَذِّبَ**﴾[3] . وقوله تعالى:﴿**قَالَتْ يَا لَيْتَنِي مِتُّ**﴾[4]. وقوله تعالى:﴿**يَا لَيْتَهَا كَانَتِ الْقَاضِيَةَ**﴾[5].

وشواهد دخول (يا) على (ليت) كثيرة الورود في القرآن الكريم، ممّا يوحي بعدم اختصاص (يا) بالدخول على الأسماء ولا الأفعال، وإنما اختصاصها بالاسم يجعلها تؤدي وظيفة النداء، وتخرج عن النداء نحو التَّنبيه حينما تليها الأفعال أو الحروف. ومما يؤكد هذا الرأي، ورودها داخلة على (ليت) في الحديث النبوي الشريف فيما روي أن ورقة بن نوفل قال للنبي صلى الله عليه وسلم: (يا ليتني فيها جذعا) [6].

والأمر نفسه بالنسبة للشعر العربي، منه قول الشاعر:

يا ليتني وأَنْتِ يَا لَميسُ في بَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أنيسُ[7]

وقول الآخر:

---

[1] – الكهف/ 42.

[2] – النساء/ 73.

[3] – الأنعام/ 27.

[4] – مريم/ 23.

[5] – الحاقة/ 27.

[6] – البخاري(عبد الله بن إسماعيل)، صحيح بخاري، ج1، باب الوحي، حديث3، ص 5.

[7]– وَرَدَ هذا البيت منسوبا للشاعر: جران العود، وهو من (الرجز). استشهد به سيبويه الكاتب، 263/1. وابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف،271/1. وابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص: 240. والأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 505/1. والمرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص:164. والشاهد فيه دخول (يا) على (ليت). استشهد به: فتح الله صالح المصري، الأدوات المفيدة للتنبيه في كلام العرب، ص:43. وما ووَرَد البيت في المصادر المذكورة، كالآتي: و بَلْدَةٍ لَيْسَ بِهَا أنِيسُ إلا اليَعَافير وألا العيسُ. على أنه استثناء منقطع تقدَّم فيه المستثنى منه في (إلا اليعافير). و(رب) محذوفة. والتقدير: (رُبَّ بَلْدَةٍ).

يَا لَيْتُمَا أُمُّنَا شَالَتْ نَعَامَتُهَا أَيْمَا إلى جَنَّةٍ أَيْما إلى نارِ[1]

3/دخول (يا) على (رُبَّ):

تدخل (يا) على (رُبَّ)؛ نحو قوله صلى الله عليه وسلم:« يَا رُبَّ كاسيَّة في الدنيا عاريَّة يوم القيامة»[2] وسُمِعَ أن أعرابيا قال بَعْدَ انقضاء شهر رمضان: « يا رُبَّ صَائِمِهِ يَصُومُهُ، ويا رُبَّ قَائِمِهِ لن يَقُومَهْ»[3].

ونستنتج مما ورد من شواهد، في القرآن الكريم، والأحاديث النبوية الشريفة وفي كلام العرب(شعرًا)، أن (يا) النِّداء علامة لفظية دالة على المنادى الاسم سواءٌ أكان ظاهرا أم محذوفا. ولا تلزم بالدخول على الأسماء، وإنما قد تليها الأفعال أو الحروف، وهنا تخرج عن دلالتها الأصلية في كونها علامة على المنادى، للدلالة على التنبيه، وهذا ما أشار إليه لين هشام، ويرى أنه إذا وَلِيَ "يا" ما ليس بمنادى، كالفعل...، والحرف، والجملة الاسمية، فقيل: هي للنداء والمنادى محذوف. وقيل هي لمجرّد التنبيه. [4]

---

[1]– البيت من (البسيط). نسب للأحوص في: شرح التصريح على التوضيح، لخالد الأزهري المجلد 2/ هامش ص:175 (رقم الشاهد: 675).

[2]– الشاهد: (يَا رُبَّ)، رُبَّ: حرف جر عند البصريين لا يجر إلا النكرة. وهو شبيه بالزائد لا يسبقها إلا (أَلاَ) الاستفتاحية و(يا) التنبيهية. ويرى الكوفيون أن (رُبَّ) اسم مثل (كم) تفيد التقليل، وتفيد (كم) التكثير.(يا): حرف تنبيه مبني على السكون لا محل له من الإعراب. (رُبَّ): حرف جر شبيه بالزائد مبني على الفتح لا محل له من الإعراب (كاسية) اسم مجرور لفظا مرفوع محلا على أنه مبتدأ. (في) حرف جر مبني على السكون لا محل له من الإعراب متعلق بمحذوف صفة لكاسية. (الدنيا): اسم مجرور وعلامة جره الكسرة المقدرة على الألف للتعذر. (عارية) خبر (كاسيةٍ) مرفوع بالضمة الظاهرة. (يوم): ظرف زمان منصوب متعلق بالخبر (عاريةٌ) وهو مضاف. (القيامة) مضاف إليه مجرور. والحديث ورد في صحيح البخاري(باب التهجد). ينظر: إيميل بديع يعقوب، موسوعة النحو والصرف والإعراب، ص:382، 383. وينظر: محمد الكتاني، موسوعة المصطلح في التراث العربي، 1053/2. وينظر: ابن هشام مغني اللبيب، 321،319/2. وينظر: عبد الله الأشقر، معجم علوم اللغة العربية (عن الأئمة) ص: 223.

[3]– ورد هذا الحديث من شواهد ابن هشام، مغني اللبيب، 322/2. وينظر: فتح الله صالح المصري، المرجع السابق، ص44.

[4] – ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 449/4، 450، 451، 452. وينظر: صبري المتولي، علم النحو العربي، ص230. وينظر: الرماني، معاني الحروف، ص 71.

ويرى ابن مالك (ت:672هـ): أن (يا) إن وَلِيَّها أمر أو دعاء فهي حرف نداء ويكون المنادى محذوفًا. وإن دخلت على (ليت) أو (رُبَّ) أو فعل، أو (حَبَّذَا) فهي علامة للتنبيه ودالَّةٌ عليه.[1]

والملاحظ أن (يا) النداء، لا يقتصر استعمالها في اللغة على النداء، أو التنبيه، بل قد تخرج لأغراض أخرى معينة، و« في بعض الأحيان لتأدية معانٍ أخرى، كالاستغاثة»[2]. وبالنظر إلى بعض التراكيب التي وردت فيها (الياء) – يا– نجدها ساهمت بقسطٍ وافرٍ في تعدُّدِ معاني المبنى الواحد في اللغة العربية، حين يلجأ المتكلم نحو التوسع، والاتساع في الأغراض والمقاصد، لتشكيل الصور المراد التعبير عنها، وذلك في السياقات المحددة، التي تَرِدُ فيها الألفاظ المُكوَّنة للدلالات والإيحاءات المؤثرة في المتلقي (أو السامع/ أو القارئ)، مما يمنح خُصُوصِيّةً للتراكيب النحوية من الوجهة الأسلوبية، والدلالية التي تميز مُتكلمًا عن آخر.

وهذا يعني حرية اختيار أسلوب التعبير، ومكوناته التركيبية وِفْقًا للأنماط الشكلية الآتية:

1/ يا (النداء)+اسم ← أسلوب النداء. والاسم منادى.

2/ يا + فعل أو حرف ← أسلوب التنبيه.

3/ يا (النداء)+ اسم (المستغاث به) أو (المستغاث) ← للدلالة على الاستغاثة.

وبدخول (الياء) على هذه التعابير يمنحها صفة العلامة الشكلية، فتوسم بها الأسماء، وتجعلها خاصية من خواصها اللفظية التي تختص بها في "باب النداء". وحينما يتعدّد ورودها، فتكون داخلة على غير الأسماء، ويليها فعل أو حرف، فإنها تُخلِّص

---

[1] – ينظر: المرادي، شرح التسهيل (القسم النحوي)، تح: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، ص:826. والجنى الداني في حروف المعاني، ص:357، 358.

[2] – الصادق خليفة راشد، المرجع السابق، ص:182.

« النحو من كثير من التأويلات والتعقيدات والتفسيرات»[1]. وبذلك فهي تُبْعِدُ الدارس النحوي عن تقدير الفعل (أدعو) أو (أنادي)، وتأويل الاسم الذي قام بفعل النداء (المتكلم أو الفاعل (المحذوف))، كما أن دلالتها على التنبيه«أمْرٌ أكثر منطقية وتماشيا مع الفكر اللغوي»[2].

وتلك القضايا المذكورة جميعها؛ توحي بحرية الاستعمال حينما يلجأ المتكلم أو الأديب، أو الشاعر، أو الناثر إلى عملية اختيار الألفاظ، من أجل تأليفها في أنساق تركيبية، وأساليب تعبيرية داخل النص، فتتنوع أشكال التراكيب النحوية، التي تَرِدُ فيها (الياء) كعلامةٍ شكليةٍ (أو لفظية) تسمح بالحكم على نوع الكلمة، وتتغير دلالة تلك الأداة (ياء النداء) بانتقالها من نمطٍ تركيبيٍّ إلى آخر، تماشيا مع الوظائف النحوية المؤداة في الجمل والعبارات. وتلك هي المعاني النحوية المستوحاة من ائتلاف الألفاظ أو الكلمات التي لا تجلو واضحةً في توجيهاتها النحوية إلا بالعلامات الشكلية والسِّمات التي تميزها، فتفرق بعضها عن بعضٍ. والنداء علامة فارقة، ويعد خاصة شكلية (لفظية) من خواصّ الأسماء، بها توصف وصفا نحويا يقره الواقع اللغوي للعربية، كما أنه (أي النداء وأدواته)؛ مفهومٌ شكلي من المفاهيم التركيبية النحوية التي تسهم بقسط وافر، في التّعرُّف على اسمية كثير من الكلمات في العربية التي تتحقق من خلالها معاني النداء، أو لفت انتباه السامع [أو المتلقي].

أمّا أن تكون تلك الظواهر اللّغوية، والأساليب التعبيرية المذكورة – النداء، أو لفت الانتباه– للأفعال أو للحروف؛ فذاك مما يتنافى مع الطبيعة اللغوية، ويتناقض مع الأحكام النحوية المعقولة في عرف أصحاب الوضع والإجماع من علماء العربية، ولا يُتصوّرُ نداء الفعل، ولا الحرف على الإطلاق، والكلمة التي وُسِمَتْ بسمات الأسماء – أينما وجدت كتابةً أو تلفظًا– حُكِمَ عليها بالاسمية، ولا ينتفي عنها ذلك الوصف البتة حتى بانعدام

---

[1] – عمر محمد أبو نواس، المرجع السابق، ص:251.

[2] – المرجع نفسه، ص نفسها.

علامات الأسماء، لأن «العلامة تَطَّرِدُ ولا تنعكس»[1] كما ذكرنا سابِقا، بخلاف الحدِّ الذي قد يطّرد وينعكس في الآن نفسه.

وجملة "يا عَبْدَ الله"؛ عدَّها ابن هشام (ت:761هـ) جملة فعليّة، لأن صدرها في الأصل فعلٌ مقدّر، وهو المعتبر في التنصيف. غير أن ذلك الصدر لا عبرة له قبل التقدير، والمراد بصدر الجملة في نظرة المسند أو المسند إليه، فلا عبرة بالمتقدم عليهما من الحروف.[2]

وبهذه الاعتبارات؛ فقد أثارت هذه الجملة لفت انتباه بعض الدارسين المحدثين، وناقشوها بفيض من المناقشات والتفسيرات، منهم مهدي المخزومي، وعبد الرحمان محمد أيوب؛ فيرى مهدي المخزومي أن جملة النداء ليست فعلية، لأن الفعل مقدر وغير ظاهر، ولا يمثل صَدْرًا للجملة. كما أنها لا تعد من قبيل الجمل الإسنادية؛ فقال في هذا الشأن: « إننا لا نتفق معه في اعتبار مثل هذا التركيب جملة فعلية، ولا في تقدير الفعل. والمسألة لا تُعالج على هذا النحو، ولا يكفي خداع الظاهر فيها، ووجاهة التقدير في الظاهر، لأن النداء أسلوب خاص يؤدي وظيفته بمركب لفظي خاصّ»[3]. فأثْبت بذلك اختلاف جملة النداء عن أنواع الجمل في العربية، وذلك الاختلاف كامِنٌ في الوظيفة الأسلوبية، وصدارة الجملة، ونمطها يخرجانها من الاسمية والفعلية، وأردف قائلا: « وله دلالة خاصة يحسُّ بها المتكلم والسامع، ولن يُؤدّي هذا الأسلوب بغير هذا اللفظ، ولا بالاستعانة بغير أدوات النداء»[4].

---

[1] – ابن يعيش، شرح المفصل، 24/1. وينظر: أبو البقاء العكبري، مسائل خلافية في النحو، ص47. وينظر: جمال الدين الفاكهي، شرح الحدود النحوية، ص:44،45. ومعنى انعدام العلامة لا ينفي وصف الكلمة بالاسمية (أي لا تنعكس).

[2] – ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، 15/5، 16.

[3] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص: 53.

[4] – المرجع نفسه، ص نفسها.

وإنّ دلالة أسلوب النِّداء المقصودة منه، تتحوّل من طبيعةٍ إلى أخرى بعْد التّقدير، وإقامة الأداة (يا) مقام الفعل (أدعو) تُغيِّرُ الكلام «إلى كونه خبرا، ومن كونه يؤدي وظيفة لغوية خاصة إلى كلام يؤدي وظيفة لغوية أخرى»[1]، والفرق شاسِع من حيث الإحساس عند السامع بين القولين: (أدعو عبد الله)، و(يا عبد الله)[2]. أما عبد الرحمٰن محمد أيوب؛ فقد خالف رأي ابن هشام ومن ذهب مذهبه في عَدَّ جملة النِّداء (يا عبدَ الله) فعلية،لأنها غير إسنادية، والجملة الاسمية أو الفعلية تنبني – أساسا– على علاقة الإسناد الرابطة بين ركنيها الأساسيين، ولا ارتباط بين (يا) النداء و(المنادى) من حيث الشكل/المبنى، وقبل التقدير. والتصنيف إلى الفعلية إنما لجأ إليه النحويون بعد تقدير الفعل (أدعو/أنادي)، مما دعا عبد الرحمٰن محمد أيّوب، إلى القول: « وقد جعلوا من الجمل الفعلية جملة النداء، وجملة نعم وبئس، وجملة التعجب. ونحن لا نرى رأي النحاة هذا، فعندنا أن الجمل العربية نوعان: إسنادية وغير إسنادية. والجمل الإسنادية تنحصر في الجمل الاسمية والجمل الفعلية»[3]. وصَرّح في هذا المقام بغير الإسنادية فقال:« أما الجمل غير الإسنادية؛ فهي جملة النداء ... وهذه لا يمكن أن تُعْتَبَرَ من الجمل الفعلية لمجرد تأويل النحاة لها بعبارات فعلية»[4].

غير أن صاحب هذا الرأي، لم يعط لنا بديلا، ولا رأيًّا واضحًا يخصُّ جملة النداء، واكتفى بقوله إنها غير إسنادية، وليست فعلية ولا اسمية، فقال:« وسواء قبلنا تقسيم النحاة للجملة أو لم نقبله، فإن هذا لن يؤثِّر على عرضنا هنا للجملة العربية، لأننا نتبع طريقة النحاة في عرض المادة التي قالوا بها... مما لا يجعل لهذا الخلاف النظري بيننا وبينهم أثرا عمليا في عرض هذه الأبواب»[5].

---

[1] – مهدي المخزومي، المرجع السابق، ص نفسها.

[2] – ينظر: المرجع نفسه، ص نفسها.

[3] – عبد الرحمٰن محمد أيّوب، دراسات نقدية في النحو العربي، 129/1.

[4] – المرجع نفسه، 1/ص نفسها.

[5] – المرجع نفسه، 1/ص نفسها.

أما مهدي المخزومي؛ فإنه لا يُسمِّيها جملةً، لأنها لا تقوم على أساس من الإسناد، لأن الإسناد في نظره يؤدي إلى إبراز فكرة تامة ومفيدة، ويجعل من الكلام جملة مفيدة يحسن السكوت عنها. (و يا عَبْدَ الله) في اعتقاده «لا يعدو أن يكون أداة للتنبيه، ولفت نظر المنادى، ولا يختلف عن أمثاله من الأدوات التي تؤدي ما يؤديه مثل هذا التعبير من وظيفة مثل(أَلاَ) التي للتنبيه، و(ها) التي للتنبيه أيْضا»[1]؛ كما أنّه يُؤكّد عدم صلاحية تركيب النداء أن يكون جملةً، لا اسمية ولا فعلية، لخُلوِّه من الإسناد، وعَدَّهُ مركبا لفظيا له خصوصياته، يختلف بها عن الأساليب التعبيرية الأخرى؛ كالنفي، والاستفهام، والنهي، والشرط...، فقال:« إنّه مركّب لفظيّ لا يرتفع إلى منزلةِ الجملة، ولا يصحُّ تسميته بالجملة أيضا»[2]، وأنزله منزلة أسماء الأصوات التي تؤدي إبلاغا وتواصلا لتلبية حاجيات متعدِّدة، فبعدما بسط الكلام حول حركات المناديّات[3]، قال: « وخلاصة القول: أن النداء ليس جملة، ولا جملة غير إسنادية، وإنما هو مركّبٌ لفظيٌّ بمنزلة أسماء الأصوات، يُستخدم لإبلاغ المنادى حاجة، أو لدعوته إلى إغاثةٍ أو نصرةٍ، أو نحو ذلك»[4].

وما دامت جملة النِّداء، لا ترقى إلى مستوى الجملة الإسنادية؛ فإن ذلك الحكم يمكن أن ينطبق على أسلوب القسم، في نحو قوله تعالى: ﴿ **وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى وَالنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّى**﴾[5]، فقد عدها ابن هشام جملة فعلية بتقدير: وأُقْسِمُ باللَّيْلِ[6]، وقدَّر للآية فعلاً سياق القسم، ومن الواو الموحية بذلك المعنى النحوي.

ويبدو أن هذا التقدير مُتكلِّف، وثقيل؛ لأن الآية وما شابهها في غنى عن مثل هذا التّمحُّل، مما دعا مهدي المخزومي إلى رفض مثل هذا التقدير، فقال: « وكان التقدير

---

(1) – مهدي المخزومي، المرجع السابق، ص:53.

(2) – المرجع نفسه، ص:54.

(3) – ينظر: المرجع نفسه، ص:306.

(4) – المرجع نفسه، ص:311.

(5) – الليل/1،2.

(6) – ينظر: ابن هشام، المرجع السابق، 16/5.

ثقيلا بادِي التّكلّف، وذلك لأن الآية، أو ما يشبهها من الكلام لا نحتاج إلى مثله»[1]. وشَبَّه في الأخير؛ القسم بالنداء، من جهة التقدير والخصوصية، فقال:« والقسم كالنِّداء أسلوب خاصّ...»[2].

أما التوجيه الإعرابي للقسم؛ فإنه لا وجود لما يدعو« إلى أكثر من ذكر كون الأداة أداة قسم، والمقسم به مجرور مع الأداة، إذا كانت الجملة القسمية من النوع الثاني (واللهِ- تاللهِ) وإذا كانت من النوع الأول (لعمرك)، فاللام هنا (لام القسم)، وعُمْرُكَ مقسم به مرفوع»[3]. والنحاة العرب القدامى حينما ميزوا بين الأساليب التعبيرية، اصطلحوا على أساليب القسم بـ «الجملةِ القسمية» حتى وإن كانت أسلوبا لفظيا خاصا لا تتضح فيه وجوه الإسناد، كما هو الأمر في أسلوب النداء؛ الذي يتطلب من الدارس النحوي أنْ يكتفي في إعرابه بالقول: « حرف نداء» و« منادى» مبني أو منصوب والإجراء نفسه بالنسبة لأسلوب القسم.[4]

أمّا كون النداء مركب من المركبات اللفظية التعبيرية، التي غايتها لفت الانتباه، أو التنبيه؛ فذاك ينبني أساسا على مُكَوِنَيْهِ – الأداة والمنادى- كما يندرج – أيضا- الغرض من النداء كون الكلمة مناداة إذا كانت اسما؛ فهو علامة شكلية (لفظية) للأسماء موحية باسميتها، وتتناوب أدواته على الأسماء جريا وراء الدلالة الأصلية، وهي النداء التي يقصدها المتكلم، والأسلوب من هذه الوجهة مؤديا للمعنى الذي يحسن السكوت عنه، ويجعل المنادى – الاسم- ملتفتا ومنتبها للمتكلم، والفائدة المرجوة من الكلام متوفرة، حتى وإن كانت (يا) النداء لا تقتصر في دخولها على الأسماء؛ بل قد تدخل على ما ليس باسم – كما ذكرنا آنفا- ولا مناص من اعتبار مركب النداء ليس جملة، ولا ينبني على الإسناد لأن المعاني النحوية – أو الوظائف- بارزة وجلية من خلال الفاعلية الكامنة في قصد

---

[1] – مهدي المخزومي، المرجع السابق، ص:55.

[2] – المرجع نفسه، ص: نفسها.

[3] – محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص: 108، 109.

[4] – ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، المرجع نفسه، ص: 107، 108.

المتكلم، والمفعولية (وظيفة المنادى)، وتعلق الأداة بالاسم المنادى بعدها. ويضاف إلى ذلك، الحركات الإعرابية التي تفيد الإبانة عن المعنى المراد (المنادى المنصوب)، زيادةً على وجود الدلائل، والملابسات المحيطة بالكلام التي تُشْعِرُ السَّامِعَ – أو المنادي– بوضوح المعنى المراد أثناء الأداء الإنجازي لأسلوب النداء. ولا ضير في اعتبار ما للأدوات – كذلك– من معان مؤثِّرة في الجمل، في ظل الوظائف اللغوية للتراكيب ضمن الأساليب، مما يجعل النداء وأدواته خاصية من خواصّ الأسماء في العربية.

2- الجرّ عَلَمُ الأسْمَــاء:

الجرّ في العربية ظاهرة من الظواهر الموصلة بقسم الأسماء، ومرتبطة بظاهرةٌ الإعراب في النحو العربي، وهي موضوع من موضوعاته التي كشف النحاة عن أسرارها، وحروفها، وأهميتها باعتبارها من المميزات التي تتميز بها الأسماء، وتجعلها بعيدة الشبه عن الأفعال والحروف، وتُثبِّتُ لها اسميتها من خلال دخول حروف الجرّ عليها. ويعد ذلك علامة شكلية من العلامات النحوية التي تُعْلَمُ بها الأسماء، وهي من مستحقِّيها؛ لأن الأفعال والحروف لا تقبل الجرّ تماشيا مع طبيعة اللغة التي ترفض قابلية هذه العلامة لغير الأسماء، كما أن دلالة الجرّ كحالة إعرابية تعتري الأسماء، وهي حكم نحوي يختصُّ بها، لا تسمح إلا باختصاصها للأسماء. وهذا ما نصّ عليه العلماء من أهل العربية في أثناء تأسيسهم لنظرية العامل في النحو، فأجمعوا على أن« من شرط العمل الاختصاص، ومن شرط إبطاله الاشتراك»[1].

ولفظة "الجرِّ" تطلق في اللغة ويراد بها«الْجَذْبُ، جَرَّهُ يَجُرُّهُ جَرًّا، وجَرَرْتُ الحَبْلَ وغيره أَجُرُّهُ جَرًّا. وانْجَرَّ الشَّيْءُ: انجذب... وجارُّ الضَّبُعِ: المطر الذي يجرّ الضَّبع عن وجارِها من شِدّته، وربما سمي بذلك السيل العظيم لأنه يجر الضِّباعَ من وُجُرِهَا أيضا، وقيل: جارُّ الضّبع أشدّ ما يكون من المطر كأنه لا يدع شيئا إلا جرّه... وجرّت المرأة

[1] – ابن الخشاب، المرجع السابق، ص:229.

ولدها جرًّا وجرّت به: وهو أن يجوز وِلادُها عن تسعة أشهر فَيُجاوِزُها بأربعة أيام أو ثلاثة فينضج ويتم في الرّحم.

والجرُّ: أنْ تجُرَّ النّاقَةُ ولدها بعد تمام السّنة شهرا أو شهرين أو أربعين يوما فقط... والجرّ: أن تزيد الناقة على عدد شهورها. وقال ثعلب: الناقة تجرّ ولدها شهرا»[1]. ومنها كذلك« الجارَّة فهي العوامل. قال الجوهري: الجارَّة الإبل التي تُجَرُّ بِالأزِمَّةِ، وهي فاعلة بمعنى مفعولة، مثل عِيشَة راضية بمعنى مرضية، وماءٌ دافقٌ بمعنى مدفوق... وفي الحديث: ليس في الإبل الجارَّة صِدقة، وهي العوامل، سميت جارَّةً لأنها تَجُرُّ جرًّا بِأزِمَّتِها، أي تُقادُ بِخُطُمِها وأزِمَّتِها كأنها مجرورة فقال جارَّة، فاعلة بمعنى مفعوله، كأرض عامرة أي معمورة بالماءِ، أراد ليس في الإبل العوامل صدق؛، قال الجوهري: وهي ركائب القوم لأن الصدقة في السوائم دون العوامل، وفلانٌ يَجُرُّ الإبل أي: يَسُوقُها سَوْقًا رُوَيْدًا...» [2].

وثمرة ما يمكن استخلاصه من المفهوم اللغوي للكلمة، أن الجرّ متعدد المعاني، منها: الجذب، والانجذاب، والزيادة في الوقت المحدد. والجارُّ هو القائم بتلك الأفعال (الجذب، والزيادة) والجرُّ هو: الانقياد والمطاوعة. أما المجرور فهو المعمول الذي وقع عليه عامل الجرّ، مما يوحي بالتقارب بين تلك المعاني اللغوية وبين المفهوم الإصطلاحي عند النحويين، فأجمعوا على أنّ الجرّ هو: العامل الذي يُحْدِثُه الجارُّ، والمجرور هو المعمول (وهو الاسم الذي يقع عليه الجرّ)، وهو الكسرة التي تلحق آخر حرف من أحرف الاسم المجرور.[3]

وإذا كانت علامة الاسم الشكلية هي: دخول حروف الجرّ عليه؛ فإن علامات الجرّ للأسماء ثلاثة:« الكسرة وهي الحركة المعروفة، والياء التي تنوب عن الكسرة في الأسماء الخمسة، نحو قولك: لأبيك شخصية قوية. وفي جمع المذكر السالم، نحو قولك: للمهاجرين مع النبي فضلٌ على من سواهم. والمثنى، نحو قولك: المرء بأصغريه قلبه

---

[1] – ابن منظور، لسان العرب، 117/3 (مادة: ج ر ر).

[2] – المرجع نفسه، 118/3.

[3] – ينظر: محمد الكتاني، موسوعة المصطلح في التراث العربي، 746/1.

ولسانه. والفتحة النائبة عن الكسرة في الاسم الممنوع من الصرف، نحو قولك: لرمضان مزية على سائر الشهور»[1].

ولا تقتصر عوامل الجرّ على حروفه؛ بل منها« الإضافة، فإذا أضيفت الكلمة إلى كلمة أخرى سُمِيت الأولى مضافا والثانية مضافا إليه، وحكم هذه الأخيرة الجرّ بالإضافة»[2]، وظل الجرّ من المصطلحات المتداولة عند النحاة البصريّين، وأكثرها شهرةً وشيوعًا عبر العصور. أما الكوفيون؛ فقد عُرِف عندهم بالخفض الذي يوحي بالالتفات إلى الجهة الصوتية التي تَسِمُ – غالِبًا– تلك الظاهرة حينما تقع الأسماء موقع المجرورات. وقد ورد مصطلح الخفض إلى النحو العربي عن طريق الخليل، ثم اكتسب شيوعه عند الفريقين، ولما افترق الفريقان عن بعضهما، واتجه كل منهما اتجاها مخالفا للآخر؛ اختاره الكوفيون مصطلحا ملائما لمذهبهم ومنهجهم الذي اتبعوه.[3]

والوجوه التي تُخْفَضُ بها الأسماء في العربية وجهان، «أحدهما الإضافة إلى اسم أو إلى ظرف كقولك: دَارُ زَيْد، وكقولك: بَعْدَ عمرو وقبل سعد. والوجه الثاني حرف المعنى، وحروف المعاني الخافضة من وعن وعلى وإلى، والكاف الزائدة، والباء الزائدة واللام الزائدة ورُبّ»[4]، وتسمى حروف –أدوات– الجرّ.

ولمّا جعل النحاة واللغويون« الحركات التي تلزم أواخر الكلام للإعراب ثلاث: رفعٌ ونصبٌ وخفضٌ. وقد تسمى أيضا: ضمًّا وفتحًا وكسرًا. وقد يسمى الخفض أيضا جرّا...»[5]؛ خصّصوا للأسماء المتمكنة التي يلزمها الإعراب الخفض والكسرة لما بُني منها فكان مكسورا، نحو: أمس، وهؤلاء. ويُروى عن الخليل أن الخفض في نظره؛ « ما وقع في إعجاز الكلم منونا نحو زَيْدٍ. والكسر ما وقع في إعجاز الكلم غير منوّنٍ، نحو:

---

(1) – محمد الكتاني، المصدر السابق، 746/1.

(2) – المصدر نفسه، 1/ص نفسها.

(3) – ينظر: يوهان فك، العربية، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب، ترجمة الدكتور رمضان عبد التواب،ص:22.

(4) – الخوارزمي، مفاتيح العلوم، تح: نهى النجار، ص: 101.

(5) – المرجع نفسه، ص:97.

لام الجَمل.. (والجرّ ما وقع في إعجاز الأفعال المجزومة عند استقبال ألف الوصل؛ نحو لم يَذهبِ الرجلُ)» [1].

وتلك الحالات الإعرابية؛ لا خلاف فيها بين النحويين في كونها تعتري النهايات وأواخر الكلم في العربية، والأسماء لا تنحصر خواصّها في دخول حروف الجرّ عليها، وإنما تتعاور عليها حزمة من العلامات الشكلية – كما ذكرنا– ولعلَّ قابلية الأسماء للجرِّ كعلامة شكلية؛ تجعله مجرورًا بالحرف أو بالإضافة من حيث الحالةُ الإعرابيةُ. ولم يختلف النحويون في جعل حالة الجرّ في الأسماءِ دليلث الإضافة، وعَلَمٌ من أعلامها. قال سيبويه (ت:180هـ):« هذا باب الجر، والجر إنما يكون في كل اسم مضاف إليه. واعلم أن المضاف إليه ينجر بثلاثة أشياء: بشيء ليس باسم ولا ظرف، وبشيء يكون ظرفًا، وباسم لا يكون ظرفًا. فأما الذي ليس باسم ولا ظرف، فقولك: مَررتُ بعبدِ اللهِ، وهذا لعبدِ اللهِ، وما أنت كزيْدٍ، ويا لبَكْرٍ، وتا اللهِ لا لأفعل ذاك، ومن وفي ومذ، وعن، ورُبَّ وما أشبه ذلك. وكذلك أخذته عن زيدٍ، وإلى زيدٍ، وأما الحروف التي تكون ظرفًا فنحو خَلْفَ وأمام وقُدّام، ووراءَ، وفوْقَ وتحت، وعِنْد وقِبَلَ، ومع وعلى، لأنك تقول: مِنْ عليك، كما تقول: مِنْ فوْقِك، وذهب مِنْ مَعِهِ. وعن أيضا ظرف بمنزلة ذاتِ اليمينِ والناحيةِ. ألا ترى أنك تقول: مِنْ عنْ يَمينك، كما تقول: من ناحية كذا وكذا. وقُبالة، ومَكانك، ودون وقَبْل، وبعْدَ، وإزاء، وحِذاء. وما أشبه هذا من الأمكنة والأزمنة. وذلك قولك: أنتَ خلْف عبدِ اللهِ، وأمامَ زيدٍ، وقُدَّامَ أخيك. وكذلك سائر هذه الحروف. وهذه الظروفُ أسماءٌ، ولكنها صارت مَواضِعَ للأشياءِ»[2].

وقد بين سيبويه في نصّه هذا، حالة الجر، في الأسماء، وما يعمل الجرّ من أسماءٍ وحروف، فمن الأسماء التي تعمل الجرّ المضاف، والظروف الدَّالة على الأمكنة والأزمنة فالظروف؛ نحو: خَلْفَ وأمامَ، وقُدّام، ووراء، وفوْقَ، وتحْت، وعِنْدَ،... فالدَّالة على

---

[1] – الخوارزمي، المرجع السابق، ص:99.

[2] – سيبويه، المصدر السابق، 419/1، 420.

الأمكنة، تجري مجرى الحروف من حيث عملها، وتعْملُ الجرّ في الأسماء بعدها، ومنها الدَّالة على الأزمنة، وكذا الحروف الجارة. ومن الأسماء ما يكون مضافا فيعمل الجرّ في المضاف إليه (الاسم). ويرى أحد الدارسين المحدثين أن معنى الجرّ في نظر سيبويه وكلام سيبويه في تحديد معنى الجرّ صريح « لا يخرج عن الإضافة سواءٌ أكان الجرّ بحرف أم كان بإضافة اسم إلى اسم آخر»[1]. كما أنه « يَجعلُ لحروف الجرّ وظيفة إضافة معنى الحدث في الأفعال إلى الأسماء المجرورة بها»[2]، ويُبرِزُ الإضافة وطرقها، منها ما يكون بالحروف وما يعمل منها مختصًّا بالجرِّ، فيقول: « وإذا قلت: مَررتُ بزيدٍ، فإنما أَضَفْتَ المرور إلى زيدٍ بالباء، وكذلك هذا لِعبدِ اللهِ. وإذا قلت: أَنْتَ كَعبدِ اللهِ، فقد أَضَفْتَ إلى عبدِ اللهِ الشبه بالكاف. وإذا قلت: أَخَذْتُهُ من عبدِ اللهِ، فقد أَضَفْتَ الأَخْذَ إلى عبد الله بمن. وإذا قلت مُذْ زمان، فقد أضفت الأمر إلى وقت من الزمان (بمذ). وإذا قلت: أنْت في الدّارِ، فقد أضفت كينونَتكَ في الدّارِ إلى الدّارِ بِفِي ... وإذا قلت: ربَّ رجل يقول ذاك؛ فقد أَضَفْتَ القول إلى الرّجل بِرُبَّ. وإذا قلت: بالله ووالله وتالله، فإنما أَضَفْتَ الحَلْفَ إلى الله سبحانه (عزّ وجلّ). كما أَضفْت النداء باللام إلى بَكْرٍ حين قُلت يا لِبَكْرٍ: وكذلك رَوَيْتُهُ عن زيدٍ، أَضَفْتَ الرِّواية إلى زيدٍ بِعَنْ»[3].

ومما يبدو جليا من هذا القول: أنّ الجرّ ليس المراد به حرف الجر؛ بل المراد منه أثر العوامل، فمنها الحروف التي تعملُ الجرّ في الأسماء ومنها ما يكون اسما جارًّا كذلك؛ فالحروف الجارّة هي: الياء واللأم، ومن، وفي، ورُبَّ، وإلى، وواو القسم وتاؤه، وحتى. أمّا ما يكون اسما جارّا فنحو: عن، ومن، وكاف التشبيه، ومذ، ومنذ، والإضافة. ومنها ما يجري مجرى الحرف من حيث عمله الجرّ، ومجرى الفعل، مثل: خَلاَ، وحَاشَا في الاستثناء، فيكونان من حروف الجرّ، أو يكونان فِعلين فَيُنْصَبُ ما بعدهما.[4]

---

[1] – كريم حسين ناصح الخالدي، نظرية المعنى في الدراسات النحوية، ص:229.

[2] – المرجع نفسه، ص: نفسها.

[3] – سيبويه، المصدر السابق، 421/1.

[4] – ينظر: أبو سعيد السِّيرافي، شرح كتاب سيبويه، تح: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيّد علي، 310/2.

غير أن حروف الجرّ لا تعمل الجرّ إلا في الأسماء، فَتوصَفُ بأنها علامات لفظية شكلية تختص بالأسماء فتكون سابقة عليها لِتُعْلَمَ بها. أما أن يكون بعضٌ منها اسمًا، أو فعلاً، فذاك يُعدّ من تعدُّدِ الوظائف الذي تتميّز بها العربيّة، وتختلف بها عن باقي اللغات. كما أن الجرّ خصّيصة – أو علامة– من خواصّ الكلمة، تتحدّد وتُعلم بها إنْ كانت اسما مجرورًا بالأداة، أو بالإضافة. والكسرة هي العلامة – أو القرينة– الإعرابية الدَّالة على حالة الجرّ، وهي « علم الإضافة...، [و] علامة على أن الاسم أُضيفَ إليه غيره. سواء كانت هذه الإضافة بلا أداة، كمطرُ السَّماء، وخصبُ الأرضِ، أو بأداة، كمطَرٌ من السماءِ، وخصبٌ في الأرض. ولا تجد الكسرة في غير هذا الموضع إلا أن تكون في إتباعٍ كالنّعْت، أو في المجاورة، وهي نوع من الإتِّباع»[1]، وهذا ما قرّره إبراهيم مصطفى ومن حذا حذوه من الدارسين المحدثين[2]. ولعل ذلك يوحي – أيضا– إلى مدى ارتباط الكلمة المجرورة بما يَسْبِقُها في التركيب، إذا كانت اسما موسوما بالجرِّ بالأداة أو بغير الأداة (حروف الجرّ).

وتَعْمَلُ حروف الجرّ غير ظاهرة في الأسماء جَرْيًا على الأصْل، لأنّها علامات لفظيّة مختصة بها (أي: بالدخول عليها)، وحقُّ المختصِّ العمل فيما اختص به في عرف النحويين، عملاً خاصًا، والجرّ هو الخاص بقسم الأسماء، وملا جاء على أصله لا يُسأل عن سببه وعلَّته، لذلك لا يُسْألُ عن سبب الجرّ في الأسماء. وهو المتفق عليه عند أغلب النحاة القدامى.

إلاّ أن بعضًا منهم يبين علة الجرّ في الأسماء دون الأفعال، بالاستعانة على القياس في حالة الجزم في الأفعال، كابن الخشاب (ت:567هـ) الذي قال:« يختصّ الاسم

---

[1] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص:72.

[2] – ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:76. وعبد الرحمٰن محمد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص:11.

بالجر والفعل بالجزم، فلا ينجرّ فعل ولا ينجزم اسم، وعلة ذلك أن الجرّ يدخل الأسماء من طريقين: حروف الجرّ والإضافة، وكلاهما يمتنع منه الفعل»[1].

وما دامت الأفعال من حيث الوظيفة النحوية «لا تكون مفعولة، فبطُل دخول حرف الجرّ عليها، ولا يضاف إليها لأن المضاف إليه إما أن يُعَرِّف تعريفا محضا، وإمّا أن يُخصِّص فيقرِّب من المعرفة، والأفعال لا تُعرّف، ولا تُخصّصُ...»[2].

وفي سبيل إثبات اختصاص الأسماء بالجرِّ، وامتناعها من الجزم، قال:« وأمّا امتناع الأسماء من أن تنجزم؛ فلأنّ الجزم يكون بحروف موضوعة لمعان تصحّ – في الأفعال ولا تصحّ– في الأسماء، كالشرط والأمر والنهي، فلما امتنعت حروف الجزم من الدخول على الأسماء إذ كانت لا تَصِحُّ معانيها فيها امتنع انجزامُها، لأن الجزم تأثير، ولا يكون تأثير من غير مؤثِّر»[3].

والمُراد؛ أن الحروف الجازمة تختصُّ بالجزم في الأفعال دون الأسماء خلافا لحروف الجرّ التي تدخل على الأسماء؛ فتختصّ في عملها بها دون الأفعال. وهذا ما أشار إليه علماء العربية في درسهم النحوي لمّا قالوا في ضوء نظرية العامل: إن الحروف لا تعمل إلا مختصَّة، فمنها ما يختصّ بالأسماء (مؤثرات في الأسماء)، وأخرى بالأفعال، ولا بدّ للمعمول (الأثر) من عامل (مؤثّر)، والنتيجة المتوخاة من العمل النحوي هي الإبانة عن المعاني، والوظائف النحوية التي ميّزها النّحويون بواسطة علامات الإعراب الدَّالة على تلك الوظائف، كما توحي الحالات الإعرابية – أيضا– من رفعٍ ونصبٍ وجرٍّ بما تؤديه الأسماء من معانٍ في ظل الأبواب النحوية، فتكون من المرفوعات أو المنصوبات أو المجرورات. ومحصول الحديث حول عمل الحروف بالاختصاص؛ أن حروف الجرّ تجرّ الأسماء بعدما تكون داخلةً عليها سواء أكانت ظاهرةً أم محذوفةً، في حين تدخل

---

[1] – ابن الخشاب، المرجع السابق: ص:52.

[2] – المرجع نفسه، ص: نفسها.

[3] – المرجع نفسه، ص: نفسها.

حروف النصب، والجزم على الأفعال، فتنصبها وتجزمها وِفْقا لما هو معروف لدى النحويين الدارسين للغة العربية.[1]

أمّا الدّارسون المحدثون؛ فبعضهم اعتبر الحالات الإعرابية (من رفع ونصب وجر- أو خفض) في الأسماء وثيقة الارتباط بالظواهر اللغوية، والقرائن اللفظية والمعنوية؛ ثم ربطوا ذلك بالعلامات الإعرابية (حركات وحروف)؛ فقالوا: الضمة علم الإسناد، والفتحة ليست علم الشيء، إنما هي الحركة التي يلجأ إليها العربي لخفَّتِها، فَيشكُلُ بها آخر الكلمات قصد الوصل، والكسرة علم الإضافة.[2]

ويرى أحمد الجواري، أن الجرّ ليس علم الإضافة فحسب، بلْ علمٌ لوظيفة أخرى، أو بالأحرى علمٌ لحالات ووظائف أوسع في الأداء الكلامي، فقال: « فليس الجرّ أو الخفض علم الإضافة فحسب، وإنما هو علمٌ لحال أخرى قد تكون أكثر وأوسع تردُّدا في الكلام من الإضافة، وهي حالة الجرّ أو الخفض بالحروف. وحالة الخفض كما قلنا أدنى أحوال الإعراب واخْفضُ مَراتبِهِ، لأن الاسم فيها يكون في أدنى منزلة من الكلام»[3].

وإذا كان الأمْرُ كذلك؛ فإن الخطوة الحاسمة في تحليل الحروف عند النحويين هي: إحصاؤها بعد الاستقراء ثم حصْرها ضمن حروف المعاني، فنظروا إليها نظرة العلامات المميزة التي تميز الأسماء والأفعال، فوجدوا قسمًا كبيرًا منها يجنح نحو خاصية الاقتران ويتوقف معناها من الناحية النحوية على اقترانها بغيرها من الكلمات في التراكيب، فقالوا: الحرف ما دل على معنى في غيره، وهو الرأي الغالب[4]، ويرى بعضهم أنه لا يأتلف

---

[1] – ينظر: الزمخشري، المفصّل في علم العربية، ص44، 56، 98. وينظر: الصّاحب أو جناح، دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، ص:21 وما بعدها. وينظر: عبد الكريم الرعيض، ظاهرة الإعراب في العربية، ص: 99، 130، 317. وينظر: الدكتور أحميدة العوني، الأسس المنهجية لتبويب النحو العربي، ص:165، 189، 231. وينظر: أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير، ص: 39.

[2] – ينظر: إبراهيم مصطفى، المرجع السابق، ص: 53، 72، 79.

[3] – أحمد الجواري، نحو التيسير، ص: 97.

[4] – ذكر سيبويه أن الحرف ما جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل، نحو: ثم، وسوف، وواو القسم، و"لام" الإضافة، ونحوها، ينظر: الكتاب، 12/1. وينظر: ابن الأنباري، كتاب أسرار العربية، ص: 36.

منها مع الحروف كلام، نحو قولك: (أَمِنْ) تريد ألف الاستفهام، و(مِنْ) التي يُجَرُّ بها لم يكن ذلك كلاما.[1]

وخاصيّة الاقتران تلك؛ يقع فيها الحرف يمين الكلمة أو يسارها، أو في حشوها. وتبيّن من ذلك أن حروف الجرّ تقع يمين الأسماء على كثرتها، فتعمل الجرّ فيها، وهو (الجرّ) علامتها اللفظية التي تُميِّزها، ويُعدُّ سمة ومزية من مزاياها اللفظية (أو الشكلية)، ولا تُشترك الأفعال مع الأسماء في هذه الخاصيّة. وتلك هي الرُّؤى النحوية المستنبطة من خلال فرضية مفادها:أن الأصل النظري في الحروف هو اختصاصها بالعمل كاختصاص حروف الجرّ بالأسماء المعربة[2]، فاعْتُبِرَ الجرّ علامة من علامات الأسماء، سواء أكان بالحرف أم بالإضافة، ثم إن الجرّ إذا كان قد جاءَ علامة من علامات الأسماء؛ فإن العامل هو المقوِّم لمعنى الاسمية، وموجب للحركة المُناسِبة من حركات الإعراب، التي تعتري الاسم في التركيب فيكون مُعربا، والإعراب من دلائله، وذاك يجعله مُحتمِلا للمعاني النحوية (كالفاعلية والمفعولية والحالية والإضافة...)، والحالة الإعرابية – الجرّ– التي تؤديها الأسماء المجرورة؛ هي سمة تُوسم بها الأسماء داخل شبكة من الأنظمة العلاماتية الخاصة بالألفاظ الدَّالة على الاسمية في اللغة « لأنّ اللغة تجري مجرى العلامات والسمات، ولا معنى للعلامة والسِّمة حتى يحْتمِلُ الشَّيءُ ما جُعلت العلامةُ دليلاً عليه وخِلاَفهُ»[3].

وإذا كان علم النحو من العلوم التي تعالج الخطأ قصْد تصويبه؛ فإن من محدِّداته أيضا؛ ظاهرة الجرّ وقضاياها التي تخصّ الأسماء من حيث كونها علامة ملفوظة (أو شكلية/لفظية)؛ ويُشار بها كذلك إلى العلاقة الرابطة بين المتلازمين (الجارّ والمجرور) في الجملة، وجرّ الكلمة أمارة مشيرة إلى الجارّ (العامل) المؤثر في الاسم

---

[1] – ينظر: ابن السراج، الأصول في النحو، 1/40،41.

[2] – ينظر: حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص:131 وما بعدها.

[3] – عبد القاهر الجرجاني، أسرار البلاغة، تح: محمود محمد شاكر، ص: 376.

بعده، وحالة الجرّ من هذه الوجهة تَفْرِضُ وجود عنصرين أساسيّين؛ وهما: حرف الجرّ والاسم المجرور، ويشْترِطُ النحاة أن يكون الأول – الجارّ– هو العامل اللفظي المختص بالأسماء دون الأفعال، يعمل الجرّ في الأسماء فيصبح الجرّ من علامات الأسماء، فيظهر على آخرها قرينةً إعرابيةً دالة على حالة الجرّ (أو الخفض)؛ وهي الكسرة أو الياء.

ولا مناص من القول في هذه الحالة؛ إن الجرّ لدليل من الدلائل الموحية باسمية الكلمة في اللغة العربية، وبوظيفتها في التركيب. وتشير – كذلك– ظاهرة الجرّ إلى وجود علاقة دلالية ترتبط بين العنصرين الأساسيين في شبه الجملة (الجار والمجرور).

وللإشارة؛ فإنه يمكن استبدال حرف جر بحرف آخر على سبيل «**التضمين**» في إطار تعدية الأفعال اللازمة، ممّا يبرهن أن حروف الجرّ لا يقتصر دخولها على الأسماء والإعلام بها؛ وإنما قد تخرج نحو وظائف أخرى لتكون أداةً من أدوات التعدية دون تغيير الحالات الإعرابية للأفعال، ثم إنّها – ظاهرة الجر– نتيجة من نتائج اقتران الحرف بالاسم وعلامة لفظيّة ترتبط – أساسا– بذلك الاقتران.

ومن هُنا؛ فإن علامة الجرّ التي تواضع عليها النحاة كدليل من دلائل الأسماء – ولو احتمالا– قد تغيب عن الاسم تارةً، لكنه يوسم بعلامات أخرى، وحضور علامة واحدة من العلامات الخاصة بالأسماء كافيّا لتميزها ووصفها بالاسمية، كما أن ذلك قد ينفي عنها بعض العلامات الأخرى، ولا يُشترطُ توافرها جميعا في كل الأسماء، وذلك ما أشار إليه ابن السراج في حديثه عن الأسماء وخواصها، إذْ يرى أن الأسماء قد لا تتحدد بهذه العلامة المذكورة – الجرّ– فقط، وإنما تجتمع عليها مجموعة من العلامات اللفظية المختصة بها، ثمّ تنضاف إليها علامة "دخول حروف الجرّ" فقال: « والاسم قد يُعرف أيضا بأشياء كثيرة... ويعرف أيضا بدخول حروف الخفض»[1].

[1] – ابن السراج، الأصول في النحو، 37/1.

ويبدو أن ابن السراج يقصد بـ (الأشياء) السِّمات والعلامات التي يُعلم بها الاسم. أما لفظة (كثيرة)؛ فإنها تدلّ على وجوب توافر وحضور عددا من العلامات وانتفاء القلة والأحادية. كما يحي – أيضا– بتعدد العلامات النحوية المميّزة للأسماءِ، دون أن يقتصر الأمر على علامة واحدة، ويعتبر دخول حروف الجرّ (أو سمة الجر) علامة لفظية واحدة من مجموعة علامات. وما ساقه ابن السراج، لإشارة يُسْتدل بها على أن النحاة واللغويين العرب القدامى والدارسين المحدثين، ظلوا يصفون ويُصنّفون الأسماء ويستدلون على أسميتها بواسطة مجموعة من الخواص والمميزات الشكلية (اللفظية)، وأخرى جوهريّة وبعضها معنويّة وسيّاقية، وكل تلك العلامات والدّلائل استنبطوها من خلال استقرائهم للنصوص، والمصادر التي اتَّخذوها مدوّنةً لدرسهم النحوي، إذ استخلصوا منها أحكامكم، وتوجيهاتهم فقسموا الألفاظ وصنفوها، واستدلوا على اسميّتها تارةً وفعليتها تارة أخرى، فألزمهم منهجهم أن يجدوا لكل قسم منها علامات وسمات يُبرِّرون بها جهة الانتماء إلى إحدى الأقسام الثلاثة (اسم أو فعل أو حرف)، وكانت خلاصتهم كامنة في إيجاد ملامح ومميزات الأسماء في التراكيب المختلفة من خلال خواصّها، وكانت خاصية الجرّ من المسائل التي شغلت تفكير النحاة، واتجهوا فيها نحو النظر الفلسفي شأنها شأن بعض الموضوعات الأخرى؛ كالعامل الذي ارتبط بالحالات الإعرابية ارتباطا وثيقا، منها حالة الجرّ في الأسماء.

ولم تكن تعليلاتهم وتفسيراتهم معزولة عن التقدير والتأويل، وكان حرصهم مُنصبّا حول إيجاد تفسيرات للمحل الإعرابي للاسم المجرور في التراكيب المختلفة، من أجل تصنيفه وتبويبه، أو تمييزه، وبات من المؤكد ما للعلامة النحوية الشكلية المتمثلة في خاصية جرّ الأسماء، من أثر في التّصنيف والتّبويب في تراثنا النحوي واللغوي.[1]

[1] – ينظر: حسن خميس الملخ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، ص: 35 وما بعدها. وينظر: وسام مجيد جابر البكري، النزعة العقلية في الدراسات اللغوية عند الفراء، ص:76.

وفي ضوء غايتهم لوصف الأسماء؛ التفتوا إلى تحقيق أهداف عامة وكلية، وهي أن كل ظواهر اللغة العربية يجب أن تنتمي إلى باب من أبواب النحو العربي حقيقة أو تأويلا، وكل ما كان موافقا مع نواميس اللغة العربية، ينبغي أن يُصنَّف بشكلٍ دقيق ومضبوط من غير لفٍّ أو طيٍّ من جهتي المضمون والاستعمال.[1]

وما دامت حروف الجرّ مختصّة بالأسماء تعمل فيها الجرّ، والجرّ علامة من علاماتها الشكليّة؛ فإن ما يُؤكّد ويُثبِّت تلك الخصوصية هو ظهور العلامة الإعرابية (الكسرة) أو ما يَنوب عنها بوجود ما يؤدي إلى تقديرها« فعلامة الجرّ دليلُ الجرّ، وعِلّة الجرّ تدور مع علة وجودها– أي: حرف الجرّ – وجودا وعدما، وهذا الدوران اقترانٌ دائِمٌ بين العامل وعلامة أثره في المعمول»[2] ومعنى ذلك؛ أن حروف الجرّ ترتبط مع الأسماء، وتقترن بالاسم المجرور اقترانا تُظهرهُ العلامة الإعرابية الموحيّة بالعمل والاختصاص بالجر. أما إذا حذف حرف الجرّ؛ فلم يبق لها تأثير في الاسم بعدها، نحو قولنا: ذَهبتُ إلى المؤسّسة، ومَررتُ على الجسر، وسَكنتُ في العمارة.

فالأسماء (المؤسسة) و(الجسر) و(العمارة) متأثرة إعرابيا بحروف الجرّ الخافضة (إلى، على، في) وهي كالجزء من تلك الأسماء المذكورة، في نظر النحويين. أما إذا حُذف حُذفت الحروف الجارّة؛ فإن الأسماء بعدها تصبح منصوبة بنزع الخافض، وتبقى دالة على الاسمية ومُهيّأة « للتأثر بأي عامل جديد إذ لا ينفك عن التأثُّر بعامل»[3]، وذاك هو الاسم المنصوب على نزع الخافض (الجارّ)، الذي يتطلب علامات أخرى تُبوِّبهُ وتُصنِّفهُ في باب الأسماء. وقد التفت بعض حُذَّاق النحويين إلى تصنيف هذا الاسم المنصوب بنزع الخافض ضمن المفعولات (أو المنصوبات) ووسموه بالمفعول منه. [4]

---

[1] – ينظر: حسن خميس الملخ، المرجع نفسه، ص: 224.

[2] – المرجع نفسه، ص: 225.

[3] – المرجع نفسه، ص: نفسها.

[4] – ينظر: المرجع نفسه، ص: 221.

أما البعض الآخر؛ فقد رفضوا حذف حروف الجر، ولم يؤيدوا هذه الفكرة[1]، وانتهوا إلى القول بعدم وجود ما يسمى بالمفعول المنصوب بنزع الخافض، لأنّ نزعه أو حذفه يُخْرِجُ الاسم من باب المجرورات إلى باب المنصوبات، فتتغير من جراء ذلك الوظيفة النحوية للاسم بعد نزع الجار (أو الخافض)، فَيُستدَلُّ على تلك الوظيفة المؤداة في التركيب من الاسم بقرينة الإعراب الجديدة، فيصبح الاسم منصوبا بعد الجرِّ. والقول: إن الاسم مجرور لدليل من دلائل اسميتة، والجر علامته الشكلية وقرينة إعرابه (علامة) هي: الكسرة أو ما ينوب عنها حذفا أو تقديرا.

أمّا نزع الجارِّ (أو الخافض)؛ فإنه يُخرجُ الاسم من حالة إعرابية إلى حالة أخرى، فيتهيأ لقبول علامات، وِفقًا لما يتماشى مع خصائص الأسماء في التراكيب النحوية، من وظائف وحالات إعرابية. وثَمَّةَ أسماء هي مفاعيل مُباشِرة من حيث وظيفتها، وهي من المنصوبات، وأخرى مفعولات غير مباشرة وهي الأسماء المجرورة بعد حروف الجر، وانتصاب الاسم بعد حذف حرف الجر، هو انتصاب على التوسع أو التشبيه بالمفعول[2]، (أو على نزع الخافض)، والنحاة في هذه المسالة يقيدون النصب بنزع الخافض بشرط إذا« تعين الحرف وتعين مكان الحذف»[3]، كما أن حالة الإعراب للأسماء بعد دخول الجار، يمكن تسميتها بالمفعولية غير الصريحة أو غير المباشرة. وفي هذا يقول ابن مالك:

وعد لاَزمًا بِحَرْفِ جَرٍّ فإن حذف فالنَّصْبُ للمنجرِّ [4]

وفي مثل: (دَخلتُ العمارةَ و سَكنتُ البيتَ) المنصوبان هنا يشبهان المفعول به، وهما (العمارة) و(البيت)، ويمكن اعتبارهما مجروران بدخول حروف الجرّ، فيقال: دخلت إلى العمارة وسكنت في البيت، وهما مفعولان تعدى إليهما الفعل (دخل) و(سكن) بواسطة

---

[1] – ينظر: حسن خميس الملخ، المرجع السابق، ص:238.

[2] – ينظر: أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير، ص:98، 99.

[3] – المرجع نفسه، ص: 99.

[4] – ابن مالك، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص: 43.

الحرف (إلى) و(في). غير أن المفعول المنصوب بنزع الجار (الخافض) يختلف اختلافا واضحا عن المفعول المباشر؛ لأن الأول لا يتسنى إلاّ من خلال التقدير أو التأويل، كما يختلف الذّكر عن الحذف، والظاهر عن المضمر، والنصب عن الجرّ.

3- خاصية النسبة في الأسماء:

إذا كان الجرّ علامة شكلية من العلامات التي ميَّز بها النحاة الأسماء؛ فإن مما لا شك فيه؛ أنّ خاصية النِّسبة عدَّها النحويون علامة نحوية اختصَّت بالأسماء، وارتبطت بها ارتباطًا وثيقا، وهي خاصيّة نحويّة من خواصها الشكلية – أيضا–، حُدّدت طبيعتها ووظيفتها التركيبية، وأُشيرَ – من قِبَلِ النحاة– إلى كونها مَلْمَحًا من الملامح الأساسية التي تُعلمُ بها الأسماء، غير أنها تختلف عن النِّداء والجرّ في كونها من اللّواحق التي تلحقُ آخر الكلمة للدلالة على اسميتها.

والنِّسبة في العربيَّة من الموضوعات التي اختصّت بالألفاظ من حيث بنية الكلمة، ودراسة جوانبها الثابتة والمتغيرة وطرائقها التي تَتحدَّدُ بزيادة بعض اللواحق على بنية الكلمة الأصلية. غير أن معالجتها تقترب إلى حدٍّ كبير بعلم الصّرف، الذي يدرس بنية الكلمات، ولا ينعزل عن علم النحو في جوانب كثيرة، كدور الكلمة ووظيفتها في التراكيب المختلفة بغضِّ النظر عن مكوناتها وصيّغها؛ فهما مترابطان ومتكاملان من حيث الأهداف والأغراض المرجوّة من دراسة النّسبة، لتصنيف الكلمات المنسوبة، والقواعد النحوية المتواضع عليها، أو المستنبطة من نصوص العربية في هذا الموضوع التي سنُفصِّلُ فيه الحديث كالآتي:

أ- مصطلح النِّسبة بين المفهوم اللغوي والاصطلاحي:

1- النِّسبة – لـغة–:

ذكر ابن منظور (ت:711هـ) في مادة (ن.س.ب): النَّسَبُ معناه « نَسَبُ القرابات، وهو واحِدُ الأنساب. ابن سيده: النِّسبة والنُّسْبة والنَّسبُ: القَرابةُ؛ وقيل: هو في الآباء خاصّةً؛ وقيل: النِّسبةُ مصدَرُ الانْتِسابِ، والنُّسبةُ: الاسمُ. التّهذيب: النَّسب يكون

بالآباء، ويكون إلى البلاد، ويكون في الصناعة... وجمع النَّسب أَنْسابٌ. وانتسبَ واسْتنسبَ: ذكر نَسَبَهُ... والنّسيبُ المناسِبُ..، وفلانٌ يُناسب فلانًا، فهو نَسيبُهُ، أي: قريبهُ والنَّسَّابُ: العالِمُ بالنّسبِ، وجَمعهُ نسَّابون، وهو النَّسَّابَةُ» [1].

وفي المصباح المنير للفيُّومي (ت:770هـ): نَسَبَ بمعنى اعتزى فيقال:« نَسَبْتُهُ إلى أبيه (نسَبًا) من باب طَلَبَ عَزَوْتُهُ إليه، و(انْتسبَ) إليه اعتزى والاسم (النِّسْبَةُ) بالكسر، فَتُجْمَعُ على (نَسبٍ) مِثْلُ سِدْرَةٍ وسِدْرٍ، وقد تُضَمُّ فتُجمع مثلُ غُرفةٍ وغُرفٍ، قال ابن السُّكيت: يكون من قِبَلَ الأب ومن قِبَلَ الأمِّ، ويُقَالُ: (نَسَبَهُ) في تميم، أي: هو منهمْ، والجمع (أَنْسَابٌ) مثل: سَبَبٍ وأَسْبابٍ، وهو (نَسِيبُهُ) أي: قَريبهُ و(يُنْسَبُ) إلى ما يُوَضِّحُ ويميز من أبٍ وأمٍّ وحيٍّ وقَبيل وبَلَدٍ وصناعة وغير ذلك؛ فتأتي بالياء فيُقال مَكِّيٌّ وعَلَوِيٌّ وتُرْكِيٌّ وما أشبه ذلك..» [2].

ويتبيّن من خلال هذين التعريفين المذكورين؛ أن النِّسبة تدُلُّ على القرابة، والانتساب إلى الآباء أو الأمهات، أو القبائل، أو البلدان، أو الصناعة.

والنّسبة من هذا المنظور اللغوي؛ تتطلب توافر عنصرين أساسيين، هما: المنسوب والمنسوب إليه، والنسبة هي الجامع بينهما وتدُلُّ على الاقتراب والارتباط بين المنسوب والمنسوب إليه. وهي سمة من سمات العربية غايتها – فيما يبدو– الاختصار واقتراب شيئين من بعضهما البعض، وتعلُّقِهما، وهو المعنى الذي قَصَدَهُ الشريف الجرجاني (ت:816هـ) في قوله:« النِّسبة: ايقاعُ التعلّق بين الشيْئيْن»[3]. والتعلُّق لا يظهر إلاَّ من خلال العلاقة التي تربط بين المنسوب والمنسوب إليه، وهما العنصران اللّذان تتحقق بهما النِّسْبة في اللغة العربية من الوجهة المفهوميّة، والصِّلة وثيقة التَّرابط بوجود مميّزات وخصائص جامعة بين هذين العنصرين المذكورين.

---

[1] – ابن منظور، لسان العرب، مادة (ن.س.ب)، 242/14.

[2] – الفيومي المقرئ، المصباح المنير، ص: 310. وينظر: عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، ص309.

[3] – الشريف الجرجاني، كتاب التعريفات، ص:241.

ولعلّ الخلفية التي تقوم عليها النِّسبة في نظر اللغويين العرب القدامى من حيث المفهوم، كامنة في دلالتها الاجتماعية التي عَرَفَهَا المتكلم العربي أثناء تعبيره عمّا ترسَّخَ في ذهنه من ثقافةٍ ووعي بالأقارب والأنساب، والبيئة والقبيلة « ومن الطبيعي بعد هذا الوعي الحادّ بِخفايا أسرار الوجود أن تترسخ نسبية المعايير في موضوع العامل اللغوي – بين المقياس القومي والمقياس الكوني–»[1]. وصفة النسبة الذاتية استمدها العربي لمَّا سكن الأرياف والمدن، واستعار حينئذ « من العجم والنبط الانتساب إلى البلدان فكان عُرفًا طَارئًا،... ثم استعمل النِّسب وهو المصدر في مطلق الوصلة بالقرابة»[2].

وذلك ممّا أدَّى إلى تمتُّع كلمة " النِّسْبَة " بدلالةٍ لغوية محمولة على مرجعيات ثقافية واجتماعية، مرتبطة بخواص ذاتية ومنطلقات لغوية وفكرية جعلت دلالتها المفهومية مُشيرة إلى العلاقة بين المنسوب والمنسوب إليه، وهي علاقة تقترب في دلالتها من معنى "الحمل"، و« إسنادُ مَحمول إلى مَوضوع»[3]. أو هي« ما يُقال على شيء معيّن ويُسند إليه»[4]، وذاك يجعل الشيء مناسبًا أو متناسبًا مع غيره، فيُعْزَى إليه تماشيا مع سُنَن العرب في كلامهم حيننا يوائمون بين المحمول والموضوع، قصد الحمل على اللفظ، لأنّ « في كلام العرب أن الحمل على اللّفظ أوّلاً ثم الحمل على المعنى ثانيًا، أكثر شيوعا من الحمل على المعنى أوّلا ثم الحمل على اللّفظ»[5].

2- النّسبة إصْطلاحًا:

النّسبة أو النّسب في اصطلاح النحويين هي« إلحاقُ يَاءٍ مُشدّدة في آخر الاسم لتدل على نسبته إلى المجرد منها، نحو: يمنيّ نسبة إلى يمن، ومغربيّ نسبة إلى

---

[1] – عبد السلام المسدي، ما وراء اللغة، بحث في الخلفيات المعرفية، ص: 110.

[2] – الفيومي المقرئ، المرجع السابق، ص:310.

[3] – عبده الحلو، معجم المصطلحات الفلسفية (فرنسي – عربي)، ص:13.

[4] – المرجع نفسه، ص نفسها.

[5] – خالد إسماعيل حسَّان، في المعنى النحوي والمعنى الدلالي، ص:102.

مغرب»[1]. ويكون ما قبل الياء مكسورًا لتصحّ النّسبة في الأسماء. وزيادة على ذلك؛ فقد أُطْلِقَ عليها اسم الإضافة عند سيبويه (ت:180هـ) فقال:« هذا باب الإضافة، وهو باب النسبة، اعلم أنك إذا أضفت رجلاً إلى أي رجلٍ جعلته من آل ذلك الرجل أَلْحقتَ ياءي الإضافة. فإن أضفتهُ إلى بلد فجعلته من أهله، ألحقت ياءي الإضافة؛ وكذلك إن أضفتَ سائر الأسماء إلى البلاد، أو إلى حَيٍّ أو قبيلةٍ»[2]. وقال أيضا مبينًا ما اشتهر به كلام العرب في الإضافة:« واعلم أن ياءي الإضافة إذا لحقتا الأسماء فإنّهم ممّا يُغيِّرونهُ عن حالهِ قبل أن تُلْحَقَ ياءي الإضافة. وإنمّا حملهم على ذلك تغييرهم آخر الاسم ومُنتهًا، فشجّعهم على تغييره إذا أحدثوا فيه ما لم يكن»[3].

والأسماء المؤنثة التي في آخرها هاء التأنيث، يجب حذف الهاء في النِّسبة، فيقال: في المنسوب إلى البصرة بصري وإلى مكّة مكّي، ويجب حذف الهاء، فلو قيل: بصرتيّ ومكتيّ في نسبة المذكر، أوْجَبَ أنْ في نسبة المؤنث: بصرتيّة ومكّتية، فيجتمع تأنيثان في الاسم بتائيْن، الأولى للمنسوب إليها والثانية للمنسوبة، وذلك لا يكون في اسم واحدٍ البيَّة.[4]

وقد ذكر بعض النحويّين « أن الهاء تشبه ياءي النَّسب، لأنهم قالوا: زنجي للواحد وزنج للجميع تجعل بين الواحد والجميع ياءي النِّسبة، كما قالوا: تمرةٌ وتمرٌ، وشعيرةٌ وشَعيرٌ، يجعلون بين الجمع والواحد الهَاء. فَلمَّا صارت الهاء كياءي النِّسبة، ولا يجتمع في الاسم ياءان مشدَّدتان للنِّسبة لم يجتمع هاء ويَاء، ثم يلحق المنسوب إليه تغيير...»[5].

---

[1] – محمد سمير نجيب اللبدي، المراجع السابق، ص: 222.

[2] – سيبويه، الكتاب، 335/3

[3] – المرجع نفسه، 3/غص نفسها.

[4] – ينظر: أبي سعيد السيرافي، شرح كتاب سيبويه، 91،90/4.

[5] – المرجع نفسه، 91/4.

ب- النسبة علامة شكلية للأسماء:

النِّسبة هي سمة من السِّمات الشكلية للأسماء، فيكون الاسم منسوبًا فتلحقه ياء النِّسبة، وهي في علم النحو « من معاني حرف الجرّ (اللام) ومعناه أن المجرور بحرف الجرّ صَاحِبُ المذكور في الكلام، نحو: "القلمُ لسمير"»[1]. أما عند الصَّرفيين فالنَّسب أو النِّسبة: « هو إلحاق آخر الاسم ياءٌ مُشدّدة للدلالة على نسبة شيء إليه، نحو: لبنانيّ، عربيّ، مدنيّ»[2]، وهذا ما اتفق عليه سيبويه مع أصْحابِ مذهبه من النّحويّين في درسهم النحوي والصّرفي.

فاليَاء الدَّالة على النِّسبة، هي لاحقة (من اللَّواصق) التي تلحق الاسم فتميِّزه، وتَخُصُّه بالاسمية دون الفعْلية والحرفيَّة، كما أنَّها تَجعلُهُ منسوبا إلى موطنه أو قبيلته، أو تخصيصه بصفة من الصِّفات، كالعلم فنقول: علميّ،أو ريَّاضة فيقال: ريَّاضي، وكذا: أدبي، وأخلاقي...« والغرض منه توضيح المنسوب أو تخصيصه، وذلك بنسبته.. أو العلم الذي اخْتص به، أو إلى عمله، أو صفة من صفاته..» [3].

ويُشترط في النِّسبة عند النحويين، أن يكون الاسم منسوبًا والنِّسبة علامته الشكلية (أو اللفظية)، تجلو واضحة من خلال اللاّحِقة (ياء النِّسبة)، كما أن الاسم المنسوب يصيبه تغيير من الجهة الصوتية من خلال إضافة الياء المشدَّدة في آخره، ثم كسر ما قبل آخره. ويقترب من هذه الوجهة معنى النِّسبة بمعنى إضافة الياء إلى بنية الكلمة لتكون منسوبة إذا كانت اسمًا، وتزيد هذه الإضافة زيَّادة في المعنى والدّلالة، وهي الانتساب والقرابة بين المنسوب (الاسم) والمنسوب إليه، وذاك ما يَشْترِكُ فيه المعنى اللّغوي والاصطلاحي لِلفظة " النِّسْبَة ".

---

[1] – إميل بديع يعقوب، وبسَّام بركة، ومي شيخاني، قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية (عربي- إنجليزي- فرنسي)، ص387.

[2] – المصدر نفسه، ص نفسها.

[3] – محمد سليمان عبد الله الأشقر، معجم علوم اللغة العربية، ص420.

وتوحي النِّسبة عند النحاة واللغويين بطريقة العدول وعملية التَّغيير من معنى إلى معنى، وفقا لما يَطَّرِدُ مع القياس على كلام العرب، وهذا ما أشار إليه الزمخشري (ت:538هـ) في تعريفه للنِّسبة، بقوله: « والنِّسبة ممَّا طَرَّقَ على الاسم لتغييرات شَتَّى، لانتقاله بها عن معنى إلى معنى، وحالٍ إلى حالٍ، والتغييرات على ضربين: جاريَّة على القياس المُطّرد في كلامهم، ومعدولة عن ذلك»[1].

والتّغييرات الطّارئة على بنية الكلمة بطريق النِّسبة، باعتبارها علامة شكلية توجب إلحاق الاسم المنسوب ياءً مشدَّدة، وهي تُمثّل الأمارة اللفظية الدَّالة على إجراء عملية النِّسبة بين المنسوب والمنسوب إليه.

ويمكن أن تكون النِّسبة – أيضا– ملمحًا من ملامح الاختصار؛ فبدل أن يقال – مثلا–: رجلٌ من البصرة (أو من الكوفة)، أو رجلٌ من قبيلة قريش (أو هذيل...)، ويقال: رجلٌ يملك عِلْمًا (أو حِرْفَةً)؛ فقد يَجنح المتكلم نحو الاختصار بواسطة النِّسبة، فيقول: رجلٌ بصريّ (أو كوفيّ)، أو رجل قرشيّ (أو هذليّ)، وكذلك: رجل عِلميّ (أو حِرفيّ) على سبيل الاختصار تماشيا مع ما تَسْمَحُ به القواعد النَّحوية والصرفية للغة العربية، فَيُلْحِقُ الأسماء علامة للنسْبَة للدلالة على الانتساب، وعقد الارتباط بين المنسوب والمنسوب إليه. والقول بأن النَّسب أو النّسبة علامة شكلية (أو لفظية) للأسماء المراد منه قبولها إجراء النّسبة، فتكون الأسماء ومنسوبة وتظهر نسبتها في إلحاق الاسم المنسوب ياءً.

فالنِّسبة إذن في نظر النحويِّن؛ لها وجود واضح، ووجودها ارتبط بقسم الأسماء من الكلمات، وتظهر ملامحها في التصاق الياء المشددة بآخر الأسماء و(تُدْعَى باللاَّحقة)[2]. وعلماء العربية حينما ناقشوا موضوع النِّسبة، أوْلوهَا اهتماما بالغًا، وربطوها بالكلمة في العربية ارتباطا وثيقا من حيث صيغتها الصرفية، ومكوناتها الصَّوتية، وركّزوا

[1] – الزمخشري، المفصل في علم العربية، تح: فخر صالح قرارة، ص:201.

[2] – ينظر: أشواق محمد النجار، دلالة اللواصق، التصريفية في اللغة العربية، ص: 71، 188، 237، 246.

على ما تتعيّن به الأسماء بواسطة خاصيّة النِّسبة التي تتكشف قرينتها وسمتها في ياء النِّسبة المفيدة لمعنى الاسمية.

وإذا كانت الياء لاصقة من خواص الأسماء دون الأفعال والحروف، وتلحق الأسماء للدلالة على النّسبة؛ فإنها من الناحية الوظيفية « تجعل الاسم منسوبًا إليه، بعد إلصاقها به، وتكون النِّسبة إلى الأب، والأم، والبلد، والحي، والقبيلة، والصناعة، والمكان والمذهب، نحو، أسد– أَسديّ، وكوفة – كوفيّ، وقيس – قيسيّ... هذا إن كان الاسم صحيحًا»[1].

وقد اختلف النحويون في تسمية هذا الباب، « فمنهم من سمّاه بالنّسب ومنهم من يُسمّيه الإضافة[2]، وهو الصّحيح، لأنّ الإضافة أعمّ من النّسب، لأنّ النّسب في العُرف إنما هو إضافة إلى آبائه وأجداده، يقال: فلان عالم بالأنساب. والإضافة في هذا الباب قد تكون إلى غير الآباء والأجداد، فلذلك كانت تسميته إضافة أجْود من تسميّته نَسَبًا»[3].

وإذا كان الأمر كذلك، فما حقيقة الياء المشدَّدة في النَّسب، وكسرَ ما قبلها؟ وما هي أصناف الاسم المنسوب؟ وما هي التغيُّرات التي تحدثها تلك الياء عندما تلتصق ببنية الكلمة؟ وهذه المسائل جميعها، والاستفسارات وردت في متون المؤلفات النحويَّة التراثية، وطرقها بعض الدَّارسين في ضوء معالجتهم لموضوع النِّسبة، التي اعتبروها علامة توسم بها الأسماء حينما تنسب إلى ما يقترب منها، وتَجوز نسبتها إلى المنسوب إليه.

وللإجابة عن استفسار حقيقة الياء المشددة في النَّسب، قال ابن الأنباري (ت:577هـ) موضّحًا ذلك: « إن قال قائلُ: لم زيدت الياء في النِّسب مُشدَّدة مكسورًا ما

---

[1] – أشواق محمد النجار، المرجع نفسه، ص:177. وينظر: ابن عصفور الإشبيلي شرح جمل الزجّاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، 309/2.

[2] – وكأن التسمية الصحيحة عند سيبويه هي «الإضافة» بدل النِّسبة، لأنه قال:«هذا باب الإضافة» وأرْدفهُ بعبارة «وهو باب النِّسبة» وقدَّم الإضافة لأهميتها، وكونها أعمّ من النسبة، خلافًا لجمهور النحويِّن الذين سمُّوه "باب النَسب" بدل "الإضافة". ينظر: سيبويه، الكتاب، 335/3 وما بعدها. وينظر: ابن عصفور الإشبيلي، المرجع نفسه، 309/2.

[3] – ابن عصفور الاشبيلي، المرجع نفسه، 309/2.

قبلها، نحو: زَيْدِيّ، وعمْريّ، وبغداديّ، وبصريّ، وما أشبه ذلك؟ قيلَ: أوَّلاً إنما كانت ياء تشبيهًا بياء الإضافة لأن النِّسب في معنى الإضافة، ولهذا كان المتقدِّمون من النحويِّين يترجمونه بباب الإضافة»[1]. غير أن اختلافهما يبدو واضحًا، لأن الإضافة معنوية، والنّسبة لفظية تخصّ بنية الكلمات الدَّالة على الاسمية، وكلاهما من العلامات النحوية المشهورة التي اعتمدها النُّحَاة في تمييز الأسماء عن الأفعال والحروف.

وقال أيضًا: « وكانت الياء مشددة لأن النَّسب أبْلغ من الإضافة، فشدَّدُوا اليَاء لِيَدلُّوا على هذا المعنى. وكانت مكسورًا ما قبْلَهَا توطيدًا لها»[2]. وكأن ابن الأنباري ومن ذهب مذهبه من النحويِّين، متَّفقون على أن النِّسبة أقوى وأبلغ من الإضافة[*]؛ فأعطوا الياء قوةً أيضا باعتبارها قرينة وعلامة على النِّسبة، وتَصَوّرهم لهذا المعنى أدَّى بهم إلى تشديد الياء، كما أنَّ قوة النّسب – رُبَّمَا– تكون مُسْتَوْحَاة من الانتقال الصوتي كَسْرًا ثم شِدَّةً، وهو المنحى الصَّوتي الذي قد يكون سَبَبًا في قوة النِّسبة.

وينضاف إلى تعليل ظاهرة تشْديد الياء، أن النِّسبة عملية انْتسَابٍ، وضمُّ اسمٍ إلى اسمِ، فيصبح بذلك الاسم المنسوب أقوى من الاسم الموصوف بالإضافة، فيَتَوَلَّدُ مَعْنَى القوَّة على اليَاءِ من النَّاحية الصوتية.

وفي تأدية الوظيفة النحوية والصّرفية المنوطة بالياء المشدّدة في آخر الأسماء المنسوبة، في كون تلك الياء علامة على النِّسبة؛ فإن وظيفتها الأساسية هي الإعلام عن الأسماء، وبها – أي الياء– تَتَحَدَّدُ أصناف الاسم المنسوب[3]، كما تَحُدّ التاء الاسم المؤنَّث وتُميِّزه عن المذكر، وذلك دَعَا النَّحويين إلى تشبيه التأنيث بالنسبة. وقد أثبت الزمخشري (ت:538هـ) مشابهة التأنيث بالنَّسَب؛ فقال: « وكما انقسم التأنيث إلى حقيقي

---

[1] – ابن الأنباري، أسرار العربية، ص:319.

[2] – المرجع نفسه، ص: نفسها.

[*]– خلافا لسيبويه الذي يفضل الإضافة عن النسبة. ويرى ابن الأنباري أن النسبة من حيث القوة أفضل من الإضافة وأبلغ منها. ينظر: سيبويه، الكتاب، 335/3. وينظر: ابن الأنباري، المرجع نفسه، ص نفسها.

[3] – ينظر: الزمخشري، المصدر السابق، ص: 200.

وغير حقيقي، فكذلك النّسب. فالحقيقي ما كان مؤثرًا في المعنى[*]، وغير الحقيقي ما تعلَّق باللفظ فحسب، نحو: كرسي وبُرْدِيّ. وكما جاءت التَّاء فارقةً بين الجنس وَوَاحِدُه، فكذلك الياء، نحو: روميّ وروم، ومجوسيّ ومجوس»[1]. وهو الرأي الذي يراه ابن الأنباري (ت:577هـ)؛ فذكر أن تاء التأنيث تحْذَفُ في حَالة النَّسب، في مثل: بصرة: بصري ومدينة: مدني،...« إنّما حُذفت لأن هذه التَّاء حكمها أن تنقلب في الوقْفِ هَاءً، فلمّا كانت تتغيّر، ولا يمكن أن تجري على حكمها في أن تكون تارةً تَاءً وتارةً هاءً، كان حَذْفُها أسهل عليهم»[2].

والمراد من ذلك؛ أن تاء التأنيث التي تلحق الأسماء المؤنثة متغيرة بين التاء المربوطة في آخر الاسم المؤنث، ومنقلبة إلى هَاء في الوقف، ولا يمكن الجمع بين تاء التأنيث وهاء الوقف، كما أنه لا يجوز الجمع بين تاءي التأنيث في كلمة واحدة في حال النّسب. قال ابن الأنباري مؤكدًا هذا الرَّأي:« ألا ترى أنَّك لو قلت في النسب إلى الكوفة والبصرة في المذكر: رجُلٌ كوفتي، وبصرتي، لقُلْتَ في المؤنث: امرأة كوفتيّة وبصرتيَّة؟ فلمَّا كان يؤدي إلى الجمع بين تاءي تأنيث في كلمة واحدة لا يجوز، حذفوا التَّاء من المذكّر لئلاَّ يجمعوا بين علامتي تأنيث»[3]. ووجه الشبه بين التأنيث والنسب في نظر ابن الأنباري، سبَبُه تاء التأنيث وياء النسبة اللتان لا يجوز اجتماعهما في آخر الأسماء، فتحذف التاء وتُقْلَبُ ياءً مشدّدة .

وما يجري مجرى الاطِّراد في مسألة التغيرات الواقعة على الأسماء المنسوبة أو الشذوذ؛ فإن ما لم يطّرد قياسه (فيكون شاذًّا) ينبغي أن يُعتمدَ فيه على ما سُمع من

---

[*]– فالنسبة الحقيقية هي المؤثرة في المعنى، أي يمكن أن توسَمُ (أو توصف) بالمعنوية، كالنسبة إلى الوطن والبلد، والمذهب، فيقال: بصري، مكي، ومالكيّ وشافعي وحنبلي.... ينظر: الزمخشري، المرجع نفسه، هامش/ص:201.

[1] – الزمخشري، المرجع نفسه، ص:201.

[2] – ابن الأنباري، المرجع السَّابق، ص320.

[3] – ابن الأنباري، المرجع السابق، ص: نفسها. وينظر: أبي سعيد السيرافي، المرجع السابق، 91/4.

كلام العرب (على السِّمَاع)، أو ما كان منقولا عن بعض القبائل الفصيحة. أما النوع الآخر من الأسماء المنسوبة، وطريقة نسبها؛ فإنه يكون مُطردًا.

وقد أشَار سيبويه (ت:180هـ) إلى هذا النَّوع من التَّغيير؛ بقوله:« فمنه ما يجيء على غير قياس، ومنه ما يُعْدَلُ وهو القياس الجاري في كلامهم»[1]. وشرح كلامه أبو سعيد السِّيرافي (ت:369هـ) فقال:« وأما قوله [يعني قول سيبويه – المذكور–]: فمنه يعني من التَّغيير ما يجيء على غير قياس.. ومنه يعني من التغيير ما يعدل. وهو القياس الجاري يعني ما يغير تغييرا يَطَّرِدُ فيه القياس»[2]. ولَفْتَةٌ من الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت:175هـ) سبق بها تلميذه سيبويه؛ فقال:« كل شيء من ذلك عدَلَتْه العربُ تركته على ما عدلتْه عليه، وما جاء تامًّا لم تُحْدِث العربُ فيه شيئا فهو على القياس»[3].

وممّا جاءَ على غير قياس كلام العرب « قولهم في هُذيْل: هُذليٌّ وفي فُقيم كِنانة: فُقَمِيٌّ، وفي مليح خُزَاعة، "وفي ثقيفٍ: ثَقَفِيٌّ، وفي زَبينَة: زَبَانيٌّ»[4]. ثم اعلم أنَّك « إذا سميت رجلا زبينةً لم تقل: زباني، أو دهْرًا، لم تقل: دهْريٌّ، ولكن تقول في الإضافة إليه: زَبَنِيٌّ، ودَهْرِيٌّ»[5]. بفتح الحرف الأول وكسر ما قبل الأخير.

وتلك الأقوال، والآراء إن دَلَّت على شيء؛ فإنما تدّل على الاستعمالات اللغوية الواردة في كلام العرب، والخصائص التي جنحت العربية نحو اللّجوء إلى النِّسبة، باتِّباع جملة من القوانين الصرفية التي تعتري الألفاظ المنسوبة، من حيث حركاتها، وطرق العُدُول عَمَّا كان مُطَّردًا، وذلك بالاستعانة في أحيان كثيرة بما سُمِعَ عن العرب.

ولم تكن النِّسبة في الأسماء مُقتصرة على تلك التغييرات المذكورة آنِفًا؛ وإنّما « جميع ما ذكره سيبويه على أنه شاذ، إذ أزال عن موضع الشذوذ في النِّسبة رجع إلى

---

(1) – سيبويه، المصدر السَّابق، 335/3.

(2) – السيرافي، المصدر نفسه، 91/4.

(3) – سيبويه، المصدر السابق، 335/3.

(4) – المرجع نفسه، 3/ص نفسها.

(5) – المرجع نفسه، 338/3.

القياس كرجلٍ سمي بدهرٍ أو زبينَة إذا نَسَبت إليه قُلْت زَبني ودَهري بفتح الدَّال، لا يجوز غير ذلك، كما لو حقرت ليلة أو إنسان اسم رجلٍ لم يجز فيه غير لييلة وأنسيان وزال عن الشذوذ»[1]. وما كان شاذًّا من الأسماء المنسوبة يزول عنه شذوذه بالرجوع إلى ما اطِّرد من كلام العرب. ومادام يجوز قياسه، فإنه يجري مجرى الشاذ في التصْغير.

وعلماء العربيَّة من نحويين وصرفيين حينما يعالجون موضوعًا أو يُقْرنون علاقَةً بين الألفاظ ومعانيها، أو بين الأسماء وخواصّها، يعتمدون كثيرًا على القياس، لاستنباط الخواص والمميزات الشكلية، كالنِّسبة، والتصغير، والتأنيث والتذكير، وتلك هي السِّمات التي وَسَمُوا بها الاسم في اللغة العربية. وعبقريتهم أدَّت بهم إلى أن يجدوا ما يربط بين العلامة والكلمة من حيث اللفظ والمعنَى، ليَجْري المنطوق من كلام العرب مجري الاطِّراد، وتتحدَّدُ قواعده النحوية مع اسْتِقْصَاءِ المعاني الثابتة للألفاظ المنعزلة (أو المفردة)، وذاك ما نجده مبثوثا في متون المعاجم الغوية للعربية. والمعاني المتغيرة وفقا لنظمها، وتعالقها وائتلافها في التراكيب المختلفة، وأَقْصِدُ من المعاني المتغيرة، الدلالة التي لا تَتَأَتّى للأسماء أو الأفعال سوى بنظمها، وهو ما سماهُ عبد القاهر الجرجاني(ت:471هـ) بالنَّظم[2].

« وليس هذا فقط، بل إن الكلمات ذات المعاني المركزية الثابتة إلى حدٍّ ما لها هي الأخرى صورة مختلفة في التَّطبيق والاستعمال»[3].

والمتكلم، أو مستعمل الألفاظ، سواءٌ أكانت أسماءً أم أفعالاً مفردة أم مركبةً «لا يكتسب المعنى التّام لأيِّ كلمة ويستخدمها بدقةٍ، إلاّ عند سماعها بوصفها رمزًا يُستخدم في مواقفٍ متنوعة. وقد يختلف معنى كلمة ما اختلافًا كبيرًا أو طفيفًا بالنِّسبة

---

[1] – أبو سعيد السِّيرافي، المصدر السَّابق، 97/4.

[2] – قال عبد القاهر:« وجملة الأمر أن ههنا كلامًا حسنه للفظ دون النَّظم، وآخر حُسْنُهُ للنَّظم دون اللفظ وثالثا قد أتاه الحسن من الجهتين». دلائل الإعجاز، ص: 99.

[3] – ستيفن أولمان، دور الكلمة، ترجمة الدكتور كمال بشر، ص:71.

لمستعمل اللغة الواحدة، وحتى بالنسبة لأفرادٍ أو جماعة بشرية صغيرة متوطّنة Community»[1]. والأسماء المنسوبة دوالٌ أو رموزٌ لغوية تحمل معان متنوعة بحسب ما نُسبت إليه تماشيا مع الاستعمالات الفردِّية أو الجماعية، وفقًا للتغيرات الصِّرفية والقواعد النحوية التي تخصُّ اللغة، كما اختصَّت الأسماء في العربية بمجموعة من العلامات الشَّكلية، كالنسبة التي توحي في أحيان كثيرة بالاختصار، الذي هو سمة من سماتها، وتُلمح منها – أي: بقرينة النِّسبة–، ملامح الحذف، كحذف بعض الكلمات وتعويضها بقرينة النِّسبة؛ وهي اللاَّحقة الياء المشدّدة، التي تلحق الأسماء المنسوبة.

وترتبط خاصيَّة النِّسبة في العربية بفئة الكلمات الأسماء وتقترن في هذه الحال بظواهر نحوية ولغوية مختلفة؛ كالحذف والقلب، حيث تُحْذَفُ أواخر بعض الأبنية الصِّرفية للأسماء المنتهية بالتاء المربوطة الدَّالة على التأنيث، نحو: كوفة / كوفيّ، وبصرة / بصريّ. والأسماء المنتهية بلاحقة الألف والتاء، نحو: مسلمات / مسلميّ. والألف والنون، مثل: زيدان – زيديّ (وقد يقال زيدانيّ)[2]، وكذلك ما لحقته الألف المقصورة، كقولنا: بردي – برديّ، وتلك اللواحق تحذف لُزومًا من أواخر الأسماء المنسوبة.

وهذا ما أشار إليه سيبويه (ت:180هـ) في معنى كلامه « وذلك لأن هذه الحروف قدْ يحذفونها من الأسماء لما أحدثوا في أخرها لتغييرهم مُنْتَهَى الاسم، فما اجتمع في آخر الاسم تَغييرُهُ وحَذْفٌ لازم لزمه حذف هذه الحروف»[3]، ثمّ أكَّد على ذلك الحذف، فقال: « فكلَّما ازْداد التَّغيير كان الحذف ألزم»[4].

---

[1] – روي. سي. هجان، اللغة والحياة والطبيعة البشرية، ترجمة: الدكتور: داود حلمي أحمد السِّيّد، ص: 20، 21.

[2] – ينظر: أشواق محمد النجار، المرجع السابق، ص: 178. وينظر: جمال الدين الطائّي شرح الكافية الشافعية، تحقيق: أحمد بن يوسف القادري، 218/2 وما بعدها.

[3] – سيبويه، الكتاب، 339/3.

[4] – المصدر نفسه، 3/ ص نفسها.

ومما سبق؛ نستخلص نتيجة مَفَادها، أن النِّسبة علامة شكلية (لفظية) تُعْلَمُ بها الأسماء، بواسطة الياء المشددة التي تلحق أواخر الكلمات الدَّالة عل الاسمية، وتقترن تلك النِّسبة بعلامات نحوية لفظية أخرى (كالياء مثلا) لتمييز الأسماء عن الأفعال والحروف، كما أنها – النِّسبة– تقترن بظواهر نحوية وصرفية في حقل واسع من الفضاء العلاماتي، مُتضافرة جميعها كعلامات تَخُصُّ الظاهرة الاسمية في اللغة العربيّة.

وتظلّ الشواهد والتغيّرات، التي سَاقهَا النُّحاة العرب القدامى، واللغويون، وكذا الدارسون المحدثون جديرة لأن تكون النِّسبة سمة من السِّمات الشكليّة تتضمُّنها القضايا النحوية والصرفية البالغة الأهمية، في التقسيم، والتبويب ثم التّصنيف للأسماء، ونسبتها إلى ما تجوز منه النِّسبة في الكلام العربي، وذلك كله – بلا شكٍّ– يعتبر عاملاً رئيسًا من عوامل ارتباط اللغة العربية بحياة أبنائِها في مجال الأسماء والمسميَّات، في كل العصور المتعاقبة، وتظل علامة النِّسبة في اقترانها بالأنساب والانتساب؛ ضرورة وحتمية فرضتها الغايات والمقاصد القومية والاجتماعية على النَّاطقين بالعربية، التي تعدّدت خصائص ألفاظها سَواء أكانت أسماءً أم أفعالاً أم حروفا. ولعل من علامات الأسماء – كذلك– التَّصغير.

4–التّصغير علامَةٌ للاسم في العربيّة:

ارتبطت نظرة اللغويِّين، والنحاة العرب في مسألة التصغير بأفكارٍ وتصوراتٍ، تتضمَّن أبعَادًا دلالية ظلّت مُسْتَنِدَةً على مجموعةٍ من الأغْراض والغايات المتنوّعَة، والمقاييس المستخلصَة من الكلام العربي من حيث: المعاني اللغويَّة، والدلالات المستنبطة من الرُّؤى المعجميَّة التي أشار إليها عُلَمَاءُ العربيَّة في هذا المركب الْوَصْفِي الذي وُصِفَتْ به كلمة " تصغير"، وما يشير إليه مدلولها، سَوَاءٌ أكانت مفردةً معزولة عن التركيب، أَمْ داخل التراكيب المختلفة.

ولعل المنطلق الأساس لعلماء العربيَّة في دراستهم " للتصغير" أو " النسبَة" أو " النّدَاء" وغيرهم من الخواصّ والظواهر التي تعتري اللغة العربية، فَتُوسَمُ بِهَا الأسماء،

باعتبارها علامات نحوية شكلية (لفظيَّة)؛ كل ذلك كان المنطلق فيه هو: التركيز في النظر إلى بنية الكلمة، وما يطرأ عليها من تغييرات وتحويرات لإجراء التصغير أو النِّسبَة أو غيرها، وهنا نذكر التغيرات المختصَّة بالتّصغير، الذي يُمَثِّلُ علامَة من العلامات التي وُسِمَت بها الأسماء في نظر الصرفيين والنحويين واللغويين جميعهم.

وتلك الحقائق التي بُنيت عَلَيهَا دراسَة التصغير، مُسْتَمَدّة من حقائق وخصائص اللغة العربية، وزادوا عليها بعض الشيء من الأسس والمعايير التي كانت راسخة في أذهانهم، جذبوها من مختلف الأوسَاط والبيئات الاجتماعية عند العرب. وتلك المدلولات التي اِكْتَسَبَهَا الدّال " التصغير" في اللغة واصطلاح النحويِّين، نسوقها لاَحِقًا كالآتي:

أ-التَّصغير بيْن المفهوم اللغوي والاصطلاح النّحوي:

1-أ- التَّصْغيرُ- لُغَةً-: ورد في التُّراث اللُّغوي والمعجمي مصطلح " التصغير" بمعنى التقليل، وعكس الكِبرَ، ويُقَالُ: صَغَّرهُ، أي جعله صغيرًا[1]، قال ابن منظور (ت:711هـ):« الصِّغَرُ: ضدّ الكِبر. ابن سيده: الصِّغَرُ والصَّغارة خِلاَف العِظَمِ. وقيل: الصِّغَرُ في الجِرْم، والصَّغَارَةُ في القَدْرِ، صَغُرَ صَغَارَةً، وصِغرًا وصَغِرَ يَصْغَرُ صَغَرًا(بفتح الصّاد والغين)، وصُغْرَانًا، كلاَهُمَا عن ابن الأعرابي: فهو صَغيرٌ، وصُغارٌ (بالضَّمِّ)، والجمع صِغار»[2].

وفي جَعْل الشيء صَغيرًا، وإحداث التّصغير، قال أيضًا:« وصَغَّرَهُ وأَصْغَرَهُ: جعله صغيرًا. وأَصْغَرْتَ القِرْبَة: خَرَزْتُهَا صَغيرةً»[3]، ممَّا جعله مصدرًا للفعل(صَغَّرَ). فقيل: « صَغَّرَهُ، وأَصْغَرَهُ إذ جعله صَغيرًا، والتصغير والصِّغَر (بِكَسْرٍ فَفَتْحٍ) يكون في الجَرَمِ أو في الجسم.(وبضمتيْن) معناه الذلُّ والضِّيم والحقارة، والتصغير معناه جعل الشيء

---

[1] – ينظر:ابن فارس، مقاييس اللغة، 290/3. ومحمد الكتّاني، موسوعة المصطلح في التراث العربي،563/1.

[2] – ابن منظور، لسان العرب، 244/8

[3] – ابن منظور، المصدر السابق، 245/8.

صَغرًا أو منسُوبًا للصِّغر، وهو ضدّ الكبر»[1]، وهذا المعنى، قدْ يشتركُ فيه التصغير مع النِّسبة من حيث البنيَة الصّرفية، فيكون الاسم المُصَغَّر مَنْسُوبًا بواسطة الياء المشدّدة.

ولمَّا كان أَمْرُ التصغير من جهة المفهوم اللغوي؛ ظَلَّ مرتبطًا بالأغراض والغايات من الكلام، أو دلالة الألفاظ؛ فقد ذكر ابن منظور (ت:711هـ)، أهداف التَّصغير وأغراضه؛ فقال: « والتصغير للاسم والنعتِ، والنّعتُ يكون تحْقيرًا، ويكون شفقة ويكون تخصِيصًا... والتَّصغير يَجِيءُ بمكان شَتَّى: منها ما يجيءُ على التَّعْظيم..، ومنها أَنْ يُصَغَّرَ الشيء في ذاتِهِ، كقولهم: دُويرَةُ، وَحُجَيْرَةٌ، ومنها ما يَجيء للتَّحقير في غير المخاطب وليس له نقصٌ في ذاتِهِ، كقولهم: هُلِكَ القَوْمُ إِلَّا أَهْلَ بَيْتٍ، وَذَهَبَتِ الدَّراهِمُ إلا دُرَيْهِمًا. ومنها ما يَجِيءُ للذمِّ، كقولهم: يَا فُوَيْسِقُ، ومنها ما يجيء للعطفِ والشَّفَقَةِ، نحو يا بُنَيَّ وَيَا أُخَيَّ»[2]. وتتحدَّدُ بقول ابن منظور هذا، المعاني والدلالات اللغوية للتَّصْغير، التي ارتبطت بالأغراض، والفوائد التي يَرْجُوها المتكلم، التي« منها ما يجيء بمعنى التقريب، كقولهم: دُوَيْن الحَائط، وقبيل الصُّبْح، ومنها ما يَجِيءُ للمدح، من ذلك قول عمر لعبد الله: كُنَيْفٌ مُلِئَ عِلْمًا. وفي حديث عمر بن دينار قالَ: قُلْتُ لِعُرْوَةَ: كم لَبِثَ رَسُولُ الله صلى الله عليه وسلم بمكة؟ قَالَ: عَشَرًا، قُلْت: فابن عبّاس يقُول بضْعُ عَشرةَ سَنَةً، قَال: عروة: فَصَغَّرَهُ، أي: اِسْتَصْغَرَ سِنَّهُ عن ضَبْطِ ذلك، وفي روايَةٍ: فَغَفَّرَهُ، أي: قَالَ غَفَرَ الله لَهُ... والإصْغَارُ من الحنين: خلاف الإكبار...، والمعنى لَهَا حَنينٌ ذو صِغار، وحنين ذو كِبار»[3].

ومن أقوال العرب: أَرْضٌ مُصْغرَةٌ: نبْتها صغيرٌ لَمْ يَطُلْ على سطح الأرضِ، ويَقَالُ: صِغْرَةُ أَبَوَيهِ وَصِغْرَةُ وَلَدَ أبَوَيْهِ، أي: أَصْغَرُهم..، وفلانٌ صِغْرَةُ القوم وكِبْرَتُهمُ، أصغرهم وأكبرهم...أما الصَّغارُ (بالفتح)، فهو الذُّلُّ والضِّيمُ، والصَّاغِرُ هو: ما رَضِيَ

---

[1] – محمد الكتَّاني، المرجع السابق، 563/1.

[2] – ابن منظور، المصدر السابق، 245/8.

[3] – ابن منظور، المصدر نفسه، 8/ ص نفسها.

بالذُّلِّ والهوان... [1] وبالنظر إلى معنى التّصغير من حيث المصدريَّة؛ فهو مَصْدَرٌ من مَصَادر الفعل «(صَغَّرَ)، يُقَالُ: صَغَّرَهُ وأَصْغَرَهُ إذا جعله صَغيرًا »[2].

وما يمكن استخلاصه ممّا وَرَدَ في متون المعاجم اللغوية العربية؛ تَعَدُّد الدلالات اللغويّة لكلمة " التصغير" فَيُعْنَى بِهَا التقليل، والعِظَمُ وضدّ الكبر. كما أن المتكلم يلجأ إلى التّصغير لتلبية مَآرِبٍ مختلفة؛ منها: التحقير، أو الشَّفَقَة، أو التخصيص. وجميع تلك الأغراض مَدَعاةً إلى الاهتمام بالأسماء المُصَغَّرَة، فَتَنْصَبُّ حَوْلَهَا تلك الصّفات، والنُّعوت المذكورة الدَّالة على التصغير.

ولقد استعمل القدمَاء من اللّغويِّين مصطلح التَّصغير، وربطوه من حيث المعنى بالتَّحقير، أو الذمّ (نحو: يا فويسق)، أو العطف والشَّفَقَةِ أو المدح، ممَّا أدَّى إلى تعدُّدِ المفاهيم والدَّلالات لكلمة " التصغير" وفقًا لسِعَة التعبير عن الحاجيات أثناء الاستعمال اللغوي. ولا شكَّ أن تلك المعاني جميعها مصدرها الأول والأساس هو الحصيلة اللُّغويَّة، والمعارف، والسُّلُوكات، والمميّزات المختلفة التي أرادها مُتَكَلِّمُوا اللغة العربيَّة، لأن« اللغة تُولَدُ وتنشأ وتنمو وتتجدّدُ في أحْضان المجتمع، والفرد يكتسب لغته من مجتمعه»[3]، كما اكتسب المتكلم العربي مجموعة الدلالات الخفيَّة وراء الألفاظ منها معنى لفظة «تصغير»، التي أشار اللغويون إلى معانيها في ظل الأنساق التركيبيَّة، أو في ضوء كونها لفظة مفردة خارج التركيب، فاتَّفَقُوا تارةً ثُمَّ أجمعوا، واختلفوا أخرى على تلك المعاني، التي انعكست فيها اتجاهاتهم المفهوميَّة، التي تحققت فيها أنواع الارتباطات بين الرّغبة في تلبيَّة الحاجيَّات المتنوعة وبيْن الأغراض الفكريَّة الواصفة لذوات الأشياء، من خلال تصغِيرهَا، أو التقليل من شأنِها والاستهانة بها أو الرّفع من مكَانَتِهَا، باتِّخَاذِهَا طَرَافَةً من

---

[1] – ينظر: ابن منظور، المصدر نفسه، 8/ ص نفسها.

[2] – ينظر: محمد الكتّاني، المصدر السابق، 563/1.

[3] – أحمد محمد المعتوق، الحصيلة اللغوية، أهميتها– مصادرها– وسائل تنميتها، عالم المعرفة عدد:212، ربيع الأول 1417هـ /آب 1996م، الكويت، ص:310.

الطّرائِفِ، قَصْدَ التَّسلية والتَّسَلِّي، أو الإمْتاع والاستئناس بها. وتلك المعاني- كذلك - وجّهت النّحويِّين نحو المفهوم الاصطلاحي، بالنّظر إلى بنية الأسماء الدَّالة على التّصغير من الوِجهة النّحوية والصّرفية التي عالَجَهَا النُّحاة شَكْلًا وصِيغَةً كالآتي:

أ-2- التَّصغير في اصطلاح النَّحويِّين العرب:

لقد حَدَّ النَّحويون " التّصغير" حُدُودًا كثيرةً، كانت في أغلبها منعكسة من واقع الاستعمال اللّغوي، ولمَّا استقرؤوا كلام العرب، شعره ونثره؛ استنبطوا قواعده ومفهومه، واعتمدوا في ذلك على ركيزة الاستشهاد، والحجج والبراهين لضبط تلك القواعد وتأصيلها. وأحْسُب أن النَّحْوِيِّين العرب الأَوائِل لم تكن آراؤهم مَحَلَّ اتِّفاق في الغالب؛ وإنَّمَا سَادَهَا الخلاف« بين مقتضى نظريَّة النحو العربي في ضَبْطِ العَرَبِيَّة، وواقع الاستعمال اللُّغوي النَّاجز، فمقتضَى نظريَّة النحو أنَّ رَدَّ الفرع إلى الأصل جائز، في حين تَلَبُّسُ الأَصْلَ بفرع ممتنع قِيَّاسًا»[1].

واللاَّفت للنظر؛ أن النحاة لمَّا اخْتَاروا التصغير موضوعًا لدرسهم مَفْهُومًا وحدًّا، وتوضِيحًا، اعتمدوا فيه على مبنى الكلمات الدَّالة عليه، وعَالَجُوهُ من النّاحية الصَّرفيَّة؛ فكان حديثهم مُنْصَبًّا على وجه الخصوص حول بنيَة الكلمة المُصَغَّرة، واستساغوا مَا وَرَدَ في الشواهد اللغويَّة دَالاً على ظاهرة التّصغير، وبحثوا عن الأغراض والأهداف التي تفرِضُ على المتكلم اللُّجوء إلى تلك الظاهرة المذكورة. غير أن وصف التّصْغير بالظاهرة في هذا المقام؛ قَدْ لا يكون مقبولا إلاَّ من جهة العُمُوم، والذي يقترب من التخصيص أو الصِّحة، هو: أن التصغير يعتبر سِمَة من السِّمات النحوية التي تميِّز الأسماء، فَظَلَّ خاصيَّة من خَواصِّها الشَّكليَّة أو اللَّفظِيَّة.

وبالتّأمُّل فيمَا أَجْمَعَ عليه النُّحاة واللُّغويون؛ نجدهم يُعَرِّفُون التَّصغير بأنَّه:« تحويل الاسم من صِيغتِهِ العَاديَّة إلى أخرى، لإفادة مَعْنَى كونِهِ صَغيرًا، أو قليلاً، أو حقيرًا

[1] – حسن خميس الملخ، رؤى لسانية في نظريَّة النحو العربي، ص:191.

أو مليحًا»[1]، أي: تحويل صِيغَتِه« إلى صيغة فُعَيْل، أو فُعَيْعِل، أو فُعَيْعِيل»[2]. وحَدَّهُ ابن السِّراج (ت:316هـ) بقوله:« التَّصغير شيءٌ أَجْتُزِئ بِهِ عن وَصْفِ الاسم بالصِّغرِ، وبُني أَوَلهُ على الضَّمِّ، وجُعِلَ ثالِثُهُ ياءً سَاكِنَةً قبْلها فَتْحةٌ»[3].

وفي هذا القول إشارةٌ إلى أن التصغير هو عملية إجرائيَّة يتمُّ بها تحويل الاسم من صيغة إلى صيغة أخرى، كما أنه وَصَفٌ للأسماء من الجهة الدَّلالية، وتغييرٌ في بنية الكلمة إذا كانت اسمًا ممَّا يجعله أَمَارة وعلامة من العلامات التي تُعَلَمُ بِهَا الأسمَاء.

وعرّفه السُّهيلي (ت:581هـ) بِقَوْلِهِ:« والتصغير عبارة عن تغيير الاسم ليدلّ على صغر المُسَمَّى وقِلَّةِ أَجزائِهِ، إذ الكبير ما كثرت أَجْزَاؤُهُ والصغير بعكس ذلك»[4]، وهذا الحدّ جرى فيه صاحبه مَجْرَى التعريف بالضدّ، من حيث القلّة والكثرة في الأجزاء المكوّنة للمصغّر أو المسمى؛ فأبْعَدَ ما يجب أو يحويه الاسم المُصَغَّر من مَعانٍ أخرى التي تَخُصُّ الذات وتوصف بِهَذَا الوصف، وذلك إشارةٌ إلى أن التصْغير علامة نحويّة توسم بها الألفاظ في اللغة من حيث مكوناتها، وتغير بنياتها دون إحداث التغيير في الذَّوات (أو المسمِّيات).

وإذا كان التَّصْغير يتجَلَّى- أَسَاسًا- في وصف الاسم والتقليل من أَجْزائِه، فإن ابن يعيش (ت:643هـ) يقتصر مفهومه للتّصغير على النَّاحيَّة الوَصْفِيَّة؛ فَيَقول: « وتصغير الاسم دليل على صغر مسمَّاه، فهو حلية وصفية للاسم، لأَنَّكَ تريد بقولك رجيل: رَجَلاً صغيرًا، وإنما اِخْتَصَرْتَ بحذف الصِّفة وجعلتَ تغيير الاسم والزيَّادة عليه عَلَمًا على ذلك المعنى، كما جعل تكسير الاسم[5]، علامة تنوب تحليته بالكثرة»[6]، وقوله يوحي بأن

---

[1] – محمد الكتّاني، المصدر السابق، 563/1.

[2] – محمد سمير نجيب اللبدي، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، ص:126.

[3] – ابن السَّراج، الأصول في النحو، 36/3.

[4] – السّهيلي، نتائج الفكر، ص:70.

[5] – وذلك معناه: أن العمل فيهما واحد، لأن التغيير يكون في الحرف الأول في كل منهما، ويُزَاد فيهما حرف من حروف المد (ألف في التكسير وياء في التصغير). ينظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، هـ/ص194.

[6] – ابن يعيش، شرح مفصل، 113/5.

التصغير علامة كامنة في ذات المسمّى- أو المدلول- وهو صفةٌ وحِليةٌ يتحَلَّى بها الاسم المصغَّر؛ وهو أيضًا آلة من وسائل الاختصار، وطريقة من طرقه في اللغة العربيَّة.

وبواسطة التَّصغير، والتّغيُّرات الطّارئة على الأَسْمَاء المصغَّرة يكون تحويل بعض صيغ الكلمات، وزيَّادة ياء التَّصغير وتغيير حركات الكلمات الدَّالة على التصغير.

ولم يذكر ابن الحاجب (ت:646هـ) تعرِيفًا للتصغير؛ وإنَّمَا انصبَّ اهتمامه حول الاسم الذي يقع عليه التصغير فيوسَمُ به؛ فقال:« الْمُصَغَّر: المزيد فيه ليدلّ على تقليل، فالمتمكِّن يُضَمُّ أوَّله ويُفْتَحُ ثانيه، وبعدهُمَا ياء ساكنةً...» [1].

فالتصغير في نظره هو زيَّادة في بنية الكلمة وتغيير في حركاتها للدلالة على التقليل في المعنى، ممَّا يدعو إلى القول بأن في التّصغير زيّادة ونقصان في آنٍ واحدٍ، والنُّقصان يشمل الغَرَضَ أو المعنى، والزّيادةَ تَشمُلُ المبنى(أو مبني الكلمة المصغّرة) وذلك بقلب حروف الاسم وحركاته، أو حذف«ألف التأنيث المقصورة غير الرابعة، كجُحَيْجب، وحُوَيْلِيٍّ في: جَحْجَبَى(*) وَحَوْلاَيَا(**)، وتثبت الممدودة مُطْلَقًا ثبوت الثاني في بعلبكَّ»[2]. والزيادة أو التحويلات التي تقع في الأَسْماء المصغَّرة كثيرة، بحسب طبيعة الكلمة وبنيتها الصَّرفية؛ غير أَنَّ الغرض قدْ يَكُونُ هَيِّنًا حينما يُسْتَهانُ بالاِسم فَيُصَغَّرُ أو احتقارًا له والتقليل من شأنه. وكل ذلك فيه نقصان من جهة المعنى الدّلالي للتصغير وفي الاسم المصغَّر، وزيَّادة من جهة اللَّفظ وما يطرأ عليها من إضافات لبعض الحركات أو بعض الحروف(كحرف الياء)- كما ذكرنا-.

ويبدو أن ذلك؛ هو المعنى المُراد من كلام ابن الحاجب ((المزيد فيه ليدلَّ على تقليل))، كما ارتبط التصغير بظواهر نحوية لا تقتصر على الزِّيادة، أو الحذف، وإنَّما

---

[1] – ابن الحاجب، الشافية في علم التصريف، تحقيق، درويش الجويدي، ص: 27.

(*)– جحجبي من الجحجبة: وهو التردّد في الشيء، والمجئُ والذهاب.

(**)–حولايا: قرية كانت بنواحي النهروان. ويقال أن حولايا اسم. ينظر: ابن الحاجب، المصدر السابق، هامش/ص:28.

[2] – ابن الحاجب، المصدر نفسه، ص نفسها.

بالمشابهة بصفات أو علامات شكلية أخرى كالنِّسْبَة، وذلك من جهة الإلصاق، لأن التصغير هو وصف لموصوف(الاسم المصغر)، والنِّسبة كذلك وصف (أو نسبة) لمنسوب(وهو الاسم الذي وُصِفَ بالنِّسبَة)، والاسم المصغَّر في هذه الحالُ يُسَاوي (أو هو) الموصُوف مع صفته، كما أن الاسم المنسوب هو الموصوف(بالنِّسبة) مع صفته.

ووَجْهُ الشَّبه – كذلك– هو كونهما ضربٌ من ضروب الإيجاز والاختصار، لأن العرب أَبْدَلُوا رُجَيْل برجلٍ صغير، وكليب بكلب صغير، وأُحَيْمَرَ بأَحْمَرْ، وأخيضر بأخضر، أو فلان مُليح...، وذلك بوصف الاسم المصغّر بصفات تطول أو تقصر، والنِّسبة كذلك؛ فيقال: بصري، أو كوفي، أو هاشمي بدل: رجلٌ (أو شيء) من البصرة، أو من الكوفة أو من بني هاشم، وتظهر قرينة النِّسبَة أو التصغير في اللاصقة اليَاء، وهي علامة مشتركة بيْن التّصغير والنِّسبة.

وتلك هي الغاية من التصغير والنِّسبة التي يجنح المتكلم فيهما نحو الإيجاز، والْعَرب إليه« أَمْيَلُ وَبِهِ أعنى، وفيه أَرْغَبُ؛ ألا ترى إلى مَا في القرآن وفصيح الكلام: من كثرة الحذوف كحذف المضاف، وحذف الموصوف، والاكتفاء بالقليل من الكثير، كالواحد من الجَمَاعة، وكالتلويح من التَّصريح»[1]، وكثيرًا ما يُوجِزُ العربي اِنطلاقًا من سَليقَته التي تُمْلِي عليه التعبير عن المعاني الواسعة بأقلِّ قدرٍ من الألفاظ والتراكيب، فَيَلْجَأُ نحو الحذف، والاختصار، والتصغير والجمع والتّثنية والنِّسبَة، وغيرها ممَّا تَسْمَحُ به أنظمة اللغة في تلك الحالاتِ.

وفي سياق التصغير؛ ينجح المتكلم نحو إجراء تغيرات على بنيَة الكلمة، فيحوِّلها إلى صيغة فُعَيل أو فعيعل أو فُعيعِيل، وذلك قَصْد التعبير عن المعاني المختلجَة في نَفْسِهِ، بتحويل الكلمة إلى صِفَة التقليل أو التحقير، بزيادة الياء في موضعٍ من مواضع

[1] – ابن جنى، الخصائص، 86/1.

الكلمة[1]، ولا يقتصر غرضه على التقليل أو التحقير؛ بل قد يكون التصغير للتقريب، كتقريب الظرف بنوعيه: الزمان والمكان، قال سيبويه:« ومن ذلك قُبَيْلُ وَبُعَيْدُ، فلمَّا كانت أَحْيَانًا وكانت لا تُمَكَّنُ، وكانت لم تُحَقَّرْ، لم تمكَّن على هذا الحدّ تمَكُّنَ غيرها»[2].

فيقال في الظروف؛ قُبيل وبُعَيْد، وعُشَيًّا أو ضُحَيًّا، وفي« مَغْربَ الشَّمْسِ: مُغَيْرِبَانُ الشّمس، وفي العشيِّ: آتيتك عُشَيَّانًا»[3]، غير أنه سُمِعَ عن العرب أنهم يقولون « في عَشِيَّةٍ: عُشَيْشِيَّةٌ، فكأنهم حَقَّروا مَغْرِبَانٌ وعَشِيَّانٌ وعَشَّاةٌ»[4].

ومَهْمَا يكن؛ فإن التّصغير يُعَدُّ علامة من العلامات الشكلية التي تميِّز الأسماء الموصوفة بالصِّغر، و« للمصغّر شروط: أن يكون اسمًا؛ فلا يُصَغَّر الفعل ولا الحرف، لأن التَّصغير وَصْفٌ في المعنَى. وشَذَّ تصغير فعل التّعجّب، وأن يكون متمكِّنًا[*]؛ فلا تُصَغَّرُ المضمرات ولا مَنْ وكَيْفَ ونحوهما، وشَذَّ تصغير بعض أسماء الإشارة والموصولات»[5]، فيكون بذلك: التصغير تحويلٌ في بنية الأسْماء لأهدافٍ يتوخَّاها المتكلم جَرْيًا وراء الأغراض المرجوَّة التي ذكرناها، يَنْضَافُ إليها التعظيم، أو المبالغة في الوصف، كتعظيم (غافر)، فيُقالُ: (غُوَيْفَرْ)، و(بحر) يقال: (بُحَيْر)، على وزن(فُعَيْل) و(فُعَيل)[6]، والتعظيم عند الكوفيِّين، نحو قول الشاعر:

وكلُّ بنى أمِّ ستدخل بينهم دُوَيْهِيَّةٌ تَصْفَرُّ مِنْهَا الأَنَامِلُ[7]

---

(1) – يُنظر: إسراء عريبي، التصغير دراسة صرفية صوتية، ص:5.

(2) – سيبويه، الكتاب، 485/3.

(3) – المصدر نفسه، 484/3.

(4) – المصدر نفسه، 3/ص نفسها.

(*)– المتمكّن: هو الاسم الذي يتغير آخره بتغير لعوامل في أوله، ولم يشبه الحرف، وهو الاسم المعرب. ينظر: الشريف الجرجاني، التعريفات، ص:25. ومحمد سمير اللّبدي، المصدر السابق، ص213.

(5) – الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تقديم: حسن محمد، 414/3.

(6) – ينظر: إسراء عريبي، المرجع السابق، ص:9.

(7) – البيت للبيد بن ربيعة(من بحر الطويل)، في شرح الأشموني، 414/3.

ومنه قول عمر رضي الله عنه في ابن مسعود: " كُنَيْفٌ مُلِئ عِلْمًا" وقول العرب: أَنَا جُذَيْلُهَا المُحَكَّكُ، وعُذَيْقُهَا المُرَجَّبُ»[1] كَ " كُنَيْفٌ" و"جُذَيْلٌ" و" عُذيقٌ" وفي البيت الشعري " دُوَيْهِيَّة" التي ذهب الكوفيون إلى اعتبارها من الأسماء المصغَّرة الدَّالة على التعظيم، وتصغيرها لَيْسَ غَرضُهُ التّحقير.

وقد استدل بعض النَّحويين كثيرا عن اسميّة أفعل في التعجّب بالتصغير« ومنهم من تمسّكَ بأن قال: الدليل على أنه اسم أنه يدخله التّصغير، والتصغير من خصائص الأسماء»[2]، وهم الكوفيون. وهذه المسألة خلافية بين النّحويين البصريين والكوفيين واخْتُلِف أَيْضًا في تصغير ما يلي: أسمَاء الأسبوع والشهور والسَّنة، البارحة واليوم والليلة، وجمع الكثرة، وفعل التعجب (محل خلاف بين البصريين والكوفيين)[3].

والأمر بالنسبة للاسم المصغر، لا يخرج عن الأسماء المعربة، ولا تصغير في المبنية منها؛ عدا (أَفْعَل) التي كانت مسألة خلافية بين المذهبين وفي المركبات المزجيَّة؛ نحو: بعلبك وسيبويه في لغة من بناهُما. كما لا تُصَغَّرُ أَسْماء الإشارة، ما عدا خمس كلمات، وهي: ذا (ذِيَّا)، وتا (تيَّا)، وذان (ذيَّانَ)، وتانِ (تيّان)، وأولاء (أُولَيَّاءِ). والأسماء الموصُولات خمسة فقط؛ وهي: الذي:(اللَّذيَّا)، والتي: (اللّتيَّا)، واللذان: (اللذيَّان)، واللتان: (اللتيَّان)، و اللذون: (اللّذيُّون).

والملاحظ؛ أن هذه الكلمات العشرة (من أسماء الإشارة، والأسماء الموصُولَة)؛ تَشُذُّ عن القاعدة التي تَخُصُّ تصغير الأسماء، حيث: مُخَالفتُها للقَاعِدَة كامنة أَسَاسًا في النِّقاط الآتية: أول هذه الألفاظ؛ يبقى أولها على الحركة الأصلية، ثم قد تقع الياء الدَّالة على

---

[1] – ينظر: الأشموني، المصدر نفسه، 414/3.

[2] – ابن الأنباري، الإنصاف، 127/1.

[3] – إسراء عريبي، المرجع نفسه، ص12.

التصغير ثانيَةً، نحو: ذا(ذيَّا)، و تا(تيَّا) كما تُزادُ الألف في آخرها عِوَضًا عن ضَمِّ الأول، إذا كان الاسم غير مختوم بزيادة تثنية أو جمع.[1]

ومن الأسماءِ مَا يُصَغَّرُ، ويُتْرَكُ تكبيره، لأنه مُسْتصْغرًا؛ نحو: جُمَيْلٍ، وكُعَيْتٍ، وكُمَيْتٍ[*]، وأجازُوا في هذه الأسْمَاء: جِمْلَانٌ، وكِعْتَانٌ وَكُمْتٌ وذلك بصورة الجَمْع عَلَى الْمُكَبّرِ، أما ما كان من الأسماء مركبًّا مزجيًّا، التي كانت موضوع خلاف بين النحويين؛ فإن الزمخشري يرى تحقير صدْرها؛ فَيُقَالُ: بُعَيْلَبَكَّ، وحُضَيْرَمَوْتَ، ويقال في الأعداد، خُمَيْسَةَ عَشَرَ، وَسُدَيْسَة عَشَرَ، وثُنَيَّا عشر.[2]

وقد غلب عند النحويين الأوائل التصغير بمعنى التحقير، منهم: سيبويه الذي أورد أقوالًا كثيرة تبيَّن غرضه؛ منها قوله:« ولا يُحَقَّرُ غيرٌ، لأنها ليست بمنزلة مِثْل...»[3]، وقوله:« واعلم أن اليوم والشهر والسَّنة والسّاعة والليلة يُحَقَّرْنَ»[4]، وهو قد أجاز تصغير هذه الأَسماءِ، وقال أَيْضًا:« ولا تُحَقَّرُ أسمَاء شهور السَّنة، فعلاماتُ ما ذكرنَا من الدّهر لا تُحَقَّرُ»[5]، وعَنْون بعض الأبواب في الكتاب، بـ« هذا باب تحقير كل اسم...»[6]، « وهذا باب تحقير المؤنث»[7]؛ وهذا باب تحقير كذَا وكذا وكأنه مقتنِعٌ بأن التحقير غرض للتصغير في غالب الأحوال، التي يُسْتَعْمَلُ (أو يُلْجَأُ) فيها إلى التصغير، وقَلَّمَا (أو قليلاً) مَا يُسْتَعْمَلُ التصغير لأهداف أخرى غير التحقير، لأنه- أي التحقير- تقليل

---

[1] – ينظر: الأشموني، المصدر السابق، 429/3 ومَا بعدها. وينظر: محمد سليمان عَبْدَ الله الأشقر، المصدر السابق، ص131 وما بعدها.

[*]– جُمَيْل: طائر صغير. كُعَيْتٍ: البلبل. كُمَيْت: حُمْرَة يخالطها سَوَاد لم يخلص. ينظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، هامش/ ص:199.

[2] – ينظر: الزمخشري، المصدر نفسه، ص نفسها.

[3] – سيبويه، المصدر السّابق، 479/3.

[4] – المصدر نفسه، 3/ص نفسها.

[5] – المصدر نفسه، 480/3.

[6] – المصدر نفسه، 481/3.

[7] – سيبويه، المصدر نفسه، 479/3، 481، 487، 489، 494 وما بعدها.

الشّأن، أو الحَطِّ منه، وهو صفة توصَفُ بِهَا الأسمَاء التي تَحْتَمِلُ(وتحمل)، ثم قد تَتَحَمَّلُ الذُّل والنُّقْصانَ، وذاك يَتَطَلَّب الكثرة والإكثار من استعمال التَّصغير لِهَذَا الغرض الذي كَثُرَ وروده عند سيبويه.

كما أنَّ التحقير، والتصغير ارتبطتا ارتباطًا وَثِيقًا في عهد النحاة الأوائل- ولو اِحتمالاً- بالدلالة الاجتماعيَّة التي تُمَثِّلُ نواةً مركزيَّة، وأساسًا ترتكز عليهما القاعدة (أو الحكم النحوي) من خلال الشواهد، والسِّياق الاجتماعي للغة، فهي- في حدِّ ذاتها- ظاهرة اجتماعيَّة دَوْمًا. والدليل على ذلك ما وَرَدَ من ألفاظٍ وعبارات في شواهد الكتابِ لسيبويه[1]، حيثُ« كانَ مُدْرِكًا لأهميَّة السِّيّاق الاجتماعي في تحليل الظاهرة اللّغَوِيّة نَحْوِيًّا، وقاصِدًا - فيما يبدو- الدَّلالة الاجتماعيَّة العامَّة لأمثلته؛ لِهذا استطاع بتقليب النظر في أمثلته استثمار البُعد الدّلالي الاجتماعي في التقعيد النحويِّ، وفَرْز اللُّغَةُ إلى مستوياتٍ من حيث القياسُ عليها في إطارين: زماني واقعيّ، وتجريدي غير زماني»[2].

ودلالة التصغير تقتربُ كثيرًا من الدّلالات الاجتماعية ممَّا أدَّى بسيبويه وغيره ممّن عاصروه، تسطير أغراض التصغير تماشيا، وتوافقا مع الأسس الاجتماعية لمعنى كلمة" تصغير". واستنادًا على هذه التوضيحات المُشار إليها، يمكن أن نَتَبَيَّن ما يلي:

التّصغير: صِفَةٌ تُوصَفُ بِهَا الأسماء، وما شَذَّ من الأفعال كَـ «أفعال التعجَّب» فَوَصَفَ عُلَمَاءُ العربيَّة الأسمَاء بالتصغير لأغراض متعدِّدة، يلجأ المتكلم إلى تحقيقها في كلامِهِ الذي لا يَخْرُج فيه عن السَّليقة العربيَّة، وهو أيضاً مُرَكّبٌ وَصْفِي يُميَّز الأسْماء؛ فهو من علاماتها اللفظية (أو الشكلية)، التي تبرز من خلال اليَاء الدَّالة عليه، وبها يتحوّل الاسم من صيغة إلى صيغة أخرى؛ فالأولى صيغة الكلمة قبل التصغير، والثانية صيغتها بعد إجرائِهِ، ممَّا يُثَبِّت القول بأنه يؤدي دور الاختصار.

---

[1] – ينظر: سيبويه، المصدر نفسه، 23/1، 41، 63، 88، 89، 96، 138، 391. 38/2، 69، 130، 177، 288، وما بعدها. 19/3، 93.

[2] – حسن خميس الملخ، رؤى لسانية في نظرية النحو العربي، ص: 152، 153.

ولعل ما يمكن أن نَسْتَأْنِسَ بِهِ في هذا المقام؛ قول أحد علمَاء العربيَّة الأفذاذ، ابن الخشَّاب(ت:567هـ):« والتّصْغِير خَاصَّة من خواص الاسم، ورُبَّمَا دَخَلَ ضَرْبًا من الفعل، إلاَّ أَنَّهُ في الاسم يَتَنَاوَلُ لفظه، وَلاَ يُرَادُ بتصغيره تصغير شَيْءٍ غَيْرَهُ في معناه...»[1]، في الحين الذي ذكر فيه علامَات الاسم اللفظية والمعنوية، بقوله:« فاللفظية إِمَّا أن تلحقهُ من أوَّلِهِ أو في حَشْوِهِ أو في آخرِه... وأمّا العلامة التي تلحقه في حشوه، فنحو: ياء التصغير»[2]، فالياء علامة للتصغير، وهو علامة لفظية نحوية للأسماء.

وهذا طبعا لا يعني أن هذه العلامة اللفظية قليلة الورود بهذا التصَوّر المذكور؛ بل كانت مَوْضُوعًا من الموضوعات التي طَرَقَهَا أَحَدُ الدّارسين المحدثين، باعتبارها خاصّيّة من خواصّ الأسماء؛ فَقَالَ:« التّصغير: وهو علامة من علامات الأسماءِ أَيْضًا وتتمثّل هذه العلامة في ما يُسَمّى بِيَاء التَّصغير التي تصيب الكلمة في حشوها، ممَّا يجعل التصغير خاصَّة من خواصّ الأسماء»[3]. وهي من العلامات التي تصيب بنية الكلمات الدَّالة على الاسميَّة، تشبه العلامات الأخرى التي تجري مجرى التحويلات، والتغيرات، كالنّسبة والتكسير. ويَنْصَبُّ الاهتمام في هذه العلامة اللَّفظية (الشكلية) التَّصغير؛ حَوْلَ ما يعتري الاسم فَيَتَنَاوَلُ لفظه، « ولا يُرَادُ بتصغيره تصغير شيء آخر مَعْنَاه»[4].

والجدير بالملاحظة في شأن التَّصغير، كعلامة لفظية تُعْلَمُ بها الأسمَاء؛ فإنه تحويرُ وإضافة ياءٌ إلى بنية الأسمَاء، وهو علامة كبرى تتفرّع عنه، وتنضوي تحته علامة صغرى، وهي حرف الياء، كعلامة لفظية أيْضًا، ومعنى ذلك؛ أن الأسْماء المُصَغّرة تعتريها علامتان لفظيتان، هُمَا: التصغير، وياؤه، وكلاهما يدخل في نطاق علامات الاسم اللفظية، ولَهُمَا دَوْرًا فَعَّالاً في تصنيف الكلمة، وَضَمِّهَا إلى الأسماء، وإحداهُمَا يتطلب

---

[1] – ابن الخشاب، المرتجل، ص:8.

[2] – المصدر نفسه، ص نفسها.

[3] – عبد الحميد عبد الواحد، الكلمة في التراث اللِّساني العربي، ص:59.

[4] – المرجع نفسه، ص نفسها.

توافر، وحضور الأخرى، إذْ أن التصغير يُشْتَرَط فيه حضور الياء، فهو العملية الإجرائية التي تتم من جهة التغيير والتحويل إلاَّ بالياء الدَّالة عليه.

وصَفْوَةُ القول؛ أن التّصغير يُعَدُّ علامة من العلامات النحوية الشكلية(أو اللفظية)، وهو يقترب كثيرًا من حيث إجراءاته العمليّة، بالبنيات الصّرفية، والتحوّلات الطارئة على صيغ الكلمات الصرفية الدَّالة على الاسمية، ويُشارك في تمييز الكلمات في اللغة العربية وتصنيفها ضمن الأقسام الثلاثة المشهورة. ولا يُؤدّي التَّصغير تلك الوظائف وحيدًا منفرِدًا؛ وإنّما تُشَارِكُهُ مجموعة من القرائن والعلامات لأداء الوظيفة التمييزيّة، منها: النّسبة، والتكسير، والصّيغة الصّرفية، واللاصقة (ياء التّصغير)؛ فتجتمع مُتَضَافِرَةً لتصنيف الأسماء في العربيّة.

وتلزم الإشارة في هذا المقام؛ أن العلامات النحوية اللفظية الشّكلية أو ما يمكن تسميته بالسّمات النحوية الدَّالة على المعاني النحويَّة، والوظائف المتعدّدة، والدَّلالات المنوطة بها، كلُّ تلك المسائل لا تنحصرُ من الوجهة الوظيفية والدلالية فيما ذكرناه (من **نداءٍ**، و**جرٍّ**، أو **نسبةٍ** أو **تصغيرٍ**) قصد الإعلام، أو التبويب والتصنيف، وإنما تتعاون تلك العلامات التي تَسمُ الأسماء مع قرائن وعلامات أخرى، لفظية منها ومعنويّة في ظلّ نظرية النحو العربي، وفي ضوء القوانين النحوية والصرفية للعربية لإبراز وبيان المعاني وتحديدها، وما **التصغير** سِوَى علامة نحوية فارقة واحدة، من بين مجموعة العلامات الشكلية المُتَضافرة في فضاءٍ علاماتِيٍّ متعدّد الأنواع والأصناف، مُحيطًا بالكلمة من جميع جوانبها، النحوية والصرفية، والدلالية والمعجمية. ويرتكز كلٌّ من التصغير والنسبة على الموازين الصرفية، ويعتمد على نِظَام القوالب، فَتُتّخذ فيه الأشكال اللفظية وعلامات لفظية أخرى وسيلة من وسائله الإنجازيّة، كحرف (الياء) بالتحديد، ولا يخفى أن للحويين والصّرفيين فَضْلٌ كبيرٌ وطيّبٌ فيما عالجوه في هذا المقام.

الفصل الرابع:

العلامات النحوية الشكلية

في الأفعال والحروف

أولا: العلامات النحوية الشكلية في الأفعال.

ثانيا: الحروف علامات نحوية شكلية.

ثالثا: دلالة الحروف في المقولات النّحوية.

أولا: العلامات النحوية الشكلية في الأفعال.

إذا كانت الأفعال في عرف اللّغويين والنّحويين تنقسم إلى ثلاثة أقسام أساسية: ماضٍ، ومضارع، وأمر؛ فإن المشهور عندهم والمجمع عليه بعد الاستقراء لنصوص العربية، هو اختصاص تلك الأفعال بعلامات وسمات شكلية تُعلمُ بها، ثم تميزها عن غيرها في القسم الواحد، أو تفرقها عن باقي الأقسام الثلاثة.

وظل الاهتمام بهذه العلامات الشكلية في الأفعال الشغل الذي شغل تفكير النحاة لإيجاد الفوارق التي يفرقون بها صنف الأفعال؛ فوصفوها ونوَّهوا بخصائصها وصفا تمَّ من خلاله تصنيفها، ورَصْدِ حقائقها صرفيًّا ونحويًّا، ومعالجة بنياتها، وطَرْقِ مسائل تغيراتها من زيادة أو تحويل، واستقرَّتْ آراؤهم على إبراز علامات نحويّة شكلية – أو لفظية– تخصُّ شكل الأفعال، كما اختصّت الأسماء بالعلامات الشكلية المذكورة.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن شؤون العلامات الشكلية التي خَصُّوا بها الأفعال، أو استنبطوها –على حدٍّ سواء–، ظلوا يتساءلون عن حقيقتها وطبيعتها؛ منهم أبو البركات ابن الأنباري(ت:577هـ) الذي استفسر عن الأفعال؛ فقال:« مَا حَدُّ الفعل؟»[1]. وعن علامات الأسماء قبلها؛ فقال: « ما علامات الاسم؟»[2]. وبعدها فرغ من تلك التّساؤلات، ثم أجاب عنها– كما ذكرت في هذه الموضوعات آنفا–. قال أيضا: « فإن قِيل: ما علامات الفعل؟»[3] فأجاب قائلا: « قيل علامات الفعل كثيرة؛ فمنها: قَدّ والسِّين وسَوْفَ، نحو: قد قام، وسيقوم، وسوف يقوم. ومنها: تاء الضّمير وألفه وواوه، نحو: قُمْتَ وقامَا وقَامُوا. ومنها: تاء التأنيث الساكنة، نحو: قَامَتْ، وقعَدَتْ ومنها: (أَنْ) الخفيفة المصدريّة نحو: أُرِيدُ أن تفعَلَ، ومنها (إِنْ) الخفيفة الشَّرْطيَّة، نحو: إِنْ تَفْعَلْ أَفْعَلْ »[4]. وأضاف

---

[1]– ابن الأنباري، أسرار العربية، ص:34.

[2]– المرجع نفسه، ص:35.

[3]– المرجع نفسه، ص: نفسها.

[4]– المرجع نفسه، ص: نفسها.

علامات أخرى؛ فقال: « ومنها (لَمْ)، نحو: لَمْ يَفْعَلْ، وما أشبه ذلك. ومنها التّصرُّف نحو: فَعَلَ يَفْعَل. وكل الأفعال تتصرّف إلاَّ ستَّة أفعال؛ وهي: نِعْمَ، وبِئْسَ، وعسى، وليْس، وفعل التَّعجُّب، وحبَّذا، وفيها كلّها خلاف ولها كلّها أبواب»[1].

وهذا القول، وإن كان بمثابة الالتفاتة النَّيِّرة التي أنار بها صاحبها علامات الأفعال وخواصّها المستنبطة من خلال التّأمّل فيما ورد من كلام العرب في النصوص المختلفة، والملاحظ أنها مُتعددة، ومطردة؛ فذاع صيتها في تفكير النّحاة، واختلفوا فيها تارة، واتفقوا في بعضها الآخر، فوردت في متون المؤلفات التراثية النّحويّة والصّرفية، متناثرة الأطراف في باب الأفعال، والفاعل، وأقسام الكلم... وغيرها.

غير أن ابن الخشّاب (ت:567هـ) أشار إلى هذه العلامات قبل ابن الأنباري، ويرى أن علامات الأفعال الشكلية، أو كما سمّاها العلامات اللفظية هي « اتّصال تاء الضّمير وواوه وألفه ونونه به، كقولك: قُمْتُ، وقَامَا، وقَاموا، وقُمْنَ وأشباه ذلك من ضمائر الفاعلين»[2].

وهذا بَعْدما أشار إلى العلامات اللّفظيّة جميعها التي تخصّ الأفعال، بقوله:« فمن اللفظية أن يَحْسُن دخول قد عليه، كقولك: قد قام، وقد قَعَدَ، وقد يقوم، وقد يقعُدُ... ومنها السِّين وسوف، وهما حرفان إذا دخلا على الفعل المضارع أخلصَاهُ للاستقبال وخلَّصاه من الشّياع الذي كان يحتمله قبل دخولهما عليه...»[3]. ويرجع له فضل السّبق في تحديده لهذه العلامات التي تُعلم بها الأفعال في العربية. ولمْ يكتف بهذه العلامات؛ وإنّما زاد عليها أخرى؛ فقال: « ومن خواصّه اتّصالُ التاء السّاكنة للتأنيث بآخره، كقولك: قَامَتْ جُمْلٌ، وقَعدتْ هنْدٌ، ونِعْمَتِ المرأةُ، وبِئْسَتِ الجاريَّة»[4]. وبيّن بوضوح الوُجوه التي تَخْتلِفُ

---

[1]– ابن الأنباري، المرجع السابق، ص: نفسها.

[2]– ابن الخشاب، المرتجل، ص: 17.

[3]– المرجع نفسه، ص: 15.

[4]– المرجع نفسه، ص:18.

فيها تاء التأنيث التي تدخل على الأسماء. والتّاء علامة لفظية من علامات الأفعال، واختلافهما من جهة اللفظ أو المعنى، فقال:« لأنّ التي تلحق الأسماء تلحقها لمعنى يصحُّ وجوده في الاسم حقيقةً، وهو التأنيث»[1].

وإذا كان الأمر كذلك؛ فإن ابن الخشّاب استطاع جمع العلامات اللفظية التي تميّز الأفعال؛ إلى جانب علامتين لفظيتين، لم يغفلهما كدخول حرف الجزم عليه...، واتصال النون الشديدة أو الخفيفة به للتّأكيد. ومنها ما يختصّ بالفعل المضارع، وهي الزوائد الأربع في أوّله (أنيت)، وتسمى حروف المضارعة[2]، وهي محلّ اتفاق بين النّحويين.

ولا تقتصر العلامات الشكلية على تلك التي ذكرها ابن الأنباري، بل تنضاف إليها ياء المخاطبة، أو ياء المؤنث المخاطبة التي عدّها النحويون من الضمائر المتصلة البارزة، كواو الجماعة وألف التثنيّة، ونون النِّسوة؛ نحو: قومِي، وقوموا، وقُومَا، وقُمْنَ. ولخّص ابن مالك هذه العلامات الشكلية جميعها في قوله:

بِتَا فَعَلْتَ وأَتَتْ وَيَا افْعَلِي وَنُونُ اقْبِلْنَّ فِعْلٌ يَنْجَلِي[3]

وشرح قوله أبو حيان الأندلسي الغرناطي (ت:745هـ)؛ فقال:« يريد بـ (تا فَعَلْتَ، وتا أَتَتْ) تاء الضّمير، وتاء التأنيث السّاكنة، وجعلهما (وياء افعلي) وهي ضمير مؤنث، ونون التوكيد من خواص الفعل، أمّا الياء فمُتفق عليه»[4]. ولم يذكر ابن الأنباري ولا ابن الخشاب ياء المخاطبة، أمَّا « تاء الضّمير، وتاء التأنيث السّاكنة فلم يجعلهما من خواص الفعل بعض النّحويين»[5] لأنهما قد يتّصلان بِلَيْس؛ فيقال: لَسْتُ، ولَيْستْ، التي قيل بحرفيتها عند بعض النّحويين، حيث « ذهب ابن السّراج، والفارسي في أحد قوليه،

---

[1]– ابن الخشاب، المرجع السابق، ص: 19.

[2]– المرجع نفسه، ص:21.

[3]– ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص:12.

[4]– أبو حيان الأندلسي الغرناطي، منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تح: شريف عبد الكريم النّجار، 43/1.

[5]– المرجع نفسه، 43/1.

وجماعة من أصحابه، وابن شقير، إلى أنها حرف... فزعم سيبويه (ت:180هـ) أنّها فعل، وزعم أبو علي (ت:377هـ) أنها حرف»[1].

واستدلّ النحويّون، كسيبويه ومن ذهب مذهبه على أنها فعل، والذي « يدُلّ على ذلك لحاق علامة التأنيث لها على حدّ ما تلحق الفعل، أعني أنّها تَثْبُتُ مع المؤنث وتسقط مع المذكر، نحو: ليس زيد قائمًا، وليست هندٌ قائمةً، كما تقول: قَامَ زيدٌ وقامت هندٌ. وليس لحاق علامة التأنيث الحرف كذلك»[2]. وذاك من حجج النحويّين على فعليّة ليْسَ، والعلامات الشكلية من خواصّ الأفعال.

وممّا يُثَبِّتُ ويؤصّل تلك العلامات– المذكورة– التي تميّز الأفعال بأنواعها، حيث ذكرها النحويون، وأسهبوا حولها الحديث ما ذكره – كذلك – ابن هشام (ت:761هـ)، فقال: « ينجلي الفعل بأربع علامات؛ إحداها: تاء الفاعل... الثانية: تاء التأنيث السّاكنة...، الثّالثة: ياء المخاطبة...، الرابعة: نون التوكيد شديدة أو خفيفة»[3]، وتَفصيلُ هذه العلامات الشكلية نجدها متنوعة بتنوع الأفعال، فالمضارع علامته صلاحيته أن يلي " لمْ" وسُمي بهذا الاسم لمشابهته الاسم فأعرب، لأنّ الإعراب أصل في الأسماء، ويتميز الماضي، بقبول تاء الفاعل، أو تاء التأنيث السّاكنة، ومتى احتملت الكلمة معنى الماضي، ولم تقبل إحدى التاءين فهي أسماء، كـ: هيهات، وشتّان، وكونها مشتركة بين الاسمية والفعلية من حيث معناها، أدَّى إلى تسميتها بأسماء الأفعال، بمعنى بَعُدَ وافْترقَ.[4]

---

[1]– المرادي، المرجع السّابق، ص:494.

[2]– ابن عصفور الاشبيلي، شرح جمل الزجاجي، 1/ 279.

[3]– ابن هشام الأنصاري، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 1/ 22، 23، 24.

[4]– ينظر: المرجع نفسه، 27/1 وما بعدها.

أمّا فعل الأمر؛ فإن « علامته أن يقبل نون التوكيد مع دلالته على الأمر،... فإن قبلت كلمةٌ النّون ولم تدل على الأمر فهي فعل مضارع ... وإن دلّت على الأمْر ولم تقبل النون فهي اسم (فعل) كنزال ودَرَاكِ بمعنى انْزل وادْركْ...»[1].

وممّن سبق ابن الخشّاب، وابن الأنباري، وابن مالك، وابن هشام، في تحديد علامات الأفعال الشكلية، أحمد بن فارس (ت:395هـ) الذي ذكر بعضًا منها، ونسب الأقوال لغيره؛ فقال: « وقال قومٌ الفعل ما امتنع من التثنية والجمع. والرّد على أصحاب هذه المقالة أنْ يقال: إن الحروف كلّها ممتنعة من التثنية والجمع وليست أفعال»[2]. وأضاف قولاً آخر، « وقال قومٌ الفعل ما حَسُنت فيه التاء نحو: قمتُ وذهبتُ»[3].

غير أن هذا الرأي يبدو من الغلط، وغير صحيح، بعلة إمكانية تسمية الفعل فعلا قبل دخول التاء عليه. وأورد قولا ثالثا حول الفعل جاء فيه: « وقال قومٌ: الفعل ما حسن فيه أمْسِ وغدًا، وهذا على مذهب البصريِّين غير مُستقيم، لأنهم يقولون أنا قائم غدا، كما يقولون أنا قائم أمَسْ»[4]. واكْتفى تعليقا ونقدا بعدما ذكر علامات الفعل، وذهب مذهبا مخالفا للآراء والأقوال الواردة على لسان القوم –على حدّ تعبيره–، فقال: « والذي نذهب إليه ما حكيناه عن الكسائي من أن الفعل ما دلّ على زمان كخرج ويخرج، دلّنا بهما على ماض ومستقبل»[5].

وكأن أحمد بن فارس كان جامعا لما قيل عن علامات الأفعال؛ ولم يكن مقتنعا بذلك؛ فاكتفى في الأخير بتحديد الأفعال تحديدا زمانيا إلى فعل ماض ومستقبل دون الإشارة إلى فعل الأمر.

---

[1]– ابن هشام الأنصاري، المرجع السابق، 28/1.

[2]– أحمد بن فارس، الصّاجيّ في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها، ص:86.

[3]– المرجع نفسه، ص: نفسها.

[4]– المرجع نفسه، ص: نفسها.

[5]– المرجع نفسه، ص: نفسها.

وعلامات الأفعال الشكلية المحدّدة من قبل أولئك العلماء الذين ذكرناهم (ابن الخشاب وغيره)، تقترب كثيرا من الصحة وهو المقبول تماشيًا مع طبيعة وواقع الأفعال في العربيّة، بحسب ورودها في المدونة اللغوية باطّراد.

ونستخلص؛ أن علامات الأفعال الشكلية هي: تاء التأنيث السّاكنة، والتاء المتحركة ضميرا، ودخول " قدْ" و"السين" و"سوف" عليها و"ياء المخاطبة"، ودخول "الجوازم" و"النّواصب" بحسب الاختصاص واتّصال "ألف الاثنين" و" واو الجماعة" و"نون النّسوة"، ودخول "حروف المضارعة (أنيت)" على المضارع منها، واتصال" نون التوكيد الخفيفة والثقيلة"، ومنها: " أنْ المصدرية الخفيفة"، و" الشّرطيّة"، إضافة إلى هذا ؛ فقد ساد بعضها خلاف بين النحويين البصريين والكوفيين.

وإذا كان الأمر على ما ذكرنا من حيث العلامات الشّكلية التي تميّز الأفعال، وتصنّفها في الحيّز الذي بوّبه علماء العربية، «باب الأفعال»؛ فإن تلك العلامات تقع إما سوابق أو لواحق للأفعال؛ ومنها ما يختص بالفعل الماضي، وأخرى تختص بالفعل المضارع، وثمّة ما يميز فعل الأمر. وتفصيل شؤون هذه العلامات، يكون كالآتي:

1- تـاء التأنيث السّاكنة:

هي تاءُ ساكنة تُزاد لاحقة من اللّواحق الملتصقة بآخر الفعل الماضي، نحو: كَتبَتْ، قامتْ، نجحتْ...، وتختصُّ بفئة الأفعال الماضيّة دون النّوعين الآخرين(المضارع والأمر)، ويُستدلّ بها عن تأنيث الفاعل المفرد، والمسند إلى الفعل، ساكنة دومًا، وتُكسر لالتقاء السّاكنين، نحو: كتبت الطّالبة، ونَجحت الفاطمةُ ... وغيرها.[1]

وقدْ شاع استعمالها علامةً لفظية فارقة للتفريق بين الفعل الماضي المسند إلى اسمٍ مؤنث، وبين ما يُحتمل إسناده إلى اسم مذكّر، أو شبهة إسناد الفعل المضارع أو فعل الأمر؛ ففي قولنا: قامتْ، أو نجحتْ، أو كتبتْ، لا يحتمل الإسناد فعلا مضارعا،

---

[1]– ينظر: الرّمّاني، معاني الحروف، ص: 16. وينظر: محمد الكتّاني، موسوعة المصطلح في التراث العربي، 425/1. وينظر: أحمد توفيق السّوداني، التاء وأثرها في بنية الكلمة العربية، ص:85.

ولا فعل أمر، فالتاء اللاحقة في آخر الفعل، تنفي أن يكون الإسناد إلى النوعين السابقين من أنواع الأفعال، وتجعل الإسناد محصورا في الفعل الماضي، لأنها – أي التاء– خاصية من خواصّه. وهذا معناه– أيضا– أن حيّز الاسم الذي قام بالفعل إمّا أن يكون يمين الفعل، أو يساره، إذا كان ضميرا مقدّرا (منفصلا دالاً على التأنيث)، ويؤدي إلى إمكانية التقدير، ثم التّوسّع الذي هو خصّيصة من خصائص العربيّة، ويجعل الجملة فعلية، قامتْ...(هي)، وقد تتحول إلى جملة اسمية: (هي)... قامتْ، مِمّا دعا الكوفيين إلى اعتبار الجملتين فعليتين، لأنهم ركّزوا نظرهم حول الفعل، واعتبروا كل جملة احتوت فعلا فهي فعلية ولا اعتبار للتقديم والتّأخير بالنّسبة لإحدى الركنين، الفعل أو فاعله (الظاهر أو المضمر)[1]، ويمكن تصوّر ذلك بالشكل التوضيحي الآتي الذي يوضّح احتمالات التقدير[2].

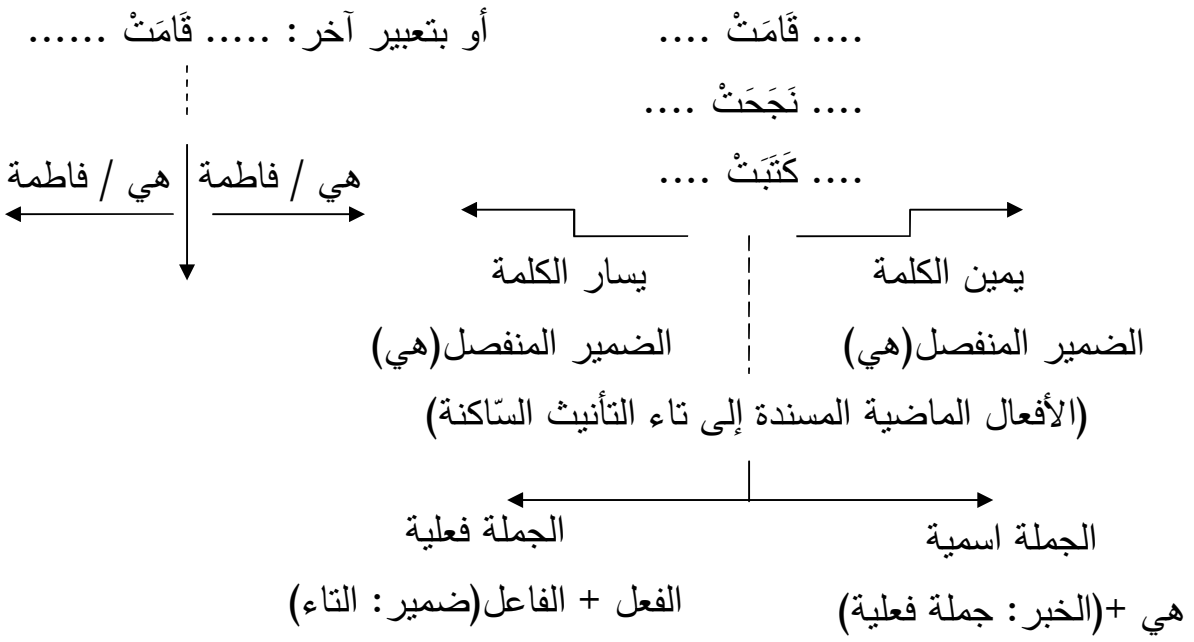

[1]– ينظر: مهدي المخزومي، في النّحو العربي نقد وتوجيه، ص:39 وما بعدها.

[2]– ينظر: حسن خميس الملخ، التفكير العلمي في النحو العربي، ص:132، 133.

ومن خلال هذا؛ يتّضِحُ أنّ التاء الدّالة على التأنيث حينما تلْحق الأفعال الماضية كعلامة شكليّة تفتح بابا واسعا لتقدير في الجملتين الاسمية منها والفعلية. كما تُظهر ملامح استلزام الفاعل المؤنث (ضميرا) في الأفعال حين تَرِدُ مُفردة، قَصْد تحقيق مظهر التطابق بين الفعل وفاعله في الجملة الفعلية الذي تُوحيه تلك التاء، مع إمكانية الاستدلال بها عن تأنيث فاعل الفعل الماضي في الجملة الفعلية « لزوما في مواضع، وجوازا في مواضع»[1].

وقد أشار الزمخشري (ت:538هـ) إلى تلك المواضع في قوله:« ومن أصناف الحرف تاء التأنيث السّاكنة، وهي التاء في نحو: ضربتْ. ودخولها للإيذان من أول الأمر بان الفاعل مؤنث وحقّها السكون. ولتحرّكها في (رمتا) لم ترد الألف الساقطة لكونها عارضة، إلا في لغة رديئة، يقول أهلها رماتا»[2]، وتفسير ذلك؛ أن دلالة التاء السّاكنة على التأنيث، إنّما حين تلحق الأفعال الماضية، وتخصّ الفواعل من حيث النّوع (التأنيث)، ويبدو أنه لا يمكن القول « إنّها لتأنيث الفعل؛ لأن الفعل لا يصحّ تأنيثه، فالأفعال كلّها مذكّر»[3]. في نظر النّحويين. غير أن تلك التاء لا تختص سوى بالأفعال الماضية متصرّفة أم غير متصرّفة إذا لم يلزم تذكير الفاعل، في مثل "أفعل" التعجّب، أو الأفعال الدّالة على الاستثناء نحو: "خَلا" و "عَدا" و"حَاشَا"[4]. وتظلّ تلك التاء في العربية وفي الأفعال الماضية، علامة لفظية «من تمام صيغة الكلمة للمعنى الذي وضعت له»[5].

---

[1]– المرّادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص:57.

[2]– الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص:335.

[3]– ابن يعيش، شرح المفصّل، 27/9.

[4]– ينظر: المرادي، المرجع السّابق، ص:57.

[5]– أبو سعيد السّيرافي، المرجع السابق، 132/1.

ولازمة من لوازم ذلك المعنى المُراد، ولا يجوز حذفها إلاّ قليلا في نحو قوله تعالى:﴿**وَقَالَ نِسْوَةٌ**﴾[1]. « فكما تقول: "قام أخوك"، كذلك تقول:" قامَ أخواك" و" قام إخواتك" و"قام نسوَتُك"»[2]. بدل: قامت إخوتُك، وقامت نسوتك، وهي لغة رُويت عن قبيلة طيء، وعن أزد شنوءة، وتسمى لغة أكلوني البراغيث.

ومهما يكن؛ فإن حذف هذه التاء من آخر الفعل إذا أُسْنِدَ الفعل إلى الفاعل المؤنث، فيه خلل من حيث المطابقة في النوع بين ركني التركيب الفعلي، وإِخْلالٌ أيضا في بنية الكلمة (فعلا ماضياً)، لأن الارتباط وثيق بين المبنى والمعنى في هذه الحال، وأكثر النحويين على هذا الرأي، من خلال التشابه في الإلحاق بين هذه التاء وألف الاثنين، وواو الجماعة اللاحقتين بالأفعال في اللغة السّابقة الذّكر[3]. إذْ إنّ « أهل هذه اللغة أرادوا أن يجعلوا للتثنية والجمع علامة، كما جعلوا للتأنيث علامة في قولنا: خرجت هند، وذهبت فاطمة، كما أن التاء في خرجتْ، وذهبتْ لا تدلّ على أن الفعل مؤنث، وإنّما تدل على تأنيث الذي أسند إليه الخروج والذّهاب، فكذلك الألف والواو اللاحقتان في "ذهبا أخواك" و " ذهبوا إخوتُك، لا تدلّ على أن الفعل مثنى ومجموع، وإنّما (هي) دليل على أن المسند إليه (الذّهاب) مثنى ومجموع»[4].

والقولُ بأن الألف والواو دليلٌ على أن المسند إليه مثنى ومجموع يقترب من القول بأن التّاء الدالة على التأنيث علامة لفظية توحي بالفعل الماضي وفاعله المؤنث، وهي حرفٌ من حروف المعاني، ومن العناصر الإحالية التي يحال بها إلى الفاعل المؤنث

---

[1]– يوسف/ 30.

[2]– ابن هشام الأنصاري، المرجع السابق، 88/2.

[3]– "لغة أكلوني البراغيث" تسمية سمّاها سيبويه، وسمّاها ابن مالك(لغة يتعاقبون...). ينظر: سيبويه، الكتاب، 40/2، 41. وينظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 48/2. وينظر: رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص:98. وينظر: ابن هشام، المرجع نفسه، 88/2 وما بعدها "باب الفاعل".

[4]– ابن السّيد البطليوسي، إصلاح الخلل الواقع في الجمل، ص:47، 48. وينظر: أبو سعيد السيرافي، المرجع نفسه، 149/1.

تأنيثا حقيقيا أو مجازيًّا، وهذا النّوع الأخير من التأنيث يفرض حضور هذه التاء وظهورها مع الفعل، لأنّها معدومة في الاسم المؤنّث، نحو: هندٌ، وزينبٌ، وسهامٌ، وإيمانٌ، وشهرزاد، ممّا يدل على المسمى المؤنّث.

وقد تقع هذه التاء اسما، فتجري مجرى الضّمير، فتكون من الضّمائر المتصلة. وبالرّغم من حرفيتها واسميتها، إلاّ أنها تظل دلالتها محصورة في التأنيث إذا كانت علامة شكلية من علامات الأفعال الماضية، أمّا إذا خرجت عن هذه الوظيفة فإن معانيها متعددة وفقا للاستعمال والأغراض التعبيرية.

2- تاء الضّمير المتحرِّكة:

قصّة هذه التاء هي ضمير دالٌّ على الاسمية، تُعْلَمُ بها الأفعال الماضية؛ وهي علامة من العلامات التي تظل مساندة للفعل ولاحقة له ، ولا يستغني عنها أبدا، لأنّه تنبع منها حياته وصنفه في اللغة العربية، من حيث كونه مضى وانتهى وأُسْنِدَ إلى المتكلم، نحو: كَتَبْتُ←(أنا)، أو المخاطب؛ نحو: كَتَبْتَ←(أنتَ)، أو المخاطبة؛ نحو كَتَبْتِ ←(أنْتِ)، ويبدو أنّه يمكن أن نَعْتَبِرَهَا جوهر الضمير الدّال على الخطاب، وهي من مكوناته صوْتًا ولفظًا (أنتَ /أنتِ) في الضّمائر المنفصلة الدّالة على الخطاب، سواءٌ أكانت مفردة"، أو مثناة، أو مجموعة (أنتما، أنتم، أنتنّ)، إذْ يقال في العربية بإسناد الفعل الماضي إلى هذه الضمائر. كتبْتَ، كَتَبْتِ، كتبْتُما كَتبتُم، وكَتبتنَّ، وكَتبْتُ هي، أنا كتبتُ، فتكون هذه التّاء من الوجهة النحوية « التاء المتصلة بالأفعال التي تكون في محلّ رفع، نوعاها تاء المتكلم وتاء المخاطَب»[1].

وتشترك هذه التاء كضمير متّصل بالفعل – اسم– مع تاء التأنيث السّاكنة في اختصاصهما بتمييز الأفعال الماضية، وهما علامتان نحويّتان لفظيتان تميّزان الفعل عن الاسم والحرف، ويُسميّان التاء الطويلة تمييزا عن التاء المربوطة التي تنتهي بها الأسماء

[1]– جورج متري عبد المسيح، وهاني جورج تابري الخليل، معجم مصطلحات النحو العربي، تصدير: محمد مهدي علاّم، ص:133.

المؤنثة نحو: فاطمة، عائشة، مدرسة، شجرة... . كما أنّها تسمى بالتاء المفتوحة، والمُتَّسِعَة، غير أن البون بن التّائين شاسعٌ من حيث: كون تاء الضمير اسما، وبين حكمها النحوي من جهة الإعراب (في محلٍّ رفع فاعل؛ نحو: عَلِمْتُ[1]. وتاء التأنيث السّاكنة المجمع على حرفيتها متقدمة على الاسم المؤنّث، أو متأخرّة، يكون دليل حرفيّتها إبراز ضمير التثنية (الألف) معها، نحو: البنتان قَامتَا، فتجتمع- كونها حرفًا- مع الضمير (الألف) فلو كانت اسما ما اجتمعت مع الضمير، لأنه لا يجتمع ضميران[2]. والتاء اللاحقة للفعل – ضميرا- تؤدي وظيفة الفاعلية، فتكون فاعلا للفعل الماضي، فيقال في إعرابها: (التاء: ضمير متصل مبني في محل رفع فاعل لفعل كذا [المذكور]) وهي مصنّفة ضمن ضمائر الرّفع المتصلة بالأفعال، باعتبارها جزء وجوهر الضمير المنفصل[3]. أثناء تأديتها وظيفة الفاعلية، فتدل على الخطاب والتكلّم، فيقال: أنا قَرَأْتُ، وأنتَ قَرَأْتَ، وأنتِ قَرَأْتِ.

وقد استدلّ النحويّون على هذه التاء ضميرا متّصلا دالاً « على الخطاب المتصل بالماضي في العربية... وما يتبعها من المكيّفات الدّالة على العدد والنوع، وهي تمثّل الأجزاء الباقية من الضمائر المنفصلة بعد استبعاد القاعدة الضميرية (أنْ)»[4]. وهنا جوهر الضمير المنفصل؛ هو "التّاء"؛ تلحق الأفعال المسندة إلى تلك الضمائر، فيقال: أنتَ نجحتَ، وأنتِ نجحتِ، وأنْتما نجحْتما، وانْتم نجحْتم، وانْتن نجحْتنّ؛ فيتبيّن أنّ « للمخاطب المذكّر تاء مفتوحة، وللمخاطبة تاء مكسورة، وللمثنى تاء مضمومة تليها ميم ثم فتحة طويلة، ولجمع الذكور تاء مضمومة، وميم قد تليها ضمّة طويلة وقد يُسْتغنى

---

[1]– ينظر: جورج متري عبد المسيح، المرجع السابق، ص:35 نفسها.

[2]– ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، 2/ هامش ص: 215.

[3]– ينظر: محمد عبد الله جبر، المرجع السابق، ص:45.

[4]– ينظر: المرجع نفسه، ص:48.

عنها، وللإناث تاء مضمومة ونون مضعفة منتهية بالفتح. والتاء في كلّ ذلك هي الأصل»[1].

وثمّة أمْرٌ يمكن استنتاجه في هذا السّياق، وهو ما دامت هذه التاء ضميرا مختصًّا بالأفعال الماضية، بل جزء من الضمائر الدالة على الخطاب؛ فإن كلّ ذلك يجعلها ملازمة لأواخر الأفعال المسندة إلى تلك الضمائر- المذكورة آنفا- ويُقوّي ذلك أيضا أصالتها ضميرا، ممّا يُثبِّث لها حقيقة مفادها: استحقاق هذه التاء لتكون علامة من العلامات اللفظية التي تميِّز الأفعال الماضية – على وجه الخصوص- ممّا يجوِّز لها تأدية وظيفة الفاعلية التي تتطلّب القوة الوظيفية الناتجة عن القوى الدّاخلية الكامنة في الألفاظ والحروف؛ كالتّاء مثلا في هذا المقام، التي تبوّأت المكانة القوية والرفيعة من خلال المحل الإعرابي الذي قامت به (وهو الرّفع).

ولعلّ تلك القوة التي تمتلكها هذه التاء من خلال تأديتها وظيفة الفاعلية؛ هي قوة ناتجة عن « قوة العقد الإسنادي بين الفعل والفاعل»[2]. واتصالها بالأفعال نتيجة من نتائج وجود قوى لفظية وتركيبية، وعلاقات نحوية كالإسناد والإخبار، والإعلام والتلازم بين الفعل وفاعله، وذلك التلازم صورة ناتجة من « الحرف وحركته من حيث: أنّه لا يوجد الفعل إلاّ بوجود الاسم الفاعل ولا يمرّ الفعل إلى المفعولية إلاّ بعد المرور من الفاعل »[3]. ولا يكتمل المعنى في التراكيب الفعلية إلا بوجود الفاعل ظاهرا اسما صريحا، أو مقدرا ضميرا واقعا في حيّز المركب الاسمي، موقع الرّفع، كما تقع التاء المتحركة للدلالة على الفاعل.

وصفوة الكلام؛ أن التاءين الدّالة على التأنيث الساكنة، والمتحركة ضميرا، يعدّان من اللّواحق (اللّواصق) التي تلحق الأفعال الماضية للدلالة على أنّ الفعل المسند أُسنِدَ

---

[1]– محمد عبد الله جبر، المرجع السابق، ص نفسها.

[2]– المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص: 361.

[3]– المرجع نفسه، ص: 360.

إلى اسم مؤنث، أو إلى اسم متكلم أو مخاطب كما هو حينما تكون ضميرا متحركا. وتعتبر من الأهمية بمكان من حيث كونها سمة- أو علامة- شكلية من سمات العربيّة، تجنح (أو تلجا) نَحْوها لأداء الوظائف المذكورة وتجعلها متميّزة، ومختلفة بتلك الوظائف عن اللغات العالمية، لتسمو نحو الرقي والارتقاء، والتّطوّر والازدهار السّائد ضِمْنَ الحقب التّاريخية قديما وحديثا، ومستقبلا.

3- يـاء المُخاطبَة:

"ياء المخاطبة" علامة لفظية من علامات الأفعال، غير أنّها خاصّة من خواص الفعلين المضارع والأمر، فهي شبيهة بتاء الفعل – أو التاء المتحركة- ولا تختلف عن تاء التأنيث السّاكنة، باعتبارهم جميعا ضمائر، أو سمات ضمائر، فتقترب ياء المخاطبة من التّاءين من حيث كونُها « ضمير من الضمائر المتصلة البارزة»[1]، الدّالة على التأنيث. وتتّصل ياء المخاطبة بالفعلين المضارع والأمر في « شكل كسرة طويلة»[2]. من الوجهة الصّوتيّة المرتبطة أساسا ببنية الكلمة في العربيّة الفصحى.

وقد التفت قدماؤنا، لغويّن ونحويّن إلى الحروف وعلاقتها بالحركات، وربطوها بالنّاحية الصّوتية، ووقف كثيرٌ منهم على الحروف وقالوا: إنّها حركات ممطولة صوتيا. قال سيبويه فيما أورده عن الخليل (ت:175هـ) « وزعم الخليل أنّ الفتحة والكسرة والضّمة زوائد، وهُنّ يلْحقن الحرف ليُوصَل إلى التكلم به»[3].

والمُرادُ من كون الحركات زوائد هو الزيادة في كميّة الصّوت على الحروف ليتوصّل إلى النّطق بها، ومتَى أُشْبِعَت الحركات صارت حروفا، وإشباع الكسرة تتولد عنه الياء. قال سيبويه (ت:180هـ) فيما يؤكّد هذا المعنى « فالفتحة من الألف، والكسرة من

---

[1]- عبد الحميد عبد الواحد، الكلمة في التراث اللساني العربي، ص: 82.

[2]- محمد عبد الله جبر، المرجع السّابق، ص:53.

[3]- سيبويه، المصدر السّابق، 241/4، 242. وينظر: هادي نهر، نحو الخليل من خلال الكتاب، ص:155.
وينظر: مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص:179.

الياء، والضّمة من الواو»[1]. وأوضح السِّيرافي (ت:368هـ) رأي سيبويه المَنسوب للخليل فقال: « يعني أن الفتحة تُزادُ على الحروف من مخرج الألف وكذلك الكسرة مخرجها من مخرج الياء والضّمة من مخرج الواو»[2]. ممّا يَدُلّ على أنّ « الفتحة حرف من الألف والكسرة حرف من الياء وكذلك الضّمة حرف من الواو»[3].

والملاحظ أن أمر الياء شبيه إلى حدٍّ كبير بأمر الألف والواو من حيث طول الامتداد الصّوتي، مما دعا ابن جني (ت:392هـ) إلى الالتفات نحو هذه المسألة؛ فقال: « اعلم أن الحركات أبعاض حروف المدّ واللّيْن، وهي الألف والياء والواو، فكما أن هذه الحروف ثلاثة، فكذلك الحركات ثلاث، وهي الفتحة والكسرة والضّمة، فالفتحة بعض الألف، والكسرة بعض الياء، والضّمة بعض الواو. وقد كان متقدّمو النحويين يسمّون الفتحة الألف الصغيرة والكسرة الياء الصّغيرة، والضّمة الواو الصّغيرة...»[4].

وقد أكد ابن جني هذه الحقيقة التي ترتبط فيها الحروف (الألف والياء والواو) بالحركات صوتيا، بقوله: « ويدلّك على أن الحركات أبعاض لهذه الحروف، انّك متى أشبعت واحدة منهنّ حدث بعدها الحرف الذي هي بعضه، وذلك نحو فتحة عين (عمَر) فإنّك إن أشبعتها حدثت بعدها ألف، فقلت: عامر. وكذلك كسرة عين "عِنب" إن أشبعتها نشأَتْ بعدها ياء ساكنة، وذلك قولك: عِيْنب...»[5].

والاهم في هذا المقام، هو أن "ياء المخاطبة" علامة شكلية لفظية تتصل بالكلمة إنْ كانت فعلا مضارعًا أو أمرا في العربيّة، للدلالة على تأنيث المخاطب، فتلحق الفعل بكسر طويل، نحو: قومي في صيغة الأمر، ونجدها في صيغة المضارع،من نحو قولنا:

---

[1]– سيبويه، المصدر السابق، 242/4.

[2]– أبو سعيد السّيرافي، المصدر السابق، 131/5.

[3]– السِّرافي، المصدر نفسه، ص: نفسها.

[4]– ابن جني، سر صناعة الإعراب، تحقيق: أحمد فريد أحمد، 28/1.

[5]– المصدر نفسه، 29/1.

تَكتبين، وتفعلين[1]، كما نجدها أيضًا «في اسم الإشارة "هذي" في مقابل الإشارة للمذكّر "هذا"»[2] في اللغة العربيّة، ويتضح أن هذه الياء هي كسرة طويلة « لا تحمل في نفسها إلاّ دلالة التأنيث، ولكن غلب استعمالها في الصّيغ الفعلية الخاصّة بالمخاطبة حتى اختصّت بها فلا نجدها مع غيرها من الصّيغ الفعليّة»[3]. وهي في نظر الأخفش وكثير من النحويين حرفٌ في حيّز العلامة الشكليّة اللفظية التي تختصّ بالفعلين المذكورين المسندين إلى الفاعليْن المؤنثين، لأن دلالتها تكاد تنحصر في التأنيث، وهي سمة له من النّاحية النّحوية والصرفية، وتنزل منزلة التّاء في قامت، كضمير للفاعل وتفيد التأنيث، والفاعل مُسْتَكِنٌ فيها. قال ابن يعيش (ت:653هـ): « وأمّا الياءُ فقد تكون علامة للتأنيث في نحو: اضربي وتضربين ونحوهما»[4].

وما دامت الأسْماء توصَفُ بالتأنيث أو التذكير؛ فإن الأفعال والحروف لا تؤنث، والياء الدّالة على التأنيث، أو التّاء، أو ألف التثنية، أو واو الجماعة؛ هي علامات شكلية لفظيّة تَلْحَقُ الأفعال للدلالة على نوع، أو عدد الفاعلين، وهي ضمائر عائدة مُتّصلة بالأفعال، يُكنّى بها عن الأسماء التي تؤدّي وظيفة الفاعلية في التراكيب النحويّة التي يسند فيها الفعل إلى ضمير مؤنث أو مثنى أو جمع. وهذه الياء المذكورة تقع موقع الضمير العائد على الاسم المؤنث المفرد المخاطب فُسميت بياء المخاطبة التي تُعلم بها الأفعال، وهي من خواصّها الشكلية، يُتلفّظ بها كلاحقة دالّة على المسند إليه المؤنث، وتظهر على بنية الكلمة حرفًا زائدًا على الحروف الأصلية للأفعال؛ المضارع منها والأمر من حيث صيغتها الصّرفية.

---

[1]– ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد، 24/1. وينظر: عبد الحميد عبد الواحد، المرجع السّابق، ص:81 ،82.

[2]– محمد عبد الله جبر، المرجع السّابق، ص:53.

[3]– المرجع نفسه، ص: 53 ،54.

[4]– ابن يعيش، المصدر السّابق، 91/5.

وفَصْل القوْل: أن ياء المخاطبة ضميرٌ متّصلٌ بالأفعال، يُحالُ به على الفاعل (المسند إليه) المؤنث، وهي علامة شكلية يُعلم بها الفعل المضارع والأمر، وتَلجأُ إليها العربية من جهة الاستعمال لتحقيق التطابق في النّوع (التأنيث) بيْن ركني الجملة الفعليّة.

وإذا كانت «ياء المخاطبة» و«تاء الضمير المتحرّكة» و«تاء التأنيث السّاكنة» خواصٌّ وعلامات شكلية لفظية، تلحق أواخر الأفعال (لواحق) ومختصَّة بِهَا؛ فإنَّها توحي بوجود ما يُقابلُها من حيث الموقعيَّة كسوابق، وهي العلامات الشكلية التي تلزم صدر الأفعال، أهمّها حروف المضارعة.

4- حروف المضارعة:

وهي (الألف والنّون والياء والتاء)، سميت بهذا الاسم نِسْبَةً إلى الفعل المضارع، لأنها علامات تختصّ به وتميّزه عن غيره من أنواع الأفعال (الماضي، الأمر) وَتُجْمَع هذه الحروف في كلمة (أَنيْتُ)أو (نَأَيْتُ). ولقد أشار بعض النحويّين إلى هذه العلامات (حروف المضارعة) بإسهاب، وميزوا بِهَا الفعل المضارع، منهم ابن السّراج (ت:316هـ) الذي تحدّثَ عنها فَقَال: «والأفعال التي يُسَمِّيها النَّحويُّون"المضارعَة": هي التي في أوائلها الزوائد الأربع: الألف والتَّاء واليَّاء والنُّون»[1]، ممَّا يدلُّ على أنّ الزوائد الأربع؛ هي حروف المضارعة، وعلامات الفعل المضارع، ولم يفت أمر هذه الحروف؛ من حيث الذِّكر ابن هشام (ت:761هـ) الذي قال: « وعلامة المضارع... لا بدَّ من كونِه مُفْتَتَحًا بحرف من أحرف "نَأَيْتُ"، نحو:" نقوم، و أَقُومُ، و يَقُومُ زَيْدُ، و تَقُومُ يَا زَيْدُ"، ويجبُ فَتْحُ هذه الأحرف إن كان الماضي غير رُبَاعي،... وضمِّهَا إن كان رباعيًّا...»[2]. وحروف المضارعة من العناصر التي تُغَيّر زمن الأفعال من الماضي إلى الحاضر أو المستقبل، وتُحيلُ إلى نوع وعدد الفاعلين[3]؛ فهي علامات تُعْلَمُ بها الأفعال المضارعة على وجه

---

[1]– ابن السراج، المصدر السابق، 39/1.

[2]– ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص:41.

[3]– محمد عبد الله جبر، الضمائر في اللغة العربية، ص:56.

التحديد. غير أن وظيفتها لا تتوقف عند ذلك؛ بل تَعْمَل على تحقيق التطابق بين المسند (الفعل) والمسند إليه (إذا كان ضميرًا) إنّها موحيّة بإسناد الأفعال إلى ضمائر المتكلّمين (أنا) و(نحن) وضمائر المخاطبين (أَنْتَ، أَنْتِ، أَنْتُمَا، أَنْتُمْ، أَنْتُنَّ) الدالة على التأنيث والتذكير، وترتبط التاء ارتباطا وثيقا بتلك الضمائر من جهة، وتبتدئ بِهَا الأفعال المسندة إليها في أحيانٍ كثيرة كالآتي: أَنَا أَكْتُبُ / نَحْنُ نَكْتُبُ، في حالة الإسناد إلى ضمائر المتكلمين (المفرد والجمع). أَنْتَ تكتب- أَنْتِ تكتبينَ- أَنْتُمَا تَكتُبانِ- أَنْتُمْ تكتُبُونَ-أَنْتُنَّ تَكْتُبْنَ... في حالة الإسناد إلى ضمائر المخاطبين.

ويتضح من خلال هذه الشواهد أن الهمزة والنون من مكوّنات الضمير (أَنَا) و(نَحْنُ) ويَتصدّرانِ الفعل المسند إلى الضميرين المذكورين، ويبتدئ بهما الفعل (أكتب) و(نكتب)، والجملتان اسميَّتان في نظر البصريِّين، فعليّتانِ عند الكوفيِّين، أمَّا بالنسبة للأفعال المسندة إلى ضمائر المخاطبين؛ فإنَّهُ يُقَالُ: إن التاء جزء من أجزاء الضمائر الدّالة على الخطاب، كما أنَّهَا تَتَصَدَّرُ الأفعال المضارعة المسندة إلى تلك الضمائر المذكورة في جميع الحالات؛ فالتاء عنصرٌ مشترك بين الضمير والفعل، وهي جوهره وحرفٌ من حروف المضارعة.

ولقد بيّن أَحدُ الدّارسين المحدثين صِلَةَ الارتباط بين أحرف المضارعة والضمائر المنفصلة؛ فقال: «إن الهمزة الدالة على المتكلم مأخوذة من المقطع الثاني من ضميره المنفصل»[1]. وذلك معناه؛ أن ضمير المتكلم (أَنَا) مكون من: أن+ أ، وهو الرأي الذي ذَهَبَ إليه المستشرقون؛ منهم برجستراسر(G. bergsträsser) الذي يُرجِّحُ أن كلمة (أَنَا) « مركبة من: "أن" الموجودة في: أنت وأنتم، ومن (أ) الموجودة في صيغة المتكلم من مضارع الفعل؛ نحو: أَفْعَلْ، كما أن«أَنْتَ» مركّبة من (أَنْ) بعينها، ومن: ta الموجودة في صيغة المخاطب من مضارع الفعل»[2]، ومعنى ذلك؛ أن الألف منقلبة عن الهمزة

---

[1]– محمد عبد الله جبر، المرجع السابق، ص:54.

[2]–برجستراسر، التطور النحوي للغة العربيّة، ص:41.

باعتبارها جوهر الضمير وعنصره الأساسي، ومكانتها تلك؛ جعلتها تتصدر الفعل المضارع لتكون علامة شكليّة يُعْلَمُ بها إسناده إلى ضمير المتكلم (أَنَا) في حالتي التأنيث والتذكير. والنون الدالة على المتكلم في هذا المقام المذكور؛ هي جوهر الضمير (أَنَا) و(نحن)، والقاعدة الضميريَّة (أَنْ) يتركب منها بضمير في أغلب اللغات، العربية وأخواتها السّاميات[1]. أمَّا «التَّاء» الدالة على الخطاب؛ فهي« العنصر الجوهري في ضمائر الخطاب (أن+ت)»[2].

والنتيجة المستخلصة في هذا الشأن؛ أن (النون)، و(التاء) تتعدد وظيفتهما بحسب الأبنية، والموقعية في الضمائر المنفصلة، أو كونهما من الضمائر المتصلة بالأفعال، وهما حرفان من حروف المضارعة يؤديّان وظيفتين نحويّتين؛ هما: تمييز الأفعال مضارعها عند ماضيها، وإشارتان يشار بهمَا عن (نوع وعدد) المسند إليه (الفاعل) حينما يُسْنَدُ الفعل المضارع إلى فاعل مذكور (ضمير)؛ نحو: **أَنا** أكْتب، **نحن** نكتب، **أنتَ** تَكْتُبُ، **أَنْتِ** تكْتُبِينَ. أو إسناده إلى ضمير محذوف وغير مذكور، مما يَسْمَحُ بتقدير المسند إليه (ضميرًا)؛ فيقال: أَكْتُبُ، نكتب، تَكْتُبُ، تكتبين، عندما تَكُون الكلمات (الأفعال) مفردة خارج التركيب، فَيَعْرِفُ السَّامع (نوع وعدد) الفاعلين (المسند إليهم)، وذاك يفسح مجالًا واسِعًا أمام النّاطقين والسّامعين في اللغة العربيّة؛ فهي التي تتَمَيَّزُ بالاختصار تارة، وبالاتساع والتوسُّع تارة أخرى..

وإذا كان الأمر كذلك؛ فإن الياءَ حرف من حروف المضارعة التي تتصدر الأفعال المضارعة، وتفتح فضاءً واسعًا للتأويل والتقدير قَصْدَ مَعْرفة الضمائر التي أُسندت إليها تلك الأفعال في العربيّة، منها (هو) في قولنا: يكتب. و(هُمَا) في قولنا: يكتبان. و(هم) في: (يَكْتُبُونَ). و(هُنَّ) في: يَكْتُبْنَ. وهذا في الحين الذي تكون فيه الأفعال مفردة معزولة وليست مركّبة في جمل؛ فَيَعْرِفُ المفسِّر (السَّامع) (أو الملتقى)، أو (المتكلم) نوع وعدد

---

[1]– ينظر: محمد عبد الله جبر، المرجع السابق، ص:26.

[2]– المرجع نفسه، ص:55. وينظر: برجستراسر، المرجع السابق، ص:53.

الفاعلين من خلال هذه «الياء» التي تسبق الفعل المضارع. نحو: ينجح، يسافر...، فالاحتمالات الواردة فيما أُسندت إليها هذه الأفعال، لا تخرج عن أن تكون للضمير الدال على الغائب المفرد (هو)... وهكذا في حالة الغائب المثنّى، والجمع. وإستنادًا إلى كون حروف المضارعة سوابق (Prefixes) تلتصق بصدر الأفعال للدلالة على الزمن مُحَدِّدَةً زمن الحال والاستقبال، ودلالاتها الزمنيَّة يمكن تعيينها بواسطة السياق، إذْ إن السياق يُضَمُّ مع القرائن اللفظية، والمعنوية والحالية والتاريخية، وما يسَاعِدُ على فهم الزمن في فضاء النّص أو الجمل، وفي هذه الحَالُ« القرائن تُشَكّلُ عنصرًا مُهِمًّا في نظام السياق، وعن طريقها يتحدّد القسم الأكبر من العلاقات الزمنية النحويّة»[1]، فسوابق الفعل المضارع على هذا الأساس أو"حروف المضارع" علامات نحويَّة« تعطي الجملة خصوصيات زمنية معيّنة، لاَ تَدُلُّ عليها الأوزان الفعلية وحْدَهَا»[2]، بل تقترن بتلك الأوزان وتتضافر معها شبكة علاماتية، وقرائن سياقية لإبراز المعاني النحويّة، والوظائف المختلفة التي تؤدِّيها الضمائر والأفعال المضارعة من خلال الأنساق والصيغ الصرفية لأَنَّ « صيغة (يفعل) تفيد وقوع الحدث في الحال أو الاستقبال وصيغة (أَفْعَل) تفيد وقوع الحدث في الاستقبال»[3].

ولا شكّ أن الاختلاف في أزمنة وقوع الأحداث، مرجعها إلى تلك السّوابق المتمثلة في حروف المضارعة في أحيان كثيرة، باعتبارها « من تَمَام الكلمة، وهي مترجمة معها امتزاجًا كاملًا، وإن أَفَادتْ مَعْنًى طارئًا هو معنى المضارعة، وهي من تَمَام بنية الكلمة»[4].

---

[1]– علي جابر المنصوري، الدلالة الزمنية في الجملة العربية، ص:40.

[2]– المرجع نفسه، ص: نفسها.

[3]– المرجع نفسه، ص: نفسها.

[4]– عبد الحميد عبد الواحد، المرجع السابق، ص:85.

ومِمَّا يُضَاف إلى هذه التوضيحات حول هذه الخواص أو العلامات الشكلية التي تُعْلَمُ بِهَا الأفعال المضارعة؛ مُسَاهمتها في تشكيل قاعِدَة المشابهة بين الفعل المضارع والاسم التي نُسِبت إليها الأفعال المضارعة وسوابقها (أنيت). قال ابن يعيش (ت:643هـ) موضِّحًا هذه القاعدة «إنَّهُ ضَارَعَ الأسماء أي شابَهَهَا بِمَا في أَوَّلِهِ من الزّوائد الأربع، وهي الهمزة والنون والتاء والياء..، فَأُعْرِبَ لذلك، وليست الزوائد هي التي أَوْجَبَتْ له الإعراب، وَإِنَّمَا لَمَّا دخلت عليه جعلته على صيغةٍ صَارَ بِهَا مُشَابِهًا للاسم والمشَابَهَة أوجبت لَهُ الإعراب»[1].

وفي إطار هذه الوظائف التي تؤدّيها الزوائد الأربع- حروف المضارعة- فإنه يمكن توضيح دلالاتها الزمنيّة المتعدّدة كالآتي: [2]

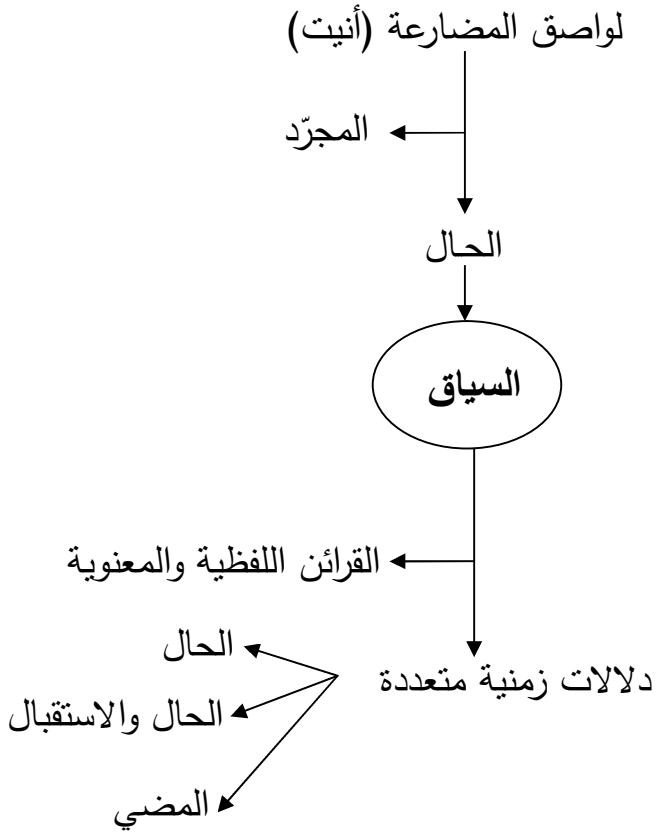

[1]- ابن يعيش، المصدر السابق، 7/ 6.

[2]- ينظر: أشواق محمد النجار، دلالة اللواصق التصريفية في اللغة العربية، ص:264.

بمعنى أنها تدل على الاستمرارية في العمل في زمن من الأزمنة، ماضيًّا أَوْ حَاضِرًا أو مستقبلا بتضافر القرائن اللفظيّة والمعنوية على حدٍّ سواء، وهي تنزل من الفعل المختصَّة بهِ منزلة الجزء، الذي لا يتجزأ البتَّة، لأَنّها توجب لذلك الفعل- المضارع- المشابهة ثم الإعراب. وإذا كان أَحَدُ المستشرقين؛ منهم برجستراسر الذي عدَّها من الضمائر بقوله:«فالحروف الزوائد في المضارع من الضمائر أَيْضًا»[1]؛ فإِنَّنَا نُرَجِّحُ إضافةً إلى ذلك الرأي القائل بأنها إشارات، وعلامات شكلية دالة على النوع والعدد والشخص[2] . - كما ذكرنا آنِفًا-

5- دخول "السين" و"سوف":

إن دخول (السِّين وسوف) على الأفعال يخصِّصها ضمن الأفعال المضَارعة، لأَنَّ ذلك يُعَدُّ«علامة من العلامات الشكلية التي يختصُّ بهما عن غيره»[3]، واختصاصها بالمضارع دون غيره؛ مسألة من المسائل التي أَكَّدَ عليها علماء العربية، وموضوع من موضوعاتهم النحوية الواردة في متون مؤلفاتهم؛ منهم سيبويه (ت:180هـ) الذي قال: « وتقول سيفعل ذلك سوف يفعل ذلك، فَتُلْحِقُهَا هذين الحرفين لمعنى كما تَلحق الألف واللام الأسمَاء للمعرفة»[4]، وفي موضع آخر أَكَّدَ ذلك بقوله:« وَلِمَا لحقها من السِّين وسوف كما لحقت الاسم الألفُ واللاَّم للمعرفة»[5].

والمعنى الذي يقصده من قوله؛ هو معنى المُضارعَة التي يكتسبها الفعل الدَّال على زمن الحال أو المستقبل، وهي أَيْضًا مشابهته للأسماءِ التي أوجبت دخول السين وسوف كما تدخل (أل) التعريف الأسماء. ولم يَكْتَفِ سيبويه (ت:180هـ) بهذين القولين الذي حَدَّدَ بهما خواص الأفعال المضارعة (السِّين وسوف) وخواص الأسماء الألف واللام

---

[1]- برجستراسر، المرجع السابق، ص:75.

[2]- محمد عبد الله جبر، المرجع السابق، ص:56.

[3]- عمر محمد أبو نواس، المرجع السابق، ص:186.

[4]- سيبويه، المصدر السابق،1/ 14.

[5]- المصدر نفسه، 15/1.

للتعريف؛ بل أَضَاف في موضع آخر قَوْلًا أَشَار فيه إلى الحروف التي لا يليها بَعْدَها إلَّا الفعل[1]؛ فقَالَ: « ومن تلك الحروف أيْضًا سَوْفَ [يَفْعَلُ]؛ لأنّها بمنزلة السِّين التي في قولك سَيَفْعَلُ. وإنَّمَا تدخل هذه السِّينُ على الأفعال، وإنَّمَا هي إثباتٌ لِقَولِهِ لَنْ يَفْعَلَ، فأشْبَهَتْهَا في أَن لا يُفْصَل بينهما وبين الفعل»[2].

وهذه الأقوال لدليل قاطع على اختصاص السّين وسوف بدخولهما على الأفعال المضارعة للدلالة على زمن الاستقبال دون الماضي ولا الحاضر، لأن الاستقبال زمن من أزمنة المضارع. وقد حذا النحويون بعد سيبويه حذوه، وذهبوا مذهبه، وظلُّوا يُؤكِّدوا تلك النظرة السائدة في تفكيره؛ منهم الزمخشري (ت:538هـ) الذي أَكَّدَ رأي سيبويه؛ فقال: « ويشترك فيه الحاضرُ والمستقبل. واللامُ في قولك: إنَّ زَيْدًا لَيَفْعَلُ، مخلِّصة للحال، كالسين أو سوف للاستقبال، وبدخولهما عليه قَدْ ضارعَ الاسمَ»[3]، مِمَّا يوضِّحُ جهود القدمَاء الذين دَرَسوا (السِّين وسوف)، وبَيَّنُوا دورهما في توجيه زمن الفعل المضارع الدَّال على الاستقبال حين يَتَّسِعُ من المضي والحال إلى المستقبل، وتلك الآراء أدت إلى التنويه بدورهما الوظيفي فسميت بأحرف التنفيس، لأنها تنقل زمن الفعل المضارع من الحال، باعتباره زمنًا ضيِّقًا، إلى الاستقبال الواسع الدال على الاستمرارية. قال ابن هشام (ت:761هـ)« السّين المفردة: حَرْف يَخْتَصُّ بالمضارع ويخلِّصه للاستقبال، ويتنَزَّلُ منه منزلة الجزء...»[4]، وَزَادَ أَقْوَالًا أخرى يوضِّح فيها معنى التنفيس والاتساع في الزمن الذي يَدُل عليه هذا الحرف؛ فقال:« ومعنى قول المعربين فيها «حرف تنفيس» حَرف توسيع؛ وذلك أَنَّهَا نَقَلت المضارع من الزمن الضيِّق- وهو الحال- إلى الزّمن الواسع، وهو الاستقبال»[5].

---

[1]- باب سماه سيبويه:(هذا باب الحروف التي لا يليها بعدها إلا الفعل)، الكتاب، 114/3.

[2]- سيبويه، المصدر نفسه، 115/3.

[3]- الزمخشري، المصدر السابق، ص:244.

[4]- ابن هشام، مغني اللبيب، 341/2.

[5]- المصدر نفسه، 342/2.

وأشار أبو حيان الأندلسي الغرناطي (ت:754هـ) في تفسيره الآية الكريمة، قال تعالى: ﴿**سَتَجِدُونَ آخَرِينَ**﴾[1]. أن السِّين قد تأتي للاستمرار لا للاستقبال[2]، واحْتَجَّ لذلك بقوله تعالى:﴿**سَيَقُولُ السُّفَهَاء مِنَ النَّاسِ مَا وَلاَّهُمْ عَن قِبْلَتِهِمُ**﴾[3]. فقال:« فدخلت السين إِشْعَارًا بالاستمرار»[4]، ويرى ابن هشام أن الاستمرار لا يُسْتَفَادُ إِلَّا من المضارع الدَّال على زمن الاستقبال الحاصل من دخول السِّين على الفعل؛ فقال:« فالاستمرار إِنَّمَا اِسْتُفِيدَ من المضارع... والسِّين مفيدة للاستقبال؛ إذ الاستمرار إِنَّمَا يكون في المستقبل»[5]. وجمع وجمع ابن هشام بين زمن الاستقبال والاستمراريّة التي يتَّصِفُ بِهَا الفعل المضارع في اللغة العربية حينَمَا تتصدّره السِّين كعلامة نحوية مُمَيِّزَةً للأفعال.

والملاحظ أن صفة الاستمرارية مرتبطة بزمن الاستقبال دون الحال، وهي أَشَدُّ بُعْدًا في الزمن يكتسبها الفعل المضارع بدخول السّين أو سَوْفَ، وَهُمَا يُخَلِّصَانِ الفعل للاستقبال وَيَرْفَعَانِ عنه احتمال دلالته على زمن الحال، كما أنّ السّين أَكْثَرُ اِتِّصَالاً بالفعل من سوف؛«لأنّها-أعنى السِّين- على حرف واحدٍ، فهي أشبه بما عليه غَالِبُ الحروفِ في اللفظ، وَسَوْفَ على ثلاثةِ أَحْرُفٍ، فهي قريبة الشّبه من صيغ الأسمَاء(ومن خاصَّة الأسماء في الدلالة الاستقبال والاكتفاء) ولذلك ساغَ دخُول اللاّم على سَوْفَ في مثل قوله عزّ وجلّ﴿**وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى**﴾[6]. ولم يَجُزْ دخولها في السِّين، فلا تقول مثلا: وَلَسَأُكْرِمُكَ»[7].

---

[1]– النساء/91.

[2]– ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط في التفسير، تح: الشيخ زهير جعيد، 17/4. وينظر: ابن هشام، المصدر السابق، 342/2.

[3]– البقرة/142.

[4]– أبو حيان الأندلسي، المصدر نفسه، 17/4.

[5]– ابن هشام، المصدر نفسه، 344/2، 345.

[6]– الضحى/5.

[7]– ابن الخشاب، المصدر السابق، ص:16، 17.

ومادامت الأفعال المضارعة شابهت الأسْمَاء فوجب إعرابها؛ فإنّ«سَوْفَ» بِدُخُولها على الأفعال سَبَّبَ لَهَا وجُوب الإعْراب والمشَابهَة، مِمَّا أَدّى كذلك إلى مُساهمتها الفعّالة في تحقيق قاعدة التقاربُ بين المضارع من الأفعال والأسماء، شأنها في هذا الدَّور كالزّوائد الأربع(أنيت)- كما ذكرتُ أنفًا- فالفرق واضحٌ وشاسعٌ من حيث الاستعمال بين "السّين" و "سوفَ"من هذه الوجهة التي تتوافق بها الأفعال مع الأسماء ثم تشابه، يَنْضَاف إليها فرقٌ آخر، وهو« أَنَّ سَوْفَ أَشَدُّ تَنْفيسًا وأوْسَعُ زَمَانًا من الزمان الذي تَدُلُّ عليه السّين.. وكُلُّ مَعَ ذاك للاستقبال»[1].

ومِمَّا يُحتَجُّ به عن الاختلاف بين الحرفيْن، قولك:"سَوْفَ أُكْرِمُكَ"، و"سَأُكْرِمُكَ"، فالقول الأول« أَشَدُّ تَرَاضِيً و بُعْدًا في الزمن المستقبل من قولك: سَأُكْرِمُكَ، سَأُكْرِمُكَ أَقْرَبُ إلى زمن وُجُودِكَ من سوف أَكْرِمُكَ»[2]. وصفَة التّراخي، والبعد في الزمن يَجْتَمعان من أجل الاستمرارية التي قد يَتَضمَّنُها زمن الاستقبال دون الحال أو الحاضر أو الماضي.

وبُنَاءً على مَا ذكرنا؛ فإن عُلَمَاء العربيَّة حَاولوا إدراك العلاقة بين"السّين" و"وسَوْفَ" من النَّاحيَّة الاشتقاقية، والدّلالة الزمنية فَنَشَبَ الخِلافُ النّحوي بيْن البصريِّين والكوفيِّين، وظل الأصل الاشتقاقي مَوْضُوعًا من موضوعاتهم الخلافية على وجه الخصوص، فقد ذكر ابن الأنباري في إنصافه أنّ الكوفيّين يرون« أن السين التي تدخل على الفعل المستقبل نحو سأفعل أَصْلُهَا سَوْف. وذهب البصريُّون إلى أَنَّهَا أَصْلٌ بنفسها»[3]. وكل فريق احْتَجَّ لِرأيِهِ فقال الكوفيّون:« والذي يدلّ على ذلك أَنَّهُ قَدْ صَحَّ عن العرب أنّهُم قالوا في سَوْف أفعل "سَوْ أَفْعَلْ" فحذفوا الفاء، ومنهم مَنْ قال "سَفْ أَفَعَلُ" فَحَذَفَ الواو، وَإِذَا جَازَ أَنْ يُحذفَ الواو تارةً والفاء أخرى لكثرة الاستعمال جَازَ أن يجمع بينهما في الحذف مع تطرّق الحذف إليهما في اللغتين لكثرة الاستعمال»[4]. ونظرتهم كانت منصبّة حول

---

[1]– ابن الخشاب، المصدر السابق، ص:16.

[2]– المصدر نفسه، ص: نفسها.

[3]– ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 646/2.

[4]– المصدر نفسه، 2/ص نفسها.

كثرة الاستعمال، والدلالة الزمنية والمشابهة بينهما في اللّفظ والمعنى، ومِمّا يُؤكّد ذلك قولهم:« والذي يدل عل ذلك أَنَّ السّين تَدُلُّ على ما تَدُلُّ عليه سَوْفَ من الاستقبال، فَلَمَّا شابهتها في اللفظ والمعنى دَلَّ على أَنَّهَا مأخوذة منها، وفرعٌ عليها»[1].

وَقَدْ قوبِلَ رأي الكوفيّين بالرفض من البصريّين، فقالوا:« وأمّا قولهم: "إن السّين تدل على الاستقبال كما أن سَوْفَ تدل على الاستقبال"، قلنا: هَذَا بَاطل، لأنّه لو كان الأَمْرُ كما زعمتم لكان ينبغي أن يستويا في الدّلالة على الاستقبال على حدٍّ واحد، ولا شَكَّ أن سوْفَ أَشَدُّ تراخِيًّا في الاستقبال من السّين»[2]. وبذلك ذَهَبَ البصريّون إلى أن« السّين حرفٌ يَدُلُّ على مَعْنًى، فينبغي أَنْ يكون أَصْلًا في نَفْسِه، لا مَأخوذًا من غيره»[3].

ومهما طَالَتْ الخلافات، وكثرت حجج كل فريق؛ فإن هذين الأداتين (السِّين وَسَوْفَ) علامة من العلامات الشّكلية التي تختصُّ وفْقًا لقواعد الاختصاص، وتُعْلَمُ بِهَا الأفعال المضارعة بدخولها عليها، وَتَظَلُّ سَمَة من سماتها، ومُلازَمَة لها من خلال خاصيَّة الإلصاق، وتُسْهِمُ بِقِسْطٍ كبير في التحويلات الزمنية التي قد تَسُود الأفعال المضارعة من الحاضر أو الحال إلى الاستقبال؛ هذا الأخير– الاستقبال– الذي لا يمكن ضبطه أو تحديده، إنه يَتَمَيّز باللاّنِهَايّة والاستمرارية وبِهِ تكون اللّغة العربيّة أُمًّا للغات العالمية، محافظة على بقائها من خلال خَاصيّة الاتساع والتوسّع، الناتج عن زمن الاستقبال بدخول هاتين العلامتين الشَّكْلِيَّتَيْن.

وَمَا يمكن استخلاصه–أيْضًا– في مسألة العلامتين الشكليتين (السِّين وَسَوْفَ)؛ كونهما يَعْكِسَانِ الأَدْوَارَ والوظائف النحوية التي تؤديها الأدوات النّحوية في العربيّة أثناء التعبير عن الأغراض المختلفة، من خلال عملية التأليف أو الإبداع، حينما يختار

---

[1]– ابن الأنباري، المصدر السابق، 2/ص نفسها.

[2]– المصدر نفسه، 647/2.

[3]– المصدر نفسه، 646/2.

المؤلف أو المبدع (صَاحب النّص) السِّين أو سَوْف، ويُؤَلِّفُهما مع الأفعال المضَارعة تماشيًا مع المعاني والدَّلالات المرجوّة.

6 دُخُول " قـدْ" على الأفعَال:

تُعَدُّ « قَدْ» علامة من العلامات النحوية الشكليّة، التي تختصُّ بالأفعال في اللّغة العربيّة، وهي غير عاملة فيها، وإنَّمَا من أَجْزائه ومكوناته.« ومعناها: التَّوَقُّع، وإذا دَخَلَتْ على الماضي قَرَّبَتْهُ من الحَال، وذلك قولك: قَدْ جَاءَ، ولهذا حَسُنَ أن يقع الماضي في موقع الحال، تقول: رأيْتُك وَقَدْ قَامَ زَيْدٌ، أي في هذا الحال»[1].

وذكر النُّحاة «قَدْ» كعلامة مميّزة للأفعال في إطار مُعَالجتهم لموضوع «السّين» و«سَوْفَ» لأنَّهُمَا علامتان شكليتان تُوسَمُ بهما الأفعال المضارعة- كما ذكرنا أنفًا-، أَمَّا «قَدْ»؛ فَإنّهُمَا تَقُومُ بِأَدْوار متعَدّدة، ومختلفة باختلاف السّياقات النّحويّة والتّركيبيّة الواردة فيها، وتنزل منازل شَتّى في الأنساق الكلاميّة، وَحَرْفٌ لا يتجزأ عن الفعل، ولا ينفصل عنه. قال ابن هشام (ت:761هـ) مشيرًا إلى ذلك بَعْدَما ذكر أن قد تكون اسميّة وحَرْفِيَّة؛ « وأمَّا الحرفية: فمختصَّة بالفعل المتصرّف الخبري المثبت المجرّد من جازم، وناصِب، وحرف تنفيس، وهي مَعَهُ كالجزءِ، فلا تُفْصَلُ مِنْهُ بشيءٍ. اللّهم إلاَّ بالقسم(*)»[2].

و"قد" حرفٌ من اللّواصق التي تدخل على الأفعال وتتصدّرُها قَصْدَ تأديَّة المعاني المنوطة بِهِ والمختصَّة بِهِ ومن معانيه؛ إنّهُ« يُقَرِّبُ المَاضي من الحَالِ، إذا قُلْتَ: قَدْ فَعَلَ»[3]. لأنّ الفعل الماضي؛ إذا قَرُبَ من الحال أَصْبَحَ شَبِيهًا بالفعل المضارع الذي

---

[1]- الرّماني، معاني الحروف، ص:95.

(*)- نحو قول الشاعر: أَخَالِدُ قَدْ- والله- أَوْطَأْتَ عَشْوَةً، وَمَا قَائِلُ المَعْرُوفِ فِينَا يُعَنَّفُ، والبيت من البحر الطويل، نُسِبَ للفرزدق، وهو من شواهد ابن هشام في: مغنى اللبيب،529/2. والمرادي في: الجنى الداني في حروف المعاني، ص:260. نُسِبَ لأبي يزيد بن عبد الله البجلّي وَجَّه إلى خالد بن عبد الله القسري الذي كان واليًّا على العراق قبل هشام بن عبد الملك وكان خالد قَدْ أَمَرَ بقطع يد يزيد، فلما قرأ هذا البيت عَفَا عَنْهُ. ينظر: ابن هشام، مغنى اللبيب،529/2هـ.

[2]- ابن هشام، المصدر نفسه، 528/2، 529.

[3]- الزمخشري، المفصل في علم العربيّة، ص:323.

بدوره يقترب من الشّبه بالاسم ليضارعه، وليس ذلك معناه اختصاصه بالماضي أو المضارع، بَلْ يَدْخُلُ عليهما على حدٍّ سواء، وقد أثبت أكثرُ النّحويّين واللغويّن هذه المسألة؛ منهم الخليل (ت:175هـ) الذي أثبته مع الفعل الماضي؛ فِيمَا ذكره سيبويه حِين قالَ:« وَأَمَّا (قَدْ) فجواب لقولِهِ لَمَّا يَفْعَلْ، فتقول: قدْ فَعَلَ. وَزَعَمَ الخليل أنَّ هذا الكلام لقومٍ ينتظرون الخبر(*)»[1]. وتقريب الزّمن الماضي من الحال بدخول قَدْ؛ فتقول: قَدْ قَامَ زيدٌ، لأن الفعل الماضي يحتمل دلالتين زمنيتين انطلاقا من زمن التّكلم (أو الحضور)، الماضي القريب، والماضي البعيد، نحو قولنا: قَامَ زَيْدٌ، **يمكن توضِيحُهُ كالآتي:**

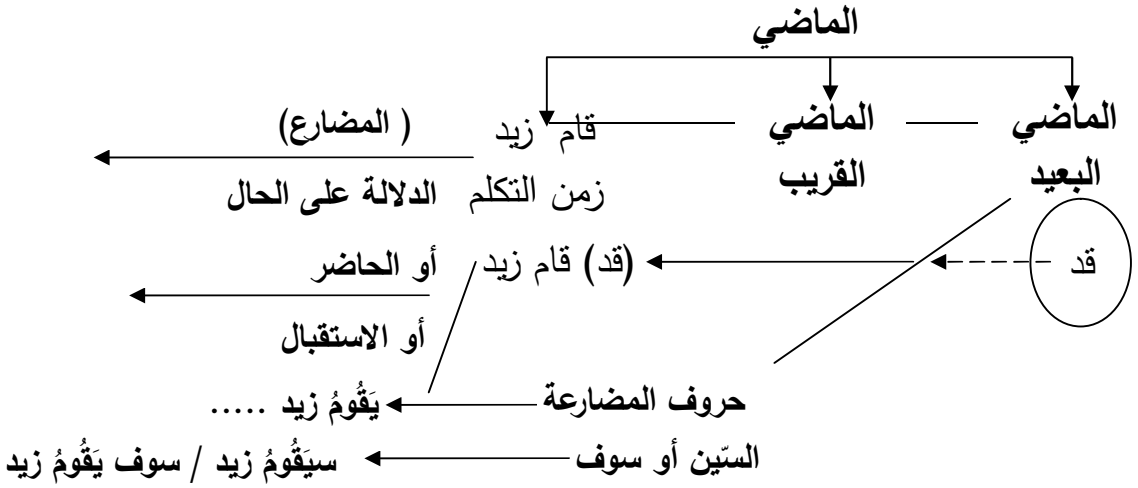

ويمكن تصوّر ذلك على المحور الزّمني، كَمَا يَلِي:

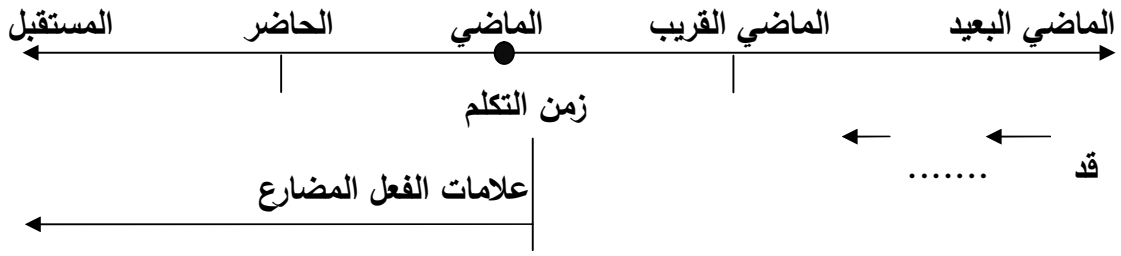

(*)– وَرَدَ هذا القول في «باب عُدّة ما يكون عليه الكلام» وشرحه السّيرافي؛ فقال: « يعني أن الإنسان إذا سأل عن فعل فاعل، أو علم أنّه يتوقع أن يخبر به، قيل له: قَدْ فَعَلَ، وإذا كان المخبر مبتدئا، قلت: فعل فلان كذا وكذا، وإذا أردْتَ أَنْ تنفي والمحدّث يتوقّعُ إخبارك عن ذلك الفعل، قلت: لما يفعل، وهو نقيض قد فَعَلَ، وإذا ابتدأت قُلْتُ: لم يَفْعَل، وإنَّمَا دَخَلَتْ(ما)– على(لم)– فغيّرَتْ المعنى، كما غيّرت(لَوْ)– إذا قُلْتَ:(لَوْمَا)– ونَحْوِهَا، ألا ترى أَنّكَ تقول" لَمَّا" ولا تتبعها شيئًا، ولا تقول ذلك في " لم"». أبو سعيد السّيرافي، شرح كتاب سيبويه، 100/5.

[1]–سيبويه، المصدر السابق، 223/4.

فــ« قَدْ»، و«حروف المضارعة» و«السِّين وَسَوْفَ» تُغَيِّر الدّلالة الزّمنية للأفعال؛ وذلك بحسب الاختصاص.

فإذا كانت "قَدْ" تُؤَدّي مَعْنَى تقريب الفعل الماضي، والتَّوقُّع؛ فإن من مَعَانِيهَا أَيْضًا التَّقليل، أَيْ بمنزلة "رُبَّمَا"، قال سيبويه: «وَتكون قَدْ بمنزلة ربّما»[1]. وأشار إلى هذا المعنى-كذلك- الزّمخشري وابن يعيش[2]، وهو ما ذهب إليه الحسن بن قاسم المرَادي (ت:749هـ) فقال:« وَتَرِدُ للدّلالة عليه، مع المُضارع، نحو: إنّ البَخِيلَ قَدْ يَجُودُ»[3]. أَيْ: للدّلالة على التقليل. وأوْرَدَ قولاً لابن إيَّاز(جمال الدين أبو محمد الحسين بن بدر بن إياز بن عبد الله البغدادي(ت:671هـ)) قال فيه: « وَقال ابن إيَّاز: يفيد، مع المستقبل، التقليل في وُقُوعِهِ، أو في مُتَعَلَّقِهِ،.. كقولِكَ: قَدْ يفعل زيد كذا، أي: ليس ذلك مِنْهُ بِالكثير..»[4]، والتقليل الذي تُؤَدّيه "قَدْ" مع الفعل المضارع؛ يَحْتَمِلُ الوقوع وَعَدَمِهِ، والْعَدَمُ بِمَعْنَى "النّفْي" مما يوحي بالدلالة على نفي الفعل، فيقال: قَدْ لا يفعل زيد كذا، فَيُفْصَلُ بَيْنَ (قَدْ) و(الفعل) بـ(لا)، وهذا ما يُخَالِفُ الرأي القائل:« واعلم أَنَّ "قَدْ" مع الفعل كجزء منه، فَلَا يُفْصَلُ بينهما، بغير القسم»[5].

وإذا كانت إحدى معانيها هي التَّوقُّع؛ فَإِنَّهَا للتحقيق أيضًا الذي يَهْدِفُ إلى التوكيد، وتَرِدُ للدلالة على التحقيق مع الماضي والمضارع، فَمَعَ الأول، نحو قوله تعالى:

---

[1]– سيبويه، المصدر السابق، 4/ 224.

[2]– قال الزمخشري:« ويكون للتقليل بمنزلة رُبَّمَا إذا دخل على المضارع كقولهم: إن الكذوب قَدْ يَصْدق». المفضل في علم العربيَّة؛ ص:323. وقال ابن يعيش:« فهي لتقليل المضارع وتقريب الماضي، فهي تجري مع المضارع مجرى رُبَّمَا..».شرح المفصل: 147/8.

[3]– المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص:257.

[4]– المصدر نفسه، ص: نفسها.

[5]– المصدر نفسه، ص:260. وينظر: الزمخشري، المصدر نفسه، ص:323. وينظر: ابن هشام، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب، 529/2.

﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾[1]، ومع الثاني نحو قوله تعالى:﴿ قَدْ نَعْلَمُ إِنَّهُ لَيَحْزُنُكَ الَّذِي يَقُولُونَ﴾[2] [3]. أما النفي الذي تؤدّيه «قَدْ» بدخولها على الفعل الدَّال على الاستقبال، فإنه لم يكن شائعا شيوع المعاني الأخرى، بل نَسَبَهُ ابن هشام[4] إلى ابن سيده.

ومجمل المعاني التي تؤدِّيها هذه العلامة النحوية الشكلية «قَدْ» مَعَ الأفعال لِتُمَيِّزُها وَتُبْرِزُ وظائفها من حيث الدلالات الزّمنية؛ هيَ: مع الماضي؛ تفيد التّوقّع أو التقريب، أو التحقيق، ومع المضارع؛ إمَّا التوقع، أو التقليل، أو التحقيق، وإمَّا التكثير، ممَّا يدعو إلى القول؛ إنَّها مُتَعَدِّدَة الوظائف مع النوعين من الأفعال، فهي خاصية من خواصّهما النحويّة؛ أي: علامة شكلية تُعْلَمُ بها الأفعال الماضية والمضارعة.

وعلى الرّغم من تلك المعاني والوظائف جميعها، واختصاص« قَدْ» بتمييز الأفعال المضارعة والإعلام بِهَا؛ إلاَّ أَنَّهَا لا تؤخذ بعين الاعتبار في نظر النحويِّين إذا دخلت على الأفعال الماضية[5]، لأنها من العلامات النحوية الشكلية (أو اللفظية) التي يَطَّرِدُ دخولها على الأفعال المضارعة أكثر من الماضيَّة. ومادامت «قَدْ» تؤدّي معنًى دلاليًّا بإلصاقها ودخولها على الأفعال، فَإِنَّهَا علامة نحويَّة تُسْهِمُ في تحقيق ظاهرتي الرَّبْط والتلازم بائتلافها مع الأفعال، وإفادة الدّلالات الزمنيَّة وتغيُّراتها المختلفة، كتقريب الزمن البعيد، وتوقّع المستقبل؛ فهي تعبِّرُ عن التغيرات الزمنية في ظلِّ النِّظام النحوي وقواعده، والأحكام المرتبطة بزمن الأفعال واختصاص الأدوات النحويَّة من حيث وظائفها وعملها.

وليس الأمر مقتصرًا على تلك المعاني والوظائف التي تختصُّ بها«قَدْ» مع الأفعال؛ وإنَّمَا قدْ تعبِّرُ عن أبنيّة زمنية مركبة في إطار الدلالة التركيبية، وبيان معاني

---

[1]– المؤمنون/1.

[2]– الأنعام/33.

[3]– ينظر: المرادي، المصدر السابق، ص:259.

[4]– ينظر:ابن هشام، المصدر السَّابق، 545/2.

[5]– ينظر: الرماني، المصدر السابق، ص:95.

أبنية الفعل، وتنويعها، نحو (قدْ فَعَلَ)، و(قَدْ كَانَ فَعَلَ)، و(كان قَدْ فَعَلَ)، و(قَدْ يكون فَعَلَ)، و(قَدْ كَانَ يَفْعَلُ)...وكل ذلك يجعل دلالة الفعل متنوعة تنويعًا ملحوظًا من الجهة الزمنية أكثر من تنويعها في اللغات السّامية أخوات العربيَّة[1]؛ لأنّ العربية تَمِيلُ دَوْمًا نحو التمييز، والتفريق، والتقريب، وتخصيص الأدوات(أو الحروف)من حيث عملُها، فهي التي تكشِفُ عن المعاني من خلال المباني التركيبيّة للألفاظ، وذلك ما يلجأ إليه المُتكلّمون والمبدعون الأدباء خاصة الشّعراء منهم، وغايتهم هي الدِّقَّة في التعبير، والحسن في الاختيار والتَّأليف.

وتظل الألفاظ والتراكيب تحمِلُ في طيَّاتها الملامح والدلالات التي تُوسَمُ بها اللغة العربِيَّة، وكما هو الشأن بالنسبة للجمل الفعلية التي تتصدّرها تلك الحروف (العلامات) قَصْدَ تمييز المعاني النحوية المختلفة، منها العلامة «قَدْ» حين تتصدّر الأفعال.

7/ دخول النّواصب والجوازم:

يعتبر دخول النواصب والجوازم على الأفعال المضارعة من أَهَمِّ العلامات الشكلية التي توسَمُ بِهَا، حيث تتصدَّرها عامِلَة فِيهَا النَّصب والجزم، وملازَمَة لَهَا بواسطة الاختصاص ومُحْدِثَةً فِيهَا تغيّرات حركات أواخرها من حالة إلى أخرى، وتجعَلُهَا مُعْرَبَة بَدَل أن تكون مبنيَّةً، ولمشابهتها الأسماء فإنَّهَا تظل محمولة عليها من جهة الإعراب رديف البناء.

فإذا كان الإعراب في الأسماء يُعْنَى به الفصل بينَ المعاني النحوية التي تؤَدّيهَا، والتغيرات الطارئة على أواخرها من رفعٍ بوصفه دَالًّا على الفاعلية، ونَصْبٍ باعتباره عَلَمًا على المفعولية وجرٍّ علامة على الإضافة[2]؛ فإن دخول النَّواصب والجوازم–كحروفٍ مختصَّةٍ– على الأفعال المضارعة هو« ضَرْبٌ من الاستحسان ومضارعة الاسم، ولم يدل

---

[1]–ينظر: برجستراسر، المرجع السَّابق، ص:89. وينظر: أشواق محمد النّجّار، المرجع السابق، ص:261.

[2]–ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص:53، 72، 79. وينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:67، 68.

الرَّفع فيها على معنى الفاعلية ولا النَّصب على معنى المفعولية كما كان في الأسماء»[1]، فالنصب والجزم، والرّفع هي وجوه وحالات إعرابية توسم بها الأفعال وليست أعلام على معانٍ كما في الأسماء[2].

ولم تُحْمَلُ الأفعال على الأسمَاءِ في خاصيّة الجرّ، لأن الجرّ يرتبط في أحيان كثيرة بمعنى الإضافة، والإضافة توجب المضاف إليه، وتكون حالة الجر بِعَامِل لا يَصِحُّ مع الأفعال، وبه- الجرّ- يفترق الاسم عن الفعل في العربيَّة، وهو خصِّيصَة- علامة- تُعلَمُ بها الأسماء دون الأفعال، وحروف- أدوات- النّصب والجزم - كعلامات- لا تعمل البتَّة في الأسماء؛ وَإِنَّمَا تعمل مختصَّة بالأفعال. وقد ظل النحاة يعالجون في موضوعاتهم النّحوية الأسباب التي أَوْجَبت النصب والجزم في الأفعال وأطالوا الحديث عَنْهَا؛ وربطوا ذلك بالإعراب وعلاماته في الأسماء والأفعال، مستفسرين ومفسِّرين بالشروحات والتوضيحات، والحجج والبراهين عَمَّا يوجب النصب أو الجزم، وساقوا أَحَاديث كثيرة، ورؤى مختلفة ومتعدّدة حَوْلَ وقوع هاتين الحالتين بدخول أدواتهما على الأفعال؛ منهم ابن الأنباري (ت:577هـ) الذي قال: « إن قال قائلٌ: لِمَ وَجَبَ أَنْ تَعْمَلَ (أَنْ، لنْ، وكَيْ، وَإِذَنْ) النَّصْب؟»[3]، وأوْرَدَ قولًا في "باب حروف الجزم" نَصُّهُ «إن قال قائلٌ: لِمَ وَجبَ أن تعمل (لَمْ ولَمَّا ولام الأمر ولا في النهي) في الفعل المضارع الجزم؟»[4].

وبِهَذَا؛ فَقَد بيَّن ابن الأنباري، وَمَنْ ذهب مذهبه من جمهور النحويِّين ظاهرتي النصب والجزم، وظاهرة العمل بدخول الأدوات (الحروف) المختصَّة بتين الظاهرتين على الأفعال الدَّالة على الزمن الحاضر أو المستقبل، وهي لفتة إلى العلامات الشكلية التي تُعْلَمُ بِهَا الأفعال المضارعة. غير أن النحاة - في حقيقة الأمر- لم يكتفوا بمعالجة

---

[1]- ابن يعيش، المصدر السابق، 7/ 11.

[2]- ينظر: المصدر نفسه، 7/ ص نفسها.

[3]- ابن الأنباري، أسرار العربية، ص:288.

[4]- المصدر نفسه، ص:292.

هاتين الحالتين، وبذكر الحروف المختصّة بهما؛ وإنَّمَا ربطوا ذلك بفكرة العمل، واتخذوها مُنْطَقًا أساسيًّا بَعْدَما سيطرت على أذهانهم الأسباب والمسبِّبات، وراحوا يُرتِّبُونَ العامل قبل المعمول، وحروف النَّصب والجزم – كعوامل– قبل (متصدِّرَةً) الأفعال(كمعمولات)، لتصبح الحالة الإعرابية لهذه الأخيرة منصُوبة ومجزومة. وفي هذا المعنى قال ابن يعيش(ت:643هـ):« ورتبة العامل أن يكون قبل المعمول، وكونه عامِلًا فيه سَببٌ أَوْجَبَ تقديمه»[1].

ومن هنا يكون التمييز بين الأسماء والأفعال معتمدًا على القيّم النّحويّة – أو المعاني النحوية– الناتجة عن العوامل المؤثّرة نَصْبًا أو رفعًا أو جرًّا أو جزمًا،ونظرة النحاة إلى العامل والمعمول بهذه الصُّورة التي اعتمدوا فيها على قياس العامل في النحو، وضَعُوا للأدوات حقًّا في الصَّدارة، سَوَاءٌ أكانت متصدِّرة المفردات أم الجمل، لأنَّ كل أداة من الأدوات لها مفرداتها الخاصَّة الدّاخلة عليها؛ فهي تتطلَّبُ ألفاظًا تليها وتلازمها بعينها، مِنْهَا مَا يختصُّ بالأسماء، وأخرى مختصَّة بالأفعال، وتتصَدَّرُهَا دومًا، كما تصدّرت أدوات النصب والجزم الأفعال المضارعة، للإعلام بِهَا من الجهة المفهوميّة والدلالة الزمنية والشَّأن نفسه بالنِّسبة لأدوات الجر مع الأسماء. ودلالة الحروف – أو الأدوات– يكون باقترانها مع غيرها من الكلمات وبموقعها– الصّدارة– وبائتلافها متقدّمة عن الأسماء والأفعال في الأنساق التركيبية، أو الإفراديَّةَ المختلفَة، وِفْقًا لما يتماشى مع النِّظام النحوي للغة العربيَّة.

ومسألة الصّدارة؛ لا تقتصر على الحروف– أو الأدوات– بَلْ قَدْ تخلو منها، فتكون الأسماء أو الأفعال متصدّرة الجملة الاسمية والفعلية؛ وذلك في نظر البصريين الذين يرون أنّ الجملة الفعلية ما تصدّرها الفعل، والاسمية هي التي يتصدرها الاسم، وهي مسألة خلافية بين المَذْهَبين، وقد حاول النحاة صياغة الحجج والبراهين، والشواهد التي

[1]– ابن يعيش، المصدر السابق، 74/1.

يُبَرِّرُون بِهَا قواعدهم في هذا الموضوع[1]، وحقُّ الصّدارة في الدّرس النحوي الذي يكون للأسماءِ والأفعال والحروف، علّتُهُ بِالنِّسبَة للحروف تجري مَجْرَى الأصل من العناصر اللفظية التي تُغَيِّرُ مَعْنَى الكلام وتؤثر فيه. قال رضي الدين الاستراباذيّ (ت:686هـ) موضِّحًا هذه العِلَّة المذكورة: « لها صدر الكلام؛ كُلّ ما يُغَيّر معنى الكلام ويؤثِّر في مضمونه وكان حرفًا، فمرتبته الصّدر، كحروف النفي، وأَمَّا" لا" و " لم" و" لن" فقد مَرَّ في المنصوب على شريطة التفسير علّة جواز توسّطها، وكحروف التنبيه والاستفهام، والتشبيه، والتحضيض والعرض وغير ذلك»[2].

وإذا كان صدر الشيء أوّله وأوله مقدِّمته؛ فإن حروف النّصب والجزم تختصُّ بوقوعها في أول الأفعال المضارعة لتكون دليلًا وعلامَة تُعْلَمُ بِهَا من حيث الشكل التركيبي، ممَّا يوحي بصوريَّة أو شكلية الألفاظ، وهي الصّور اللفظية التي تُنْشئ العلاقات الرّابطة بين الكلمات في الجملة، والكلمات التي لها حق الصّدارة في العربيَّة سواءٌ أكانت حروفًا أم أسماءً أم أفعالًا تكتسب قُوَّةً تجعلها عاملة بفضل موقعها ومكانتها. وهذه النظرة مستمدة من أُسُسٍ عقلية ومنطلقات مرتبطة بطبيعة الأشياء، وذلك ما نجده واضحًا من خلال نظرة النحاة واللغويين إلى العامل في اللغة والنحو[3]. إنَّهُمْ استفادوا كثيرا من التفكير الفلسفي والعقائدي في درسهم النحوي، وَلَمْ يَجِدُوا مَخْرَجًا يُبْعِدُهُم عن الأزمنة الفلسفية في نظرتهم إلى الأفعال، ثم ربطوا ذلك كثيرًا بالمراتب التي تترتب بها الحروف (الأدوات)، فكانت صدارة النواصب والجوازم في نطاق البحث في الأفعال المضارعة من خلال الاستعمالات المختلفة جديرة وأَجْدَى نَفْعًا بأن تكون الحروف المتصدرة المذكورة علامات نحوية شكلية يُسْتَعَانُ بِهَا لتمييز هذا النوع من الأفعال.

---

[1]– ينظر: مهدي المخزومي، المرجع السابق، ص:39 وما بعدها.

[2]–رضي الدين الستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، تحقيق: إميل بديع يعقوب، 351/4.

[3]–ينظر: مهدي المخزومي، المرجع نفسه، ص:169 وما بعدها.

وقد أشار بعض الدارسين المحدثين إشارات نقدية، ووقفوا وقفات رافضة للخلط الذي وقّع فيه النحاة القدامى بسبب تأثرهم بالمنهج الفلسفي والكلامي؛ منهم مهدي المخزومي الذي قَالَ:« المفترض أن يكون لكل قسم من أقسام الزَّمان قسم من أقسام الفعل يدلُّ عليه، وهو مَا لمْ ينجحوا في تطبيقه. وكانوا وهم يقرِّرونَ هذا بعيدين عن إدراك ما يدلّ عليه بناء (فَعَلَ)...»[1]. وأردف ذلك قائلاً:« ولم ينجحوا في تصوّر أن الزمن النحوي ليس كالزمن الفلسفي يدلّ على المضي والحضور والاستقبال، ولكنه صيَّغ تدلّ على وقوع أحداث في مجالات زمنية مختلفة»[2]، وكما تأثروا بالزمن الفلسفي لتحديد زمن الأفعال؛ فالأمر يشبهه في مسألة الرتبة، والتقديم والتأخير؛ وفي دراسة موضوع الأدوات (الحروف) كعلامات شكلية تتصدر الأفعال تارة، والأسماء تارة أخرى، والنحاة في هذه الموضوعات لا يكادون الخروج عن المنهج الذي يجنح نحو الفلسفة، وذلك في أثناء اعتمادهم على الأقيسة وحين قاسُوا كَلَامًا على كلام، وقدّروا وفسّرُوا قواعدهم، وجمعوا من القضايا ما كان أَصْلًا أو فَرْعًا، وما كان خاصًّا أو عَامًّا.

ومن ذلك؛ مَا لاحظوه في استعمال (لَمْ) و (إنْ) حين يُجْزَمُ بعدهما الفعل المضارع، فجمعوا بين الأداتين بالاختصاص والإعلام عن الفعل المضارع، والحقيقة أنه ينبغي النظر إلى نوع الأسلوب فَ (لَمْ) تختص بأسلوب النفي، و (إنْ) أداة شرط، والفرق واضحٌ وشاسِعٌ بين الأسلوبين، غير أنهما يدخلان على هذا النوع من الأفعال، مما يَدُلُّ على اختلاف التفكير النحوي من جهة الاستعمال، والدلالات النحوية والوظائف التي تتلاءم مع طبيعة اللغة في التعابير المختلفة بالألفاظ مُفْردة(أسماء وأفعال وحروف)، أو بالجمل في السياقات التركيبية، والأساليب؛ كالنفي والتوكيد والاستفهام وغيرها.[3]

---

[1]– مهدي المخزومي، المرجع السابق، ص: 147.

[2]– المرجع نفسه، ص: نفسها.

[3]–ينظر: المرجع نفسه، ص:230 وما بعدها.

إذن؛ فقضية النواصب والجوازم في الأفعال، من القضايا التي طرَقَهَا النحاة بإسهاب، وركّزُوا تفكيرهم على العامل، وربطوا ذلك بالرتبة والموقعية، ولم يجوّزوا « تقديم المعمول على العامل، لأن رتبة العامل أن يكون قبل المعمول»[1]. وأطالوا الحديث كثيرًا عن خواص الفعل المضارع، والأمر، والماضي غير عاجزين في تفسيراتهم وتوضيحاتهم وتوجيهاتهم النحوية عن استقراء الشواهد كحجج يحتجُّون بها عن تعليلاتهم- وإن كانت تقترب من الفلسفة- وإن لم يجِدُوا شاهدًا صَنَعُوهُ من منثور الكلام، فلهم الفَضْلُ الكثير لِمَا تميَّزُوا به من عَبقريّةٍ فكريّةٍ وعقليّةٍ.

ونقول في هذا المقام أيضًا؛ إن النواصب والجوازم من الوجهة النّحوية تدخل على الأفعال دون الأسماء فَتُعْلَمُ بِهَا، سواءٌ أكانت للنفي أم لنقل وتحويل الدّلالات الزمنية، تقريبها أو إبعَادُهَا أو تغييرها.

ولعل ما يمكن التّوصّل إليه، من خلال دراستنا للعلامات الشكلية في الأسماء والأفعال هو جواز اعتبار الحروف- الأدوات- في حدِّ ذاتها علامات شكلية (أو لفظية)، وهي حروف في حيِّزِ العلامات من خلال اختصاصها بالأسماءِ والأفعال بحسب أنواعها وعملها، مِنْهَا حروف الجرِّ، والنصب والجزم، تتصدّر النوعين من الكلمات (الأسماء أو الأفعال) وتعمل الجرّ في الأسماء، والنصب (النواصب) والجزم (الجوازم) في الأفعال المضارعة، وتتضاف إليها التاءات اللاحقة للأفعال الماضية، ممَّا يؤدّي إلى تحديدها من الوجهة المفهومية بأنَّهَا الدَّالة على المعاني في غيرها، أي: بائتلافها مع الأسماء أو الأفعال. فهي (أي الحروف) تجري مجرى العلامات فَتُوسَمُ بِهَا الكلمات، ويمكن أَيْضًا أن يُسْتَدلَّ على هذه النتائج بِعَلاَمَات التثنية والجمع، والتأنيث، والتعريف والتنكير في ظل مقولة (العدد) و(النوع) و(التحديد)، وكذلك حروف الإعراب (الألف والواو والياء) التي تُعدُّ من هذه الزاوية علامات شكلية للإعراب.

---

[1]- مهدي المخزومي، المرجع السابق، ص:44.

وهذا الرأي تدعمه نظرة أوائل النحاة من خلال تعريفاتهم للحروف، منهم سيبويه في قوله:« أمَّا ما جاء لمعنى وليس باسم ولا فعل فنحو: ثُمَّ، وسَوْفَ، وواو القسم ولام الإضافة، ونحوها»[1]. والمعنى هو القيم النحوية أو الوظائف والدلالات المؤدّاة بالاختصاص حين يختصُّ الحرف بعمل مَا في الاسم أو في الفعل، كما عملت حروف الجرّ في الاسم الجرّ، وحروف النصب والجزم في الأفعال المضارعة، أو كما دلَّتْ التاء والنون(النِّسوة) على التأنيث، والألف على التثنية، والواو على الجماعة والياء على النسبة، و(يا) على النداء أو التنبيه، و" قد" و" سَوْفَ" و" السّين" على تقليل أو تقريب الزمن من المضي إلى الاستقبال.

ثانيا: الحروف علامات نحوية شكلية:

الظاهر من أراء النحاة، وبناء على دلالة الحروف ووظيفتها ودورها، واختصاصها وكينونتها الجوهرية، باعتبارها عاملة في الأسماء والأفعال، وإنما يجعلها تقوم مقام العلامة النحوية الشكلية التي تشترك بتظافرها وائتلافها مع علامات لغوية (كلمات) أشمل منها، في ظل فضاء من المركبات العلاماتية اللفظية والتركيبية، لتأدية معان متعددة وقيّم نحوية، بموقعها وفقا لظاهرة الإلصاق (السوابق أو اللواحق) التي تفرض عملا نحويا محددا، سواءٌ أكان الحرف أحاديا أم ثنائيا أو ثلاثيا أم رباعيا أم خماسيا.

فمن الحروف الأحادية: الهمزة والتاء، والنون، والياء، واللام والسين[2]، فهي تتضمن حروف المضارعة التي تعد علامات شكلية تُعلمُ بها الأفعال المضارعة على وجه الخصوص. أما الثنائية منها؛ فهي تتلخص في: "أل" التعريف التي تُعلمُ بها الأسماء المعرفة، اعتمد عليها النحاة كثيرا في معالجتهم لمقولة التحديد (التعريف والتنكير)، ثُمّ، إنْ، وأنْ، ولمْ، ولنْ، وكيْ، ولا، وقدْ...[3] مما لا يمكن حصره. وهذه الأنواع من الحروف،

---

[1]– سيبويه، المصدر السابق،12/1.

[2]– ينظر: المرادي، الجنى الداني في حروف المعاني، ص: 30 وما بعدها.

[3]– ينظر: المرجع نفسه، ص: 185 وما بعدها.

جعلها النحاة عاملةً ومؤثِّرة في الألفاظ التي تأتلف معها، إما شرطا، أو جزما، أو نصبا، منها الداخلة على الأفعال باطّرادٍ وشيوعٍ، ويقل عملها في الأسماء واختصاصها الأشهر يكون للأفعال، منها الأفعال الماضية والمضارعة.

أما الثلاثية؛ فمختصر القول إنها متعددة وهي إمارات على وظائف نحوية مختلفة باختلاف نوعها وأثرها؛ منها: إنّ، أنّ، وليت، ولعل، ورُبَّ، وسوف، وليس...[1] وغيرها. وهذه الحروف الثلاثية التي طرق النحاة موضوعها؛ سمّوا بعضها نواسخ تنسخ العمل وتزيله أو تحوّله من حالة إعرابية إلى أخرى، وهي: كان وأخواتها التي أطلق عليها – أيضا– الأفعال الناقصة؛ مثل: كان، ظل، لعل، بات، صار، بَرِح...[2] (ما كان منها ثلاثيا في عدد حروفه)، والأمر نفسه بالنسبة للحروف الرباعية والخماسية الواردة في المؤلفات النحوية.

وهكذا، فقد طرقوا أبوابا نحوية شملت ركاما معرفيا أظهروا من خلالها خصائص الكلمة في العربية، من حيث: اسميتُها وفعليتُها وحرفيتُها، هذه الأخيرة التي وضعوها موضع المؤثِّرات، والعوامل التي تغيّر الكلمات عن أصلها الإعرابي بقرينة تسمى قرينة الإعراب، وبنوا نظرتهم تلك على أواخر الكلمات، واهتدوا إلى ترتيب الألفاظ بعدما بنوا أسس تفكيرهم النحوي على نظرية العامل تارة، وعلى اللواصق (السوابق: Prefixes) و(الدواخل: Infixes) و(اللواحق: Suffixes) التي تسعى سعيا، من خلال علاقاتها بالألفاظ الملازمة لها أو الخاصة بها، للإعلام وتمييز الكلمات (أسماءً أو أفعالاً) تارة أخرى. ومن نتائج ذلك أيضا؛ وضع الألفاظ في مواضع وقوالب معينة وفقا لعلامات الإعراب، كالمرفوعات والمنصوبات والمجرورات، والمجزومات[3]؛ فكانت الأبواب النحوية المستخلصة من جهود النحاة العرب، الذين اهتموا بالعربية كثيرا هي : باب النّصب، الذي

---

[1]– ينظر: المرادي، المرجع السابق، ص: 359 وما بعدها.

[2]– أحمد سليمان ياقوت، النواسخ الفعلية والفرعية دراسة تحليلية مقارنة،ص 9.

[3]–ينظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص:44، 56. وابن يعيش، شرح المفصل، 74/1 ،109، 118/2.

لا يكون سوى للمنصوبات وحركتها الفتحة الظاهرة أو المقدرة. والمنصوب من الألفاظ، كالأفعال المضارعة إذا دخلت عليها حروف النصب، أو الأسماء التي تؤدي وظيفة المفعولية، والأسماء المنصوبة في عرف النحويين كثيرة لا يمكن حصرها في هذا المقام. وكذلك الرّفع للمرفوعات بالضمة المقدرة، أو الظاهرة، أسماء أم أفعالا، وعلامة المجرورات هي الكسرة أو الياء، والمجزومات بالسكون– كما أشرنا إلى الأفعال المضارعة المجزومة–.[1]

وكل ذلك أدى بالنحويين إلى إدخال بعض الحروف الساكنة الآخر ضمن المبنيات، مثل (مَنْ) و (عَنْ) و (إذَنْ) وما يشبه هذا؛ لأنها كلمات يتحرك آخرها « حين يتطلب هذا نظام توالي المقاطع، وهو الغالب عليها، وقد تبقى على حالها دون حركة في آخرها في بعض الأحيان»[2].

فالكلمة في العربية إذا كانت من فئة الحروف، لا شك أنها تختلف عن كونها من الأسماء أو الأفعال، والاختلاف كامن في شكلها ووظيفتها، ودلالاتها على المسميات والأحداث إنْ كانت اسما، أو على الأحداث المقترنة بالأزمنة في ظل النظرية النحوية إنْ كانت فعلا. والحروف مختلفة تمام الاختلاف عن الدلالتين المذكورتين، كما ورد ذلك في أقسام الكلم من الجهة المفهومية والوصفية– سابقا–.

غير أن الحروف تتطلب لأداء معناها المنوط بها، مجموعة من الصفات والسمات؛ منها التخصيص، إذْ تختص كل فئة من الحروف بمجموعة من الوظائف، وهو ما يمثله العمل الإعرابي، والمؤثرات التي تغيَّر الأسماء أو الأفعال حين تتصدرها أو تلحقها الحروف، وذاك يسوق الحرف ويحصره ضمن مجموعة العلامات النحوية التي تسهم بكثرة في الإعلام عن نوع الكلمة (اسما أو فعلا)، في مجال المقولات النحوية.

---

[1]– ينظر: الزمخشري، المصدر السابق، ص: 252.

[2]– إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص: 258.

ولولا ذلك لما قلنا عن الحروف الدالة على التأنيث هي علامات التأنيث، وعن حروف الإعراب علامات للإعراب، والحروف الدالة على التثنية أو الجمع علامات أيضا.

فالحروف الدالة على الإعراب كعلامات إعراب؛ تنوب في حقيقتها عن الحركات باختلاف جلي في كمية الصوت[1]، حيث تُحْدِثُ تبدلات وتغيرات « في أحكام الكلمات تبعا لتغير وظائفها، ويُدَلُّ عليه بالعلامات»[2]. فإذا كانت حركات الإعراب هي دلائل على المعاني النحوية المختلفة (من نصب أو جر أو رفع أو جزم)؛ فإن حروف الإعراب هي بمثابة الدلائل- أيضا- على تلك المعاني والتغيرات، وحروف الإعراب من هذه الوجهة تعتبر حركات مطولة في نظر النحويين، الذين « أكثر ما كانوا يهتمون به هو التغيّر الذي لاحظوه في أواخر الكلم في ثنايا الجملة، وكان هذا التغير يلفت أذهانهم، فأقبلوا عليه تعليلا وتفسيرا في هدي الفكرة التي رأوها أساسا ينبني عليه الدرس النحوي، اعني فكرة العمل وفكرة العامل»[3].

وفكرة العامل النحوي المؤثر في المعمول ينتج عنه الإعراب وحالاته، كالرفع أو النصب أو الجزم أو الجرّ، ويعتبر العامل من أوهام النحويين وتصوراتهم، وهو أسلوب من الأساليب التي اعتمدوها في التعليل والتفسير، لأن القاعدة النحوية في نظرهم ينبغي أن تتصف بالكثرة في الورود ضمن الحجج والشواهد، ثم إنهم كثيرا ما « يتوهمون هذه العوامل، يتساءلون لِمَ أثّر العامل الرفع أو النصب مثلا»[4].

وممَّن أدركوا حقيقة العامل، سواء أكان لفظيا أم معنويا، ابن جني (ت:392هـ)؛ فقال:« وإنّما قال النحويون: عامل لفظي، وعامل معنوي، ليروك أن بعض العمل يأتي مُسبِّبًا عن لفظ يصحبه، كمررت بزيدٍ، وليْت عمرًا قائمٌ. وبعضه يأتي عاريا من مصاحبة

---

[1]- ينظر: مهدي المخزومي، المرجع السابق، ص: 68.

[2]- عبد الكريم الرعيض، ظاهرة الإعراب في اللغة العربية، ص: 103، 104.

[3]- مهدي المخزومي، المرجع نفسه، ص: 65.

[4]- إبراهيم السامرائي، في النحو العربي نقد وبناء، ص:195.

لفظ يتعلق به، كرفع المبتدأ بالابتداء...»[1]، وبيَّن أن فكرة العامل في النحو متعلقة بمصاحبة الألفاظ مع بعضها، وتسمى العوامل اللفظية وعدم المصاحبة، أو ما يمكن تسميته بالتعرية، عامل معنوي كالابتداء الذي يرتفع به المبتدأ، وهو أشهر هذا النوع من العوامل وأكثرها اهتماما في عرف النحويين، ذكروه في شتى الموضوعات النحوية التي عالجوها، فوردت مسألة العوامل المعنوية في كتبهم بإسهاب. ولا بد من التنويه بأن « الابتداء لا يقول به إلا نحاة البصرة، أما الكوفيون فلهم في رفع المبتدأ والخبر مذهب آخر»[2].

وذَهب الكوفيون إلى المبتدأ والخبر يترافعان وسلطان المبتدأ على الخبر، والخبر على المبتدأ، والابتداء أدى إلى رفعهما، وبذلك « يذهبون إلى أن المبتدأ يرفعه الخبر، والخبر يرفعه المبتدأ»[3]، وذهب سيبويه إلى أن الابتداء يرفع المبتدأ، ولا يعمل في الخبر كأنه يفقد القدرة على العمل في الخبر، لأنها كامنة في موقعيته ورتبته؛ فقال في "باب الابتداء"[4]: « واعلم أن المبتدأ لا بد له من أن يكون المبنيُّ عليه شيئا هو هو... فأما الذي يُبنى عليه شيء هو هو، فإن المبني عليه يرتفع به كما ارتفع هو بالابتداء، وذلك قولك: عبد الله منطلقٌ، ارتفع عبد الله لأنه ذُكِرَ لِيُبْنَى عليه المنطلقُ، وارتفع المنطلقُ لأن المبني على المبتدأ بمنزلته»[5].

ويقترب عامل الابتداء كثيرا من معنى الصدارة، غير أنه مختص بالمبتدأ في الجملة الاسمية، والصدارة تشمل الحروف والأسماء والأفعال، ومجالها أوسع من مجال الابتداء، ويقتربان من حيث الترتيب والموقعية. وقياسا على ذلك؛ فقد تتصدر الحروف العاملة الأسماء، كالنواسخ التي تدخل على الجمل الاسمية فتعمل نصبًا ورفعًا فيما بعدها

---

[1]– ابن جني، الخصائص، 109/1.

[2]– محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، ص:173.

[3]– المرجع نفسه، ص: نفسها.

[4]– ينظر: سيبويه، المصدر السابق، 126/2.

[5]– المصدر نفسه، 127/2.

من الأسماء، وأيضا الحروف المختصة بالأفعال، كحروف المضارعة وناصب وجازم الفعل المضارع ورافعه. فإذا كانت حروف نصب أو جزم الفعل المضارع، هي علامات شكلية؛ فإن رافعه هو قيامه مقام الاسم ومشابهته له، وهو في نظر النحويين من حيث كينونته يشبه المبتدأ أو رافعه (الابتداء)، فهو عاملٌ معنويٌّ أيضا يرتفع به الفعل المضارع.

قال سيبويه في هذا الشأن موضّحا عامل رفع الأفعال المضارعة المعنوي، وعامل جزمها ونصبها اللفظي، ومشابهتها للأسماء:« ومنْ زعم أن الأفعال ترتفع بالابتداء؛ فإنه ينبغي له أن ينصبها إذا كانت في موضع ينتصب فيه الاسم، ويجرُّه إذا كانت في موضع ينْجر فيه الاسم؛ ولكنها ترتفع بكينونتها في موضع الاسم»[1]، فالعامل المؤثر في الأسماء نصبا أو جرا هو الذي يقع موقع الناصب(كالنواسخ)أو موقع الجر (كحروف الجر) وترفع الأفعال المضارعة بموقعها في مواقع الاسم وتجرُّدها من عوامل النصب والجزم، مما يجعل العمل في النحو العربي دعامةٌ ارتكز عليها النحاة كثيرا لتبرير قواعدهم، وتعليل الظواهر الإعرابية، والتوجيهات النحوية التي توصلوا إليها، فكانت تفسيراتهم خاضعة في أحيان كثيرة إلى الاستدلال الذهني، والتصورات العقلية والفلسفية التي قادتهم نحو التخمين والتوهم، والتوقعات البعيدة عن واقع الاستعمال اللغوي.

ولم تكن نظرة النحاة الذين آمنوا بالعامل المعنوي أو اللفظي، سواء أكانوا من البصريين أم الكوفيين خالية من الابتداء أو الرافع أو الناصب أو الجازم البتة؛ بل تعدى تفكيرهم نحو العمل الذهني والاستدلال العقلي، وهما اللذان أنتجا العوامل بنوعيهما.

ونستنتج من هذا كلّه– أيضا– أن المعنى والمبنى مرتبطان ارتباطا لا ينفك عن كونهما مُنجبان للعوامل المعنوية واللفظية التي تتظافر مع العلامات الشكلية لإيضاح الألفاظ من حيث تقسيماتُها، ووظائفُها، وأنواعُها، وحالاتُها الإعرابية، وإبراز دورها وآثارها فيما تعمل فيه، سواء أكانت المعمولات أسماءً أم أفعالاً، و« ما يعمل في الأفعال فينصبُها

[1]– سيبويه، المصدر السابق، 11/3.

أو يجزمُها لا يعمل في الأسماء»[1]، ومنزلتها من جهة الموقعية في الأنساق التركيبية المختلفة، تُكْسِبُهَا قوةً خفيةً إذا كانت عاملا معنويا، أو قوة لفظية إذ كانت عاملا لفظيا، وترتبط تلك القِوَى المؤثِّرة جميعها بما سمّاه سيبويه بالكينونة والمواضع؛ فقال:« وكينونتها في موضع الأسماء ترفعها كما يرفع الاسم كينونته مبتدأً»[2]، فشبّه عامل الرفع في الفعل المضارع بعامل الرّفع في المبتدأ؛ وهي القوة الخفية الكامنة في الاسم الذي يقع مُبتدأً، أما سبب رفع الأفعال المضارعة؛ فهو كينونتها، ومواضعها في القوالب التي تتكون منها التراكيب النحوية الفعلية المختلفة.

وبالجملة؛ فلما أدرك النحاة قيمة العلامات النحوية، ومكانتها ودورها الفعال في وسم الألفاظ، وبموجب العلامات الشكلية منها؛ دأبوا نحو الاستعانة بها في تصنيف الأسماء والأفعال، وساهموا بقسطٍ وافرٍ بالارتكاز عليها في معالجة المقولات النحوية والصرفية؛ منها: مقولة الإعراب، والعدد، والنوع، والتحديد، ثم درسوا ما كان مشتركا، أو ملتبسا، أو غامضا في ظل تلك المسائل، منها: حروف الإعراب بين الاسمية والحرفية، وعلامات التثنية والجمع (الألف والواو ونون النسوة)، وعلامات التأنيث، وعلامات التعريف والتنكير، وتلك العلامات جميعها تسهم باختصاصها وتضافرها، وتشابكها في التفريق بين الكلمات ، وتحقيق التطابق بينها.[3]

وبذلك؛ تكون العلامات النحوية الشكلية عنصرًا من عناصر النظام العلاماتي المكوِّن للنظام النحوي، وهي أيضا خاصية من الخواص اللفظية التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالمستوى التركيبي في اللغة العربية دون حَصْرٍ، لأن المعاني والوظائف التي تؤديها الكلمات مفردةً أو مركبة مع جاراتها المؤتلفة معها، والخاضعة للربط بالعلاقات المتشابكة؛

---

[1]– سيبويه، المصدر السابق، 10/3.

[2]– المصدر نفسه، 3/ ص نفسها.

[3]–ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص:127 وما بعدها. وينظر: داود عبده، أبحاث في اللغة العربية، ص:69 وما بعدها.

ناتجة عن تلك العلامات والخواص والعلاقات، والكلمات في التراكيب النحوية لا محض ألفاظ مرصوفة أو موضوعة في قوالب شكلية، أو في أنساق تعبيرية بل ينبغي حضور مجموعة من القوانين، والقواعد مع بعضها مجتمعة مبنًى ومعنًى لتكتمل الأحكام النحوية أو الصرفية.

وتتوافر أيضا مع كل ذلك؛ مجموعة العوامل اللفظية والمعنوية هذه الأخيرة، كالابتداء، والكينونة، والتجرد أو التعريّة من العوامل، ورافع الفعل المضارع، والخلاف أو الصّرف[1]، ولا تكون تلك العوامل، ولا العلامات النحوية، ولا العلاقات النحوية وَحْدَهَا مفردة أو معزولة؛ وإنّما تجتمع كلّها لأداء الغرض أثناء الاستعمال اللغوي تواصلا، أو إبداعا في مجال النص ومكوناته اللفظية.

ثالثا: دلالة الحروف في المقولات النّحوية:

لما اتصفَّت الحروف بصفة الاختصاص؛ فإن ذلك يُعَدُّ مَعْنىً وفائدةً تُسْهِمُ به هذه الفئة من الكلمات في أداء الوظائف المتنوعة، لكن لا يتأتَّى ذلك إلاَّ من خلال اقترانها مع النوعين الآخرين من الكلمات (أسماءً أو أفعالاً)، وفي ظلَّ ذلك؛ فقد جَعَلَهَا النحويون من العناصر المبيّنَة للإعراب وهي الوسيلة التي بِهَا يجلو المعنى.

ومن هذا القبيل؛ فإن الحروف من حيث وُجودُها تكون للإعراب، وللدلالة على التأنيث، والعدد والتعريف والتنكير، وتلك القضايا تسمّى بالمقولاتِ النحوية، أو القرائن في اصطلاح بعض الدَّارسين المحدثين.[2]

ومِمَّا يُؤَدِي معنىً نحوياً من تلك الحروف؛ حروف الإعراب الدالة على أحكام نحوية مُحَدَّدة كما تؤدِّيها الأسماء، مِمَّا يجعلها مشابهةً (كناية) عن أسماء، أو يُحال بِهَا إلى الأسماء، وذلك يَحْصُرُها في قسم الضمائر النائبة عن الأسماء المحذوفة في التراكيب

---

[1]– ينظر: محمد خير الحلواني، المرجع السابق، ص:169 وما بعدها.

[2]– ينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص:191 وما بعدها.

النَّحويَّة الفعلية (أي في الجمل الفعلية)، فتلتصق هذه الحروف بالأفعال لأداء وظيفة الفاعلية، سواء أكانت الجملة ماضوية أو مضارعية[1]، نحو قولنا:

المحمدون قاموا ← المحمدون يقومون

المحمدان قَامَـا ← المحمدان يقومَانِ

النســـــاء قُمْنَ ← النساء يَقُمْنَ

فالواو والألف والنون حروف إعراب، محلُّها الإعرابي (حكمها) ووظيفتها هي الفاعلية، وضمائر نابت عن الأسماء الفاعلة، الأحكام النحوية في تصوّر النَّحويِّين البصريِّين الذين اعتمدوا في تصنيف الجملة على الشكل والصَّدارة، فوقعوا في التكلُّف والتأويل، وبهذا الاعتبار الذي ساروا عليه، والمنهج الذي انتهجوه، قَدَّروا فاعلاً بَعْدَ الفعل على الرَّغم من وُجودِ الفاعل الأصلي مُقَدَّمًا، وحقيقة العربية وطبيعتها لا تقبل فاعليْن لفعلٍ واحدٍ سَوَاءُ أكان ذلك من جهة المعنى أم من جهة اللفظ، مِمَّا يدعو إلى عدم التوافق، أو التناقض مع الواقع اللغوي والاستعمال، ومع المنطق العقلي السَّليم.[2]

وظَلَّ هذا التصنيف شَائعًا؛ تُمثِّلُهُ صورة الجملة الفعلية: فاعل + فعل + مُكَمِّلات. إذا كان الفعل متعديًّا، والصورة: فاعل + فعل، إذا كان الفعل لازماً (أو قاصراً). وتلك الرتبة في نظر النحويِّين لم تكن محفوظة، ولا أصلية، وإنما الأصل فيهَا أن يكون الفعل متقدِّماً، ويلزم صورة واحدة في الإفراد والتثنية والجمع، وتلحقه علامة التأنيث (التاء) فيقال: قامتْ فاطمةُ، وقامت الفاطمتان، وقامت الفاطمات و(الفاطمات قمن) والتاء، والنون في هذا المقام؛ هُما علامتان نحويّتان شككليتان تؤديان وظيفة تمييز الفواعل أما دون ذلك؛ فإن الفعل لا تلحقه علامة عند تقدّمه على الفاعل، وهي الرتبة المحفوظة (الأصلية) التي تتفرع عنها الصورة الآتية: فاعل + فعل + علامة.

---

[1]– ينظر: إبراهيم أنيس، من أسرار اللغة، ص: 259 وما بعدها.

[2]– ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص: 40 ومَا بعدها.

أما الرتبة الأصلية للجملة الفعلية في نظر الكوفيين فإنها تختلف تَمَامًا، كما اختلفت عند الدارسين المحدثين – أيضا–، فهم يرون أنَّه لا اعتبار للصدارة بالنِّسبة لتصنيف الجملة الفعلية، وهي الجملة التي تحوي فعلاً سواءُ أتقدّم الفعل أم تأخّر[1]، وفي حالة تقدم الفاعل وإلحاق الفعل أَلِفاً دَالاً على التَّثنية، نحو: الزَّيدانِ قَامَا، أو واوًا دالاً على الجمع، نحو: الزيدون قاموا، وكذلك بالنسبة لإلحاق الفعل نونًا للدلالة على التأنيث (النساء قمن)؛ فإن تلك اللواحق جميعها إن هي سِوى علامات دالة على التوافق، وهي وسيلة من وسائل التماسك والترابط الذي يجنح نحوه المتكلم في كلامه لتحقيق التطابق(Concord) بين الركنين الأسَاسييْن في الجملة الفعلية، والعِلَّة التي يمكن الاستناد إليها لتعليل هذا الرأي كذلك؛ هي: أن العربي يلجأ نحو الاهتمام بالحدث والإخبار بالفعل (المسند) فيسرع نحو إزالة الشك عمَّن صدر منه الفعل – أي الفاعل– المسند إليه– فيبدأ بذكره، فيقدِّم الفاعل عن الفعل، ويُلْحِقُ علامةً (لاحقةً) وهي الحروف الدالة على الإعراب، أو العدد، أو النوع، فتكون تلك الحروف عناصر إحالية، وعلامات مطابقة.[2]

أما البلاغيون؛ فقد أشاروا إلى هذه المسألة الخلافية، وبَيّنُوا الأسس التي اعتمد عليها العربي أثناء التعبير، إذا لم يوجد ثَّمة مَا يقتضي تقديم الفاعل للاهتمام؛ منهم عبد القاهر الجرجاني في قوله: «... إذا كان الفعل مِمَّا لا يُشَكُّ فيه ولا يُنْكَرُ بِحَالٍ، لم يَكدْ يجيء على هذا الوجه، ولكن يُؤْتَى به غير مَبْنِيٍّ على اسمِ، فإذا أَخْبَرْتَ بالخروج مثلا على رجُلٍ من عادته أن يخرج في كل غَدَاةٍ قُلْتَ: "قَدْ خَرَجَ" ولَمْ تَحْتَجْ إلى أن تقول: "هو قَدْ خَرَجَ"، ذاكَ لأنه لَيْسَ بشيءٍ يَشُكُّ فيه السامع، فتحتاج أن تُحَقِّقَه، وإلى أن تُقَدِّمَ

---

[1]– ينظر: إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص: 55. وينظر: عبد القادر المهيري، نظرات في التراث اللغوي العربي، ص: 48.

[2]– ينظر: إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص: 206 وما بعدها.

فيه ذكر المُحَدَّثَ عنه...»[1]، فالعربي في كلامه يَعْمُدُ نحو الاهتمام بالشيء فيقدِّمه، والفعل أولى من فاعله، مقدَّم عليه لأنَّه يوحي بالحركة في زمن مُحَدَّدٍ بالثبات (الماضي)، والتغيّر (الفعل المضارع)، مِمَّا يجعل الجملة الفعلية أكثر ورودًا في كلام العرب.

وحقيقة الأمر، أن الأفعال والحروف مؤتلفان دومًا، سواءُ بالسَّبق أو الإلحاق، والحروف الدَّالة على الإعراب، والعدد والنوع، لواحق تلحق الأفعال للدَّلالة على الوظيفة النحوية التي تؤدِّيها الفواعل، من حيث كونها مثناة أو مجموعة أو مؤنثة.

وإذا كانت تلك الحروف الدَّالة على الإعراب رفعًا أو نَصْبًا أو جرًّا في حالات التأنيث أو التثنية والجمع؛ فإنها تظهر مع الرُّتبة: **فاعل** + **فعل**، نحو: الرَّجال قاموا (في الجمع)، والرّجلان قَامَا (في المثنى)، وتختفي مع الرتبة: **فعل** + **فاعل**، وتظهر نون النسوة مع الرتبتين؛ فيقال: النساء قُمْنَ، وقُمْن النِّساء. وإذا سَلَّمْنَا بأن هذه الحروف لواحق تُضاف إلى الأفعال؛ فإن ذلك يقودنا نحو ضرورة إيجاد تعليل للرتيبين السابقتين، أيُّهُما يُعَدُّ أصْلاً وفرعًا ولاسيِّمَا أَنَّهَا تختفي باختفاء التوافق (التطابق)، وتظهر مع التطابق بين الفاعل وفعله في العدَدِ والنَّوع، ولا يكون حصوله إلاَّ مع صُورة الجملة الفعلية: **فاعل** + **فعل** + **علامة**. في حالة التثنية والجمع والتأنيث. وَرَدَ في كلام بعض القبائل العربيَّة مَنْ تُلْحِقُ الفعل في كلامها واو الجماعة، أو ألف التثنية، وذاك ما سَمَّاه النحاة بـِ "لغة أكلوني البراغيث" في إطار كلامهم عن تعليل قاعدة اجتماع فاعليْنِ لفعل واحدٍ. وأوَّلُ من سَمَّاها بهذه التسمية سيبويه (ت:180هـ)، ونَسَبَهَا إلى الخليل (ت:175هـ) في قولِهِ: «قال الخليل رحمه الله: من قال أكلوني البراغيث أَجْرى هذا على أوَّلِه فقال: مَرَرْت برجلين حسنين أَبَواهُ، ومررت بقوم قرشيين آباؤهم»[2]. وقال: «واعلم أيضا أن من العرب

[1]– عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص: 135.

[2]– سيبويه، المصدر السابق، 41/2.

من يقول: ضربوني قومك وضرباني أخواكَ، فكأنهم أرادوا أن يَجْعَلُوا للجمع علامة كما جعلوا للمؤنث علامة، وهي قليلة»[1].

ومعنى هذا؛ أن هذه اللُّغة تمثّل مظهرًا من مظاهر المطابقة بين الركنين الأساسيّيْن في تركيب الجملة الفعلية لأن الوجه فيها بحسب القاعدة المشهورة التي تُوحيها الشواهد النحويَّة المطَّردة في الفصحى، هي: أكلتني البراغيث، وظلمتني الناس، وقَام الزيدان، بدل أكلوني البراغيث، وظلموني الناس، وقَامَا الزّيدان. وجمهور النحويِّين العرب القدامى يرون عدم حصول التطابق بيْن الفعل وفاعله – أو نائبه– إذا تقدّم الفعل على فاعله؛ إلاَّ مَا جَاءَ على هذه اللغة القليلة الورود في نظرهم. ونسبها ابن مَالك (ت:672هـ) إلى الحديث النبوي الشريف [يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار] بدلاً من "تتعاقب فيكم ملائكة"، وسَمَّاها بِـ (لغة يتعاقبون فيكم ملائكة)[2]. ولَمْ يغفلها ابن جني (ت:392هـ) بل عَدَّها من الظواهر القديمة التي بقيت آثارها في بعض الشَّواهد التي اِسْتَنَدَ إليها النحاة؛ فوصفوها بالشذوذ والقلَّة. وقد ذكر موضِّحًا زيَّادة الواو علامة للجمع في الفعل؛ فَقال: « وتُزاد الواو في الفعل علامة للجمع والضَّمير نحو: "الرجال يقومون ويقعدون". وتُزَادُ علامة للجمع مجرّدة من الضمير في قول بعض العرب: "أكلوني البراغيث"»[3]، ثم ذكر مَا وَرَد منها من شواهد، فقال: « وعلى هذا أحد وجهي ما تُؤُوِّلت عليه الآية: ﴿**وَأَسَرُّواْ النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُواْ**﴾[4] في مَنْ لم يجعل في "**وَأَسَرُّواْ**" ضميرًا. ومثل ذلك سواء قوله تعالى:﴿ **ثُمَّ عَمُواْ وَصَمُّواْ كَثِيرٌ مِّنْهُمْ** ﴾[5]. وقال الشاعر:

---

[1]– سيبويه، المصدر السابق، 40/2.

[2]– ينظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 48/2. وينظر: رمضان عبد التواب، فصول في فقه اللغة، ص: 98.

[3]– ابن جني: سر صناعة الإعراب، 174/2.

[4]– الأنبياء/3.

[5]– المائدة/71.

يلومونني في اشتراء النخيـ ـــــل أَهْلِي وكُلُّهمُ أَلْوَمُ فاعْرِفْهُ».[1]

والظاهر أن دلالة لواحق الأفعال من الحروف التي تميِّز نوع أو عدد الفاعلين حينما تتقدم الفواعل وتتأخر الأفعال، ظلت تثير إشكالا في النحو العربي بين المذهبين النحويَّيْن، البصري منها والكوفي في الجملة الفعلية، إذ تتحوّل إلى جملة اسميّة حينما تلحق تلك الحروف الأفعال، نحو قولنا: الزيدان قامَا، والزيدون قاموا، والفاطماتان قامتا والفاطمات قُمْنَ؛ فالألف والواو، والنون ضمائر متصلة محلّها الإعرابي فواعل للفعل المذكور، والجملة الفعلية في محلِّ رفع خبر، وهذا التوجيه الإعرابي يُبَيِّنُ التغيرات السائدة في الجمل من الفعلية إلى الاسمية بسبب التقديم والتأخير وإلحاق الأفعال حروفاً أدت وظيفة الضمائر العائدة على الأسماء. والحقيقة أن الدلالة على الإعراب، والعدد، والنوع، ليست كامنة في الأفعال، وإنّما هي وظيفة تختصُّ بها الأسماء، وتلك هي الفكرة التي اعتمد عليها النحاة في تسطير القاعدة التي مفادها أن الفعل يلزم حالة واحدة (حالة الإفراد) إذا تقدم على الفاعل المثنى أو الجمع (أو نائب الفاعل إذا كان الفعل مبنيا للمجهول).

وتلك هي القاعدة « التي ارْتَضَاهَا النُّحاة لصحّة الأسلوب العربي، أن يكون الفعل ثابتًا على حاله مع الفاعل المفرد (أو نائبه) إذا كان الفاعل (أو نائبه)- مثنى أو جمعًا. والمقصود بذلك ألاَّ تلحقه علامة المثنى: الألف، ولا علامة الجمع المذكر: واو الجماعة، ولا علامة جمع الإناث: نون النسوة»[2]، وهي قاعدة مطَّردة، وكثيرة الورود في كلام العرب شعرًا ونثرًا، غير أن النحاة أجازوا « أنْ تلحق بالفعل تلك العلامات على ألاَّ تكون العلامة فاعلا ولا نائبه، بل الإسناد للاسم الظاهر بعد الفعل»[3]، قال ابن مالك (ت:672هـ) في ألفيته[4]:

---

[1]– ابن جني، المصدر السابق، 174، 175.

[2]– عبد الله محمد جبر، الضمائر في اللغة العربية، ص: 169.

[3]– المرجع نفسه، ص: نفسها.

[4]– ابن مالك الأندلسي، ألفية ابن مالك في النحو والصرف، ص:38.

وجَرِّدِ الفِعْلَ إذا ما أُسْنِدَا لاثنين أو جَمعٍ كَفَازَ الشُّهَدَا

وَقَدْ يُقَالُ سَعِدَا وسَعِـدُوا والفعل للظّاهر بَعْدُ مُسْنَـــدُ

ويبدوا أن ماَ أجازه النحاة من إلحاق الأفعال علامات (حروف) على ألاّ تكون فاعلاً ولا نائبه إذا كانت متقدِّمة على فاعلها؛ اعتمدوا فيه على شواهدٍ قليلة الورود؛ فنسبوا ذلك إلى طيء، أو أزد شَنُوءَة، ووصفوها بالشذوذ لأنَّها مخالفة تَمَامًا لما استنبطوه من أحكامٍ نحويَّة تخصُّ الجملة الفعلية إذا كان الفعل متقدمًا على فاعله. قال الأشموني (ت:900هـ): « وحكى بعض النحويِّين أنّها لغة طيّء، وبعضهم أنها لغة أزد شنوءة»[1].

وفي هذا المقام؛ كأنهم جعلوا للإعراب بالحروف، باعتبارها علامات شكلية – أو لفظية– تؤدّي وظيفة التمييز، والإبانة عن المعاني النَّحوية المختلفة؛ قواعد خاصّة بهَا من حيث إعرابها تنبني أسَاسًا على الواو والألف والياء، في حين «جعلوا الواو علامة للرفع والألف علامة للنصب، والياء علامة للجر»[2]، ومن هذا المنظور شَبّهوا الواو بالضَّمة، والألف بالفتحة والياء بالكسرة في حالة الرَّفع والنَّصب والجرّ على الترتيب، ولا اختلاف بينها وبين الحركات (الضمة والفتحة والكسرة) إلا من الوجهة الصوتية المتمثلة في الإشباع[3]، ومطل الحركات؛ فالحروف حركات ممطولة، و«علامات خاصَّة، لا تدل على المعاني الإعرابية إلاَّ في مواطن معدودات، وفي لهجات دون أخرى، وتكون الحروف علامات للإعراب عندهم في: الأسماء الخمسة، والمثنى، وجمع المذكر السالم»[4]، وهذا عند النحَّاة الكوفيِّين، إلاَّ أن الفريقين يحتفظان في إعراب المثنى بالألف والياء، وفي الأسماء الخمسة بالألف والواو والياء، أما جمع مذكر السالم؛ فقد وضعوا لإعرابه الواو والياء؛ فاعتمدوا في تعليلاتهم لهذه المسالة المذكورة، وجدلهم قائم على

---

[1]– الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، 392/1.

[2]– ابن الأنباري، كتاب أسرار العربية، ص: 59.

[3]– ينظر: ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 17/1–30.

[4]– مهدي المخزومي، مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللغة والنحو، ص: 256.

الشكل (أو المبنى) دون المعنى أو الأثر الذي يترتب عليه عمل تلك الحروف، لأنه مادام الإعراب يكون بالحركة؛ فإنه يجوز أن يكون بالحرف، لأن الحرف إن هو سوى حركة ممطولة – كما أشرنا–.[1]

والذي يدل على أن الألف والواو والياء حروف إعراب تجري مجرى الحركات مع اختلافٍ في كمية الصّوت، وذلك في الأسماء السِّتَة؛ قول ابن الخشاب(ت:567هـ): « سميت هذه الأسماء معتلة لكون لاَماتِها حروف اعتلال، ومُضافة لأنَّها تعتل مَادامت مضافة، فإذا أفرد منها ما يجوز إفراده لحق بحكم الصَّحيح في الإعراب للحذف الذي يلحقها في الإفراد»[2]؛ إذ تُحْذف الحروف التي تُعْرَبُ بها هذه الأسماء في حالة الإفراد كما هو الشأن في الأسماء الصحيحة، أما إذا لحقتها الألف، أو الواو، أو الياء؛ نحو: أباك، أبوك، أبيك. بحسب الوظيفة النحوية التي تؤديها تلك الأسماء والمرتبطة أساسًا بِقَرينة الرتبة (أو الموقعية) في التركيب؛ فإن إعرابها « في حالة النصب بالألف، وفي الرَّفع بالواو وفي الجرِّ بالواو، فالألف لام الكلمة وعلامة النصب، والواو لام الكلمة وعلامة الرَّفع، والياء لام الكلمة وعلامة الجرِّ»[3]. فتصبح حروف الإعراب في هذا النوع من الأسماء من بنيتها، ومن مكوناتها فتكون حروفا للإعراب تَتَبيَّنُ من خلالها الدلالة النحوية؛ « فيقوم كل حرف مقام حركة، ويدلُّ على مَا تدلّ عليه من نصبٍ أو جرٍّ أو رفع ومنها ما ينقص عن ذلك»[4].

والحقيقة أن الإعراب بالحروف في الأسماء الستة المعتلَّة كَثُرَتْ الأقوال حوله، وتَشعّبت التفسيرات في شأن هذه الحروف: لماذا أُعْرِبَتْ هذه الأسماء بالحروف؟. فأورد ابن يَعيش(ت:643هـ) أقوالاً في هَذا الشأن احْتَجَّ بها أصحابها عن إعراب هذا النوع من

---

[1]– ينظر: مهدي المخزومي، المرجع السابق، ص: 256، 257.

[2]– ابن الخشاب، المرتجل في شرح الإيضاح، ص: 54.

[3]– المصدر نفسه، ص: 54، 55.

[4]– المصدر نفسه، ص: 54.

الأسماء بالحروف، ومن هذه الأقوال قوله:« وقال قَوْمُ إنما أُعربت هذه الأسماء بالحروف توطئة لإعراب التثنية والجمع بالحروف. وذلك أنهم لَمَّا اعتزموا إعراب التثنية والجمع بالحروف جعلوا بعض المفردة بالحروف حتى لاَ يستوحش من الإعراب في التثنية والجمع السَّالم بالحروف»[1]، ثم نقل قولا آخر بيّن فيه اختلاف النحاة ومذاهبهم في النَّظر إلى هذه الحروف في التثنية، والجمع والأسماء السِّتة؛ فقال:« وقد اختلفوا في هذه الحروف، فذهب سيبويه إلى أنَّها حروف إعراب، والإعراب فيها مُقدّرٌ كما يُقَدَّرُ في الأسماء المقصورة، وإنما قُلِبت في النصب والجرِّ للدلالة على الإعراب المقدّر فيها، ولا يلزم مثل ذلك في الأسماء المقصورة؛ لأنهم أرادوا اختلاف أواخر هذه الأسماء توطئة للتثنية والجمع»[2]، وذلك مما يُؤكِّد دلالة تلك الحروف على الحالات الإعرابية لهذه الفئة من الأسماء؛ فهي تنزل من هذه الجهة منزلة الدليل والأمارة (أو القرينة) التي يُسْتَدَلُّ بِهَا عن الوظائف المؤدَّاة من طرف الأسماء المذكورة، ولاسيَّمَا أنها تشبه الأسماء المقصورة من حيث الإعراب المقدّر الذي لا يظهر على أواخرها، والذي يُعْتَمَدُ فيه على نيَّة المتكلِّم.

وبَيَّنَ موقف الأخفش (ت:177هـ) من هذا الأمر؛ فقال:« وذَهَبَ الأخفش إلى مثل مذهب سيبويه في أَنَّهَا حروف إعراب، ويدل على الإعراب في أحد قوليه إلا أنه لا يقول أن فيها إعرابًا منويًّا»[3]. وظلت الأقوال والرّؤى حول الإعراب بالحركات، والحروف مختلفة باختلاف المذاهب النحوية، والأسس والمنطلقات الفكرية؛ فتعدَّدَتْ التعليلات، وذاك إن دَلَّ على شيء إنَّمَا يَدُلُّ على ثراء المعاني والدِّلالات؛ النحويَّة منها، والصرفية، والصوتية وتعدُّد العلامات التي يُظْهِرُ- أو يُعْرِبُ- بها المتكلم عمَّا يريد التعبير عنه وَيُفَرِّقُ بين ما يُسْنَدُ إلى المؤنّث من أفعال، أو إلى المذكر أو يختار أسماءً معتلة الآخر، أو مقصورة، أو صحيحة؛ فله أن يَسْتَدِلَّ على الأسماء بدلائلها المتواضع عليها لغويًّا

---

[1]- ابن يعيش، شرح المفصل، 52/1.

[2]- المصدر نفسه، 1/ ص نفسها.

[3]- المصدر نفسه، 1/ ص نفسها.

ونحويًّا، وعلى الأفعال والحروف كذلك، أو يُحيلُ إليها بعناصر إحالية وفْقًا لما يُبِيحُهُ النظام النحوي وقواعده. والحروف الدَّالة على الإعراب- في هذا المقام- من الأسس التي بنيت عليها التفسيرات النحوية للإعراب في العربيَّة؛ ولأهميتها ودورها الفعَّال في تمييز الكلمات والألفاظ المفردة أو المركبة في الجمل؛ اتَّخذها النحويون وسيلة من الوسائل التي يُعَرِّفونَ بها الكلمة في أقسام الكلم، وميَّزُوا بِهَا المفردات وأحكامها الإعرابية في ظِلِّ النظام النحوي ومجموع الأنظمة العلاماتية، وشبكة العلاقات التي تتعالق بها المركبات اللفظية في التراكيب الفعلية أو الاسمية، وتترابط في إطار تحقيق المطابقة والموافقة بين المكونات الوصفية في الكلام.

وكل ذلك سَعْيًا وراء استخلاص ما تفيده الكلمة من حيث: الإعراب والنوع والعدد والتحديد، وما يتسلَّط عليها من سمات تصنّفها ضمن الأبواب النحوية، مرفوعات أو منصوبات أو مجرورات، وتوجيهات نحوية سواءٌ في التركيب أو خارجه (أي مفردة).

ويبدو أنّ النحاة في إعراب الكلمة في ضوء المقولات النحوية، والإعراب بالحركات أو بالحروف« توهَّمُوا نُفُورَ النُّفوسِ والطِّباع من ذلك، إذ كان الْمَأْلُوفُ في الإعراب أن يكون بحركة لا بحرف، فغيَّرُوا جزءًا من الأسماء المفردة المعتلة هذا التغير- وهي هذه-، وجعلوا إعرابها بالحروف لتقع الأُنْسَة بِهَا، فتأتي التثنية والجمع في الإعراب بالحروف على قاعدة قَدْ اسْتَقَرَّ- مثلها في جزء من المفردات»[1].

وتلك التَّغيُّرات التي تلحق الكلمة تجلب لها مختلف المعاني والوظائف، وتنفي عَنْهَا مَا يثقِّلُهَا من صفات ونعوت في حالات إعرابها، اسْما أكانت أم فِعْلًا، إِفْرَادًا أو تَرْكِيبًا، وَقَدْ تُخَالِفُ الأدلة- جمع دليل- فَيُعْرَبُ بعض الكلم بالحروف دون الحركات اقْتِضَاءً في مواضِعٍ، وبالحركات في مواطن أخرى[2]، والعربية تُعْرِبُ عن مكنونات

---

[1]- ابن الخشاب، المرجع السّابق، ص:55.

[2]- ينظر: ابن يعيش، المصدر السابق، 51/1.

ألفاظها وكلماتها بالحركات والحروف فتجلو الوظائف والمعاني المرجوَّة عند المتكلمين من خلال ظاهرة الإعراب.

وبطبيعة الحال؛ فإن المجال العلاماتي في ظل نظرية النحو العربي لا يقتصر أمره على الدوال أو المدلولات، ولا ينحصر فيما يدعى بالعلامات النحويَّة الشكلية المتنوعة بتنوع الدلالات والوظائف المرتبطة بالإعراب وعلاماته (حركات وحروف)؛ وإنما الأمر يتسع ليشمل كل ما به يظهر المعنى من الوجهة المفهومية، والوظيفية الناتجة عن المبنى (أو الشكل) اللفظي والتركيبي. وثمة نَوْعَ من العلامات تضاف إلى الشكلية، وهي مجموعة المعايير والخواصّ التي يُسْتَدلّ عَنْهَا بقرائن مُحدّدة من قِبَلِ النّحويّين تسمى بالعلامات النَّحويّة المعنويَّة (أو الوظيفية)، التي سنعالج قضاياها وما تتضمنه من أنواعٍ ووظائف في الفصل اللاَّحق.

الفصل الخامس:

العلامات النحوية الوظيفية
في مقولات الكلم العربي

إن الكلام على العلامات النحوية الوظيفية تجتمع فيه مجموعة قضايا هذا النوع من العلامات، ووظائفها النحويَّة المتمثِّلة – أساسًا– في القيّم النّحويَّة والمعاني الوظيفية التي يمكن استنباطها من خلال القرائن المعنويَّة في السِّياقات التَّركيبيَّة والأشكال المرصوفة من الألفاظ، وذاك مَا تُسْهمُ بِهِ الرتبة، والحركة الإعرابيَّة، والموقعية والحالة الإعرابيَّة (كالنصب، الرفع، والجرِّ) مؤديَّةً دورًا مُهِمًّا في أداء الوظيفة النحويَّة المُسْتوحاة من التركيب النحوي.

وهذه الفئة من العلامات؛ لا تكون معزولة البتَّة – فيما يبدو– عن تلك الوظائف والمعاني في الجمل؛ لأنها تظل مرتبطة بالعلاقات التي تتماسك بها أقسام مقولات الكلم في الجمل البسيطة، والمركبّة ثم العبارات والفقرات، وتَتَعَدَّد باستمرار في النَّص الشعري والنثري. ولم يكن المنهج الذي اتَّبعه النحاة القدامى في التَّبويب والتصنيف بمنأى عن هذا النوع من العلامات، فهي المعِين على تمييز أنواع الكلمات من جهة الاسمية والفعلية والحرفية، ثُمَّ تُعْلِمُ عن وظيفتها وقيمتها النحويّة، وقَدْ اسْتُعْمِلَت العَلامات النَّحوية الوظيفية في ضوء نظرية النحو العربي لتختصَّ بوظيفة الفاعلية، والمفعولية، والإضافة والإسناد أو الإخبار، فَنُسِبت إليها تلك الوظائف، فَوُسِمَت بالعلامات الوظيفية.

ولَمَّا كان الأمر كذلك، فإن الوظيفة من حيث المعنى نسوق حديثنا حولها كالأتي من جهة المفهوم:

1– مصطلح الوَظِيفَة: (fonction)

الوظيفة ليست سوى المعنى المقدّر من كل شيء، والمحصَّل« من رزقٍ أو طعامٍ أو علفٍ أو شرابٍ، وجمعها الوظائف والوُظُفُ نفسه ووظَّفَهُ توظِيفًا: ألزمها إِيَّاهُ. وقد وظَّفْتُ له توظيفًا على الصبي كل يوم حفظ آيات من كتاب الله عز وجلّ»[1]. وكلمة (وظيفة) على وزن (فعيلة)؛ وهي« مَا يُقَدَّر للشَّخْص من عَمَلٍ أو طعامٍ، يُقَالُ: وَظَّفَهُ توظيفًا إِذَا عَيَّنَ لَهُ كُلّ يوم أو مُدَّة معيَّنة وظيفة أو عملاً أو رزقًا. قِيلَ إِنَّهَا كلمة

[1]– ابن منظور، المصدر السَّابق، (مَادّة: وظف)، 240/16.

مولَّدة»[1]. ومن معانيها العُرْفِيَّة « ما يُقَدَّرُ للشخص العامل والأجير، من طَعَامٍ أو أجرة كل يوم، كما يُطْلَقُ على العشر والخراج مَجَازًا. ويطلق على العمل المطلوب القيام بِهِ»[2].

والمعنى المستخلص من هذا المصطلح من الوِجهة اللغويَّة يَتَلَخَّص في كلّ ما يمكن تحصيله، أو الحصول عليه إلزامًا من خلال العملِ، ويكون بقيام جَهْدٍ معيَّن، الذي يتطلب قوةً وقدرةً ووسائل معينة، ثم يتلقَّى صَاحبه أَجْرًا يقابل عمله وجهده. أما مفهوم «الوظيفة» **اِصْطِلَاحًا**؛ فَإِنَّهَا المعنى الناتج عن الاستخدام اللفظي في الجمل المكتوبة أو المنطوقة على المستوى الصَّرفي أو النَّحوي[3]، وتسمى وِفْقًا لِلْمُسْتَوَيَيْنِ: الوظائف الصرفية والوظائف النحوية. ولا تَتَأَتَّى تلك الوظائف إِلَّا بتآزر مجموعة من العناصر اللفظية على المستوى الشكلي (أو المبني) مع شبكة العلاقات التي تترابط بها تلك العناصر فيما بينها بالتجاور، أو التلازم أو التطابق أو التَّضام،إِضَافَة إلى عنصر الترتيب، والاختصاص، مِمَّا يجعل الوظيفة موضوعًا شاملًا تنضوي تحته موضوعات جزئية وفرعية، ولا تقوم الكلمة بوظيفتها النحوية أو الصّرفية المنوطة بها إِلَّا بحضور العناصر اللَّازمة لأداء تلك الوظيفة، اِنطلاقًا من الجهة المفهومية لأنواع الكلمات وأقسامها كأن تكون أسمَاءً أو أفعالًا أو حروفًا، وعلاقاتها بالأحداث والوقائع، والأزمنة، وتعلق بعضها ببعض، وائْتلافها داخل التراكيب النحويَّة، ولا مناص من ضرورة ورود الألفاظ بصيغٍ صرفية موحيَّة بوظيفتها المؤدّاة (فاعل أومفعول)« في ضوء توزيع الوظائف، والبحث في الوظائف التركيبيَّة(أو العلاقات التركيبية أو العلاقات النحوية)»[4]، وتتَعدّد المصطلحات التي يُعْنَى فيها باسْتِخْلاص الوظيفة، لإيجاد الملامح النظرية التي تُسْتَخْدَمُ « مع فكرة (الوظيفة) باعتبارها الأساس الأول في عملها، وَتُحَدَّدُ الوظائف

---

[1] – ابن منظور، المصدر السابق، (مادّة وظف)، 16/ ص نفسها.

[2] – محمد الكَتَّانِي، المصدر السابق، 3064/3.

[3] – ينظر: فاضل مصطفى الساقي، المرجع السابق، ص:158.

[4] – محمود سليمان ياقوت، قاموس علم اللغة(إنجليزي– عربي)، ص:392.

النحوية في نظريَّة العمل النحوي والرَّبط، وفي تركيب العبارة في ضوء الموقع الذي تشغله في تركيب العبارة الخَاصَّة بالمُكوِّن. ويستخدم مصطلح (الوظيفة) في علم الأَصوات اللغويَّة الوظيفي، في الحديث عن العنصر المُمَيَّز في النظام اللغوي»[1].

فالوظيفة هي الدَّور الذي تؤدِّيه العناصر المكوِّنة للتركيب حينما تشغل تلك المكونات (أو العناصر اللغوية) حيِّزًا أو مَوْقعًا معيّنًا، وتلك المكونات تنحصر من جهة الكتابة في الكلمات، وغايتها إبراز الدَّلالة النحويَّة المختصَّة بِهَا من خلال بنيتها، وحالاتها الإعرابيّة من رفعٍ ونصبٍ وجرٍّ وجزمٍ وفقًا لما يتلاءم مع النِّظام النّحوي والصَّرفي للغة العربيّة، وتلك العلامات اللغوية أو الكلمات تَتَشَابَكُ مع خواصّ ومميّزات– أو علامات نحوية شكلية (أو لفظيّة)– أو خصائص معنويَّة أوْ وَظِيفِيَّة، ناتجة عن العمل في ظل النِّظام النحوي، وفكرة العامل.

وليس القصد والغاية من الوظيفة؛ وظيفة اللغة التواصلية، مكتوبةً أو منطوقةً وإنَّما الوظيفة التي يمكن أن تَتَحَدّد من خِلال مجموع الوظَائف التركيبيَّة، التي يُطْلَقُ عليها – في هذا المقام– العلامات أو الوظيفية التي تظهر من خلال البنيات الصَّرفية، والمعاني (أو الأحكام) النحوية التي تتسنَّى ملامحها اسْتِنَادًا إلى ما تُوحيه مكونات التركيب. إضافة إلى وسَائِل الربط والعلاقات المتصلة بتلك المكونات اللّفظية.

وإذا كان الأمْرُ كذلك؛ فإن وظيفة العلامات في هذه الحالة لاَ تَنْحَصِرُ في الإعلام عن الكلمة اِسْمًا أو فعلًا أو حَرْفًا؛ بل تتعدّى لتشمل الوظيفة في حَدِّ ذاتها التي تُؤَدِّيها تلك الأقسام في الأنساق التركيبية داخل الجمل والعبارات. وذلك ما يَجْعل من الوظيفة عَمَلا«يقوم به عنصر لغوي معيّن في البنية النحويَّة للمنطوقة، اِنْطلاقًا من التَّشديد على أن كل عنصر من عناصر الجملة يُسَاهِمُ، بشكل أو بآخر، في إرسَاءِ معنى الجملة العامَّة»[2].

---

[1] – محمود سليمان ياقوت، المصدر السابق، ص:392 ،393.

[2] – إميل بديع يعقوب، وبسَّام بركة، ومي شيخاني، قاموس المصطلحات اللغوية والأدبية، ص408.

ولَمَّا كَانت العلامة من هذا المنظور متَّصلة اِتِّصَالًا وثيقًا بالوظيفة النحويّة والصرفية التي تؤدّيها العلامات اللغوية (الدَّوال والمدلولات)؛ فإن العلامات الوظيفية تُعَدُّ جزءًا لا يتجزّأ مِنْهَا، ومحتواة فيها، وهي دَلِيلٌ على وُجُودها، ويمكن اتخاذُهَا معيارًا يُسْتَدَلُّ به على تلك الوظائف.

ومجمل كلام النحويِّين حَوْلَ الوظيفة كمصطلح نحوي، أو صرفي وبيان مالمقصود بِهِ؛ وَرَدَ متناثرًا ومُفَرّقًا في متون مؤلفاتهم، ولم يكن مدلوله وَاحِدًا[1]، لأَنّهم كانوا يقصدون به المعنى الصرفي تَارة، أو المعنى الدّلالي تارة ثانية، أو كان قصدهم هو: المعنى النحوي«أي وظيفة الكلمة في الجملة كالفاعلية والمفعولية والإضافة. والبيِّن أنّ جُلّ حديثهم الصريح عن المعنى كان بهذا القصد، وذلك لِمَا لهذا المعنى النحوي من صِلَة وثيقَةٍ بجوهر موضوع النحو نفسه»[2].

ومن الذين صَرَّحُوا بهذا القصد؛ اِبن جنِّي(ت 392هـ) في قَوْلِهِ:« باب في الدَّلالة اللفظية والصناعية والمعنوية...، فأقواهُنَّ الدلالة اللفظية، ثمَّ تَلِيهَا الصِّناعية، ثم تَلِيهَا المعنويَّة..، فمنه جميع الأفعال. ففي كُلِّ واحِدٍ مِنْهَا الأدِلَّة الثلاثة»[3]. واحتَجَّ لهذا القصد الذي تَبَنَّاهُ لِقسم الأفعال؛ فقال:

« أَلَا ترى إلى قَامَ، ودلالة لفظه على مَصْدَرِهِ، ودلالة بنائه على زَمَانِهِ، ودلالة معناه على فاعله. فهذه ثلَاث دلائل من لفظه وصيغته ومعناه»[4]. غير أن ابن جنى لاَ يُطَابِق بَيْن الدلالة والمعنى، ويرى أن المعنى«إِنَّمَا دلالتهُ لاحقة بعلوم الاستدلال وليس في حيّز الضّروريات»[5]؛ فحين تسمع (فِعْلًا مَا)؛ فَإنك تعرف فاعله من خلال المسموع، يكون مطابِقًا له من حيث الإفراد والتثنية والجمع، والتأنيث والتذكير، وذَاك من جهة المعنى

---

(1) – ينظر: عبد السلام السَّيد حَامد، الشكل والدلالة دراسة نحوية للفظ والمعنى، ص:29.

(2) – المرجع نفسه، ص:28.

(3) – اِبن جنى، الخصائص، 98/3.

(4) – المصدر نفسه، 3 / ص نفسها.

(5) – المصدر نفسه، 3/ ص نفسها.

الناتج عن اللفظ أو المبنى والمطابقة والرتبة والإسناد، وما تفرضه نمطية اللغة وخصائصها التركيبية.

وترتبط الوظيفة النحوية للكلمات – أَيْضًا– بالأبواب النحوية كثيرًا، حيث إن الكلمة المفردة توضع في البَاب النحوي من خلال ما تقوم به من وظائف، فتتفرق عن بعضها تفريقًا يَسْمَحُ بِتَصْنِيفها ضمن أقسام الكلم، وفي هذا الحَالُ«يمكن أن تؤدِّي وظيفة تكوين العلاقات النحوية.وهذه الوظيفة يُعَبَّرُ عنها بالأدوات أَحْيَانًا وبدونها أحيانا أخرى. فالتعبير عن الاستثناء مَثَلًا يكون عن طريق أداة الإستثناء، والمعيَّة بواو المعيَّة، والتوكيد بأداة التوكيد وهكذا»[1]. وتلك العلاقات؛ علاقات ربط وإرتباط تركيبيَّة، تختصُّ بِهَا الأدوات في غالب الأحيان، وعلاقات نحويَّة معنويَّة أخرى؛ كعلاقة الإسناد التي يُعَبَّرُ عنها «بالأسمَاءِ والصِّفات والأفعال والضَّمائر، فالاسم يكون مسندًا ومُسْنَدًا إليه، أي: يقبل الإسناد بطرفيه، ويشاركه في ذلك الصِّفات والضمائر، لأنها تَنُوبُ عن الاسم الظاهر»[2]. أَمَّا الأفعال؛ فأمرها مختلف عن الأسماء في تأديَّة الوظائف المختلفة؛ إذ لا تقع إلا مُسْندًا وتُعَبِّرُ عن الأحداث المقترنة بالأزمنة، ومُوحِيِّة بحركة تلك الأحداث في زمنٍ ماضٍ أو حاضر أو مستقبل، ومن سماتِها التَّجاوز والتعدِّي أو اللزوم، ولا تكون فاعِلًا البَتَّة مع الظروف والأدواتِ؛ لأن« الفاعل باب نحوي، أما الفاعلية فهي وظيفته النحويَّة الخاصَّة في الكلام»[3].

وفي التراكيب النحويّة؛ تتعدَّد الكلمات وتَتَشَعَّب وظائفها نَحْوِيًّا وصَرْفِيًّا وتكون لبنية الكلمة أهميَّة بالغة في المشاركة في وظيفتها النحوية، ولكلّ صيغة مَعْنى يختلف بحسب المكونات، فمعنى (فَعَلَ) يختلف عن (يَفْعَلُ) و(فاعل) و(فَعَّاله) و(مفعال)... وغيرها وَرُبَّمَا كان ذلك داعيًّا من دواعي الاهتمام بالأَسْمَاءِ أكثر من الأفعال عند النحويين. قال

---

[1] – حلمي خليل، الكلمة دراسة لغوية معجمية، ص:63.

[2] – حلمي خليل، المرجع نفسه، ص نفسها.

[3] – المرجع نفسه، ص نفسها.

أحد الدّارسين:« وَقَدْ كان ملاحظًا أن للاسم عند النحاة منزلة خاصَّة تَفُوقُ ما لأجزاء الكلام الأخرى؛ بل تَفُوقُ مَا للفعل من منزلة وأهمِّية... وكان النُّحاة قد أَشْبَعُوهُ بَحْثًا وَدَرْسًا من حيث إعرابُهُ وبِنَاؤُهُ، ومن حيث مَا يَعْرِضُ لَهُ أثناء التأليف من تغيير في حركات آخره، ومن حيث ما يتَحمَّل من مَعَانٍ إعرابِيَّة من فاعليه ومفعولية وغيرهما»[1].

ودرسوا الفعل، وعالجوا قضاياه كذلك؛ غير أنهم« لَمْ يتناولوه إِلَّا فيما يَتَعلَّقُ بكونه يُؤَثِّر في الاسم، ويَعْمَلُ فيه، لأنه أقوى العوامل، ولِأَنَّهُ الأصل في العمل، ولأنه هو الذي يرفع وينصب. وجُلّ اهتمامهم كان ينصَبُّ على الرَّفع والنَّصب، وعلى المرفوعات والمنصوبات»[2]، وذلك يدعو إلى القول؛ إنهم اِعتمدوا في درسهم النحوي على العامل الذي يُسَبِّبُ الرفع، أو النصب أو الجرّ أو الجزم، ويؤثِّرُ في إعراب الكلمة، ووظيفتها تأثيرًا لفظيا أو معنويًّا، أو ما سُمي بالعوامل اللفظية والمعنوية.

والنحاة في هذا المقام؛ اِتبعُوا مَنْهَجًا استقروا بِهِ على أبوابٍ نحوية استحسنوها فكانت أَسَاسًا معمولًا به في مؤلفاتهم النحويَّة وركزوا على الإعراب والعامل، والحالات الإعرابيَّة، والتقديم والتأخير. قال أبو علي الفارسي(ت:377هـ):« إعراب الأسْمَاءِ على ثلاثةِ أَضْرُب، رَفْعٌ ونَصْبٌ وجَرٌّ، فالرفع في الرُّتْبَةِ قبل النَّصب والجرِّ، وذلك أنَّ الرَّفع يستغنى عن النَّصب والجرِّ، نحو: قَامَ زَيْدٌ، وعَمْرُو مُنْطَلَقٌ. والنَّصْبُ والجرّ لا يَكُونَانِ حتى يتقدّمَ الرَّفع، نَحو: قام زيدٌ قيامًا، وَمَرَرْتُ بعمرو الْيَوْمَ»[3].

وجملة الأمر؛ فَقَدْ نظر النحويون إلى الإعراب وأحوالِهِ المختلفة، ولأسباب الدّاعية إلى أداء الوظائف المتنوعة؛« أي إلى أثر العوامل لا إلى العوامل نفسها، ويقسِّمُون الأَسْماء تبعًا لذلك إلى مَرْفُوعَات ومنصوبات، ومجرورات ويُفْرِدُون لكل موضع باب. وهو

---

[1] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:141.

[2] – المرجع نفسه، ص:141 ،142.

[3] – عبد القاهر الجرجاني، كتاب المقصد في شرح الإيضاح، 209/1.

لا جَرَمَ أجمع للشمل، وأعون للربط من نسق سيبويه»[1]. في رأي بعض الدَّارسين المحدثين.

وتلك المسائل جميعها، تَظَلُّ حَاسِمَة لتحديد المعاني الوظيفية للكلمة، الذي يكون الارتباط فيها وثيقًا بالأبواب النحوية، وبالإعراب وبصيغتها، وبمواقعها في الجملة، وتلك القضايا تتضافر لبلوغ الغاية المرجوّة، والمتمثلة في الفهم والإفهام من خلال المبنى والمعنى، ومَادامت الوظيفة النحوية تُسْهِم بقسط وَافِرٍ في التَّفريق بين أنواع الكلمات سَوَاءٌ أكانت أفعالًا أم أَسْمَاءً، أم حروفًا، أم ضمائر، أو أَسْمَاءَ إشارةٍ، أو مَوْصولة...؛ فإنها تَعْمَلُ عمل العلامات النحوية أو الوظيفية من جهة التمييز والتفريق، لأنها – أي: العلامات المذكورة – تعتبر من خواصّها ومُحَدِّدَاتها التي تحْصُرُهَا ضمن الاسمية أو الفعلية أو الحرفية. وذلك– أيضًا– يجعل الوظيفة تنزل منزلة هذا النوع من العلامات التي تُعْلَمُ بِهَا الكلمات من حيث: الاختصاص، مِمَّا يُمَكِّنُ الدّارسَ أو الباحث من اتخاذ الوظيفة النحويَّة عَلَامَةً ومعيارًا من العلامات النحوية، ومن المعايير والدلائل التي يُسْتَنَدُ أو يُسْتَدَلُّ بها على الكلمات؛ أسمَاءً أو أفعالًا أو حروفًا.

وتظل تلك النظرة أساسية، وسائدة، لأنها تربط بين الوظيفة النحوية والعلامة، ويتماسك فيها المبنى (أو الشكل) مع المعنى النحوي (أو القيمة النحويّة) الذي يظهر بموقع الكلمة في الجملة، وبنوع علاقتها بغيرها من خلال الاستعمال؛« ولكي تَتَحَقَّقَ الفائدة المرجوَّة من الكلام، وتَتَحَقَّقَ صحَّته وبلاغته وفصاحته فعليك الاهتمام باللفظ والمعنى معًا، دون تفريق»[2]. كما أنَّ« قوَّة اللَّفظ توزن بقوة المعنى»[3]، والمحور الأساسي في الدِّراسات النحويَّة، وهدف المشتغلين بالنَّحو، وغايتهم المقصودة هي المعنى، الذي لا يتأتى إلا من خلال الوظيفة النحوية.

---

[1] – علي النجدي ناصف، سيبويه إمام النحاة، ص:179.

[2] – عبد الله جاد الكريم، المعنى والنحو، ص:11.

[3] – ابن يعيش، شرح المفصَّل، 115/5.

ولما ارتبطت حركات الإعراب وحروفه بالوظائف النحويَّة أيضًا في مقولات الكلم العربي اِرتباطًا وثيقًا، تصريحًا أو إيحاءً وتلميحًا؛ لأن الحركات من ضمة أو فتحة أو كسرة، والحروف كالواو أو الألف أو الياء، علامات إعراب وقرائن لفظيَّة تعبِّر – أَسَاسًا– عن الوظائف المختلفة، وتُبْرِزُ المعاني النحويَّة، التي تختلف باختلاف المكوِّنات التركيبيَّة، من أَسْماءٍ وأفعالٍ وحروفٍ؛ فلا ضير من اعتبار تلك العلامات التي تخص ظاهرة الإعراب إشارات ودلائل كَذلك يُستَدَلُّ بها على وظائف الكلمات وتصبح الوظيفة من هذا المنظور تقترب من الدليل الذي يُعْرَف بواسطته نوع الكلمة من حيث الاسمية أو الفعلية أو الحرفية، وما يؤدِّيه كل قسمٍ يختلف عن الآخر من الوجهة النحوية والصرفيَّة، كما اختلفت المعاني المعجميَّة من كلمة إلى أخرى، وقد تلتبس وظيفة المكوّن التركيبي بسبب تعدد الوجه الإعرابي، أو عدم ظهور الحركة أو التشابه في الحالات الإعرابية؛ فيكون اللُّجوء إلى القرائن من الضرورات التي تزيل اللّبس؛ كالرتبة والموضع، والعلامة الشكلية– أو اللفظية– والإلْصَاق، وكل ذلك يسهم كثيرًا في تحديد الوظيفة النحويَّة اعتمادا على الشبكة العلاماتية والخواص التي تخصّ الكلمات. وهذه المسائل المرتبطة بالظواهر النحويَّة في اللُّغة العربيَّة، ومع الوظائف والوجوه الإعرابيَّة، ومختلف العوامل (اللفظية والمعنويَّة) وتجتمع– أَيْضًا– مع الأبواب النحويَّة؛ مرفوعات ومنصوبات ومجرورات، وتوابع تحْقيقًا للغرض الذي« ليس قَصْرًا على بيان أحوال أواخر الكلمات إعرابًا وبناءًا كما هو شائع؛ وإنَّمَا يعْنى عملية التحليل النحوي الذي يعني ببيان الوظيفة النحويَّة لكل لفظٍ أو جملة في التركيب بِما في ذلك العلامة الإعرابية التي تشير إلى هذه الوظيفة»[1].

والوظائف النحويَّة التي تؤديها الأسماء والأفعال والحروف– لا شكّ– أنها تتبيَّن من خلال السِّمات الوظيفيَّة التي تُعْرَف بها، في ظل الوجوه الإعرابيَّة، والبنيات الصَّرفيَّة، والقضايا التركيبية،« والحقيقة أن الوظيفة النحويَّة للمفرد غالِبًا ما استخدمت للكشف

[1] – ممدوح عبد الرحمن الرمالي، العربية والوظائف النحوية دراسة في اتساع النظام والأساليب، ص:209.

والتَّثَبُّت من الوظيفة النحويَّة للمركب أو الجملة»[1]، وذلك لا يَتَأَتَّى في التحليل الإعرابي إلا بالاعتماد على«أدِلَّة وقرائن حاليَّة ومعنويَّة ولفظيَّة وتركيبيَّة،منها العامة ومنها الخاصَّة، لتمييز العناصر الاسميَّة والفعلية والحرفية في النَّظم، وتعيين وظائفها ومعانيها وعلاقاتها. وقد تتضافر هذه القرائن أو بعضها، للوصول بالعمليات الإعرابية إلى الدّقَّة والصواب»[2].

وتلك الوظائف لا يمكن التَّوَصُّل إليها إلَّا من خلال الدَّلائل الموحية، والقرائن المميِّزة، إضافةً إلى ما يتصل بالأدوات ومعانيها«إذْ معرفة تلك المعاني ووظائف كل أداة، وصلتها بالاسمية والفعلية والحرفية، ودلالاتها المختلفة في السّياق المعيّن»[3]. ذلك مما يُعَدُّ أحد الأصول التي يُعْتَمَدُ عليها في أثناء التحليل النحوي، والإجراء العملي قَصْدَ إظهار وظيفة الكلمة.

وهذا يعني وجوب معرفة الإعراب وقواعده، وضوابطه وعلاماته، ثم الصور التركيبيَّة المحتملة التي تَرِدُ فيها الكلمة اِسْمًا، وفعلًا وحرفًا، ووجوهها الإعرابية من حيث « البناء والإعراب، والمعارف والنكرات، والابتداء والخبر والنواسخ، واللزوم والتعدية والمرفوعات والمنصوبات والمجرورات والمجزومات، والشرط والقسم والتعجُّب، والتوابع والنداء، والمنع من الصّرف والحذف والزيادة والتقديم والتأخير، والقواعد الكُلية الضَّابطة لكثير من الصُّور الجزئية»[4]. والأمر لا يقتصر على ذلك؛ وإنَّمَا تنضاف إليه شبكة من العلاقات تترابط بِهَا في ظل التراكيب النحوية، وأيضا مجموعة العلامات النحويَّة الشكليَّة ثم الوظيفيَّة، هذه الأخيرة- الوظيفية- التي يُخْبَرُ بِهَا عن المعنى النحوي (أو القيمة النحوية)؛ فهي من دلائله وأمَاراته التي سنعالجها فيما يأتي:

---

[1] – ممدوح عبد الرحمن الرمالي، المرجع السابق، ص:201.

[2] – فخر الدين قباوة، التحليل النحوي، أصوله وأدلته، ص:171.

[3] – المرجع نفسه، ص:77، 78.

[4] – المرجع نفسه، ص:75.

أولا: العلامات النَّحويَّة المعنويَّة في الأسمَاء.

الكلمة في العربيَّة يُعَبِّرُ بها عن المقاصد والأغراض؛ فترتبط بمقام البوح عن الأحاسيس، والمشاعر عند المتكلِّمين والمبدعين، وحقلها واسع باتساع الدلالات، والوظائف التعبيريَّة في الأنساق التركيبيَّة من جمل وعبارات ونصوص، وهي مسكونة بالإعراب من حيث الإيضاح ، والإفصاح الإعراب جوهرها وسمة من سماتها النحويَّة، وغايَة من غاياتها حينما تؤدّي وظائفها داخل التراكيب النحويَّة المختلفة وتمييز المعاني والوظائف المنوطة بالكلمة في هذه الحال، خاضعة لمقاييس وأدلَّة نظام الكلام وقوانينه النحوية، والبنيات الصَّرفية، والوجوه الإعرابيَّة والتغيُّرات الناتجة عن المواضع والقوالب التي توضع فيها الكلمة من جهة الترتيب، وتواليها مع جَاراتها في الجمل البسيطة أو المركَّبة، وتجتمع الكلمة وما يعتريها من حالات ووجوه إعرابية قرائن لفظية وأخرى معنوية مُسَاعِدة على تناسق الدلالات وتلاقيها على الوجوه التي تقتضيها العقول والأذهان.

وإذا كان للكلمة شروطٌ ينبغي توافرها؛ فإنها تظل مرتبطة بالإعراب الذي هو النحو، و«هو الإبانَة عن وظائِف الألفاظ المركَّبة في الجملة، بالحركات التي تلحق أواخر اللّفظ»[1]. وَرُوِيَ أن ابن الأثير حكى عن ابن قتيبة« إِنَّمَا سُمي الإعراب إعرابا، لتبيينه وإيضاحه... ويُقَالُ أَعْرِبْ عَمَّا في ضميرك أي أَبِنْ»[2]. والإعراب عند النحويِّين؛ هو تلك الظاهرة السائدة في النظام التركيبي التي تميّز المعنى النحوي للكلمات الوظيفية التي تُؤَدّيها في التركيب، سواءٌ أكانت اسمًا أم فعلًا أم حرفًا. غير أن الإعراب الذي يُرادِفُ البناء يكون للأسمَاءِ، والأفعال المضارعة دون الحروف في نظر النَّحويِّيّن البصريّين والكُوفيّين الذين حَاولوا الاستجابة لما وقعوا فيه من حَرَج الاصطدام«بنوعٍ من الكلمات لا تُعْرَب بل تلزم هيئة واحدة في التركيب لا تفارقها رغم نهوضها بمعانٍ نحوية مختلفة لمَّا

---

[1] – ابن منظور، لسان العرب(مادة: عَرَبَ)، 83/10.

[2] – المصدر نفسه، 10/ص نفسها.

التمسوا لها تبريرًا للاستدلال على المعنى النحوي الذي تنهض بِهِ، وخفيت الحجَّة الشكلية الظاهرة في التركيب[علامات الإعراب خاصَّة أكانت حروفًا أم حركات]»[1].

وللتفريق بين الوظائف، أو المعاني النحويَّة؛ استعانوا بمقاييس يُبِيحُهَا نظام الإعراب [أو النحو]؛ منها الموضع أو المحل الإعرابي الذي تقع فيه الكلمة اِسمًا أو فعلًا«فقالوا مرفوع لوقوعه موقع الفاعل أو المبتدأ، ومنصوب على المفعولية ومجرور على الإضافة، وقالوا الضمير اِسم لأنه واقع موقع اِسم والفعل المضارع مُعْرَب لمضارعته الأسمَاء ووقوعه موقع الاسم واِسم كان مرفوع لمشابهته الفاعل وخبرها منصوب لمشابهته المفعول وقالوا اِسم إنَّ واقع موقع المفعول المقدَّم لذلك فهو منصوب وخبرها مرفوع لوقوعه موقع الفاعل المؤخر»[2].

ومن هذه الوجهة التي اعتمدها النحويّون؛ ارتبطت المعاني النحويّة (أو الوظائف) بسمات الإعراب، وخصائصه ومعاييره؛ كالموقعية، والعلامات المعنوية التي يُسْتَدَلُّ عليها بالوظائف المختلفة؛ إذ توحي تلك الوظائف بنوع الكلمة من حيث كونها اِسْمًا أو فعلًا. وذلك مِمَّا يُمكِّنُ من تنزيل الفاعلية، والمفعولية والإضافة؛ منزلة العلامات الوظيفية التي تتحَدَّد بها الأسمَاء من حيث الوظيفة دون إغفال المعرب والمبنى من أقسام الكلم. قال سيبويه (ت:180هـ): « فالرَّفع والجرُّ والنَّصب والجزم لحروف الإعراب. وحروف الإعراب للأسماء المُتَمكنة، وللأفعال المضارِعة لأسمَاء الفاعلين التي في أوائلها الزوائد الأربع: الهمزة، والتاء، والياء، والنون»[3].

ومن هذا القول؛ نستخلص أن الإعراب وألقابه، وحالاته التي تَخُصُّ مقولات الكلم؛ مجاله الكلمة التي تكون مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة أو مجزومة إذا كانت اِسْمًا مُعْرَبًا أو فِعْلًا مُضَارِعًا. وتختلف ألقاب الإعراب وحالاته من الرّفع إلى الضّم، باختلاف البناء

---

[1] – هيفاء جدّة السّعفي، الفاعلية في اللسانيات مقاربة الفاسي الفهري، ص:14.

[2] – المرجع نفسه، ص: نفسها.

[3] – سيبويه، الكتاب، 13/1.

والإعراب،« فالعلامة واحدة هي الضمة مثلًا ودلالتها تختلف باختلاف نوع الكلمة التي توجد فيها، فإذا كانت الكلمة مُعْرَبَة كانت دلالة العلامة الرَّفع، وإذا كانت الكلمة مبنية كانت دلالة العلامَة الضمّ»[1].

وللإلمام بالوظائف والمعاني النحوية من خلال ظاهرة الإعراب التي تُفَرّقُ المعاني الوظيفية، ودلالة الأسمَاء من تلك الجهات جميعها؛ نُبْرزُ في هذا المقام معنى الفاعلية والمفعولية والإضافة، وهي مَعَانٍ وظيفية أشبه بالعلامات النَّحويَّة التي تُميِّزُ الأسمَاء، وهي من دلائل اِسميتها.

1/الفاعلية: لقد اتفق النحاة حول هذه الوظيفة التي تُؤَدِّيها الأسماء، وربطوها بالحالة الإعرابية والموضعيَّة التي حَصَروها في الرَّفع اللفظي أو المحلِّي الذي عرَّفه الجرجاني(ت:471هـ):« فإذا قُلْتَ: رَفَعْتُ الاِسمَ،فكَأَنَّكَ قُلْتَ: ضَمَمْتُهُ ضَمَّةً، أَرَدْتَ بِهَا الدَّلَالَةَ على المعنى المخصوص»[2]، ويرتبط المعنى النحوي للاِسم بالحالة الإعرابيَّة النَّاتجة عن إلحاق الكلمة ضَمَّةً أو واوًا مما يدعي بالرّفع؛«فالرّفع إذًا اِسمٌ للضمة المختصَّةِ بحالٍ معلومةٍ ودلالة مخصوصةٍ، وكذا النَّصْبُ والجرُّ اِسمان للفتحة والكسرة الدّالتين على المَعْنَيَيْنَ المخصُوصَيْن»[3].

والضمة من هذه الوجوه؛ قرينَة لفظية دالة على الرَّفع، الذي يَحُلّ محلَّ الصَّدارة، أو موضعهُ من حيث الرتبةُ في الجملة الاسمية، وموقعه الابتداء، والابتداء لا يكون إلاَّ للرِّفْعَةِ والتّقدّم والاهتمام. أما رتبة الرفع في الجملة الفعلية [المرفوع من الأسماء لَفْظًا أو محلًا] فهي الثانية بعد الأفعال سواءٌ أكانت مبنية للمعلوم أَمْ للمجهول، مِمَّا يجعل الاِسمَ في هذه الحال فاعلًا أو نائبا عنه، وكلاهما يُؤدِّيان وظيفة الفاعلية المشار إليها بالحالة الإعرابية (الرَّفع) وبالحركة (الضَّمة) في الجملة الفعلية.

---

[1] – محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص: 146.

[2] – عبد القاهر الجرجاني، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، 102/1.

[3] – عبد القاهر الجرجاني، المصدر نفسه، 1/ ص نفسها.

وَمَادَامَ الأَمْرُ كذلك؛ فقد عبَّر النحاة عن الفاعلية بالرَّفع في التركيب الفعلي، واعتبروا الاسم المرفوع عُمْدَة في الجملة، وبه تتم الفائدة مقابلا له بالفضلة التي تكون مَنْصُوبَة، ولا يمكن استغناء المرفوع عن المنصوب إذا كان الفعل متعديًّا. ويرى الجرجاني خلاف هذا فقد يستغني الرَّفع، أو ما يكون مَرْفُوعًا من الأسمَاء عن النصب والجرّ [أو المنصوب والمجرور]؛ فقال: « اعلم أن أَسْبَقَ الحركات في الرتبَة هو الرَّفع، وذلك لأجل أنه يستغني عن صَاحِبيهِ وَهُمَا يفتقران إليه. وتقول: قَامَ زَيْدٌ، وعُمرٌو مُنْطَلِقٌ، فَتَجِدُ الْكَلَامَ صَحِيحًا من غير النَّصْبِ والجَرِّ، إِذْ لا يجب أَنْ تَقُولَ: قَامَ زَيْدٌ قِيامًا، ولا عمرٌو منطلقٌ اليَوْمَ، ولا أن تقول قَامَ زَيْدٌ إلى عَمْرَوٍ... وإِنَّمَا يكون للمنصوب والمجرور فائدة لا يبطلُ بِعَدَمِهَا أَصْلُ الكلام»[1]. والمرفوع يكون مُتَقَدِّمًا عَلى المنصوب والمجرور، وهما يفتقران إليه دَوْمًا وِفْقًا لأُصول الكلام العربي، وحكم الرَّفع قد يَكُونُ للأَسْمَاءِ التي تحلّ محل المبتدآت أو الأخبار أو الفواعل، كما يَكون للتوابع أيضا. وهو وجْهٌ من الْوُجُوهِ الإِعْرَابِيَّة التي نَتَجَتْ عن تأثير الْعَوَامِل النَّحْويَّة؛ اللَّفظيَّة أو المعنوية.

ودليل الفاعلية كوظيفة نحويَّة هو حالة الرَّفع، وقرينتها هي العلامة الإعرابية المتمثلة في الضمة أو ما يجري مَجْرَاهَا من حروف الإعراب [الواو]. وَقَدْ تخلو الكلمة من العلامة الإعرابيَّة، فتكون مقدَّرة« وليس معنى خلوّها من العلامة الإعرابيَّة أَنَّها خالية من الإعراب، إِذْ إِنَّها لها حالة إعرابية تُعْرَفُ عن طريق القرائن التي تَكْشِفُ عن هذه الحالة من رتبة وصيغة وغير ذلك»[2]، وكون الكلمة فاعِلًا أو نائِبًا عنه يتحدّد من مواقعها في الجملة، فتصبح تلك القرائن من الأمَارات والدَّلائل الموحيَّة بالمعنى النحوي [أو الدَّلالة النَّحويَّة] للكلمة داخل التركيب، نحو قولنا: ضَرَبَ عيسى موسى، فرتبة الفاعل محفوظة في الجملة الفعلية، وكلمة (عيسى) هي المؤديَّة لوظيفة الفاعلية و(موسى) منصوبٌ على المفعولية، والرفع والنصب حالتان إعرابيتان تُعْلَمُ بهما رتبة

---

[1] – عبد القاهر الجرجاني، المصدر السابق،209/1.

[2] – محمد حماسة عبد اللطيف، المرجع السابق، ص:157.

الفاعل والمفعول، ويتسنى ذلك من خلال الموضع- أو الموقعية- ولا يُعَوَّل على العلامة الإعرابية في هذه الحالة.

وبالرغم من كون الرفع حالة إعرابيَّة تُبْرِزُ الوظيفة المؤدَّاة من قبل الألفاظ إن كانت أسمَاءً في هذا السياق؛ إلا أن الرفع لا يَقتصر على الفاعلية، وإنما يشير إلى مسألة أخرى تَعُمَّ التركيبين، الاسمي والفعلي، إذْ تجلو من خلاله (الرفع) كذلك ظاهرة الإسناد، التي تربط بين المسند والمسند إليه في الجمل الاسمية والفعلية، فيكون المسند هو الفعل أو الخبر، والمسند إليه هو الفاعل أو المبتدأ.

وحقيقة الإسناد؛ هي العلاقَة الرَّابطة بين الركنين الأساسيين في الجملة وهي «عملية ذهنية تعمل على ربط المسند بالمسند إليه»[1]، كما أن الفاعلية علاقَةٌ وظيفية يتماسك بِهَا الفعل مع فَاعِلِهِ، وتنزل منزلة الإسناد من جهة خاصيّة الرَّبط بين العنصرين الأساسيين في تركيب الجمل، غير أنها- أي الفاعلية- أَخَصُّ من الإسناد، لأن الإسناد ظاهرة نحوية تقترن بِهَا مكونات الجملة الاسمية والفعلية، والاختلاف بين الأسمَاء والأفعال يَظْهَرُ جَلِيًّا من خلال الإسناد والفاعلية.

ومعنى هذا؛ أن موضوع الاسم يختلف عن موضوع الفعل، كما اختلفت الفاعلية عن الإسناد؛ إذْ تعتبر الفاعلية خاصيَّة من خواصّ الأسماء، وعلامة من علاماتها الوظيفية، وبِهَا تُعْرَفُ حينما تقترن أو تتلازم مع الأفعال، فيشغل الفاعل أو نائبه في هذا الإطار حيِّزًا يخُصُّ معنى الفاعلية من الوجهة النحوية. ولقد أشار عبد القاهر إلى اختلاف موضوع الاسم عن موضوع الفعل، والفرق بين الخبر إذا كان اِسْمًا أَوْ فِعْلًا؛ فَقَالَ:« وبيانه أنَّ موضوع الاسم على أن يثبت به المعنى للشيء من غير أن يَقْتَضِيَ تَجَدُّدَهُ شَيْئًا بَعْدَ شيءٍ. وأَمَّا الفعل فموضوعه على أنه يقتضي تجدُّدَ المعنى المثبت بِهِ شيئًا بَعْدَ شيءٍ»[2]؛ فالاسم يَتَمَيَّزُ بالثُّبُوتِ دون التجَدّد في معناه خلافًا للفعل الذي يُوسَمُ

---

[1] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:31.

[2] – عبد القاهر الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص:174.

بالتَّغَيُّرُ والتجدُّد، مِمَّا يَجْعَلُ أحدهما مقترنًا بالزمن دون الآخر، لأن في ذلك الاقتران إيحاء بالحركة والتغير، والتجزئة دون الاكتمال أو الكلية في الأسمَاء دون الأفعال، وذاك هو الفرق بين المسند والمسند إليه في الجملة الفعلية« التي يدل فيها المسند على التجدّد، أو التي يَتَّصِفُ فيها المسند إليه اِتِّصَافًا متجدّدًا، وبعبارة أوضح، هي التي يكون فيها المسند فعلاً لأن الدلالة على التَّجدّد إنما تُسْتَمَدُّ من الأفعال وَحْدَهَا»[1].

وكون الفعل يتميز بالتجدّد أو التَّغيُّر الذي قَدْ يُسَبِّبُهُ الزمن، أو مُسْنَدًا إلى اِسم فيكون فاعلًا؛ يَسُوقه نحو أداء وظيفة الفاعلية لِأَنَّهَا بمثابة العلاقة الرابطة بين الفعل والفاعل وُجُوبًا. وقد اِتَّجه النَّحويون اِتجاهات متعدِّدة،اختلفت باختلاف وجهات نظرهم حول الفاعل أو نائبه، وذكروا له أحكامًا إعرابية سَادَها الاختلاف في غالب الأحيان.

ومن الوجوه والأحكام التي ذكرها النحاة بِاطِّرادٍ؛ حكم الرَّفع الواجب، واعتمدوا فيما قرَّروا على نظرية العامل والمعمول، وعلَّلُوا لذلك بتعليلات وتفسيرات تتماشى في غالب الأحيان مع أسس تفكيرهم وقناعتهم، فأدخَلُوا منطلقات غير لغوية، ولا نحويَّة فَطَبَعُوا بِهَا دَرْسَهم النَّحوي في هذا الموضوع، تقترب تلك الأسس والمنطلقات منَ العقل الفلسفي الذي يعتمد كثيرًا على الأسباب والآثار والعلل؛«ولَوْ لَمْ تسيطر نظرية العامل على إدراكهم النحوي لأمكنهم رؤية الموضوع على حقيقته»[2]، ونتيجة لذلك؛ فقد اعتبروا الفعل أقوى العوامل؛ يعمل متقدِّمًا أو متأَخِّرًا، فيُرفع الفاعل– أو نائبه– وينصب المفعول إذا كان من الأفعال المتعدية. واهتمامهم بظاهرة العمل وآثارها رَفْعًا ونصبًا، وأيضًا عمل المبتدأ في الخبر، وعمل النواسخ الفعلية والحرفية حمَّلهم على إدخال بعض المصطلحات النحويَّة إلى أصناف الأفعال بحكم الشبه في العمل، منها« اِعتبار المصدر واسم الفاعل واِسم المفعول والصِّفة واِسم التفضيل أشباهًا للفعل، وناحية الشبه هي أن هذه المواد تعمل عمل الفعل»[3].

---

[1] – مهدي المخزومي، في النحو العربي، نقد توجيه، ص:41.

[2] – إبراهيم السامرائي، النحو العربي نقد وبناء، ص:93.

[3] – إبراهيم السامرائي، الفعل زمانه وأبنيته، ص:18 ،19.

غير أنَّ وظيفة الفاعلية التي يؤَدِّيها الفاعل- أو نائبه- تحكمها شروط تتبني أَسَاسًا- على وجود علاقة ربط وارتباط بين مادَّة الفعل والاِسم الذي يقوم بانجازه انجازًا تفرضه قوانين اللغة، والفاعل قد يكون حقيقيا أو مجازيًّا، ولا سبيل للحقيقة في المادة اللغوية والنحويَّة، فهي غير مطلوبَة، لأن في قولنا: مَاتَ الرَّجُل، أو كتب الأستاذُ الدرسَ أو ركبَ المُسَافِرُ الطائرة؛ فالفواعل: "الرَّجُلُ"، "الأستاذُ"، و"المسافرُ" فواعل نحويَّة لا توحي بمسائل خفية، كالطريقة والوسيلة والأداة التي مات بِهَا الرجل، ولا نوع الكتابة وموضوعها، وكذا كلمة (المسافرُ) و(الطائرةُ)، وكأن الألفاظ قاصرة عن الإلمام بكل المعاني التي تحملها على وجه الحقيقة، والنحوي لا يتطلَّب منه أمر الإعراب سِوَى البحث عن نوع الكلمة، ووظيفتها في التركيب، ودلائل اِسميتها وفعليتها في ظل مقولات الكلم العربي، فيستعين بقرائن وعلامات معنوية شكلية أو وظيفية للتوصَّل إلى أغراضه ومقاصِدِه، واستنباط الأحكام النحوية وتقنين قواعد مكونات الجمل، ثم تصنيفها وتبويبها. ومن ذلك ما استنبطه النحويون وقَعَّدوه من أحكامٍ للفاعل- أو نائبه- بنَاءً على وظيفته، وحركة إعرابه والفروق الجوهريَّة بينه وبين المرفوعات والمنصوبات والمجرورات من الأسماء إعرابًا ووظيفةً، ورتبةً؛ سواءٌ أكانت وظائفها على سبيل الحقيقة أم المجاز. وقد ذَكَرَ قدمَاء النَّحْوِيِّين الأسمَاء المرفوعة التي تؤدّي وظيفة الفاعليَّة، واستشهدوا بشواهدٍ ثبَّتُوا من خِلاَلها قواعدهم وأحكام الفاعل- أو نائبه-؛ منهم ابن السّرّاج (ت:316هـ) الذي قال: « الاسم الذي يرتفع بأَنَّهُ فاعل هو الذي بنيتَهُ على الفعل الذي بُنِيَ للفاعل. ويجعل الفعل حَديثًا عنهُ مُقَدَّمًا قبله كان فاعلًا في الحقيقة أو لم يكن، كقَولك: جَاءَ زَيْدٌ، وَمَاتَ عمرٌو، وما أشبه ذلك، ومعنى قولي: بنيته على الفعل الذي بُنِيَ للفاعل؛ أي: ذَكَرْتَ الفعل قبل الاِسم، لأنَّكَ لو أَتَيْتَ بالفعل بعد الاسم لارتفع الاِسم بالاِبتداء»[1].

وهذا القول؛ يتضمّن القضايا النحويَّة للفاعل من حيث حالته الإعرابية [الرّفع] وكونه مسندًا إليه، والفعل مُسْنَدًا ورتبته بَعْدَ الفعل؛ تجعله فاعلًا حقيقيا أو مجازيًّا [نحويًّا

[1] – ابن السّراج، الأصول في النحو، 72/1، 73.

فقط] لم يقم بالفعل، وإنما نمطية اللغة تَفْرِضُ للفاعل رتبة محفوظة بعد الفعل، ومَوْضِعًا لا يُعْدَلُ عنه حتى وإن كان مفعولًا في المعنى؛ نحو: مَاتَ الرَّجُلُ، وسَقَطَ الحَائِطُ، وانكسرَ الزُّجَاجُ، أَوْ كَأَنْ «تَمْدَح الذات وتذمّها إلَّا أنها غير مؤثِّرة»[1]، مَدْحًا أو ذَمًّا عن طريق المجاز. وفَسَّر ابن السِّراج قوله – السابق الذكر– المتضمن لقضايا الفاعل وعلاقاته بفعله فقال:«و إِنَّمَا قُلْتُ: كان فاعِلًا في الحقيقة أو لم يكن، لأن الفعل ينقسم قسمين: فمنه حقيقي، ونه غير حقيقي...» [2]. ممَّا يدل على الصِّلة الوُثْقَى بين الفعل وفاعله وهما اللَّذان لا يستغني أحدهما عن الآخر، وتربط بينهما علاقتان نحويتان؛ الفاعلية المنسوبة إلى الفاعل أو نائبه، والإسناد؛ فتظهران من خلال حالة الرَّفع التي تعتري الاسم المرفوع– الفاعل ونائبه– في التركيب الفعلي. ومن آراء سيبويه(ت:180هـ) الدَّالة على هذا المعنى؛ قوله:«هذا باب ما يكون فيه الاِسم مَبْنِيًّا على الفعل قُدِّمَ أَو أُخِّرَ، وما يكون فيه الفعلُ مبنيًّا على الاِسم، فإذا بَنَيْتَ الاِسم عليه قُلْتَ: ضَرَبْتُ زَيْدًا، وهو الحدُّ، لِأَنَّكَ تُريد أن تُعْمِلَهُ وتَحْمِلَ عليه الاِسمَ، كما كان الحدُّ ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، حيث كان زيدٌ أَوَّلَ مَا تشغل بِهِ الفعل. وكذلك هذا إذا كان يَعْمَلُ فِيهِ... فإذا بَنَيْتَ الفعلَ على الاِسمِ قُلْتَ: زَيْدٌ ضَرَبْتُهُ فلزمته الهاء وإِنَّمَا تُريدُ بقولك مبنيٌّ عليه الفعلُ أَنَّهُ في موضع منطلقٍ إذا قُلْتَ: عَبْدُ اللهِ مُنْطَلَقٌ، فهو في موضع هذا الذي بُنِيَ على الأولِ وارتفع بِهِ؛ فإِنَّمَا قُلتَ عبدُ الله فَنَسَبْتَهُ لَهُ ثم بَنَيْتَ عليه الفِعْلَ ورَفَعْتَهُ بالابتداء»[3].

وَقَد أَسَّسَ سيبويه بِهَذَا القول موضوعات نحويَّة شملت – أَسَاسًا– العمل النحوي بين المسند والمسند إليه؛ وهما العنصران المكونان للتركيب الاِسمي والفعلي، والمؤتلفان بعلاقة الإسناد، حيث مَيَّزَ بينهما بسمات وخصائص وظيفية، وأخرى شكلية، واستند في ذلك كثيرًا إلى قرينَة الرُّتبَة أو الموضع، والحالة الإعرابية:– الرفع– مُشيرًا إلى تعريَّة

---

[1] – ابن السِّراج، المصدر نفسه،73/1.

[2] – المصدر نفسه،1/ ص نفسها.

[3] – سيبويه، المصدر السابق،80/1 ،81.

المبتدأ من العوامل، وهو المسمَّى عامل الابتداء، ودُرست تلك المسائل في ظل المقارنة بين المبتدأ أو المبني، وهو الفعل أو (المسند)، ويُطْلَقُ عليه: خبر الاِسم، والخبر أو المبني عليه، يُعنَى به الخبر (أو المسند إليه)[1]، وسمَّاه المبني عليه لأنه بمنزلة الفاعل المخبر عنه، وحكم المبتدأ والخبر، والفاعل هو الرفع الناتج عن عامل الابتداء (في المبتدأ) ورفع الخبر بالمبتدأ عند البصريِّين.والعامل في رفع الفاعل هو الفعل؛ الذي اعتبره النحويون القدامى أقوى العوامل على الإطلاق؛ فيعمل متقدمًا أو متأخرًا؛ في الفاعل الرَّفع، وفي المفعولات (النَّصب). ومما يؤكِّد مبادئ الظواهر النحوية والقيّم الدّلاليّة عند النحاة البصريين كالفاعلية والإسناد والعامل... وغيرها؛ ما ذكره سيبويه عن أحوال المسند والمسند إليه فقال:«هذا باب المسند والمسند إليه، وهما ما لا يَغْنَى [يَسْتَغْنَى] وَاحِدٌ منهما عن الآخر، ولا يَجِدُ المتكلِّم مِنْهُ بُدًّا. فمن ذلك الاِسم المبتدأ والمبني عليه [الخبر]. وهو قولك عبدُ الله أَخُوكَ؛ وهذا أخوكَ. ومن ذلك يذهبُ عبدُ الله، فلا بُدَّ للفعل من الاِسم كما لم يكن للاِسم الأوَّل بُدٌّ من الآخر في الابتداء»[2].

وَمَا وَرَدَ في هذا القول؛ يَعْنِي: أن الشيءَ يُسْنَدُ أو يُسنَد إليه، وكل ذلك ينحصِرُ في الاِسم: المبتدأ والخبر والفاعل، والفعل، وكلٌّ محتاج إلى صَاحبه لأداء وظيفته، ولا يستغني أحدهما عن الآخر، فأحدهما مُسْند يتطلّب مُسْنَدًا إليه، وفي ترتيب العنصرين الإسناديّين دَوْرٌ وأهميَّة لبلوغ الفائدة التي تُجْنَى من الكلام.

وفي مسألة الفاعلية كعلامة نحوية وظيفية؛ ما يبيّن علاقة الفعل بالاِسم، ويكشف عن الأحوال والأحكام النحوية التي تخص الفاعل من جهة الاسمية، وحتمية وجودهِ بوجود الفعل، سواءٌ أكان اِسمًا ظاهرًا أم مقدرًا؛ إذن: فالفاعلية خاصيَّة كبرى من خواصّ الأسمَاء، تتفرع عنها خصائص جزئيَّة أو مميزات موحيَّة بِهَا؛ كالإعراب وحالة الرَّفع

---

[1] – ينظر: عوض حمد القوزي، المصطلح النحوي نشأته وتطوّره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ص:105. وينظر: السيرافي، شرح كتاب سيبويه،173/1.

[2] – سيبويه، المصدر السابق،23/1.

والمنزلة أو الرتبة (أو الموضع)، والإخبار عنه، والإسناد أيضا، وتجتمع تلك الملامح والمميزات للإدلاء بالفاعلية الكامنة في الاِسم المؤتلف[أو المتعلّق] مع الفعل في التركيب الفعلي.

ولا تظهر تلك الفاعلية؛ وإنما يُوحَى إليها بتلك القرائن والأمارات، التي تَحْصُرُها في الأسماء بأنواعها في اللُّغة. وكأن الفاعل ينبغي أن يكون متمكِّنًا ومُتَّصِفًا بقوةٍ خفيّةٍ، وقدرة داخلية ذاتية تظهر ملامحها في اللغة من خلال الحالة الإعرابيّة، الرّفع بالحركة أو بالحرف. وهذا التفسير ينحدر من الظواهر الاجتماعية والطبيعية إلى اللغة، لأنها«ظاهرة اِجتماعية تخضع لِمَا يخضع له المجتمع من أحكامٍ تستند إلى عقل المجتمع نفسه»[1]. كما أنَّها قابلة للتغيير، فَيُصَيِّرها المتكلمُون تماشيا مع أهدافهم وغاياتهم التواصليّة والإبلاغيّة.

ولمَّا كان الفاعل– أو نائبه– مرتبطًا بالفاعلية مع فعله؛ فإنه من المصطلحات الشائعة في عَهْدِ سيبويه وأستاذه الخليل (ت:175هـ)« ويبدو أنَّهُ كان من الاصطلاحات النَّاضِجَة المستقرَّة في عهدهما لوضوح التعبير عنه في الكتاب»[2]، إذْ وَرَدت عن سيبويه أقوالٌ أَبَان فيها الفاعل وشؤونه في النحو واللغة، مُسْتَنِدًا في ذلك على مقتضيات قواعد العربيَّة وأساليب التعبير الواردة في كلام العرب، ومَا تميَّزت بِهِ الشَّواهد والحجج النحويَّة التي تُمَكِّن من الاستدلال على القواعد التي قَعَهدَّها أو استنبطها بالاستقراء. من ذلك ما أورده في سياق حديثه عن لغة أكلوني البراغيث؛ فقال:« وإذا قُلْتَ: ضَرَبُونِي وضَرَبَتهُم قَوْمَك جَعَلْتَ القومَ بَدَلًا من هُمْ؛ لأَنَّ الفعْل لابُدَّ لَهُ من فاعل، والفاعلُ هُنَا جَماعَةٌ وضمير الجماعَة الواوُ»[3]، وفي السياق نفسه– المذكور– قال أيضًا:« لأنَّ الفِعل قدْ يكون بغير مفعول، ولا يكون الفعلُ بغير فاعل»[4]. والفاعل قَدْ يَكُون اِسْمًا، أو ضميرًا

---

(1) – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:19.

(2) – عوض حمد القوزي، المرجع السَّابق، ص:106.

(3) – سيبويه، المصدر السَّابق، 79/1.

(4) – المصدر نفسه،1/ ص نفسها.

مفردًا أو دَالًّا على المثنى (الألف)، أو الجمع (الواو)، والأمر نفسه إذا كان الفاعل ضميرًا دالًّا على التأنيث. ثُمَّ إن الفعل قَدْ يكون لازمًا مُقْتصِرًا على الفاعل دون المفعول، أو متعديا (مجاوزًا).

وَلَمْ يَكتِفِ سيبويه في ذكره للفاعل بهذين القولين، بل تحدَّثَ عن الزيادات التي قَدْ تعتري الفاعل، كزيَّادة حرف الجرّ الدَّاخلة في بَاب« مَا حُمِلَ على موضع في الاِسمِ والاِسمِ، ولا على مَا عَمَلَ في الاِسم وما عَمَلَ فيه في موضعِ اِسمٍ مرفوعٍ أو منصوب. وذلك قولك: مَا أَتَانِي مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدٌ، وَمَا رَأَيْتُ مِنْ أَحَدٍ إِلَّا زَيْدًا [...] كأَنَّهُ قال: مَا أَتَانِي أَحَدٌ إِلَّا فلانٌ؛ لأن معنى ما أتاني أَحَدٌ ومَا أَتَاني مِنْ أَحَدٍ واحدٌ، ولكنَّ مِنْ دَخَلَتْ هُنَا توكيدًا، كما تدخل البَاء في قولِكَ: كَفَى بالشَّيْب والإسلام، وفي: مَا أَنْتَ بِفاعلٍ، ولسْتَ بِفَاعِلٍ»[1].

ولقد أَوْضَحَ سيبويه في هذا القول؛ المسائل لمتعلِّقة نَحْويًّا بالاِسم الذي يؤدِّي وظيفة الفاعلية من حيث: إعرابه وموضُعه، وما يَعتريه من دلائل تُثْبِتُ أحْكَامَه النحوية، ومَا يمكن حمله على المعنى لتحديد عِلَّة الرَّفع أو الجرّ لكلمة (زيد) التي أَدَّت معنى الفاعلية على الرَّغم من دخول عَامل الجرّ(مِن)، واستدلَّ على جواز الوجهين(رفع أحد) في قولك: ما أتاني أحدٌ إلاَّ فلان بمعنى (جر أحد) في قولك: ما أتاني من أحدٍ واحدٌ، فالأول مَرفوع لَفْظًا وَمَحَلًّا؛ أَمَّا الثَّاني (المسبوق بـ(مِنْ) فإنَّهُ رُفِعَ بالموضع والمحل دون اللّفظ، وهذا الأخير بابٌ واسِعٌ اِعْتَمَدَ عليه النحاة القدامى كثيرًا لإثبات قواعدهم، واستعانوا به في تفسيرها وَتَصَدُّوا بِهِ لكل المشكلات اللغويَّة التي خالفت المسموع أو المنقول من الكلام العربي الفصيح، ومن ذلك – مثلًا– ورود بعض الكلمات مؤدّية دلالتها النحويَّة حملًا على ما يُجَاوِرُهَا، أو حَمْلًا على معناها النحوي وظيفتها أَوْ على رتبتها وموقعها؛ كما في المثال السَّابق الذي أورده سيبويه؛ فالموضع للمستثنى منه لكنه فاعل، والحمل على المعنى موضوعٌ واسعٌ في النحو العربي غرضه التَّقدير، قال فيه ابن جنى:« رَأَيْتُ

[1] – سيبويه، المصدر السَّابق، 315/2، 316.

غلبة المعنى للفظ، وكون اللّفظ خادِمًا للمعنى مُشِيدًا بِهِ، وأَنَّهُ إِنَّمَا جيءَ بِهِ لَهُ، ومن أَجْلِهِ. وأَمَّا غَيْرَ هَذا الطَّريق: من الحمل على المعنى وترك اللَّفظ- كتذكير المؤنَّثِ، وتأنيث المُذَكَّر وإضمار الفاعل لدلالة المعنى عليه، وَإِضمار المصدر لدلالة الفعل عليه، وحذف الحروف، والأجزاء التَّوامّ، والجمل وغير ذلك حَمَلًا عليه وتصوّرًا له، وغير ذلك مِمَّا يطول ذكره، ويملّ أيْسَرُه- فأمر مُسْتقِرّ، ومذهب غَيْرَ مُستنكَر»[1].

وممَّا حُملَ على معنى الفاعلية وهو مجرورٌ، لا يقتصر على مَا ذكره سيبويه وإنَّما وَرَدَتْ منه شواهد كثيرة في النَّص القرآني أَيْضًا؛ الفاعل فيها مسبوق بـ(مِن) الزائدة نحو قوله:﴿وَمَا يَأۡتِيهِم مِّن ذِكۡرٖ مِّنَ ٱلرَّحۡمَٰنِ مُحۡدَثٍ إِلَّا كَانُواْ عَنۡهُ مُعۡرِضِينَ ﴾[2]. وقوله تعالى:﴿وَمَا يَأۡتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلَّا كَانُواْ بِهِۦ يَسۡتَهۡزِءُونَ﴾[3]. فإذا كانت (من) زائدة؛ فإن الاِسم بَعْدَها واقع مَوقع الفاعل المجرور من حيث اللَّفظ، المرفوع مَحَلًّا، ولو حذفت (من) لكان رفعه ظاهرًا من جهة اللفظ والمَحلّ. والشأن نفسه حينما يكون مَسْبُوقًا بالباء الزائدة[4]، نحو قوله تعالى:﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ حَسِيبًا﴾[5]. وقوله سبحانه:﴿وَكَفَىٰ بِٱللَّهِ شَهِيدًا﴾[6].

وقد أَحسَنَ النحويّون صُنْعًا في إيجادِ التبريرات التي بَرَّروا بِهَا قواعد الفاعلية كوظيفة قرينتها الحالة الإعرابيَّة التي تعتري الفواعل؛ فإن كانت حالته الجرّ نَسَبُوهَا إلى المحل، وإن كانت الرَّفع حملوها على اللَّفظ والمحل معًا. والفاعلية من هذا المنظور عملية ذهنية تربط بينَ الفعل وفاعله، فَمَتى وُجِد الأول (الفعل) تطلَّب الأمر إيجاد الثاني ظاهرًا

---

(1) – ابن جنى، الخصائص، 237/1.

(2) – الشعراء/5.

(3) – الحجر/11.

(4) – ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص:83 وما بعدها.

(5) – النساء/ 6.

(6) – النساء/ 79.

كان أو مضمرًا، مرفُوعًا- دَوْمًا- لَفْظًا أو محلًّا. والأسباب الدَّاعية إلى هذا التقدير هي المعنى، وطبيعة اللُّغة العربيَّة؛ التي لا تتَّضح الفكرة فيها إلَّا باكتمال جزأي الجملة الفعلية من حَيْثُ الوُجُود أو الحُضُور الفِعْلِي الحقيقي في التركيب.

ومهما يكن من أمرٍ؛ فَإِنَّ الفاعلية- أَيْضًا- لا يمكن تحقيقها كتابةً، وَإِنَّمَا نلمحها من خلال وجود العنصرين الذَيْن تَسِمُهُمَا مجموعة السمات التي تُمَيِّزُ الاسم الفاعل عن فعله، إذْ لا يكُون الفَاعلُ إلَّا اِسْمًا أو ما ينوب عنه (نائب الفاعل) أو ما يجري مجراه كالضمير، واِسم الإشارة، والاسم الموصول؛ ممَّا يُؤَكِّدُ، ويُثْبِّتُ الفاعلية عَلاَمَةً - أو خاصِّيَّة- وظيفيَّة تتَمَيَّز بِهَا الأسمَاء.

ولمّا تَعدَّدت وظائف الأسماء، وعلاماتها مُفْرَدَة أو مركبة داخل الجُملِ، قُيِّدَت الفاعلية باعتبار الدلالة النحوية، لأنها خاصيَّة من خواصِّها المعنويَّة، التي من خلالها يمكن أن نُبَرْهِنَ أو نحتج عن اِسْميَّة كثير من الكلمات الدَّالة على ذلك، وهو ما رسى عليه التفكير اللُّغوي والنحوي عند العرب من خلال درسهم للغة العربيَّة، وابتكارهم المنهجَ الذي اتبعوه معتمدين فيه على الخواصّ الوظيفية، في الجملة الفعلية؛ منها الفاعلية التي تربط بين الفعل وفاعله- أو نائبه-.

ولم يقتصر الاعتماد في تمييز الأسماء على خاصية الفاعلية؛ وإنما تُضَافُ إليها وظيفة المفعولية- من العلامات الوظيفية التي تختصُّ بها الأسمَاء أيْضًا، نُوضِّحُهَا فيما يأتي:

2- المفعولية:

إن تحديد دائرة المفعولية، كوظيفة نحوية تؤدّيها الأسمَاء؛ يتطلب توضيح ما يرتبط معها من مسائل نحوية ارتباطًا وثيقًا ويَتَفَرَّعُ عنها من قضايا تَخُصُّ الإعراب وعلاماته المحصورة في الفتحة أو ما ينوب عنها، كحرف الإعراب (الياء)، وما يعتري الأسماء المنصوبة من حالات إعرابيَّة لأداء هذه الوظيفة كما أدت الفواعل معنى الفاعلية، ولتمام

الفائدة المرجوّة؛ يَفْرِضُ علينا مقام البيَان والمعالجة تفسير المنصوبات أو الفضلات – المكمِّلات– في التراكيب النحوية المختلفة.

ولبلوغ هذه الغايات جميعها؛ نَسْتَنِدُ على آراء النحاة، واتجاهاتهم وطرق تصنيفهم ومناهج درسهم النحوي لهذه الموضوعات، فَهُم الذين اصطلحُوا على هذه المصطلحات فاتَّفقوا تارة واختلفوا تارة أخرى حول مفاهيمها، وبَنُوا نظرهم وتقعيدهم في هذا الموضوع على العلامات الإعرابية– أَسَاسًا– والحالة الإعرابية– على وجه الخصوص– وراحوا يَصُوغُونَ« أكثر القواعد المرتبطة بالعلاقة بَيْنَ المفردات داخل الجملة وفق فكرة العَامل»[1]، من ذلك قاعدة المفردات التي تكون منصُوبة؛ أو مَا سَمَّاه النَّحويون بالمنصوبات من الأسمَاء. غير أن « هذا المفهوم على الأسماء المنصوبة جميعًا.. يَصْدُق على ما يسمَّى عند نحاة البصرة المفعول به ليس غير. أمَّا باقي الأسمَاء المنصوبة فهي إِمَّا مصدر مؤكَّد لفعله أو مبين له، إِمَّا ظرف يقع فيه الفعل، وإِمَّا سبَبٌ لوقوع الفعل، وإِمَّا مُصَاحِبٌ للفاعل عند وقوع الفعل منه، وَإِمَّا وصف لحالةٍ أو هيئةٍ، أو بيان لجزء من حقيقة الاسم، وَإِمَّا اِسْمٌ مُخرجٌ من حكم الإسناد أو غيره من معاني الإعراب»[2].

وَمَعْنَى المفعوليَّة هو الوظيفة النَّحويَّة التي تؤدِّيها الأسماء المنصوبَة في التركيب إذا كان الفعل في الجملة الفعلية متعديًّا– أو مُجَاوِزًا– وحالته الإعرابية هي " النَّصب"، قال الزمخشري (ت:538هـ) في «باب القول في وجوه الإعراب» و« هي الرَّفع والنَّصْبُ والجرّ. وكل واحدٍ منها عَلَمٌ على معنى. فالرّفع عَلَمُ الفاعلية،... وكذلك النَّصْب عَلَمُ المفعولية...» [3]، فارتبط معنى المفعولية بدلالة الأسمَاء المنصوبَة، وحالاتها الإعرابية اِرتباطًا نحويًّا وثيقا في نظر النحويِّين العرب القدامى، الذين اِعتمدوا على الفتحة – أو ما

---

[1] – حسام أحمد قاسم، الأسس المنهجيَّة للنحو العربي دراسة في كتب إعراب القرآن الكريم، ص:367.

[2] – أحمد عبد الستار الحواري، نحو التسيير، ص:84.

[3] – الزمخشري، المفصل في علم العَرَبِيَّة، ص:43 ،44.

ينوب عنها- في تمييز الحالات الإعرابية وما تحويه من كلمات، كما ميَّزوا المفعولات من الأسمَاء، وسَمُّوها المنصوبَات.

ولمْ تكن المفعولية سِوَى العَلَاقَة المعنويَّة التي تَرْبِطُ بَيْنَ العامل (الفعل)، والمعمول (المفعول) من جهة العمل النَّحوي، فالفعل المجاوز -أو المتعدّي- يعمل عملين فيما بعده من الأسماء؛ الرفع في الفاعل -أو نائبه- والنَّصب في المفعول؛ فتصبح المفعولية صفة نحوية تُوصَفُ بِهَا المفعولات- المكمِّلات- التي تخصُّ الأفعال المتعديَّة، لأن المعنى الدلالي لا يَتَّضِحُ كَامِلًا إلَّا بهذه المركبات الوصفية المسمَّاة بالمكملات، أو الفضلات. والاِسم الفضلة ليس معناه ما يمكن الاستغناء عنه؛ وإنما لا يمثل ركنًا من أركان الإسناد لا هو مسند ولا مسند إليه.[1]

وإذا كانت المرفوعات مُقَدَّمَة على المنصوبَات والمجرورات، والمرفوع عُمْدَة الكلام فإن « المنصوب في الأصل فضلة، لكن يشتبه بِهَا بعض العمد؛ كاسم "إنَّ" وخبر "كان" وأخواتها، وخبر"ما" و"لا"»[2]. ومعنى هذا؛ أن المنصوبَات قد تكون عمدًا في الجملة، مما يؤكِّدُ بأن الفضلة اِصطلاح نحوي يَعني مَا بِهِ يَكتمل المعنى المُراد من الجملة الفعلية، ويكون مَنصوبًا مُشْتَمِلًا على علم المفعولية.[3]

والمنصوبات في نظر النحويِّين؛ قَسَّمُوهَا قسمين أساسيَّين؛ فمنها ما يكون أَصْلًا في النَّصب: وهي المفعولات الخمسة (المفعول المطلق، والمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له) ومَا حُمِلَ على النصب، وليس من المفعولات؛ كالحَال والتمييز... وغيرها. ولا تكون مُسْنَدَةً أَبَدًا، والإسناد لا يكون عَلَمًا على المفعولية، لأن الضمة عَلَم الإسناد، والمرفوع علم الفاعلية، والفتحة والمنصوب خلاف ذلك تَمَامًا، هذا الأخير- المنصوب- كل اِسم اشْتَمَلَ على عَلَم المفعولية التي تظَل مرتبطةً بوظيفة المفعولات وأحكامها، ودلالاتها النحوية في الجمل والعبارات.

---

(1) - ينظر: علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص:187 ومَا بعدها.

(2) - رضي الدين الاستراباذي، شرح كافيه ابن الحاجب، 160/1.

(3) - ينظر: المصدر نفسه، 264/1.

وَهَذَا إِنّ دلَّ على شيءٍ؛ فإِنَّمَا يَدُلُّ على أن « النَّصب علامة الفضلات في الأصل، فيدخل فيها المفاعيل الخمسة...، وأمَّا سائر المنصوبات فَعُمد شُبِّهت بالفضلات..» [1]، غير أن اللاَّفت للانتبَاه في الدّرس النَّحْوي؛ أَنَّ الْأُسُسَ التي بُني عليها التصنيف والتبويب النحوي هي الإعراب وعلاماته؛ فكانت المرفوعات والمنصوبات، ثم المجرورات والمجزومات. ولا شكّ أن قناعاتهم أَمَلَت عليهم هذا الترتيب؛ لأنهم آمَنُوا بالإعراب، وحركاته، كما اقتنعوا بالعامل والمعمول؛ فمثَّلُوا له بِهَذَا الترتيب الذي بَنُوه على الحالات الإعرابية التي تنزلها الألفاظ والكلمات، فظهرت ملامحها من خلال القرينة اللفظية المتمثلة في العلامات الإعرابيَّة.

وَظَلَّ تفكير النحاة في هذه الأبواب مَحْصُورًا في مقولات الكلم العربي، ومقرونًا بالوظائف النحويَّة التي تؤدِّيها تلك المقولات؛ أسماءً وأفعالاً وحُرُوفًا، ويجلو هذا الانحصار في التبويب في تصنيف« ابن السَّرَّاج في "الأصُولِ" والزمخشري في"المفصَّل" وابن الحاجب في"الكافية"»[2]، على سبيل الحصر الذي يتبيَّن من خلاله؛ ما للإعراب والعامل من أهميَّة في التأليف والتبويب وكانت النتائج؛ أن سيطرت على عقولهم أُسُسٌ مستمدَّة من بيئات غير لغويَّة، تمثلت في الظواهر الاجتماعية، والفلسفية العقلية، وفي الممارسات الإيديولوجية (Idiologie)[*] التي تخصّ علم الأفكار. قال أَحَدُ الدَّارسين في هذا الشأن:« هَيْمَنَت فكرة العامل على التَّأَليف النحويَّة الأولى هيمنةً واضحَةً جعلت تلك المؤلفات– وفي مُقَدِّمَتِهَا كتاب سيبويه– تَخضَعُ لهذه الفكرة في أكثر أبوابها»[3]. وظَلَّت تلك الفكرة– العامل– سَائِدَة في تفكير النحاة واللُّغويِّين الذين درسوا العربيَّة، وقَعَّدوا

---

[1] – رضي الدين الاستراباذي، المصدر السابق،1/ص نفسها.

[2] – احميدة العوني، الأسس المنهجية لتبويب النحو العربي، ص:13.

[*] – الإيديولوجيا(Idiologie) – مذهب فكري نظري يَدَّعي الحقيقة والاستقلال في البحث، وهو تعبير عن الواقع الاجتماعي المحدَّد، لا يتجاوز المعبرون العصر الذي عاشوا فيه وفي لغة القرن الثامن عشر، اِخْتَصَّ هذا المذهب بعلم الأفكار، الذي يدرسها من جهة تولّدها وترابطها، وقيمتها المنطقية. ينظر: عبده الحلو، معجم المصطلحات الفلسفية(فرنسي– عربي)، ص:80.

[3] – كريم حسين ناصح الخالدي، مناهج التأليف النحوي، ص:138.

قواعدها. منهم ابن جنى الذي قيل في مذهبه:« فمذهب اِبن جني هو مذهب المعتزلة الذين يقولون بخلق الأفعال، وأن الإنسَان هو الذي يَوجِدُهَا، وأنَّ لَهُ إرادةً واختيارًا في مَا يصدر عنه من الأفعال، بخلاف الذين يذهبون إلى أن الأشيَاءَ تتفَاعل، وَيُؤَثِّرُ بَعْضُهَا في بَعْضٍ»[1].

وتلك القضايا الوُجُوديَّة، والمسائل الفلسفية لَمْ يَسْتَطِعْ النحويون واللغويون التَّخَلُّصَ مِنْهَا في المناهج التي اِتَّبَعُوهَا في درسهم النحوي، فاعتمدوا في تعليلاتهم للظواهر اللغويَّة على ما استحضروه فكريًّا من قضايا غير لغويَّة لا تمت إلى اللُّغَةِ بِصِلة، وبالرغم من ذلك؛ فإن تلك التعديلات أَمْرُهَا عِنْدَهُم« لا يخلو من فائدة؛ بَلْ إن له من بعض الوجوه فائدة لا تُنْكَرُ ذلك أَنَّهُ يقفنا على بعض الحقائق القَيِّمَة التي غَطَّى عليها الجُمُود وغَشَّاهَا الأغراق في التَّفلسفِ»[2].

ولقَد سَادَ الخلاف حَوْلَ عامل النَّصب في المفعولات – أو الفضلات–؛ فَحَاوَل النحاةُ البصريُّون والكوفيُّون تعليل عامل النَّصب، كُلٌّ بحسب ما يراه صائِبًا، فتنوعت تفسيراتهم الواردة في متون المؤلفات التي جُمعَت فيها آراؤهم حول هذه المسألة. من ذلك مَا أَوْرَدَهُ ابن الأنباري (ت:577هـ)؛ فقال:« فَإِنْ قِيلَ: فَمَا العامل في المفعول؟ قيل: اختلَفَ النحويون في ذلك. فَذَهَبَ أكثر النحويِّين إلى أن العامل في المفعول هو اللَّفظ فقط. وَذَهَبَ بعض النحويِّين إلى أن العامل فيه الفعل والفاعل مَعًا»[3]. وَرَجَّحَ أَحَدَ المذهَبَيْنِ؛ فقال:«والقول الصّحيح هو الأول، وهذا القول[يعني الثَّاني] ليس بصحيح؛ وذلك لأن الفاعل اِسم، كما أنّ المفعول كذلك، فإذا استويَا في الاِسميَّة، والأَصل في الاسم أَلاَّ يعمل، فليس عملُ أحدهما في صاحبه أَوْلَى من الآخر»[4]. وأَضَاف قائلًا:« وإذا ثَبَتَ

---

[1] – أحمد عبد الستار الجواري، نحو التيسير، ص:40. وينظر: كريم حسين ناصح الخالدي، المرجع نفسه، ص:140.

[2] – أحمد عبد الستار الجواري، المرجع نفسه، ص:41.

[3] – ابن الأنباري، كتاب أسرار العربية، ص:93.

[4] – ابن الأنباري، المصدر نفسه، ص نفسها.

هذا وأَجْمَعْنَا على أن الفعل له تأثير في العمل، فإضافة مَالا تأثيرَ لَهُ في العمَل إلى مَالَهُ تأثير، لا تأثير لَهُ، فَدَلَّ على أنَّ العامل هو الفعل فقط»[1].

وذكر هذه المسألة أَيْضًا في كتابه " الإنصاف"، أورد فيه جميع التبريرات التي ارتكز عليها أصحاب الاتجاهين ثُمَّ أَكَّدَ مدى صِحَّة الرأي القائل أنَّ العامل في المفعول هو الفعل وليس الفعل والفاعل معًا، فقال: « الفعل لَمَّا كان أَقْوَى من حرف المعاني صَارَ يَعْمَلُ عَمَلَيْنَ؛ فهذا بذاتِهِ رافع للفاعل وناصب للمفعول...، فَدَلَّ على أن العامل هو الفَعل وَحْدَهُ»[2]. ومعنى ذلك؛ أَنَّهُ لا عَمَلَ لمعنى المفعولية فلو كانت عَاملًا لَنُصِبَ نائبُ الفاعل– ما لم يُسَمَّ فاعله– نحو: قُتِلَ اللِّصُّ وَمَاتَ الرَّجُلُ، وانكَسَرَ الزُّجَاجُ . مِمَّا يَدُلُّ على أَنَّها– المفعولية– وظيفة منسوبَة للمفعول به[3]، الذي وَقَعَ عليه فعل الفاعل أَوْ نَابَ عن الفاعل وهو المفعول في حقيقته مُقَدَّمٌ« في النَّيَّابَة على غيره وُجُوبًا؛ لأنه قد يكون فاعلًا في المعنى، كقولك: "أَعْطَيْتُ زَيْدًا دينارًا" أَلَا تَرَى أَنَّهُ آخذ؟»[4]؛ فأَوْرَدَ هذا بن هشام الأنصاري(ت:761هـ)، ومَثَّلَ لهذه النِّيَّابة مُصَرِّحًا بها، فقال: « وَمَثَّلْتُ لِنِيَّابَتِهِ عن الفاعل بقوله تعالى:﴿**وَقُضِيَ ٱلۡأَمۡرُۚ**﴾[5]، وأَصْلُهُ قَضَى اللهُ الأَمْرَ فَحُذِف الفاعل للعلم بِهِ، وَرُفِعَ المفعول به، وغُيِّرَ الفعلُ بِضَمِّ أَوَّلِهِ وكسر ما قَبْلَ آخِرِهِ فانقلبت الألف يَاءً»[6]. والمفعول به إذا لم يكن في الكلام، مفعولًا صَريحًا أو مؤولًا تبعا للخواص التي تبيحها اللغة، والمقاييس النَّحويَّة التي تَفْرِضُ وَجوده أوَ عَدَم وُجُودِهِ في التراكيب النحويَّة، تنوبُ عنه مركبات اِسْمِيَّة لتُؤَدِّي وظيفته؛ كالمصادر، والظروف – المكانية والزمانية– أو الأسمَاء المجرورة. قال ابن هشام:« فإن لم يكن في الكلام مفعول به أُقِيمَ غيره من مَصْدَرٍ، أو

---

(1) – ابن الأنباري، المصدر السابق، ص نفسها.

(2) – ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويِّين البصريِّين والكوفيِّين،81/1.

(3) – ينظر: ابن الأنباري، المصدر نفسه،81/1.

(4) – ابن هشام، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص:157.

(5) – البقرة/210، وهود/44.

(6) – ابن هشام، المصدر نفسه، ص: نفسها.

ظرف زَمَانٍ، أو مكانٍ أو مجرورٍ. فالمصدر كقوله تعالى: ﴿**فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفۡخَةٞ وَٰحِدَةٞ**﴾[1]..»[2]. وذكر ابن هشام ما ينوب عن المفعول من الظروف المكانية والزمانية؛ فقال أَيْضًا:« وَظَرْفُ الزَّمَانِ، كقولِك:"صِيمَ رَمَضَانُ"، وأصله صَامَ الناسُ رَمَضَانَ وَظَرْفُ المَكَانِ، كقولك:"جُلِسَ أَمَامُكَ"، والدَّليل على أنَّ "الأَمَامَ" من الظروفِ المتصرِّفَة التي يَجُوز رَفْعُهَا قول الشاعر[من الكامل]:

فَغَدَتْ كِلَا الفرجيْنِ تَحْسِبُ أَنَّهُ مَوْلَى المخَافة خَلْفُهَا وَأَمَامُهَا[3]

والمجرور؛ كقوله تعالى:﴿**وَإِن تَعۡدِلۡ كُلَّ عَدۡلٖ لَّا يُؤۡخَذۡ مِنۡهَآۗ**﴾[4]. فـ **(يُؤْخَذُ)** فعل مضارع مبني لِمَا لَمْ يُسَمَّ فاعله،... و**(مِنْهَا)** جار ومجرور في موضع رفع... ولو قُدّرَ مَا هو المتبادر من أَنَّ في (يُؤْخَذُ) ضميرًا مستترًا هو القائم مقام الفاعل، و(مِنْهَا) في موضع نصب لَمْ يَسْتَقِمْ...» [5].

ومعنى ذلك؛ أن المفعول يمكن أَنْ يَقُومَ مقام الفاعل، وينزل منزلته من حيث الموقع والترتيب، فينزاح عن مكانه في الجملة نحو الفعل ليقترب منه ويصبح معمولًا لَهُ، مرفوعًا بِهِ بعد مَا كان مَنْصُوبًا، ومُلَازِمًا له أَيْضًا من جهة الموضع. مِمَّا يوحي بأصالة مَا يُسَمَّى بنائب الفاعل، وإدراك أنه ليس فاعلًا حقيقيا، وإِنَّمَا مفعولا بِهِ انتقلت إليه وظيفة الفاعلية من خلال التَّغيير في صيغة الفعل من البناء للمعلوم إلى المجهول. وهذا الرأي تبناه عبد الرحمن محمد أَيُّوب، ووَصَفَهُ مهدي المخزومي بالزَّعم الذي لا يختلف كثيرًا عن مزاعم النحاة القدامى.

---

(1) – الحَاقة/13.

(2) – ابن هشام، المصدر السابق، ص:157.

(3) – نسبت البيت للبيد بن ربيعة، في شرح المفصل لابن يعيش،44/2 ،129، ونسبه سيبويه في كتابه 407/1. وابن هشام في شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ص:158.

(4) – الأنعام/70.

(5) – ابن هشام، المصدر نفسه، ص:158 ،159.

قال الدكتور عبد الرحمن محمد أيوب مقرِّرًا الرَّأي السابق الذِّكر؛« صحيح إن حالة النَّصْب تميِّز "محمَّد" المفعول عن "محمد" الفاعل. ولكن معنى المفعولية متحقِّق في نائب الفاعل المرفوع. وبذلك نجد أَنَّهُ في: ضَرَبَ محمدٌ، (ضَرَبَ محمدًا) اختلفت العلامة الإعرابية باختلاف الدَّلالة. في: ضَرَبَ مُحَمَّدًا، اِنْضَرَبَ محمدٌ، ضُرِبَ محمدٌ، اختلفت العلامة الإعرابية مع اتِّحاد الدلالة...» [1]، مقرِّرًا أن اِختلاف العلامة الإعرابيَّة يُؤَدِّي إلى اختلاف الدلالة النحوية في الجملة تارةً، وقد تختلفُ العلامة الإعرابيَّة وتَتَّحِدُ الدَّلالة النحويَّة في الجملة تارة أخرى؛ وما تميِّزه الفتحة– أو ما ينوب عنها– في حالة النصب هو المفعول ووظيفة المفعولية، والضمة– أو ما ينوب عنها– في حالة الرفع في الجملة الفعليَّة وظيفة الفاعلية، وتتغيّر تلك الدلالة الناتجة عن العلامة الإعرابية بتغير الرتبة والصّيغة والتلازم، والتقديم والتأخير.

ويرى مهدي المخزومي في هذه المسألة المشار إليها من قِبَلِ عبد الرحمن محمد أيوب، الذي لا يختلف فيها عن رأي النحاة القدامى؛ لَمْ يُوَفَّقْ فِيمَا قَرَّرَهُ إلى الصواب فقال:« لَمْ يُوَّفق الدكتور إلى الصَّواب إِذْ قَرَّرَ (عدم وجود تلازم بَيْنَ وجود العلامة الإعرابية وبين الحاجة إلى تمييز المعاني المركبة)[*]؛ لأن تقريره هذا مبني على ما قرره أولا، وما لم يُرفّق فيه إلى الصَّواب أَيْضًا، من أن ما يُسمُّونه النائب عن الفاعل هو مَفْعُول به في الأصل»[2].

والحقيقة أن التلازم بين مكونات الجملة وفق الترتيب الذي يتماشى مع قواعد اللغة، والوجوه النحويَّة؛ يُبْعِدُ شبهة اللّبس والغموض؛ أثناء تحقيق الدلالة المرجوة من مكونات التركيب، ويبدو أن ما قرَّره عبد الرحمن محمود أيوب لا تَطَّرِدُ شواهِدِه، ولا يتحقَّق إلا مع الجملة التي يكون فعلها مجاوزًا (متعدِّيًا)؛ ثم إشرابه معنى اللزوم ببنائه للمجهول

---

[1] – عبد الرحمن محمد أيوب، دراسات نقدية في النحو العربي، ص:32.

[*] – عبد الرحمن محمد أيوب، المرجع نفسه، ص نفسها. والقول الصحيح«التركيبية بدل المركبة».

[2] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص:72.

فيصبح المفعول نائبا عن الفاعل، وهو ليس فاعلًا وإنما مرتبته ومكانته من التركيب وحالته الإعرابية جعلته مُطابِقًا للفاعل في علاماته الشكلية في كونه اِسْمًا والوظيفة في كونه نائبًا عن الفاعل (أو المسند إليه).

ويبدو أن للألفاظ مراتبَ ومَواقع، تجلب لَهَا مجموعة من الخواصِّ، والعلامات إذا كانت أَسْمَاءً أو أفعالًا، وتلك المراتب تكون فيهَا مرفوعة أو منصوبة أو مجرورة؛ وترتبط فيها الوظائف والدِّلالات النحوية بالأنساق التركيبية التي تَرِدُ فيها، والأنمَاط الجُمليَّة التي تتصَدَّرها المكونات الاسمية أو الفعلية، بَلْ الحرفية كذلك في هذا المقام، ولا تخرج الوظائف ولا الدَّلالات النحوية عن تقسيمات الكلمات في ظل مقولات الكلم، والظواهر اللغوية المختلفة، النحوية والصرفية –على وجه الخصوص–.

والمفعولية في هذا الموضوع؛ لم تنعزل عن الحركة والحالة الإعرابية النصب؛ وقد اعْتُبِرَت في نظر الدَّارسين المحدثين« الفتحةُ لا تدل على معنى كالضَّمَّة والكسرة، فليست بعَلَم إعراب؛ وإنَّمَا هي الحركة الخفيفة المستَحَبَّة عند ٱلعَرَب، التي يُحِبُّون أَنْ يُشْكَلَ بها آخر كلّ كلمة في الوصل ودرج الكلام»[1]، ومعنى ذلك أَنَّهَا غير دالَّة سِوَى على« كون الكلمة خارجة عن نطاق الإسناد، أو الإضافَة»[2]، وهي في عُرْف النحويِّين البصريِّين أَثَرٌ للعامل كالضَّمَّة والكسرة، ومَا دامت كذلك؛ فَإِنَّهَا دالة على المعنى في نظرهم خلافًا للدارسين المحدثين. والنحاة القدامى من بصريِّين وكوفيِّين ركَّزوا في الإعراب على هذه العلامة، وأعطوها من المكانة في درسهم القدر الذي كان للضمة والكسرة، ولولا أنها لم تكن دَالَّة على الوظيفة النحوية المنوطة بالاسم المنصوب (أو الأسمَاء المنصوبة) لأهملوها أو أَنْقَصُوا من معالجة مجالاتها.

ولعل الحجَّة التي يُسْتَدَلُّ بِهَا على دلالتها النحوية والمتمثلة في المفعولية، وما تؤديه المنصوبات الأخرى، كالحال أو التمييز من وظائف؛ هي اِتخاذ مَا ينتج عن الفتحة

---

[1] – إبراهيم مصطفى، إحياء النحو، ص:78.

[2] – مهدي المخزومي، المرجع السابق، ص:81.

– أو ما ينوب عَنْهَا– من حَالَةٍ إعرابية مُنْطَلَقًا فِكْرِيًّا مُسْتَمِدًّا من الاِسْتِقْرَاء، وهو أساسٌ من الأسس المعتمدة في التبويب النحوي، وباب المنصوبَات، مستنبطٌ أَيْضًا من حركة النصب وهي الفتحة (كصوت قصير)، أو الألف (الفتحة الطويلة)، والقول بأَنَّهَا تخالف أُخْتَيْهَا الضَّمة والكسرة، أَمْرٌ لا ينفي عنها علم المفعولية.

والقول الذي أورده إبراهيم مصطفى بأن الفتحة لا تدل على معنى كالضمة والكسرة (السَّابق الذكر)؛ لقي اِعتراضًا ونقدًا من قِبَل بعض الدَّارسين المحدثين؛ منهم أحمد عبد السَّتار الجواري الذي يرى أن النَّصْبَ من حيث الترتيب؛ يتوسط بين الرَّفع والجرِّ في الإعراب ومن جهة المعنى هو حالة إعرابيَّة تحوي مَعَانِيَ متعدِّدة تؤدِّيها المنصوبات[1]. ونظرته تلك جَعلتهُ يخالف رأي إبراهيم مصطفى؛ فيقول:« على أَنَّ هذا لا يعني أَنَّنَا نُسَلِّمُ بِمَا يَراهُ الأستاذ إبراهيم مصطفى من أن الفتحة، وهي علامة النصب الأصلية، حركة ليست بذات معنى، ولا دلالة لها على موقع الاسم من الكلام»[2]. ثُمَّ صرَّح غير رافضٍ للرأي كلَّهُ وإنَّمَا قَبِلَ بَعْضًا منه؛ فقال: «على أننا يمكن أن نقبل من هذا الرأي شَطْرًا غير قليلٍ، وهو كونها أخفّ الحركات وأيسرها في النُّطقِ، ولذلك كَثُرَ دورانها في أكثر من مَعْنًى من معاني الإعراب. والواقع أنَّ كثرة الأسماء المنصوبَة وتعدّد معانيها هو الذي يوحي بذلك ويشير إليه»[3]، ويبدو أن شيوع النَّصب، والمنصوبات في الأسماء، وفي الأساليب التعبيريَّة التي يرِدُ فيها هذا النوع من الكلمات؛ يجعل للفتحة مكانةً في الإبَانَة عن المعنى المنوط بِهَا، كما هو الشأن بالنسبة للحركتين؛ الضمة والكسرة أو ما ينوب عنهما من الحروف (الواو والياء).

ثمَّ؛ إن القول بأنها حركة خفيفة، ومستحبَّة لا ينفي عنها القيمة النحويَّة– أو المعنى النحوي– الذي توحي إليه كقرينة لفظيَّة مُوحيَّة بدلالةٍ مُحَدَّدة بالأسماء المنصوبة في التراكيب النحوية المختلفة.

---

(1) – ينظر: أحمد عبد الستار الجواري، المرجع السابق، ص86.

(2) – المرجع نفسه، ص:87.

(3) – المرجع نفسه، ص نفسها.

ولم يقتصر الاعتراض على رأي إبراهيم مصطفى هذا الذي قاله عبد الستار الجواري، وإنما تعدَّى الأمر إلى عَدَدٍ من الباحثين والدارسين، الذين ظلُّوا مدافعين عن التراث النحوي الذي يستحق التفضيل، لأنه صَادِرٌ من عبقريَّة فكريَّة، ومستخلصٌ من منهجيَّةٍ علميَّة، حتى وإن سَادَهُ النَّقْص والغموض والتناقض- في أحيان كثيرة- فإن القدامى من نحويِّين ولغويِّين؛ استطاعوا أن يجدوا لكلِّ مشكلةٍ نحويَّة أو صرفية تبريرًا وتعليلًا يتماشى مع خصائص اللغة العربيَّة، ثم يقيسون مسألة على مسألة لاستنباط الحكم في المسألة التي وَرَدَت إليهم متأخِّرة بعد التقعيد لتلك المسألة، وكأنهم بذلك القياس يختصرون الزمن الذي لم يكن كافيًا للرواية، والاستقراء ثم الاستنباط (ثلاثة قرون من الزمن)، والعربيَّة في ذلك كانت مترامية الأطراف في شبه الجزيرة العربية، والحجاز، واليمن وغيرها. ولَعَلَّ أفضل ما يتميزون به؛ أنهم أَقْبَلُوا على دراسة كل ما تحويه العربيَّة من قضايا، وظواهر، وكانت لهم صفة حسن التخلّص، فابتكروا حُلُولًا للمشكلات اللغوية والنحويَّة.

ولتلك المميزات المذكورة، فقد تجنَّبَ بعض الدارسين الاعتراض على التراث العربي اللغوي والنحوي، وَوَصَفُوا كل من يسلك هذا المسلك أو يتصف بِهِ تصريحًا أو تلميحًا بأوصافٍ مذمومةٍ. ونذكر من هؤلاء جمِيعًا مُحَمَّد أحمد عَرَفه، الذي قال في هذا الشأن:«لَقَدْ حَشَرَ كتاب إحياء النحو النُّحاة حُفاة عُراة يتوارون من الناس خزيًا واستحياءً تتقزّز منهم النفوس، وتتخطاهم العيون، وقَدْ حشرهم ظُلْمًا وجورًا»[1]. ويبدو أنه بَالغَ في الذَّم كثيرًا، والأمر أَمْرَ اِجتهادٍ لا يستحق هذا الوصف، كما أن للمجتهد والباحث أَجْرَ اجتهاده، وينبغي أَيْضًا أن نُنْصِفُ الظواهر والآراء، ولا نُهْمِل مسألةً على حساب مَسْألة بسوء الفهم أو التقصير، كما فَعَلَ بعض الدارسين المحدثين الذين يتسترون وراء ظاهرة التسْهيل أو التيسير للنحو وقواعده، وهم يزيدونه غموضا وتعقيدًا، وهم من أصحاب الدعوات المغرضة، ودعاة العاميَّة وغيرهم؛ منهم: إبراهيم مُصطفى؛ فهو بعنوان كتابه،

[1] – محمد أحمد عرفة، النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، ص:234(خاتمة الكتاب).

يوحي باحتمال ظَنِّهِ موت النحو؛ فعنونه بـ" إحياء النحو" قَصْدَ التيسّر، وَمَا هو بالميسّر، وكذلك الثورة- ضد النحاة- التي أَثَارهَا اِبن مضاء القرطبي،وَمَنْ حَذَا حذوهما، وهم كثيرون.

إذا كان الأمر كذلك؛ فإنه لا يمكن إلغاء الإعراب الذي يكون بالفتحة، لأنها تُظْهِرُ المعنى النحوي للاِسم في التركيب، وَبِهَا يكون مَنْصُوبًا مؤديًّا وظيفة المفعولية، إِذْ إِنَّ حالة النَّصب لا تكون إِلَّا بهذه الحركة أو بما ينوب عنها من حروف الذي هو الإبانة عن المعاني، والقول بأن هذه الحركة(الفتحة) لَيْسَت بعلم على الإعراب يؤدِّي إلى إلغاء كل مَا يتعلَّق بها من وظائف نحوية في ظل خاصيتي الإعراب والبناء، وذلك ينجرُّ عنه، إهمال للأسمَاء المنصوبة التي صُنِّفَت في باب المنصُوبات إضافَة إلى حذف خاصية أَسَاسية للاِسم المنصوب؛ وتمثِّلُ علامة ووظيفيَّة؛ وهي المفعولية التي تُعَدُّ علامة من العلامات المختصَّة بالأسمَاء، وتدور- دومًا- في نطاق المنصوبات؛ ولا يمكن التوصُّل إلى المفعولية- في هذا الإطار- إلا من خلال هذه القرينة- الفتحة أو ما ينوب عنها-. فالارتباط بينهما وثيق الصِّلَة باعتبارها حركةً للنصب، كالضمة حركة للرفع، والكسرة للجرِّ، أو ما ينوب عن هذه الحركات من حروف الإعراب.

ولا نتصوّر- البتَّة- بأن التركيب يخلو من الأسماء المنصوبة خاصَّة الجمل الفعلية التي يكون فعلها متعديًّا، لأن وجود المنصوبات- المفعولات- مسلك من مَسَالك الكلام العربي، ووظيفة المفعوليَّة علامة مختصَّة بالأسمَاء في اللغة العربيَّة دون الأفعال والحروف.

3- الإضَـــــافَة:

الإضافة في اللُّغة؛ هي نسبَة الشَّيء إلى الشيء، وإمالته إلى ناحيته وجهته وأضاف إليه: دَنَا ومَالَ إليه، ومنه يُقال مضاف لأنه مُسْتَنَدٌ إليه[1]. أَمَّا« إضافة الاِسم إلى الاِسم كقولك: غُلاَمُ زيدٍ، فالغلام مضاف وزيد مضاف إليه، والغرض بالإضافة

[1] -ينظر: ابن منظور، لسان العرب، 77/9. أبو البقاء الكفوي، الكلّيات، 206/1.

التخصيص والتعريف. ولهذا لا يجوز أن يُضَافَ الشيء إلى نفسه لأنه لا يُعَرِّفُ نفسه فلو عَرَّفَهَا لَمَا احتيج إلى الإضافة»[1].

ومن معاني الإضافة –أَيْضًا– الضَمِّ وتقريب الشيء إلى الجهة المحاذية له، وكذا الخوف والشفقة؛ فيقالُ«أَضَاف من الأمْر إذا أَشْفَق. وَحَذِرَ من إضافة الشيء إلى الشيء إذا ضَمَّهُ إليه[...] وفلان في ضِيفِ فلان أي في ناحيته»[2]. ومن هذه المعاني المتعددة للإضافة جاء معنى الإضافة الاصطلاحي في عرف النحويِّين للدَّلالة على نسبة الشيء إلى الشيء، أو ضَم الشيء إلى الشيء، والأول مُنْضَمّ إلى الثاني؛ ليكتسب منه التعريف أو التخصيص[3]، فالأول هو المضاف، والثاني مضاف إليه، وهما اسمان مرتبطان بالإضافَة أَبدًا؛ فَيُنْسَبُ بِهَا أَحَدُهُمَا إلى الآخر، وهو المعنى الذي أراده سيبويه (ت:180هـ) إذ إنَّ الإَضَافة في نظره تَعْنِي الملكية واستحقاق الشيء ونسبته إليه. قال في" بَابِ الإضافةِ، وهو باب النسبة":« اعلم أَنَّكَ إِذَا أَضَفْتَ رَجُلًا إلى رَجُلٍ فجعلتَه من آل ذلك الرّجل[...]؛ فإن أَضَفْتَهُ إلى بَلَدٍ فجعلته من أَهْلِهِ [...]، وكذلك إن أَضَفْتَ سَائِرَ الأسماءِ إلى البلادِ، أو إلى حيٍّ أو قَبِيلةٍ»[4]. ونسبة الشيء إلى غيره ضمَّهُ إليه وإمَالته نحوه، ليقترب منه فيكون من جِنْسِهِ ونوعه. غير أن العنصرين المرتبطين بالإضافة يختلفان بحسب نَوْعِهَا، إذ إنَّ« كل ما لم يكن فيه المضاف إليه جنس المضاف منَ الإضافة المحضة فالإضافة بمعنى اللاَّم. وكل إِضافة كان المضَاف إليه جنس المضاف فالإضافة بتقدير (من)»[5].

وقد عالج النحاة مسألة الإضَافة مَفْهُومًا وَمَعْنًى، وَرَبَطُوهَا بالإعراب، وَحالة الجرِّ التي تَخْضَع لَهَا الأَسْمَاء، وَوَقَفُوا فِيهَا على حكم المضَاف إليه موقفًا أَظهروا من خلاله

---

(1) – ابن منظور، المصدر السابق، 78/9.

(2) – المصدر نفسه، 9/ ص نفسها.

(3) – المصدر نفسه، 9/ ص نفسها. والكليات، 206/1.

(4) – سيبويه، الكتاب، 335/3.

(5) – أبو البقاء الكفوي، المصدر السابق، 206/1.

ضوابط العلاقة الرَّابطة بَيْنَ المتضايفين وضروب الإضَافة، وحقيقتها التي ظَلَّت تُمَثِّلُ خاصيَّة تُوسَمُ بِهَا الأسماء في العربيَّة؛ فَجُعِلَت الكسرة أو اليَاء قرينة (علامة إعرابية) مُوحيَّة، ودليلًا من دلائلها.

وممن أَشار إلى الإضافة من علمَاء العربية؛ ابن جنى (ت:392هـ)، فقال: « باب الإضافةِ، وهي في الكلام على ضَرْبيْن: أحدهما ضَمُّ اِسمِ إلى اِسم هو غيره بمعنى اللاَّم، والآخر: هو ضَمُّ اِسم إلى اِسم هو بعضه بمعنى"مِنْ"[1]». ثم وَصَفَ كل واحدٍ من الضربيْن؛ فقال: « الأول منهما نحو قولك: هذا غلام زيدٍ، أي: غلامٌ لَهُ، وهذه دارُ عَبْد اللهِ، أي: دارٌ لَهُ. والثاني نحو قولك: هذا ثَوْبُ خَزٍّ، والثوب بعض الخَزِّ، أي: ثوبٌ من خَزٍّ، وهذه جُبَّةُ صُوفٍ، أي: جُبَّةٌ من صُوفٍ»[2]، واستطرد في سَرْدِ ما يكتسيه أحدهما من الآخر من جهة الحكم النحوي؛ فقال:«واعلم أن المضاف قد يكتسي من المضاف إليه كثيرًا من أحكامِهِ، نحو التعريف والاستفهام والجزاء ومعنى العموم»[3]. ومعنى ذلك؛ أنَّ المضاف والمضاف إليه في عرف النحويِّين كالشيء الواحد، ويختلفان من جهة الحكم النحوي لكل منهما، إذْ يُعْرَبُ المضاف حسب موقعه وموضعه في الجملة؛ فيقال: مبتدأ مضاف، أو فاعل مضاف أو خبر مضاف، أو نائب فاعل، أو مفعولًا به، فتوصف تلك الأسمَاء التي تؤدي تلك الوظائف النحوية المذكورة بالمضاف، سَواءٌ أكانت حالتها الإعرابية الرَّفع أو النَّصب. أما المضاف إليه فيكون دومًا مجرورًا، وعلامة جرِّه الكسرة أو اليَاء.

ومن هذا القبيل؛ فإن الإضافة غايتها إكمال المعنى للمضاف بالمضاف إليه، وهو المعنى الذي أراده المبرد (ت:286هـ) حين قال: « فإذا أَضَفْتَ اِسْمًا مُفْرَدًا إلى اِسمٍ مُفْرَدٍ،، أو مُضافٍ صَارَ الثاني من تَمَامِ الأَوَّل وَصَارَا جميعًا اِسْمًا وَاحِدًا»[4]. كما أن

---

[1] – ابن جنى، كتاب اللمع في العربية، تح: فائز فارس، ص:47.

[2] – المصدر نفسه، ص نفسها.

[3] – المصدر نفسه، ص نفسها.

[4] – المبرد، المقتضب، 143/4.

المضافَ يستفيد من المضاف إليه التعريف والتخصيص لأَنَّه يُجاوِرُهُ وتابعٌ لَهُ من جهة الترتيب[...] فَيُحْذَفُ التنوين من المضاف لأَنَّهُ- التنوين- علامة للتنكير، والإضَافة عَلَامَة للتعريف والتخصيص، وهما عَلاَمتان متعاكستان لا يجتمعان في آنٍ واحدٍ، لأنهما مُتَناقضتان.[1]

وإذا كان المضاف يكتسب التعريف من الاسم المضاف إليه بسبب اِتصاله بِهِ ونسبة أحدهما إلى الآخر؛ فإن«الاسم المضاف إِلَيْه بمنزلة آلة التعريف، فصار كالألف واللام...»[2]. وكثيرًا ما تكون الإضافة نائبة عن النِّسْبَة والألف واللام؛ فهي علامة وظيفية نحويَّة(معنويَّة) كبرى تنضوي تحتها وتتفرَّع عنها علامات نحويَّة تُوسَمُ بِهَا الأسمَاء وتُضاف إليها الحالة الإعرابية التي تَسِم المضاف إليه فيكون مجرورًا، والجرُّ قرينَة[*] دَالَّة على الإضَافَة. قال رضي الدّين الاِستراباَذي (ت:686هـ) بَعَدَ مَا ذَكَرَ أنواع الإعراب ودلالاتها على المعَاني:« وأَمَّا الجرّ فَعَلَمُ الإضافَةِ؛ أي: كون الاسم مُضَافًا إليه مَعْنًى أو لَفْظًا، كما في: "غلام زَيْدٍ" و"حسن الوجْهِ"»[3].

وبالاعتماد على الإضافة كعلاقة تركيبيَّة بين المتضايقين فهي المحدِّدة لماهية الأسمَاء، فتكون بِهَا الكلمة اِسْمًا وتَخْرُجُ عن المعيار الوظيفي الذي قَدْ يجعلها محتملة لمعنى الأفعال أو الحروف. وقد ارتأى النحاة في هذا المقام المعتمد على الوظيفة؛ ربط فكرة الإعراب بالمعاني الوظيفية، والحالات الإعرابية؛ واختار والمعاني من المقاييس أَعْلَامًا وَخَوَاصًّا، ميزوا بها الكلمات، و« قالوا هذا غلامُ زيْدٍ، فَدَلُّوا بخفضِ زيدٍ على

---

[1] – ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي قواعد وتطبيق، ص:172 ،173.

[2] – أبو القاسم السُّهيلي، نتائج الفكر في النحو، تح: الشيخ عادل أحمد عبد الموجُود والشيح علي محمد معَوَّض، ص:170.

[*] – القرينة:« هي عنصرٌ من عناصر الكلام يُسْتَدلُّ بِهِ على الوظائف النحويَّة، فيمكن بالاسترشاد بِهَا أن نقول هذا اللفظ فاعل، وذلك مفعول به أو غير ذلك». تمَّام حسان، البيَان في روائع القرآن دراسة لغوية وأسلوبيَّة للنص القرآني، ص:10.

[3] – رضى الدين الاستراباذي، شرح كافية ابن الحاجب، 63/1.

إضافة الغلام إليه، وكذلك سائر المعاني جَعَلُوا هذه الحركات دلائل عليها ليتَّسِعُوا في كلامهم...» [1].

ويبدو أن أحكام النّحاة على الأسمَاء بأَنَّهَا مُضَافةٌ إلى غيْرِها في التراكيب الإضافية مرتكزة على التعميم؛ لأنه«قَدْ يكون المجرور مجرورًا بحرف ولا صلة له بالإضافة»[2]، وهذا يعني أَيْضًا؛ أن الإضَافة وَضْعٌ من أوضاع الأسماء في حالة الجرِّ نُسِبَتْ إليها الحروف الجَارَّة، فقيل: حروف الجرّ أو حروف الإضافة. ولمَّا كانت العوامل الجارَّة للاسم المضاف إليه غير ظاهرة؛ قالوا إنه مجرور بحرف مقدّر ومحذوف، وهو اللام، أو من أوفى[*] أو ما يَدُلُّ على معنى الملكية، والصِّلة بين عنصري الإضافة. وظلَّت حالة الجرّ مقرونة بالإضافة، قال أبو القاسم الزجاجي (ت:339هـ):« وأَمَّا الجرّ فإِنَّمَا سُمي بذلك لأنَّ معنى الجرّ الإضافة»[3]، والغاية من ذلك، تظهر جليَّة من خلال قوله:«الحروف الجارَّة تجُرُّ ما قبلها فتوصله إلى مَا بَعْدَهَا، كقولك: " مَرَرْت بزيدٍ"، فالباء أوصلت مرورك إلى زيدٍ. وكذلك: المالُ لعبد الله، وهذا غلام زيد هذا مذهب البصريِّين وتفسيرهم، ومن سَمَّاهُ مِنهم من الكوفيِّين خَفْضًا؛ فإنهم فَسّرُوه نحو تفسير الرّفع والنَّصب...» [4].

ولما كانت الإضَافة عند النَّحويّين تعني النظام الذي يلجأ إليه المتكلم العربي أثناء الإفصاح بالأسمَاء المجرورة، والمضافة إلى ما قبلها للإبانة عن المعاني المختلفة؛ فإنَّها(أي الإضافة) وردت بإسهابٍ في مؤلفاتهم وثيقة الصِّلة بظواهر لغوية ونحويَّة متعدِّدة، لا تقتصر على معنى الجرّ، واقترنت دومًا بالثنائية (المضاف// المضاف إليه) وإيحاءاتها قريبة أيضًا من معانٍ مفهوميَّة لمركبات وصفية في اللغة العربيَّة؛ كالنسبة،

---

[1] – فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو، ص:186.

[2] – المرجع نفسه، ص:187.

[*] – ينظر: ابن عقيل، شرح ابن عقيل، 43/2 وما بعدها.

[3] – أبو القاسم الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص93.

[4] – المرجع نفسه، ص93 ،94.

والاقتران، والضم، والمحاذاة (أو المجاورة)، والتجرد من العوامل اللفظية (حروف الجرّ– أو الخفض)، وبها يكتسب المضاف خصائص الاسمية؛ كالتعريف والتجرد من التنوين بالتخصيص، فيكون التخصيص من هذه الوِجهة نائبًا عن علامتي التعريف (التنوين و أل التعريف)، فهي بَيَانٌ يظهر من خلالها جنس المضاف بإضافته إليه.[1]

ومدلول الإضافة تفرعت عنه مدلولات نحويَّة أَيْضًا، وكانت أساسًا في التصنيف والتبويب ضمن باب المجرورات، والأسمَاء العاملة عمل الحروف؛ إذْ يُصَنِّفُها ابن الخشاب في هذا المدلول فقال:« من الأسمَاء العاملة، وهو مَا يعمل عمل الحروف... فعمل الجرِّ في الأسمَاء يكون بالإضافة»[2]، وإن كان النحاة في عَامل جرّ المضاف إليه سَادَهم الخلاف والاختلافن فقيل هو مجرور بالمضاف، ثم الإضافة، وقيل مجرور بحرف مقدر، وهو اللّام، أو من أوفى؛ هذا الأخير نحو قوله تعالى:﴿بَلۡ مَكۡرُ ٱلَّيۡلِ وَٱلنَّهَارِ﴾[3].

وإذا كان المضاف إليه جنسًا للمضاف، نحوَ هذا خاتم حَديدٍ، فإنّ الحرف الجار هو (مِنْ)، المقدّر في نظر النحويّين؛ فقالوا: إن كان المضاف إليه ظَرْفًا واقِعًا فيه المضاف؛ فالتقدير (في)، نحو قوله تعالى:﴿ وَقُرۡءَانَ ٱلۡفَجۡرِ ﴾[4].[5]

ويظهر جليًّا أن الإضافة تحتمل جانبين هامّين من الجوانب النحويَّة؛ وهما المعتمدان عند النحاة في تحليل الظاهرة وتفسيرها، واستنباط قواعد جرّ الأسمَاء المضاف إليهَا؛ جانب التقدير وجانب الظهور للحروف الجارَّة التي قَدَّرُوهَا عَامِلًا من العوامل المعنوية مما دعاهم إلى ضرورة تقسيم الإضَافة في الكلام إلى « إضافة محضة وإضافة غير محضة، فالمحضة على ضربين إضافة بمعنى اللَّامُ، وإضافة بمعنى (من)» [6]. كما

---

(1) – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 118/2.

(2) – ابن الخشاب، المرتجل، ص:260.

(3) – سبأ/33.

(4) – الإسراء/78.

(5) – أحمد ماهر البقري، دراسات نحوية في القرآن، العدد– المجرورات–، ص:88.

(6) – ابن الخشاب، المرجع نفسه، ص:260.

كما أن « الأول من الاسمين المضاف أَحَدُهُمَا إلى الآخر عَاملٌ في الثاني؛ الجرّ إذا كانت الإضافة مَحْضَة بحكم النِّيابَة عن أحد هذين الحرفيْن لا أنّهُ تضَمَّنه، أي تضمَّن الحرف»[1].

وهذا يقترب كثيرًا من مَعْنَى التجرّد من العلامة- أو السِّمة- الفارقة، إذْ يُعَدُّ – التجرّد- علامة في حَدِّ ذاته، وبالإضافة المعنوية يكون المضاف إليه مجرورًا لتجرُّدِهِ من الحرف، هو ما يُطْلَقُ عليه الإضافة المحْضَة- أو المعنوية- التي تُوجِبُ التقدير، وهو الشائع في عرف النَحويِّين الذين اِعتمدوا على العامَل في تفسير ظاهرة الجرّ في المضاف إليه، وفي تبويب بعض الأسماء في باب «المجرورات». قال الشيخ أبو علي الفارسي (ت:377هـ) فيما نقله عبد القاهر الجرجاني:« باب الأسمَاء المجرورة بإضافة أسمَاءٍ مِثْلِهَا إليها. والإضافة على ضربين: إضافةٌ مَحْضَة وهي التي لا يَنْوِي بها الاتِّصال، وإضافةٌ غير مَحْضَةٍ وهي ما يُنْوَى بها الاِنفصال...» [2]؛ أي أن استحضار واستظهار عَامل الجرّ في المضاف إليه؛ غايته فصل الاسم المضاف عن الاسم المضاف إليه، والعملية الإجرائية هي الإضافة اللفظية، خلافًا للإضافة المعنويَّة، التي يُقْصَدُ منهَا عدم الفصل بين المتضايفين اللَّذيْن يرتبطان ارتباطًا معنويًّا بعلاقة الإضافة المحضة.

وتُعَدُّ الإضافة في نظر النحويِّين العرب القدامى معيَارًا من المعايير التي يختبرون بِهَا الكلمة؛ فإن كانت اِسْمًا مجرورًا بحرف جرٍّ سَمُّوهَا لفظيَّة- أو غير محضة- ويكون عامل جرّ المضاف إليه إحدى الحروف العاملة والمختصَّة بالجرّ. أما إذا لَمْ يظهر عامل الجرّ؛ فإنهم قَدَّرُوه وأطلقوا عليه مصطلح الإضافة المعنوية- أو المحضة- على عامل الجرّ. وثمة بعض الأسمَاء تعمل الجرّ؛ كظروف الزمان والمكان وتكون مضافة إلى مَا بعدَها، وذلك يوحي بأن الإضَافة يمكن اِتّخاذها- أيضًا- عاملًا من العوامل

---

[1] – ابن الخشاب، المرجع السابق، ص:261.

[2] – عبد القاهر الجرجاني، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، 870/2.

اللفظيَّة (الإضافة غير المحضة)، أو المعنوية (الإضافة المحضة)؛ فهي شبيهة بالإسناد الذي يُعدُّ معيارًا كذلك- تُخْتَبَرُ بِهِ المرفوعات في التراكيب النحويَّة. وبهما تُصَنَّفُ الأسمَاء المرفوعة، والمجرورة.

وَقَدْ أَشَار علمَاء العربيَّة إلى الأسس المنهجية التي رَتَّبُوا بها الموضوعات واعتمدوا في معالجتها على الحالات الإعرابيَّة، وحاولوا تمييز نوع الكلمة من حيث اِسميّتها بُناءً على ما سطَّروه من شروط، ومعايير، ووظائف وعلامات. ولعل ما يوحي إلى هذا المعنى؛ قول ابن السّراج (ت:316هـ) في شأن المجرورات، وحالة الجرّ التي توصَفُ بِهَا الأسمَاء أَثْناء الإضافة؛ فقال: « الأسمَاء المجرورة تنقسم قسمين: اِسم مجرور بحرف جرّ، واِسم مجرور بإضافة اِسم مثله إليه، وقولي:جرّ وخفض بمعنى واحد»[1]. وهذا القول يدل على إمكَانيَّة اختبار الكلمة إن كانت اِسمًا مجرورًا بواسطة الإضافة؛ فهي من الموازين النحوية التي تُقَاسُ بِهَا الأسماء من جهة الإعراب، حينما« يعمل الاِسم لمعنى الحرف وذلك في الإضافةِ»[2]. فيكون المضاف إليه مجرورًا بالمضاف نيابَة عن الحرف (اللام)أو (من)، أو (في) – كما ذكرنا-.

وإذا كان الجرّ علم الأسمَاءِ؛ فإنَّ الإضَافة تَظَلُّ عَامِلًا مُسبِّبًا لتلك الحالة؛ وهي حالة الجرِّ، سواءٌ أعند الفصل أم الوصل بين الاِسمين المتضايفين، فَبِهَا تُعْرَفُ الأسماء إنها سمة من سماتها النحوية، تقع موقع الجار على وجه العموم. وهو المعنى الذي أراده ابن جنى (ت392هـ) في قوله:« معرفة الأسماء المجرورة هي على ضربين: مجرور بحرف جرّ، ومجرور بإضافته اسم مثله إليه»[3] ولمْ يقُلْ معرفة الأفعال أو الحروف مُتَّبَعًا رأي ابن السراج (ت316هـ) الذي لم يفرق بين مصطلحي الجر والخفض، فهما مترادفان، غير أن الأول اصطلاح بصري والثاني كوفي.

---

[1] – ابن السراج، الأصول في النحو، 408/1.

[2] – المصدر نفسه، 53/1.

[3] – ابن جنى، كتاب اللُّمع في العربية، تح: فائز فارس، ص:42.

وظلت فكرة الإضافة كعلم للأسماء؛ مرتبطة بالجر وعامله ومقتضية له، إنها المعنى الذي فسّرَ به النحاة قاعدة المضاف، وجر المضاف إليه، شأنها شأن الفاعلية المستدعية للرفع، والمفعولية- أيضا- للنصب؛ فهي- أي الإضافة- مقرونة بموضوعات نحوية كثيرة، متشابكة معها ومتضافرة، كالعامل المعنوي، ونظرية الاقتضاء[1]، مما يجعلها تستحق أن توصفَ وتُنْعَتَ بالعلامة المعنويّة الوظيفية التي تُعلمُ بِهَا الأسماء من جهة الحالة الإعرابية للمضاف إليه في التراكيب الإضافية، جاذبة لَهُ الجرّ لتصله بالمضاف. إنها أداة ووسيلة من وسائل الوصل والربط دون واسطة محضة (معنوية) أو واسطة لفظية (حروف الجر).

ومعنى ذلك؛ أن الضرورة المُلِحَّة التي تتطلب جر المضاف إليه لا يتم تحقيقها إلا بتحقيق معنى الإضافة، سواء أكان الجار مذكورا أم محذوفا (مقدَّرًا)، نحو قولنا: "مالُ زيدٍ"، أو"غلام زيدٍ" فالإضافة تجلو ملامحها من خلال كلمة(زيدٍ) المجرورة بتقدير (اللام). وفي نحو قولنا: "مَالٌ لزيدٍ" أو "غُلامٌ لزيد" فالأمر ينعكس فيصبح عامل الجرِّ ظاهرًا وهو (اللام) الظاهرة لفظًا، وذلك يدعو إلى القول: إن الإضافة تعتبر معنًى نحويًّا من المعاني التي يقوم بِهَا المضاف إليه، من خلال موضعه تاليًّا للمضاف، وتابعا له من حيث الترتيب، وهما الركنان الأساسيان في الجملة المركبة تركيبا إضافيًّا، ويندرجان ضمن خاصيَّة الإضافة بنوعيها كعلامةٍ نحوية تميز الأسماء، وتُمَكِّنُها من أداء تلك الوظيفة المقترنة بحكم الجرّ في التراكيب النحويَّة للغة العربية.

وقد استُخلصت الإضافة عند النحاة من خلال استقراء مدونتهم اللغوية المتمثلة في النص القرآني، والأحاديث النبوية الشريفة، وكلام العرب (شعرا ونثرا)؛ فنَوَّهُوا بِهَا وعالجوها معالجة مستوفية في موضوعات درسهم النحوي، معتبرين إيَّاها علة من علل الوجوب، التي توجب الجرّ للاسم الذي يَرِدُ مَضَافًا إليه، وتقترب كثيرًا من معنى العلاقة التي تصل بين المتضايفين، كعلاقة الإسناد التي يرتبط بها المسند والمسند إليه. وهي في

[1] – ينظر: فخر الدين قباوة، مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، ص72 وما بعدها.

معناها العام؛ تتوافق- إلى حد كبير- مع معنى الملكية، والاستحقاق، والظرفية والتخصيص والتلاؤم بين اِسمين يَدُلَّانِ على الإضافة، وحالة الجرّ الإعرابية؛ إنها النائبة[1]. – إذا كانت معنوية- عن العامل الجارّ للأسماء في التركيب الإضافي- على وجه الخصوص- .

ثانيا: العلامات النحوية الوظيفية في الأفعال.

للكلمة في العربية خواص ومميزات تجعلها قابلة للتصنيف، وفي ظل تقسيمها إلى اِسم أو فعل أو حرف، فإن النحاة العرب حاولوا الاستناد إليها حينما تكون فعلًا، وينبغي أن تحتمل أوصافًا مميزة تُنْجَزُ وفقها أثناء الكلام، وللنحاة مبررات، وآراء وتعليلات حاولوا من خلالها ضبط قسيم الفعل من خلال بعض العلامات الوظيفية التي تظهر في التراكيب الفعلية أو تتعيَّن أثناء الاستعمال.

وإذا نظرنا إلى الأفعال من حيث الفائدة؛ فإنها تتنوع إلى نوعين أساسيين قصد بلوغ الفائدة من الجملة؛ فهي إمَّا مقتصرة على فاعلها، أو مجاوزة- متعدّية- إلى مفعول واحدٍ أو مفعولات. وبعبارة أخرى؛ فإن الفعل في العربيَّة له خصائصه ومميزاته – من هذه الوجهة- يختلف بِها عن الاسم والحرف، ثم إنه لمَّا كان دالًّا على الحركة بواسطة اِقتران الحدث بالزمن، اختصّ بالتمكن وقوة العمل الناتجتان- ربَّما- عن ذلك الاقتران، فاكتسب هاتين الصّفتين، وهذا يُعَدُّ من أقوى العوامل عند النحويِّين، حيث جرى في عرفهم اختبار الكلمة بناءً على العمل وقوته؛ فإن كانت فعلًا وصفوها بذلك الوصف، كما أن التعدية احتمالٌ يحتمله الفعل، وانجازٌ تتطلبه الفائدة والغرض.

ومن هذه الوجوه، والصّفات التي يتصف بها الفعل في العربيَّة؛ جعل علماء النحو والصرف يُقَعِّدُونَ قاعدة لزوم الإفراد للفعل حينما يتقدم على فاعله- أو نائبه- ومفعوله

[1] – ينظر: محمود عبد العزيز، عبد الدَّايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص:206، 221.

في الجملة الفعلية ووصفوا ما خالف ذلك بالشاذ، ونسبوه إلي قبيلة أسد شنوءة، وسمّاها سيبويه "لغة أكلوني البراغيث"[1].- كما أسلفنا الذكر-

وفي ضوء هذه التصورات النحوية للفعل في تفكير النحاة؛ فقد أُلِّفَتْ وصنّفت معظم المؤلفات النحوية، وفقا لمتطلبات شروطهم، إذ خصُّوا خصائص للحكم على الكلمة بالفعلية سواء أكانت مركبة مع غيرها أم مفردة، واستدعى منهجهم الاعتماد على الموقعية والصِّيغة الصَّرفية- أو الميزان الصرفي-، ومدى احتضانها للعلامات النحوية الشكلية أو المظيفية، وهو الشأن بالنسبة للكلمة الفعل التي توسم كثيرا بظاهرة التعدية أو اللزوم، إضافة إلى معنى الصِّيغة التي تنعت بها الأفعال، إذ تختص كل صيغة بِوَزْنٍ مُحَدَّدٍ وبدلالة معينة أيضا.

ومعنى هذا؛ أن كل ما به يتحدّد نوع الكلمة إن كانت فعلا؛ يعد مسلكا من المسالك التي توصف بالعلامة النحوية، ويمكن تقييدها أو حصرها، وكذلك وصفها بالعلامات النحوية الوظيفية؛ كالإخبار ومباني الصيغ ودلالاتها، والتضمين التي تنضوي تحتها خاصية التعدية واللزوم في قسم الأفعال. وهذه الأخيرة من الخواص التي تعلم بها الأفعال وتعتبر وسيلة من الوسائل الإجرائية التي تَحْشُرُ الكلمة ضمن باب الأفعال ويُطْمَأَنُّ إليها كثيرا في إزالة الشّبه أو اللّبس الذي قد يسود تصنيف الكلمة.

غير أن النحاة في آرائهم تلك؛ أصابتهم الحيرة بعض الشيء، حينما وقفوا مواقف شتى في الحكم على ما سمُّوه بـ: أسماء الأفعال[*]، وانتهجوا منهجا بُنِيَ على خاصية

---

[1] – ينظر: سيبويه، الكتاب،40/2 وما بعدها. وخليل أحمد عمايرة، آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث، ص:36 وما بعدها. وينظر: محمد عبد الله جبر، الضمائر في اللغة العربية، ص:45 وما بعدها.

[*] – أسماء الأفعال: هي أسماء عند البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنها أفعال لدلالتها على الحدث المقترن بالزمن وهي قسم رابع يسمى الخالفة عند بعض النحويين قال جلال الله السيوطي(911هـ):« وزعمها الكوفية أفعالا لدلالتها على الحدث والزمان، وزعمها ابن صابر قسما رابعا زائدا على أقسام الكلمة الثالثة سماه الخالفة». السيوطي، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، 105/2. وينظر مصطفى شعبان المصري، الإنابة في الدرس النحوي، دراسة في الفكر اللغوي عند النحاة العرب، ص:300. وينظر: تمام حسان، اللغة العربية معناها ومبناها، ص:113. وينظر محمد حماسة عبد اللطيف، العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، ص:97.

التعدية واللزوم؛ فقال أحد الدارسين في هذا الشأن: « اختاروا إزاء جملة من الأصوات والمصادر والمركبات التي خرجت في الاستعمال عن سلوكها التركيبي المعهود، وحققت ما تتضمنه بعض الأفعال من فوائد دون أن تغلب عليها خصائص الفعل. وتنعكس هذه الحيرة بوضوح في الازدواج المقولي الذي تتضمنه تسميتهم إياها بأسماء الأفعال»[1]. والمبررات التي بَرَّرَ بها النحاة مواقفهم وتوجيهاتهم النحوية التي تخص هذه الفئة من الكلمات استندوا فيها كثيرا على العلامات، إذ تقبل ما كان مختصا بالأسماء، وبعض ما يختص منها بالأفعال، ولو كان القبول جزئيا، أو كليا.

ولعل النحاة بنظراتهم تلك؛ حاولوا التخلص من مشكلات قسم ما يجري مجرى الأسماء، ومجرى الأفعال في آن واحدة؛ فجعلوا الاستعمال مَعِينًا لوصف هذا الصّنف من الكلمات، فكان موضوعها محل خلاف، ظل سائدا بين المذهبين، البصري والكوفي. غير أن وجه الشبه بين الأسماء والأفعال في هذه الألفاظ المسماة بأسماء الأفعال"؛ لا يقتصر أمر تصنيفها على قبول علامات الاسمية والفعلية؛ وإنما يمكن أن يُعْزَى إلى ظاهرة الحمل على المعنى، إذ تحمل على معنى الاسمية تارة، وعلى معنى الفعلية تارة ثانية، وذلك بالاعتماد على خاصية التضمين، وخاصية النيابة، فتجتمع هذه القضايا وتتضافر جميعها. إن كونها مبنية يجعلها مشابهة للحروف أيضا« ومَا سلم من مشابهة الحرف فمعرب»[2]. وهذه الأسس والمنطلقات التي عرضها النحاة، ونَوَّهُوا بها في ظل تبريراتهم؛ ركزوا فيها على النيابة المتضمنة لمعنى الأفعال والأسماء، والمشابهة من جهة الاستعمال على وجه الخصوص. قال ابن هشام (ت:761هـ) مؤكدا معنى التضمين المشحون بالمشابهة والنيابة وظاهرة الحمل على المعنى للحكم على أسماء الأفعال: «"**هَيْهَاتَ وَصَهْ، وَأَوّهْ**" فإنها نائبة عن بَعُدَ واسْكُتْ وأَتَوجَّعُ، ولا يصح أن يدخل عليها شيء من

[1] – خالد السويح، أسس الإخبار في الكلام، 159/1.

[2] – ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تح: محمد محي الدين عبد الحميد،33/1.

العوامل فتتأثر به، فأشبهت"ليت ولعل" ألا ترى أنهما نائبان عن "أَتَمَنَّى وأترجَّى" ولا يدخل عليهما عامل»[1].

والمعنى الذي أراده ابن هشام ومن حذا حذوه، يمكن تلخيصه في الشكل البياني الآتي:

والواقع أن أسماء الأفعال التي اعتبرها النحويون أسماء تارة، وأفعالا تارة أخرى وفي الآن نفسه أجروها مجرى الألفاظ التي تتحقق فيها خصائص الاسمية والفعلية معا إن هي سوى كلمات تؤدِّي معاني ووظائف نحوية بواسطة التضمين، فهي متضمنة لمعنى الاسمية أو الفعلية من خلال العمل أو عدمه، وتنوب عن فعل ماض أو أمر أو مضارع نحو: بَعُدَ، اسكت، أَتَوَجَّعُ، ومن جهة العمل فهي تحتمل عمل الحروف، نحو لَيْتَ، ولعَلَّ أو عمل الأفعال فتقدّر بالتمني (أتمنى) أو الترجي (أترجّى)؛ فاشترك فيها أكثر من قسم واحد من أقسام الكلم من حيث الخصائص والعلامات الشكلية منها أو المعنوية (الوظيفية)، وهذه الأخيرة– الوظيفية– تميزها بالتضمين والحمل على المعنى، والمشابهة، والنيابة. ومن خلال نسبة هذا النوع من الألفاظ إلى قسم رابع، في الوقت الذي كثر فيه

[1] – ابن هشام، المصدر السابق، 31/1.

تقسيم الكلام إلى ثلاثة أقسام، وهو المشهور عند النحويين، وشاع صيته في تصورهم، فقد وقعوا« في حيرة من أمر كثير من الألفاظ والتي بدت تشترك في خصائص أكثر من قسم واحد. ومن ثم وجدوا أنفسهم مضطرين إلى اعتبار بعض الألفاظ أسماء أفعال، وبعضها أحرفا مشبهة بالأفعال»[1].

وارتبطت أسماء الأفعال بخاصية واسعة النطاق، تتضمنها الأسماء والأفعال والحروف، والمتمثلة في خاصية التضمين التي اتخذها النحويون منحى من مناحي التقدير والتأويل، إذْ تجنح إليها العربية في كثير من الأحيان قصد التوسع والاتساع في المعنى، ومن خلالها- التضمين- أيضا تُحْمَلُ ألفاظ على معنى ألفاظ أخرى، وتجري مجراها من جهة الموضع والترتيب والتراكيب النحوية المختلفة، فتنزل من هذه الزوايا الأسماء منزلة الأفعال أو الحروف، والأمر قد ينعكس؛ فتنزل الأفعال أو الحروف منزلة الأسماء، فتتحول الكلمات بالمطابقة أو المشابهة، أو النيابة من قسم إلى آخر، وليس العمل سوى حجة احتج بها النحاة لتبرير مواقفهم من هذه التغيرات التي تولدت عنها أسماء الأفعال.

والقول في مسألة أسماء الأفعال كقسم من أقسام الكلم، أمره يتطلب الترجيح والتغليب؛ فإن حدث اشتراك بين قسمين من أقسام الكلم المشهورة، في قبول العلامات النحوية، فالاعتماد ينبغي أن يكون إحصاء تلك العلامات عددا، ثم تصنيف الكلمات وتبويبها، وليس كما فعل النحويون الذين ركزوا كثيرا على مدى قبول الألفاظ لخاصية العمل؛ باعتبارها إما عوامل أو معمولات، لأنهم « كانوا محكومين بأصول منهجية مقررة سلفا، فلم يكن في اعتبارهم إلا أن الحركة الإعرابية أثر لحركة إعمالية، كما أنهم كانوا يرون الجملة ذات نمط موحد يأتلف من مسند ومسند إليه، وهما عمدتان...» [2].

---

[1] – فؤاد حنا ترزي، في أصول اللغة والنحو، ص:147.

[2] – مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، دراسة تأصيلية وتركيبية، ص:261.

والأخذ برأي النحويين البصريين، في اعتبار "صَهْ" أو "شَتَّانَ" أو "أُفٍّ" وأمثالها هي أسماء أفعال وليست أفعال كما يرى الكوفيون؛ قد يُحَمِّلُ الدارس على إدخالها ضمن قسم الأفعال، ومن ثمَّ سمَّاها النحاة تسمية موحية بهذا المعنى المقترن بالزمن حين قلوا: اسم فعل ماضي، واسم فعل مضارع واسم فعل أمر، وصدر هذه الجمل الواصفة مجموعة المسماة أسماء أفعال ماضية، أو مضارعة، يُحَمِّلُ أيضا على اعتبارها أسماءً؛ فيقال: أسماء أفعال ولا نجد– في حدود ما أعلم– من قال واصفا إيَّاها: أسماء حروف، أو أفعال حروف أو أفعال أسماء، مما يوحي بأن الأسماء تتصدر مقولات الكلم، وتليها الأفعال مَرْتَبَة، ثم الحروف، وهو الشائع في أقسام الكلم عند اللغويّين والنحويين العرب منذ نشأة علم النحو.

وكل ذلك يُمَكِّنُ من استخلاص نتيجة مفادها؛ أن الأسماء والأفعال والحروف، وظاهرة التضمين، ونظرية العامل، والخواصّ النحوية والوظيفية التي تعتمد كثيرا على المعنى والوظيفة المؤداة من قبل قسم من تلك الأقسام الثلاثة(الأسماء والأفعال والحروف) وكذا النيابة بين الألفاظ، أو مشابهتها مع بعضها من حيث عملها، أو وظيفتها في التراكيب النحوية المختلفة؛ تلك المسائل جميعها من المضوعات النحوية التي ظلت متشابكة ومترابطة ومتماسكة فيما بينها، تجمعها خاصية معنوية كبرى هي خاصية " التضمين"؛ فقد يتضمن اسم معنى اسم آخر، أو اسم معنى فعل أو اسم معنى حرف أو حرف معنى حرف آخر(كحروف الخفض).

وتظل في هذا المقام خاصية التضمين؛ مجالا خصبًا من المجالات التي يلجأ إليه المتكلمون أثناء التعبير، فيتوسعون في اختيار الألفاظ ويُحمِّلون بعض الألفاظ معنى ألفاظ أخرى تماشيا مع قواعد اللغة. فالتضمين من هذا المنظور من الظواهر التي تعدّ مفتاحا من مفاتيح العربية، وسِرّا من الأَسْرَار الكامنة في ذاتها وجوهرها، غايتها الَسمُو نحو إبداع المعاني وتوليد الدلالات المختلفَة، وهي من مسالك النحويّين واللغويّين في التأويل، وبِهَا تُرَدُّ المسَائل إلى قواعدها الأصولية، كما هو الشأن بالنسبة للأصالة أو الفرعية في

الإعراب والبناء، أو التّمكّن وعدم التّمكّن الذي تُوصَفُ به الألفاظ في ضَوْءِ مقولات الكلم العربي، وما يَطْرَأُ على الأسماء والأفعال والحروف من تغييرات، فَتَتَدَفَقُ من خلالها المعاني الخفيَة أثناء التعبير باستعمال الأسمَاء أو الأفعال أو الحروف، إذْ بالتضمين تَحُل الألفاظ محل بعضها، وتنوب هذه اللفظة عن تلك، وتتبدل الكلمة من دلالة إلى أخرى بالعدول عن أصلها من جهة الاستعمال.

ورغبةً في التوسع والإيضاح؛ يلجأ العربي دَوْمًا نَحْوَ ظاهرة التَضمين، كوسيلة من وَسَائِلْ التعليل أو التفسير، قَصْدَ الَربط بين الإيمَاء والتلويح دون التَصْرِيح، لأن في ذلك تحقيقًا للتأثير في السَامع، أو المتلقي والقارئ.

وإذا كانت ظاهرة التضمين متّصلة بأقسام الكلم تمام الاتصال لا تكاد تنفصل عنها، فَإِنَهَا تَظَلُ لاَصِقَةً بفئة الأفعال والحروف أثناء التعدية، فتتضح معالمها أثناء تعدية الفعل أو لزومه، أو تضمين حرف جر معنى حرف جر آخر، وتَتَسِعُ مجالاتها لتشمل تضمين فعل معني فعل آخر، وتضمين حرف معنى حرف آخر. وهذا يسوقنا نحو معالجتها ضمن خاصية التعدية واللزوم في الأفعال لِأَنّهَا- أي التعدية واللزوم- لا تنفك عن الأفعال، وهي علامة -خاصية- معنويّة (تخص المعنى النحوي) تميز الأفعال عن الأسماء والحروف، وسنعالجها جَنْبًا إلى جنب مع التضمين، لأنهما لازمتان من لوازم الأفعال في موضوع تعديتها إلى المفعولات.

1- التّعدّية واللّزوم وظاهرة التّضمين في الأفعال:

إذا كانت الظواهر النحوية، كثيراً ما تتعلَقُ وترتبط بمقولات الكلم، وبالحالات الإعرابِيَة في التراكيب المختلفة، رَفْعًا أو نَصْبًا أو جَرًّا، سواءٌ أكانت أسماءً أم أفعالاً أم حروفًا، بحسب وظائفها؛ فإن ما تُوصَفُ به الأفعال باعتبارها عوامل لفظية، تعمل الرفع في الفواعل، والنصب في المفاعيل إذا اتَّصَفت بخاصية التعدية هو التأثير في معمولاتها، ولعل ظاهرة النصب توحي بإمكانية الأفعال وقدرتها على المساهمة في تلك التغييرات المنوطة بالأسَماء بعدها حينما تَرِدُ متآلفة معها في التراكيب الفعلية على وجه التحديد.

وتظل ظاهرة النَّصب في الجمل الفعلية مقترنة بتعدية الأفعال بوجهٍ عامٍّ، وبمصطلح التعدية الذي تعددَت مفاهيمه وتعريفاته، وإجراءاته، فاختصّ بالأفعال دون الأسماء والحروف، وذلك الاختصاص لم يكن محتويا لجميع الأفعال؛ وإنما توسم به الأفعال المتعدية، وبعضها الآخر يطلق عليه مصطلح اللزوم. فتصبح ظاهرة التعدية واللزوم من القرائن المعنوية في اللغة العربية تختص بها الأفعال، وتُعَدُّ علامة من العلامات المعنوية الوظيفية التي تميزها، وتُبْرِزُ وظيفتها في التركيب.

غير أنها – التعدية واللزوم– من جهة أخرى؛ موضوع من الموضوعات التي تمتزج فيها المباحث النحوية مع الصرفية من حيث: التغيير وتحويل الفعل اللازم إلى مُتعدٍّ، أو العكس. ومن هذا المنظور تصبح هذه الظاهرة – المذكورة– عملية استبدال طارئة على قسيم الأفعال اللازمة، المكتفية بالأسْمَاء المؤدية لوظيفة الفاعلية دون المفعولية، لأن هذه الأخيرة –المفعولية– هي نتيجة من نتائج تعدية الفعل اللاَّزم، التي اِتَخَذَها النحاة العرب منطلقًا من منطلقات تمييز الأفعال ، فَأَسْهَبُوا في معالجتها، والحديث عنها مُطَوّلًا، ثم استعانوا بها في تصنيف أبواب درسهم النحوي، بل جعلوا لها – التعدية واللزوم– بَابًا مُسْتَقِلاً تشابكت موضوعاته مع بناء الجملة الفعلية، وأنماطها التركيبية ومكوناتها التي عالجوها في ضوء الإعراب وحالاته وعلاماته؛ فمنها المرفوع وهو الفاعل والمنصوب المفعول، فالأول عمدٌ والثاني فضلةٌ (أو مُكمِّل للمعنى). والعبرة في نظر النحويين في هذا الشأن تكون بالفائدة التي يحسن السكوت عنها باكتمال المعنى المقصود من الكلام. قال ابن هشام الأنصاري (ت: 761هـ):« الكلام هو القول المفيد بالقصد. والمراد بالمفيد: مَا دَلَّ على مَعْنَى يحسن السكوتُ عليه»[1].

ومن هُنَا؛ فقد لا يحسن السكوت على المعنى إلا بوجود مفعول منصوب يتطلبه الفعل، فينبغي أن يكون متعديًا. وخاصية التعدية من هذه الناحية ضرورة من الضرورات التي تفرضها اللغة على مستعمليها لأداء المعنى، ومعناها – لغةً– « مجاوزة الشيء إلى

[1] – ابن هشام الأنصاري، مغني اللبيب، تح: عبد اللطيف محمد الخطيب، 7/5.

غيره، يُقَال: عَدَيْتُهُ فَتَعَدَّى، أي: تَجَاوَزَ... ومَنْ يَتَعَدَّى حُدُودَ الله، أي: يُجَاوِزُهَا »[1] والتعدِي في نظر النحويين هو «التجاوز»[2]، وهو من الأفعال ما يكون مجاوزا صاحبه (الفاعل) إلى غيره (المفعول). ويُعْنَي بِهِ «الوقوع» عند سيبويه ومَنْ ذَهَبَ مذهبه من النحويين البصريين، وارتبط هذا المفهوم في نظره بالمفعول به؛ فقال: « وتقول: أَعَبْدُ الله أَنْتَ رَسُولٌ لَهُ ورَسُولُهُ، لِأَنَّكَ لا تريد بِفَعُولِ هَهُنَا مَا تريد بِهِ في ضَرُوبٍ، لِأَنَّكَ لاَ تُرِيد أَنَ تُوقِعَ مِنْهُ فِعْلًا عليه، فَإِنّمَا هو بمنزلة [قولك]: أَعَبْدُ الله أَنْتِ عَجُوزَ لَهُ. وتقول : أَعَبْدُ الله أَنْتَ لَهُ عَدِيلٌ وأَعَبْدُ الله أَنْتَ لَهُ جَلِيسٌ...» [3].

وشَرَحَ أبو سعيد السيرافي (ت: 368هـ) هذا القول؛ فقال: « يَعْنِي أَنَّ "رَسُولاً" لا يجري مَجْرَى الفعل، كَمَا جَرَى " ضروب" مجرى الفعل، أَلاَ تَرَى أَنَّكَ لا تقول: "هذا رَسُولٌ زَيْدًا"، كما تقول: "هَذَا ضروبٌ زَيْدًا"، وذلك أَنَّ "الرَّسُول" اسم للمُرْسَل لا لِلْمُرْسِلِ عند مبالغة فعله، فهو بمنزلة عجوز التي لا تجري على الفعل، فلذلك لا تنصب "عبد الله" الذي يلي حرف الاستفهام؛ لأنه ليس بعده واقع به ولا اسم ».[4]

فَالنَّصْبُ للمفعول الواقع بَعْدَ الفعل المتعدي، وليس للاسم الواقع بَعْدَ حرف الاستفهام، ولا يجري اسم المصدر ولا صيغه المبالغة الواقعين بَعْدَ الاسم ضميرا مجرى الفعل من حيث الوقوع أو التجاوز؛ وَالنّصْب في المفعول به من عمل الفعل المتعدي وأثرٌ من أَثَارِ عمله. غير أن معنى الوقوع عند سيبويه اقترن بمعنى الحَالِيّة، والنَصب أَيْضا، ويظهر ذلك وَاضحًا من خلال قوله: «هذا باب ما يعمل فيه الفعل فينتصِبُ وهو حَالٌ وَقَعَ فيهِ الفعل وليس بمفعول، كالثَوْبِ، في قولك: كَسَوْتُ الثَّوْبَ، وفي قولك: كَسَوْتُ زَيْدًا الثَوْبَ، لأنّ الثوبَ ليْسَ بحال وقع فيها الفعلُ، ولكنه مفعول كالأول... بمنزلة الفاعل إذا

---

[1] – ابن منظور، لسان العرب(مادة: عدا)، 10/ 68.

[2] – ينظر:ابن يعيش، شرح المفصل، 62/7

[3] – سيبويه، المصدر السابق، 117/1 .

[4] – أبو سعيد السيرافي، المصدر السابق، 447/1، 448.

قلت كُسِيَ الثَّوْبُ»[1]. وقد اشتبه المفعول به بِالحَالِ في حالة النَّصْبِ، وهما من المنصوبات ويَجوُزُ أَنْ يَنْزِلَ الثَّوبُ منزلة الفاعل إذا بُنِيَ الفعل – العامل– للمجهول فَيُقَال: كُسِيَ الثَّوْبُ، أو ضُرِبَ اللِّصُّ؛ فتتغير وظيفة الاسم (الثوبُ، واللِّصُّ) من المفعولية إلى الفاعلية، فيصبح ذلك دليلاً وأمَارَة على أنه –الثوبُ أو اللِّصُّ– مفعولٌ وليس حَالاً لأن الحال لا تعتريه هذه التغيرات، ولا يقع موقع الفاعل. إضافة إلى انفصال كلمة "الثوب" عن الفعل وعدم ارتباطهما بعلاقة الحالية التي تَفْرِضُ أن يكون الاسم المنصوب بعد الفعل وفاعله حالاً نكرة دومًا. والمفعولية إنما هي الرابطة بين الأفعال المتعدية والمفعولات بها.

وسيبويه؛ كان اهتمامُه منتصبًّا حول دائرة الفاعل في معالجة ظاهرة التعدية واللُّزوم، وذلك جَرْيًا وراء الأصل في العمل للأفعال، التي تعمل الرفع في الفاعل، هذا الأخير – الفاعل– هو معمولٌ للفعل المتعدي، فيتجاوزه نحو المفعول، ومعمول أيضا للفعل اللازم الذي يكتفي بفاعله. فقد قابل سيبويه المفعول به المنصوب بالفعل المُتَعَدِّي فلم يضع تعريفا مُحدّدًا للمفعول به؛ بل حَدَّه وعَرَّفه انطلاقا من الفعل وفاعله، ويظهر أن اهتمامه موجه نحو الفاعل – أو المسند إليه– في الجملة الفعلية، وهو ما يمكن استخلاصه من قوله: «هذا بابُ الفاعل الذي يتعدّاه فعله إلى مفعول»[2]. وقوله: «هذا باب الفاعل الذي لم يتعدّاه فعله إلى مفعول»[3]. وقوله: «هذا باب المفعول الذي تعدّاه فعله إلى مفعول»[4] وقوله: «هذا باب الفاعل»[5]، وأورد بابًا سَمّاه «هذا باب المفعول»[6]، وفي هذه الأبواب جميعا، عالج فيها ظاهرة تعدية الفعل وتجاوزه من الفاعل

---

(1) – سيبويه، المصدر السابق، 44/1 .

(2) – سيبويه، المصدر نفسه، 1/ 34.

(3) – المصدر نفسه، 33/1.

(4) – المصدر نفسه، 41/1.

(5) – المصدر نفسه، 1/ ص نفسها.

(6) – المصدر نفسه، 43/1.

إلى المفعول، مركزا نظرته حول وظيفة الاسم في الجمل الفعلية، التي يرد فعلها لازما مكتفيا بالفاعل ويرتبط معه بعلاقة الفاعلية، وكذلك التي يَرِدُ فعلها متعديا إلى مفعول أو أكثر.

وإذا كانت الأفعال تتعدى إلى المفعولات، مُتَجَاوِزَةً الفواعل ليكتمل المعنى المرجو من التركيب، الذي يحتوي هذا النوع من الأفعال؛ فإن ما يسمى بالوقوع يوحي بأنه عملٌ واقعٌ على المنصوب من قِبَلِ الفعل، نحو قولك: ضَرَبَ زَيْدٌ خَالِدًا، وقرأَ الطّالِبُ الكتابَ. وحينما يُنسب الفعل إلى فاعل مجهول ببنائه، وبتغيير صيغته، يَنُوبُ المفعول عن الفاعل ويقع موقعه، فتتغير حالته الإعرابية من النصب إلى الرفع ، فيصبح الفعل غَيْرَ مُجاوزٍ وإنما مبني للمجهول يتطلب نائبا عن الفاعل فيكون مرفوعًا بعد ما كان منصوبًا.

ويرى سيبويه (ت: 180هـ) أن الفعل اللازم – أو القاصر– هو متعدٍّ في الأصل؛ فيقول: « واعلم أن الفعل الذي لا يتعدى الفاعل يتعدَّى إلى اسم الحدثانِ الذي أُخِذَ منه؛ لأنه إنما يُذْكَرُ ليدلَّ على الحدث. ألا ترى أن قولك: (قَدْ ذَهَبَ) بمنزلة قولك: قد كان منه ذهاب»[1]. وقال أيضا:« وإذا قُلْتَ: ضَرَبَ عَبْدُ الله لم يَسْتَبِنْ أن المفعول زيدٌ أو عمروٌ...» [2]. فالمفعول به إذا كان الفعل متعديا يعتبر من تمام المعنى، فيقترب كثيرا من عمدة الجملة، لكنه لا يُمَثِّلُ عنصرًا إسناديا، أي: لا هو مسند ولا مسند إليه، وإنما هو اسم يؤدي وظيفة المفعولية المستوحاة من تعدية الفعل. والمستقرئ للتراث النحوي العربي يجد آراء النحاة الذين عالجوا ظاهرة التعدية، يستأنسون غالبًا في تفسير وتعليل الأحكام النحوية للأفعال المتعدية بفكرة العامل والمعمول، إذ فَسَّرُوا بها حالة الرفع للفاعل والنصب للمفعول، ونسبوا العمل للفعل، واجروا الفعل مجرى العامل الذي يعمل في الأسماء؛ فقالوا:« إن الأصل في العمل للأفعال... والأصل في الأفعال أن تعمل»[3].

---

[1] – سيبويه، المصدر السابق، 1/ 34.

[2] – سيبويه، المصدر نفسه، 1/ص نفسها.

[3] – ابن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف، 163/1. وينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 78/6.

وفي هذا المقام؛ نَوَّه النحاة كثيرا جملةً وتفصيلاً بِما سَمُّوه بالفضلات من المنصوبات، والعمد من المرفوعات في الجملة الفعلية، وخصُّوا كُلًّا منهما بالحالة الإعرابية المناسبة، رفعًا للفواعل ونصبًا للمفاعيل، وكلاهما من المعمولات، يعمل فيهما الفعل المتعدي. ويبدو أن « تسمية المنصوبات بالفضلات يُشْعِرَ بتفاهتها في الكلام، وقلَّة شأنها في تأدية المقاصد والأغراض»[1].

إن وصف المفعولات بالفضلات، يعني أنهما غير إسناديين لأن « الإسناد لا يتأتي بدون طرفين: مسند ومسند إليه»[2]، وما زاد على عنصري الإسناد اعتبره النحاة فضلة، ويعنون بالعمد المرفوعات، التي رتَّبوها المرتبة الأولى وتليها المنصوبات، ثم المجرورات والمجزومات بحسب الإعراب وحالاته، وعلاماته رفعًا ونصبًا وجرًا وجزمًا.

ومِمَنْ انتهج هذا النهج، الزمخشري (ت:538هـ) في قوله: « الفاعل هو ما كان المسند إليه من فعل أو شِبْهه، مُقَدَّمًا عليه أَبَدًا، كقولك: ضَرَبَ زَيْدٌ، وزيدٌ ضاربٌ غُلامُهُ، وحَسَنٌ وَجْهُهُ. وَحَقُّهُ الرَّفع، ورافعه ما أَسْنِدَ إليه، والأصل فيه أَنْ يَلِيَ الفعلَ؛ لأَنَهُ كالجُزْء مِنْهُ فإذا قُدِّمَ عليه غيره كان في النِّية مؤخراً، ومن ثَمَّ جازَ: ضَرَبَ غُلاَمَهُ زَيْدُ، وامْتَنَعَ: ضَرَبَ غَلامهُ زَيْدًا»[3].

وَلاَ بُدَّ للجملة من مسند ومسند إليه، ويكون الفعل في الجملة الفعلية هو المسند يرتبط مع الفاعل – المسند إليه– بعلاقة الإسناد المعقودة بينهما، باعتبارها رابطة لها أهميتها في الجملة والكلام؛ « إذْ فيها العامل والمعمول، وهي النواة الأساسية الدُّنيا التي تُحَدِّدُ الضروريّ في البنيَة الوظيفيّة»[4].

وإذا كان النحاة العرب القُدَامى قَدْ وَسَمُوا المنصوبات بالفضلات في سياق حديثهم عن شؤون الفعل المتعلقة به وبمفعولاته؛ فإن ذلك قادهم نَحْوَ تقديم الكلام حَوْلَ الإعراب،

---

[1] – مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص: 93.

[2] – الزمخشري، المفصَّل في علم العربية، ص: 48.

[3] – المصدر نفسه، ص:44.

[4] – خالد السويح، أسس الإخبار في الكلام، 238/1.

والإفادة منه التي لا تتأتى إلا بوجود لوازم الجملة، إذْ لا تخلو منها البتَّة، وَوَصفوا لوازمها تلك بالعمدة – أو العمد– ، وما عداها اعتبروه من العناصر التي يمكن الاستغناء عنها، وأجازوا أن يستقل الكلام دونها، وَربطوا بين الدَّلالة النحوية والمَبْنَى – أو الشكل– وركَّزوا على الحالة والعلامّة الإعرابية؛ فكان نظرهم مُنْصَبًّا حَوْلَ مكونات التركيب، في الجملة الفعلية على وَجْهِ الخصوص. وأوْرَد ابن يعيش (ت: 643هـ) قوْلاً شرح فيه الغاية المتوخّاة من تقديم المرفوعات عن باقي الأبواب النحوية عند الزمخشري (ت: 538هـ) ومَنْ ذهب مذهبه؛ فقال – ابن يعيش–: « اعلم أَنَّهُ قَدَّمَ الكَلَامَ في الإعراب على المرفوعات لأنَها اللّوازم للجملة والعُمدة فيها، والتي لا تخلوُ منهَا، ومَا عَدَاهَا فَضْلَة يَسْتَقِلُّ الكلام دُونهَا»[1].

والحقيقة؛ أن موضوع النّصب والفضلة، لا يقتصر حكمه على المفعول به – أو المفعولات–؛ وإنما يتعدى الأمر فيه ليشمل الحال والتمييز،[2] ويَظْهرُ هذا واضحًا مما قاله ابن مالك (ت: 672هـ) :

الحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ مُفْهَمٌ في حَالٍ كَفَرْدًا أَذْهَبُ [3]

ونَوَّه الأشموني (ت: 900هـ) مُوَضِّحًا معنى "الفضلة" كمصطلح نحوي تُوصَفُ به المنصوبات، من خلال شرحه لهذا البيت، فقال «المراد بِالفَضْلَةِ ما يُسْتَغْنَى عنْه من حيث هو هو[*]، وَقَد يَجِبُ ذكره لعارض كونه سادًّا مسدَّ عمدة: كـ«ضَرْبِي الْعَبْدَ مُسيئًا» أو لتوقّف المعنَى عليه، كقوله [مِنَ الخَفيف]:

---

[1] – ابن يعيش، المصدر السابق، 74/1.

[2] – ينظر: مهدي المخزومي، في النحو العربي نقد وتوجيه، ص84 ،98 ،99 .

[3] – ابن مالك، الألفية في النحو الصرف، ص51.

[*] – «من حيث هو هو» معناه: كون لفظ الفضلة مفعولاً به أو حالاً أو تمييزًا إلى آخر الفضلات، وليس المقصود منه توقُّف المعنى عليه فيما يراه أحد الدارسين المحدثين. ينظر: محمد حماسة عبد اللطيف، في بناء الجملة العربيَّة، هامش ص:46.

إِنَّمَا المَيْتُ مَنْ يَعِيشُ كَئِيبَ كَاسفًا بَالَهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ[1][2]

ولم يغفل عبقري اللُّغويين ابن جنى[*](ت:392هـ) وصف المنصوب من المفعولات بالفضلة؛ بل كان رأيه سَابِقًا للزمخشري، وابن يعيش، وغيرهم؛ فقال:

« وكذلك القول على المفعول أَنَّهُ إِنَّمَا يُنْصَبُ إذا أُسْنِدَ الفعل إلى الفاعل، فجاء هو فَضْلَةٍ»[3]. وذلك دليل على أن النحاة العرب القدامى كادوا يجمعون ويتفقون على إطلاق مصطلح «الفضلة» على المنصوبات التي لا تكون رُكْنًا من أركان الإسناد، لأن المسند والمسند إليه في الجملة الفعلية، سَوَاءٌ أكان فعلها لازمًا أم متعدِّيا؛ هما الطرفان اللذان يمثلان نواة الجملة في نظر النّحويين، وما زاد عنهما لا يمكن وصفه بالمستغني عنه لقلة شأنه، وإنما قد يكون لازما من لوازم الجملة والكلام من حيث الإِفَادَةُ، وتقوم الفضلات – في أحيانٍ كثيرة– مقام الجزء والعنصر– المكون النحوي– الذي يُكمِّلُ المعنى، وما القول بأَنَّهَا فضلات سِوَى وَصْفٌ يُقِرُّهُ النِّظام النحوي الذي يعتمد على المركبين الإسناديَّين: المُسند والمسند إليه، وهو الشائع عند بعض النحويين الذين يرون أن الغاية من التراكيب الفعلية التي تتألف من الفعل وفاعله كعنصرين إسناديَّين؛ هي توصيل المعنى إلى السامع، وتلك هي الفائدة المرجوَّة التي لا تتأتَّى بحضور عنصر ثالثٍ منصوب، لأن المتكلم في غنى– من هذه الوجهة– عن ذلك العنصر، تماشيا مع النظام النحوي. وأما الحدث اللُّغوي الذي ينطلق من هذا النظام– المذكور–« فإِنَّهُ قَدْ يَهْتَمُّ ببعض

---

[1] – وَرَدَ في البيت: [شقيًّا] بدل [كئيبا]، ونُسِبَ للشاعر: عَدي بن الرّعلاء في لسان العرب لابن منظور(مادة: موت)،147/14، وينظر: الأشموني، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك،4/2، وقد تَعَدَّدَت الأحوال في هذا البيت كالآتي:«كَئِيبًا: حال من الضمير المستتر الذي هو فاعل«يَعِيشُ» منصوب بالفتحة. كَاسِفًا: حال ثانية من الضمير ذاته. بَالُهُ: فاعل(كَاسِفًا) – مرفوع بالضمة الظاهرة، وهو مضاف، والهاء ضمير متصل مبني في محل جر بالإضافة.(قليل): حال ثالثة منصوبة، وهو مضاف.(الرجاء) – مضاف إليه مجرور بالكسرة». ينظر: الأشموني، شرح الأشموني،2/ هامش ص4.

[2] – الأشموني، المصدر نفسه،2/ ص نفسها. ومهدي المخزومي، المرجع السابق، ص:94.

[*] – عبقري اللغويين ابن جنى؛ وصف أطلقه الأستاذ الدكتور عبد الغفار محمد هلال على كتاب عَنْوَنَه بـ: عبقري اللغويِّين أبو الفتح عثمان بن جنى، يقع في جزأين.

[3] – ابن جنى، الخصائص، 185/1.

الفضلات بحيث تكون في بعض الأحيان هي الغاية والقصد»[1]. ويُستدلُّ عن ذلك بما ورد في بعض الشواهد النّحويّة من النص القرآني؛ نحو قوله تعالى:﴿ وَمَا خَلَقْنَا ٱلسَّمَآءَ وَٱلْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَـٰعِبِينَ﴾[2]، فالحال المنصوبة﴿لَـٰعِبِين﴾[3]، إذا اسْتُغْنِيَ عنها بالحذف «احتلت الجملة أَيَّمَا اختلال في معناها رَغْمَ اكتمال عناصرها الأصلية من الفعل والفاعل»[4]، فيصبح الاستغناء عن المنصوبات- الفضلات- مُخِلًّا بالمعنى المقصود؛ لأن الوقائع والأحداث اللغوية قَدْ تفرض على مستعملي الألفاظ المنصوبة، ضرورة الاهتمام بِها لبلوغ الغايات. ومِمَّا يُحْتَجُّ به- أيضًا- عن عدم الاستغناء ورود الأفعال في الجمل متعديَّة إلى مفعولات.

غير أن كثيرا من النحويّين؛ قد أجازوا حذف المفعول به، ومنعه آخرون[5]. قال المجوّزون:« يجوز حذف المفعول لغرض لفظي أو معنوي كالإيجاز، في نحو قوله تعالى:﴿فَإِن لَّمْ تَفْعَلُواْ وَلَن تَفْعَلُواْ﴾[6]. أو احتقاره، كما في قوله سبحانه وتعالى: ﴿كُتِبَ

---

(1) – محمد حماسة عبد اللطيف، في بناء الجملة العربية، ص:46.

(2) – الأنبياء/16.

(3) – ينظر: العكبري؛ إملاء ما منّ به الرحمن من وجوه الإعراب والقراءات، ص:427، وينظر: أحمد ميقري الأهدلي. البرهان في إعراب آيات القرآن، 63/5.

(4) – محمد حماسَة عبد اللطيف، المرجع نفسه، ص:47.

(5) – يرى بعض النحويين جواز حذف المفعول به لأنه فضلة، ومنعه آخرون، قال السيوطي(ت:911هـ):« ويُمنع في صور، أحدهما: أن يكون نائبا عن الفاعل، لأنه صار عُمْدَة كالفاعل. ثانيها: أن يكون متعجبا منه، نحو: ما أحسن زيدًا. ثالثها: أن يكون مجابا به كزيدًا لمن قال: مَنْ رَأَيْتَ، إِذْ لو حُذِفَ لم يحصل جواب. رابعها: أن يكون محصورًا نحو: ما ضربت إلا زيدًا؛ إذ لو حُذِفَ لأفهم نفي الضرب مطلقا والمقصود نفيه مقيَّدًا. خامسها: أن يكون عامله حُذف، نحو: خيرًا لنا وشرًّ لعدونا. سادسها: إذا كان المبتدأ غير كل والعائد المفعول، نحو: زيد ضربته، فلا يقال(اختيارًا زيد ضربت. ومنع ذلك الكسائي والفراء وأصحاب سيبويه... هكذا نقل أبو حيان ونقل ابن مالك عن البَصريّين الجواز في الاختيار وعن الكوفيين المنع إلا في الشعر»، السيوطي،همع الهوامع،167/1، وينظر: علي أبو المكارم، الجملة الفعلية، ص: 195 وما بعدها.

(6) – البقرة/24.

ٱللَّهُ لَأَغۡلِبَنَّ أَنَا۠ وَرُسُلِيٓ﴾[1]؛ أي: لَأَغْلَبَنَ الكافرين. أو استهجانه، كما في قول عائشة رضي الله عنها: ما رأى منِّي ولا رأيت منه[2]. وقد تناول النحويّون بالتفصيل مواضع حذف المفعول في الجملة الفعلية التي يتعدّى فعلها إلى مفعول به واحد،، أو إلى مفعولين أو إلى ثلاثة»[3]، وكما عالجوا المفعولات باعتبارها فضلات ومنصوبات، وساقوا حديثا مستفيضًا حولها، وصنفوها في ظل دراسة وظائف الأسماء المنصوبة والمعاني النحويَّة التي تؤدّيها؛ فكذلك نجدهم بحثوا في الأفعال وشؤونها، المتعلقة أسَاسًا باللّزوم والتعديَّة، وأَسْهَبُوا حديثًا مطوّلًا بالتعبير عن تين الخاصيتين، بمجموعة من الأحكام والضوابط التي تصاحب الأفعال، وميّزوا كل خاصية بوسائل وطرق متعددة، اختلفت باختلاف الاستعمال داخل التراكيب النحويّة للجمل الفعلية في اللغة العربية.

ومن هذا المنظور، ولتحقيق غاية تمييز الأفعال وفقًا لظاهرة التعدّية واللزوم؛ فإن النحاة عقدوا أبواب فصولهم لمعالجة العلامات التي تُعْلَمُ بِهَا الأفعال، وذلك في الأبواب التي عالجوا فيها هذا القسم من أقسام الكلم. ومن الذين فرّقوُا بين ما به تُوسم الأفعال المتعدّية واللازمة؛ ابن هشام الأنصاري(ت:761هـ)، الذي حَاوَل جمع الخواص التي تخصّ القسمين المذكورين، فوردت إشارته إليها فقال:« الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصرا...»[4]، وقال- أَيْضًا:« الأمور التي يتعدّى بها الفعل القاصر...»[5]، وتلك الأمور التي وضَعها موضع الطُّرق والوسَائل التي يتمّ بِها تحويل الأفعال من اللزوم إلى التعديّة، ويمكن اتخاذها مميزات وسمات معنويَّة، من جهة وظيفتها التحويلية؛ إذ تسهم في العملية الإجرائية التي تغيِّر الأفعال اللازمة إلى متعدّية؛ فتوصف بها وصْفًا يجعلها دليلاً

---

(1) – المجادلة/21.

(2) – أي: مني العورة، ينظر: خالد الأزهري، شرح التصريح على التوبيخ472/1. وينظر: علي أبو المكارم، المرجع السابق، ص:176.

(3) – علي أبو المكارم، المرجع نفسه، ص نفسها.

(4) – ابن هشام، مغني اللبيب، 672/5.

(5) – المصدر نفسه، 683/5.

من الدلائل على حال الأفعال في التعدّي إلى المفعول به، في التراكيب النحويَّة التي تحويها الاستعمالات اللغوية المختلفة؛« ألا ترى أَنَّه لا يكون مفعول به إلاَّ لما كان متعديًّا من الأفعال، واللازم لا يكون له مفعول به، فهو حينئذ خاصٌّ ببعض الأفعال دون بعضٍ»[1].

وبعبارة أخرى؛ فإن المتعدي من الأفعال يتجاوز فاعله نحو المفعول به، الذي قد يتعدّد إلى ثلاثةٍ في الجملة الفعلية الواحدة وِفْقًا لنوع الفعل الوارد فيها، وذلك كان مَدْعَاة عند النحويِّين إلى وصفِ المفعول به من جهة المفهوم، بأنه« الذي يقع عليه فعل الفاعل في مثل قولك: ضَرَبَ زَيْدٌ عَمْرًا، وبلغتُ البَلَدَ، وهو الفارق بين المتعدي وغير المتعدي، ويكون واحدًا فَصَاعِدًا إلى الثلاثة...، ويجيء منصوبًا بعامل مضمر مستعملٍ إظْهارُهُ أو لازمٍ إضْمارُهُ»[2]، وما يتعدّى فيها إلى مفعولين؛ نحو: أَعْطَى وَظنَّ. وإلى ثلاثة، نحو: أعلم وأَرى[3]. وهذا الأخير؛« غاية مَا تتعدَّى إليه الأفعال المتعدّية. والمسموع من هذا الضرب أربعة أفعال؛... وهما أعْلَمْتُ ورأَيْتُ، فأعْلمتُ منقول بالهمزة من علمتُ، وأريت منقول من رأيت التي بمعنى عَلِمْتُ... وأَنْبَأتُ ونبَّأْتُ...»[4]. وإذا كان الفعل اللازم قاصرًا، والمتعدّي مجاوزًا كما تصوّرهما النحاة؛ فقد يتبادر إلى الذهن سؤال مَفَادُهُ: لماذا يَعْمَلُ اللازم الرّفع في الفاعل دون أن يتعدّى عمله نحو المفعول-أو المفعولات- المنصوب؟ فيُحْتَمل أن يكون السَّبب في ذلك راجع إلى الحدث، أو الزمن، أو إلى صفة الاقتران بينهما.

وأوضح بعض الدارسين القوة الكامنة في الفعل المتعدّي، التي جعلته قادرًا على الرفع في الفاعل والنصب في المفعول، وتلك القوة أدَّت إلى تجاوزه، ونَسبُوا ذلك إلى الحدث الذي يتدرّج قوة وضعفًا، وبَنُوا قوة العمل على قوة الحدث؛ فقال أحدهم: إنّ

---

[1] – ابن الخشَّاب، المصدر السابق، ص:151.

[2] – الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص:60.

[3] – ينظر: ابن يعيش، شرح المفصل، 124/1، 125.

[4] – ابن الخشاب، المصدر نفسه، ص:155، 156.

« التفرقة بين الفعل اللازم والمتعدي بُنيت على أسَاسٍ مُهِمٍّ؛ وهو قوة الحدث في الفعل المتعدي، وضعفه مع الفعل اللازم، بَلْ إن الحدث في الفعل المتعدي يمكن أن يكون أكثر قوة في فعل دون آخر؛ أي أن درجات قوة الحدث متفاوتة، وعلى هذا يكون الحدث في الأفعال المتعدية مختلفا من حيث قوته أو ضعفه...» [1] وقوة الحدث تلك؛ جعلت الفعل قادرًا على التجاوز متعدّيًّا نحو المفعولات قصد نصبها، في حين، أن الأفعال اللازمة «مَعْنَى الحدث فيها يَكْتَنِفُهُ الضياع والوهن»[2]. وهذا الوصف- المذكور- تترتب عليه أوصاف أخرى متفرعة ومتفرّقة؛ منها جواز اشتقاق اسم مفعول تام من المتعدي؛ مثل: مقتولٌ، مضروبٌ، مكتوبٌ مستغنيا عمّا يَستنِدُ عليه لإكمال معناه، أما اللازم فلا يأتي منه اسم المفعول التام، إذ لاَ بُدّ له من شيءٍ يستند عليه لإتمام معناه، كأن يستعين بظرفٍ أو جارٍّ ومجرورٍ؛ فيقال: الكرسي مجلوسٌ عليه أو فوقه، والمنزل مخروجٌ منه، والعدو منتصرٌ عليه... [3].

ومن هنا؛ فإن خاصيَّة التعديَّة تبرز لنا شيئا مُهمًّا،أو خصِّيصَة أخرى متفرّغة عنها؛ وهي قوة الحدث أو ضعفه باعتباره سِمة تختصُّ بالأفعال حينما تقترن بالزمن، ويؤكد ذلك-أيْضًا- أن اللزوم والتعدية من العلامات النحويَّة؛ التي تُميِّزُ. الأفعال وتسمها وتختص بِهَا دون الأسماء والحروف.

ومن النحويين من جعل للفعل المتعدي علامات تميّزه عن اللازم؛ **إحداهما:** جواز صياغة اِسم المفعول منه يكون تامًّا دون واسطة (كالظرف أو الجار أو المجرور). و**الثانية:** جواز اتصال (الهاء) به كضمير عائدٍ على غير المصدر؛ نحو: الدَّرسُ حفظه الطالب، والقصيدة حفظتها هنْدُ، فالهاء في (حفظه) يعود على الدرس، كما أن الضمير (ها) في (حفظتها) عائد على القصيدة، وهو ما يُعْلَمُ به الفعل المتعدّي.[4]

---

[1] – أحمد عفيفي، الحدث النحوي في الجملة العربيَّة، دراسة في المعنى والوظيفة، ص:19.

[2] – أحمد عبد الستار الجواري، نحو الفعل، ص:71.

[3] – ينظر: أحمد عفيفي، المرجع نفسه، ص:20 ،21، وينظر: علي أبو المكارم، المرجع السابق، ص:53 ،54.

[4] – ينظر: علي أبو المكارم، المرجع السابق، ص:54.

أمَّا ما بِهِ يُعْرَفُ الفعل اللازم؛ فقد أشار بعض النحويين إلى العلامات التي تختصُّ به، منهم ابن هشام الأنصاري(ت: 761هـ) الذي ذكر علامات الفعل اللّازم، وحصرها في اثنتي عشرة علامة؛ وهي:

1- أَلَّا يُبْنَى منه اِسم مفعول تام؛ نحو: خَرَجَ، فلا يقال: زيدٌ خرجه عمرو ولا (هو مخروج)؛ وإنما يقال:(الخروجُ خرجَهُ عمرو، و(هو مخروج به- أو إليه-).

2- أن لا يتصل به "هاء" ضمير غير المصدر؛ فلا يقال: الطعام أَكَلُهُ الْوَلَدُ، لأن اِتّصال هذه الهاء العائدة على غير المصدر؛ هي علامة للفعل المتعدِّي دون اللازم.

3- إذا كان الفعل لازما، دَلَّ على سَجِيَّة؛ وهي: ما ليس حركة جسم من وصفٍ ملازمٍ؛ نحو: شَجُعَ وجَبُنَ.

4- أن يكون الفعل دالًا على عرض (وهو ما ليس حركة جسم من وصفٍ غير ثابت): كَمَرِضَ وكَسِلَ، ونَهِمَ إذا شَبِعَ.

5- أن يدل على نظافةٍ؛ كَنَظُفَ، وطَهُرَ وَوَضُؤَ...

6- إذا كان دالاً على دنسٍ فهو لازم؛ نحو: نَجُسَ، وقَذُرَ.

7- واللازم- أيضًا- يكون دالًّا على مطاوعة فاعِلِهِ لفاعل فعل متعدٍّ لواحدٍ؛ نحو: كَسَرْتُهُ فانْكَسَرَ، ومددتُهُ فامْتَدَّ.

أما من جهة الصّيغ والأبنيّة؛ فإنه - اللازم- يكون على الأوزان الآتية:

1- على وزن «اِفْعَلَّلَ»؛ نحو: اِشْمَأَزَّ واِقْشَعَرَّ...

2- على وزن «اِفْعَنْلَلَ»؛ نحو احْرَنْجَمَ..

3- على وزن ملحق بـ«اِفْعَنْلَلَ»؛ نحو: اِقْعَنْسَسَ...

4- على وزن «اِفْوَعَلَّ»؛ نحو: اِكْوَهَدَّ الفَرْخُ إذا اِرْتَعَدَ.

5- على وزن «اِفْعَنْلَى»؛ نحو: اِحْرَنْبَى الدّيكُ إذا انتفش للقتال.[1]

---

[1] - ينظر: ابن هشام، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، 157/2 ،158، وينظر: علي أبو المكارم، الجملة الفعليَّة، هامش/ص:54.

وقد عرض هذه العلامات في مبحث سمّاه«الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصرًا»[1].

ومعنى ذلك؛ أن عدم تحقيق هذه الشروط كخواصٍّ وعلامات لدليل على أن الفعل لازم، ويُعَبَّرُ عن عدم التحقيق بعدم وجود العلامة التي يستدلُّ بها، وعدم الوجود يعدُّ علامة في ذاته. وقد فرّق النحويُّون والصَّرفيون بين غياب العلامة وظهورها؛ سواءٌ أكانت لاصقة من اللواصق التصريفية أم أمارة نحويَّة توسم بها الكلمة للدلالة على معنى من المعاني النحوية؛« فَهُمْ يَرَوْنَ غياب النُّون في الأفعال الخمسة علامة على جزم المضارع أو نصبه؛ لأن ثبوتها يرد مقابلاً لهذا الغيّاب في حالة الرّفع»[2]، ثم إنهم يَرَوْنَ كذلك« غياب علامة التأنيث عن الكلمة علامة على التذكير»[3]. وهو ما يطلق عليه في نظر بعض الدّارسين المحدثين بالعلامة السّلبية أو غياب العلامة الدّالُّ« إذ العلامة السّلبية في الصرف والاستتار والتقدير في النحو عند كثير من اللغويين العرب المعاصرين ليس إلا نوعا من الافتراض والتعسف الذي ينبغي أن يخلو منه الدرس اللغوي الحديث»[4]. وسمّاها بعضهم «**العلامة صفر**»[5].

ولعلّ غياب العلامة الواصفة لا توحي فقط بالتقدير أو الاستتار في النحو العربي؛ وإنما يبدو أنه يوحي بضرورة الاستعانة بالتصورات الذهنية لتفسير بعض الظواهر اللغوية في التراكيب النحويّة، والتوجُّة نحو التعليل للقضايا اللفظية والتركيبية، والتعبير عن العلاقات التي تترابط بها الكلمات قصد الاتساع والثَّراء في المعنى النحوي، وذلك من خلال وجود العلامات أو غيابها. وبخصوص التعدية أو اللزوم في الأفعال، يقال: إن حضور علامات اللزوم في الأفعال يُمَكِّنُ من استنتاج حكم نفي خاصية التعدية في تلك

---

(1) – ابن هشام، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب،672/5.

(2) – محمد عبد العزيز عبد الدّايم، النظرية اللغوية في التراث العربي، ص:110.

(3) – المرجع نفسه، ص: نفسها.

(4) – المرجع نفسه، ص:111.

(5) – ينظر: محمد مصطفى رضوان، نظرات في اللغة، ص:292.

الأفعال ذاتها، وكذلك يقال بالنسبة لغياب علامات اللزوم الذي يؤدي إلى حضور علامات التعدية؛ فتكون الأفعال متعدية وليست لازمة.

ومن جهة أخرى؛ ثمة قرائن أخرى مُمَيِّزة، وعلامات يمكن الاستناد عليها، تنضاف إلى قرينة حضور أو غياب العلامات الواصفة، فالجملة من حيث المبنى- أو الشكل- مكوناتها ومظهرها يبرز نوع الأفعال؛ فإن اقتصرت في مبناها وصورتها على **ف+فا**[1]. فذلك دليل على أنّ فعلها لازم، أما إذا كانت بالصورة- أو المبنى- **ف+فا+مف**[2]؛ فهي توحي بغياب خاصية اللزوم، وحضور التعدي، ثم إن فعلها متعديا وليس لازمًا، وينجرُّ عن هذا الأخير احتمال وجود مفعولات متعددة بحسب تعدية الفعل في الجملة، ولا اعتبار للتقديم والتأخير في هذا الشأن، فالفعل المتعدي لا تزول عنه تعديته سواء أتقدم أم تأخر، وهو ما يقال كذلك في الفعل اللازم؛ إلاّ إذا أُزيلت عنه التعدية من طرف المتكلم، أو أثناء الاستعمال في الإنجاز الكلامي التواصلي، أو الإبداعي على حدٍّ سواء من هذا المنظور.

أمّا ما هو حاصل في شؤون التعدية وطُرُقها في نظر النحويين؛ فإنهم استطاعوا الاهتداء إلى الوسائل التي تنقل الفعل من اللزوم، ويتحول بها نحو التجاوز إلى المفعول، إذ يرون في هذا الشأن « قَدَرًا من المرونة في تعدِّي ولزومه، وأن هذه المرونة تتجلَّى في إمكان تحويل الفعل من نوعٍ إلى آخر، باستعمال وسيلة من الوسائل التي قَرَّرها اللُّغويون، وهكذا يمكن أن يتحوَّلَ الفعل من لازم إلى متعدٍّ، كما يجوز من متعدٍّ إلى لازمٍ»[3].

والوسائل التي يتعدى بها الفعل اللازم متعدّدة، تلخصت فيما ذكره ابن هشام في سبعة وسائل، مضيفًا إليها ثامنة نسبها للكوفيين[4]؛ وتلك الطرق هي:

1- زيادة الهمزة في أول الفعل؛ فيصبح على وزن (أَفْعَل)؛ فيقال في: ذَهَبَ زَيْدٌ؛ أَذْهَبْتُ زَيْدًا. وذكر ابن هشام من هذه الوسيلة شواهد من القرآن الكريم؛ نحو قوله تعالى:

---

(1) – وهي الرتبة المحفوظة في الجملة الفعلية، إذا كان فعلها قاصرًا(لازمًا).

(2) – مف: المفعول به الذي قد يتعدد إلى ثلاثة مفعولات بحسب تعدّي الفعل.

(3) – علي أبو المكارم، المرجع السابق،ص:60.

(4) – ينظر: ابن هشام، مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب،683/5 وما بعدها.

﴿أَذۡهَبۡتُمۡ طَيِّبَٰتِكُمۡ﴾[1]. وقوله تعالى:﴿قَالُواْ رَبَّنَآ أَمَتَّنَا ٱثۡنَتَيۡنِ وَأَحۡيَيۡتَنَا ٱثۡنَتَيۡنِ ﴾[2]. وقوله سبحانه:﴿ وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلۡأَرۡضِ نَبَاتٗا ثُمَّ يُعِيدُكُمۡ فِيهَا وَيُخۡرِجُكُمۡ إِخۡرَاجٗا﴾[3]. وهذه الهمزة المسماة «همزة التعدية» قد تنقل الفعل المتعدي إلى مفعولٍ واحدٍ نحو متعدٍّ إلى مفعولين؛ لكنه لا يُنْقَلُ بهذه الوسيلة إلى ثلاثة مفاعيل إلا في الفعلين (أرى وعلم) بإجماع واتفاق. والمتعدي إلى مفعولين بالهمزة؛ في نحو:«أَلْبَسْتُ زَيْدًا ثَوْبًا» و«أَعْطيته دِينارًا»، و«أَكْرمتُ الضّيف طعامًا»... ومنه: ذَهَبَ وأذهب، مَاتَ وأمَاتَ.[4]

2- زيادة (ألف المفاعلة)؛ نحو: جَلَسَ زيدٌ وجالسته، ومنه أيضًا: سَايَرَ وَسَايَرْتُ، ومشى وماشيت، وغيرها.

3- صوغ الفعل على (فَعلت) بالفتح (أفْعل) بالضم لإفادة الغلبة؛ نحو: كَرَمْت زيْدًا؛ فأنا أكرمُه، أي غلبته في الكرم.

4- صوغه على (اسْتَفْعَل) للطلب والنِّسبة للشيء؛ نحو: استخرجتُ المال، واستحسنت زيْدًا، واسْتَقْبَحْتُ الظُّلم.

5- تضعيف العين؛ كفرح زيدٌ وفَرَّحْتُهُ، ومنه قوله تعالى: ﴿ هُوَ ٱلَّذِي يُسَيِّرُكُمۡ فِي ٱلۡبَرِّ وَٱلۡبَحۡرِۖ﴾[5]. وقوله تعلى:﴿ قَدۡ أَفۡلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾[6].

6- إسقاط الجارّ وحذفه للتوسّع؛ نحو قوله تعالى:﴿ وَلَٰكِن لَّا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾[7]، وقوله وقوله سبحانه:﴿أَعَجِلۡتُمۡ أَمۡرَ رَبِّكُمۡۖ ﴾[8]، أي: على سرٍّ، وعن أمرِه.

---

(1) – الأحقاف/20.

(2) – غافر/11.

(3) – نوح/17، 18.

(4) – ينظر: ابن هشام، المصدر السابق،5/ ص نفسها. وينظر: علي أبو المكارم، المرجع السابق، ص:61. وينظر: عبد القاهر الجرجاني، كتاب المقتصد في شرح الإيضاح، 599/1.

(5) – يوسف/22.

(6) – الشمس/9.

(7) – البقرة/235.

(8) – الأعراف/150.

7- التضمين؛ نحو: رحبتكم القلوبُ، فالفعل (رحب) تعدى لتضمنه معنى وسع.

أمَّا ما زاده الكوفيّون عن هذه المعدّيات؛ فهو تحويل حركة العين؛ نحو كَسَى وَكَسِيَ على وزن فَرِحَ (القاصر)؛ فإذا فَتَحْت السّين أصبح الفعل بمعنى غَطَّى وسَتَرَ متعديًّا[1]. وبهذا تجتمع في الأفعال مجموعة من السِّمات الشكلية والمعنويَّة للدلالة على تعديته أو لزومه، وكأن الفعل بها يكون مطواعا له قابلية التغيير والتحويل من لفظ إلى لفظ تماشيا مع المكونات التي تتركب فيها الجملة. وهذا إن دل على شيء، فإنما يدلُّ على أن ثمة طُرُقًا أخرى تجعل الفعل- من هذه الوجهة- لازمًا، وبها يتغير من المتعدّي المتجاوز إلى قاصر، وهي على التوالي:

1- المطاوعة؛ فينبغي أن يكون الفعل دَالًّا على هذا المعنى من خلال بنيته، نحو: كسَرْتُهُ فانكسر، وجَذَبْتُهُ فانجذب وعَلَّمْتُهُ فتعلَّم... وغيرها.

2- تحويل الفعل إلى باب (شُرُفَ) قصد الدلالة على ثبات معناه ليصبح كالغريزة (أو السَّجِيَّة) في صاحبه، نحو قولك:كَرُمَ، وَقَبُحَ،...

3- تضمين الفعل معنى فعل لازم؛ نحو قوله تعالى:﴿ **فَلْيَحْذَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِۦٓ أَن تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ** ﴾[2]، فتضمن الفعل (يخالفون) معنى يخرجون.[3]

ونخلص إلى القول: إنها تشترك وسائل التعدية مع وسائل اللزوم، هذه الأخيرة التي يكون بها الفعل محولا من التجاوز نحو القصور؛ في خاصيّة (أو وسيلة) تظل مرتبطة بالألفاظ في العربية؛ وهي:« التضمين» ومن الملاحظ في هذا المقام؛ أن التضمين يدخل في النوعين من الأفعال. وبعبارة أدق: إن الفعل سواء أكان متعديا أم لازما يتضمن معنى اللزوم أو التعدي فيأخذ حكم أحدهما؛ مما يدلّ على عدم تقييد المتكلم من جهة استعمال

---

[1] - ينظر: السيوطي، المصدر السابق، 92/2. وينظر: علي أبو المكارم، المرجع السابق، ص:61 ،62. وينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، 683/5 وما بعدها.

[2] - النور/63.

[3] - ينظر: السيوطي، المصدر نفسه، 92/2. وينظر: علي أبو المكارم ، المرجع نفسه، ص:61.

الأفعال في الجمل، إلا ما كان متوافقًا مع الخصائص النحويّة للعربية، وهي التي تفرض علامات نحوية ينبغي توافرها في الأفعال؛ أولًا لتكون منتميّة إلى قسيم الأفعال، ثم تنضاف إليها علامات معنوية تجعلها مختلفة عن الأسماء والحروف؛ كالتعدية واللزوم، والتضمين التي تقترب كثيرا في دلالتها من (الحمل على المعنى) في الدّرس النحوي واللغوي، لأن المتكلم العربي يلجأ بسليقته وفطرته نحو استبدال لفظ- فعل- بلفظ آخر على سبيل التضمين، فَيُشْرِبُ ذلك اللفظ معنى لفظ آخر، فإن كان اللفظ الأول فِعْلًا متعدِّيًا؛ فالثاني يكون لازما والأمر ينعكس في هذا التغيير والاستبدال. ولَعَلَّ ظاهرة الحمل على المعنى من حيث التعديَّة واللزوم؛ هي التي سمحت بهذا التغيير؛ فأحسن النحويون بِهَا صُنعًا لما استعانوا في تصنيف الأفعال من جهة القصور والتجاوز لتمييز قسيم الأفعال في التراكيب النحوية التي تحوي أفعالا، فتحتمل تلك الأفعال الاتصاف بالسّمتين المذكورتين (التعدية واللزوم)، وهما **خاصيتان معنويتان من حيث الوظيفة، والتضمين، والحمل على معنى الفعل اللازم أو المتعدي.** أما من جهة التحويل واستبدال فعل بفِعْلٍ آخر؛ فقد يكون بطرق إجرائية شكلية؛ نحو تغيير حركة الفعل (كَسَى وكسِيَ) وتحويل صيغ الفعل بإضافة حرف أو حذفه؛ (همزة التضعيف)و (ألف المفاعلة)... وغيرها. غير أن الإطار العام الذي تدور حَوْله ظاهرة التعديَّة واللزوم المختصَّة- دَوْمًا- بالأفعال؛ يجعلها تنزل منزلة العلامة النحويَّة الكبرى التي تتفرع عنها علامات صغرى؛ وكلها سمات توسَمُ بها مجموعة الأفعال في العربيَّة، وقد اِنبنت هذه الظاهرة كثيرًا في نظر النحويين على ظاهرة التقدير والصِّيغة، والحمل على المعنى في مجال التصنيف لفئة الأفعال ضمن أقسام الكلم العربي؛ فالفعل يظل بالتعدية واللزوم مَوْصُوفًا بالفعلية دون الاسمية أو الحرفية، ولا يكون الفعل فعلًا إلاَّ إذا كان لازمًا أو متعدِّيًا.

ثالثا: الحروف وعلاماتها الوظيفية.

لقد وُسمت حروف المعاني في نظر النحويّين بالدلالة على المعنى، وأداء وظيفتها باقترانها مع غيرها من الكلمات؛ أسماء كانت أم أفعالاً، وذلك في الأثناء التي تتآلف فيها الحروف مع العناصر المُكوّنة للجمل والعبارات. والوظائف التي تؤديها الحروف في هذا المقام، والمنوطة بِهَا في التراكيب النحويّة المختلفة؛ يمكن اتخاذها كسماتٍ– أو علامات– نحوية وظيفية، أو كخواصٍّ ومميزات تخصُّها من جهة المعنى النحوي، فتختلف – من هذا المنظور– عن الأسماء والأفعال في العربيَّة. ولعل هذا الاعتبار يجلو واضحًا مِمَّا توحيه تعريفات النحاة للحرف، إذ وَصفوه في مواطن كثيرة بأنه« مَا جَاءَ لمعنى وليس باسم ولا فعل»[1]. وقالوا أَيْضًا الحرف« مَا دَلَّ على مَعْنَى في غَيْرِهِ»[2]. وعَرَّفَهُ أحد النحويين المتأخرين كذلك؛ فقال:« والحَرْفُ مَا دَلَّ على معنى في غيره»[3].

والملاحظ من جملة التعريفات الواردة عن كثير من النَّحويِّين؛ أَنَّهَا لا تكاد تختلف اختلافًا واسعًا فيما ساقوه من خصائص، ووظائف، ودلالات للحروف في موضوع درسهم النَّحوي، ولم يخرجوا عن كون الحرف يَظَلُّ دالًّا على المعنى الوظيفي باقترانه وارتباطه مع غيره من الكلمات، وهو ما يُدعى بالتعلق– أو الائتلاف– أيْضًا، غير أَنَّهُم لم يستندوا في حَدِّهِ كثيرا إلى العلامات، كما فعلوا في الاسم والفعل، سوى ابن مالك (ت:672هـ) من المتأخرين، الذي خالف سابقيه في وصف الحروف؛ فَعَرَّفَهَا بالعلامة الصفرية – أو العدمية– بَعْدَ ما أَشار إلى علامات الاسم، وعلامات الفعل، واستثنى الحرف؛ فقال:

سِوَاهما الحرف كَهَلْ وَفِي وَلَمْ فِعْلٌ مُضَارِعٌ يلِي لَمْ كَيَشَمْ[4]

ومادامت العلامة النحوية تعد دليلا من الأدلة، والأمارات المتغيرة بانتظام مع الأسماء والأفعال للحكم على اِسميتها أو فعليتها؛ فإن الحروف هي الكلمات التي لا تقبل

---

[1] – سيبويه، المصدر السَّابق،12/1.

[2] – الزجاجي، الإيضاح في علل النحو، ص:54.

[3] – أبو القاسم السهيلي، نتائج الفكر في النحو، ص:59.

[4] – ابن مالك، الألفية في النحو والصرف، ص:6.

دليل الأسماء ولا دليل الأفعال، وهنا يُقَال: إن العلامة التي يُبَرْهَنُ بها عن حرفيَّة الكلمة هي:عدم وجود العلامة، وهو دليل سلبي يشار به إلى الحروف، وهذا ما التفت إليه ابن الخشاب(ت:567هـ) بقوله: « وَرُبَّمَا عُرِّفَ بعلامة سلبية فقيل: الحرف مَا لمْ تحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، ألا ترى أنَّك لا تقول: مَنْ قَدْ ولا قَدْ سَوفَ»[1]. وهو المعنى الموحي بالعدميّة في وجود العلامة المميزة للأسماء والأفعال، فَتُحْشَرُ الكلمة في حقل الحروف. وتقابل هذه العلامة السلبية علامة أخرى إيجابية وظيفية، تتمثل – أساسا– في دلالة الحرف على المعنى إذ اقترن بغيره من الأسماء أو الأفعال؛ نحو قولنا: ذهبت إلى الدار، وخرجت من القسم، فيتوقف معنى"إلى" و"من" على اقترانهما وائتلافهما مع الاسمين والفعلين المذكورين، وهو المعنى المراد من قول النحاة: الحرف كلّ« كَلِمَة دَلَّت على مَعْنَى في غَيْرِهَا»[2]، وقال أبو علي الفارسي (ت: 377هـ) واصِفًا إيَّاهُ:« والحرف ما جاء لمعنَى ليس باسم ولا فعل؛ نحو: لام الجرِّ وبَائِهِ وهَلْ وَقَدْ وثُمَّ وسَوْفَ وأَمَّا»[3]؛ فالاقتران والتعلق بالنسبة للحروف مع غيرها من الأسماء والأفعال شرطان من شروط دلالتها على المعنى النحوي، إضافةً إلى توافر العلامة العدمية– أو السلبية– المتمثلة –أساسا– في عدم قبول خواص الكلمة الدالة على الاسمية أو الفعلية.

وبعبارة أخرى؛ إن الحروف لا يُفْهَمُ معناها مفردةً– أَبَدًا– إلا إذا تحققت لها صفة الاقتران والتعلق بغيرها، فيقال– مثلا–:إنّ " أل التعريف" في الأسماء المعرَّفة ينبغي أن تتعلق وتقترن بها للدلالة على وظيفتها النحويَّة المتمثلة في التعريف. والشأن نفسه بالنسبة لـ" باء الجرِّ" و" ياء النداء"، وحروف الاستفهام، وأدوات النفي والشرط. وهو المعنى الذي أراده الحسن ابن قاسم المرادي (ت:749هـ) من قوله: « دلالة الحرف على معناه الإفرادي متوقِّفة على ذكر متعلقه بخلاف الاسم والفعل؛ فإن دلالة كلّ منهما على معناه

---

[1] – ابن الخشاب، المصدر السابق، ص:25.

[2] – ابن يعيش، شرح المفصل، 2/8. وينظر: الزمخشري، المفصل في علم العربية، ص:287. وينظر: الزجاجي، المرجع السابق، ص نفسها.

[3] – عبد القاهر الجرجاني، المقتصد في شرح الإيضاح،84/1.

الإفرادي غير متوقفة على ذكر متعلِّق»[1]. والتعلق تتولد عنه قضايا نحوية تقع في موضع السِّمات والخواصّ التي تخصّ الحروف أيضا، وذلك حينما تأتلف مع غيرها في التراكيب النحويَّة؛ منها الإلصاق سواءٌ بالسبق، فتدخل الحروف على الاسم أو الفعل، أو الإلحاق أيضا، كحروف الإعراب الدالة على الحالات الإعرابية؛ نصبًا أو رفعا أو جرًّا (الألف، والواو، والياء) ثم الحروف الدّالة على العدد (التثنية- الجمع)، والنّوع (التأنيث)، والتحديد (التعريف والتنكير)؛ وتظهر تلك الحروف في التركيب لإبراز مظاهر المطابقة بين عنصري الجملة الاسمية والفعلية، فيظهر تأثير الحرف كعامل من العوامل اللفظية في الأسماء والأفعال أثناء تراصفه معها وَصْلًا أو ائتلافا، مما يسمح بإمكانية وصف الحرف بسمة الاختصاص من حيث عملُهُ، وتأثيره في غيره، فتتشكل بذلك حدوده النحويَّة تصنّفه قسما مستقلا بذاته مجرَّدًا من الخصائص- أو العلامات- التي تُعْلَمُ بِهَا الأسماء والأفعال، إذا لا تقبل أية علامة من علاماتها. وقد رصدَ علماء العربية صفات الحروف؛ فقال أحدهم مُثَبِّتًا الاختصاص كعلامة معنويّة وظيفية تُحَقِّقُ للحروف معانيها ودلالاتها النحويّة: « والحرف لا علامة لَهُ؛ فإن اختصَّ باسم أو فعل عمل وإلا فلو يُسْتَثْنَى من الأول هَلْ التي في حيّزها فعل، ومن الثاني مَا وَلَا وان النافيات»[2]، ويتضح من هذا القول؛ أن«الحرف لا علامة له وجوديّة؛ بل علامته أن لا يقبل شيئا من خواص الاسم ولا من خواص الفعل»[3].

ومعنى هذا أيْضًا، أن للحرف علامات تتبنى أساسًا على وظيفته في التركيب؛ كالاختصاص، والاقتران أو التعلق، وتتشابك تلك الخصائص جميعها للدلالة على حرفية الكلمة في اللغة العربيّة، وللتأثير والعمل في غيرها في الأنساق التركيبية المختلفة. وعلماء العربية اتخذوا سِمة الاختصاص في العمل سبيلًا منهجيًّا، ومعيارًا من المعايير الإجرائية

---

[1] – المرادي، الجنى الدّاني في حروف المعاني، ص:22.

[2] – السيوطي، همع الهوامع شرح جمع الجوامع في علم العربية،9/1.

[3] – المصدر نفسه،1/ ص نفسها.

لتمييز الحروف وإحصائها عَدَدًا؛ فقالوا: حرف أحادي، وثنائي وثلاثي ورباعي، وفقا لمبناها.[1]

وهنا؛ سنسوق حديثنا مفصَّلاً حول خواص الحروف وسماتها من اختصاص وعلاقتها بالعمل، وما يعتري الحرف من مميزات معنوية ووظيفية تجلو واضحة- فيما يبدو- من خلال المفاهيم والوظائف النحوية، والدلالات في ظل التراكيب اللغوية في العربية الفصحى. وقد أحسن النحاة واللغويون إنجازًا حينما ربطوا في دراستهم بين الكلمة ووظيفتها من جهة الاختصاص أو عدمه، والأصالة والفرعية في العمل، ثم نوّهوا بالحروف وتقسيماتها إلى عاملة أو مُهملة، وشبَّهوا بعضًا منها بالأفعال، والقول الفصل في هذه القضايا، يكون كالآتي:

الحروف وخاصية الاختصاص في العمل:

لما كان العمل مرتبطا بالعامل ارتباطا وثيقا؛ سواء في نظر اللغويين العرب القدامى، أو في عرف النحويّين الذين سيطرت على تفكيرهم فلسفة العامل، في الحين الذي ثار بعضهم على هذه الفلسفة وخرجوا عليها، بالإلغاء مستبدلين إيَّاها بالقرائن اللفظية والمعنوية، وذلك سَعْيًا وراء تخليص النحو العربي وقضاياه من المنطق لمّا امتزج به امتزاجا، لأن« بعض النحويين قد أفرطوا في الاعتماد على المنطق، وأوغلوا فيه، مما أورثهم تعقيدا في الأسلوب وإبهامًا في الكلام، وكان من هؤلاء النحويين علي بن عيسى الرّمّاني(المتوفى سنة 384هـ)» [2].

وإذا كان الأمر كما ذكرنا؛ فإن محور هذه القضايا المتعلقة بالعامل والعمل، أو الأثر والمؤثّر في ظل التفكير النحوي تَتَبَيَّنُ وثاقة الصّلة بين المعاني المختلفة للفظة العمل الدالة على الأحداث، والحركة والتأثير، والعلاقة والإشارة، والعلامة والسبب والآلة[3]، وما تؤديه الكلمات من وظائف، وما تختصّ به الحروف من عمل أو تأثير من

---

[1] – ينظر: المرادي، المرجع السابق، ص:30.

[2] – وليد عاطف الأنصاري، نظرية العامل في النحو العربي عرضًا ونقدًا؛ ص:21.

[3] – ينظر: المنصف عاشور، ظاهرة الاسم في التفكير النحوي، ص:298.

جهة الإعراب، واسْتَقَرَّت آراء النحاة، ووجهات نظرهم على أن العوامل« أهم مقوم من مقومات الإعراب في الأسماء؛ فهي تَتَحَكَّمُ في حيزات الاسم ومواضعه، وتَتَسَلَّطُ على ما يشغله من محلات»[1]، والعوامل من الحروف ثلاثة أقسام إجمالاً« الأول منها يدخل على الأسماء فقط دون الأفعال، فما كان كذلك فهو عامل في الاسم»[2]. والقسم الثاني منها«ما يدخل على الأفعال فقط، ولا يدخل على الأسمَاء، وهي التي تعمل في الأفعال فتنصبها وتجزمها نحو:"أن" في قولك: أُرِيدُ أَنْ تذهب، فتنصب، و"لمْ" في قولك: لم يذْهب، فتجزم، ألا ترى أنه لا يجوز أن تقول: لم زيد، ولا أريدُ أن عمرو»[3] وهو المعنى المراد من اختصاص الحروف لأداء وظائفها النحوية، ففئةٌ منها تختص بالدخول على الأسماء مؤثرة (عاملة) فيها، وأخرى مختصَّة بالأفعال دون الأسماء، وهاتان الفئتان من الحروف لا معنى لهما إلا بالاقتران، إذ تقترن- مثلا- حروف الخفض- الجرّ- لتصل « اِسْمًا باسم أو فعل باسم..، نحو قولك: خاتم من فضّة،... [و] نحو قولك: مَرَرْت بزيدٍ»[4]. ويدخل بعضها الآخر على ركني الجملة الاسمية فيعمل فيهما نصبًا في الاسم ورفعًا في الخبر وهذه الحروف تسمّى"**النواسخ**"،« نحو "إن وأخواتها"... وجميع هذه الحروف لا تعمل في الفعل ولا تدخل عليه...»[5]. وعملها في الاسم يكون بالاختصاص والاقتران، ولا تُعْرَفُ هذه الحروف، ولا يمكن تصنيفها حروفًا إلَّا بالاختصاص في وظيفتها النحويَّة المتمثلة- أساسًا- في تأثيرها فيما دخلت عليه من الكلمات.

والأهم في قسم الحروف؛ أنها لا تكون عاملًا مُؤَثِّرًا إلا إذا كانت مختصة، وإن لم تكن كذلك؛ فقد تكون مهملة غير عاملة، وعملها مرهون بالاختصاص دومًا، فيعدّ سمة من سماتها الوظيفية، وتَنْزاح تلك السمة- أو العلامة الوظيفية- نحو ما تؤديه من وظيفة

---

(1) – المنصف عاشور، المرجع السابق، ص:300.

(2) – ابن السراج، الأصول في النحو:54/1.

(3) – المصدر نفسه،55/1.

(4) – المصدر نفسه، ص نفسها.

(5) – المصدر نفسه، ص نفسها.

نحوية، ولا تتسنّى تلك الوظيفة إلاَّ بالاختصاص؛ فيظل عملها مَرْهُون- أيضا- باختصاصها.

والاختصاص في الحروف ذو منزلة معنوية ووظيفية يجعلها مُقَيَّدَة تقييدًا يخص الاستعمال. أما الإهمال؛ فإنه يوحي بعدم الاختصاص، ويشير إشارةً لامعةً إلى الحريّة في الاستعمال قصد التوسع، والحمل على المعنى أو التقدير، فيكون الاختصاص تقييدًا وحَصْرًا، والإهمال اتساعًا ومجازًا في قسم الحروف من جهة الاستعمال والوظيفة التي يكون بها الحرف حرفًا.

وقد خلص الأمر في اختصاص الحروف عند أحد الدارسين المحدثين« إلى أن الحروف المختصّة بالاسم؛ هي: الألف، الباء، الكاف، أي، عن، في، مِنْ، مُنْ، مُذْ، وا، وي، يَا، خَلَا، عَدَا، رُبَّ، على، ليت، لات،منذ، أَيَا، إلى، هيَا، إنّ، إِلَّا، إمَّا، حَاشَا، ايْمُن، كأن، لعل، لَكِنْ، لولا، لَكِنَّ»[1] أما الحروف المختصة بالأفعال؛ فهي التي تدخل على الفعل، وتكون عاملة أو مهملة، لكن اختصاصها يبقى جاريا على الفعل؛ منها: حروف الجزم، وحروف النصب، وكلاهما يختصّ بالعمل في الفعل المضارع.

ومن هذا المنظور؛ تتأسس قواعد عمل الحروف المرتبطة بدائرة الاختصاص، ولا عمل لها إن خرجت عن هذه الدائرة، وتصبح من هذا القبيل محتملة للقوة إن كانت عاملة، أو الضعف في حالة الإهمال- غير عاملة- وغير مختصّة. وفي هذا الشأن؛ أشار أحدُ الدارسين في سياق حديثه عن عمل الحروف مُقارِنًا إيَّاها بالأفعال؛ فقال: « وكما اختلفت الأفعال قوةً وضعفًا، كذلك اختلفت الأحرف أصالةً وفرعًا. فبعضها عمل عملا هو فيه أصيل، كأحرف الجرِّ والنواصب والجوازم، وبعضها عمل عملا هو فيه فرع، كالأحرف المشبهة بالفعل وأداة النداء»[2].

---

[1] – عبد الله حسن عبد الله، حروف المعاني بين الأداء اللغوي والوظيفة النحوية، أطروحة دكتوراه بجامعة جنوب إفريقيا، إشراف البروفيسور يوسف دادو، نوفمبر 2010، ص:29.

[2] – وليد عاطف الأنصاري، المرجع السابق، ص:59.

والقوة أو الضعف مرتبطتان بالاختصاص في الحروف من جهة مَا وضعت له أصالة أو فرعا، وعَمَلُ الألفاظ وتأثيرها في غيرها من المعمولات(المنصوبات، والمجرورات والمجزومات) يكون بالعوامل إن كانت أفعالا بالأصل دون الفرع. وعلى هذا الأساس تكون الأصالة في العمل عند النحاة للأفعال. أما الحروف والأسماء فعملهما فرع، قال بن الخشاب (ت:567هـ) موضحا هذه الفكرة:« فالأفعال هي الأصول في العمل لغيرها، والقسمان الآخران فرعا لها ومحمولان عليها ومشبهان بها»[1]. مما لا ينقض أصالة عمل حروف الجر، وحروف النصب، والجزم، بالاختصاص، والغاية التي قصدها النحويون من تثبيت أصالة العمل للأفعال هي اقتران الحدث فيها بالزمن ودلالة الحدث فيها تجعلها عاملة. أما ما سَمُّوهُ بالحرف المشبه بالفعل، نحو« "ليت"، وكأن تقول: ليت سعيدًا أخوك غنيًّا، أي: ليته أخوك في حال غناه، فـ "ليت" تعني "أتمنّى" وكأنك قلت: أتمنّى أُخُوّته لك وهو غني»[2]. فذاك إيحاء بإمكانية وقوع الشبه من جهة العمل بين الحروف والأفعال وهو ما يعد دليلا وأمارة على خروج بعض الحروف لأداء وظائفها النحوية عن دائرة الاختصاص في العمل، لكنها تبقى محصورة ضمن قسيم الحروف، وتحمل معاني الأفعال، التي تتلخّص في « خمسة معانٍ فعلية؛ هي: التوكيد والتشبيه والاستدراك والتمني والترجي»[3]. وهذه الحروف، هي: إنَّ وأَنَّ وكأَنَّ، ولكنَّ، ولَعَلَّ، ولَيْتَ[4]، وتلك المعاني المؤدّاة توسم بها لتكون أعلامًا تُمَكِّنُ من تصنيفها ضمن الحروف؛ لكنها شبيهة بالأفعال من حيث العمل دون اختصاص، وعملها غير مقرون بعلامتها المعنوية التي تعرف بالعلامة الوظيفية؛ وهي الاختصاص في هذا المقام الذي اشتبهت فيه بالأفعال.

والخلاصة النحويّة التي يمكن التوصل إليها في شأن الحروف وعلاماتها من جهة الوظيفة الدلالية التي تؤدّيها، لتوسم بها؛ هي: أن من الحروف ما يكون عَامِلًا فيعمل في

---

[1] – ابن الخشاب، المصدر السابق، ص116.

[2] – وليد عاطف الأنصاري، المرجع السابق، ص:60 ،61.

[3] – المرجع نفسه، ص:60.

[4] – ينظر: المرجع نفسه، ص نفسها.

الاسم أو الفعل إذا اقترن بأحدهما في الأنساق الكلامية المختلفة، ويكون متقدّما عليهما في التركيب، مختارًا من قِبَلِ المبدعين والمتكلمين أثناء الاستعمال والتأليف التركيبي، ولا يجوز تقديم المعمول المجرور على الحرف العامل الجرّ، ولا المنصوب على الحرف النّاصب، ولا المجزوم على الجزم، ولعل صفة التقدم هذه هي التي أكسبت الحرف حرفيته واختصاصه، وقوته في التأثير والعمل فيما بعده من الأسماء أو الأفعال في تراكيب اللغة العربية، المختلفة باختلاف عناصرها ومكوناتها اللفظية. كما أن صفة الشبه بين الحروف والأفعال؛ ظاهرة تبيحها اللغة أثناء الاستعمال مما يوحي بجواز نيابة أحدهما عن الأخرى، أي: نيابة الحروف عن الأفعال، كما نابت "يا" النداء عن الفعل"أدعو، أو نادى".

أما الإهمال في عمل الحروف؛ فليس معناه إمكانية التخلي عنها أو حذفها، أو الاستغناء عنها، وإنما يدل على إمكانية التقدير أو التأويل في العمل باستبدال، أو تحويل الحكم النحوي نحو الموقع أو المحل، أو بالتضمين لإشراب معنى لفظ بمعنى لفظ آخر، أو إمكانية الحمل على المعنى؛ فيكون الحرف في التركيب من حيث الوجود والحضور – وإن كان غير عامل– غرضه إما أسلوبي أو اتصالي، وهدفه الربط والارتباط بين مكونات الجمل والعبارات. كما أن المراد من ذلك؛ قد يكون لغرض فنِّي تخرج أحكامه النحوية عمَّا سَطَّره النحويون من جهة العمل أو الاختصاص، نحو الضرورات التي لا يلتزم الشعراء ولا الأدباء فيها بالقواعد النحوية.

وإذا كان العامل عند النحاة هو التسلط المؤثر للألفاظ على المحل أو الحالة الإعرابية؛ فقد أشاروا في مواضع كثيرة من مؤلفاتهم وتصنيفاتهم إلى هذه الظاهرة– التسلط أو العامل– واعتبروها علامة وآلة تتولد عنها الوظائف والمعاني التي تؤديها، والشأن نفسه ينسحب على الحروف من حيث تسلطها وعملها. قال أحدُ الدارسين المحدثين ملخِّصًا نظرية العامل وظاهرة الإعراب، ومسألة العلامات النحويّة:« وقد أفضى التفكير

في الإعراب والعمل إلى ما يبدو لنا شبه نظام من العوامل يقوم على العلامات التي تُمَكِّنُ المتكلم من تحقيق المعاني المقصودة في تعامله اللغوي»[1].

وكل ذلك؛ لا يتأتى للحروف إلا بتوافر الشروط التي تمليها خصائص اللغة، وقوانين نظامها النحوي، أما ما يخرج عن تلك القوانين كعدم الاختصاص، أو الإهمال، أو عدم الاقتران والتعليق؛ فإنه لا يؤدِّي إلى الارتباط التركيبي، وإنما قد يكون غرضه أداءً صوتيًّا في ظل السِّياق الصرفي أو المعجمي، أو الدلالي، وكل ذلك يختلف عن عمل الحروف بالاختصاص في ضوء نظرية النحو العربي التي ترتكز على الدعامة النحوية المتمثلة في المعنى النحوي – أو القيمة النحوية– الذي يختلف بها علم النحو عن المعاني في ظل مستويات التحليل اللغوي الأخرى، الصوتي منها، والدلالي، والصرفي، وكذلك اختلاف المعاني باختلاف الأغراض الأسلوبية أو الفنِّية التي سَطَّرَها علماء تلك الفروع العلميّة؛ إذا يجمعها في أحيان كثيرة علم واحد، وهو: علم اللغة العربية قديما وحديثا.

[1] – المنصف عاشور، المرجع السابق، ص:301.

خـاتمـة

قامت هذه الدراسة على تتبُّع **العلامة** النّحوية بحثًا عن شَكلها في مَبَاني تصريف الكلمات، واستقصاءً لأهمّ حقائقها، والأحوالُ التي تكون عليها في عمليّة أداء وظيفتها لإبراز وتمييز أقسام الكلم، فانكشفت من خلال هذا البحث؛ قواعدها وقوانينها في الصيّغ والتراكيب، وما استنبطه النّحاة واللغويون من خلال استقراء مدونتهم اللغويّة، شعرًا ونثرًا، إذْ تبيّن بجلاء ووضوح أنّ **للعلامة** دورًا بالغ الأهميّة في التمييز والتصنيف للوحدات اللغوية التي تتألفُ منْها الجُملُ أو العبارات في ظل المقُولات النّحويّة؛ فهي- أي **العلامات**- بمثابة الخواصّ والأمارات التي تُخصّصُ الألفاظ تأصيلاً وتأسيسًا ضمن النوع - التأنيث- والعدد- الإفرادُ والتثنية والجمع- والإعراب، والبناء والتعريف والتنكير- أو التحديد -.

إنّ مَنْ يُمعِنُ النّظر في **العلامات** النّحويّة؛ يجدُها ترتبط ارتباطًا وثيقًا بأقسام الكلم العربي؛ فهي مَعْلَمٌ لها ومن معالم تحديد الأسماءِ والأفعالِ والحروف، اعتمد عليها النحاة اعتمادًا يكادُ يكُون كليًّا ضمن مناهجهم، ومُنطلقاتهم الفكريّة، استمدوها من الوقائع والثقافة الفكرية، ومن قوانين اللغة باعتبارها ظاهرة اجتماعية تستندُ كثيرًا على السِّمات **والعلامات** في تمييز الأسماءِ والمسميّات، والحركات، والتّغيّرات التي تكتنفُ الأشياءَ والموجودات؛ فقاموا بإسقاط تلك المسائل المرتبطة **بالعلامات** على اللغة ومكوناتها، ونتج عن تصورهم تلاقح النظريّة النحويّة والصرفيّة والعامل والمعمول حينما تعملُ الكلمات فيما بينها؛ رفعًا أو نصبًا أو جرًا أو جزمًا، فأصبحت **علامات** الإعراب من حركات وحروف من آثار العوامل الدّاخلة - أو السوابق- على الأسماء أو الأفعال. أمّا الحروف؛ فهي في حدِّ ذاتها **علامات** وسمات إعراب، تعملُ بالاختصاص والاقتران وتدخلُ على الأسماءِ أو الأفعال فتُغيِّرُ من حركتها الإعرابيّة فتصبح من هذا المنظور عوامل تعملُ النّصب أو الجرَّ أو الجزم بحسب اختصاصها.

لقد انصبَّ اهتمام النحويّين في مجال العلامات النّحوية حول العلامة الإعرابيّة وما ينضوي تحتها من قضايا؛ منها الإعراب والبِناء، والحروف والحركات، والمرفوعات والمنصوبات والمجرورات بعدما قسَّمُوا الكلمات إلى أسماء وأفعال وحروف، وكانت هذه الموضوعات واردة في متُون مؤلفاتهم، منهم سيبويه (ت 180هـ) الذي افْتَتَحَ كتابه بِباب "أقسام الكلم من العربية" واتبعه بباب "أواخر الكلم من العربية" ويبدو أنّه لمّا احتاج إلى **العلامة** التي تُميِّز أقسام الكلم، أورد هذا الباب. فلم تكن العلامة النّحوية في تصوّر النحويين منهم سيبويه ومن حذا حذوه؛ واسعة النّطاق وإنّما كادوا حَصرَها في العلامة الإعرابية الموحيَّة بالمعنى النحوي من خلال الموقع والحالة والترتيب في التركيب، إضافة إلى الوظيفة التي تُؤديها الكلمة فتكون العلامة قرينة دالة على الوظيفة في التراكيب المختلفة، كما أنّها– أي العلامة الإعرابية– قرينة يُستدل بها على النظام النحوي الذي يُبرزُ وُجوه المعاني والوظائف، ودلالات الألفاظ، ولا يمكنُ التّوصّلُ إلى تلك الدلالات إلاّ بمعرفة خصائص الكلمة، وما يعتريها من احتمالات وظيفية ودلالية مُفردة كانت أم مركبة مع غيرها.

وكلّ ذلك تبيّن من خلال هذا البحث، إلاّ أنّ أهم ما خَلُص إليه جملةً وتفصيلاً **يتلخصُ في النتائج** الآتية:

1– تُعدُّ **العلامة** وحدة كبرى في علم اللغة والدرس النّحوي؛ وتتنوع بحسب شكلها ووظيفتها إلى أنواع وفقًا لاستخدامات المتكلّم، وتأويلات الدَّارس النّحوي، والصَّرفي والدّلالي، وهي في المجال النحوي؛ مُرَكَّبٌ وصفيٌّ اعتمده النّحاة في تمييز أقسام الكلم، اتسعت مجالاتها لتشمل المباحث الصرفيّة أيضًا، ومن هذا القبيل؛ إنّها مؤثرٌ من المؤثرات الدّلالية والوظيفية للكلمات حينما تُغيّر الكلمة من بنية إلى بنية أخرى، أو من صيغة إلى أخرى **فالعلامة** تُوجبُ أنّ تكون الكلمة اسمًا أو فعلاً أو حرفًا، لأنّ لكل صيغة معنى في ظل نظرية الصرف العربي، التي تُعنى بالمباني الموجبة للمعاني، ويُستدّلُّ كثيرًا

على نوع الكلمة من المبنى، أو من ارتباطها بكلمة أخرى مقترنةً بها في ضوء نظرية النحو العربي.

2- ولمّا عُنِيَ هذا البحث **بالعلامة** النّحويّة التي تُوسمُ بها الكلمات في النحو العربي، تبيّن بأنّ مصطلح **العلامة** ارتبط بالكلمة، واتسعت ضمن حقل واسع، وتمثلُ **العلامة** محيطه والكلمة نواته المركزية، التي تسبح في ذلك الحقل العلاماتي، مشحونة بعدد من **العلامات** الجوهرية، والشكليّة، والمعنويّة، وهذه الأخيرة -المعنوية- تجنح نحو الوظيفة والحالة الإعرابيّة التي تؤديّها اللفظة، سواءٌ أكانت اسمًا منها كالفاعلية، والمفعولية والإضافة، أم فعلاً، كالتعدية واللزوم، والمشابهة (أو المضارعة)، والاقتران بين الأحداث والأزمنة للدلالة على الحركة والتغيُّر.

3- لقد ارتبطت **العلامة** في النحو العربي ارتباطًا وثيقًا بمصطلحات متعدّدة في ظل الممارسات الفكرية لعلم اللغة؛ كالوظيفة، والدلالة، والأمارة، والمعنى، والمبنى ممّا أدّى إلى إمكانيّة وصف علم النحو، وعلم الدلالة وعلم الصرف بالعلوم التي لا تنفكّ عن **العلامات** والسّمات التي تُعلمُ بها الألفاظ من حيثُ إعرابُها، ودلالاتُ مبانيها الصرفيّة، غير أنّ الفكر النحوي هو مجالها الذي كانت فيه ركيزة أساسيّة لا يُمكن الاستغناءُ عنها، إذ تختصّ فيه بتمييز أقسام الكلم، ووظائفها في التركيب.

4- إنّ الهيمنة العلاماتيّة في مختلف العلوم اللُّغويّة، وفي مستويات التحليل اللغوي؛ الصوتي، والنحوي، والصرفي، والدلالي، ترتقي **بالعلامة** نحو إمكانيّة تأسيس نظرية علاماتية - أو علاميّة- قصد التنظير والتطبيق لإبراز قوانين اللغة، ونظامها النحوي والصرفي، وبناء نظرية **العلامات** النحوية؛ التي تكشف عن خواص الألفاظ وما تحتمله من احتمالات دلاليَّة ووظيفية في ظل نظرية النحو العربي. إنّها - أي **العلامة**- تُزيل الغموضَ واللبس عن الدلالات والقيّم النحويّة في التراكيب الجمليّة، باعتبار التضارب أو التماثل الذي قدْ يسُود الكلمات، **فالعلامة** هي التي تقيّدها وتحشرها ضمن قسم من أقسام

الكلم، وتُفرّق نوعها (اسم– فعل –حرف)، ووظيفتها النّحويّة (فاعليّة –مفعولية –إضافة– حالية..) انطلاقًا من مواقعها التركيبيّة، وحالاتها الإعرابية.

5– إنّ العلامة **النّحويّة** هي الخاصيّة أو الميزة الكاشفة عن الدلالة النحوية، والوجوه الإعرابية، فهي مُركّبٌ لغويٌّ يستدّلُّ به على المعاني المحتملة بالوضع أو المواضعة، متعددة من حيث أشكالها ووظائفُها، تنزلُ منزلة الدليل الذي يلجأ إليه المتكلّم أثناء الاستعمال اللغوي، والدارس أثناء التحليل التركيبي.

6– إنّ تحديد الكلمة، ووظيفتها، والمعاني النّحويّة المنوطة بها، مَرهُونٌ بتوافر مجموعة من **العلامات** والخواص اللفظية المعنوية؛ فتتضافر جميعها متشابكة للإعلام وتمييز تلك الكلمة، فتُفرّقها تفريقًا يجعلُها ضمن الاسميّة أو الفعليّة أو الحرفيّة، فتكون الكلمة – من هذا المنظور– مشحونة بعددٍ من الخصائص تجلو من خلال سماتها التركيبيّة في الأنساق المختلفة، وتقعُ موقع الشروط النحويّة التي تضعُ الكلمات في باب من الأبواب التي صنّفها النحاة الأوائل، وعُرفت بالقرائن النحوية عند الدّارسين المحدثين.

7– تعتبر دلالة الأسماء على مسمياتها، والإخبار والإسناد من **العلامات** الجوهرية للأسماء، المتواضع عليها من طرف النحويين الذين استمدوا فكرتها الأساسية – الجوهر– من التفكير الفلسفي الذي ترتبط فيه اللغة بالأشياء والمجودات، والظواهر الطبيعية المختلفة، وهو ما عبّر عنه اللغويون العرب القدامى وعلماء الدلالة بالمشترك اللفظي، والترادف حينما تكون الأسماء كثيرة والمسمى واحد، أو الاسم واحد والمسميات كثيرة، والغاية من هذين الخاصيتين في ظل **العلامة** الجوهرية للاسم؛ هي التوسع والثراء، والتحرّر من قيود القلة إلى مجال الاتساع في الاستعمال، والمجاز في الأسلوب.

8– إنَّ كلّ الكلمات **علامات** منفصلة ودوال على مدلولات لغوية (أو معاني) أسماءً وأفعالاً وحروفًا. أمّا **العلامات** النّحويّة أو (الدوال النحويّة) من إشارات وأمارات وملامح؛ فمدلولاتها هي الوظائف النحويّة المختلفة، في حين تُمثِّلُ السوابق واللواحق والدّواخل

علامات صرفية تتصلُ دوما ببنية الكلمة للدلالة على المعاني الصرفيّة والنحويّة في آنٍ واحدٍ، مما يدعو إلى القول: إنّ اللغة كلّها **علامات** سيميائية من هذا المنظور، وفكرة العلاماتية لدليل قاطع على كونها ظاهرة اجتماعية تستمد بعض مكوناتها من الكون والطبيعة، ومن السلوكات الفرديَّة والاجتماعيّة.

9- إنّ الإسهاب في الحديث عن الألفاظ والمعاني، أو الدوّال والمدلولات، والعلاقات بين الثنائيات **(الكلمة والمعنى)** أو **(المبنى والمعنى)** أو **(السِّمة والموسوم)**، أو **(الاسم والمسمى)** عند اللغويين العرب والدارسين المحدثين، يسوق نحو نتيجة مفادُها أنّ الأسماء في حدِّ ذاتها علامات على مسمّيات الأشياء والموجودات الحسيّة المجرّدة، وإنّ في كلام النحاة البصريين ما يوحي بفكرة الإخبار عن الأسماء، وهي- الإخبار- التي تعتبر من السّمات أو العلامات الجوهرية. وما ورد في قول عبد القاهر الجرجاني: « الاسم ما جاز الإخبار عنه » يُعدّ تأكيدًا على هذا النوع من العلامات باعتبارها **علامة** جوهرية للأسماء. أمّا الأفعال؛ فإنّ الزمن هو **علامتها** الجوهرية، وهي المتغيّر التي تتغيّر مع الصيّغ الصرفيّة، ومع الأحداث الموحيّة بالحركة، والأسماء سِماتها الأحداث مجرّدة من الأزمنة، وإن دلّت المصادر على اقتران الأحداث بالأزمنة إلاّ أنّ هذه الأخيرة- الأزمنة- في المصادر مُطلَقة غير محدّدة، لا بالمضي ولا – الاستقبال ولا- بالحاضر.

10- إنّ الإحالة الزمنية في الأفعال عند النحاة العرب القدامى أساسها البنية الصرفية، والحدّ القريب من الصّحة في نظرهم إلى الأفعال؛ هو دلالتها على المعنى في ذاتها، وعلى الزمن ببنيتها، ونسق الإحالة الزمنيّة يتحدد بالتلفظ والإخبار وزمن الحدث، الذي سمّاهُ أبو القاسم الزجاجي بزمن وجود الحدث أو حصوله.

11- لمّا كانت الحروف لا تنكشف دلالاتها إلاّ باقترانها مع غيرها من عناصر التركيب؛ فإنّ تلك الدلالة تجعلها مختصّة اختصاصًا تتحدّد من خلاله وظائفها النّحوية وعملها النحوي في تغيير الحالات والوجوه الإعرابية من وجه إلى وجه، مما يسوق نحو اعتبار

تلك الوظائف المرتبطة بالعمل والاختصاص من **علاماتها الجوهرية**، ممّا دعا النحويين تشبيه الحروف **بالعلامات** المشبّهة بالأفعال والمختصّة بالأسماء في أحيانٍ كثيرةٍ، لاتصال الضمائر بها كاتصالها بالأفعال نحو: إنّ، وأنّ، وليتَ، ولعَلّ، ولكن، ومعنى ذالك:

أنّ الوظيفة التي تؤديها الحروف المذكورة تشبه وظيفة الأفعال من ناحيّة التأثير والعمل، والمشابَهة تكاد تكون جزئيّة وليست كليّة، ولكن الاختلاف كامن في عمل الأفعال، إذْ تعمل متقدّمة ومتأخرة بخلاف الحروف. وقد اعتبر النحاة الأفعال المشابهة للحروف ناقصة من حيث خلّوُها من خاصية اقتران الحدث بالزمن، وتقتصر دلالتها على الزمن دون الحدث. ومن هنا؛ فإنهّ يمكن أنّ نسمّيَ ما شابه الحروف من الأفعال بالحروف الفعليّة أو الأدوات الفعليّة، لاشتراكهما في بعض **العلامات الجوهريّة** التي يُعلم بها كل قسم، غير أنّ خصّيصة الحروف الجوهريَّة الفارقة، التي يختلف بها الحرف عن الاسم والفعل هي الإخبار أيضًا، لكن سِلبًا، أي عدم الإخبار عن الحروف، وعدم الإخبار بها، ولا يمكن أن تكون خبرًا.

12- العلامات النّحوية الشكليّة هي معيارٌ من المعايير اللّفظيّة المرتبطة بالشكل [أو المبنى/ أو الصيغة] إن كانت الكلمة اسمًا أو فعلاً، ووجودها متحققٌ في بنية هذين النّوعين من أقسام الكلم العربي، وهي الحروف ذاتها التي تعتبر **علامة** وخصّيصة شكليّة للأسماء والأفعال، ولعل الدليل على هذا الاعتبار؛ هو: حروف الإعراب، **وعلامات** التثنية والجمع، والتأنيث، والتعريف والتنكير. والحروف من هذه الوجهة **علامات** لغيرها، ينتفي عنها وجود **علامات شكليَّة** تُميِّزها في ذاتها، بل تقع في بنية الكلمات للدلالة على المعنى النّحوي، وتلتصق بها صدرًا أو حشوًا أو إعجَازًا.

13-تجتمع مجموعة من **العلامات** الشكليّة في الأسماء والأفعال لتُوسَم بها، وهي دلائل على صفة الاسميّة أو الفعليّة؛ نذكرُ منها علامات الأسماء كالآتي: النداء وأدواته، إذْ

يختصّ بها، والجرّ وعلاماته كذلك، وخاصية النِّسبة، والتصغير في الأسماء الموصوفة.
أمّا **علامات** الأفعال الشكلية؛ فإنّه يمكن تلخيصها فيما ذكره النحويّون في الآتي:
قدْ والسّيْن وسوف، و"إنْ" المصدرية الخفيفة، و"إن" الشرطيّة، وحروف المضارعة "أنيت" التي تتصدر الأفعال المضارعة، ودخول الجوازم، والنواصب، والتّصرّف إلاّ ما كان جامدًا؛ نحو: نِعمَ وبئس، وعَسَى، ولَيْسَ، وحبَّذَا، وأفعال التعجب، وجواز اتصال تاء الضمير بها، وتاء التأنيث الساكنة، وألف التثنيّة، وواو الجماعة ونون النسوة، وجواز اتصال ياء المخاطبة بها.

أمّا فعل الأمر؛ **فعلامته** هي قبوله نون التوكيد مع دلالته على الأمر. ومعظم هذه **العلامات** المذكورة الخاصّة بالأفعال؛ إمّا سوابق، أو لواحق، أو دواخل تتماشى مع البنيات الصرفيّة والدلالات الزمنيّة التي تقترن فيها بالأحداث، وبالمتغيّرات الدالة على الحركة من المضي إلى الحال ثم الاستقبال.

14-إنّ الكلمة في العربيَّة، اسمًا أو فعلاً أو حرفًا تسبح في شبكة من العلاقات التي تكوّن مجموعة من الأنظمة؛ النحويّة والصرفيّة والدلاليّة؛ وتترابط بتلك العلاقات في ظل الأنساق التركيبيَّة، تنضاف إليها مجموعة **العلامات** النحويَّة الشكليَّة التي تخصّ البنيات الصرفيَّة، ثم الوظيفيَّة التي يُخبَرُ بها عن المعاني النحوية (أو القيم النحوية)، ممّا يسمحُ لكثير من الوظائف أن تكون دليلاً أو أمارةً يُستَدلُّ بها على اسميّة الكلمة أو فعليّتها أو حرفيتها في ضوء مقولات الكلم العربي. ومن **العلامات** الوظيفية للأسماء؛ الفاعليّة والمفعوليّة والإضافة، وللأفعال التعديّة واللزوم والتضمين –بمعنى اشراب فعل معنى فعل آخر–. أمّا الحروف فإنّ **علاماتها** الوظيفية هي الاختصاص في العمل، واقترانها بالأسماء أو الأفعال، **وعلامتها** الكبرى؛ تتمثلُ في عدم قبولها شيئًا من خواص الاسم ولا خواص الفعل.

15- بالرغم من وجود عدد غير محصور من **العلامات** النّحويّة الجوهريّة منها، والشكلية، والوظيفيّة، إلاّ أنّها تتداخل كثيرًا فيما بينها، ولا يُمكن التعويلُ عليها في تمييز الكلمات أسماءً كانت أم أفعالاً أم حروفًا، لكنّها مزيلة لِلَّبس والغموض في أغلب الحالات حينما تَرِدُ مع الكلمة متجمعة في القسم الواحد من أقسام الكلم العربي.

16-إنّ الكلمة تسبح في فضاء علاماتي، لا يُمكنُ حصرهُ، هي نواتُه ومحيطه العلامات النّحوية والصرفيّة والدلاليّة واللغويّة (دوال ومدلولات)، فالكلمة مشحونة بالدلالات التي تُعلم بالعلامات، وفقًا للرسم البياني الآتي:

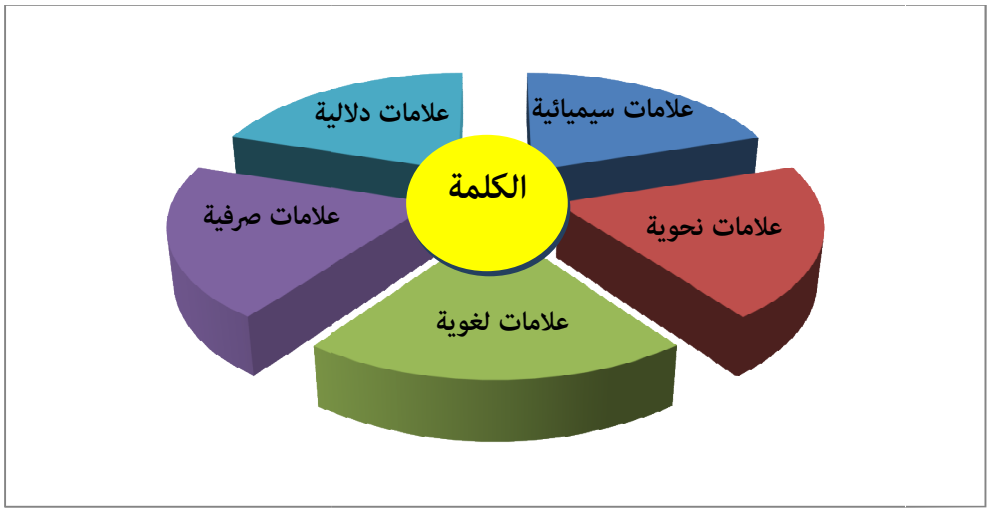

17- وإذا كان الأمر كذلك، فإن **العلامات النحوية** متعددة الأطراف والجوانب، تتنوع معها الاحتمالات التي تصنف الكلمة العربية، أو تُبرزها لتُعْلم عن اسمية الكلمة أو فعليتها أو حرفيتها، إذ كلّ قسم يختصّ بسمات نحوية غير قابلة للتقييد ولا للانحصار أو الاختصار.

وفي الأخير؛ نأمل أن هذا البحث قد أَجاب عن بعض الأسئلة التي كانت تشغل الباحث في إشكالات بحثه، ويظل التساؤل قائمًا، وباب الاجتهاد في هذا الموضوع مفتوحًا، وما أنجزته سِوى مُحاولة مجتهد مَسْكُونٌ ومشحونٌ بهاجس حبّ اللغة العربيّة أم اللغات العالميّة؛ فإن أصبت فالأجر مضاعف، وإن أخطأت فمحاولتي مشوبة دائما بالخطأ والصواب؛ فالأول نسبي والثاني درجات. ﴿ والله من وراء القصد ﴾

الملخص بالعربية:

اللّغة ظاهرة اجتماعية لها علاقة بمختلف الظواهر المتعلقة بالحياة البشرية، ثقافةً وسلوكاً وممارسةً؛ فهي وسيلة تعبيرية بألفاظها وتراكيبها، وأداةٌ للبوح عن أسرار ومقاصد المتكلمين بها.

وهذه الأحوال موصولةٌ باللغة العربية حال المتكلم العربي، والكلمة فيها مشحونةٌ بدلالات خفية ومعان متراكمة، فتؤدي – الكلمة– وظائفها داخل التراكيب المختلفة، مستعينةً في ذلك بخصائصها وسماتها وبنياتها الصرفية، وبعلاماتها النحوية سواءٌ أكانت اسماً أم فعلاً أم حرفاً. وقد اتجه علماء العربية من نحويّين وصرفيّين نحو اتخاذ العلامات النحوية – كمركبات وصفية– ليسموا بها الكلمة في مقولات الكلم العربي، وقرروا بعدما أمعنوا النظر بالاستقراء في كلام العرب التعويل عليها في تمييز الكلمة شكلاً ووظيفةً، واعتمدوا عليها كثيراً في تصنيف الأبواب النحوية، وانشغلوا بالعلامة الاعرابية – على وجه الخصوص–.

وقد نسبوا إلى هذا النوع من العلامات باب المرفوعات والمنصوبات، والمجرورات والمجزومات ، وركّزوا نظرتهم حول أواخر الكلمات اعتباراً لحركات أو حروف الإعراب. غير أن التفكير النحوي استند في هذه الأحوال على **فكرة العلامة**، واتجهت الأحكام نحو الوجهة التي ارتضاها النحاة العرب، فساد بعض الغموض واللّبس، لأنهم انطلقوا من الشكل دون الجوهر والوظيفة، والعلامة في حقيقتها تتنوع بحسب الاستعمال، وهي الرؤية التي كانت منطلقاً أساسيّاً لفكرة هذا البحث واشكاليته، فوسمته بـ: **العلامة النحوية بين الشّكل والوظيفة دراسة تحليلية نقدية في مقولات الكلم العربي**، عالجت فيه مصطلح العلامة في العربية، وفي اصطلاح النحويّين، وجمعت شتات كلّ ما تعلق بها من حيث: جوهرها وشكلها ، ووظيفتها ، وركّزت على كل ما به توسم الكلمة من جهة: اسميتها،

وفعليتها وحرفيتها في ظل أقسام الكلم العربي، وانطلاقا من ذلك فقد عنيت بخصوصيّاتها ومميّزاتها النحوية .

وبدا لي جليّاً أنه كان من الأجدر على النحويّين أن يربطوا بين القاعدة التي استنبطوها أو سطّروها وبين المقاييس المتّصلة بجوهر الكلمة ووظيفتها، وكذا واقع استعمالها اللّغوي؛ إلا أن منهجهم ساقهم نحو تقييد العلامة النّحوية وحصرها حصراً في الاعراب وحالاته؛ باعتبارها آثار لمؤثّرات – أو عوامل– وكثرت النصوص النحوية المرشدة إلى تفسير العامل باعتباره علامة ترشد بوجودها إلى وجود العلامة الإعرابية على أواخر الكلم، فتجعل الكلمة منتمية إلى باب نحوي معين، وساد الاتجاه النحوي القائل: إن في العامل مؤشرا وعلامة تستوجب الحركة الإعرابية الخاصة والمحددة .

وكان هذا التراكم من المشكلات مُحفّزاً لمعالجة هذا الموضوع قصْد الاحاطة التّامة بقضايا العلامة في الدّرس النّحوي ، للارتقاء بها إلى مستوى النظرية وإمكانية تسميتها: "نظرية العلامة النّحوية" في فضاء علاماتي متعدد ومتنوع في مجالات علم العربية، الذي تسبح فيه الكلمة داخل التراكيب النحوية المختلفة اسما كانت أو فعلا أو حرفا.

Résumé :

La langue est un phénomène social ayant rapport avec tous les phénomènes de la vie humaine du point de vue culturel, comportement, et praxis.

C'est le moyen expressif par ses monèmes et sa syntaxes d'une part, d'un autre, un outil pour démasqué les intentionnalités des interlocuteurs.

Le mot, dans la langue arabe, est si compact, et dense vu ses significations connotes et c'est aussi que le mot a pour objet ses fonctions dans les différents syntaxes, tout en se rapportant sur les caractéristique st les structures morphosyntaxiques, ainsi que les marques grammaticales, que les chercheurs ont pris comme syntagmes descriptifs des mots en se qui concerne la distinction entre forme et fonctions.

La réflexion grammaticale s'est basée sur l'idée du signe/marque. On a noté l'existence d'ambigüité quand on prend la forme comme point essentiel dans toute sorte d'analyse.

De ce fait, cette thèse est intitulée: **le signe/la marque grammaticale entre forme et fonctions étude analytique et critiques**.

On y parle du concept de signe/marque du point de vue essence (substance), forme, et fonction tant que nom, verbe, et préposition en arabe.

Il m'a parut clairement que les grammairiens devraient relever la règle à l'essence du mot, sa fonction et son emploi, par contre tout est arrêté à la phase de conjugaison à travers la notion du facteur indicateur de la conjugaison arabe.

Dans cette problématique, la thèse traitre objectivement la question de la marque grammaticale dans le but d'atteindre **la théorie de la marque grammaticale** dans un espace des signes variés dans les domaines de la science arabe.

مصادر البحث
ومراجعه

* **القرآن الكريم برواية ورش عن نافع.**

(أ)

- **إبراهيم أنيس:**

1- دلالة الألفاظ، مطبعة ومكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، ط3، 1976 م.

2- من أسرار اللّغة، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978 م.

- **إبراهيم السّامرائي:**

3- الفعل زمانه وأبنيته، مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط4، 1406 هـ/1986 م.

4- فقه اللّغة المقارن، دار العلم للملايين، بيروت، (د. ط)، 1968 م.

5- في شرف العربيّة، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، الدّوحة، قطر، ط1، 1415 هـ.

6- النحو العربي نقد وبناء، دار الصّادق، بغداد، (د. ط)، (د. ت).

- **إبراهيم محمود خليل:**

7- في اللّسانيات ونحو النّص، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمّان، الأردن، ط1، 1427 هـ/2007 م.

- **إبراهيم مصطفى:**

8- إحياء النّحو، دار الآفاق العربيّة، القاهرة، (د. ط)، 1423 هـ/2003 م.

- **أحمد جمال العُمَري:**

9- المباحث البلاغيّة في ضوء قضيّة الإعجاز القرآني، نشأتها وتطوّرها حتّى القرن السّابع الهجري، مكتبة الخانجي، القاهرة، 1410 هـ/1990 م.

- **أحمد درويش:**

10- دراسة الأسلوب بين المعاصرة والتراث، دار غريب للطّباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د. ط)، 1998 م.

- **أحمد رشيد رضا:**

11- معجم متن اللّغة، موسوعة لغويّة حديثة، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، لبنان، (د. ط)، 1377 هـ/1958 م.

✓ **أحمد سعد محمّد:**

12- الأُصول البلاغيّة في كتاب سيبويه وأثرها في البحث البلاغي، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1419 هـ/1999 م.

✓ **أحمد سليمان ياقوت:**

13- النواسخ الفعليَّة والفرعيَّة، دِراسَة تَحْلِيليَّة مقَارِنة، دار المعرفة الجامعيّة، القاهرة، (د. ط)، 2004 م.

✓ **أحمد عبد السّتَّار الجواري:**

14- نحو التيسير، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بيروت، لبنان، (د، ط)، 2006 م.

15- نحو الفعل، مطبوعات المجمع العلمي العراقي، بيروت، لبنان، (د. ط)، 2006 م.

✓ **أحمد عبد العظيم عبد الغني:**

16- المصطلح النحوي، دراسة نقديّة تحليليّة، دار الثقافة والنشر، الفجالة، مصر العربية، (د. ط)، 1410هـ/1990 م.

✓ **أحمد عفيفي:**

17- الحدث النحوي في الجملة العربيّة، دراسة في المعنى والوظيفة، مكتبة الأنجلو المصريّة بالقاهرة، (د. ط)، (د. ت).

✓ **أحمد ماهر البقري:**

18- دراسات نحويّة في القرآن - العدد- المجرورات، مؤسسات شباب الجامعة للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية بالقاهرة، ط3، 1406 هـ/1986 م.

✓ **أحمد محمّد توفيق السوداني:**

19- التاء وأثرها في بنية الكلمة العربيّة، دار الكتب المصريّة، بالقاهرة، ط1، 1425هـ/ 2004 م.

✓ **أحمد بن محمّد الفيّومي:**

20- المصباح المنير، معجم عربي عربي، تحقيق: يوسف الشيخ محمّد، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، (د. ط)، 1435 هـ/2014 م.

✓ **أحمد محمّد المعتوق:**

21- الحصيلة اللغويّة، أهميتها، مصادرها، وسائل تنميتها، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، عالم المعرفة، الكويت، عدد 212، 1417 هـ/1996 م.

✓ **أحمد مختار عمر:**

22- البحث اللّغوي عند العرب مع دراسة لقضيّة التأثير والتأثّر، عالم الكتب القاهرة، ط4، 1402 هـ/1982 م.

23- اللّغة واللّون، دار البحوث العلميّة، الكويت، ط1، 1402 هـ/1982 م.

✓ **أحمد ميقري الأهدلي: (بن أحمد حسين شميلة)**

24- البرهان في إعراب آيات القرآن، المكتبة العصريّة، صيدا، بيروت، ط1، 1422هـ /2001 م.

✓ **أحمد نعيم الكراعين:**

25- علم الدّلالة بين النّظر والتطبيق، المؤسّسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، 1413هـ/1993 م.

✓ **إسراء عريبي:**

26- التّصغير، دراسة صرفيّة صوتيّة، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008 م.

✓ **أسيدة بشير شهبندر:**

27- الاتّساع في النّحو العربي، دار شراع للدراسات والنشر والتوزيع، دمشق،(د.ط)، 2003م.

✓ **الأشموني (نور الدّين أبو الحسن عليّ بن محمّد):**

28- شرح الأشموني على ألفيّة بن مالك، تقديم: حسن حمد، إشراف الدكتور: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1419 هـ/1998 م.

✓ **أشواق محمّد النجّار:**

29- دلالة اللّواصق التصريفيّة في اللّغة العربيّة، دار دجلة، المملكة الأردنية الهاشميّة، عمّان، ط1، 2007 م.

✓ **أمان الدين محمد حتحات:**

30- الأثر الفقهي في استدلال النحاة الأوائل، دار النّهج للدراسات والنشر والتوزيع، حلب، سوريا، ط1، 1428 هـ/ 2007 م.

✓ **أمبرتو إيكو:**

31- العلامة، تحليل المفهوم وتاريخه، ترجمة: سعيد بنكراد، مراجعة: سعيد الغانمي، المركز الثقافي العربي، بيروت، ط1، 1428 هـ/2007 م.

✓ **امحمّد الملّاح:**

32- الزمن في اللغة العربيّة، بنياته التركيبية والدلاليّة، دار الأمان بالرباط، المغرب، ط1، 1430 هـ/2009 م.

✓ **إميل بديع يعقوب:**

33- المعجم الوافي في النّحو والصّرف والإعراب، المؤسّسة الحديثة للكتاب، لبنان، ط1، 2011 م.

34- موسوعة النّحو والصّرف والإعراب، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1988 م.

✓ **إميل بديع يعقوب وبسّام بركة ومي شيحاني:**

35- قاموس المصطلحات اللغويّة والأدبيّة، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، شباط (فبراير)، 1987 م.

✓ **ابن الأنباري (كمال الدين أبو البركات):**

36- أسرار العربية، تحقيق الدكتور: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط1، 1415 هـ/1995 م.

37- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريّين والكوفيّين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت،(د. ط)، 1407 هـ/1987 م.

✓ **أنيس فريحة:**

38- اللهجات وأسلوب دراستها، دار الجيل، بيروت، ط1، 1409 هـ/1989 م.

✓ **أوزوالد ديكرو، وجان ماري سشايفر:**

39- القاموس الموسوعي الجديد لعلوم اللّسان، ترجمة الدكتور: منذر عياشي، المركز الثقافي العربي، الدار البيضاء، المغرب، ط2، 2007 م.

✓ **أيمن عبد الرزاق الشوّا:**

40- الإمام ابن قيّم الجوزيّة وآراؤه النحويّة، تقديم الدكتور: مازن المبارك، دار البشائر للطباعة والنشر للتوزيع، دمشق، ط1، 1416 هـ/1995 م.

(ب)

✓ **الباقلاني (القاضي أبو بكر):**

41- إعجاز القرآن، تحقيق: أبو بكر عبد الرزاق، مكتبة مصر، الفجالة، (د.ط)، 1994 م.

✓ **ابتسام أحمد حمدان:**

42- الحذف والتقديم والتأخير في ديوان النابغة الذبياني، دراسة دلالية تطبيقيّة معنوية، دار طلاس للدراسات والترجمة، دمشق، ط1، 1992 م.

✓ **البخاري (أبو عبد الله محمد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المغيرة):**

43- صحيح البخاري، تحقيق: محمد زكي الدّين محمد قاسم، دار الصفوة للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د. ط)، 1412 هـ/1992 م.

✓ **برجستراسر (المستشرق):**

44- التطور النحوي للغة العربية، ترجمة الدكتور: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د.ط)، 1402 هـ/1982 م.

✓ **البطليوسي (أبو محمد عبد الله بن محمد بن السيّد):**

45- إصلاح الخلل الواقع في الجمل للزجاجي، تحقيق: الدكتور حمزة بن عبد الله النشرتي، دار الكتب العملية، بيروت، لبنان، ط1، 2003 م/1424 هـ.

(ت)

✓ **تحسين عبد الرضا الوزّان:**

46- الصوت والمعنى في الدّرس اللّغوي عند العرب في ضوء علم اللّغة الحديث، دار دجلة، عمان، ط1، 2011 م.

✓ **تمام حسّان:**

47- البيان في روائع القرآن، دراسة لغويّة وأسلوبيّة للنص القرآني، الجزء الأوّل، عالم الكتب، القاهرة، ط3، 1430 هـ/2009 م.

48- اللغة العربيّة معناها ومبناها، عالم الكتب، القاهرة، ط4، 1425 هـ/2004 م.

49- مناهج البحث في اللّغة، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، (د.ط)، 1990 م.

✓ **التهانوي (محمد علي الفاروقي):**

50- كشّاف اصطلاحات الفنون، تحقيق: لطفي عبد البديع، مراجعة: أمين الخولي، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، (د.ط)، 1382 هـ/1963 م.

✓ **توفيق قريرة:**

51- الاسم والاسميّة والأسماء في اللّغة العربيّة، مقاربة نحوية عرفانية، تقديم: عبد القادر المهيري، مكتبة قرطاج للنشر والتوزيع، صفاقس، تونس، ط1، 2011 م.

(ث)

✓ **الثعالبي (أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل):**

52- فقه اللّغة وسر العربيّة، تحقيق ومراجعة: الدكتور فائز محمد، والدكتور إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1413 هـ/1993 م.

(ج)

✓ **الجاحظ (أبو عثمان عمرو بن بحر بن محبوب):**

53- البيان والتبيين، تحقيق: علي أبو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، (د.ط)، 2002 م.

✓ **جمال الدين الفاكهي (عبد الله بن أحمد بن علي بن محمّد):**

54- شرح الحدود النحويّة، تحقيق وتقديم: الدكتور محمّد الطيّب إبراهيم، دار النفائس، بيروت، لبنان، ط1، 1417 هـ/ 1996 م.

✓ **ابن جني (أبو الفتح عثمان):**

55- الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط2، (د.ت).

56- سر صناعة الإعراب، تحقيق وتعليق: أحمد فريد أحمد، تقديم: الدكتور فتحي عبد الرحمن وأحمد حجازي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

57- كتاب اللمع في العربيّة، تحقيق: فائز فارس، دار الأمل، إربد، الأردن، ط2، 1411 هـ/ 1990 م.

58- المنصف لكتاب التصريف، تحقيق الأستاذين: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، إدارة إحياء التراث القديم، وزارة المعارف، القاهرة، ط1، 1373 هـ/1954م.

✓ **جورج متري عبد المسيح وهاني جورج تابري:**

59- الخليل، معجم مصطلحات النحو العربي، تصدير الدكتور محمد مهدي علّام، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1410 هـ/1990 م.

✓ **جورج مونين:**

60- معجم اللسانيات، ترجمة الدكتور: جمال الحضري، المؤسّسة الجامعيّة للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1433 هـ/2012 م.

✓ **جورجي زيدان:**

61- تاريخ آداب اللغة العربية، مطبعة الهلال، القاهرة، (د.ط)، 1968 م.

✓ **جون سيرل:**

62- العقل واللغة والمجتمع، الفلسفة في العالم الواقعي، ترجمة: سعيد الغانمي، الدار العربية للعلوم والمركز الثقافي العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1427 هـ/2006 م.

✓ **جيرار جهامي:**

63- الإشكالية اللغوية في الفلسفة العربية، دراسة تحليلية نقدية، دار المشرق، بيروت، لبنان، ط1، 1994 م.

(ح)

✓ **أبو حاتم الرازي (أحمد بن حمدان):**

64- كتاب الزينة في الكلمات الإسلامية العربية، تحقيق: حسين بن فيض الله الهمداني، دار الكتاب العربي بالقاهرة، ط2، 1957 م.

✓ **ابن الحاجب (أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر بن يونس الدُّوني):**

65- الشافية في علم التصريف، تحقيق: درويش الجويدي، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 1429 هـ/2008 م.

66- كتاب الكافية في النحو، شرح: رضي الدين الأستراباذي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1415 هـ/1995 م.

✓ **أبو حامد الغزالي (أبو حامد محمد بن محمد):**

67- معيار العلم في فن المنطق، دار الأندلس، بيروت، ط2، 1978 م.

✓ **الحريري (أبو محمّد القاسم بن علي):**

68- ملحة الإعراب، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د.ط)، 1434 هـ/2013 م.

✓ **حسام أحمد قاسم:**

69- الأسس المنهجية للنحو العربي، دراسة في كتب إعراب القرآن، دار الآفاق العربية، مدينة نصر بالقاهرة، ط1، 1428 هـ/2007 م.

✓ **حسام البهنساوي:**

70- الدراسات الصوتية عند العلماء العرب والدّرس الصوتي الحديث، مكتبة زهراء الشرق بالقاهرة، ط1، 2005 م.

✓ **حسن خميس الملخ:**

71- التفكير العلمي في النحو العربي، الاستقراء- التحليل- التفسير، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2002 م.

72- رؤى لسانية في نظرية النّحو العربي، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007 م.

73- نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2001 م.

✓ **حسن الطبل:**

74- علم المعاني في الموروث البلاغي تأصيل وتقييم، مكتبة الإيمان بالمنصورة، القاهرة، ط2، 1425 هـ/2004 م.

75- المعنى في البلاغة العربية، دار الفكر العربي، القاهرة، ط1، 1418هـ/1998 م.

✓ **حسن ظاظا:**

76- الساميون ولغاتهم، درا القلم، دمشق، دار الشامية، بيروت، ط2، 1410هـ/1990م.

✓ **حسين جمعة:**

77- في جمالية الكلمة، منشورات اتّحاد الكتّاب العرب، دمشق، (د.ط)، 2002 م.

✓ **حلمي خليل:**

78- الكلمة، دراسة لغوية معجميّة، دار المعرفة الجامعيّة، الإسكندرية، جمهورية مصر العربيّة، (د.ط)، 2015 م.

✓ **احميدة العوني:**

79- الأسس المنهجيّة لتبويب النحو العربي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1436هـ /2015 م.

✓ **أبو حيان الأندلسي (محمد بن يوسف بن علي الغرناطي):**

80- البحر المحيط في التفسير، تحقيق وعناية: الشيخ زهير جعيّد، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1425- 1426 هـ/2005 م.

81- منهج السالك في الكلام على ألفية ابن مالك، تحقيق: شريف عبد الكريم النجّار وياسين أبو الهيجاء، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 2015 م.

✓ **الحيدرة اليمني (علي بن سليمان):**

82- كشف المشكل في النحو، تحقيق: هادي عطيّة مطر، عمان، ط1، 2002 م.

(خ)

✓ **خالد الأزهري (بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد بن أحمد الخزرجي):**

83- شرح التصريح على التوضيح في النحو، إعداد: محمد باسل عيون السود، ط1، 1421هـ/2000 م.

✓ **خالد إسماعيل حسّان:**

84- في المعنى النّحوي والمعنى الدلالي، دراسة في ضوء اللسانيات العربيّة المعاصرة، مكتبة الآداب بالقاهرة، ط1، 1430 هـ/2009 م.

✓ **خالد حسين:**

85- شؤون العلامات من التّشفير إلى التّأويل، دار التكوين، دمشق، ط1، 2008 م.

✓ **خالد السويح:**

86- أسس الإخبار في الكلام، بحث في ورافد إنتاج الفائدة، دار كنوز المعرفة للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1436 هـ/2015 م.

✓ **ابن الخشاب (أبو محمد عبد الله بن أحمد بن أحمد):**

87- المرتجل في شرح الجمل، تحقيق ودراسة: علي حيدر، مكتبة مجمع اللغة العربية، دمشق، (د.ط)، 1392 هـ/1972 م.

✓ **ابن خلكّان (شمس الدين أبو العباس أحمد بن محمد بن أبي بكر):**

88- وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، تحقيق: إحسان عبّاس، دار صادر، بيروت، (د.ط)، 1978 م.

✓ **خليل أحمد عمايرة:**

89- آراء في الضمير العائد ولغة أكلوني البراغيث، دار البشير، عمان، الأردن، ط1، 1409هـ /1989 م.

✓ **الخوارزمي (أبو عبد الله محمد بن أحمد بن يوسف):**

90- مفاتيح العلوم، تحقيق ودراسة: نُهَى النجّار، دار الفكر اللبناني، بيروت، ط1، 1993 م.

(د)

✓ **دانيال تشاندلر:**

91- معجم المصطلحات الأساسية في علم العلامات (السِّيميوطيقا)، ترجمة وتقديم: الدكتور شاكر عبد الحميد، مراجعة: د/نهاد صليحة، تصدير: د/فوزي فهمي، أكاديمية الفنون ومطابع المجلس الأعلى للآثار، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

✓ **دي بوجراند روبرت:**

92- النص والخطاب والإجراء، ترجمة الدكتور: تمام حسّان، عالم الكتب بالقاهرة، ط1، (د.ت).

(ر)

✓ **الرازي (الإمام فخر الدين محمد بن عمر بن الحسين):**

93- التفسير الكبير أو مفاتيح الغيب، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، 1960 م.

94- نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز، دراسة وتحقيق: سعد سليمان حمّودة، دار المعرفة الجامعية، القاهرة، (د.ط)، 2003 م.

✓ **الرازي (محمد بن أبي بكر بن عبد القادر):**

95- مختار الصّحاح، عناية: يوسف الشيخ، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، (د.ط)، 1434 هـ/2013 م.

✓ **الرضي الإستراباذي (رضي الله محمد بن الحسن):**

96- شرح كافية ابن الحاجب، تقديم الدكتور: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1419 هـ/1998 م.

✓ **الرماني النحوي (أبو الحسن علي بن عيسى):**

97- معاني الحروف العربية، تحقيق: عبد الفتّاح شلبي، دار النهضة بمصر، القاهرة، (د.ط)، 1973 م.

✓ **رمضان عبد التّواب:**

98- فصول في فقه اللغة، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1408 هـ/1988 م.

✓ **روي. سي. هجمان:**

99- اللّغة والحياة والطبيعة البشرية، ترجمة الدكتور: داود حلمي أحمد السيّد، لجنة التأليف والترجمة، جامعة الكويت، ط1، 1409 هـ/1979 م.

✓ **رياض عثمان:**

100- تشكل المصطلح النحوي بين اللغة والخطاب، دراسة صناعة المداخل الاصطلاحيّة في تفكير الزمخشري، تقديم الأستاذ الدكتور: هاشم الأيوبي، دار الكتب العملية، بيروت، لبنان، ط1، 2011 م.

✓ **رياض يونس السَّواد:**

101- الحدّ النّحوي وتطبيقاته حتّى نهاية القرن العاشر الهجري، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1430 هـ/2009 م.

(ز)

✓ **الزجاج (أبو إسحاق إبراهيم بن السرّيّ):**

102- معاني القرآن وإعرابه، شرح وتحقيق: الدكتور عبد الجليل عبده شلبي، دار الحديث، القاهرة، (د.ط)، 1426 هـ/2005 م.

✓ **الزجاجي (أبو القاسم عبد الله بن إسحاق):**

103- الإيضاح في علل النحو، تحقيق الدكتور: مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، ط4، 1402 هـ/1982 م.

104- مجالس العلماء، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط3، 1420 هـ/1999 م.

105- الأمالي، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط2، 1407هـ/1987 م.

✓ **الزمخشري (أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد):**

106- الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، 1399 هـ/1979 م.

107- المفصّل في علم العربيّة، دار الجيل، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

✓ **زيد خليل القرالة:**

108- الحركات في اللّغة العربيّة، دراسة في التشكيل الصّوتي، عالم الكتب الحديث، إربد، الأردن، ط1، 1425 هـ/2004 م.

(س)

✓ **سامي عيّاد حنا وكريم زكي حسام الدين، ونجيب جريس:**

109- معجم اللّسانيات الحديثة (إنكليزي/عربي)، مكتبة لبنان، بيروت، (د.ط)، 1997 م.

✓ **ستيفن أولمان:**

110- دور الكلمة في اللّغة العربية، ترجمة وتقديم وتعليق: كمال محمد بشر، دار غريب، القاهرة، ط2 عشرة، 1997 م.

✓ **ابن السرّاج(أبو بكر محمد بن سهيل بن السّراج النحوي البغدادي):**

111- الأصول في النحو، تحقيق الدكتور: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط4، 1420 هـ/1999 م.

✓ **سعيد أحمد بيّومي:**

112- أم اللغات، دراسة في خصائص اللّغة العربيّة والنهوض بها، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1423 هـ/2002 م.

✓ **سعيد بنكراد:**

113- السيميائيات مفاهيمها وتطبيقاتها، دار الحوار للنشر والتوزيع، اللاذقيّة، سوريا، ط2، 2005 م.

✓ **السكّاكي (يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي):**

114- مفتاح العلوم، ضبط وتعليق: نعيم زرزور، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط2، 1407 هـ/1987 م.

✓ **السّكري(أبو سعيد السكري):**

115- شعر الأخطل، تحقيق فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط4، 1416هـ/1996م.

✓ **ابن سلام الجمحي (أبو عبد الله محمد):**

116- طبقات الشعراء، تحقيق الأستاذ: طه أحمد إبراهيم، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1402 هـ/1982 م.

✓ **السُّهيلي (أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله):**

117- نتائج الفكر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1412 هـ/1992 م.

✓ **سيبويه (أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر):**

118- الكتاب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ط3، 1408 هـ/1988 م.

✓ **ابن سيده (أبو الحسن علي بن إسماعيل النحوي):**

119- المخصّص، لجنة إحياء التراث العربي، المجلد الرابع، دار الآفاق الجديدة، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

✓ **السّيرافي (أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان):**

120- شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيّد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط2، 1433 هـ/2012 م.

✓ **سيزا قاسم:**

121- القارئ والنّص (العلامة والدلالة)، الشركة الدولية للطباعة، القاهرة، (د.ط)، 2002 م.

✓ **سيزا قاسم ونصر حامد أبو زيد:**

122- أنظمة العلامات في اللغة والأدب والثقافة، مدخل إلى السيميوطيقا، دار التنوير للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت).

✓ **سيلفان أورو:**

123- فلسفة اللّغة، ترجمة عبد المجيد جحفة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، 2010 م.

✓ **السيوطي (جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر):**

124- الأخبار المروية في سبب وضع العربية، تحقيق ودراسة: محسن بن سالم العميري الهذلي، المكتبة الفيصليّة، مكة المكرمة، (د.ط)، 1424 هـ/2004 م.

125- الأشباه والنظائر في النحو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت).

126- المزهر في علوم اللّغة وأنواعها، ضبط وتصحيح: محمد أحمد جاد المولى وعلي محمد البجاوي، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار الجيل، بيروت، لبنان، (د.ط)، (د.ت).

127- همع الهوامع في شرح الجوامع، تحقيق: الدكتور عبد العال سالم مكرم، دار البحوث العلمية بالكويت، (د.ط)، 1393 هـ/1975 م.

(ش)

✓ **الشريف الجرجاني (أبو الحسن علي بن محمد بن علي):**

128- كتاب التعريفات، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1997 م.

✓ **شهاب الدين القرافي المالكي (أبو العبّاس أحمد بن إدريس):**

129- كتاب الخصائص، تحقيق وتقديم: طه محسن عبد الرحمن وكيان أحمد حازم يحي، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، يونيو 2013 م.

(ص)

✓ **الصاحب أبو جناح:**

130- دراسات في نظرية النحو العربي وتطبيقاتها، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1419 هـ/1998 م.

✓ **الصادق خليفة راشد:**

131- دور الحرف في أداء معنى الجملة، دار الكتب الوطنية، بنغازي، ليبيا،(د.ط)، 1996م.

✓ **صبري المتولي المتولي:**

132- علم النحو العربي، رؤية جديدة وعرض نقدي مفاهيم المصطلحات، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع بالقاهرة، (د.ط)، 2001 م.

✓ **صلاح الدين الزعبلاوي:**

133- مسالك القول في النّقد اللّغوي، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، سوريا، ط1، 1404 هـ /1984 م.

(ط)

✓ **طاهر سليمان حمّودة:**

134- ظاهرة الحذف في الدّرس اللّغوي، الدار الجامعيّة للطباعة والنشر والتوزيع بالإسكندرية، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

✓ **طرفة بن العبد:**

135- الديوان، اعتنى به عبد الرحمان المصطاوي، درا المعرفة، بيروت، لبنان، ط1، 1424هـ- 2003م.

(ع)

✓ **عادل هادي حمادي العبيدي:**

136- التوسع في كتاب سيبويه، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، (د.ط)، 2004 م.

✓ **عاطف مدكور:**

137- علم اللغة بين التراث والمعاصرة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ط)، 1987 م.

✓ **عبد التواب مرسي حسن الأكرت:**

138- الضبط المصحفي نشأته وتطوّره، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1429 هـ/2008 م.

✓ **عبد الحكيم راضي:**

139- نظرية اللغة في النقد العربي، مكتبة الخانجي بمصر، (د.ط)، (د.ت).

✓ **عبد الحميد عبد الواحد:**

140- الكلمة في التراث اللساني العربي، مكتبة علاء الدين، صفاقس، تونس، ط1، ديسمبر 2004 م.

✓ **عبد الرحمن بودرع:**

141- منهج السّياق في فهم النص، وزارة الأوقاف والشؤون الإسلاميّة، الدّوحة، قطر، ط1، 1427 هـ/شباط (فبراير) 2006 م.

✓ **عبد الرحمن محمّد أيّوب:**

142- دراسات نقديّة في النحو العربي، مكتبة الأنجلو المصريّة، القاهرة، الجزء الأوّل، (د.ط)، 1957 م.

✓ **عبد السّلام السيّد حامد:**

143- الشكل والدلالة، دراسة نحوية للفظ والمعنى، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، (د.ط)، 2002 م.

✓ **عبد السلام المسدّي:**

144- التفكير اللساني في الحضارة العربيّة، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط3، مارس 2009 م.

145- ما وراء اللغة، بحث في الخلفيات المعرفية، مؤسّسات عبد الكريم بن عبد الله للنشر والتوزيع، تونس، (د.ط)، أكتوبر 1994 م.

✓ **عبد العال سالم مكرم:**

146- القرآن الكريم وأثره في الدّراسات النحويّة، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، (د.ط)، 1384 هـ/1965 م.

✓ **عبد الغفار حامد محمّد هلال:**

147- عبقريّ اللغويّين أبو الفتح عثمان بن جنّي، دار الفكر العربي، القاهرة،(د.ط)،2006 م.

✓ **عبد الفتاح لاشين:**

148- التراكيب النحويّة من الوجهة البلاغيّة عند عبد القاهر الجرجاني، دار المريخ بالرياض، السعوديّة، (د.ط)، (د.ت).

✓ **عبد القادر عبد الجليل:**

149- المعجم الوظيفي لمقاييس الأدوات النحويّة والصرفيّة، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، ط1، 1426 هـ/2006 م.

✓ **عبد القادر المهيري:**

150- نظرات في التراث اللغوي العربي، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1،1993م.

✓ **عبد القاهر الجرجاني (أبو بكر بن عبد الرحمن بن محمّد):**

151- أسرار البلاغة، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، دار المدني بجدّة، المؤسسة السعودية بمصر، القاهرة، ط1، 1412 هـ/1991 م.

152- الجمل في النحو، شرح ودراسة وتحقيق: يسرى عبد الغني عبد الله، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1410 هـ/1990 م.

153- دلائل الإعجاز، قراءة وتعليق: محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط5، 1424 هـ/2004 م.

154- شرح الجمل في النحو، تحقيق وتخريج وتعليق: خليل عبد القادر عيسى، الدار العثمانية، عمان، ودار ابن حزم، بيروت، لبنان، ط10، 2011 م.

155- المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، وزارة الثقافة والإعلام بالجمهورية العراقية، (د.ط)، 1982م.

✓ **عبد الكريم الرعيض:**

156- ظاهرة الإعراب في العربية، منشورات جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، الجماهيرية العربية الليبية، طرابلس، ط1، 1399 هـ/ مارس 1990 م.

✓ **عبد الكريم الشهرستاني (أبو الفتح محمد بن عبد الكريم):**

157- نهاية الإقدام في علم الكلام، تصحيح: ألفرد جيوم، مكتبة المثنى ببغداد، (د.ط)، (د.ت).

✓ **عبد الله أحمد جاد الكريم:**

158- الاختصار سمة العربيّة، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2006 م.

159- المعنى والنحو، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 1422 هـ/2002 م.

✓ **عبد المجيد عابدين:**

160- مدخل إلى فنون القول عند العرب القدماء، دار المعرفة الجامعية بالإسكندرية، القاهرة، (د.ط)، 1989 م.

✓ **عبده الحلو:**

161- معجم المصطلحات الفلسفية (فرنسي/عربي)، المركز التربوي للبحوث والإنماء، مكتبة لبنان، بيروت، ط1، 1414 هـ/1994 م.

✓ **عبده الراجحي:**

162- دروس في المذاهب النحوية، دار النهضة العربية، بيروت، ط2، 1988 م.

✓ **عبد الوهاب حسن حمد:**

163- النظام النحوي في القرآن الكريم، دلائل الكلم، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1431 هـ/2010 م.

✓ **عزمي محمّد عيّال سلمان:**

164- حق الصدارة في النحو العربي بين النظرية والتطبيق، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2011 م.

✓ **ابن عصفور (أبو الحسن علي بن مؤمن بن عصفور الإشبيلي):**

165- شرح جمل الزجّاجي، تحقيق: صاحب أبو جناح، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1999 م.

✓ **عفيف دمشقيّة:**

166- تجديد النّحو العربي، معهد الإنماء العربي، بيروت، لبنان، ط1، 1976 م.

✓ **ابن عُقيل (بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي الهمذاني المصري):**

167- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، ومعه كتاب منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل، تأليف: محمد محي الدين عبد الحميد، عالم الكتب، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

✓ **العُكبري(أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله):**

168- إملاء ما منّ به الرحمٰن من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1414 هـ/1993 م.

169- التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين، تحقيق الدكتور: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1986 م.

170- مسائل خلافيّة في النّحو، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط1، 1412 هـ/1992 م.

✓ **علاء نور الدّين:**

171- عبد القاهر الجرجاني في قراءات البلاغيِّين المحدثين، دار المعارف بالإسكندرية، القاهرة، (د.ط)، 2007 م.

✓ **علي جابر المنصوري:**

172- الدلالة الزمنية في الجملة العربيّة، الدار العلميّة، ودار الثقافة للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، ط1، 2002 م.

✓ **علي شلق:**

173- الزمان في اللغة العربية والفكر، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط1، 2006 م.

✓ **علي عبد الواحد وافي:**

174- اللغة والمجتمع، دار نهضة مصر للطّبع والنّشر، الفجالة، القاهرة، (د.ط)، 1971 م.

✓ **علي أبو المكارم:**

175- تقويم الفكر النحوي، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ط)، 2005 م.

176- الجملة الفعلية، مكتبة دار مرجان للطباعة، القصر العيني، القاهرة، (د.ط)، 1399هـ/1979م.

✓ **عمر محمد أبو نواس:**

177- العلامات النحوية في ضوء علم اللّغة المعاصر، دار جليس الزّمان للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، (د.ط)، 2010 م.

✓ **عواطف كنّوش المصطفى:**

178- الدلالة السياقية عند اللغويّين، دار السيَّاب للطباعة والنشر والتوزيع، لندن،ط1،2007م.

✓ **علي عوض حمد القوزي:**

179- المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط1، 1983 م.

(ف)

✓ **فؤاد حنّا ترزي:**

180- في أصول اللغة والنحو، مطبعة دار الكتب، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

✓ **ابن فارس (أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا الرازي اللّغوي):**

181- الصّاحبي في فقه اللغة العربيّة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، تحقيق: عمر فاروق الطّباع، مكتبة المعارف، بيروت، لبنان، ط1، 1414 هـ/1993 م.

182- معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الجيل، بيروت، ط1، 1986 م.

✓ **فاضل مصطفى الساقي:**

183- أقسام الكلام من حيث الشكل والوظيفة، تقديم: تمام حسّان، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط2، 1429 هـ/2008 م.

✓ **فتح الله صالح المصري:**

184- الأدوات المفيدة للتنبيه في كلام العرب، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د.ط)، (د.ت).

✓ **فخر الدين قباوة:**

185- التحليل النحوي أصوله وأدلته، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، مصر، ط1، 2002 م.

186- مشكلة العامل النحوي ونظرية الاقتضاء، دار الفكر بدمشق، سورية، ط1، 1424 هـ/حزيران (يونيو) 2003 م.

✓ **الفراء (أبو زكرياء يحيى بن زيّاد بن عبد الله):**

187- معاني القرآن، تحقيق وتعليق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1423 هـ/2002 م.

✓ **فرديناند دي سوسير:**

188- محاضرات في الألسنية العامّة، ترجمة: يوسف غازي ومجيد النصر، المؤسّسة الجزائرية للطباعة، (د.ط)، ماي 1986 م.

✓ **فندريس (جوزيف):**

189- اللغة، تعريب عبد الحميد الدّواخلي ومحمد القصاص، مطبعة دار لبنان، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

(ق)

✓ **ابن قتيبة (أبو محمّد عبد الله بن مسلم):**

190- الشّعر والشعراء، تحقيق وشرح: أحمد محمد شاكر، دار الحديث للطبع والنشر والتوزيع، (د.ط)، 1427 هـ/2006 م.

✓ **ابن قيّم الجوزيّة (أبو عبد الله محمد بن أبي بكر الدّمشقي):**

191- بدائع الفوائد، ضبط وتخريج الآيات: أحمد عبد السّلام، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1414 هـ/1994 م.

(ك)

✓ **كريم حسين ناصح الخالدي:**

192- مناهج التأليف النحوي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1427هـ /2007 م.

193- نظريّة المعنى في الدّراسات النحوية، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 1427 هـ/2006 م.

✓ **كريم زكي حسام الدّين:**

194- اللغة الأم، نشأتها وتاريخها هبة الله للإنسان، مكتبة النهضة المصريّة، (د.ط)، (د.ت).

195- اللغة والثقافة، دراسة أنثرولغوية لألفاظ وعلاقات القرابة في الثقافة العربية، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط2، 1421 هـ/2001 م.

✓ **الكفوي (أيّوب بن موسى الحسيني أبو البقاء):**

196- الكليات "معجم في المصطلحات والفروق اللغوية"، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، دمشق، ط2، 1413 هـ/1992 م.

✓ **كوليزار كاكل عزيز:**

197- القرينة في اللّغة العربيّة، دار دجلة، المملكة الأردنية الهاشمية، عمان، الأردن، ط1، 2009 م.

✓ **كيس فيرستيج:**

198- أعلام الفكر اللّغوي، التقليد اللّغوي العربي، ترجمة: أحمد شاكر الكلابي، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، ط1، آذار (مارس)، 2007 م.

(ل)

✓ **لطفي عبد البديع:**

199- التركيب اللغوي للأدب –بحث في فلسفة اللغة والاستطيقا- ، الشركة المصرية العالمية للنشر لونجمان، القاهرة، ط1، 1997 م.

200- ميتافيزيقيا اللغة، دار الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط)، 1997 م.

✓ **لطيفة إبراهيم النجَّار:**

201- دور البنية الصرفيّة في وصف الظاهرة النحوية وتقعيدها، دار البشير، عمان، الأردن، (د.ط)، 1993 م.

(م)

✓ **ابن مالك (جمال الدين محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك الطائي الجياني الأندلسي):**

202- ألفية ابن مالك في النحو والصرف، دار خزيمة للنشر والتوزيع، الرياض، ط1، 1414 هـ/1994 م.

203- شرح الكافية الشافية، تحقيق: أحمد بن يوسف القادري، دار صادر، بيروت، ط1، 1427 هـ/2006 م.

✓ **المبرد (أبو العباس محمد بن يزيد):**

204- المقتضب، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة، (د.ط)، 1415 هـ/1994 م.

✓ **محمد أحمد عرفة:**

205- النحو والنحاة بين الأزهر والجامعة، مطبعة السعادة، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

✓ **محمد أسعد النادري:**

206- نحو اللّغة العربيّة، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط2، 1418هـ/1997م.

✓ **محمد حسن عبد العزيز:**

207- كتاب سيبويه، مادته ومنهجه وآثاره في العلوم العربيّة والإسلامية ومكانته في علم اللغة الحديث، دار السلام للطباعة والنشر والترجمة، القاهرة، ط1، 1433هـ/2012 م.

✓ **محمد حماسة عبد اللطيف:**

208- العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، (د.ط)، 2001 م.

209- في بناء الجملة العربية، دار القلم بالكويت، ط1، 1402هـ/1982 م.

✓ **محمد خليل جيجك:**

210- ثراء المعنى في القرآن الكريم، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، القاهرة، مصر، ط1، 1419 هـ/1999 م.

✓ **محمد خير الحلواني:**

211- أصول النحو العربي، جامعة تشرين، اللاذقيّة، سوريا، (د.ط)، 1967 م.

✓ **محمد سالم صالح:**

212- الدلالة والتقعيد النحوي، دراسة في فكر سيبويه، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط1، 2008 م.

✓ **محمد سليمان عبد الله الأشقر:**

213- معجم علوم اللغة العربية (عن الأئمّة)، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط1، 1415هـ /1995 م.

✓ **محمد سمير نجيب اللّبدي:**

214- معجم المصطلحات النحوية والصرفية، دار الثقافية، الجزائر، (د.ط)، (د.ت).

✓ **محمد الطنطاوي:**

215- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، دار المعارف، القاهرة، ط3، 2005 م.

✓ **محمد عبد العزيز عبد الدّايم الرّفاعي:**

216- السّمات النحوية للعربية، جامعة أم القرى، معهد البحوث العلميّة وإحياء التراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية، ط1، 1431 هـ/2010 م.

217- النظرية اللغوية في التراث العربي، دار السّلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، جمهورية مصر العربيّة، القاهرة، الإسكندرية، ط1، 1427 هـ/2006 م.

✓ **محمد عبد الله جبر:**

218- الضمائر في اللغة العربية، دار المعارف بالقاهرة، (د.ط)، 1980 م.

✓ **محمد عبد المطّلب:**

219- البلاغة والأسلوبية، دار نوبار للطّباعة، القاهرة، ط1، 1994 م.

✓ **محمد فؤاد عبد الباقي:**

220- المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، دار الفكر، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1407 هـ/1987 م.

✓ **محمد الكتاني:**

221- موسوعة المصطلح في التراث العربي الدّيني والعلمي والأدبي، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدّار البيضاء، المغرب، ط1 (لونان)، 1435 هـ/2014 م.

✓ **محمد كشّاش:**

222- اللّغة والحواس، رؤية في التواصل والتّعبير بالعلامات غير اللسانية، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ط1، 1422 هـ/2001 م.

✓ **محمد المبارك:**

223- عبقرية اللغة العربية، بحث في خصائص الكلمة العربيّة، يكشف الصلات العميقة ما بين شخصية الأمة العربية ولغتها، دار الفكر للطباعة والتوزيع والنشر، بيروت، (د.ط)، (د.ت).

✓ **محمد مصطفى رضوان:**

224- نظرات في اللغة، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، (د.ط)، (د.ت).

✓ **محمد مفتاح وأحمد بوحسن:**

225- المفاهيم تكوّنها وسيرورتها، منشورات كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة بالرباط، المغرب، ط1، 1421 هـ/2000 م.

✓ **محمد منصف القماطي:**

226- الأصوات ووظائفها، منشورات جامعة الفاتح، طرابلس، (د.ط)، 1986 م.

✓ **محمود حسن الجاسم:**

227- تأويل النص القرآني وقضايا النحو، دار الفكر بدمشق، ط1، 1431 هـ/2010 م.

✓ **محمود سليمان ياقوت:**

228- العلامة في النحو العربي، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ط1، 1989 م.

229- قاموس علم اللّغة (إنجليزي/عربي)، دار المعرفة الجامعية للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، (د.ط)، 1432هـ/2011 م.

✓ **المرادي (حسن بن قاسم بن عبد الله):**

230- الجنى الداني في حروف المعاني، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، منشورات دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط2، 1403 هـ/1983 م.

231- شرح التسهيل (القسم النّحوي)، تحقيق ودراسة: محمد عبد النبي محمد أحمد عبيد، مكتبة الإيمان، المنصورة، القاهرة، ط1، 1427 هـ/2006 م.

✓ **مسعود بودوخة:**

232- السّياق والدّلالة، بيت الحكمة للنشر والتوزيع، العلمة، الجزائر، ط1، 2012 م.

✓ **مصطفى بن حمزة:**

233- نظرية العامل في النحو العربي "دراسة تأصيليّة وتركيبيّة"، مطبعة النجاح بالدّار البيضاء، المغرب، ط1، 1425 هـ/2004 م.

✓ **مصطفى شعبان:**

234- الإنابة في الدّرس النّحوي، دراسة في الفكر اللّغوي عند النحاة العرب، المكتب الجامعي الحديث، الأزاريطة، الإسكندرية، مصر، (د.ط)، 2009 م.

✓ **مصطفى مندور:**

235- اللّغة بين العقل والمغامرة، منشأة المعارف بالإسكندرية، مصر، (د.ط)، 1974 م.

✓ **مصطفى ناصف:**

236- اللّغة بين البلاغة والأسلوبية، النادي الأدبي الثقافي بجدّة، المملكة العربية السعوديّة، (د.ط)، 10 جمادى الآخرة، 1409 هـ/17 يناير 1989 م.

✓ **ابن مضاء القرطبي (أبو العبّاس أحمد بن عبد الرحمن بن محمد بن عمير اللّخمي):**

237- كتاب الرد على النحاة، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف بالقاهرة، ط2، 1982 م.

✓ **ممدوح عبد الرحمن الرمالي:**

238- العربيّة والوظائف النحويّة، دراسة في اتّساع النّظام والأساليب، دار المعرفة الجامعيّة للطبع والنشر والتوزيع، الإسكندرية، جمهورية مصر العربيّة، (د.ط)، 1996 م.

✓ **منذر عياشي:**

239- من الكلمة إلى العلامة، نحو دراسة نصوصية، مجلة علامات، ج61/ مجلد16، جمادي الأول، ماي 2007.

✓ **المنصف عاشور:**

240- بنية الجملة العربيّة بين التّحليل والنظريّة (سلسلة اللسانيات)، منشورات كليّة الآداب منوبة، تونس (د.ط)، 1991 م.

241- ظاهرة الاسم في التفكير النّحوي، بحث في مقولة الاسمية بين التمام والنقصان (سلسلة اللسانيات)، منشورات كلية الآداب، منوبة، تونس، ط2، 2004 م.

✓ **ابن منظور (أبو الفضل جمال الدين محمّد بن مكرم):**

242- لسان العرب، دار صادر، بيروت، لبنان، ط7، 2011 م.

✓ **مها خير بك ناصر:**

243- النحو العربي والمنطق الرياضي، التأسيس والتأصيل، المؤسسة الحديثة للكتاب، لبنان، ط2، 2014 م.

✓ **مهدي المخزومي:**

244- في النحو العربي قواعد وتطبيق على المنهج العلمي الحديث، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406 هـ/1986 م.

245- في النحو العربي نقد وتوجيه، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط2، 1406هـ /1986 م.

246- مدرسة الكوفة ومنهجها في دراسة اللّغة والنحو، دار الرائد العربي، بيروت، لبنان، ط3، 1406 هـ/1986 م.

(ن)

✓ **ناصر أبي المكارم المطرّزي (أبو الفتح ناصر بن عبد السيّد بن علي المطرّزي النحوي):**

247- المصباح في علم النحو، تحقيق وتعليق: ياسين محمود الخطيب، مراجعة وتقديم: مازن المبارك، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، 1417 هـ/1997 م.

✓ **ابن النديم (أبو الفرج محمد بن إسحاق):**

248- الفهرست، تحقيق: الشيخ إبراهيم رمضان، دار الفتوى، بيروت،ط2، 1417هـ/1997م.

✓ **نوال محمد عطية:**

249- علم النفس اللّغوي، المكتبة الأكاديمية للطبع والنشر، الدّقي، القاهرة، ط3، 1995 م.

(هـ)

✓ **هادي نهر:**

250- نحو الخليل من خلال الكتاب، دار اليازوري العلميّة للنشر والتوزيع، الأردن، عمّان، (د.ط)، 2006 م.

251- الصرف الوافي، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، الجامعة المستنصرية ببغداد، (د.ط)، 1963 م.

✓ **ابن هشام الأنصاري (أبو محمد عبد الله جمال الدّين بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري المصري):**

252- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ومعه: عدّة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك (وهو الشرح الكبير)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، لبنان، (د.ط)، 1433 هـ/2012 م.

253- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تقديم: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1417 هـ/1996 م.

254- شرح اللّمحة البدريّة في علم اللغة العربية، تحقيق: هادي نهر، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمّان، الأردن، (د.ط)، 2007 م.

255- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق وشرح : عبد اللطيف محمد الخطيب، مطابع السياسة بالكويت، ط1، 1421 هـ/2000 م.

✓ **أبو هلال العسكري (الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحي بن مهران):**

256- الفروق اللغوية، تحقيق وتعليق: محمد إبراهيم سليم، دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع بالقاهرة، مصر، (د.ط)، (د.ت).

✓ **هيفاء جدّة السعفي:**

257- الفاعليّة في اللسانيّات، مقاربة الفاسي الفهري، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، إربد، الأردن، ط1، 2014 م.

(و)

✓ **ابن الورّاق (أبو الحسن محمّد بن عبد الله بن العبّاس البغدادي):**

258- علل النحو، تحقيق: محمود محمد محمود نصّار، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط3، 1434 هـ/2013 م.

✓ **وسام مجيد جابر البكري:**

259- النّزعة العقليّة في الدّراسات اللغوية عند الفرّاء، مكتبة مصر ودار المرتضى، العراق، بغداد، ط1، 1430هـ/2009 م.

✓ **وليد عاطف الأنصاري:**

260- نظرية العامل في النحو العربي عرضا ونقدا، دار الكتاب الثقافي، الأردن، إربد، ط2، 1427 هـ/2006 م.

(ي)

✓ **ياسين خليل:**

261- نظرية أرسطو المنطقيّة، دراسة تحليليّة لنظرية أرسطو في اللغة والمربّع المنطقي والقياس الحملي وقياس الجهات، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، جمهورية مصر العربية، ط1، 2006 م.

✓ **ابن يعيش (أبو البقاء موفق الدين، يعيش بن علي بن يعيش بن أبي السّرايا الأسدي الحلبي النحوي):**

262- شرح المفصّل، مكتبة المتنبّي، القاهرة، (د.ط)، (د.ت).

✓ **يُوخنَّا مرز الخامس:**

263- موسوعة المصطلح النحوي من النّشأة إلى الاستقرار، دار الكتب العلميّة، بيروت، لبنان، ط1، 1433 هـ/2012 م.

✓ **يوري لوتمان:**

264- سيمياء الكون، ترجمة: عبد المجيد نوسي، المركز الثقافي العربي، الدّار البيضاء، المغرب، ط1، 2011 م.

✓ **يوهان فك:**

265- العربيّة، دراسة في اللغة واللّهجات والأساليب، ترجمة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بمصر، (د.ط)، 1400 هـ/1980 م.

الرسائل الجامعيّة

✓ **عبد الجبّار توامة:**

266- القرائن المعنويّة في النحو العربي (دكتوراه)، إشراف الدكتور: فرحات عيّاش، جامعة الجزائر، 1994 م- 1995 م.

✓ **عبد الله حسن عبد الله:**

267- حروف المعاني بين الأداء اللغوي والوظيفة النحوية (دكتوراه)، إشراف البروفيسور: يوسف دادو، جامعة جنوب إفريقيا، نوفمبر، 2010 م.

فهرس الموضوعات

المقدمة: .....أ-ل
مدخل: ماهية العلامة..... 15
الفصل الأول: العلامة في نظر النحاة واللغويين العرب القدامى
أ- مفهوم "العلامة" لغةً واصْطِلاحًا. 36
ب- أنواع العلامات النحويَّة في أقسام الكلم. 93
ج- الوظائف النحوية علاماتٌ للألفاظ..... 97
د- العلامة النحوية وحدة صرفية من الوِجهة الصرفية..... 99
الفصل الثاني: العلامات النحوية الجوهرية في أقسام الكلم
أوّلا: العلامات الجوهرية في الأسماء:..... 101
1- دلالة الاسم على المسمَّى. 102
2- الإخبار والإسناد. 117
ثانيّا: العلامات الجوهرية في الأفعال. 125
أ- الفعل في اصطلاح النحويين العرب 128
ب- اقتران الحدث بالزمان في الفعل 130
ج- حجج النحاة في تعريف الفعل وفقا لظاهرة الاقتران 131
د- الفعل من حيث الاشتقاق عند البصريين والكوفيين 132
هـ- مميزات حدود الفعل عند النحاة.....134
و- الإحالة الزمنية في الأفعال.....136
ثالثا: العلامات الجوهرية في الحروف..... 145
أ- الحرف لغة 145
ب- الحرف في عرف النحويين.....147
ج- الحروف ودورها في الربط والتعليق والعمل 154
الفصل الثالث: العلامات النحوية الشكلية في أقسام الكلم
أولا: المعيار الشَّكلي للعلامات النَّحوية. 161
1-مفهوم الشكل لغة واصطلاحا.....161
أ- لغة 161

ب- اصطلاحا 162
ج- الشكل في الدرس اللساني الحديث 163
ثانيًا: العلامات الشّكلية في الأسماء..... 177
1- النداء وأدواته.....178
2- الجرّ عَلَمُ الأسْمَـاء 198
3- خاصية النسبة في الأسماء:.....211
أ- مصطلح النسبة بين المفهوم اللغوي والاصطلاحي 211
ب-النسبة علامة شكلية للأسماء 215
4- التّصغير علامَةٌ للاسم في العربيّة: 223
أ-التَّصغير بيْن المفهوم اللغوي والاصطلاح النّحوي: 224
1- التصغير لغة.....224
2- التَّصغير في اصطلاح النَّحويِّين العرب 227

الفصل الرابع: العلامات النحوية الشكلية في الأفعال والحروف

أولا: العلامات النحوية الشكلية في الأفعال. 238
1- تاء التأنيث الساكنة 243
2- تاء الضمير المتحركة.....247
3- ياء المخاطبة 250
4- حروف المضارعة 253
5- دخول السين وسوف 258
6- دخول قد على الأفعال: 263
7- دخول النواصب والجوازم.....267
ثانيا: الحروف علامات نحوية شكلية..... 273
ثالثا: دلالة الحروف في المقولات النّحوية..... 280

الفصل الخامس: العلامات النحوية الوظيفية في مقولات الكلم العربي

- مصطلح الوَظِيفَة: (fonction) 292
أولا: العلامات النَّحويَّة المعنويَّة في الأسمَاء..... 301

1- الفاعلية.....303
2- المفعولية 313
3- الإضافة 324
ثانيا: العلامات النحوية الوظيفية في الأفعال..... 333
- التّعدّية واللّزوم وظاهرة التّضمين في الأفعال 339
ثالثا: الحروف وعلاماتها الوظيفية. 357
- الحروف وخاصية الاختصاص في العمل.....360
خاتمة 367
الملخصات..... 375
مصادر البحث ومراجعه 379
فهرس الموضوعات 409